

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسْكِنَ اللهُ الفردوس

خَايَةِ الْمَرْكَمِ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ الْإِسْلَامِ

للإمام أبي العباس أحمد بن زكريا التماسي المالكي
المتوفى سنة ٩٠٠ هـ

رِأَسَةُ وَمُحَقِّقُ
محمد أواديّ مشنان
أستاذ في كلية العلوم الإسلامية
جامعة الجزائر

المجلد الثاني

دار ابن حزم

والتران ناشر
الجزائر

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

خَايَةِ الْمَلِكِ
فِي شَرْحِ
مُقَدِّمَةِ الْإِيمَانِ

٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
(أسكنه الله الفردوس)

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

ISBN 9953-81-070-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

ISBN 9953-81-070-2



9 789953 810706

دار التراث ناشرون

حي الهواء الجميل باش جراح - الجزائر

هاتف: 0021361551203/0021361514764/0021361510573

فاكس: 0021321544254 البريد الإلكتروني: Maouchi_A@yahoo.fr

دار ابن خزيمة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْفَوْزَ وَالْجَنَّةَ

خَايَةِ الْمَرْأَةِ فِي شَرْحِ مُقَدِّمَةِ الْإِيمَانِ

لِلإِمَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ زَكْرِيَّاءَ التَّمَسَّيْنِيِّ الْمَالِكِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٠٠ هـ

بِرِأْسَةِ وَتَحْقِيقِ
مُحَمَّدِ أُوَيْدِيَّ مَشْنَانٍ
أَسْتَاذٍ فِي كَلِيَّةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
جَامِعَةِ الْجَزَائِرِ

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

دار ابن حزم

دار التراث ناشرون
الجزائر



باب المطلق والمقيد

قَالَ: «وَالْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَطْلُوقُ، كَالرَّقَبَةِ قَيِّدَتْ بِالْإِيمَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَأُطْلِقَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ».

أَقُولُ: إِنَّمَا ذَكَرَ الْمَطْلُوقَ وَالْمُقَيَّدَ هُنَا، لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ شَيْءٌ بِالْعَامِّ، وَالْمُقَيَّدُ شَيْءٌ بِالْخَاصِّ^(١) وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُعْرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(١) لبيان الفرق بين المطلق والعام يقال:

المطلق هو اللفظ الخاص الدال على الحقيقة والماهية على سبيل الشيوع، دون النظر إلى كونه مستغرقاً وشاملاً لكل أفراد تلك الحقيقة.
أما العام فهو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له من أفراد تلك الحقيقة من غير حصر.

والتقليل من شيوع المطلق يسمى تقييداً، وحصر العام في بعض أفراداه يسمى تخصيصاً.

فمثلاً لفظ «رقبة» في قوله عز وجل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣]. مطلق يدل على حقيقة هي العبد، وإن لم يستغرق الحكم جميع الأفراد الداخلين تحت هذه الحقيقة فالمطلوب تحرير رقبة واحدة، واشتراط كون الرقبة مؤمنة لقوله جل جلاله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] هو من قبيل تقييد المطلق.

أما لفظ «أولادكم» في قوله عز وجل: ﴿يُؤْمِرُكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، فهو عام لأنه يشمل كل الأولاد بصيغة اللفظ، وإخراج الولد الكافر لقوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، هو من قبيل تخصيص العام.

ويشترك العام والمطلق في أمر، هو أن في كليهما نوعاً من العموم، غير أن العام =

● تَعْرِيفُ الْمُطْلَقِ

وَعَرَّفَ الشَّيْخُ ابْنُ الْحَاجِبِ الْمُطْلَقَ بِقَوْلِهِ: «مَا ذَلَّ عَلَى شَائِعٍ فِي جَنْسِهِ»^(١).

= عمومهُ شُمُولِيٌّ، والمطلق عمومهُ بَدَلِيٌّ، والفرق بينهما أن العُومَ فِي الشُّمُولِيِّ كُلِّيٌّ يحكم فيه على جميع الأفراد واحداً واحداً ما لم يرد مخصص، أما عموم البدل فإنه كلي من حيث إنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، ولكن لا يحكم فيه على كل فرد، بل على فرد شائع من أفرادهِ يتناولها على سبيل البدل، ولا يتناول الجميع دفعة واحدة.

انظر: الإيهاج للسبكي (٩١/٢، ٩٢)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٠٠، ١٠١)، أصول الفقه الإسلامي (٢١٧/١، ٢١٨)، البحر المحيط للزركشي (٧/٣)، تفسير النصوص لأديب صالح (١١/٢، ١٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٤٥٨/٢)، (٤٥٩)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٤)، نقائس الأصول للقرافي (١٧٥٣/٤ - ١٧٥٩)، نهاية السؤل للأسنوي (٣١٩/٢ - ٣٢١). ومما ينبغي التنبيه إليه أن اللفظ الواحد قد يوصف بالإطلاق من حيثية ما فثبت له أحكام المطلق، ويوصف بالعموم من حيثية أخرى فثبت له أحكام العام، مثال ذلك لفظ الأيدي فإنه مطلق من جهة مقدار اليد؛ هل هي إلى الكوع أو إلى المرفق أو إلى المنكب، وعام في أفرادها.

انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لعبدالكريم النملة (٣٤٩/٦، ٣٥٠)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٦٨/١).

(١) انظر: تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل (١٠٦/ظ)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٥٥/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٣٥).

وهو شبيه بتعريف الآمدي في الإحكام (٥/٣)، حيث عرف المطلق بأنه: «النكرة في سياق الإثبات»، والنكرة في سياق الإثبات تدل على شائع في جنسه، وعلى مثل ذلك جرى ابن قدامة.

انظر: روضة الناظر (١٩١/٢)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (٢٣١).

وهذا التعريف مبني على أنه لا فرق بين المطلق والنكرة، والحقيقة أن هناك فرقاً بينهما، فالمطلق يدل على الماهية بغض النظر عن أي وحدة، أما النكرة فإنها تدل على الماهية مع وحدة غير معينة نحو: رأيت رجلاً.

وبناء على الفرق بين المطلق والنكرة اختلف الفقهاء فيمن قال لامرأته الحامل: إن كان حملك ذكراً فأنت طالق، فولدت ذكراً، قيل: لا تطلق نظراً للتنكير المشعر بالتوحيد، وقيل: تطلق حملاً على الإطلاق.

فَقَوْلُهُ: «مَا» كَالْجِنْسِ لِلْمُطْلَقِ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى اللَّفْظِ.

وَقَوْلُهُ: «ذَلَّ» كَالْفَضْلِ فَتَخْرُجُ بِهِ الْمُهْمَلَاتُ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ» أَيْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، فَيَتَنَاوَلُ الْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ وَالْمُسْتَحِيلَ، وَخَرَجَ بِهِ مَا لَا يَكُونُ شَائِعاً فِي جِنْسِهِ كَالْجُزْئِيِّ^[1] الْحَقِيقِيِّ نَحْوَ زَيْدٍ، وَيَخْرُجُ الْعَامُّ لِأَنَّهُ بِإِعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُسْتَعْرِقاً لَمْ يَدُلَّ عَلَى شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ.

● تَعْرِيفُ الْمُقَيَّدِ

وَأَشَارَ إِلَى تَعْرِيفِ الْمُقَيَّدِ بِقَوْلِهِ: «وَالْمُقَيَّدُ بِخِلَافِهِ»^(١)، أَيْ بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ «لَفْظٌ ذَالٌ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ».

[1] في ج: الجزء.

= انظر: الإيهاج للسبكي (٩١/٢، ٩٢)، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية للمخن ص (٢٤٦)، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٢١٧/١، ٢١٨)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٢٦٥/١، ٢٦٦)، نيل السؤل على مرتقى الوصول للولائي ص (١٢٢). ومراعاة لهذا الفرق قالوا في تعريف المطلق: «هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد أو «اللفظ المتناول لواحد لا بعينه باعتبار الحقيقة الشاملة لجنسه»، أو هو: «اللفظ الدال على شائع في جنسه مجرداً عن القيود اللفظية التي تقلل من شيعه». انظر: البرهان للجويني (٢٤٣/١)، التعريفات للجرجاني ص (٢٣٠)، تفسير النصوص لأديب صالح (١٨٦/٢، ١٨٧)، تقريب الوصول لابن جزي هامش (١) ص (١٥٦)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٧٩/٢)، الحدود للباجي ص (٤٧)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٣٩٢/٣)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٤٥٩/٢، ٦٣١)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢٨٦/٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٦٠)، المناهج الأصولية في الاستدلال بالرأي للدبرني ص (٦٦٦، ٦٧١)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٢٦٤/١).

(١) انظر: تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل للرهوني (١٠٦/ظ)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٥٥/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٣٥).

فَيَتَنَاوَلُ^[1] مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُعَيَّنٍ، وَمَا دَلَّ عَلَى شَائِعٍ لَا فِي جَنْسِهِ وَهُوَ الْعَامُّ.

ثُمَّ قَالَ: «وَيُطْلَقُ عَلَى مَا أُخْرِجَ مِنْ شَائِعٍ بِوَجْهِ كَرَقَبَةِ مُؤْمِنَةٍ^[2]». يَغْنِي أَنْ الْمُقَيَّدَ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ مَا تَقَدَّمَ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَا أُخْرِجَ مِنْ شَائِعِهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، مِثْلَ رَقَبَةِ مُؤْمِنَةٍ^(١)، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ شَائِعَةً فِي الرِّقَابِ الْمُؤْمِنَةِ^[3]، فَقَدْ أُخْرِجَتْ مِنَ الشَّائِعِ بِوَجْهِ حَيْثُ كَانَتْ شَائِعَةً فِي الْمُؤْمِنَةِ وَغَيْرَهَا^(٢).

وَيَبْنِي التَّعْرِيفَيْنِ عُمُومَ وَخُصُوصَ^[4] مِنْ وَجْهِ، لِصِدْقِ الْأَوَّلِ عَلَى «زَيْدٍ»، وَصِدْقِ الثَّانِي فِي «رَقَبَةِ مُؤْمِنَةٍ» دُونَ الْأَوَّلِ، وَصِدْقِهِمَا مَعًا فِي الْمُقَيَّدِ^[5] فِي «عَبْدٍ»^(٣).

[1] في ج: فتناول.

[2] في ج: بوجه من الوجوه مثل رقبة مؤمنة.

[3] في ج: المؤمنة.

[4] [وخصوص]، سقط من س.

[5] [المقيد] سقط من س.

(١) منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٣٥)، وقد نقل الشارح العبارة مع تصرف طفيف.
(٢) وجرياً على التعريف المختار في المطلق، عرفوا المقيد بأنه: «اللفظ الدال على الماهية بأمر زائد عليها» أو «هو اللفظ المتناول لمعين أو غير معين موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه»، أو هو: «اللفظ الدال على شائع في جنسه مقترن بقيد لفظي زائد مستقل عن معناه يقلل من شيعه».

انظر: المصادر والمراجع السابقة في تعريف المطلق.

(٣) وبيان ذلك أن اسم العلم نحو «زيد» لا يدل على شائع في جنسه، بل على معين، فهو بذلك داخل في التعريف الأول للمطلق، أما لفظ «رقبة مؤمنة» فإنه أُخْرِجَ مِنْ شَائِعٍ فِي جَنْسِهِ بِوَصْفِ الْإِيمَانِ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، أَمَا لَفْظُ «عبد» فإنه شائع في جنس العبيد يصدق عليه التعريف الأول، ثم إنه أُخْرِجَ مِنْ شَائِعٍ هُوَ «إنسان» بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ هُوَ وَصْفُ الْعِبَادَةِ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ الثَّانِي.

وَكَذَا بَيَّنَّ تَعْرِيفِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ بِالتَّفْسِيرِ^[1] الثَّانِي لِصِدْقِ الْمُطْلَقِ فِي «رَقَبَةٍ»، وَصِدْقِ الْمُقَيَّدِ فِي «عَبْدٍ»، وَصِدْقِهِمَا مَعاً فِي «رَقَبَةٍ مُؤَمَّتَةٍ»^(١).

تَنْبِيْهُ: [● حالات حمل المطلق على المقيد]

فَإِذَا لَاحَ لَكَ مَعْنَى الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُطْلَقَ وَالْمُقَيَّدَ إِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ حُكْمُهُمَا نَحْوُ: «اَكْسُ رَجُلًا عَالِمًا»، «أَطْعِم رَجُلًا»^[2]، أَوْ لَا^[3] (*).

[١، ٢ — اختلاف الحكم مع اتحاد الموجب أو مع اختلافه]

فَإِنْ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِوَجْهِ، سَوَاءَ كَانَا مَأْمُورًا بِهِمَا، أَوْ مَنِيْهًا عَنْهُمَا، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ، سَوَاءَ اتَّحَدَ مُوجِبُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَ^(٢) إِلَّا فِي مِثْلِ: «إِنْ ظَاهَرَتْ فَأَغْتِقِ رَقَبَةً» مَعَ «لَا تَمْلِكْ

[1] [بالتفسير] بياض في س، م.

[2] [رجلاً] ساقطة من ج.

(*) نهاية الصفحة (٢٦/ظ).

[3] [أو لا] سقط من س.

(١) فالتعريف الأول يشمل «رقبة» لأنها لفظ شائع في جنسها، أما «عبد»، فقد ظهر وجه اندراجها في التعريف الثاني للمقيد، أما «رقبة مؤممة» فيشمئها تعريف المطلق لأنه لم يشترط في التعريف انعدام قيد يقلل من الشروع، أو لأنه شائع في جنس الرقاب المؤممة، أما اندراجها في التعريف الثاني فواضح.

(٢) يعني أن المطلق والمقيد إذا اختلف حكمهما فلا يحمل المطلق على المقيد، بل يبقى المطلق على إطلاقه ويبقى المقيد على تقييده، سواء اتحد موجبهما أي سببهما أو اختلف، سواء كان مأموراً بهما أو منهيّاً عنهما.

● مثال اختلال الحكم والسبب معاً آية السرقة وهي قوله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] مع آية الوضوء وهي قوله جل جلاله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الْمَكَلَاتِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦].

● ومثال اختلاف الحكم مع اتحاد السبب آية الوضوء مع آية التيمم وهي قوله عز وجل: ﴿فَتَيَمَّمُوا صِمًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]، فالحكم فيهما مختلف لأنه الغسل في الأولى والمسح في الثانية، والسبب متحد وهو الحدث. =

رَقَبَةً كَافِرَةً»، فَإِنْ^[1] الْمُطْلَقُ يُقَيَّدُ بِالْإِيمَانِ، وَإِنْ كَانَ الظَّهَارُ وَالْمُلْكُ حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ تَوَقُّفُ الْإِعْتِقَادِ عَلَى الْمُلْكِ^(١).

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ حُكْمُهُمَا، فَإِمَّا أَنْ يَتَّحِدَ مُوجِبُهُمَا أَوْ يَخْتَلِفَ.

٣ - اتِّحَادُ الْحُكْمِ وَالْمُوجِبِ

فَإِنْ اتَّحَدَا، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَا مُثَبَّتَيْنِ أَوْ مَنفِيَّتَيْنِ:

أ - اتِّحَادُ الْحُكْمِ وَالْمُوجِبِ مُثَبَّتَيْنِ

فَإِنْ اتَّحَدَ مُوجِبُهُمَا مُثَبَّتَيْنِ مِثْلُ: إِنْ ظَاهَرَتْ فَأَعْتِقَ رَقَبَةً^[2]، «إِنْ ظَاهَرَتْ فَأَعْتِقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً»، حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ^(٢)، وَهَذِهِ الصُّورَةُ دَاخِلَةٌ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ، وَالْمُقَيَّدُ حِينَئِذٍ يَكُونُ بَيَانًا لِلْمُطْلَقِ لَا نَاسِخًا لَهُ^[3].

[1] [فَإِنْ] سقط من ج.

[2] [إِنْ ظَاهَرَتْ فَأَعْتِقَ رَقَبَةً] سقطت من ج.

[3] [لَا نَاسِخًا] بياض في س.

= انظر: الإشارة في معرفة الأصول للباقي ص(٢١٦)، تفسير النصوص لأديب صالح (٢١٣/٢، ٢١٤)، تقريب الوصول لابن جزى ص(١٥٩، ١٦٠)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢/٦٤٣، ٦٤٤)، قواطع الأدلة للسمعاني ص(٣٧٣، ٣٧٤)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(٢٣٣)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٣٨٥، ٣٨٦)، المناهج الأصولية في الاستدلال بالرأي للدبريني ص(٦٨١، ٦٨٢)، نيل السؤل على مرتقى الوصول للولائي ص(١٢٤).

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٦/٣)، تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل (١٠٧/و)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/١٥٦)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص(٢٨٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٣٥).

غير أن آمدي ذكر مثلاً آخر هو ما إذا قال في كفارة الظهار: «أعتقوا رَقَبَةً»، ثم قال: «لَا تَعْتَقُوا رَقَبَةً كَافِرَةً».

(٢) ومثال هذه الصورة من القرآن الكريم قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِئَةُ وَالذَّمُّ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْمَنَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا...﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وَقِيلَ: إِنْ تَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ عَنِ الْمُطْلَقِ فَهُوَ نَسْخٌ.

وَمِنْ الْأَيْمَةِ مَنْ يَحْكِي الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْحَمْلِ^[1] فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ،
وَلَا يَصِحُّ لَوْجُودِ الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ^(١).

[ب - اتِّحَادُ الْحُكْمِ وَالْمَوْجِبِ مَنْفِيَيْنِ]

وَإِنْ اتَّحَدَ مُوجِبُهُمَا مَنْفِيَيْنِ عُمِلَ بِهِمَا، كَمَا لَوْ قَالَ الشَّارِعُ لِلْمَظَاهِرِ^[2]:
لَا تُعْتَقُ مَكَاتِبًا^[3]، «لَا تُعْتَقُ مَكَاتِبًا كَافِرًا»؛ فَلَا يُجْزَىءُ. إِيْتِافُ الْمَكَاتِبِ
أَصْلًا^(٢).

وَهَذَا الْمِثَالُ مِنْ تَخْصِيصِ الْعَامِّ لَا مِنْ تَقْيِيدِ^[4] الْمُطْلَقِ^(٣).

[1] في س: على الأصل، وهو تحريف.

[2] في م، ج: للظاهر.

[3] [لا تعتق مكاتباً] سقط من ج.

[4] في م، ج: تقيد.

(١) انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٢٠٠)، الإحكام للأمدي (٣/٧)، التمهيد للأسنوي ص(٤١٩)، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص(٢٨١، ٢٨٢)، المناهج الأصولية في الاستدلال بالرأي للدريني ص(٦٧٨)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٣٥).

(٢) وعدم إجزاء إعتاق المكاتب أصلاً يعني العمل بهما معاً، أما الأول فإن مقتضاه النهي عن إعتاق أي مكاتب وقد تحقق، وأما الثاني فيدخل في الأول لأن المكاتب الكافر داخل في عموم المكاتب.

(٣) وبيان ذلك أن لفظ «مكاتب» نكرة في سياق النفي، وقد سبق أنها من ألفاظ العموم. انظر: تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل (١٠٧/و)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/١٥٧)، وانظر الفروق للقرافي (١/١٩١، ١٩٢).

وإذا كان هذا مثلاً عن تخصيص العام، فمثال تقيد المطلق هو قوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي».

أخرجه أبو داود [كتاب النكاح/ باب في الولي]، حديث ٢٠٨٥.

والترمذي [كتاب (٩) النكاح/ باب (١٣) ما جاء لا نكاح إلا بولي]، حديث ١١٠١، (٣/٤٠٧).

٤ — اتّخاذ الحكم واختلاف الموجب

وَأَمَّا إِنْ اخْتَلَفَ مُوجِبُهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(١)، وَقَوْلِهِ فِي قَتْلِ الْخَطَا: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾^(٢)، وَإِلَى^[١] هَذَا أَشَارَ الْإِمَامُ بِقَوْلِهِ: (وَالْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ ... إلخ).

واختُلفَ في ذَلِكَ:

فَقِيلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ^(٣) حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

[١] في ج: ولهذا، وفي م: فإلى هذا.

= وابن ماجه في [كتاب (٩) النكاح/ باب (١٥) لا نكاح إلا بولي]، حديث ١٨٨٠، ١٨٨١ (٦٠٥/١).

والحاكم في [كتاب النكاح]، (١٦٩/٢).

● وقوله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ...».

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [كتاب النكاح/ باب لا نكاح إلا بولي]، (١١٢/٧). والطبراني في الأوسط حديث ٥٢١، (١٦٦/١)، (١٦٧)، وذكر ابن حجر في الفتح (١٩١/٩) أن إسناده حسن.

فالأول مطلق في الولي بالنسبة إلى الرشد والغني، والثاني مقيد بالرشد في الولي، وهما متحدان في السبب والحكم، لأن سببهما النكاح، وحكمهما عدم صحته إلا بولي، فيحمل المطلق على المقيد، ويعتبر الرشد في الولي.

انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٣٥/٢، ٦٣٦).

(١) من قوله جل جلاله: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَآئَا﴾ [المجادلة: ٦].

(٢) من قوله جل جلاله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَّا أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢].

(٣) عدم حمل المطلق على المقيد في هذه الصورة هو مذهب الحنفية ورواية عن الإمام أحمد، وذلك أن القيد زيادة على النص، والزيادة على النص عند الحنفية نسخ.

● وحمل المطلق على المقيد هو قول أكثر الشافعية والمالكية والحنابلة إذا دل القياس=

وَنُقِلَ عَنِ الْحَنَفِيَّةِ وَأَكْثَرِ الْمَالِكِيَّةِ عَدَمُ الْحَمْلِ^[1].

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي مَعْنَى الْحَمْلِ:

فَقِيلَ: مَعْنَاهُ بِجَمَاعٍ، إِنْ كَانَ^[2] [بَيْنَهُمَا عِلَّةٌ تَقْتَضِي^[3] تَقْيِيدَ الْمُطْلَقِ،

[1] في ج: عن، وسقطت كلمة الحمل.

[2] [ف قيل معناه: بجامع إذا كان] سقط من ج.

[3] ما بين معقوفتين ساقط من كل النسخ - ومعنى الزيادة من الإحكام للآمدي (٨/٣).

= على تقييد المطلق فيصير كتحصيل العام بالقياس، وإلا فلا يحمل المطلق على المقيد، وقال بعض الشافعية والمالكية بحمل المطلق على المقيد من جهة اللغة وإن لم يدل عليه قياس.

وقد نسب الشارح إلى أكثر المالكية كما فعل صاحبنا نشر البنود، ونيل السؤل على مرتقى الوصول، ولعلمهم قد ساروا على ما حكاه القاضي عبد الوهاب كما نقل الزركشي عنه في البحر المحيط، والحقيقة أن مذهب المالكية خلاف ذلك كما تقدم، ويمكن توجيه رواية القاضي عبد الوهاب بأن التقييد محمول على القياس.

انظر هذه المسألة في: إحكام الفصول للباجي ص (١٩٢ - ١٩٥)، الإحكام للآمدي (٧/٣، ٨)، إرشاد الفحول للشوكانى ص (١٤٥)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص (٢١٧ - ٢١٩)، البحر المحيط للزركشي (٤٢٠/٣ - ٤٢٤)، البرهان للجويني (٢٩٤/١)، التبصرة للشيرازي ص (٢١٥، ٢١٧)، تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل (١٠٧/و)، تفسير النصوص لأديب صالح (٢١٦/٢)، تقريب الوصول لابن جزى ص (١٥٨، ١٥٩)، التمهيد للأسنوي ص (٤٢٠ - ٤٢٢)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٨٠/٢ - ١٨٥)، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (٦٣/١)، شرح العنصر على مختصر المنتهى (١٥٧/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٠١/٣ - ٤٠٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافى ص (٢٦٦ - ٢٦٨)، شرح مختصر الروضة للطوفى (٦٣٩/٢ - ٦٤٣)، الفروق للقرافى (١٩٠/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصارى (٣٦٥/١)، قواطع الأدلة للسمعاني ص (٣٧٤، ٣٧٥)، المحصول للرازي (١٤٤/٣ - ١٤٧)، المعتمد لأبى الحسين البصرى بتقديم خليل الميس (٢٨٩/١)، مفتاح الوصول للشرىف التلمسانى ص (٣٨٥)، المناهج الأصولية فى الاستدلال بالرأى للدرينى ص (٦٨٤)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٣٦)، نشر البنود للعلوى الشنقيطى (٢٦٨/١)، نهاية السؤل للأسنوي (٤٤٢/٢)، نيل السؤل على مرتقى الوصول للولائى ص (١٢٤).

[فَيَكُونُ كَتَّخْصِصِ عَامٌ لَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّخْصِصِ بِالْقِيَاسِ عَلَى عَامٍ هُوَ مَحَلٌّ
لِلتَّخْصِصِ]^[1].

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُحْمَلُ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ، لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ
وَبَعْضُهُ يُفَسِّرُ بَعْضًا.

وَهَذَا لَيْسَ بِسَدِيدٍ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ^[2] هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَمُتَعَلِّقَاتُهُ مُخْتَلِفَةٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ اتِّحَادِ الْمُتَعَلِّقِ^[3] اتِّحَادُ الْمُتَعَلِّقِ، وَإِلَّا كَانَ
الْمَأْمُورُ بِهِ عَيْنِ^[4] الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَأَمَّا الْعِبَارَاتُ فَمُتَعَدِّدَةٌ قَطْعًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ^[5].

[رجوع إلى أنواع المخصّصات]

○ المَخْصُصَاتُ الْمُتَفَصِّلَةُ

قَالَ: «وَيَجُوزُ تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَالْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةِ
بِالْكِتَابِ^[6] وَالسُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ، وَالتُّطْقُ بِالْقِيَاسِ، وَيَغْنِي بِالتُّطْقِ قَوْلَ اللَّهِ، وَقَوْلَ
الرَّسُولِ ﷺ».

١ — تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ

أَقُولُ: قَوْلُهُ: (يَجُوزُ تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ)، يَغْنِي خِلَافًا لِبَعْضِ

[1] ما بين معقوفتين زيادة من شرح المضد على مختصر المنتهى (١٥٧/٢)، ولم يرد ذكره
في ج، وجاءت العبارة في م مضطربة لا يفهم منها أي معنى، وهي كما يلي:
«والقياس على المقيد تخصيص العام بالقياس على محل التخصيص».

[2] [الواحد] سقطت من ج، وفي س: الواحد هو.

[3] في ج: المعلق.

[4] في س: غير.

[5] في ج: وبالله التوفيق.

[6] [والسنة بالكتاب] سقط من س، م.

أَهْلِي الظَّاهِرِ^(١) وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) وَنَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾^{[1](٣)} وَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ...﴾^(٤)، فَإِنَّهَا مَخْصُوصَةٌ^[2] بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٥)، فَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا^[3] إِذَا كَانَتْ حَامِلًا^(*) عِدَّتُهَا تَنْقِصِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ بِمُقْتَضَى التَّخْصِصِ، هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَنَّ عَلَيْهَا أَقْصَى الْأَجَلَيْنِ^(٦)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا نُنكِحُوا

(*) نهاية الصفحة (٢٧/و).

[1] الاستشهاد بالآيتين السابقتين لم يرد في ج.

[2] في ج: مختصة.

[3] [زوجها] لم ترد في س.

(١) يرى بعض الظاهرية أنه لا يصح تخصيص الكتاب بالكتاب، لأن التخصيص بيان للمراد من اللفظ، ولا يكون ذلك إلا بالسنة. وجمهور العلماء على جواز ذلك ومنهم ابن حزم. انظر: الإبهاج للسبكي (١٦٩/٢)، الأحكام لابن حزم (٨١/١، ٨٢)، الأحكام للآمدي (٣٤٢/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢٦/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (٥٩/١٦)، الرسالة للإمام الشافعي (٥٣ - ٥٥)، شرح العضد علة مختصر المنتهى (١٤٧/٢، ١٤٨)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٣٥٩/٣ - ٣٦١)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٢٠٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٦٢/٢)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (٩٦، ٩٧)، منتهى الوصول لابن الحاجب (١٢٩، ١٣٠)، نفائس الأصول للقرافي (٢٧٥/٥، ٢٧٦).

(٢) سورة النساء، الآية: ٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٤) من قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٦) ذهب جمهور العلماء إلى أن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي «وضع حملها» لأن الآية الواردة في عدة الحمل ناسخة للآية الواردة في عدة الوفاة.

● وروي عن علي وابن عباس رضي الله عنهما: أن الحامل تعتد بأبعد الأجلين، وروي عن ابن عباس أنه رجع إلى مذهب جمهور العلماء، ويؤكد ذلك أن أصحابه يقولون بمذهب الجمهور. انظر: أحكام القرآن للجصاص (٤١٥/١)، أحكام القرآن لابن العربي (٢٠٨/١)، تفسير ابن كثير (٥٠٥/١)، جامع البيان للطبري (٥١١/٢، ٥١٢)، الجامع لأحكام القرآن =

الشَّرِكَةِ^(١) مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْمُحَصَّنَاتُ...﴾^(٢).

وظاهر كلام الإمام هنا أن الخاص لا فرق بين أن يكون متقدماً على العام أو متأخراً عنه.

وقيل عنه وعن القاضي أن العام إن تأخر^[١] فهو ناسخ، وإن تقدم فالخاص مبین له، وإن جهل تساقطاً^(٣).

[١] في ج: وعن القاضي إن كان تأخر عنه فهو ناسخ.

= للمقرطبي (١٧٤/٣ - ١٧٦)، حاشية ابن عابدين (٥٣٦/٣)، روضة الطالبين للنووي (٣٤٩/٦)، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٢٦٧/٢)، المغني لابن قدامة (٢٢٧/١١).

(١) من قوله جل جلاله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥. وتام الآية قوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْنَهُنَّ أَجْرَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُحْذَى أَحْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴿٥﴾﴾.

(٣) إذا تعارض العام والخاص، فثمة حالات منها:

● اقتران الخاص بالعام: فيحمل العام على الخاص.

● تأخر الخاص بحيث يرد بعد العمل بالعام: فهو حينئذ ناسخ باتفاق، لأن التخصيص بيان، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

● تأخر أحدهما مع وروده قبل العمل بالآخر: وفي هذه الحالة اختلف العلماء، فمذهب جمهور العلماء حمل العام على الخاص كالحالة الأولى، وذهب الحنفية إلى العمل بالمتأخر منهما، فإذا تأخر الخاص نسخ من العام بقدر ما يدل عليه، وحكي هذا عن الإمام أحمد والقاضي أبي بكر الباقلاني وإمام الحرمين.

● أن يجهل التاريخ: مذهب الجمهور في هذه الحالة تخصيص العام، وحكي عن القاضي وإمام الحرمين وابن العز من المعتزلة أن الدليلين يتساقطان ويُرْجَعُ إلى دليل آخر.

انظر: الإبهاج للسبكي (١٦٨/٢، ١٦٩)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٤٣، ١٤٤)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص (١٩٨، ١٩٩)، البرهان للجويني (٧٥٢/٢ - ٧٥٤)، التبصرة للشيرازي ص (١٥١ - ١٦١)، التقرير والتحجير لابن أمير حاج (٣/٣)، سلاسل الذهب للزركشي (٢٥٢)، شرح التلويح على التوضيح للفتاواني (١٠٣/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٤٧/٢، ١٤٨)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٨٢/٣ - ٣٨٥)، شرح =

٢ - تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ]

قَوْلُهُ: (وَالْكِتَابُ بِالسُّنَّةِ).

أَيَّ وَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١)، فَإِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا»^(٢). [١]

[1] [لا تنكح المرأة... نهاية الصفحة] سقط من س.

= مختصر الروضة للطوفي (٥٥٨/٢ - ٥٦١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٨٩/٢)، قواطع الأدلة للسمعاني ص (٣٢٣ - ٣٣٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٧٩٣)، المحصول للرازي (١٠٤/٣ - ١٠٦)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٥٢، ٢٥٣)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٢٥٦/١ - ٢٦٢)، متمم الوصول لابن الحاجب ص (١٢٩)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٢٦٣/١).

(١) من قوله عز وجل في [سورة النساء / ٢٤] بعد ذكر المحرمات من النساء: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ أَنْ تَتَزَوَّا بِأَمْوَالِكُمْ مُتَحِمِينَ غَيْرَ مُسْتَفِيدِينَ.

(٢) أخرجه البخاري في [كتاب (٦٧) النكاح/ باب (٢٧) لا تنكح المرأة على عمتها]، حديث ٥١٠٩، (١٢٨/٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا».

ومسلم في [كتاب (١٦) النكاح/ باب (٤) تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح]، حديث ١٤٠٨، (١٠٢٨/٢)، (١٠٢٩).

وأبو داود في [كتاب النكاح/ باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء]، حديث ٢٠٦٥، (٢٢٤/٢).

والترمذي في [كتاب (٩) النكاح/ باب (٣١) ما جاء: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها»]، حديث ١١٢٦، (٤٣٣/٣).

والنسائي في [كتاب النكاح/ باب الجمع بين المرأة وعمتها]، (٩٦/٦).

وابن ماجه في [كتاب (٩) النكاح/ باب (٣١) لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها]، حديث ١٩٢٩، (٦٢١/١).

والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٢٨) النكاح/ باب (٨) ما لا يجمع بينه من النساء]، حديث ٢٠، (٥٣٢/٢).

والإمام أحمد في المسند في مواضع كثيرة منها حديث ٥٧٨ (٧٨/١، ٧٩)، حديث ٦٨١ (١٧٩/٢)، حديث ٩٩٥٣، ١٤٦٧٤ (٣٣٨/٣).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ﴾^(١) فَإِنَّهُ يَفْتَضِي
الْمِيرَاتِ عُمُومًا لِلْوَلَدِ^[١]، وَقَدْ خُصَّ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ
لَا نُورُثُ»^٢.

[1] [للولد] لم يرد في ج.

[2] الاستدلال بهذا الحديث لم يرد في س، م.

(١) من قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَزْوَاجِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].
(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه النسائي في السنن الكبرى، حديث ٦٣٠٨، (٦٤/٤) عن
مالك بن أوس بن الحدثان، قال: قال عمر لعبدالرحمن وسعد وعثمان وطلحة
والزبير: أنشدكم بالله الذي قامت له السموات والأرض، سمعتم النبي ﷺ يقول: «إِنَّا
مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ». قالوا: اللهم نعم.
وأخرج الإمام أحمد في المسند حديث ٩٩٧٣ (٤٦٣/٢) عن أبي هريرة قال
رسول الله ﷺ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورُثُ مَا تَرَكْتُ بَعْدَ مَوْتِي عَامِلِي وَنَفَقَةِ نِسَائِي
صَدَقَةٌ».

وذكر ابن كثير في تحفة الطالب ص(٢٥٢) أن الترمذي روى هذا الحديث بهذا اللفظ
في غير جامعه بإسناد جيد على شرط مسلم.
قال ابن كثير ص(٢٥٠، ٢٥١): «هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب
الستة».

وأخرجه أصحاب الكتب الستة وغيرهم بغير هذا اللفظ عن أبي بكر وعمر وعثمان
وعلي وعائشة وطلحة والزبير وعبدالرحمن بن عوف، والحديث بهذه الروايات.
أخرجه البخاري في مواضع منها: [كتاب (٥٧) فرض الخمس/ باب (١) فرض
الخمس]، حديث ٣٠٩٤، (٤٢/٤)، و [كتاب (٨٥) الفرائض/ باب (٣) قول
النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا صدقة»]، حديث ٦٧٢٧، ٦٧٣٠، (٣/٨) ومسلم في
[كتاب (٣٢) الجهاد والسير/ باب (١٥) حكم الفيء]، حديث ١٧٥٧، (٣/١٣٧٧)،
(١٣٧٨).

وفي [كتاب (٣٢) الجهاد والسير/ باب (١٦) قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه فهو
صدقة»]، حديث ١٧٤٨، (٣/١٣٨٠)، (١٣٨٣).

وأبو داود في [كتاب الخراج والإمارة والفيء/ باب في صفايا رسول الله ﷺ من
الأموال]، حديث ٢٩٦٣، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، (٣/١٣٩)، (١٤٢).

والترمذي في [كتاب (٢٢) السير/ باب (٤٤) ما جاء في تركة رسول الله ﷺ]، حديث
١٦٠٨ - ١٦١٠، (٤/١٥٧)، (١٥٨).

وَحُصَّ أَيْضاً بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ»^(١)، وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ

= والنسائي في [كتاب قسمة الفيء]، (١٣٥/٧، ١٣٦).
والإمام مالك في الموطأ [كتاب ٥٦] الكلام/ باب (١٢) ما جاء في تركة النبي ﷺ،
حديث ٢٧، (٩٩٣/٢).
والإمام أحمد في المسند في مواضع كثيرة منها حديث: ٩ (٤/١)، حديث ١٧٢
(٢٥/١)، ٣٣٤ (٤٧/١)، ٤٢٥ (٦٠/١)، ١٣٩١ (١٦٢/١)، ١٤٠٦ (١٦٤/١)،
١٥٥٠ (١٧٩/١)، ١٦٥٨ (١٩١/١)، ١٧٨١ (٢٠٨/١)، حديث ٢٥١٦٨ (١٤٥/٦)،
٢٦٣٠٣ (٢٦٢/٦).

(١) روي هذا الحديث بألفاظ وروايات متعددة عن عمر وأبي هريرة وابن عباس وعبدالله بن عمرو رضي الله عنهم وغيرهم...، ومجمل هذه الروايات والطرق:
أخرجه أبو داود في [كتاب الديات/ باب ديات الأعضاء]، حديث ٤٥٦٤، (١٨٩/٤، ١٩٠).
الترمذي في [كتاب (٣٠) الفرائض/ باب (١٧) ما جاء في إبطال ميراث القاتل]،
حديث ٢١٠٩، (٤٢٥/٤). قال الترمذي: هذا حديث لا يصح، ولا يعرف من هذا الوجه.

وابن ماجه في [كتاب (٢٣) الفرائض/ باب (٨) ميراث القاتل]، حديث ٢٧٣٥،
(٩١٣/٢).

وفي [كتاب الديات/ باب القاتل لا يرث]، حديث ٢٦٤٦، (٨٨٤/٢).
والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٤٣) العقول/ باب (١٧) ما جاء في ميراث العقل
والتغليظ فيه]، حديث ١٠، (٨٦٧/٢).

والإمام أحمد في المسند، حديث ٣٤٧، ٣٤٨، (٤٩/١).
والدارمي موقوفاً عن ابن عباس رضي الله عنهما في [كتاب الميراث/ باب ميراث
القاتل]، حديث ٣٠٨٤، (٢٧٧/٢).

النسائي في السنن الكبرى، حديث ٦٣٦٧، ٦٣٦٨، (٧٩/٤).
والبيهقي في السنن الكبرى [كتاب الفرائض/ باب لا يرث القاتل]، (٢٢٠/٦).
والدارقطني [كتاب الفرائض]، حديث ٨٣ - ٨٩، (٩٥/٤ - ٩٧).

وعبدالرزاق في المصنف، حديث ١٧٧٨٢، ١٧٧٨٣، (٤٠٢/٩، ٤٠٣).
وابن عبد البر في التمهيد (٤٤٤/٢٣).

ورمز السيوطي إلى الحديث بعلامة الحسن، وقال المناوي في فيض القدير شرح
الجامع الصغير (٣٧٧/٥): «وقد جعل أهل الأصول الحديث من التواتر المعنوي
لاشتهاره بين الصحب، حتى خصوا به عموم ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾».
واعتبر الألباني في إرواء الغليل (١١٨/٦) الحديث صحيحاً لغيره، لأن له شواهد
يتقوى بها.

=

السَّلَام: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»^(١).

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْخَبَرَ إِنْ كَانَ مُتَوَاتِرًا فَقَدْ اتَّفَقَ عَلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ الْكِتَابِ بِهِ، وَأَشَارَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى وُجُودِ الْخِلَافِ^(٢).

وَاخْتَلَفُوا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ مُتَوَاتِرًا:

فَذَهَبَ الْأَيْمَةُ الْأَزْبَعَةُ أَغْنِي مَالِكًا وَالشَّافِعِيَّ وَأَبَا حَنِيفَةَ^[1] وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَى جَوَازِ التَّخْصِيصِ بِهِ أَيْضًا^[2].

[1] في ج: أبي، وفي م: أبو، وكلاهما خطأ، لأنه في محل نصب.

[2] [أيضاً] لم ترد في ج.

= أما الغماري فقال في الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ص(١٠٠): «... لم تسلم طرقه من ضعف وانقطاع، وإن كان يتقوى بمجموعها ولكن لا يبلغ إلى درجة الصحة فضلاً عن التواتر، والله أعلم».

(١) أخرجه البخاري في [كتاب الفرائض (٨٥)/ باب (٢٦) لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم]، حديث ٦٧٦٤، (١١/٨).

ومسلم في [كتاب (٢٣) الفرائض]، حديث ١٦١٤، (١٢٣٣/٣)، بهذا اللفظ.

وأبو داود في [كتاب الفرائض/ باب هل يرث المسلم الكافر؟]، حديث ٢٩٠٩، (١٢٥/٣).

والترمذي في [كتاب (٣٠) الفرائض/ باب (١٥) ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر]، حديث ٢١٠٧، (٤٢٣/٤).

وابن ماجه في [كتاب (٢٣) الفرائض/ باب (٦) ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك]، حديث ٢٧٢٩، (٩١١/٢).

والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٢٧) الفرائض/ باب (١٣) ميراث أهل الملل]، حديث ١٠، (٥١٩/١).

والإمام أحمد في المسند حديث ٢١٨٦٩، (٢٠٩/٥).

(٢) نقل ابن الحاجب الاتفاق على جواز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة، بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وقد ذكر الآمدي أنه لا يعرف خلاف فيه، ولعل الخلاف الذي أشار إليه الشارح هو الذي حكاه ابن السكيت عن بعضهم في السنة الفعلية.

انظر: الإبهاج للسبكي (١٧٠/٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٧/٢)، إعلام الموقعين لابن القيم (٣١٨/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٣١).

وَقَالَ ابْنُ أَبَانَ^(١): إِنْ خُصَّ الْكِتَابُ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا جَازَ تَخْصِيصُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِلَّا فَلَا.
وَذَهَبَ الْكَرْخِيُّ^(٢) إِلَى أَنَّهُ: إِنْ خُصَّ بِدَلِيلٍ مُنْقَطِعٍ جَازَ تَخْصِيصُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِلَّا فَلَا^[١] وَقَالَ الْقَاضِي بِالْوَقْفِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ^(٣).

[1] [وذهب الكرخي... وإلا فلا] سقط من ج.

(١) هو أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة، أحد أئمة الحنفية، كان جامعاً بين الفقه والحديث، تولى قضاء البصرة عشرين سنة، أخذ عن محمد بن الحسن الشيباني، وإسماعيل بن جعفر، وهاشم بن بشر، وعنه أبو حازم القاضي، والحسن بن سلام السواق، قيل فيه: ما في الإسلام قاض أفقه من عيسى بن أبان في وقته، توفي سنة ٢٢١هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٥٧/١١ - ١٦٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٠/١٠)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص(١٣٧)، الفهرست لابن النديم ص(٢٥٨)، النجوم الزاهرة لابن تعزي بردي (٢٨٨/٢).

(٢) هو أبو الحسين عبيد الله بن الحسن بن دلال البغدادي الكرخي الحنفي، الشيخ الإمام الزاهد مفتي العراق، شيخ الحنفية، أخذ عن إسماعيل بن إسحاق القاضي، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وعنه ابن شاهين، وأبو بكر الرازي الحنفي، والقاضي الأكتفاني وغيرهم، وتوفي سنة ٣٤٠هـ.

انظر ترجمته في: تاج التراجم لقطلوبغا ص(٣٩)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٥٣/١٠ - ٣٥٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٢٦/١٥ - ٤٣٧)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص(١٤٢)، الفهرست لابن النديم ص(٢٦١).

(٣) ذكر الشارح رحمه الله تعالى ثلاثة مذاهب في تخصيص الكتاب بأخبار الآحاد:
● جواز التخصيص مطلقاً، وهو مذهب الأئمة الأربعة، واختاره القاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري من المعتزلة، وإمام الحرمين والآمدي والبيضاوي وابن الحاجب وغيرهم.

● جواز التخصيص إذا سبق تخصيص ذلك العام بدليل قطعي، لأن دلالة تضعف حيثئذ، فيصلح خبر الواحد لتخصيصه، وهو مذهب عيسى ابن أبان.

● الوقف أي في المحل الذي تعارض فيه، ويعمل بالعام فيما عدا ذلك وهو مذهب الباقلاني.

٣ - تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ]

قَوْلُهُ: (وَالسُّنَّةُ بِالْكِتَابِ).

يَعْنِي أَنَّ عَمُومَ السُّنَّةِ يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخُصُوصِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ، مِثْلَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ أَخَذَ»^[1] حَتَّى يَتَوَضَّأَ^(١)، خُصَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

[1] [لا يقبل]، [إذا هو أخذ] سقط من ج .

= ● وفي المسألة مذهبان آخران:

● منع التخصيص مطلقاً، وبه قال الحنفية، ونقل عن بعض الفقهاء والمتكلمين، وحكي عن بعض الحنابلة، ونقله الغزالي عن بعض المعتزلة.

● جواز التخصيص بالدليل المنفصل دون المتصل، وبه قال الكرخي.

انظر: الإبهاج للسبكي (١٧١/٢، ١٧٢)، الإحكام للآمدي (٢٤٧/٢ - ٢٥٢)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٣٩)، الإشارة في معرفة الأصول للباقي ص (١٩٩، ٢٠٠)، أصول السرخسي (١٤٢/١، ١٤٣)، البحر المحيط للزركشي (٣٦٤/٣ - ٣٦٨)، البرهان للجويني (٣٢٧/١ - ٢٨٦)، التبصرة للشيرازي ص (١٣٢ - ١٣٥)، التلخيص للجويني (١٠٦/٢ - ١١٧)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٠٥/٢ - ١١٣)، الحاوي الكبير للماوردي (٥٩/١٦)، سلاسل الذهب للزركشي (٢٤٦، ٢٤٧)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٣٦٢/٣، ٣٦٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٢٠٨ - ٢١٠)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٣٤٩/١)، قواطع الأدلة للسمعاني ص (٣٠١ - ٣٠٤)، كشف الأسرار عن أصول البيهقي (٢٩٤/١)، اللمع للشيرازي ص (٨٢، ٨٣)، المحصول للرازي (٨٥/٣ - ٩٥)، المستصفى للغزالي (١١٤/٢ - ١٢٢)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٢٥٥/١)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبدالجبار (٨٩/١٧)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (٩٨، ٩٩)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٣١)، المنهاج للبيضاوي مع الابتهاج ص (١٠٣، ١٠٦)، نشر البينود للعلوي الشنقيطي (٢٥٦/١، ٢٥٧)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢٦٠/١ - ٢٦٤).

(١) أخرجه البخاري في [كتاب (٥٠) الحيل/ باب (٢) في الصلاة]، حديث ٦٩٥٤.

وبلفظ آخر في [كتاب (٤) الوضوء/ باب (٢) لا يقبل الله صلاة بغير طهور]، حديث

=

١٣٥، (٤٣/١).

﴿فَتَيَمَّمُوا﴾^(١)، وَالْحُجَّةُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^[١]: ﴿وَزَكَّا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يَتَيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢)، وَسُنَّةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَيْءٌ، فَالْكِتَابُ بَيَانٌ لَهَا^(٣).

[٤ — تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ]

وَقَوْلُهُ: (وَالسُّنَّةُ بِالسُّنَّةِ).

[1] في ج: لقوله - بسقوط والحجة له -.

= ومسلم في [كتاب (٢) الطهارة/ باب (٢) وجوب الطهارة للصلاة]، حديث ٢٢٥، (٢٠٤/١).

وأبو داود في [كتاب الطهارة/ باب فرائض الوضوء]، حديث ٦٠، (١٦/١).
والترمذي في [أبواب الطهارة/ باب (٥٦) ما جاء في الوضوء من الريح]، حديث ٧٦، (١١٠/١).

والإمام أحمد في المسند حديث ٧٨٧٥، (٣٠٨/٢).

(١) من قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تُسْمُوا الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٤٣].

وقوله جل جلاله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تُسْمُوا الْمَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٦].

(٢) من قوله عز وجل: ﴿وَزَكَّا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يَتَيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهْدَى وَرَحْمَةً وَدُثْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

(٣) هذا مذهب أكثر العلماء من الفقهاء والأصوليين، وخالف في ذلك بعض الشافعية، وابن حامد من الحنابلة.

انظر: الإبهاج للسيكي (١٧١/٢)، الإحكام لابن حزم (٨١/١)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١١٣/٢ - ١١٧)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٤٩/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٥٩/٣) و(٣٦٣/٣ - ٣٦٥)، شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني (٢٦/٢، ٢٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٦٢/٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٥٠)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص(١٠٥)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٥٦/١).

الْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ^(١)، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»^(٢)، فَهُوَ عَامٌّ، وَإِنْ كَانَ [دُونَ] خَمْسَةِ أَوْسُقٍ^[١]، وَلَكِنَّهُ^[٢] مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٣).

[1] [فهو عام، وإن كان دون خمسة أوسق] سقط من س، م، و [دون] زيادة مني لم ترد في ج أيضاً.

[2] في كل النسخ: فإنه، ويبدو أن الأنسب ما أثبتته.

(١) وخالف في ذلك شردمة كما ذكر ابن الحاجب، وصرح غيره بأن المخالف هو داود الظاهري وطائفة.

انظر: الإحكام للأمدى (٢٤٥/٢، ٢٤٦)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٥٩/٣، ٣٦٥، ٣٦٦)، قواطع الأدلة للسمعاني ص (٣٠٥)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٠٥)، متبى الوصول لابن الحاجب ص (١٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في [كتاب (٢٤) الزكاة/ باب (٥٥) العشر فيما يسقى من ماء السماء، وبالماء الجاري]، حديث ١٤٨٣، (١٣٣/٢).

ومسلم في [كتاب (١٢) الزكاة/ باب (١) ما فيه العشر أو نصف العشر]، حديث ٩٨١، (٦٧٥/٢).

وأبو داود في [كتاب الزكاة/ باب صدقة الزرع]، حديث ١٥٩٦، ١٥٩٧، (١٠٨/٢). والترمذي في [كتاب (٥) الزكاة/ باب (١٤) ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره]، حديث ٦٤٠، (٣٢/٣).

والنسائي في [كتاب الزكاة/ باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر]، (٤١/٥)، (٤٢).

وابن ماجه في [كتاب (٨) الزكاة/ باب (١٧) صدقة الزرع والثمار]، حديث ١٨١٦ - ١٨١٨، (٥٨١، ٥٨٠/١).

والإمام مالك في الموطأ [كتاب (١٧) الزكاة/ باب (١٩) زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعقاب]، حديث ٣٣، (٢٧٠/١).

والإمام أحمد في المسند حديث ١٢٣٩، (١٤٥/١)، ١٤٧٠٧، (٣٤١/٣)، ١٤٨٤٥، (٣٥٣/٣).

ولفظ البخاري هو: عن سالم بن عبدالله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَّى النَّضِجُ نَضْفُ الْعُشْرِ».

(٣) أخرجه البخاري في [كتاب الزكاة (٢٤)/ باب (٣٢) زكاة الورق]، حديث ١٤٤٧، (١٢١/٢).

٥ — تَخْصِيصُ النِّصِّ بِالْقِيَاسِ

وَقَوْلُهُ: (وَالنُّطْقُ^[1] بِالْقِيَاسِ... إلخ)، يَغْنِي أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِالْقِيَاسِ، وَهُوَ^[2] مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَزْبَعَةِ، وَالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ^(١).

[1] في ج: بالنطق، وفي م: والنظر.

[2] في م: وهذا.

= وفي [كتاب الزكاة (٢٤)]/ باب (٤٢) ليس فيما دون خمس ذرد صدقة، ١٤٥٩، (١٢٥/٢).

ومسلم في [كتاب (١٢) الزكاة]، حديث ٩٧٩، (٦٧٣/٢).

وأبو داود في [كتاب الزكاة/ باب ما تجب فيه الزكاة]، حديث ١٥٥٨، ١٥٥٩، (٩٤/٢).

والترمذي في [كتاب (٥) الزكاة/ باب (٧) ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب]، حديث ٦٢٦، ٦٢٧ (٢٢/٣).

والنسائي في [كتاب الزكاة/ باب زكاة الإبل]، (١٧/٥، ١٨).

وابن ماجه في [كتاب (٨) الزكاة/ باب (٦) ما تجب فيه الزكاة من أموال]، حديث ١٧٩٣، ١٧٩٤، (٥٧٢/٢).

والإمام مالك في الموطأ [كتاب (١٧) الزكاة/ باب (١) ما تجب فيه الزكاة]، حديث ١، ٢، (٢٤٤/١، ٢٤٥).

والإمام أحمد في المسند حديث ١٠٨٢٣ (٤٠٢/٢).

(١) وإليه ذهب أيضاً أبو الحسين البصري وأبو هاشم من المعتزلة، ومثاله قوله جَلَّ جَلَّالُهُ: ﴿الْإِنْيَةُ وَالْإِنْيَةُ قَالِيدُوا كُلِّ وَجْهِ يَنْتَهَا بِأَنَّهُ جَلْدَةٌ﴾ [النور: ٢]، خصص عمومها الشامل لِلْأَمَةِ بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَعَلَيْنَ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَائِ﴾ [النساء: ٢٥]، وخص عمومها أيضاً بالعبد المقيس على الأمة لاشتراكهما في علة الحكم وهي الرق.

ومثاله أيضاً قوله جَلَّ جَلَّالُهُ: ﴿وَالْبَدَنُ جَعَلْنَاهَا لَكَ مِنْ شَعِيرِ اللَّهِ لَكَ فِيهَا خَيْرٌ فَادْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً فَإِذَا وَجِيتُ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَنَاعَ وَالْمُعَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، فالآية تدل على جواز أكل البدن، ثم خص منها بالإجماع تحريم الأكل من جزاء الصيد، وخص الشافعي تحريم الأكل من هدي المتعة والقران قياساً على جزاء الصيد، فصار بعض الآية مخصوصاً بالإجماع وبعضها مخصوصاً بالقياس.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ سُرَيْجٍ^(١) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: إِنْ كَانَ الْقِيَاسُ جَلِيًّا جَازَ تَخْصِيصُ الْعَامِّ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا^(٢).

وَقَالَ عِيسَى بْنُ أَبَانَ: إِنْ كَانَ الْعَامُّ مُخَصَّصًا^[1] جَازَ وَإِلَّا فَلَا^(٣)، وَقَالَ الْجُبَايِّي^[2](٤)

[1] في س: مخصوصاً.

[2] في كل النسخ: الجباري، وهو تحريف.

(١) هو الإمام أبو العباس أحمد بن عمر المعروف بابن سريج، من كبار فقهاء الشافعية ومتكلميهم، كان يقال له: الباز الأشهب، انتهت إليه الرحلة، وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي حتى المزني كما قال أبو إسحاق، من شيوخه المزني، وأبو القاسم الأنماطي، والزعفراني، من تلاميذه الحافظ الطبراني، وأبو الوليد حسان الفقيه، من تصانيفه كتاب الرد على داود في إبطال القياس، والتقريب بين المزني والشافعي، وله مناظرات مع محمد بن داود الظاهري، توفي سنة ٣٠٦هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادى (٢٨٧/٤ - ٢٩٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠١/٤ - ٢٠٤)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢١/٣ - ٣٩)، طبقات الشافعية للأسنوي (٣١٦/١)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٨٩)، العبر للذهبي (١٣٢/٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٨١١/٣ - ٨١٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٦٦/١، ٦٧).

(٢) أي لا يجوز التخصيص بقياس العلة وقياس الشبه، وقال بهذا الرأي - إضافة إلى ابن سريج - الاصطخري وابن مروان والأنماطي وأبو علي الطبري، وحكى أبو حامد الإسفراييني الإجماع عليه. وقال الأمدى: إن كانت العلة متصورة ومجمعة عليها جاز وإلا فلا.

(٣) يعني أن النص العام إذا خص سابقاً بدليل قطعي جاز تخصيصه بعد ذلك بالقياس، وإلا لم يجز، وهو مذهب جماعة من العلماء منهم ابن أبان والشيرازي، واختاره السرخسي والبزدوي وابن الهمام، ونقل عن بعض العراقيين.

(٤) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، إمام في علم الكلام، وشيخ المعتزلة وأبو شيخهم أبي هاشم، وإليه تنسب فرقة الجبائية منهم، كان فقيهاً ورعاً زاهداً، أخذ عن يعقوب الشحام وغيره، وعنه ابنه أبو هاشم، وأبو الحسن الأشعري، وله معه مناظرات بعد أن تحول الأشعري إلى مذهب أهل السنة، له تفسير حافل مطول، توفي سنة ٣٠٣هـ.

انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١٧/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨٣/١٤)، =

مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ بِتَقْدِيمِ الْعَامِّ عَلَى الْقِيَاسِ مُطْلَقًا^(١).

وَنَقَلَ الْإِمَامُ فِي الْبُرْهَانِ عَنِ الْقَاضِي الْوَقْفَ وَاخْتَارَهُ^(*)، وَهُوَ خِلَافَ ظَاهِرِ كَلَامِهِ هُنَا^(٢)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِهِ التَّوْفِيقَ.

(*) نهاية الصفحة (٢٧/ظ).

= شذرات الذهب لابن العماد (٢/٢٤١)، العبر للذهبي (٢/١٢٥)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لبعض المعتزلة ص (٧٣)، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٨٣)، الفهرست لابن النديم ص (٦)، لسان الميزان لابن حجر (٥/٢٧١)، المنية والأمل للقاضي عبد الجبار ص (٦٧ - ٧١)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٣٩٨).

(١) ومعنى هذا المذهب منع تخصيص النص بالقياس وتقديم النص مطلقاً، وهو قول الجبائي كما ذكر الشارح، وروي أيضاً عن الإمامين الشافعي وأحمد وبعض الحنابلة وطائفة من المتكلمين، وهو رواية ثانية عن الأشعري وأبي هاشم.

(٢) ومحل الوقف هو القدر الذي تعارض فيه ويبحث عن دليل آخر، وما عدا ذلك يعمل فيه بالعام، وذهب إليه أيضاً الغزالي والكنيا الطبري. وشبهه بهذا المذهب ما اختاره الرازي والأصفهاني من أنه إذا تفاوت العام والقياس في غلبة الظن رجح الأقوى منهما، وإن لم يترجح فالوقف.

وفي المسألة أقوال أخرى انظرها مع ما سبق في: الإبهاج للسبكي (٢/١٧٦)، إحكام الفصول للباجي ص (١٧١ - ١٧٤)، الإحكام للآمدي (٢/٣٦١ - ٣٦٥)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص (٢٠٠)، أصول السرخسي (١/١٤١، ١٤٢)، البحر المحيط للزركشي (٣/٣٦٩ - ٣٧٤)، البرهان للجويني (١/٢٨٦، ٢٨٧)، التبصرة للشيرازي ص (١٣٧ - ١٤٢)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (١/٢٨٧ - ٢٩٠)، التلخيص للجويني (٢/١١٧ - ١٢٨)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢/١٢٠ - ١٣٠)، حاشية البناي على جمع الجوامع (٢/٢٩، ٣٠)، الحاوي الكبير للماوردي (١٦/٥٩، ٦٠)، روضة الناظر لابن قدامة (٢/١٦٩ - ١٧٢)، سلاسل الذهب للزركشي ص (٢٤٨)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/١٥٣ - ١٥٥)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٣/٣٧٧ - ٣٨٠)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٣/٢٠٣ - ٢٠٦)، قواطع الأدلة للسمرعاني ص (٣١٠ - ٣١٣)، المحصول للرازي (٣/٩٦ - ٩٨)، المستصفى للغزالي (٢/١٢٢ - ١٣٦)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبد الجبار (١٧/٨٩)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٣٨٠)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٠٠ - ١٠٣)، منتهى الوصول لابن الحاجب =

= ص(١٣٤، ١٣٥)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٥٧/١، ٢٥٨)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢٦٦/١ - ٢٧٢).

لم يذكر إمام الحرمين بعض التخصصات المنفصلة كالعقل والحس والإجماع.
● مثال التخصيص بالعقل قوله جلّ جلاله: ﴿قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَمَوْ الْوَيْدُ الْقَهْرُ﴾ [الرعد: ١٦]، فالدليل العقلي القطعي على أن الله تعالى لم يخلق نفسه، وإلا كان خالقاً ومخلوقاً في نفس الوقت، وهذا محال لأنه يؤدي إلى الدور والتسلسل.

● مثال التخصيص بالحس قوله عز وجل: ﴿تَدْبِيرُ كُلِّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فإن الحس يدل على أن تلك الريح لم تدمر كل شيء، ومنه قوله جلّ جلاله كذلك: ﴿يُجِئُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِّنْ لَّدُنَّا﴾ [الفصص: ٥٧] فإن المشاهد أن الحرم المكي لم تجب إليه ثمرات كل شيء، فكان ذلك تخصيصاً بالحس.

● ومثال التخصيص بالإجماع قوله عز وجل: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، فإن الإجماع منعقد على أن الأخت من الرضاع إذا كانت مملوكة لم يجز وطؤها بملك اليمين.

انظر التخصيص بهذه الأدلة الثلاثة في: الإحكام لابن حزم (١٣٩/٣)، الإحكام للآمدي (٣٣٩/٢ - ٣٤٢)، تقريب الوصول لابن جزى ص(١٤٢، ١٤٣)، التلخيص للجويني (١٠٠/٢، ١٠٤)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٠١/٢، ١١٧)، شرح المحلي على جمع الجوامع (٢٤/٢)، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (٤٢/١)، شرح الكوكب المنير للفتوحي (٣٦٩/٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٢٠٢، ٢١٥)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٥٢/٢ - ٥٥٦)، قواطع الأدلة للسمعاني ص(٣١٤)، المحصول للرازي (٧٣/٣ - ٧٥)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٤٨، ٢٤٩)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(٢١٩، ٢٢٠)، المستصفى للغزالي (٩٩/٢ - ١٠٢)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٢٥٢/١ - ٢٥٤)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبد الجبار (٢٨/١٧، ٧٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٣١، ١٣٢).



باب المَجْمَلِ والمَبِينِ

قَالَ: «وَالْمُجْمَلُ مَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ»^[1]، وَالْبَيَانُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيَازِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيَازِ التَّجَلِّيِ».

أَقُولُ: لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ وَالْمَقْيَّدِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا، شَرَعَ فِي بَيَانِ الْمُجْمَلِ وَالْمُبِينِ حَسَبَ مَا افْتَضَاهُ التَّرْتِيبُ الذِّكْرِيُّ فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ... إلخ»، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبِينِ^[2] لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ.

● تَعْرِيفُ الْمُجْمَلِ

وَقَوْلُهُ فِي رَسْمِ الْمُجْمَلِ: (مَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ)^[3](^(١)).

[1] في س، م: بيان.

[2] في ج: المبين والمجمل.

[3] في س: بيان.

(١) هذا تعريف إمام الحرمين هنا، وعرفه في البرهان (٢٨١/١) بأنه المبهم، ثم بين المبهم الذي لا يعقل معناه ولا يدري مقصود الالفاظ ومبتغاه.

والتعريف الذي في الورقات شبيه بتعريف الشيرازي في اللمع ص(١١١) حيث عرفه بقوله: ما لا يعقل معناه من لفظه، ويفتقر في معرفة المراد إلى غيره، وتعريف الباجي في المنهاج في ترتيب الحجاج ص(١٢) بأنه: «ما لا يفهم معناه من لفظه، ويفتقر في بيانه إلى غيره».

فَ «مَا» كَالْجِنْسِ لِلْمُجْمَلِ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى اللَّفْظِ^[1]، وَيَغْنِي بِهِ
الْمَوْضُوعُ فَيُخْرَجُ الْمُهْمَلُ.

وَبَاقِي الرُّسْمِ لِإِخْرَاجِ مَا سِوَى الْمُجْمَلِ، وَقَدْ بَيَّنَّا مَعْنَاهُ لَعَةً^(١).

● تَعْرِيفُ الْمَبِينِ

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَبِينَ نَقِضُ الْمُجْمَلِ، أَيُّ مَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى بَيَانٍ^(٢).

[1] في م: اللفظي.

= وعرفه الآمدي في الإحكام (١٣/٣) بأنه «ما له دلالة على أحد أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه»، واختار ابن الحاجب في تعريفه أنه: «ما لم تتضح دلالته». انظر تعريف المجمل في: الإحكام للآمدي (١١/٣ - ١٣)، إحكام الفصول للباجي ص(٤٨)، الإحكام للآمدي (٤٢/١)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص(٢٢٠)، أصول السرخسي (١٦٨/١)، تفسير النصوص لأديب صالح (٢٧٦/١)، (٣٢٧)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٩١/١) و(٢٢٩/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (٦٠/١٦)، الحدود للباجي ص(٤٥)، رسائل ابن حزم (٤١٥/٤)، روضة الناظر لابن قدامة (٤٢/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤١٤/٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٧، ٢٧٤)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٤٧/٢) - (٦٤٩)، كشف الأسرار للنسفي (٢١٨/١)، المحصول للرازي (١٥٥/٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٦٣)، المستصفى للغزالي (٣٤٥/١)، المناهج الأصولية في الاستدلال بالرأي للدبريني ص(١٠٥)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٣٦).

(١) عرفه الشارح في ص(٣٧٤) بأنه الخلط... ومنه لفظ مجمل باختلاط المراد بغير المراد.

ويطلق أيضاً بمعنى المجموع أو المبهم والمحصل، يقال: أجملت الشيء إذا جمعته من غير تفصيل.

انظر: المصباح المنير للفيومي (١٢٤/١)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٨١/١).

(٢) هذا التعريف غير جامع لخروج ما اتضح المعنى منه بعد البيان.

وعرفه القرافي بأنه: «اللفظ الدال بالوضع على معنى إما بالأصالة وإما بعد البيان». وذكر له تعريفاً آخر تبعه فيه ابن جزى وهو: «ما أفاد معناه إما بالوضع أو بضميمة تبيينه».

● أَسْبَابُ الإِجْمَالِ

ثُمَّ الإِجْمَالُ يَكُونُ فِي الْمَفْرُودِ وَيَكُونُ فِي الْمُرَكَّبِ^(١).

فَالأَوَّلُ كَالْمُشْتَرَكِ^(٢)، إِمَّا بِالْأَصَالَةِ كَالْعَيْنِ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْجَارِيَةِ^[١]
وَالْبَاصِرَةِ، وَإِمَّا بِالْإِعْلَالِ^[٢] كَالْمُخْتَارِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ^(٣).

[1] في س: الجارحة، وهو تحريف، لأن العين الباصرة هي الجارحة.

[2] في س، م: الإعمال، وهو تحريف.

= انظر: تقريب الوصول لابن جزي ص(١٦٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٣٧/٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٨، ٢٧٤)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٧١/٢ - ٦٧٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٦٦).

(١) انظر: تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل للرهوني (١٠٧/ظ)، تفسير النصوص لأديب صالح (٣٢٨/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٥٨/٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٥٠/٢)، الفصول في الأصول للجصاص (٦/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٣٦).

(٢) المشترك هو «اللفظ الموضوع للدلالة على معين فأكثر».

انظر تعريفه في: الإيهاج للسبكي (٢١٤/١)، الإحكام للآمدي (٤٢/١)، التعريفات للجرجاني ص(٢٢٧)، تفسير النصوص لأديب صالح (١٣٤/٢)، تقريب الوصول لابن جزي ص(١٠٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (١٣٧/١)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٢٩)، المحصول للرازي (٢٦١/١)، مناهج العقول للبديخي (١٩٧/١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٨)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٢٤/١)، نفائس الأصول للقرافي (٧١٠/١، ٧٢٥).

(٣) يعني أن الاشتراك قد يكون بالأصالة على سبيل الحقيقة، كالاشتراك بين العين الجارية والعين الباصرة، وقد يكون بالإعلال، ومثاله كلمة «المختار» و «المصطاد» و «المجتاب»، فإنه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول، والسبب في ذلك أن كل فعل على وزن «افتعل» إذا كان معتل العين، فإنه يتحد اسم فاعله واسم مفعوله، وذلك أن الكسرة المميزة لاسم الفاعل والفتحة المميزة لاسم المفعول كلتاها تسقط للاعتلال. انظر: تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل للرهوني (١٠٧/ظ)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٥٨/٢)، شرح بحرق الكبير على لامية الأفعال ص(١٤١، ١٤٢)، شرح لامية الأفعال للعلامة محمد اطفيش (١١٦/٣، ١١٧)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(١٨٠).

وَأَمَّا الثَّانِي: فَأَنْوَاعٌ:

مِنْهَا الْمَرْكَبُ بِجُمْلَتِهِ نَحْوُ: ﴿أَوْ يَمُوتُوا أَلَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الْكِتَابِ﴾^(١)
لِتَرُدُّهُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ^(٢).

وَمِنْهَا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ إِذَا تَقَدَّمَ أَمْرَانِ يَضْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، نَحْوُ
ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَضَرَبَتْهُ.

وَمِنْهَا مَرْجِعُ الصِّفَةِ نَحْوُ: زَيْدٌ طَيِّبٌ مَاهِرٌ، لِتَرُدُّهُ بَيْنَ كَوْنِهِ مَاهِرًا
مُطْلَقًا أَوْ فِي الطَّبِّ^[١]^(٣).

وَمِنْهَا تَعْدُدُ الْمَجَازَاتِ بَعْدَ تَعَذُّرِ^[٢] الْحَقِيقَةِ^(٤)،

[1] في ج: المطلوب. وهو تحريف.

[2] في ج: تعدد، وفي س، م: تغدو، والصواب ما أثبتته.

(١) من قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَرْصَةٌ
مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَلَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(٢) فسرهُ الأئمة أبو حنيفة الشافعي وأحمد بالزوج، وهو رأي جماعة من الصحابة
والتابعين.

وفسره الإمام مالك بأنه الولي، وهو رأي جماعة أخرى من الصحابة والتابعين.
انظر: أحكام القرآن للشافعي (٢٠٠، ٢٠١)، أحكام القرآن للجصاص (٤٣٩/١)،
٤٤٠)، أحكام القرآن لابن العربي (٢١٩/١)، تفسير الإمام مالك برواية ابن العربي
ص(١٣)، تفسير ابن كثير (٥١٢/١، ٥١٣)، جامع البيان للطبري (٢٤٢/٢)، الجامع
لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠٦/٣ - ٢٠٨).

وانظر: الإبهاج للسبكي (٢٠٩/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤١٦/٣)، المدخل
إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٦٣، ٢٦٤)، مناهج العقول للبدخشي
(١٩٨/١، ١٩٩).

(٣) انظر النوعين الثاني والثالث من المجلد في: الإبهاج للسبكي (٢٠٩/٢)، الإحكام
للأمدى (١٣/٣، ١٤)، الحاوي الكبير للماوردي (٦١/١٦).

(٤) هذا إذا تكافأت المجازات، ولم يترجح بعضها على بعض، فإذا أمكن ترجيح أحدها
تعين العمل به، وهذا الترجيح له أسباب منها أن يكون أحد المجازات أعظم مقصوداً
كقوله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فإن حقيقة اللفظ تحريم نفس
العين، لكنه غير مراد لأن الأحكام الشرعية لا تتعلق إلا بأفعال المكلفين. =

وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

● تَعْرِيفُ الْبَيَانِ

وَقَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ الْبَيَانِ: (إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَبِزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَبِزِ التَّجَلِّي).

اعْلَمْ أَنَّ الْبَيَانَ فِي اللُّغَةِ مِنْ بَيَّنَّ، يُقَالُ: بَيَّنَّ بَيَانًا وَتَبَيَّنَّا^[1]، كَمَا يُقَالُ: كَلَّمْتُ كَلَامًا وَتَكَلَّمْنَا^(٢)، وَيُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

● عَلَى التَّبَيِّنِ، وَهُوَ فِعْلُ الْمُبَيِّنِ.

● وَعَلَى مَا يَخْصُلُ مِنْهُ الْعِلْمُ، وَهُوَ الدَّلَالُ.

● وَعَلَى الْعِلْمِ الْحَاصِلِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَهُوَ الْمَذْلُوقُ.

وَلَأَجْلِ النَّظَرِ إِلَى الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ اخْتَلَفَ تَفْسِيرُ الْأَصُولِيِّينَ لَهُ:

[1] فِي م: تَبَيَّنَا، وَفِي ج: تَبَيَّنَا.

= ولا بد من التنبيه إلى أن هذا المثال ونحوه لا يعد من قبيل المجمل عند جمهور العلماء، ونقل أنه مجمل عن بعض الشافعية، والمعتزلة كأبي عبد الله البصري، والكرخي من الحنفية، والقاضي من الحنابلة.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٢٠٨)، الإحكام للآمدي (٣/١٤)، التبصرة للشيرازي ص (٢٠١)، تقريب الوصول لابن جزي ص (١٦٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/١٥٨)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣/٤١٨)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/٣٢، ٣٣)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣/١٠٦)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (١/٣٠٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٣٧).

(١) للإجمال أنواع وأسباب أخرى انظرها في المراجع السابقة وغيرها.

(٢) البيان في اللغة هو الإيضاح.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤/٢٠٤)، لسان العرب لابن منظور (١٣/٦٧)، المصباح المنير للفيومي (١/٧٠).

● فَعَرَفَهُ الْإِمَامُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَوَّلِ .

● وَقَالَ أَكْثَرُ الْأَصُولِيِّينَ نَظَرًا إِلَى الثَّانِي : إِنَّهُ الدَّلِيلُ .

● وَعَرَفَهُ الْبَصْرِيُّ^(١) مِنْ الْمُعْتَزَلَةِ نَظَرًا إِلَى الثَّالِثِ بِالْعِلْمِ عَنِ الدَّلِيلِ^(٢) .

(١) هو القاضي أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، أحد شيوخ المعتزلة، كان ذكياً قوي العارضة في الكلام والأصول، واشتهر بالديانة، أخذ عن القاضي عبد الجبار، وأصبغ بن محمد بن السمع الغرناطي، وعنه أبو علي بن الوليد، ومحمد بن الملاحي، من مصنفاته المعتمد، وشرح الأصول الخمسة، وغرر الأدلة، وكتاب في الإمامة، توفي سنة ٤٣٦هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠٠/٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٨٧، ٥٨٨)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لبعض المعتزلة ص (٣٨٧)، لسان الميزان لابن حجر (٢٩٨/٥)، المنية والأمل للقاضي عبد الجبار ص (٩٩)، ميزان الاعتدال للذهبي (١٠٦/٣)، الوافي بالوفيات للصفدي (١٢٥/٤)، وفیات الأعيان لابن خلكان (٢٧١/٤).

(٢) ذكر الشارح ثلاثة تعاريف للبيان هي:

● أنه «إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي» هو قول أبي بكر الصيرفي، وبعض الشافعية كما ذكر الشيرازي والآمدي، وتبعه إمام الحرمين هنا.

● أنه «الدليل الذي يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بما هو دليل عليه»، وهو قول أكثر الأصوليين ومنهم القاضي الباقلاني وإمام الحرمين في البرهان والغزالي وأكثر الشافعية وأكثر المعتزلة كالجبائي وابنه وأبي الحسين البصري، وهو اختيار الآمدي.

● أنه «العلم الحاصل عن الدليل» وبه قال أبو عبد الله البصري من المعتزلة ومن تبعه.

انظر: الإحكام لابن حزم (٤٠/١)، الإحكام للآمدي (٢٩/٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٤٧)، أصول السرخسي (٢٦/٢)، البحر المحيط للزركشي (٤٧٧/٣) -

(٤٧٩)، البرهان للجويني (١٢٤/١)، تفسير النصوص لأديب صالح (٢٤/١)، التلخيص

للجويني (٢٠٤/٢، ٢٠٥)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٥٨/١) و (٢٢٩/٢)،

(٢٣٠)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٦٧/٢)، الرسالة للإمام الشافعي ص (٢١)،

(٢٢)، روضة الناظر لابن قدامة (٥٢/٢، ٥٣)، شرح العضد على مختصر المنتهى

(١٦٢/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٣٨/٣)، شرح مختصر الروضة للطوفي

(٦٧٢/٢)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٤٢/٢)، كشف الأسرار عن أصول

اليزدوي (١٠٤/٣، ١٠٥)، اللمع للشيرازي ص (١١٦)، المستصفى للغزالي (٣٦٤/١) -

(٣٦٧)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٢٩٣/١)، متهى الوصول

لابن الحاجب ص (١٤٠)، نشر البنود للعلوي الشقيطي (٢٧٧/١).

وَأَعْلَمَ أَنَّ الرَّسْمَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ يَرِدُ عَلَى عَكْسِهِ الْبَيَانُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ
سَبْقٍ إِشْكَالٍ، لِأَنَّهُ بَيَانٌ وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الرَّسْمُ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِخْرَاجٌ.
وَأَيْضاً لَفُظَةُ الشَّيْءِ تَخْتَصُّ بِالْمَوْجُودِ^(١).

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضاً أَنَّ لَفْظَ الْحَيِزِ إِنَّمَا هُوَ لِلْأَجْزَامِ، فَاسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعَانِي
مَجَازٌ، وَالْحَدُّ يُصَابُ عَنِ التَّجَوُّزِ^{[1](٢)}، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

● مَا يَقَعُ بِهِ الْبَيَانُ: النَّصُّ

قَالَ: «وَالْمُبِينُ هُوَ النَّصُّ^[2]، وَالنَّصُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا،
وَقِيلَ مَا تَأْوِيلُهُ يُزِيلُهُ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَنَصَّةِ الْعُرُوسِ وَهُوَ الْكُرْسِيُّ^(٣)».

أَقُولُ: الْمُبِينُ - بِكُسْرِ الْيَاءِ - هُوَ مَا يَقَعُ بِهِ الْبَيَانُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ النَّصُّ (*).

[1] في م: التحرز، وهو تحريف.

[2] [والمبين هو النص] هذه العبارة لم ترد في متن الورقات المطبوع، وشرح المحلي
ص(١٣)، وقرة العين للحطاب ص(١١١). وإنما وردت في شرح ابن زكري، وفي
الأنجم الزاهرات للمارديني ص(١٧٠).
(*) نهاية الصفحة (٢٨/و).

(١) انظر ص(٤٨١).

(٢) انظر الاعتراضات على التعريف المذكور في: الإحكام للآمدي (٣/٣٠، ٣١)، البرهان
للجويني (١/١٢٤)، التلخيص للجويني (٢/٢٠٥، ٢٠٦)، شرح الحطاب على الورقات
ص(١١٠)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/١٦٢).

(٣) اعترض المارديني والحطاب على إمام الحرمين إذ جعل النص مشتقاً من المنصة،
ولا شك أن النص مصدر، والمنصة اسم آلة وهي التي تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصْدَرِ
لا العكس، إلا أن لا يقصد بذلك الاشتقاق الاصطلاحي، بل مجرد الاشتراك في
المادة فلا بأس.

انظر: شرح الحطاب على الورقات ص(١١١)، شرح المارديني على الورقات
ص(١٧١).

وَزَاهِرُهُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ بِهِ^[١] الْبَيَانُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(١).

[١] في كل النسخ: لا يقع فيه، ولعل الأنسب ما أثبتته.

(١) يعني الشارح رحمه الله تعالى أن البيان لا يكون بالقول فقط، بل يكون بالفعل وغيره كذلك:

● مثال البيان بالقول قوله عز وجل: ﴿الْفَارِغَةُ ۝١ مَّا الْفَارِغَةُ ۝٢ وَمَا أَذْرَكَ مَا الْفَارِغَةُ ۝٣﴾ [الفارغة: ١ - ٣].

فهذا إجمال تم بيانه بقوله جلّ جلاله: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ۝١﴾ [الفارغة: ٤]، ومنه قوله ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» [سيأتي تخريج الحديث]، فإنه مبين لقوله تعالى: ﴿وَمَأْتُوا حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۝١﴾ [الأنعام: ١٤١].

● ومثال البيان بالفعل قوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، و«خذوا عني مناسككم».

[سبق تخريج الحديثين في (٤٩٦ - ٤٩٧)]، أي انظروا إلى فعلي في الصلاة والحج فافعلوا مثله، فكان فعله مبيناً لقوله جلّ جلاله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۝١﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله عز وجل: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۝١﴾ [البقرة: ١٩٦].

● ومثال البيان بالإقرار ما ثبت أنه ﷺ أقرَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رضي الله عنه على أكل الضَّبِّ، فأقرّاه مبين أن أكل الضب مباح.

أخرجه البخاري في [كتاب (٧٠) الأطعمة/ باب (١٤) الشواء]، حديث ٥٤٠٠، (٢٠١/٦).

وفي [كتاب (٧٢) الصيد والذبائح/ باب (٣٣) الضب]، حديث ٥٥٣٧، (٢٣١/٦)، (٢٣٢).

ومسلم في [كتاب (٣٤) الصيد والذبائح/ باب (٧) إباحة الضب]، حديث ١٩٤٣ - ١٩٤٥، (١٥٤٢/٣).

وأبو داود في [كتاب الأطعمة/ باب في أكل الضب]، حديث ٣٧٩٤، (٣٥٣/٣).

والنسائي في [كتاب الصيد والذبائح/ باب الضب]، (١٩٨/٧).

وابن ماجه في [كتاب (٢٨) الصيد/ باب (١٦) الضب]، حديث ٣٢٤١، (١٠٧٩/٢)، (١٠٨٠).

والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٥٤) الاستئذان/ باب (٤) ما جاء في أكل الضب]، حديث ٩، (٩٦٧/٢).

وقد يكون البيان بترك الفعل دلالة على عدم وجوبه، ومثاله قوله جلّ جلاله:

﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۝١﴾ [البقرة: ٢٨٣] يحتمل الوجوب وغيره، فبين النبي ﷺ عدم وجوب الإشهاد على البيع حينما اشترى فرساً من أعرابي ولم يشهد.

وَالنَّصُّ مَعْنَاهُ فِي اللُّغَةِ الظُّهُورُ، وَيُقَالُ: نَصَّتِ الصَّبِيَّةُ^[1] إِذَا عَنَّتْ^[2] وَظَهَرَتْ، وَكَذَلِكَ مَنْصَةُ الْعُرُوسِ، وَهِيَ كُرْسِيُّهَا الَّذِي تَظْهَرُ عَلَيْهِ حِينَ تُجَلَّى^(٢).

وَذَكَرَ الْقَرَّافِيُّ^(٣) فِيهِ ثَلَاثَةَ اضْطِلَاحَاتٍ:

[١] - قِيلَ: مَا ذَلَّ عَلَى مَعْنَى قَطْعاً، وَلَا يَخْتَمِلُ غَيْرَهُ قَطْعاً، كَأَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ.

[1] [الصبيبة] لم ترد في ج.

[2] في س: علت.

= سبق تخريج الحديث في (٣٠٥)، هامش (٢)، وهو الحديث الذي جعل فيه النبي ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين.

وراجع أمثلة البيان بالعقل والحس والقياس في تخصيص العام.

هذا... وللبيان طرق أخرى كالكتابة والإشارة والمفهوم وغير ذلك...

انظر: الإبهاج للسبكي (٢١٣/٢، ٢١٤)، الإحكام للآمدي (٣١/٣ - ٣٤)، التحصيل من المحصول للأرموي (٤١٨/١، ٤١٩)، تقريب الوصول لابن جزى (١٦٤)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٤٤/٣ - ٤٥٠)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٧٨/٢ - ٦٨١)، الفصول في الأصول للجصاص (٣١/٢ - ٤٣)، اللمع للشيرازي ص (١١٦، ١١٧)، المحصول للرازي (٣١٥/٣ - ١٨٤)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٦٧ - ٢٧٠)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (١٨٣، ١٨٤).

(١) عَنَّتْ: بمعنى ظهرت، يقال: عَنَّ الشيء عَنَّا وَعَنَّتْنا إذا ظهر أمامك.

انظر: الصحاح للجوهري (٢١٦٦/٦)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٤٩/٤)، لسان العرب لابن منظور (٢٩٠/١٣)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٨/٤).

(٢) النص في اللغة معناه الظهور كما قال الشارح، ويأتي أيضاً بمعنى الرفع ومنه نص إليه الحديث، أي رفعه، ويقال: نص ناقته، أي استخرج أقصى ما عندها من السير. انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣١٩/٢)، لسان العرب لابن منظور (٩٧/٧)، مجمل اللغة لابن فارس (٨٤٣/٣)، المحيط في اللغة لابن عباد (٩١/٨)، المصباح المنير للفيومي (٦٠٨/٢).

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٦، ٣٧)، وانظر: تقريب الوصول لابن جزى ص (١٦١)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (١٧٦).

[٢] - وَقِيلَ: مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى قَطْعًا، وَإِنْ اخْتَمَلَ^[١] غَيْرُهُ كَصِيغِ الْعُمُومِ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَقْلِ الْجَمْعِ قَطْعًا، وَتَحْتَمِلُ الْإِسْتِغْرَاقَ.

[٣] - وَقِيلَ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى كَيْفَ كَانَ، وَهُوَ عَالِبُ اسْتِغْمَالِ الْفُقَهَاءِ^(١).

فَالْتَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ^(٢) قَرِيبٌ مِنَ التَّعْرِيفِ الْأَوَّلِ فِي كَلَامِ الْقَرَفِيِّ.

[١] [احتمل] سقط من م.

(١) ● مثال الأول قوله عز وجل: ﴿مَنْ تَمَنَّعَ بِالْمَلْعَةِ إِلَى الْمَتِّحِ مَا اسْتَغْنَى عَنْ الْمَلْعَةِ فَانْهَ عَنْهَا﴾ [البقرة: ١٩٦].

● ومثال الثاني قوله جلال جلاله: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، فإنه نص قطعي في حسنتين وسيئتين، ومحمتم فيما زاد عن ذلك بحسب وضع اللغة.

● ومثال الثالث قول الفقهاء: دلت النصوص على هذا الحكم، ونص مالك على كذا، النص أولى من القياس.

(٢) وهو معنى كلامه في البرهان (٢٢٦/١) حيث قال في معرض حديثه عن النص: «اللفظ إذا كان في اقتضاء معناه من عموم أو خصوص أو ما عداهما بحيث لا يفترض انصرافه عن مقتضاه بقرائن حالية وفرض سؤال، وتقدير مراجعة واستفصال في محاولة تخصيص أو تعميم، فهو الذي نعيه».

وهو قريب من تعريف الغزالي في المستصفى (٣٨٦/١)، والقرافي في نفائس الأصول (٦١١/٢، ٦١٢)، وابن جزري في تقريب الوصول ص(١٦١).

وقيل في تعريفه: «هو الصريح في معناه» أو «ما رفع في بيانه إلى أبعد غاياته»، وقيل غير ذلك. وانظر تعريف النص في: أصول السرخسي (١٦٤/١)، أصول الشاشي ص(٦٨)، التعريفات للجرجاني ص(٢٥٠، ٢٥١)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٧١/١)، الحاروي الكبير للماوردي (١٥٣/١٦)، الحدود للباجي ص(٤٢)، رسائل ابن حزم (٤١٥/٤)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٧٨/٣، ٤٧٩)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٦، ٣٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٥٣/٢ - ٥٥٥)، اللمع للشيرازي ص(١٠٩)، المحصول للرازي (٢٣٠/١، ٢٣١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميسر (٢٩٤/١، ٢٩٥)، المعونة في الجدل للشيرازي ص(١٢٨)، المناهج الأصولية في الاستدلال بالرأي للدبريني ص(٥١)، المنحول للغزالي ص(١٦٥).

* التَّعْرِيفُ الثَّانِي لِلْمَبِينِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَقِيلَ... إلخ).

فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ وَقَعَتْ فِيهِ لَفْظَةٌ مُشْكِلَةٌ، وَلَمْ تَنْبُثْ فِي السَّخِّ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَأَقْرَبُ مَا عِنْدِي فِيهَا أَنْ تَكُونَ بِالْبَاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتِ، وَالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ، وَالْبَاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ أَسْفَلِ سَاكِنَةٍ، وَاللَّامِ وَالْهَاءِ، وَيَكُونُ الْكَلَامُ هَكَذَا: «وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِ النَّصِّ: مَا تَأْوِيلُهُ يُزِيلُهُ»^[1]، أَيْ مَا يُفْسِدُهُ التَّأْوِيلُ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ النَّصَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ هُوَ مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّأْوِيلُ، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ^[2] التَّأْوِيلُ أَرَاكَ عَمَّا وُضِعَ لَهُ وَأَفْسَدَهُ.

وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا رَأَيْتُ^[3] فِي بَعْضِ السَّخِّ: «وَقِيلَ مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ»^(١) بِالْأَيِّ الْمُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقِ، وَتُونِ سَاكِنَةٍ، وَزَايِ مُعْجَمَةٍ^[4]، وَيَاءِ بَائِتَيْنِ مِنْ تَحْتِ سَاكِنَةٍ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: «قِيلَ فِي تَفْسِيرِ النَّصِّ مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ»، أَيْ بِمَجَرَّدِ نَزُولِهِ يُفْهَمُ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ رَوِيَّةٍ، وَاللَّهُ جَلُّ جَلَالِهِ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ^[5].



[1] [يزيله] ساقطة من س، م، وفي ج: ويزيلها، والصواب ما أثبتته.

[2] في م: طرقه.

[3] في ج: رأيت.

[4] في ج: منقوطة.

[5] في م: زيادة [وبالله تعالى التوفيق].

(١) هكذا ورد في نسخة الورقات المطبوعة، وفي شرح الحطاب ص(١١١)، وشرح

المارديني ص(١٧٠)، وشرح العبادي ص(١٣٢)، وشرح المحلي ص(١٣).

جاء في شرح الحطاب: (وقيل) في تعريف النص: (ما تأويله تنزيله)، أي يفهم معناه

بمجرد نزوله ولا يتوقف فهمه على تأويل، كقوله عز وجل: ﴿فَصَيِّمُوا لِكُلِّ أَكْرَمٍ﴾

[البقرة: ١٩٦]، فإنه يفهم معناه بمجرد نزوله، ولا يتوقف فهمه على تأويل.

باب الظاهر والمؤول

قَالَ: «وَالظَّاهِرُ مَا اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ، وَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَيُسَمَّى ظَاهِرًا بِالدَّلِيلِ. وَالْعُمُومُ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ». أَقُولُ: الْأَيْفُ وَاللَّامُ فِي الظَّاهِرِ لِلْعَهْدِ الذَّكْرِيِّ كَمَا فِي الْمُجْمَلِ، فَالْكَلَامُ هُنَا كَالْكَلَامِ هُنَاكَ^[1] حَرْفًا بِحَرْفٍ.

● تَعْرِيفُ الظَّاهِرِ

وَقَوْلُهُ فِي رَسْمِ الظَّاهِرِ: (مَا اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ). اعْلَمْ أَنَّ الظَّاهِرَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْوَاضِحِ، يُقَالُ: ظَهَرَ الْأَمْرُ الْقَلَانِيُّ إِذَا اتَّضَحَ^(١).

وَفِي إِصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ: عِبَارَةٌ عَمَّا ذَكَرَ^(٢).

[1] فِي س، م: هُنَاكَ.

(١) الظاهر لغة هو الواضح والبارز والبين.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٨٢/٢)، لسان العرب لابن منظور (٥٢٣/٤)، المصباح المنير للفيومي (٣٨٧/٢).

(٢) وأغلب عبارات الأصوليين في تعريف الظاهر تدور حول هذا المعنى. انظر: الإحكام للآمدي (٥٨/٣)، أصول السرخسي (١٦٣/٢)، أصول الشاشي =

فَ (مَا اخْتَمَلَ) كَالْجَنَسِ لِلظَّاهِرِ وَغَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ: (مَعْنَيْنِ) أَنَّى فَأَكْثَرَ، وَهُوَ^[1] كَالْفَضْلِ فَيَخْرُجُ بِهِ النُّصْ، لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا^(*) فَقَطْ، كَمَا تَقَدَّمَ .

وَبَاقِي الرَّسْمِ لِإِخْرَاجِ الْمُجْمَلِ .

وَقَوْلُهُ: (مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى ظَاهِرِهِ... إلخ)، يَغْنِي أَنَّ الظَّاهِرَ يَضْدُقُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ رَسْمُهُ، وَعَلَى مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ كَذَا وَلَوْ كَانَ مَرْجُوحًا^[2]، وَيُسَمَّى كَمَا قَالَ ظَاهِرًا بِالدَّلِيلِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بِالْمُؤَوَّلِ^(١) .

● مَعْنَى التَّوِيلِ

وَالْتَّوِيلُ^(٢) عِبَارَةٌ عَنْ حَمْلِ الظَّاهِرِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُحْتَمَلِ الْمَرْجُوحِ

(*) نهاية الصفحة (٢٨/ظ).

[1] [وهو] لم يرد في س، م .

[2] في س، م: موجوداً.

= ص(٦٨)، البرهان للجويني (٢٢٩/١)، تفسير النصوص لأديب صالح (١٤٢/١)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٧/١)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٢٦/١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٨٧/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١٥٣/١٦)، الحدود للباجي ص(٤٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٥٩/٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٥٨/٢، ٥٥٩)، فوائح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٩/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٤٦/١)، كشف الأسرار للنسفي (٢٠٥/١)، اللمع للشيرازي ص(١١٠)، المستصفى للغزالي (٣٨٤/١)، المعونة في الجدل للشيرازي ص(١٢٨)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٣٣٨)، المناهج الأصولية في الاستدلال بالرأى للدري ص(٤٣).

(١) وممن سماه ظاهراً بالدليل ابن فورك في مقدمته في نكت من أصول الفقه، مجلة الموافقات ص(١٢٥)، وأبو الخطاب الكلوزاني في التمهيد (٨/١)، وانظر أيضاً: شرح الحطاب على الورقات ص(١١٣)، شرح العبادي عليها ص(١٣٥)، شرح المحلي عليها ص(١٣).

(٢) التَّوِيلُ مصدر أولت الشيء إذا فسرتة، مأخوذ من آل بمعنى رجع، سمي المؤول =

بِدَلِيلٍ يُصَيِّرُهُ رَاجِحاً^(١)، فَإِنْ أَرَدْتَ مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ الصَّحِيحِ وَالْفَائِدِ أَسْقَطْتَ
«بِدَلِيلٍ... إلخ»^(٢).

وَقَوْلُهُ: (وَالْعُمُومُ قَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ)، لَا شَكَّ أَنَّهُ قَدَّمَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ؟

قُلْتُ: الْإِشْعَارُ بِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَثْنِ^[1] قَدْ فَرَّغَ مِنْهُ^(٣)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
أَعْلَمُ^[2].



[1] في س: بالشيء، وهو تحريف.

[2] في س، م: وبالله سبحانه التوفيق.

= كذلك لأن فيه رجوعاً من الظاهر إلى ذلك المعنى الذي آل إليه، وغلب استعمال
التأويل في الجمل، كما غلب استعمال التفسير في الألفاظ.

انظر: الصحاح للجوهري (١٢٢٧/٤)، لسان العرب لابن منظور (٣٣/١١)، المحيط
في اللغة لابن عبّاد (٣٧٨/١٠)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٦٢/١).

(١) انظر تعريف المؤول في: الإحكام للآمدي (٥٩/٣)، البرهان للجويني (٣٣٦/١)،

التعريفات للجرجاني ص (٢١٠)، تفسير النصوص لأديب صالح (٣٦٧/١)، تقريب

الوصول لابن جزى ص (١٦٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٨٨/٢)، الحدود

لللباجي ص (٤٨)، رسائل ابن حزم (٤١٥/٤)، شرح الكوكب المنير للفتوحى

(٤٦٠/٣)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٦٨/٢، ٥٦٢)، كشف الأسرار عن أصول

البزدوى (٤٤/١)، المستصفى للغزالي (٣٨٧/١)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني

ص (٣٦٧)، المناهج الأصولية في الاستدلال بالرأي للدريني ص (١٨٨، ١٨٩)، منتهى

الوصول لابن الحاجب ص (١٤٥)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٦٩/١).

(٢) فيه إشارة إلى أن التأويل الصحيح شرطه أن يكون بدليل فإذا كان بغير دليل فهو تأويل فاسد.

انظر: الإحكام للآمدي (٦٠/٣)، تفسير النصوص لأديب صالح (٣٨٢/١)، شرح

مختصر الروضة للطوفي (٥٦٨/٢، ٥٦٩)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (١٧٧)،

منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٤٥)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٦٩/١)،

٢٧٠)، نيل السؤل على مرتقى الوصول للولائي ص (٩٣).

(٣) ولعله يشير إلى أن دلائل العموم من باب الظاهر، وقد تقدم الكلام على العموم.

انظر: شرح المارديني على الورقات ص (١٧٣).

باب القول في أفعال الرسول ﷺ وتقاريره

قَالَ: «وَالْأَفْعَالُ.. فِعْلُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ أَوْ غَيْرِهَا»^[1]، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ، فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ حُمِلَ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَإِنْ لَمْ يَدُلْ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، فَيُحْمَلُ عَلَى الرُّجُوبِ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يُحْمَلُ عَلَى النَّذْبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

أَقُولُ: لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَتْنِ^[2]، شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ أَشَارَ فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ، فَذَكَرَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ [الْمُتَقَدِّمِ]^[3].

● مَعْنَى السُّنَّةِ

وَاغْلَمْ أَنَّ هَذَا الْفَضْلَ هُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ بِالسُّنَّةِ^(١)، وَهِيَ

[1] في ج: أو لا يكون غيرها.

[2] في س: بالنص.

[3] ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(١) السنة في اللغة تطلق على عدة معان منها السيرة والعادة والطريقة.

فِي اضْطِلَاجِهِمْ^[1] عِبَارَةً عَمَّا صَدَرَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِمَّا لَيْسَ بِمَثْلُوٍّ، وَتَنْحَصِرُ ذَلِكَ فِي أَقْوَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَفْعَالِهِ وَتَقَارِيرِهِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِيمَا يَخُصُّ^[2] الْأَفْعَالَ وَالتَّقَارِيرَ.

● [حجيتها]

ثُمَّ الْإِسْتِدْلَالُ بِالسُّنَّةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُجِّيَّتِهَا، وَحُجِّيَّتُهَا تَتَوَقَّفُ^[3] عَلَى

[1] في م: في الاصطلاح.

[2] في س: يختص بالأفعال.

[3] في كل النسخ: يتوقف، والصحيح ما أثبتته لأن عامل الفعل مؤنث.

= انظر: الصحاح للجوهري (٥/٥)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٣٧/٤)، لسان العرب لابن منظور (٢٢٤/١٣، ٢٢٥)، المصباح المنير للفيومي (٢٩٢/١).
أما في الاصطلاح فتختلف من علم إلى آخر.

● فعند المحدثين هي كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها.
وذلك أن علماء الحديث اهتموا بالسنة من حيث تَقُلُّ كُلُّ مَا يَتَصَلُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ مما ذكر سابقاً.
● أما عند الفقهاء فتطلق على المندوب، أي ما ترجح جانب فعله على تركه، وتطلق أيضاً في مقابل البدعة.

● أما عند الأصوليين فتعريفها كما ذكر الشارح، أي ما صدر عنه ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما ليس بمثلوه.

وللسنة إطلاقات أخرى، والذي يهمنا هو تعريفها عند الأصوليين، وهو ما اقتصر عليه الشيخ ابن زكري هنا.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢٦٣/٢)، إحكام الفصول للباقي ص (٢٢٢)، الإحكام للآمدي (٢٢٣/١)، أصول السرخسي (١١٣/١)، البحر المحيط للزركشي (١٦٣/٤، ١٦٤)، التعريفات للجرجاني ص (١٣٤، ١٣٥)، توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري ص (٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٩٤/٢)، الحدود للباقي ص (٥٦)، شرح الكوكب المنير للفتوح (١٥٩/٢ - ١٦٦)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٠/٢)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٣٥/٢)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٩٧/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٤٧)، الموافقات للشاطبي (٣٨٩/٤ - ٢٩٢)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص (٧)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٩/٢).

ثُبُوتِ الْعِصْمَةِ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَذَلِكَ مُقَرَّرٌ ثَابِتٌ^[1] فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَبَادِيءِ أَصُولِ الْفِقْهِ لَمْ يَتَعَرَّضِ الْإِمَامُ لِذِكْرِهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى فَنِّهِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى بَعْضِ الْأَحْكَامِ فَتَقُولُ:



[عصمة الأنبياء]

لَا شَكَّ أَنَّ الْمُعْجِزَةَ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا يُبْلَغُهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى خَلْقِهِ، فَتَجِبُ عِصْمَتُهُ عَنِ الْخُلْفِ فِي مَذْلُولِ الْمُعْجِزَةِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمَا كَانَتْ الْمُعْجِزَةُ دَالَّةً عَلَى الصِّدْقِ، فَتَجِبُ عِصْمَتُهُ مِنَ الْكُذِبِ فِي الْحُكْمِ وَالْفَتْوَا مُطْلَقًا، أَغْنِي عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ غَلَطًا لِإِدْلَالِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى الصِّدْقِ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ نُقِلَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ جَوَّزَ ذَلِكَ غَلَطًا.

قُلْتُ: قَدْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ^(١)(*) : لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِهِ سَهْوًا أَوْ

[1] في س، م: مقررًا وأتى به.

(*) نهاية الصفحة (٢٩/و).

(١) هو القاضي عياض بن موسى بن عمرو بن يحيى السبتي، الفقيه المالكي، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، تولى قضاء سبتة ثم غرناطة وتوفي بمراكش، أخذ عن ابن رشد، وابن الحاج، وابن المعدل، وأجازة الطرطوشي وابن العربي، وعنه ابنه محمد، وابن مضاء، وابن زرقون، وابن عطية، من مصنفاته شرح صحيح مسلم، مشارق الأنوار، والإلماع في معرفة أصول الرواية وضبط السماع، والشفاء وترتيب المدارك، توفي سنة ٥٤٤هـ.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (٣٦٣/٢، ٣٦٤)، بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس للزبي (٥٢٧/٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٠٤/٤ - ١٣٠٧)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٤٣/٢)، الديباج لابن فرحون (٤٦/٢ - ٥١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١٢/٢٠)، الصلة لابن بشكوال (٦٦٠/٢، ٦٦١)، طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٤٧٠)، نفح الطيب للمقري (٣٣٣/٧).

غَلَطًا، لَكِنْ^[1] عِنْدَ الْأَسْتَاذِ بِدَلِيلِ الْمُعْجِزَةِ، وَعِنْدَ الْقَاضِي بِدَلِيلِ الشَّرْعِ^(١).

وَأَمَّا الْكِبَائِرُ وَالصَّغَائِرُ الْخَاسِيَةُ فَمُمْتَنِعَةٌ^[2]، لَكِنْ مَذَرَكٌ امْتِنَاعِهَا السَّمْعُ، وَهُوَ الْإِجْمَاعُ الْمُنْعَقِدُ مِنْ^[3] عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَمْنِ^[4] مِنْ وَقُوعِ الْفَوَاحِشِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَأَمَّا الصَّغَائِرُ الَّتِي لَا يَتَضَمَّنُ ضُدُورُهَا فِسْقٌ مَنْ صَدَرَتْ عَنْهُ وَلَا انْسِلَالُهُ مِنَ الْعَدَالَةِ، فَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهَا^[5] لَا تَقَعُ مِنْهُمْ، وَمَا أَوْهَمَ خِلَافَ ذَلِكَ فَمُؤَوَّلٌ، فَهُمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مُنْزَهُونَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَمُبَرَّرُونَ مِنْ كُلِّ مَا يُوجِبُ الرَّيْبَ^(٢).

[1] [لكن] لم يرد في ج.

[2] [فممتنعة]: بياض في ج.

[3] في ج: بين.

[4] في م: الأمرين.

[5] في ج، س: أنه.

(١) يعني أن النبي ﷺ معصوم عن المخالفة في تبليغ ما أوحى إليه، سواء كان ذلك عمداً أو سهواً أو خطأ قال القاضي عياض: «وأجمعت الأمة فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به، لا قصداً ولا عمداً ولا سهواً ولا غلطاً»، ثم ذكر أن الباقلاني يرى ذلك أيضاً، ولكن من جهة الإجماع بانتفاء ذلك، وعصمة النبي ﷺ، لا من مقتضى المعجزة». والحاصل أن الكل متفق على عصمة النبي ﷺ من الخلف في التبليغ مهما كان مستندهم في ذلك.

انظر: الشفاء بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (١٠٥/٢ - ١٣٠).

وانظر أيضاً: الإحكام للآمدي (١/٢٢٤ - ٢٢٦)، البرهان للجويني (١/٣١٩ - ٣٢١)، التلخيص للجويني (٢/٢٢٦ - ٢٢٨)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٤٨)، المنحول للغزالي ص (٢٢٥).

(٢) خلاصة هذه المسألة أن ذلك إما أن يكون قبل البعثة أو بعدها، والمخالفة إما أن تكون من الكبائر أو الصغائر:

● أما قبل البعثة: فمذهب جماهير العلماء أنه لا يمتنع عقلاً وقوع المعصية من=

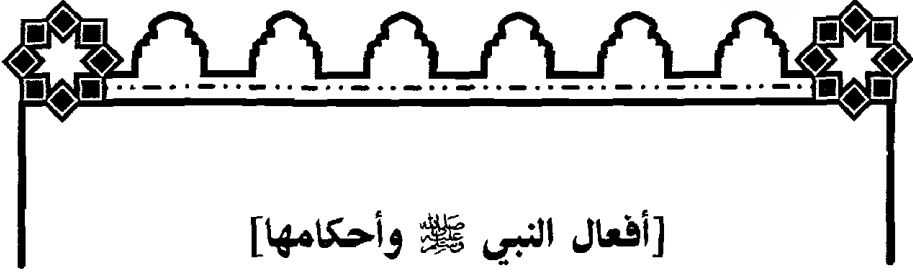
= الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وذهبت الروافض إلى امتناعها، وذهبت المعتزلة إلى إمكان وقوع الصغائر فقط.

ولعل أقرب ما قيل في هذه المسألة هو ما ذكره القاضي عياض من أن المعاصي والنواهي إنما تكون بعد تقرر الشرع، فالمعاصي على هذا القول غير موجودة ولا معتبرة حيثئذ.

● أما بعد البعثة: فقد تم الإجماع على عصمتهم من الكبائر والصغائر الخسيسة. وأما الصغائر الأخرى فالأكثر على جوازها ولكن لم يجوزوا أن يتكرر ذلك منهم. ومنع الشيعة وقوعها مطلقاً.

وذهب الجبائي وجعفر بن مبشر إلى منع وقوع الصغيرة عمداً. وذهب أبو إسحاق الإسفراييني والقاضي عياض إلى امتناع الكل على وجه العمد والسهو، واختار ذلك السبكي وابنه.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٢٦٣، ٢٦٤)، الإحكام للآمدي (١/٢٢٤ - ٢٢٦)، الأصول العامة للفقهاء المقارن لثقي الحكيم ص (١٢٨، ١٢٩)، التحصيل من المحصول للأرموي (١/٤٣٣، ٤٣٤)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٢/١٦٧ - ١٧٧)، الشفاء للقاضي عياض (٢/١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣١)، عصمة الأنبياء للفخر الرازي ص (٢٦ - ٣٥)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/٩٧ - ١٠٠)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣/١٩٩ - ٢٠٠)، المحصول للرازي (٣/٢٢٥ - ٢٢٨)، المستصفى للغزالي (٢/٢١٣)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبد الجبار (١٧/٢٤٨)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٤٠١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٤٧، ٤٨)، المنحول للغزالي ص (٢٢٣ - ٢٢٥)، المنهاج للبيضاوي مع الابتهاج ص (١٥١)، نفائس الأصول للقرافي (٥/٢٣٠٢ - ٢٣٠٧)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (١/٣٥٥ - ٣٦٧).



[أفعال النبي ﷺ وأحكامها]

قَوْلُهُ: (وَالْأَفْعَالُ: فِعْلٌ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ)، يَغْنِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَفْعَالِ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِصَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، فَلَا أَفْعَالُ فِي كَلَامِهِ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ صَحَّ الْإِخْبَارُ عَنِ الْجَمْعِ بِالْمُفْرَدِ؟
قُلْتُ: الْمَقْصُودُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا الْعُمُومُ، لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ مُضَافٌ.
وَقَوْلُهُ: (لَا يَخْلُو)، أَيِ فِعْلٍ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ^[1] (إِمَّا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَى وَالطَّاعَةِ أَوْ غَيْرِهِمَا).

اِغْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الصَّادِرَ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مُفْتَضَى طَبَعِ الْإِنْسَانِ وَجَبِلَّتِهِ، أَوْ لَا.

[● الأفعال الجبليّة والعادية]

وَالْأَوَّلُ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّ حُكْمَهُ وَحُكْمَ أُمَّتِهِ^[2] فِي هَذَا الْقِسْمِ الْإِبَاحَةِ^(١).

[1] في ج: الشرعية.

[2] في س: حكم الله في هذا القسم الإباحة.

(١) هذا هو مذهب أكثر العلماء، بل إن بعضهم لم يحك فيه خلافاً.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي، فَإِمَّا^[1] أَنْ يَتَّضِحَ تَخْصِيصُهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ بِذَلِكَ الْفِعْلِ
أَمْ لَا.

[1] في ج: فلا يخلو إما.

= ● ومنهم من يرى أنه يدل على النذب، وإليه ذهب بعض المالكية وحكاها الغزالي عن بعض المحدثين، ونقل عن أبي بكر الصيرفي والقفال الكبير ونصره أبو شامة.

● وذهب البعض كالغزالي إلى الوقف بمعنى أنه لا حكم له أصلاً، بل هو متردد بين الإباحة والنذب والوجوب وبين أن يكون مخصوصاً به ﷺ أو يشاركه فيه غيره... ولا يتعين واحد من هذه الأقسام إلا بدليل.

انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٢٢٣)، الإحكام للآمدي (١/٢٢٧، ٢٢٨)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٣١)، أصول السرخسي (٢/٨٦ - ٨٨)، البحر المحيط للزركشي (٤/١٧٦ - ١٧٩)، البرهان للجويني (١/٣٢١)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٢٧٦)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١/١٤)، حاشية البناي على جمع الجوامع (٢/٩٩)، الحاوي الكبير للماوردي (١٦/١٠٠)، زوائد الأصول للأسنوي ص(٣١٩)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٢/١٧٨)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٢٨٨ - ٢٩٠)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/١٨٠)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣/٢٠٠)، اللمع للشيرازي ص(١٤٣)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٤٠٢)، مقدمة في نكت أصول الفقه لابن فورك ص(٤٢٩)، المنحول للغزالي ص(٢٢٥، ٢٢٦)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/١٤، ١٥)، نفائس الأصول للقرافي (٥/٢٣١٧)، نهاية السؤل للأسنوي (٣/١٧).

هذا في أصل الفعل، أما في صفة الفعل فقال بعض المالكية كالإمام الباقي وابن الحاجب: إنه مندوب لصفة الفعل لا لذات الفعل، واشتهر بذلك من الصحابة عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ويؤيده ما ورد عن كثير من السلف من الاقتداء به في ذلك، وذهب الكثير من العلماء إلى أن الصفة أيضاً محمولة على الإباحة إلا أن يرد بيان منه ﷺ أن الفعل بتلك الصفة يقصد منه التقرب والطاعة.

انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٢٢٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٣١)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص(٢٣٠)، أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية للأشقر (١/٢٢٣)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٢/١٧٨، ١٧٩)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/١٤).

[● الأفعال الخاصة به ﷺ]

وَالأَوَّلُ كَوُجُوبِ الضَّحَى وَالتَّهَجُّدِ^[1] وَالْوُثْرِ، فَاتَّقُوا عَلَى أَنْ أُمَّتُهُ^[2] فِي هَذَا الْقِسْمِ لَيْسَتْ مِثْلَهُ^(١).

[● الأفعال الواردة على سبيل البيان]

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّ الْفِعْلَ بَيَّانٌ لِمُجْمَلٍ بِأَنْ يَدُلَّ قَوْلٌ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ^[3] بَيَّانٌ لِمُجْمَلٍ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي»^(٢)، فَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّ حُكْمَ ذَلِكَ الْفِعْلِ حُكْمُ ذَلِكَ الْمُجْمَلِ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْأَمْرِ بِذَلِكَ الْمُجْمَلِ.

وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّ الْفِعْلَ بَيَّانٌ لِظَاهِرٍ بِقَرِينَةٍ لَوْلَاهَا لَحْمِلَ الظَّاهِرُ عَلَى ظَاهِرِهِ، كَالْتِمِمْ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ^(٣) فَأَمَّتُهُ مِثْلُهُ^[4]، لِأَنَّ الْبَيَّانَ تَابِعٌ لِلْمُبَيَّنِّ فِي

[1] في ج: والفجر.

[2] [أن أمته] بياض في م.

[3] في ج: حكم ذلك الفعل.

[4] [أمته مثله] بياض في ج.

(١) انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٢٦٤)، الإحكام للآمدي (١/٢٢٨)، البرهان للجويني (١/٣٢٦)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٢٧٨، ٢٧٩)، الحاوي الكبير للماوردي (١٦/١٠٠)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٣١٩ - ٣٢١)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٢/١٧٨)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/١٨٠)، قواطع الأدلة للسمعاني ص (٣٧٠)، المستصفى للغزالي (٢/٢١٤ - ٢٢٠)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبد الجبار (١٧/٢٥٠)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٤٠٢، ٤٠٣)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٤٨)، ميزان الأصول للسمرقندي (٢/٦٧٣)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/١٥)، نفائس الأصول للقرافي (٥/٢٣١٧).

(٢) سبق تخريجه في ص (٤٩٦).

(٣) وردت أحاديث كثيرة في التيمم إلى المرفقين منها ما رواه جابر رضي الله عنه قال: «جاء رجل، فقال: أصابتنِي جَنَابَةٌ، وَإِنِّي تَمَعَّكْتُ فِي الثَّرَابِ، فَقَالَ: اضْرِبْ - هَكَذَا - =

الحُكْمُ^(١).

● أفعاله الأخرى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

١ — مَا عَلِمْتَ فِيهِ صِفَةُ الْفِعْلِ

وَأَمَّا مَا سِوَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ:

فَإِنْ عَلِمْتَ صِفَةَ الْفِعْلِ مِنْ وُجُوبٍ أَوْ نَذْبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ فِي حَقِّهِ،
بِنَصٍّ^[١] أَوْ أَمَارَةٍ، فَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ أُمَّتَهُ فِي ذَلِكَ مِثْلُهُ، لِأَنَّا مُتَعَبِّدُونَ
بِالتَّأْسِي بِهِ فِي فِعْلِهِ عَلَى صِفَتِهِ.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْفِعْلُ عِبَادَةً فَأُمَّتُهُ مِثْلُهُ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ: حُكْمُ مَا عَلِمْتَ صِفَتَهُ حُكْمُ مَا لَمْ تَعْلَمْ صِفَتَهُ^(٢).

[١] [بنص] سقط من ج.

= وَضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ، فَمَسَحَ بِهَا إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ.
أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي [كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ أَحْكَامِ التِّيمَمِ] (١٨٠/١). وَقَالَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى [كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ كَيْفِ التِّيمَمِ] (٢٠٧/١).
وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ [كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ التِّيمَمِ]، حَدِيثُ ٢٤، (١٨٣/١).
وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ [كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ صِفَةِ التِّيمَمِ كَيْفَ تَكُونُ] (١١٢/١).
وَانْظُرْ نَصْبَ الرَّايَةِ لِلزَّيْلَعِيِّ (١٥٣/١).

(١) انظر المراجع السابقة في هامش ص (٥٧٨).

(٢) ذكر الشيخ رحمه الله في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

- يجب التأسي بالنبي ﷺ في صفة الحكم، وهو مذهب جمهور العلماء.
 - يجب التأسي بذلك في العبادات فقط، هو قول أبي علي بن خلاد من المعتزلة.
 - يستوي حكم ما علمت صفة وحكم ما لم تعلم صفته.
 - وهناك مذهب آخر يرى أن ذلك خاص به ﷺ وبأصحابه رضي الله عنهم، وبه قال أبو الحسن الكرخي والأشعرية، كما ذكر في فواتح الرحموت.
- انظر: الإحكام للآمدي (٢٤٢/١)، التحصيل من المحصول للأرموي (٤٣٤/١)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٣٢١)، الفصول في الأصول للجصاص (٢١٥/٣)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٨٠/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٤٨).

٢ - مَا لَمْ تُعْلَمْ فِيهِ صِفَةُ الْحَكَمِ]

وَأَنَّ لَمْ تُعْلَمْ صِفَةُ الْفِعْلِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى خَمْسَةِ مَذَاهِبٍ^(١):

الْأَوَّلُ: الْوُجُوبُ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ وَالْأَبْهَرِيِّ^(٢) وَابْنِ الْقَصَّارِ^[١] وَأَكْثَرِ

[1] في ج: وابن القطان.

(١) انظر هذه المذاهب بالتفصيل في: الإيهاج للسبكي (٢/٢٦٥، ٢٦٦)، إحكام الفصول للبايجي ص (٢٢٣ - ٢٢٧)، الإحكام للآمدي (١/٢٢٨، ٢٢٩)، إرشاد الفحول للشوكانى ص (٣٣، ٣٤)، أصول السرخسي (٢/٨٦ - ٩٠)، البحر المحيط للزركشي (٤/١٨١ - ١٨٤)، البرهان للجويني (١/٣٢٤، ٣٢٥)، التبصرة للشيرازي ص (٢٤٢ - ٢٤٦)، التقرير والتحجير لابن أمير حاج (٢/٣٠٤)، التلخيص للجويني (٢/٢٣٠)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١/١٤) و (٢/٣١٧ - ٣٢٩)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢/٩٩)، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (٢/١٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/٢٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٢٨٨ - ٢٩٠)، الفصول في الأصول للمجصاص (٣/٢١٥)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/١٨١)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣/٢٠١)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/٤٠٩)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (١/٣٤٧ - ٣٥٥)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبد الجبار (١٧/٢٥٦ - ٢٦٢)، المغني للقاضي عبد الجبار (١٧/٢٥٧)، مناهج العقول للبدخشي (٢/٢٧٣ - ٢٨٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٤٨ - ٥٠)، المنهاج للبيضاوي مع الانتهاج ص (١٥١ - ١٥٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (٢/٦٧٤ - ٦٧٦)، النبد في أصول الفقه لابن حزم ص (٢٩)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/١٧ - ١٩)، نفائس الأصول للقرافي (٥/٢٣١٧ - ٢٣٣١)، نهاية السؤل للأسنوي (٣/٢٠ - ٢٩).

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهرى، الإمام الفقيه الأصولي المحدث المقرئ، شيخ المالكية في العراق، له الفقه الجيد وعلو الإسناد، أخذ عن أبي الفرج، وابن المنتاب وابن بكير، وأبي زيد المروزي، وعنه الدارقطني، وأبو بكر الباقلاني، والقاضي عبد الوهاب، وابن الجلاب، وابن القصار، ابن خويز منداد، له مصنفات كثيرة منها شرح المختصرين الكبير والصغير لابن عبد الحكم، وكتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة، وكتاب الأمالي، وكتاب الرد على المزني وغير ذلك، توفي سنة ٣٧٥هـ. انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (١/١٢٥)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢/٤٦٢)، ٤٦٣، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤/٤٦٦)، الديباج لابن فرحون (٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٣٣٢ - ٦٣٤)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٦٧).

الْمَالِكِيَّةُ^(١)، وَابْنِ سُرَيْجٍ وَابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٢) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ وَبَعْضِ الْحَنَابِلَةِ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ^(٣).

وَالثَّانِي: التَّدْبُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ فِي الْبُرْهَانِ^(٤).

وَالثَّلَاثُ^(*): الْإِبَاحَةُ، وَحَكَاهُ الْأَمْدِيُّ وَالْبَيْضَاوِيُّ عَنْ مَالِكٍ^(٥).

وَالرَّابِعُ: الْوَقْفُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ^(٦).

(*) نهاية الصفحة (٢٩/ظ).

(١) انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٣١٠)، الإشارة للباجي ص(٢٢٦)، التوضيح في

شرح التنقيح لحلولو ص(٢٤٣)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص(٦١ - ٦٤).

(٢) هو القاضي أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، الإمام الفقيه، انتهت إليه

رئاسة الشافعية بالعراق، أخذ عن ابن سريج، وأبي إسحاق المروزي، من تأليفه شرح

مختصر المزني، وله مسائل فقهية نفيسة وآراء سديدة، توفي سنة ٣٤٥هـ.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (٨٥٧/٣)، شذرات الذهب لابن العماد

(٣٧٠/٢)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٥٦/٣ - ٢٦٣)، طبقات

الشافعية لابن هداية الله ص(٢١)، طبقات الفقهاء للشيرازي (١١٢، ١١٣)، العبر

للذهبي (٢٥٦/٢ - ١٦٣)، النجوم الزاهرة (٣١٦/٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان

(٣٥٨/١).

(٣) بل هو رواية عن الإمام أحمد وأكثر أصحابه، وقال سليم الرازي: إنه الظاهر من

مذهب الشافعي وبه قال ابن السمعاني وابن القطان ونسب إلى الاصطخري وابن

خيران.

(٤) قال في البرهان (٤٢٥/١): «... وأما الواقفية فيطردون مذاهبهم في الوقف،

ومذهبهم في هذه الصورة أظهر».

وبهذا قال أكثر المعتزلة، ونقل عن الإمام الشافعي وأصحابه والصيرفي والقفال الكبير،

وهو رواية عن الإمام أحمد وهو ما اختاره ابن حزم وابن تيمية.

(٥) ونسب إلى الإمام الشافعي، وهو رواية عن الإمام أحمد، والراجح عند بعض

الحنابلة، وبه قال الكرخي والجصاص والسرخسي، وهو الصحيح عند أكثر

الحنفية.

(٦) وهو رواية عن الإمام أحمد، وروى عن الصيرفي والدقاق وابن فورك، وحكاها

الشيرازي عن أكثر الشافعية وأكثر المتكلمين، وهو اختيار الرازي.

الخَامِسُ: التَّفْصِيلُ: فَقِيلَ^[1]: إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ فَتَذَبُّ وَإِلَّا فَمُبَاحٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ^[2] ابْنِ الْحَاجِبِ.

وَيُقَالُ عَنِ الْبَاجِي^(١) أَنَّهُ قَالَ: إِنْ ظَهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ فَوَاجِبٌ، وَإِلَّا فَمُبَاحٌ^(٢).

* خلاصة أحكام أفعاليه ﷺ

فَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ تَفْسِيمَ الْإِمَامِ خَاصَّ بِالْفِعْلِ الَّذِي لَمْ تُعْلَمْ صِفَتُهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكَرْ تَفْسِيمُ الْفِعْلِ مِنْ أَضْلِهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ قَصْدَ الْإِخْتِصَارِ، فَتَكَلَّمَ عَلَى الْقِسْمِ الْمُسْكِلِ وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ لَوْضُوحِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[1] [فقيل] لم ترد في م.

[2] [الشيخ] لم ترد في ج.

(١) هو الإمام أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي الأندلسي المالكي، الإمام الحافظ الفقيه، رحل إلى المشرق وأخذ عن كثيرين، ثم رجع إلى الأندلس ونصر بها مذهب مالك، واشتهر بمناظراته لابن حزم، أخذ عن أبي ذر الهروي، وأبي الطيب الطبري، والشيرازي وغيرهم، وسمع من الخطيب البغدادي وسمع منه الخطيب، ومن تلاميذه ابنه أحمد، وأبو بكر الطرطوشي، وابن بشير، وسمع منه ابن عبد البر، ومؤلفاته كثيرة منها أحكام الفصول في أصول الفقه، والإشارة، والمنتقى، والناسخ والمنسوخ، توفي سنة ٤٧٤هـ.

انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٢٤٦/١)، بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس للضبي (٣٨٥/٢، ٣٨٦)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٧٨/٣ - ١١٨٣)، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٨٠٢/٤ - ٨٠٨)، الديباج لابن فرحون (٣٧٧/١ - ٣٨٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٣٥/١٨ - ٥٤٥)، الصلة لابن بشكوال (٣١٧/١ - ٣٢٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (٤٣٩، ٤٤٠)، طبقات المفسرين للدودي (٢٠٢/٢)، فوات الوفيات لابن شاعر الكتبي (٦٤/٢، ٦٥)، نفح الطيب للمقري (٦٧/٥ - ٨٥).

(٢) واختار الآمدي أنه إذا ظهر قصد القرية فهو للقدر المشترك بين الواجب والمندوب وهو ترجيح الفعل على الترك، وإن لم يظهر قصد القرية فهو للقدر المشترك بين الواجب والمندوب والمباح وهو رفع الحرج عن الفعل.

وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ)، فَإِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى
الِاخْتِصَاصِ حُمِلَ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ.

لَمَّا قَسَمَ الْفِعْلَ إِلَى مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ وَإِلَى غَيْرِهِمَا،
أَخَذَ يُبَيِّنُ حُكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ، وَبَدَأَ بِالْأَوَّلِ عَلَى التَّرْتِيبِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا فَعَلَ فِعْلاً وَظَهَرَ قَصْدُ الْقُرْبَةِ، فَإِنْ دَلَّ الدَّلِيلُ
عَلَى إِخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ اخْتَصَّ بِهِ، وَلَا يَلْتَحِقُ بِهِ غَيْرُهُ^[1] مِنْ أُمَّتِهِ،
وَهَذَا كَمَا قَدَّمْتُ^[2] فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي.

* الْفَرْقُ بَيْنَ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ

فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يَبْنَى الْقُرْبَةُ وَالطَّاعَةُ فَرْقٌ أَمْ لَا؟
قُلْتُ: عَطَفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فِي هَذَا الْمَقَامِ^[3] لِمُجَرَّدِ التَّأْكِيدِ^[4]،
وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْمَازَرِيُّ^(١) إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ: الطَّاعَةُ عِنْدَ مُوَافَقَةِ

[1] في م: ولا يلتحق بغيره.

[2] في م: قدمنا.

[3] في س: المقام.

[4] في ج: للتأكيد.

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، الملقب بالإمام، من أعلام
المالكية، المحدث الفقيه الأصولي المتكلم الطبيب، أخذ عن أبي الحسن اللخمي،
وعبد الحميد الصائغ وغيرهما، وعنه ابن عيشون وابن المقرئ وغيرهما، من تأليفه:
المعلم بفوائد مسلم، وشرح البرهان لإمام الحرمين، وإيضاح المحصول في الأصول،
وشرح التلقين في عشرة مجلدات، توفي سنة ٥٣٦هـ.

انظر ترجمته في: الديباج لابن فرحون (٢/٢٥٠ - ٢٥٢)، ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي
ص(٧٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠٤/٢٠ - ١٠٧)، شجرة النور لمحمد مخلوف
ص(١٢٧)، شذرات الذهب لابن العماد (٤/١١٤)، العبر للذهبي (٤/١٠٠)، وفيات
ابن قنفذ ص(٢٧٧، ٢٧٨)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٨٥)، مواهب الجليل
للحطاب (١/٣٦).

الأمر، وَقَدْ يَكُونُ الشَّخْصُ مُطِيعاً غَيْرَ مُتَقَرِّبٍ، كَنَظَرِ الْكَافِرِ فِي الْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ مُطِيعٌ فِيهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُوَافِقاً لِلْأَمْرِ، غَيْرَ مُتَقَرِّبٍ لِأَنَّ مِنْ^[1] شَرْطُ التَّقَرُّبِ أَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِالْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهِ، وَهُوَ حِينَ نَظَرَ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى^(١).

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾).

أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِ الْفِعْلِ بِالنَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَخْتَصَّ الْفِعْلُ بِهِ، ثُمَّ اخْتِجَّ عَلَى عَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾^(٢)، وَوَجْهُ التَّمَسُّكِ بِالْآيَةِ أَنَّ التَّأْسِيَّ لَا زِمَ لِرَجَائِنَا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، [فأ]^[3] لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴿بَدَلٌ مِنْ لَكُمْ، فَمَعْنَاهُ: «لَقَدْ كَانَ لِمَنْ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ»، وَيَلْزَمُهُ: مَنْ لَيْسَ [لَهُ] (ج) فِيهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ فَهُوَ لَا يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، فَهِيَ فِي مَعْنَى قَضِيَّةٍ شَرْطِيَّةٍ وَهِيَ:

مَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، فَلَهُ^[4] فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ.
ثُمَّ نَعَكِسُهَا بِعَكْسِ النَّقِیْضِ^(٣) وَنَقُولُ: مَنْ لَيْسَ لَهُ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ، فَهُوَ لَا يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ.

[1] [من] لم ترد في ج.

[2] [بالنبي] ساقطة من ج.

[3] ما بين معقوفتين زيادة مني يقتضيها السياق.

[4] في ج: له.

(١) انظر الفروق في اللغة للعسكري ص(٢١٥).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٣) عكس النقيض نوع من الاستدلالات التي اعتنى ببيانها علماء المنطق، وهو عبارة عن=

وَمَلْزُومُ الْحَرَامِ حَرَامٌ، وَلَا زِمَ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ.
وَلَا يُقَالُ: الْآيَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْمُتَابَعَةِ، إِذْ لَا عُمُومَ لِلْأُسُوءَةِ،
فَتَحْمَلُ عَلَى الْمُتَابَعَةِ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ الْمَعْلُومِ صِفَتُهُ.
لَأَنَّا نَقُولُ: لَمَّا ^[1] لَمْ يَدُلَّ ^[2] دَلِيلٌ عَلَى التَّغْيِينِ، كَانَ الْحَمْلُ عَلَى (*)
الْجَمِيعِ أَوَّلَى لِإِظْهَارِ الشَّرَفِ ^[3] لِلنَّبِيِّ ﷺ.
وَقَوْلُهُ: (فَيَحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَ بَغْضِ أَصْحَابِنَا)، يَغْنِي ابْنُ سُرَنْجٍ
وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمَا فِي الْبُرْهَانِ ^(١).

(*) نهاية الصفحة (٣٠/و).

[1] [لما] سقطت من م، وفي ج: لم، والصواب ما أثبتته.

[2] في س، م: الشرط.

[3] في ج: لم يدل.

= جعل نقيض الجزء الثاني جزءاً أول، ونقيض الجزء الأول جزءاً ثانياً، مع بقاء الكيف
والصدق بحالهما.

فإذا قلنا: كل إنسان حيوان، كان عكسه: كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان، ويقال
ذلك على المثال الذي أورده الشارح: وهو: من كان يرجو الله واليوم الآخر، فله في
رسول الله إسوة حسنة.

فأخذ نقيض الجزء الثاني وجعل جزءاً أول، وهو:

من ليس له في رسول الله إسوة حسنة.

وأخذ نقيض الجزء الأول وجعل جزءاً ثانياً، وهو:

لا يرجو الله واليوم الآخر.

وهكذا صارت القضية بعكس النقيض كما يلي:

من ليس له في رسول الله إسوة حسنة، فهو لا يرجو الله واليوم الآخر.

وهذا أمر محظور، ولزام المحظور محظور، كما أن لازم الواجب واجب.

انظر تفصيل الكلام حول عكس النقيض في: البصائر النصيرية لابن سهلان
ص(١٣٤)، تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين الرازي ص(١٣٣)، شرح الخبيصي
على تهذيب المنطق للفتازاني ص(٣٥٢)، كتاب البرهان ضمن رسائل ابن حزم
ص(٢٢٢/٤)، الكليات للكفوي ص(٦٣٣)، معيار العلم للغزالي ص(٩٤).

(١) البرهان للجويني (٣٢٢/١).

وَقَوْلُهُ: (وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يُحْمَلُ عَلَى التَّنْبِ)، هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ
عِنْدَهُ فِي الْبُرْهَانِ، وَنَقَلَهُ الْبَيْضَاوِيُّ^(١) عَنِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَوَقَّفُ فِيهِ)، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا هُوَ^[1] مُخْتَارُ
الْغَزَالِيِّ، وَنَسَبَهُ الْبَيْضَاوِيُّ لِلصَّرَفِيِّ^[2]، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَهُ^(٢).

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ... إلخ). إِنَّمَا حُمِلَ عَلَى
الِإِبَاحَةِ^(٣)، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ^[3] يَظْهَرْ فِيهِ قَضْدُ الْقُرْبَةِ لَمْ يَكُنْ وَاجِباً وَلَا مَثْدُوباً،
وَبَاطِلٌ أَنْ يَكُونَ مُحَرِّماً أَوْ مَكْرُوهاً، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مُبَاحاً، وَبِاللَّهِ تَعَالَى
التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ.



[1] في ج: أنه.

[2] في كل النسخ: المرتضي، والتصحيح من المنهاج مع الابتهاج ص(١٥١)، حيث قال:
«وتوقف الصيرفي، وهو المختار».

[3] [لم] ساقط من ج.

(١) انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٢٦٤)، البرهان للجويني (١/٣٢٤)، المنهاج للبيضاوي مع
الابتهاج ص(١٥١).

(٢) الإبهاج للسبكي (٢/٢٦٤)، المنهاج مع الابتهاج ص(١٥١).

(٣) ذهب إمام الحرمين هنا إلى الإباحة، وقد تقدم أنه استظهر القول بالتنب في البرهان.
انظر ص(٥٨٢).



[السنة التقريرية]

قَالَ: «وإِفْرَارُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْقَوْلِ هُوَ كَقَوْلِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ،
وَإِفْرَارُهُ عَلَى الْفِعْلِ كَفِعْلِهِ».

● إقرار النبي ﷺ عَلَى أَمْرٍ فِي مَجْلِسِهِ

أَقُولُ: مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى ^[1] مُكَلَّفًا
مُتَّبِعًا لَهُ يَقُولُ قَوْلًا أَوْ يَفْعَلُ فِعْلًا فَقَرَّرَهُ عَلَيْهِ ^[2]، وَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهِ مَعَ

[1] في م: أراد. [2] في ج: فقرأه و [عليه] لم ترد في ج.

(١) الإقرار في اللغة الثبوت والتمكن والاستقرار، وضده الإنكار، ومعناه الاعتراف.
انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (١١٥/٢)، لسان العرب لابن منظور (٨٤/٥)،
المحيط في اللغة لابن عباد (٢٠٦/٥)، المصباح المنير للفيومي (٤٩٧/٢)، النهاية في
غريب الحديث لابن الأثير (٣٧/٤).
وأما إقرار النبي ﷺ أو ما يسمى بالسنة التقريرية فعبارة عن «سكوت النبي ﷺ عن
إنكار فعل أو قول صدر بحضرته أو في زمنه من غير كافر، عالماً به».
انظر: إحكام الفصول للبايجي ص (٢٣٣)، الإحكام للآمدي (٢٤٤/١)، البحر المحيط
للزركشي (٢٠١/٤)، البرهان للجويني (٣٢٨/١)، التعريفات للجرجاني ص (٣٣)، تيسير
التحرير لأمير بادشاه (١٢٨/٣)، الحاوي الكبير للماوردي (١٠١/١٦)، شرح الكوكب المنير
للفتوح (١٩٤/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٢٩٠)، فواتح الرحموت لنظام الدين
الأنصاري (١٨٣/٢)، اللمع للشيرازي ص (١٤٧)، المنحول للغزالي ص (٢٢٩)، ميزان
الأصول للسمرقندي (٦٧٧/٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٢/٢)، (١٣).

الْفُدْرَةُ^[1] عَلَى الْإِنْكَارِ، دَلٌّ^[2] عَلَى الْجَوَازِ شَرْعاً^(١)، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَزْتَكِبَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَ الْجَائِزِ، لِأَنَّ تَقْرِيرَ غَيْرِ الْجَائِزِ^[3] لَا يَجُوزُ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ جَائِزاً شَرْعاً.

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْمُتَّبِعِ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا قُلْنَا، وَأَمَّا إِذَا صَدَرَ^[4] مِنَ الْمُتَّبِعِ^[5] عَنِ الْقَبُولِ مِنْهُ^[6]، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ سُكُوتُهُ عَنْهُ عَلَى الْجَوَازِ اتِّفَاقاً^(٢).

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْجَوَازَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ التَّقْرِيرِ^[7] بِمَعْنَى نَفْيِ الْحَرَجِ فَقَطْ^(٣). فَإِنْ قُلْنَا: ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ فِي تَشْبِيهِ الْفِعْلِ الْمَقْرَّرِ بِفِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْخِلَافِ. قُلْنَا: لَيْسَ لِلتَّشْبِيهِ عُمُومٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ، فَيُضَدَّقُ فِي الْجَوَازِ فَقَطْ كَمَا قَدَّمْنَا، وَلَمْ أَرْ مَنْ فَصَّلَ فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلَ.

[1] في م: مع القوة.

[2] في ج: إنكار ذلك.

[3] [لأن تقرير غير الجائز] سقط من م.

[4] [صدر] ساقط من ج.

[5] في م: غير المتبع.

[6] في م: من القول منه، وفي ج: عن القول، وفي ذلك تحريف وسقط، والصحيح ما أثبتته.

[7] في ج: من الت [بياض].

(١) ومثال إقرار النبي ﷺ على فعل في مجلسه، ما ثبت أنه أَقَرَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رضي الله عنه على أَكْلِ الضَّبِّ مَعَ امْتِنَاعِهِ ﷺ عَنْ أَكْلِهِ.

سبق تخريج هذا الحديث في هامش سابق، ص (٥٦٥).

(٢) مثال ذلك تردد أهل الذمة على معابدهم مع سكوت النبي ﷺ عن ذلك، فإنه لا يدل على جواز ذلك، ولا يدل على نسخ الحكم في حقهم.

(٣) والجواز بهذا المعنى يراد به القدر المشترك بين الوجوب والتدب والإباحة.

انظر: الإحكام للآمدي (٢/٤٥)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٢/١٣).

تَنْبِيْهٌ: [الإقرار إذا انضم إليه استبشار]

لَوْ انْضَمَّ إِلَى تَرْكِ الْإِنْكَارِ الْإِسْتِشَارُ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ^[1] فِي الْجَوَازِ^(١) كَمَا فِي قَضِيَّةِ مُجَزَّرٍ^[2] الْمُدْلِجِي^(٢)، عَلَى مَا فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسْرُوراً تَبَرَّقُ أَسَارِيرُ^[3] وَجْهِهِ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيِ^[4] أَنَّ مُجَزَّراً نَظَرَ أَنْفَاً إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(٤).

[1] فإنه واضح] سقط من ج، وفي م: فإن واضح.

[2] في م، ج: مجزر، وهو تصحيف، والكلمة ساقطة من س.

[3] في س: سرائر، وفي م: تبدو السرائر.

[4] يا عائشة] لم ترد في الصحيحين.

(١) انظر هذه المسألة في: الإحكام للآمدي (٢٤٥/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٨٣/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٥٠).

(٢) هو مجزر بن الأعور بن جعدة، القائف المعروف، من بني مدلج، سمي مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً جز ناصيته.

انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٩٣٩/٤)، أسد الغابة (٢٩٠/٤)، الإصابة (٢٢١/٧).

(٣) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، زوج النبي ﷺ، كانت من أعلم الصحابة وأكثرهم رواية للحديث، روي عنها ٢٢١٠ حديث، توفيت سنة ٥٧هـ.

انظر ترجمتها في: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (١٨٨/٦)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (١٦/٨ - ٢١)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١٨٨١/٤ - ١٨٨٥)، در السحابة في مناقب الصحابة للشوكاني (٣١٨ - ٣٢٢)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٦/٨ - ٦٤).

(٤) أخرجه البخاري في [كتاب (٨٥) الفرائض/ باب (٣١) القائف]، حديث ٦٧٧٠، (١٢/٨، ١٣).

ومسلم في [كتاب (١٧) الرضاع/ باب (١١) العمل بإلحاق القائف الولد]، حديث ١٤٥٩، (١٠٨٢، ١٠٨١/٢).

وأبو داود في [كتاب الطلاق/ باب في القافة]، حديث ٢٢٦٧، (٢٨٠/٢).

فَتَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ فِي إِثْبَاتِ النَّسَبِ بِالْقِيَاةِ^[1]^(١).

وَهِيَ^[2] عِنْدَنَا خَاصَّةٌ بِالْأَمَةِ إِذَا وَطَّئَهَا السَّيِّدَانِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ، وَلَمَّا لِكَ قَوْلٌ بِالْعَمَلِ بِهَا فِي الْحَرَائِرِ^[3]^(٢).

وَاعْتَرَضَ الْقَاضِي^[4] عَلَى الشَّافِعِيِّ بِأَنَّ تَزْكَ الْإِنْكَارِ لِمُوَافَقَتِهِ^[5] الْحَقُّ،

[1] في كل نسخت: القافة، والتصحيح من كلام سيأتي بعد.

[2] في كل النسخ: وهو. والمثبت أصح.

[3] الحرائر: ساقطة من ج.

[4] القاضي [سقطت من ج.

[5] في ج: للموافقة.

= والترمذي في [كتاب (٣٢) الولاء والهبة/ باب (٥) ما جاء في القافة]، حديث ٢١٢٩، (٤٤٠/٤).

والنسائي في [كتاب الطلاق/ باب القافة]، (١٨٤/٦، ١٨٥).

وابن ماجه في [كتاب (١٣) الأحكام/ باب (٢١) القافة]، حديث ٢٣٤٩، (٧٨٧/٢).

والإمام أحمد في المسند، حديث ٢٤٥٧١ (٨٢/٦).

(١) القياة: عمل القفاة، والقائف هو: من يعرف الآثار ويتتبعها، ويعرف النسب بفراسته ونظره إلى أعضاء المولود والوالد، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه وابنه.

انظر: الصحاح للجوهري (١٤١٩/٤)، الفائق في غريب الحديث للزمخشري

(١٧٥/١)، فتح الباري لابن حجر (٥٧/١٢)، القاموس المحيط للفيروزآبادي

(١٨٨/٣)، لسان العرب لابن منظور (٢٩٣/٩)، المحيط في اللغة لابن عباد (٧٨/٦)،

معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٢/٥)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير

(١٢١/٤).

(٢) انظر حكم القياة في: البيان والتحصيل لابن رشد الجد (١٥٤/٤، ١٥٥)، تبصرة

الحكام لابن فرحون (٩١/٢، ٩٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٤١/١٠)،

صحيح مسلم بشرح الأبني والسنوسي (١٥٠/٥، ١٥١)، فتح الباري لابن حجر

(٥٨/١٢)، المغني لابن قدامة (٣٧٦/٨)، المنتقى للباقي (١٤/٦).

وانظر: البرهان للجويني (٣٢٩/١، ٣٣٠)، تقريب الوصول لابن جزري ص (٤٥١)،

شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٣٣)، الفروق للقرافي (١٢٥/٣ - ١٢٩)، القواعد

والفوائد الأصولية لابن اللحام ص (٣٠١، ٣٠٢)، المقدمة في الأصول لابن القصار

ص (١٤).

إِذِ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»^(١)، فَلَوْ أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَوْلَهُ، لَتَوَهُّمَ أَنَّهُ يَنْفِيهِ عَنْهُ، لَا أَنَّهُ^[1] قَرَّرَ أَنَّ السَّبَّ يَتَّبْتُ بِالْقِيَاةِ^[2].

وَأِنَّمَا اسْتَبْشَرَ لِأَنَّ الْمُتَنَافِقِينَ أَنْكَرُوا(*) أَنَّ يَكُونَ^[3] أُسَامَةُ^(٢) ابْنًا

[1] في ج: لأنه، وفي س، م: أنه، ولعل الصواب ما أثبتته.

[2] في ج: القافة.

(*) نهاية الصفحة (٣٠/ظ).

[3] [يكون] سقط من ج.

(١) أخرجه البخاري [كتاب (٨٥) الفرائض/ باب (١٨) الولد للفراش حرة كانت أو أمة]، حديث ٦٧٤٩ (٩/٨).

و [كتاب (٨٦) الحدود/ باب (٢٣) للعاهر الحجر]، حديث ٦٨١٨، (٨/٢٢).
ومسلم في [كتاب (١٧) الرضاع/ باب (١٠) الولد للفراش وتوقي الشبهات]، حديث ١٤٥٧، (٢/١٠٨٠، ١٠٨١).

وأبو داود في [كتاب الطلاق/ باب الولد للفراش]، حديث ٢٢٧٣، (٢/٢٨٢).
والترمذي في [كتاب (١٠) الرضاع/ باب (٨) ما جاء أن الولد للفراش]، حديث ١١٥٧، (٣/٤٦٣).

والنسائي في [كتاب الطلاق/ باب إلحاق الولد بالفراش، وباب فراش الأمة]، (٦/١٨٠، ١٨١).

وابن ماجه في [كتاب (٩) النكاح/ باب (٩) الولد للفراش وللعاهر الحجر]، حديث ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، (١/٦٤٦، ٦٤٧).

والإمام مالك في [كتاب (٣٦) الأفضية/ باب (٢١) القضاء بإلحاق الولد بآبيه]، حديث ٢٠، (٢/٧٣٩).

والإمام أحمد في المسند في عدة مواضع منها حديث: ٤١٦ (١/٥٩)، ٩٢٩١ (٢/٤٠٩)، ١٧٧٠٠، ١٧٧٠١ (٤/١٨٦، ١٨٧)، ١٨١٠٧، ١٨١٠٨ (٤/٢٣٨)، ٢٢٣٤٨ (٥/٢٦٧)، ٢٥٠١٩ (٦/١٢٩).

(٢) هو الصحابي الجليل أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهما، حبّب النبي ﷺ، ولد بمكة ونشأ على الإسلام، وهاجر إلى المدينة، من مناقبه أن النبي ﷺ جعله أميراً على جيش فيه كبار الصحابة وهو دون العشرين، وأنفذ أبو بكر الصديق رضي الله عنه ذلك بعد وفاة النبي ﷺ، له في كتب الحديث ١٢٨ حديث، توفي سنة ٥٤هـ.
انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١/٧٥ - ٧٧)، =

لَزِيدٍ^[1]، لِبَيَاضِ زَيْدٍ وَسَوَادِ أَسَامَةَ، وَقَصَدُوا بِذَلِكَ إِذَايَةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا قَالَ الْمَذْلُجِيُّ مَا قَالَ، وَهُمْ يَغْتَقِدُونَ حُكْمَ الْقَافَةِ لِرِمَهُمْ^[1] عَلَى أَضْلِهِمْ^[2] أَنْ يَكُونَ أَسَامَةُ ابْنًا لَزَيْدٍ.

وَرُدَّ اغْتِرَاضُ الْقَاضِي بِأَنَّ الْقِيَافَةَ^[3] لَوْ لَمْ تَكُنْ طَرِيقًا لِإثْبَاتِ النَّسَبِ لَمْ يَجْزِ تَرْكُ الْإِنْكَارِ وَإِنْ كَانَتْ مُوَافِقَةً لِلْحَقِّ، لِأَنَّ مُوَافِقَةَ الْحَقِّ لَا تَمْنَعُ الْإِنْكَارَ، إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ مُنْكَرًا، فَإِنَّ السُّكُوتَ لِأَجْلِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ يُوْهِمُ حَقِيقَةَ طَرِيقِهِ.

وَالِاسْتِشْشَارُ^[4] لَيْسَ لِأَجْلِ إِلْزَامِ الْخَضَمِ^[5]، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَضْلُهُ بَاطِلًا وَأُنْكَرَهُ، لَمَا ائْتَدَعَ الْإِلْزَامُ، لِأَنَّهُ حَاصِلٌ بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الْقَائِلِ، فَلَمَّا لَمْ يُنْكَرْ

[1] في س، م: لريهم.

[2] في س، م: اعلم.

[3] في ج: القافة.

[4] في م: يوهم صحة طريقة الاستبشار.

[5] في س: بل إلزام الحكم.

= الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٤٩/١)، أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (٧٩/١)، التاريخ الكبير للإمام البخاري (٢٠/٢)، در السحابة في مناقب الصحابة للشوكاني ص (٣٦٦، ٣٦٧)، طبقات خليفة بن خياط ص (٦)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٥/٤ - ٥٤)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (٣٣١/١)، المعارف لابن قتيبة ص (١٤٥).

(١) هو الصحابي الجليل زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي رضي الله عنه، كان غلاماً للسيدة خديجة رضي الله عنها، ثم أعتقه النبي ﷺ وتبناه حتى نزلت آية تحريم التبني، وهو أول الصحابة إسلاماً، كان من أمراء غزوة مؤتة وفيها استشهد سنة ٨هـ.

انظر ترجمته في أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (١٢٩/٢)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (٥٤٢/٢ - ٥٤٧)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٥٩٨/٢ - ٦٠٢)، التاريخ الكبير للإمام البخاري (١٧٩/٣)، تاريخ خليفة بن خياط ص (٧)، در السحابة في مناقب الصحابة للشوكاني (٣٦٤، ٣٦٥)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٩/٣ - ٣٤).

دَلَّ عَلَى الْجَوَازِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَبِهِ التَّوْفِيقُ^[1].

● إقراره ﷺ على أمر في غير مجلسه

قَالَ: «وَمَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ، وَعَلِمَ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا فُعِلَ فِي مَجْلِسِهِ».

أَقُولُ: بَغْنِي أَنَّ الْمُكَلَّفَ الْمُتَّبِعَ إِذَا فَعَلَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِعْلاً، أَوْ قَالَ^[2] قَوْلًا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَبَلَّغَهُ^[3] ذَلِكَ وَسَكَتَ عَنْهُ وَلَمْ يُنْكِرْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْتَزِلُ مَثَرَةً مَا لَوْ كَانَ فِي مَجْلِسِهِ فَسَكَتَ عَنْهُ وَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ، فَكَذَلِكَ هَذَا^(١).

● عموم السُّنَّةِ التَّقْرِيرِيَّةِ

فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا قَرَّرَ النَّبِيُّ ﷺ غَيْرَهُ عَلَى أَمْرِ فَقُصَّارَاهُ^[4] أَنْ يَنْتَزِلَ مَثَرَةً الْخِطَابِ^[5] بِأَنَّ ذَلِكَ مَشْرُوعٌ لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^[6] أَنَّ خِطَابَ الْوَاحِدِ لَيْسَ بِعَامٍّ لِلْأُمَّةِ.

[1] (وبه التوفيق) لم يرد في م.

[2] في كل النسخ [وقال] ولعل المثبت أنسب.

[3] في ج: فبلغه.

[4] في ج: فقضاه، وهو تحريف.

[5] في م: الخطاب له.

[6] في ج، وقد تقرر.

(١) مثال ذلك إقرار النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه، حينما حلف أن لا يأكل الطعام في وقت غيظه، ثم أكل لما رأى الأكل خيراً إكراماً لضيوفه، كما أخرج ذلك: مسلم في [كتاب (٣٦) الأشربة/ باب (٣٢) إكرام الضيف وفضل إكرامه]، حديث ٢٠٥٧، (١٦٢٨/٣، ١٦٢٩). وأبو داود في [كتاب الأيمان والنذور/ باب فيمن حلف على طعام ألا يأكله]، حديث ٣٢٧٠، ٣٢٧١، (٢٢٧/٣).

قُلْتُ: إِنَّ مَعْنَى^[1]: «خِطَابَ الشَّارِعِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَعْمُ جَمِيعَ الْأُمَّةِ»، أَيْ بِالصِّيغَةِ، وَيَعْمُ بِالْقِيَاسِ أَوْ يَنْصُ يَدُلُّ عَلَى الْمُسَاوَاةِ، هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ يَعْمُ بِالصِّيغَةِ.

فَإِذَا قَرَّرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَهُ عَلَى فِعْلٍ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَازِ فِي حَقِّ قَاعِلِهِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ قِيَاسًا عَلَيْهِ^(١)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



[1] في س، م: معنى أن.

(١) وذهب القاضي الباقلاني إلى أن الحكم خاص بالفاعل فقط، إذ لا صيغة للسكوت

حتى يعم.

انظر: الإحكام للآمدي (٢/٢٨٢ - ٢٨٤)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري

(١/٢٨٠، ٢٨١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١١٤، ١١٥)، نشر البنود

للعلوي الشنقيطي (٢/١٣).



باب النسخ

قَالَ: «وَأَمَّا النَّسْخُ فَمَعْنَاهُ الْإِزَالَةُ، يُقَالُ: نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظِّلَّ إِذَا أَزَالْتُهُ وَرَفَعْتُهُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الثَّقُلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَسَخْتُ مَا فِي الْكِتَابِ، أَنِي نَقَلْتُهُ».

أَقُولُ: قَدْ أَشَارَ فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى^[1] أَنَّ هَذَا الْبَابَ مِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ أَبْوَابِهِ، وَقَدْ سَلَكَ فِيهِ مَسْلَكًا حَسَنًا، لِأَنَّهُ فَسَّرَ أَوَّلًا مَعْنَاهُ لُغَةً، وَثَانِيًا مَعْنَاهُ اضْطِلَاحًا، وَبَعْدَ ذَلِكَ تَكَلَّمَ عَلَى مَسَائِلِهِ^[2].

● تَعْرِيفُهُ

١ - تعريفه لغة

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا النَّسْخُ فَمَعْنَاهُ الْإِزَالَةُ... إلخ).

يَعْنِي أَنَّ لَفْظَ النَّسْخِ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهُ^[3] الْإِزَالَةُ، كَمَا يُقَالُ: نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظِّلَّ إِذَا أَزَالْتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ وَرَفَعْتُهُ^[4].

[1] [إلى] ساقط من ج.

[2] [مسائله] ساقطة من ج.

[3] [معناه] لم ترد في م.

[4] [الظل... ورفعته] سقط من س، م.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الثَّقُلُ، وَهُوَ تَحْوِيلُ الشَّيْءِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ مَعَ بَقَائِهِ فِي نَفْسِهِ^(١)، وَمِنْهُ الْمُنَاسَخَاتُ لِإِنْتِقَالِ التَّرِكَةِ^(*) فِيهَا مِنْ وَارِثٍ إِلَى آخَرٍ^(٢).

وَأَمَّا نَسْخُ الْكِتَابِ، فَإِنَّمَا صَدَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُسَابَهَةِ بِالثَّقْلِ لِتَحْصِيلِ^[١] مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْآخَرِ، وَإِلَّا فَمَا^[٢] فِي الْكِتَابِ لَمْ يُنْقَلْ حَقِيقَةً^(٣).

(*) نهاية الصفحة (٣١/و).

[1] في ج: للتحويل.

[2] في ج: ما.

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٤٣٣/١)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٧١/١)، لسان العرب لابن منظور (٦١/٣)، مجمل اللغة لابن فارس (٨٦٦/٣، ٨٦٧)، المحيط في اللغة لابن عباد (٢٦٠/٤)، المصباح المنير للفيومي (٦٠٣/٢).

وممن اختار أن النسخ بمعنى الإزالة والإبطال أبو الحسين البصري والرازي وسراج الدين الأرموي، وذهب الإمام أبو حنيفة والفقال الكبير إلى أن النسخ بمعنى النقل.

انظر: البحر المحيط للزركشي (٦٣/٤، ٦٤)، التحصيل من المحصول للأرموي (٧/٢)، شرح المارديني على الورقات ص (١٨٢، ١٨٣)، الفصول في الأصول للجصاص (١٩٧/٢ - ١٩٩)، المحصول للرازي (٢٧٩/٣)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٣٦٤/١)، نفائس الأصول للقرافي (٢٣٨٦/٦، ٢٣٨٧).

(٢) هذا مثال لاستعمال النسخ بمعنى النقل.

والمناسخات: عند علماء الميراث: هي انتقال نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من يرث منه.

وتحدث مسائل المناسخات إذا مات واحد من الورثة أو أكثر قبل قسمة التركة، وقد يستمر عدم التقسيم عشرات السنين.

انظر: التعريفات للجرجاني ص (٢٤٦)، الشرح الصغير على مختصر أقرب المسالك للدردير (٢٦٣:٤)، العذب الفائض شرح عمدة الفرائض للشيخ إبراهيم الفرضي (١٨٦/١).

(٣) أورد الشيخ الحطاب أيضاً هذا التنبيه في شرحه على الورقات ص (١١٨)، حيث قال: «وفي الاستدلال بهذا على النسخ بمعنى النقل نظرٌ، فإن نسخ الكتاب ليس نقلاً لما في الأصل في الحقيقة، وإنما هو إيجاد مثل ما كان في الأصل في مكان آخر، فتأمل».

وانظر: الفصول في الأصول للجصاص (١٩٨/٢).

وَاعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ النَّسْخِ^[1] لَا نِزَاعَ فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَعْنَيْنِ^[2]، وَإِنَّمَا
النِّزَاعُ فِي ذَلِكَ الْاسْتِعْمَالِ:

هَلْ هُوَ بِطَرِيقِ الْإِشْتِرَاكِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي وَحُجَّةُ الْإِسْلَامِ^(١).
أَوْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْأَوَّلِ مَجَازٌ فِي الثَّانِي، إِطْلَاقًا لِاسْمِ اللَّزْمِ عَلَى
الْمَلْزُومِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ؟
وَقَالَ الْقَفَّالُ^(٢) بِالْعَكْسِ إِطْلَاقًا لِاسْمِ الْمَلْزُومِ عَلَى اللَّزْمِ.
وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ هُمَا اللَّذَانِ^[3] نَقَلَ الْإِمَامُ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[4] وَبِهِ التَّوْفِيقُ
سُبْحَانَهُ.

[1] في ج: الشيخ، وهو تحريف.

[2] [المعنيين]: بياض في ج.

[3] [هما اللذان] سقط من ج، م.

[4] في ج: والله أعلم سبحانه.

(١) أي الإمام أبو حامد الغزالي.
(٢) هو الإمام محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافعي الكبير، من أصحاب الوجوه في
المذهب الشافعي، أوجد أهل عصره في الأصول والفقه وعلم الكلام، وهو محدث
شاعر لغوي، أخذ عن ابن خزيمة، وأبي القاسم البغوي، وابن سريج، وعنه أبو
عبدالله الحاكم، والحليمي، وابن منده، من مؤلفاته شرح الرسالة للإمام الشافعي،
وكتاب في أصول الفقه، ومحاسن الشريعة، توفي سنة ٣٦٥هـ.
انظر ترجمته في: تبين كذب المفتري لابن عساكر ص (١٨٢، ١٨٣)، تهذيب الأسماء
واللغات للنووي (٢/٢٨٢، ٢٨٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٢٨٣ - ٢٨٥)،
طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/٢٠٠ - ٢٢٢)، طبقات الشافعية للأسنوي
(٤/٢، ٥)، طبقات الفقهاء للشيرازي (١١٢)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٠٠).

(٣) ذكر الشيخ رحمه الله تعالى ثلاثة مذاهب في إطلاق النسح:
● أنه حقيقة في الإزالة مجاز في النقل، وهو رأي أكثر العلماء.
● عكس الأول، وهو أنه حقيقة في النقل مجاز في الإزالة وإليه ذهب القفال.
● أنه مشترك بينهما اشتراكاً لفظياً، وهو قول الباقلاني والغزالي ومن تبعهما، ونقل =

٢ - تَعْرِيفُهُ اصطلاحاً

قَالَ: «وَحَدُّهُ الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ»^[1]
الْمُتَقَدِّمُ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا مَعَ تَرَاخِيهِ عَنْهُ.

أَقُولُ: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ مَعْنَى النَّسْخِ فِي اللَّغَةِ، شَرَعَ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ
فِي الْإِضْطِلَاحِ^(١).

[1] [الثابت بالخطاب] سقط من م.

= الزركشي عن ابن المنير القول بأنه مشترك بينهما اشتراكاً معنوياً.
انظر: الإحكام للآمدي (١١٢/٣)، البحر المحيط للزركشي (٦٣/٤، ٦٤)، البرهان
للجويني (٨٤٢/٢)، التحصيل من المحصول للآرموي (٧/٢)، الحاوي الكبير
للماوردي (٧٥/١٦)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٨٥/٢)، شرح الكوكب
المنير للفتوحى (٥٢٦، ٥٢٥/٣)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢٤٤/١)،
المحصول للرازي (٢٧٩/٣ - ٢٨١)، المستصفى للغزالي (١٠٧/١)، المعتمد لأبي
الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٣٦٤/١، ٣٦٥)، نفائس الأصول للقراقي
(٢٣٨٩/٦، ٢٣٩٠)، نهاية السؤل للأسنوي (٥٤٨/٢)، الوصول إلى الأصول لابن
برهان (٥/٢، ٦).

(١) ذكر إمام الحرمين هذا التعريف في البرهان، لكنه لم يرتضه بل زيفه وارضى أن
النسخ بيان لا رفع كما ارتضى ذلك في التلخيص.

● وممن اختار أن النسخ رفع الصيرفي والباقلاني والشيرازي والغزالي والآمدي وابن
قدامة والزركشي، وابن الحاجب.

● وأما النسخ بمعنى البيان فهو مذهب الفقهاء، وبه قال الأستاذ أبو إسحاق
الإسفرائيني وأبو الطيب وسليم الرازي وإمام الحرمين في البرهان - كما تقدم - والرازي
والقراقي والبيضاوي، وإليه ذهب بعض المعتزلة، وعرفه أصحاب القول الثاني بأنه:
«بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ».

وهذا الخلاف مبني على خطاب الله تعالى: هل هو مفيد بالدوام، أو هو مخصوص
ببعض الأزمنة، فمن قال بالأول قال بالتعريف الأول، ومن قال: إنه مخصوص ببعض
الأزمنة اختار التعريف الثاني.

وقد جمع السرخسي بين القولين حيث جعله بياناً في حق الله تعالى، ورفعاً في حق
المتكلفين، وبمثل هذا قال البزدوي كما في شرح التلويح على التوضيح وفواتح
الرحموت.

فَقَوْلُهُ: (الْخِطَابُ): جِسْسٌ سَوَاءٌ دَلٌّ^[1] بِمَقْهُومِهِ أَوْ بِمَنْطُوقِهِ، وَفِيهِ
الِاخْتِرَازُ^[2] مِنَ الْمَوْتِ، فَإِنَّهُ يَزْفَعُ الْحُكْمَ وَلَيْسَ يَنْسَخُ لَهُ^[3] لَمَّا لَمْ يَكُنْ خِطَاباً^(١)،
وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْأَجْنَاسَ يُخْرِجُ بِهَا، فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
قَوْلُهُ: (الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ)، يُخْرِجُ الْخِطَابَ الدَّالَّ عَلَى ثُبُوتِ
الْحُكْمِ ابْتِدَاءً^(٢).

[1] في ج: منوى عدل، وهو تحريف.

[2] في م: احتراز.

[3] في ج: بنسخ.

= وللنسخ تعريفات أخرى راجعها في: الإبهاج للسبكي (٢٢٦/٢، ٢٢٧)، الإحكام
لاين حزم (٥٩/٤)، الإحكام للأمدى (١١٤/٣ - ١١٨)، أصول السرخسي (٥٣/٢)،
٥٤)، البحر المحيط للزركشي (٦٥/٤)، البرهان للجويني (٨٤٢/٢)، التحصيل من
المحصول للأرموي (٨/٢، ٩)، التعريفات للجرجاني ص (٢٥٠)، التلخيص
للجويني (٤٥٠/٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (١٠٦/٢، ١٠٧)، الحاوي
الكبير للماوردي (٧٥/١٦)، الحدود للباجي ص (٤٩)، رسائل ابن حزم (٤١٦/٤)،
روضة الناظر لابن قدامة (١٨٩/١ - ١٩٨)، سلاسل الذهب للزركشي ص (٢٩٢)،
٢٩٣)، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (٣١/٢، ٣٢)، شرح الكوكب المنير
للفتوح (٥٢٦/٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٠١، ٣٠٢)، الفصول في
الأصول للجصاص (١٩٩/٢)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢٤٥/١)، فواتح
الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٥٣/٢ - ٥٥)، كشف الأسرار عن أصول
الجزدوي (١٥٤/٣، ١٥٥)، اللمع للشيرازي ص (١١٩)، المحصول للرازي
(٢٨٢/٣، ٢٨٥)، المستصفى للغزالي (١٠٧/١، ١٠٨)، المسودة لآل تيمية
ص (١٩٥)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٣٦٧/١)، منتهى
الوصول لابن الحاجب ص (١٥٤)، المنهاج للبيضاوي مع الابتهاج ص (١٣٥)،
ميزان الأصول للسمرقندي (٩٧٦/٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٨٦/١)، نهاية
السؤل للأسنوي (٥٤٨/٢).

(١) ويحترز به أيضاً عن المرض والجنون وجميع الأعذار الدالة على ارتفاع الأحكام، مما
لميس بخطاب.

(٢) يشير بهذا القيد إلى إخراج ما ثبت من الأحكام الشرعية ابتداء كأركان الإسلام،
فوجبها لم يسبق بحكم، وعليه فإن الخطاب الدال على إيجابها يسمى ناسخاً.

وَقَوْلُهُ: (الثَّابِتُ بِالْخُطَابِ الْمُتَقَدِّمِ) اخْتِزَازًا^[1] عَنْ رَفْعِ الْمُبَاحِ لِحُكْمِ^[2] الْأَضْلِ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى نَسْخًا^(١).

وَقَوْلُهُ: (عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا)، يُخْرِجُ الْحُكْمَ الْمُقَيَّدَ بِالْمُدَّةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ يَرْتَفِعُ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ لِذَاتِهِ، وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ نَسْخًا^(٢).

وَقَوْلُهُ: (مَعَ تَرَاخِيهِ عَنْهُ)، اخْتِزَازًا عَنِ الْمُخَصَّصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ^(٣).

[1] في م: احتراز، على أنه خبر المبتدأ، والنصب - كما أثبت - على أنه مفعول لأجله.

[2] كذا في جميع النسخ، ويمكن أن يقال: بحكم.

(١) يظهر لي أن هذا القيد فصل يحتز به عن الخطاب الدال على ارتفاع الأحكام العقلية قبل ورود الشرع، فإن ذلك ليس بنسخ، وإلا كانت الشريعة كلها نسخاً.

وكان له أن يُدْمَجَ هذا الاحتراز مع سابقه، كما فعل غيره عند شرح هذا التعريف.

انظر: الإحكام للآمدي (١١٥/٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٦١)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٥٨/٢)، المستصفى للغزالي (١٠٧/١، ١٠٨)، وأغلب المراجع السابقة في تعريف النسخ.

(٢) يخرج بهذا القيد ما لو كان الخطاب الأول مُعَيَّنًا بغاية، وصرح الخطاب الثاني ببلوغ الغاية، فإن ذلك لا يكون نسخاً لأنه لو لم يرد الخطاب الثاني الدال على ذلك، لم يكن الحكم ثابتاً ببلوغ الغاية.

مثال ذلك قوله جلّ جلاله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٩١﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ قُلُوبُكُمْ ٩٢﴾ [الجمعة: ٩، ١٠]، فلا يقال إن قوله عز وجل: ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾ ناسخ للآول، بل هو مبين لغاية التحريم. وكذا قوله جلّ جلاله: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، لا يقال: إنه منسوخ بقوله عز وجل: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، لأن علة المنع هي الإحرام وقد زالت.

(٣) يعني أن القيد الأخير يحتز به عن الخطاب المتصل، كالاستثناء والتقييد بالشرط، فإن الخطاب الثاني يعتبر بياناً لا نسخاً. انظر: شرح التعريف وبيان محترزاته في المصادر السابقة.

هَذَا مَا ظَهَرَ لِي ^[1] فِي تَفْهِيمِ هَذَا التَّغْرِيفِ، وَقَالَ بَعْضُ ^[2] شُرَاحِ الْمُخْتَصَرِ ^(١):

قَوْلُهُ: (الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ)، هُوَ الْجِسْمُ، وَفِيهِ الْإِخْتِرَازُ عَنِ الْمَوْتِ وَالْعَقْلَةِ وَغَيْرِهِمَا ^[3].

قَوْلُهُ: (بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ)، اخْتِرَازًا عَنِ رَفْعِ مُبَاحِ الْأَصْلِ.

قَوْلُهُ: (لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا)، لِأَنَّ حَقِيقَةَ النَّسْخِ الرَّفْعُ، وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ رَافِعًا لَوْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ يَجِبُ لَوْلَا طَرَيَانُ هَذَا النَّفْيِ.

قَوْلُهُ: (مَعَ تَرَاخِيهِ عَنْهُ)، لِأَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ بِهِ لَكَانَ بَيِّنًا كَالشَّرْطِ وَالْعَايَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ^(٢).

٢ — مناقشة التَّغْرِيفِ ^(٣)

● وَأُورِدَ عَلَى التَّغْرِيفِ أَنَّ الْخِطَابَ دَلِيلُ النَّسْخِ، وَلَيْسَ هُوَ

[1] [لي] لم يرد في ج.

[2] [بعض] سقطت من س، م.

[3] في ج: ونحوهما.

(١) وقد وجدت بعد البحث أن هذا الشارح هو يحيى بن موسى الرهوني، الإمام الفقيه الحافظ الأصولي الأديب، أخذ عن أبي العباس البجائي، وأبي عبدالله الآبلي، وغيرهما، له شرح على مختصر ابن الحاجب الأصلي، وتقييد على تهذيب المدونة، توفي سنة ٧٧٤هـ أو ٧٧٥هـ.

انظر ترجمته في: الديباج المذهب لابن فرحون (٢/٢٦٢)، لقط الفرائد لابن القاضي ص(٢١٧).

(٢) انظر: تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل للرهنوي (١١٧/و).

(٣) انظر هذه الاعتراضات والجواب عنها في: الإحكام للآمدي (١١٦/٣ - ١١٩)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٦١)، التحصيل من المحصول للأرموي (٧/٢، ٨)، تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل للرهنوي (١١٧/و)، حاشية العطار على جمع الجوامع =

● وَعَلَى طَرِيقِهِ قَوْلُ الْعَدْلِ: نُسِخَ حُكْمٌ كَذَا.

● وَعَلَى عَكْسِهِ مَا نُسِخَ بِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

● وَأَيْضاً قَوْلُهُ: «عَلَى وَجْهِ... إلخ» زِيَادَةٌ مَخْصُصَةٌ.

قِيلَ فِي^[2] دَفْعِ الْأَوَّلِ: النَّسْخُ يَسْتَدْعِي نَاسِخاً أَيْ رَافِعاً هُوَ الْفَاعِلُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَنْسُوخاً أَيْ مَرْفُوعاً وَهُوَ الْحُكْمُ، وَالرَّافِعُ وَالْمَرْفُوعُ يَسْتَدْعِيَانِ رَفْعاً^[3] وَارْتِفَاعاً، وَالرَّفْعُ صِفَةُ الْفَاعِلِ، وَالْارْتِفَاعُ صِفَةُ^(*) الْمَفْعُولِ، وَالنَّسْخُ قَوْلُ الشَّارِعِ: نَسَخْتُهُ.

وَفِي دَفْعِ عَدَمِ الطَّرْدِ: إِنَّ قَوْلَ الْعَدْلِ يَدُلُّ عَلَى الْقَوْلِ الدَّالِّ بِالدَّاتِ عَلَى النَّسْخِ، وَالْمُرَادُ إِنَّمَا هُوَ الدَّالُّ بِالدَّاتِ.

وَفِي دَفْعِ عَدَمِ الْعَكْسِ: إِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى قَوْلٍ نَاسِخٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُبْلَغٌ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الزِّيَادَةِ أَنَّهَا مُبَالَعَةٌ فِي الْبَيَانِ.

[1] في ج: نسخ.

[2] [في] سقط من س، م.

[3] في ج: رافعاً، وهو تحريف.

(*) نهاية الصفحة (٣١/ظ).

= (١٠٨/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٨٦/٢ - ١٨٨)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٦١/٢ - ٢٦٥)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٥٣/٢)، المحصول للرازي (٢٨٢/٣ - ٢٨٥)، المستصفى للغزالي (١٠٨/١ - ١١٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٥٤)، نفائس الأصول للقرافي (٢٣٩٩/٦ - ٢٤٠٤).
(١) قال الخطاب في شرحه على الوراقات ص(١١٩، ١٢٠): «وهذا الذي ذكره - رحمه الله - حد للناسخ، ولكنه يؤخذ منه حد النسخ وأنه: «رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب آخر على وجه كان ثابتاً مع تراخيه عنه».

فَإِنْ قِيلَ: الْحُكْمُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ قَدِيمٌ، وَمَا ثَبَتَ قَدَمَهُ اِمْتَنَعَ عَدَمُهُ، فَلَا يَتَصَوَّرُ رَفْعُهُ وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْ غَيْرِهِ.

أَجَابَ الشَّيْخُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِأَنَّا نُرِيدُ بِالْحُكْمِ مَا ثَبَتَ عَلَى الْمُكَلَّفِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِأَنَّ الْوُجُوبَ الْمَشْرُوطَ بِالْعَقْلِ لَمْ يَكُنْ^[1] قَبْلَ الْعَقْلِ، ثُمَّ ثَبَتَ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِقَدِيمٍ حَتَّى يَمْتَنَعَ اِرْتِفَاعُهُ وَتَأْخِيرُهُ.

ثُمَّ إِنَّا^[2] نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ تَخْرِيمُ شَيْءٍ بَعْدَ وَجُوبِهِ، فَقَدْ اِنْتَفَى الْوُجُوبُ لِانْتِفَاءِ التَّعْلُقِ^[3] الْخَارِجِيِّ الَّذِي هُوَ جُزْءٌ مَفْهُومِ الْوُجُوبِ، وَانْتِفَاءِ التَّعْلُقِ^[4] الْخَارِجِيِّ هُوَ الْمَعْنِيُّ بِالرَّفْعِ، وَإِذَا تَصَوَّرْنَا الْحُكْمَ وَالرَّفْعَ لِذَلِكَ، كَانَ إِمْكَانُ رَفْعِهِ ضَرُورِيًّا، وَكَذَا تَأْخِيرُهُ^[5]، وَفِي الْحَقِيقَةِ الْمُزْتَفِعِ الْمُتَعْلَقُ^[6]، هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِ^(١).

وَقَدْ اغْتَرَضَ الطُّوسِيُّ^[7] بِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ انْقِسَامَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ إِلَى الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ^(٢).

[1] [ثابتاً... لم يكن] سقط من س.

[2] [ثم إننا] بياض في س، م.

[3] في م: المعلق.

[4] في س: المعلق، وفي م: التعليق.

[5] في ج: كان ذلك تأخيراً.

[6] في ج: تعلق.

[7] في ج: الطوسي.

(١) أخذ الشارح جواب ابن الحاجب بتصرف مع شيء من الشرح والتفصيل.

راجع: تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهوني (١١٦/و)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٨٦/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٥٤)، وانظر أيضاً: فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٥٣/٢، ٥٤)، المستصفى للغزالي (١٠٩/١).

(٢) بحثت في كتب الأصول عن نسبة مثل هذا القول لأحد فلم أجد، ثم بحثت عن عرف بهذا الاسم من الأصوليين، ويظهر لي أنه أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، =

قُلْتُ: قَدْ أَشَارَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقِ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ تَعَلُّقًا عِلْمِيًّا^[1]، فَإِنَّهُ يُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقِ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ تَعَلُّقًا خَارِجِيًّا، وَهُوَ بِالْمَعْنَى الثَّانِي حَدِيثٌ، لِأَنَّ التَّعَلُّقَ الْخَارِجِيَّ مَشْرُوطٌ بِالْعَقْلِ لِانْتِفَاءِ التَّكْلِيفِ الْخَارِجِيِّ عِنْدَ انْتِفَائِهِ، وَالْمَشْرُوطُ بِالْحَادِثِ حَدِيثٌ^(١)، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ سُبْحَانَهُ.

● حُكْمُ النَّسْخِ وَوَجُوهُهُ

قَالَ: «وَيَجُوزُ نَسْخُ الرَّسْمِ وَبَقَاءُ الْحُكْمِ، وَنَسْخُ الْحُكْمِ وَبَقَاءُ الرَّسْمِ، وَالنَّسْخُ^[2] إِلَى بَدَلٍ وَإِلَى^[3] غَيْرِ بَدَلٍ، أَغْلَظَ وَمَا هُوَ أَخَفُّ».

[1] [علمياً] ساقطة من س، وغير واضحة في ج، م، وأثبتها من في تحفة المسؤول للرهوني (١١٦/ظ).

[2] في هامش ج: [والنسخ ينقسم إلى]، على أن الواو استثنائية، وكلمة «النسخ» بعدها مبتدأ، وبناء على ما في س، م تكون الواو عاطفة وكلمة «النسخ» معطوفة على ما قبلها، والمعنى ويجوز النسخ إلى بدل... إلخ.

[3] [إلى] زيادة يقتضيها السياق.

= شيخ الشيعة وفقههم، وكان قبل ذلك شافعيًا، أخذ عن الإمام المفيد رأس الإمامية، والشريف المرتضى وطائفة، وأخذ عنه ابنه، وحسن بن مهدي السليقي، وأبو الحسن اللؤلؤي وجماعة، وأعرض عنه الحفاظ لبذعته، له تصانيف كثيرة منها تهذيب الأحكام، ومختلف الأحكام، والمفصح في الإمامة، الاقتصاد في الاعتقاد، توفي سنة ٤٦٠هـ.

انظر ترجمته في: أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين (١٨٩/٩ - ١٦٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٣٤/١٨، ٣٣٥)، طبقات أعلام الشيعة «القرن الخامس» للشيخ آغا بزرك الطهراني ص (١٦١، ١٦٢)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٢٦/٤، ١٢٧)، طبقات المفسرين للداودي (١٢٦/٢، ١٢٧).

(١) هذا الكلام مقتبس من تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهوني (١١٦/ظ)، وهو مراد الشارح ببعض المحققين، فقد وجدت عبارة الشارح مطابقة تماماً لما في المصدر المذكور.

ومرجع هذا الاعتراض يؤول إلى أحد الاعتراضات الواردة من المعتزلة على تعريف الحكم الشرعي، وقد تقدم الجواب على ذلك. انظر ص (٣٠٧).

أَقُولُ: لَمَّا قَرَعُ مِنْ بَيَانِ النَّسْخِ شَرَعَ فِي مَسَائِلِهِ، وَهِيَ فِي كَلَامِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

- قِسْمُ حُكْمِ الْجَوَازِ.
- وَقِسْمُ حُكْمِ الْمَنْعِ^[1].
- وَبَدَأَ بِالْقِسْمِ الَّذِي حُكْمُهُ الْجَوَازِ.

○ حُكْمُهُ

- وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ مُقَدِّمَاتٍ تَشْتَمِلُ عَلَى حُكْمِ النَّسْخِ فَنَقُولُ:
- انْتَقَتِ الشَّرَائِعُ عَلَى جَوَازِ النَّسْخِ، وَخَالَفَ بَعْضُ الْيَهُودِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ:
- فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: هُوَ مُحَالٌ عَقْلًا وَشَرْعًا.
 - وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ جَائِزٌ عَقْلًا مُمْتَنِعٌ شَرْعًا.
 - وَقَالَ الْعِيسَوِيُّ^(١) بِالْجَوَازِ عَقْلًا وَشَرْعًا^[2](٢).

[1] في ج: قسم في حكم المنع، وسقط ذكر القسم الأول.

[2] في س، م: وسمعا.

(١) العيسوية فرقة من اليهود تنتسب إلى أبي عيسى الأصفهاني، تعترف بنبوة سيدنا محمد ﷺ غير أنهم يقولون بأنه ﷺ رسول للعرب خاصة.
انظر: الإحكام للآمدي (١٢٧/٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢٣٤/١)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١٧٩/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٥٥/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٥٧/٣)، الملل والنحل للشهرستاني (٢١٥/١، ٢١٦).

(٢) اختلفت فرق اليهود في النسخ:

- فأكثر الشيعونية وقوعه عقلاً وشرعاً.
 - وقالت العنانية بالإمكان العقلي ومنعت وقوعه شرعاً.
 - وذهبت العيسوية إلى الجواز العقلي والشرعي معاً.
- انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٣٢٤)، الإحكام للآمدي (١٢٧/٣)، البحر المحيط =

- وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْوُقُوعِ.
- وَاخْتَلَفَ الثَّقَلُ عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيِّ^(١):
- فَحَكِي^[1] عَنْهُ أَنَّهُ مَنَعَ جَوَازَهُ فِي الْقُرْآنِ (*).
- وَحَكِي عَنْهُ أَنَّهُ جَوَّزَهُ عَقْلاً لَا شَرْعاً.
- وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ ابْنِ الْحَاجِبِ^[2] فِي قَوْلِهِ: «وَخَالَفَ الْيَهُودُ فِي الْجَوَازِ وَأَبُو مُسْلِمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي الْوُقُوعِ»^[3] (٢) أَنَّهُ جَوَّزَهُ عَقْلاً وَشَرْعاً^[4]

[1] في ج: يحكى.

(*) نهاية الصفحة (٣٢/و).

[2] [ابن الحاجب] سقط من س، م.

[3] في ج: نوع.

[4] في س، م: سمعا.

= للزرکشي (٧٢/٤)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٨١/٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٥٣٣/٣ - ٥٣٥)، شرح تنقيح الفصول للقرافى (٣٠٣)، شرح مختصر الروضة للطوفى (٢٦٦/٢)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١٧٩/١)، (١٨٠)، الفصول في الأصول للجصاص (٢١٥/٢ - ٢١٧)، المحصول للرازي (٢٩٤/٣)، المعتمد لأبى الحسين البصرى بتقديم خليل الميس (٣٧٠/١)، نفائس الأصول للقرافى (٢٤٢١/٦ - ٢٤٣٤)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (١٣/٢)، (١٤).

(١) هو أبو مسلم محمد مسلم بن بحر الأصبهاني المعتزلي، يلقب بالحافظ، كان نحويًا بليغًا متكلمًا عالمًا بالتفسير وغيره، له تصانيف منها جامع التأويل لمحكم التنزيل في أربعة عشر مجلدًا، والناسخ والمنسوخ وغيرهما، توفي سنة ٣٢٢هـ. انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٥٠/٦)، بغية الوعاة للسيوطي (٥٩/١)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لبعض المعتزلة ص (٢٩٩)، الفهرست لابن النديم ص (١٥١)، لسان الميزان لابن حجر (٨٩/٥)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٢٤٣٧/٦ - ٢٤٤٠)، الوافي بالوفيات للصفدي (٢٤٤/٢).

(٢) منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٥٤)، وانظر: تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهوني (١١٧/ظ)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٨٨/٢).

وَلِكَيْتَهُ^[1] مَا وَقَعَ^(١).

○ وجوه النسخ من حيث التلاوة والحكم

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ نَسْخُ الرَّسْمِ وَبَقَاءُ الْحُكْمِ... إِلَى قَوْلِهِ: وَبَقَاءُ الرَّسْمِ^[2]).

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُ آيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ فِي التَّلَاوَةِ مَعَ بَقَاءِ حُكْمِهَا، لِأَنَّ تِلَاوَةَ الْآيَةِ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا^[3] يَثَابُ عَلَيْهِ^[4]، وَمَا تَذَلُّ^[5] عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ

[1] في ج: لكن.

[2] [وبقاء الحكم... وبقاء الرسم] سقط من ج.

[3] [لأن تلاوة الآية حكم من أحكامها] سقط من ج.

[4] [يثاب عليه] سقط من س.

[5] في س، م: دلت.

(١) اختلف النقل عن أبي مسلم الأصفهاني - كما قال الشارح :-

● فقول: إنه أنكر وقوعه مطلقاً.

● وقيل: إنه يجيزه بين الشرائع المختلفة لا في شريعة واحدة.

● وقيل: إنه لم ينكر النسخ وإنما جعله من باب التخصيص في الزمن، وعلى هذا الرأي الأخير يكون الخلاف بينه وبين الجمهور لفظياً فقط.

انظر حكم النسخ مع الأدلة في: إحكام الفصول للباجي ص(٣٢٤ - ٣٢٧)، الإحكام

للأمدي (١٢٧/٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٦٢)، أصول السرخسي (٥٤/٢) -

٥٨)، البحر المحيط للزركشي (٧٢/٤ - ٧٤)، البرهان للجويني (٨٤٧/٢ - ٨٤٩)،

التبصرة للشيرازي ص(٢٥١ - ٢٥٤)، التلخيص للجويني (٤٦٧/٢ - ٤٧٧)، حاشية

البناني على جمع الجوامع (٨٨/٢ - ٨٩)، الحاوي الكبير للماوردي (٧٦/١٦)، روضة

الناظر لابن قدامة (١٩٨/٢ - ٢٠١)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٣٣/٣) -

٥٣٦)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٠٦)، شرح مختصر الروضة للطوفي

(٢٦٦/٢ - ٢٧٢)، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (١٧٩/١ - ١٨٢)،

الفصول في الأصول للجصاص (٢١٥/٢ - ٢٢٠)، فواتح الرحموت لنظام الدين

الأنصاري (٥٥/٢ - ٥٩)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٥٧/٣)، المحصول

للمرازي (٢٩٤/٣ - ٣١١)، المستصفى للغزالي (١١١/١ - ١١٢)، المعتمد لأبي=

حُكْمٌ آخَرُ لَهَا، وَلَا تَلَاَزَمَ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ جَارَ نَسْخُهُمَا، وَنَسْخُ^[1] أَحَدِهِمَا كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ الْمُتَبَايِنَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَخَالَفَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي ذَلِكَ^(١).

١ - نَسْخُ التَّلَاوَةِ وَبَقَاءُ الْحُكْمِ

وَاخْتَجَّ الْجُمْهُورُ عَلَى ذَلِكَ، أَمَّا التَّلَاوَةُ فَقَطَّ فِيمَا رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عُمَرَ^(٢) أَنَّهُ: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ: الشَّيْخُ وَالشَّبِيحَةُ إِذَا زَنَبَا

[1] [ونسخ] سقط من ج.

= الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٣٧٠/١ - ٣٧٥)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (١٨٦/٢ - ٢٠٩)، ميزان الأصول للسمرقندي (٩٨٣/٢ - ٩٨٧)، نهاية السؤل للأسنوي (٥٦٠/٢).

(١) انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٣٣٦، ٣٣٧)، الإحكام للآمدي (١٥٤/٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٦٦، ١٦٧)، أصول السرخسي (٧٨/٢ - ٨١)، البحر المحيط للزركشي (١٠٣/٤ - ١٠٥)، البرهان للجويني (٨٥٥/٢)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٦٦/٢ - ٣٦٨)، الحاوي الكبير للماوردي (٧٩/١٦)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٠١/٢ - ٢٠٣)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٩٤/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٥٣/٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٠٩)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٧٣/٢)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٥٣/٢ - ٢٦٩)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغداد (٢٤٥/١ - ٢٤٨)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٨٨/٣)، المحصول للرازي (٣٢٢/٣ - ٣٢٤)، المستصفى للغزالي (١٢٣/١)، المسودة لآل تيمية ص(١٩٨)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (٣٨٦/١، ٣٨٧)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (٢١٤/٢ - ٢١٩)، ميزان الأصول للسمرقندي (١٠٠٨/٢، ١٠٠٩)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٦٦٧/٢).

(٢) هو أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي رضي الله عنه، الملقب بالفاروق، ثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأفضل الصحابة بعد أبي بكر رضي الله عنه، وقد شهد الوقائع كلها مع النبي ﷺ، وهو أول من دون الدواوين وضرب الدراهم، توفي سنة ٢٣هـ.

فَارْجُمُوهُمَا»^(١)، وَقَدْ نُسِخَ اللَّفْظُ وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ.

[٢ - نُسُخُ الْحُكْمِ وَبَقَاءُ التَّلَاوَةِ]

وَأَمَّا نُسُخُ الْحُكْمِ فَقَطْ، فِيمَا ثَبَتَ مِنْ نُسُخِ الْإِعْتِدَادِ بِالْحَوْلِ، وَاللَّفْظُ مُقَرَّرٌ^(٢).

= انظر ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (٦٤٢/٣ - ٦٧٨)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (١١٥٩/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٥٨٨/٤ - ٥٩١)، التاريخ الكبير للإمام البخاري (١٣٨/٦ - ١٣٩)، در السحابة في مناقب الصحابة للشوكاني (١٥٥ - ١٧٠)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٠١/٣ - ٢٨٧)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢٠٠/١)، المعارف لابن قتيبة ص (١٧٩ - ١٩٠).

(١) أخرجه الترمذي في [كتاب (١٥) الحدود/ باب (٧) ما جاء في تحقيق الرجم]، حديث ١٤٣١، (٣٨/٤)، وقال: حسن صحيح وروي من غير وجه عن عمر. والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٤١) الحدود/ باب (١) ما جاء في الرجم]، حديث ١٠، (٨٢٤/٢).

والإمام أحمد في المسند حديث ٢٠٢٦٠ و٢٠٢٦١، (١٨٣/١).
والشافعي في مسنده ص (١٦٣، ١٦٤).

وأخرج نحوه البخاري في [كتاب (٨٦) الحدود/ باب (٣٠) الاعتراف بالزنى من أهل الكفر والردة]، حديث ٦٨٢٩، (٢٥/٨).

وفي [كتاب (٩٦) الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب (١٦) ما ذكر أن النبي ﷺ حض على اتفاق أهل العلم، وما أجمع عليه الحرمان مكة والمدينة...]، حديث ٧٣٢٣، (١٥٢/٨).

ومسلم في [كتاب (٢٩) الحدود/ باب (٤) رجم الثيب في الزنى]، حديث ١٦٩١، (١٣١٧/٣).
وأبو داود في [كتاب الحدود/ باب في الرجم]، حديث ٤٤١٨، (١٤٤/٤)، (١٤٥).
وابن ماجه في [كتاب (٢٠) الحدود/ باب (٩) الرجم]، حديث ٢٥٥٣، (٨٥٣/٢).
والنسائي في السنن الكبرى [كتاب الرجم/ باب نسخ الجلد عن الثيب]، حديث ٧١٤٥ - ٧١٤٨، (٧١٥٠، ٢٧٠/٤ - ٢٧٢).

وفي [الكتاب نفسه/ باب تثبيت الرجم]، حديث ٧١٥٦ - ٧١٦٠، (٢٧٣/٤ - ٢٧٥).
(٢) يشير بذلك إلى قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، فإن حكمها منسوخ بقوله جل جلاله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَشْبَهَ عَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

٣ - نَسَخُ الْخَمْرِ وَالتَّلَاوَةِ مَعًا

وَأَمَّا نَسْخُهُمَا مَعًا، فَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ يُحْرَمْنَ فَنَسَخْنَ بِخَمْسٍ»^[١].

فَإِنْ قِيلَ: لَا نُسْلَمُ^[١] أَنَّ هَذَا قُرْآنٌ، إِذْ لَا يَتَّبِعُ الْقُرْآنُ بِخَبَرٍ^[٢] الْآحَادِ. قُلْتُ: الْإِخْتِجَاجُ بِقَوْلِ عُمَرَ وَأَخْبَارِهِ أَنَّ كَذَا كَانَ يُتْلَى وَنُسِخَ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ^[٣]، لِأَنَّ مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ لَا^[٤] يَنْفَرِدُ بِهِ عُمَرُ وَلَا عَائِشَةُ^[٥]، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي إِثْبَاتِ كَوْنِهِ قُرْآنًا حَتَّى يُقَالَ^[٦]: لَا يَتَّبِعُ بِالْآحَادِ.

[١] في م: يسلم.

[٢] في ج: بأخبار.

[٣] في كل النسخ: يعملون، ويظهر أن الصواب ما أثبتته.

[٤] [لا] سقط من ج.

[٥] في ج: وعائشة.

[٦] [يقال] سقط من ج.

(١) أخرجه مسلم في [كتاب (١٧) الرضاع/ باب (٦) التحريم بخمس رضعات]، حديث ١٤٥٢، (١٠٧٥/٢).

وأبو داود في [كتاب النكاح/ باب هل يحرم ما دون خمس رضعات]، حديث ٢٠٦٢، (٢٢٣/٢)، (٢٢٤).

والترمذي في [كتاب (١٠) الرضاع/ باب (٣) لا تحرم المصّة والمصتان]، حديث ١١٥٠، (٤٥٦/٣).

والنسائي في [كتاب النكاح/ باب القدر الذي يحرم من الرضاع]، (١٠٠/٦).

وابن ماجه في [كتاب (٩) النكاح/ باب (٣٥) لا تحرم المصّة ولا المصتان]، حديث ١٩٤٢، (٦٢٥/١).

والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٣٠) الرضاع/ جامع (٣) ما جاء في الرضاع]، حديث ١٧، (٦٠٨/٢).

ولفظ الحديث كما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها - أنها قالت: «كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَغْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ فَنَسَخْنَ بِخَمْسٍ مَغْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ».

لَا يُقَالُ آيَةُ الْإِعْتِدَادِ بِالْحَوْلِ^[1] لَمْ تُنَسَخْ، بَلْ خُصِّصَتْ لِبَقَاءِ حُكْمِهَا فِي الْمُرْتَابَةِ^(١).

لَأَنَّا نَقُولُ: لَا خِلَافَ أَنَّ الْإِعْتِدَادَ كَانَ بِالْحَوْلِ فِي حَقِّ الْمُرْتَابَةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى نَزَلَتْ^[2] الْآيَةُ الْأُخْرَى.

وَلَا يُقَالُ: لَمْ يُنَسَخْ: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ»، لِبَقَاءِ حُكْمِهِ، نَعَمْ مَفْهُومُهُ لَيْسَ مَعْمُولًا بِهِ، وَلَعَلَّهُ لِكَوْنِ مَفْهُومِ الْعَدَدِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ^(٢).

[1] في ج: اعتداد، مع سقوط كلمة الحول.

[2] في م: تولت.

(١) المرتابة أو ممتدة الطهر: هي المرأة التي ارتفع طهرها، ولم تدر سببه؛ هل هو الحمل أو الرضاع أو المرض، وقد اختلف الأئمة في عدتها:

فذهب الحنفية والشافعية إلى أنها تبقى كذلك حتى تحيض أو تبلغ سن اليأس من الحيض، ثم تعد بثلاثة أشهر أما المالكية والحنابلة فيرون أن عدتها سنة بعد انقطاع الحيض، وهي بذلك تمكث تسعة أشهر وهي مدة الحمل غالباً، ثم تعد بثلاثة أشهر.

وفي المسألة بتفاصيل أخرى، ليس هذا مقام ذكرها.

انظر: الأم للإمام الشافعي (٢٢٩/٥)، بدائع الصنائع للكاظمي (١٩٥/٣)، حاشية ابن عابدين (٥٣٤/٣)، روضة الطالبين للنووي (٣٤٧/٦)، القوانين الفقهية لابن جزي ص (٢٤٠)، المغني لابن قدامة (٢١٤/١١، ٢١٥).

(٢) تقدم الحديث عن المفهوم في هامش ص (٢٦٩).

ومفهوم العدد: هو دلالة اللفظ الذي قيد فيه الحكم بعدد على نفيه فيما عدا ذلك. مثاله كما ذكر الشارح أن النص قبل النسخ كان يدل بمنطوقه على أن المقدار المحرم هو عشر (١٠) رضعات، ويدل بمفهوم المخالفة الذي هو مفهوم العدد أن ما دون العشر غير محرم.

وقد اختلف فيه العلماء:

● فجمهور علماء الأصول على أنه حجة.

● وذهب الحنفية والمعتزلة إلى أنه ليس بحجة، ووافقه القاضي وابن شاقلا من الحنابلة.

انظر: الإحكام للآمدي (١٠٣/٣، ١٠٤)، البحر المحيط للزركشي (٤١/٤ - ٤٤)، =

لأنَّا نَقُولُ: الْإِخْتِجَاجُ إِنَّمَا هُوَ بِقَوْلِ عَائِشَةَ: «نُسَخِّنَ بِخُمْسٍ»،
فَأَعْلَمْتُ أَنَّ مَفْهُومَهُ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ، ثُمَّ نُسَخَّ^[1] اللَّفْظُ، وَالْحُكْمُ النَّاشِئُ
عَنِ^[2] الْمَفْهُومِ.

○ وجوه النَّسخِ مِنْ حَيْثُ وَجُودُ الْبَدَلِ وَعَدَمُهُ

وَقَوْلُهُ: (وَالنَّسخُ إِلَى بَدَلٍ . . . إلخ).

يُرِيدُ أَنَّ النَّسخَ يَجُوزُ إِلَى بَدَلٍ أَغْلَظَ، وَإِلَى مَا هُوَ أَخْفَ مِنْهُ، وَإِلَى
غَيْرِ بَدَلٍ، فَفِي كَلَامِهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ لِأَجْلِ الْفَضْلِ الْوَاقِعِ^[3] بَيْنَ الصِّفَةِ
وَالْمَوْصُوفِ^[4].

وَلَوْ قَالَ: وَالنَّسخُ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، وَإِلَى بَدَلٍ أَغْلَظَ وَمَا هُوَ أَخْفَ لَكَانَ
أَوَّلَى^(١).

[1] في ج: نسخن.

[2] في س، م: الناسخ عن.

[3] في ج: الرفع، وفي م: الوقع.

[4] في ج: الصيغة والموصوفة، وهو تحريف.

= البرهان للجويني (٣٠١/١)، التمهيد للأسنوي ص (٢٥٢، ٢٥٣)، تيسير التحرير لأمير
بادشاه (١٠٠/١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٣٣٦/١، ٣٣٧)، شرح
الكوكب المنير للفتوح (٥٠٨/٣، ٥٠٩)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٥٣)،
شرح مختصر الروضة للطوفي (٧٦٨/٢ - ٧٧١٤)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي
(٩٤/١).

(١) وذلك أنه قال: «... والنسخ إلى بدل وإلى غير بدل، أغلظ وأخف».

ف «أغلظ» و «أخف» صفتان لكلمة «بدل» وقد فصل بينهما بقوله: «وإلى غير بدل».

العبارة هنا قريبة مما جاء في شرح المارديني ص (١٨٥)، وهي قوله: «... والنسخ
إلى بدل، وإلى غير بدل، وإلى ما هو أخف، وإلى ما هو أغلظ». هو ما ورد في
نسخة الورقات المطبوعة وشرح الخطاب ص (١٢٦)، وفي شرح المحلي ص (١٥)،
بتقديم «إلى ما هو أغلظ».

١ - النسخ إلى غير بدل

أما النسخ إلى غير بدل:

● فَجَوَزَهُ الْجُمْهُورُ^(١).

● وَمَنَعَهُ قَوْمٌ.

وَصَوَّبَ الْعِبَارَةَ فِي ذَلِكَ - عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ - أَنْ يُقَالَ:

«يَجُوزُ نَسْخُ التَّكْلِيفِ مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ آخَرَ يَكُونُ بَدَلًا عَنْهُ»، لا^[1] كَمَا قَالَ^[2]: «يَجُوزُ النُّسْخُ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ»، لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ بَدَلٌ^(٢).

[1] [لا] سقط من ج.

[2] في ج: قالوا.

(١) ومثلوا لذلك بنسخ تقديم الصدقة عند مناجاة الرسول ﷺ، فقد نسخ حكمها إلى غير بدل، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَيَّعَ الرَّسُولُ فَقِيمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَحْوِكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٢) مَا شَفَقْتُمْ أَنْ تُقِيمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَحْوِكُمْ صَدَقَةً... ﴿[المجادلة: ١٢، ١٣].

ويمكن التمثيل بهاتين الآيتين أيضاً في نسخ الحكم دون التلاوة.

(٢) ذهب جمهور العلماء إلى جواز النسخ إلى غير بدل ووقوعه، وقد نص عليه إمام الحرمين في البرهان.

● وذهب بعض المعتزلة إلى أنه لا يجوز، وجزم به الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

● وقيل: إنه جائز ولكنه لم يقع.

● وقيل: لا يجوز في العبادة فقط.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٢٣٨، ٢٣٩)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٦٤، ١٦٥)، البرهان للجويني (٢/٨٥٦)، التلخيص للجويني (٢/٤٧٨ - ٤٨٠)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢/٣٥١، ٣٥٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/١٢١)، الحاوي الكبير للماوردي (١٦/٨٠)، الرسالة للإمام الشافعي ص(١٠٨)، روضة الناظر لابن قدامة (١/٢١٥ - ٢١٧)، شرح اللمع للشيرازي (١/٤٩٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٠٨)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/٢٤٩)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/٦٩)، اللمع للشيرازي ص(١٢٧)، المحصول للرازي (٣/٣١٩)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(٧٨ - ٨٠)، المستصفى للغزالي (١/١١٩، ١٢٠)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (٢/٢٢٠، ٢٢١)، نشر=

٢ - النسخُ إلى بدلٍ أغلظ]

وَأَمَّا النَّسخُ إِلَى بَدَلٍ أَغْلَظَ أَنِّي أَثَقُلَ :

● قَالِ الْجُمْهُورُ (*) عَلَى جَوَازِهِ .

● وَخَالَفَ [1] فِيهِ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ (١) .

(*) نهاية الصفحة (٣٢/و) .

[1] في ج : وخلف .

= البنود للعلوي الشنقيطي (١/٢٩٢، ٢٩٣)، نهاية السؤل للأسنوي (٢/٥٦٩)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/٢١ - ٢٤) .

(١) وخالف أيضاً بعض الظاهرية فقالوا بعدم الجواز، وحجة الجمهور الوقوع كما في قوله جل جلاله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فإنها لما نزلت كان من أطلع كل يوم مسكيناً، ترك الصوم ولو كان ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك، فنسخ ذلك بقوله عز وجل: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن الآية الأولى نزلت رخصة للشيوخ والعجزة وهم يطيقون الصوم، ثم نسخت بالثانية .

أخرجه البخاري [كتاب (٣٠) الصوم/ باب (٣٩) ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾]، حديث ١٩٤٩، (٢/٢٣٩) .

انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٢٣٩ - ٢٤١)، إحكام الفصول للباجي ص (٣٣٣ - ٣٣٦)، الإحكام لابن حزم (٤/٩٣)، الإحكام للآمدي (٣/١٥٠ - ١٥٤)، أصول السرخسي (٢/٦٢)، البحر المحيط للزركشي (٤/٩٥، ٩٦)، التبصرة للشيرازي ص (٢٥٨، ٢٥٩)، التلخيص للجويني (٤٨١، ٤٨٢)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢/٣٥٢ - ٣٥٤)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢/٨٧)، الحاوي الكبير للماوردي (١٦/٨٠)، الرسالة للإمام الشافعي ص (١٠٩، ١١٠)، روضة الناظر لابن قدامة (١/٢١٧ - ٢٢٠)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٣/٥٤٩، ٥٥٠)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٠٨، ٣٠٩)، الفصول في الأصول للجصاص (٢/٢٢٣ - ٢٢٦)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/٢٥٠)، كشف الأسرار عن أصول البيزدوي (٣/١٨٧)، المحصول للرازي (٣/٣٢٠ - ٣٢٢)، المستصفى للغزالي (١/١٢٠)، المسودة لآل تيمية ص (٢٠٠، ٢٠١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتقديم خليل الميس (١/٣٨٥، ٣٨٦)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (٢/٢٢٢ - ٢٢٧)، نهاية السؤل للأسنوي (٢/٥٦٩، ٥٧٠) .

[٢] — النسخُ إلى بَدَلٍ أخفٍ وإلى بَدَلٍ مساوٍ

وَأَمَّا نَسْخُ التَّكْلِيفِ بِتَّكْلِيفٍ أَخْفَ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهِ^(١)، وَكَذَلِكَ الْمُسَاوِي^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَبِهِ التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[○ وجوه النسخ الجائزة]

قَالَ: «وَيَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَنَسْخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ وَبِالسُّنَّةِ، وَنَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ^[1] بِالْكِتَابِ وَبِالْمُتَوَاتِرِ، وَنَسْخُ الْآحَادِ بِالْآحَادِ وَبِالْمُتَوَاتِرِ». أَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنُ، غَلَبَ عَلَيْهِ هَذَا الْإِسْمُ^[2] فِي عُرْفِ الشَّعْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ.

[١] — نَسْخُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ)، قَدْ اتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِالنَّسْخِ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ^[3]، كَأَيَّةِ الْإِعْتِدَادِ بِالْحَوْلِ بِأَيَّةِ الْإِعْتِدَادِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ^[4](٣).

[1] في ج: المتواتر، وفي م: التواتر.

[2] في م: الرسم.

[3] بالقرآن] سقط من ج.

[4] بالحوّل... وعشر] سقط من س، م.

(١) مثال النسخ إلى ما هو أخف مصابرة الواحد من المسلمين مع عشرة من الكفار، بمصابرة الواحد مع اثنين، دل على ذلك قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُوا عَلَى مَا تَأْتِيهِمْ مِنَ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ثُمَّ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ يَاقُوتَةُ صَابِرَةٌ بَعْلُوا مَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٦٦].

(٢) مثال النسخ إلى المساوي نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال بيت الله الحرام، قَالَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قَدْ رَأَى ثَلَاثَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ فَلَوْلَيْتَكَ قِبْلَةً رَضْنَاهَا قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. وَسَيَأْتِي التَّمَثِيلُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي نَسْخِ السَّنَةِ بِالْكِتَابِ.

(٣) يَعْنِي بِآيَتِي الْعِدَّةِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَقَّاتُ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَنَّ رُجُوعَهُمْ إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَالَّذِينَ لَا رُجُوعَ لَهُمْ مَتَّعْنَا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَالَّذِينَ لَا رُجُوعَ لَهُمْ مَتَّعْنَا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَالَّذِينَ لَا رُجُوعَ لَهُمْ مَتَّعْنَا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

٢ - نَسْخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ

وَقَوْلُهُ: (وَنَسْخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ وَبِالسُّنَّةِ).

أَيَّ وَيَجُوزُ نَسْخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، أَيْ سَوَاءٌ ثَبَّتَتْ^[1] السُّنَّةُ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِالْأَحَادِ^[2]، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَلِلشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ^(١).

[1] في ج: كانت.

[2] في ج: بالمتواتر أو الأحاد.

= يَتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْغَبُونَ بِأَنَّهُنَّ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا [البقرة: ٢٣٤]، فالآية الأولى منسوخة بالثانية، كما تقدم ذلك.

(١) اتفق جمهور العلماء ومنهم المحققون من الشافعية على جواز نسخ السنة بالكتاب.

وعن الإمام الشافعي روايتان:

● الأولى: موافقة لمذهب الجمهور، وقد أَوَّلَ بها بعض الشافعية كلامه.

● والثانية: أنه لا يجوز نسخ السنة بالكتاب، وتبعه في ذلك بعض أصحابه منهم: أبو الطيب الصعلوكي وأبو إسحاق الإسفراييني وأبو منصور البغدادي. قال الإمام الشافعي في الرسالة ص(١٠٨): «وهكذا سنة رسول الله لا ينسخها إلا سنة رسول الله».

والظاهر أن الإمام الشافعي لا ينكر نسخ السنة بالقرآن، وإنما يرى أنه لا بد أن تكون للرسول ﷺ سنة تبين أن سنته منسوخة، لثلا يختلط البيان بالنسخ، ومما يؤكد هذا التوجيه قوله في الرسالة ص(١١٠): «فإن قال قائل: هل تنسخ السنة بالقرآن؟ قيل: لو نسخت السنة بالقرآن كان للنبي فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الأخيرة حتى تقوم الحجة على الناس بأن الشيء ينسخ بمثله...».

انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٣٥٦)، الإحكام لابن حزم (١٠٧/٤)، الإحكام للآمدي (١٦٢/٣ - ١٦٥)، أصول السرخسي (٧٦/٢، ٧٧)، البرهان للجويني (٨٥١/٢، ٨٥٢)، التبصرة للشيرازي ص(٢٧٢، ٢٧٣)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٦٣/٣ - ٦٥)، التلخيص للجويني (٥٢١/٢ - ٥٢٤)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٨٤/٢، ٣٨٩)، الحاوي الكبير للماوردي (٨٠/١٦)، سلاسل الذهب للزركشي ص(٣٠١)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٥٩/٣، ٥٦٠)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣١٢، ٣١٣)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣١٥/٢، ٣١٦)، الفصول في الأصول للجصاص (٣٢٣/٢ - ٣٤١)، فوائح الرحمت لنظام الدين الأنصاري (٧٨/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٧٧/٣)، المحصول للرازي (٣٤٠/٣ - ٣٤٣)، المستصفى للغزالي (١٢٤/١، ١٢٥)، المعتمد لأبي الحسين =

وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ التَّوَجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ^(١)، فَإِنَّهُ ثَبَّتَ بِالسُّنَّةِ وَنُسَخَ
بِالْقُرْآنِ^(٢). وَكَذَلِكَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ^(٣).

= البصري بتقديم خليل الميس (٣٩١/١، ٣٩٢)، مناهل العرفان في علوم القرآن
للزرقاني (٢٤٤/٢ - ٢٤٦)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٢٩٠/١).

(١) جاءت في نسخ استقبال بيت المقدس أحاديث كثيرة منها:
ما أخرجه البخاري في [كتاب (٢) الإيمان/ باب (٣٠) الصلاة من الإيمان]، حديث
٤٠، (١٥/١)، (١٥٠/٥)، (١٥١).

وفي [كتاب (٨) الصلاة/ باب (٣١) التوجه نحو القبلة حيث كان...]، حديث ٣٩٩،
(١٠٤/١).

وفي [كتاب (٩٥) أخبار الآحاد/ باب (١) ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق]،
(١٣٤/٨).

ومسلم في [كتاب (٥) المساجد/ باب (٢) تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة]،
حديث ٢٢٥، (٣٧٤/١).

والترمذي في [أبواب الصلاة/ باب (٢٥٥) ما جاء في ابتداء القبلة]، حديث ٣٤٠، (١٦٩/٢).
وفي [كتاب (٤٨) تفسير القرآن/ باب (٣) ومن سورة البقرة]، حديث ٢٩٦٢،
(٢٠٧/٥، ٢٠٨)، وقال: حسن صحيح.

والنسائي في [كتاب القبلة/ باب استقبال القبلة]، (٦٠/٢).
وابن ماجه في [كتاب (٥) إقامة الصلاة/ باب (٥٦) القبلة]، حديث ١٠١٠،
(٣٢٢/١، ٣٢٣).

والإمام أحمد في المسند حديث ١٨٥١٩ (٢٨٣/٤).
(٢) أي بقوله تعالى: ﴿قَدْ رَأَى نَفْلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتَلِ تَكْ قِبْلَةً رَزَمْنَاهَا قَوْلَ وَجْهَكَ
شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

(٣) يعني أن صوم يوم عاشوراء كان واجباً في بداية التشريع بالسنة، ثم نسخ وجوبه
بالقرآن، وفي المسألة خلاف، وقد ورد في بيان هذا الحكم أحاديث كثيرة منها ما
روته السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ،
فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ».

أخرجه البخاري في [كتاب (٣٠) الصوم/ باب (٦٩) صوم يوم عاشوراء]، حديث
٢٠٠١، (٢٥٠/٢).

وأخرج نحوه في [كتاب (٣٠) الصوم/ باب (١) وجوب صوم رمضان]، حديث
١٨٩٢، (٢٢٥/٢).

وفي [كتاب (٦٣) مناقب الأنصار/ باب (٢٦) أيام الجاهلية]، حديث ٣٨٣١،
(٢٣٤/٤).

=

وَبِالْمُبَاشَرَةِ بَعْدَ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ^(١).

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ حَمَلْتُ^[1] السُّنَّةَ الْمَنْسُوخَةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَقِيَّدَتْ
النَّاسِخَةُ بِمَا إِذَا ثَبِتَ^[2] بِالتَّوَاتُرِ؟

[1] في ج: جعلت.

[2] في ج: ثبت.

= وفي [كتاب (٦٥) التفسير - سورة البقرة/ باب (٢٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الصِّيَامُ...﴾]، حديث ٤٥٠١، (١٥٤/٥).

وأخرجه مسلم في [كتاب (١٣) الصيام/ باب (١٩) صوم عاشوراء]، حديث ١١٢٥،
(٧٩٢/٢ - ٧٩٧).

وأبو داود في [كتاب الصوم/ باب في صوم عاشوراء]، حديث ٢٤٤٢، ٢٤٤٣،
(٣٢٦/٢).

والترمذي في [كتاب (٤٨) الصوم/ باب (٤٩) ما جاء في الرخصة من ترك صوم يوم
عاشوراء]، حديث ٧٥٣، (١٢٧/٣).

والإمام مالك في الموطأ [كتاب (١٨) الصيام/ باب (١١) صيام يوم عاشوراء]، حديث
٣٣، (٢٩٩/١).

والإمام أحمد في المسند، حديث ٢٤٠٥٧ (٣٠/٦، ٣١)، ٢٤٢٧٦ (٥٠/٦)، ٢٥٣٣٣،
(١٦٢/٢).

(١) يعني أن المباشرة في ليل رمضان كانت محرمة بالسنة، ثم نسخ ذلك وأبيحت
بالقرآن، فعن البراء بن عازب قال: «لَمَّا نَزَلَ صَوْمُ رَمَضَانَ كَانُوا لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ
رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَكَانَ رَجَالٌ يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ
كُنْتُمْ تَخْتَلِفُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهَنَّ...﴾ [البقرة:
١٨٧].

أخرجه البخاري في [كتاب (٦٥) التفسير، سورة البقرة/ باب (٢٧) ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ
الْصِّيَامِ أَرْفَأُ إِلَىٰ ذِكْرِكُمْ...﴾]، حديث ٤٥٠٨، (١٥٦/٥).

وأخرج نحوه أبو داود في [كتاب الصوم/ باب مبدأ فرض الصيام]، حديث ٢٣١٣،
(٢٩٥/٢).

والإمام أحمد في المسند حديث ١٥٨٣٣ (٤٦٠/٣).

وانظر جامع البيان عن تفسير القرآن للطبري (١٦٣/٢ - ١٦٦)، الدر المنثور في
التفسير بالمأثور للسيوطي (٤٧٥/١ - ٤٧٧).

قُلْتُ: لَيْلًا يَلْزَمَ جَوَازُ نَسْخِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِ، وَقَدْ نَصَّ بَعْدَ هَذَا عَلَى مَنَعِهِ، فَلَوْ حَمَلْنَا كَلَامَهُ فِي السَّنَةِ النَّاسِخَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَكَانَ مُتَنَاقِضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢ - نَسْخُ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ]

وَقَوْلُهُ: (وَنَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْكِتَابِ وَبِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرِ)، يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْكِتَابِ وَبِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ^(١).

[٤ - نَسْخُ الْأَحَادِ بِالْأَحَادِ وَالْمُتَوَاتِرِ]

وَقَوْلُهُ: (وَنَسْخُ الْأَحَادِ بِالْأَحَادِ وَبِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرِ)، أَنَّى وَيَجُوزُ نَسْخُ أَخْبَارِ الْأَحَادِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ وَبِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَهَذَا كُلُّهُ بَيِّنٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ^(٢)، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ بِقَضَائِهِ.

(١) رأينا فيما سبق مذاهب العلماء في نسخ السنة بالقرآن مع تحقيق مذهب الإمام الشافعي في ذلك.

أما نسخ السنة المتواترة بمثلها فإنه جائز بإجماع العلماء، ولكنه لم يقع.

(٢) نسخ أخبار الأحاد بالسنة المتواترة جائز، ولكن ذكر بعض العلماء أنه لم يقع في الشريعة، وقال آخرون بوقوعه ومثلوا له بما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ مكث أكثر من سنة في المدينة يستقبل بيت المقدس، ثم نسخ بما تواتر عن النبي ﷺ أنه صلى إلى بيت الله الحرام، غير أن هذا من نسخ السنة بالقرآن كما تقدم بيانه، والله أعلم. ومثال نسخ خبر الأحاد بمثله حديث: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا».

أخرجه مسلم في [كتاب (١١) الجنائز/ باب (٣٦) استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه]، حديث ٩٧٦، (٦٧٢/٢).

وأبو داود في [كتاب الأشربة/ باب في الأوعية]، حديث ٣٦٨٩، (٣٣٢/٣).

والترمذي في [كتاب (٨) الجنائز/ باب (٦٠) ما جاء في زيارة القبور]، حديث ١٠٥٤، (٣٧٠/٣).

والنسائي في [كتاب الجنائز/ باب زيارة القبور]، (٨٩/٤).

وابن ماجه في [كتاب (٦) الجنائز/ باب (٢٧) ما جاء في زيارة القبور]، حديث ١٥٧١، (٥٠١/١).

○ وجوه النسخ الممنوعة

قَالَ: «وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، وَلَا الْمُتَوَاتِرُ بِالْآحَادِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ يُنْسَخُ بِمِثْلِهِ وَبِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ».

أَقُولُ: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى مَسَائِلِ النُّسْخِ الْجَائِزَةِ، أَشَارَ هُنَا إِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي الْمُشْتَمِلِ عَلَى مَسَائِلِهِ الْمُمْتَنِعَةِ^[1].

١ - نَسْخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ)، ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ ثَبَّتَتِ السُّنَّةُ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِالْآحَادِ.

أَمَّا إِذَا^[2] ثَبَّتَ بِالْآحَادِ، فَلَا إِشْكَالَ فِيْمَا قَالَ^(١).

[1] في ج: الممتعة، وهو تحريف.

[2] في ج: أما إن.

= وانظر التعليقين الأخيرين في: إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٦٧)، البحر المحيط للزركشي (١٠٨/٤)، الحاوي الكبير للماوردي (٧٧/١٦)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٦٠/٣، ٥٦١)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣١١)، المحصول للرازي (٣٣٢/٣).

(١) هناك تفصيل في مسألة نسخ القرآن بأخبار الآحاد:

فذهب جمهور العلماء إلى جواز ذلك عقلاً، ونفى بعض الخوارج ذلك.

أما من حيث الوقوع في الشرع ففيه مذاهب:

● المذهب الأول: أنه غير واقع شرعاً، وهو مذهب جمهور العلماء، بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك كابن السمعاني وسليم الرازي والقاضي أبي الطيب وأبي إسحاق الشيرازي.

● المذهب الثاني: أنه جائز شرعاً، وإليه ذهب الإمام ابن حزم ونسبه إلى جميع أهل الظاهر، وهو رواية عن الإمام أحمد، وقال به الطوفي، ونقله الزركشي عن إلكيا الهراسي.

● المذهب الثالث: أنه يجوز في زمن النبي ﷺ ولا يجوز بعده، وبه قال الباقلاني والبايجي والغزالي والقرطبي.

وَأَمَّا إِنْ ثُبُتَ بِالتَّوَاتُرِ^[1]، فَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافٍ مَا قَالَ.

وَسَارَ^[2] فِي الْبُرْهَانِ^(١) عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، وَنَسَبَ فِيهِ مَا قَالَ هُنَا إِلَى^[3] الشَّافِعِيِّ^(٢).

[1] في ج: متواترة.

[2] في ج: قدم. وسقطت من م، ولعل الصواب ما أثبتته.

[3] [وسار... هنا إلى] سقط من س، م.

= وقد مثل البعض لوقوعه بما رواه أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبة الوداع: «إِنَّ اللَّهَ أَغْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَاثٍ».

أخرجه أبو داود في كتاب الوصايا/ باب ما جاء في الوصية، حديث ٢٨٧٠، (١١٤/٣).

والترمذي في [كتاب (٣١) الوصايا/ باب (٥) ما جاء لا وصية لوارث]، حديث ٢١٢٠، (٤٣٣/٤).

والدارمي في [كتاب الوصايا/ باب الوصية للوارث]، حديث ٣٢٦٣، (٣٠٢/٢).

فإنه ناسخ لقوله جلَّ جلاله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلَّذِينَ وَالَّاتَّيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

(١) البرهان للجويني (٨٥١/٢).

(٢) اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال منها:

● جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ووقوعه، وهو مذهب جمهور العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة، والأشعرية والمعتزلة وعامة المتكلمين.

● منع ذلك مطلقاً إلا إذا كان هناك ما يعضدها من كتاب أو إجماع، وهو مذهب الإمام الشافعي كما صرح في الرسالة ص(١٠٦) قائلاً: «... وأن السنة لا ناسخة للكتاب، وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل نصاً». وتبعه في ذلك بعض الشافعية، وروي عن الإمام أحمد.

● الجواز عقلاً لا شرعاً، وبه قال الإمام أحمد في المشهور عنه وأبو يعلى وبعض الحنابلة، وبعض الشافعية وبهذا الرأي أولوا قول الشافعي بالمنع مطلقاً.

انظر تفاصيل هذه المسألة والتي قبلها في: الإيهاج للسبكي (٢٤٧/٢ - ٢٥١)، إحكام الفصول للباجي ص(٣٥٨، ٣٥٩)، الإحكام لابن حزم (١٠٧/٤ - ١١٤)، الإحكام للآمدي (١٥٩/٣ - ١٦١) و (١٦٥ - ١٧٣)، أصول السرخسي (٦٧/٢ - ٧٦)، البحر =

وَتَمَسَّكَ الْجُمْهُورُ بِرَجْمِ الْمُحْصَنِ، وَتَبَّتْ بِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَوَاتَرَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ^(١).

= المحيط للزرکشي (١٠٨/٤، ١٠٩)، التبصرة للشيرازي (٢٦٤ - ٢٦٩)، التقرير والتحجير (٦٢/٣، ٦٣)، التلخيص للجويني (٥٢٤/٢ - ٥٢٧)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٧٩/٢ - ٣٨٤)، حاشية الباني على جمع الجوامع (٧٨/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (٧٨/١٦)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٢٤/١ - ٢٢٧)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٣١١، ٣١٣)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣٢٥/٢ - ٣٢٨)، الفصول في الأصول للجصاص (٣٤٥/٢ - ٣٦٨)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٧٨/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٧٦/٣، ١٧٧)، المستصفى للغزالي (١٢٤/١، ١٢٥)، المسودة لآل تيمية ص (٢٠١، ٢٠٢)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبد الجبار (٩٠/١٧)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٤١ - ١٤٥)، مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (٢٣٧/٢ - ٢٤٤)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٦١، ١٦٢)، ميزان الأصول للسمرقندي (١٠٠٦، ١٠٠٧)، النبد في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص (٢٨)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٩١/١)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٦٦٩/٢).

(١) ذكر الشارح رحمه الله تعالى أن الحديث متواتر، وهو كذلك فقد جاء في رجم المحصن أحاديث كثيرة منها حديث رجم ماعز والغامدية والرجل الذي جاء إلى المسجد فاعترف على نفسه بالزنى.

وقد وردت جملة هذه الأحاديث عن أبي بكر، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وابن عباس، وجابر بن سمرة، وأبي سعيد الخدري، وبريدة، وأبي ذر، وأبي برزة، وعمران بن حصين، ورجل من الصحابة، ونصر بن دهر، واللجلج، ونعيم بن هزال عن أبيه.

انظر: الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للغماري ص (١٠٠)، تخريج أحاديث اللمع للشيرازي ص (١٧٧ - ١٧٩).

وقد أخرج مجموع هذه الأحاديث بطرقها:

البخاري في [كتاب (٨٦) الحدود/ باب (٢٥) الرجم بالمصلى]، حديث ٦٨٢٠، (٢٢/٨).

وفي [الكتاب نفسه/ باب (٢٨) هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت]، ٦٨٨٢٤، (٢٤/٨).

وفي [الكتاب نفسه/ باب (٢٩) سؤال المقر: هل أحصنت]، حديث ٦٨٢٥، (٢٤/٨).

وفي [الكتاب نفسه/ باب (٣٤) من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه]، حديث ٦٨٣٦، ٦٨٣٥، (٢٩/٨).

وَهُوَ نَاسِخٌ (*) لآيَةِ الْجُلْدِ [1] (١).

وَاخْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نُنَسِخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ (٢)، وَرَجَّهَ التَّمَسُّكُ بِالْآيَةِ أَنَّ ظَاهِرَهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا يُنَسَخُ

(*) نهاية الصفحة (٣٣/و).

[1] [وهو ناسخ لآية الجلد] سقط من ج.

= وفي [الكتاب نفسه/ باب (٣٧) أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام]، حديث ٦٨٤٠، (٣٠/٨).

ومسلم في [كتاب (٢٠) الحدود/ باب (٥) من اعترف عن نفسه بالزنى]، حديث ١٩٩٧، ١٩٩٨، (١٣١٨/٣ - ١٣٢٥).

وفي [الكتاب نفسه/ باب في رجم أهل الذمة في الزنى]، حديث ٢٦، (١٣٢٦/٣).
وأبو داود في [أبواب من كتاب الحدود]، حديث ٤٤١٩ - ٤٤٥٥، (٤/١٤٥ - ١٥٧).
والترمذي في [كتاب (١٥) الحدود/ باب (٤) ما جاء في التلقين في الحد]، حديث ١٤٢٧، (٣٥/٤).

وفي [الكتاب نفسه/ باب ما جاء في درء الحد عن المعترف إذا رجع]، حديث ١٤٢٨، ١٤٢٩، (٣٦/٤، ٣٧).

والنسائي في السنن الكبرى [أبواب كتاب الرجم]، (٤/٢٦٩ وما بعدها).
وابن ماجه في [أبواب من كتاب (٢٠) الحدود]، (٤/٢٦٩ وما بعدها).
والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٤١) الحدود/ باب (١) ما جاء في الرجم]، حديث ١، ٤، ٥، (٨١٩/٢ - ٨٢٢).

والإمام أحمد في المسند، حديث ٤١ (٨/١)، ٢٤٣٣ (١/٢٧٠).
وابن أبي شيبة في [كتاب الحدود/ باب كم مرة يرد وما يصنع به بعد إقراره]، حديث ١٦، ١٧، (٥٥٣/٦، ٥٥٤).

والبيهقي في السنن الكبرى [كتاب الحدود/ باب ما جاء في حد الذميين]، (٢٤٦/٨).

(١) يعني بهذا المثال أن دليل الجمهور هو الوقوع، حيث استدلوا بما ورد من أحاديث في رجم المحصن، وذكروا أنها ناسخة لقوله عز وجل: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدًا...﴾ [النور: ٢]، ولكن الذي يظهر أن مثل هذه الأحاديث من باب تخصيص الكتاب بالسنة وليست من باب النسخ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

بِهِ الْقُرْآنَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا أَوْ مِثْلًا، وَالسُّنَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ السُّنَّةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ^[1]، إِذِ الْمُرَادُ مِنْ نَسْخِ
الْآيَةِ نَسْخُ حُكْمِهَا لَا نَسْخَ لَفْظِهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: نَأْتِي^[2] بِحُكْمٍ خَيْرٍ^[3] مِنْ
حُكْمِ الْآيَةِ^[4] الْمَنْسُوخَةِ لَا بِلَفْظِ خَيْرٍ مِنْ لَفْظِهَا، وَالْقُرْآنُ خَيْرٌ كُلُّهُ وَلَا
يُفْضَلُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِاِغْتِبَارِ الْحُكْمِ،
وَحُكْمُ السُّنَّةِ النَّاسِخَةِ قَدْ يَكُونُ خَيْرًا، وَقَدْ يَكُونُ مِثْلًا لِحُكْمِ الْآيَةِ
الْمَنْسُوخَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ أَصْلَحَ لِلْمُكَلَّفِ، أَوْ مُسَاوِيًا لِلْمَنْسُوخِ بِاِغْتِبَارِ
الثَّوَابِ.

فَإِنْ قِيلَ: الضَّمِيرُ فِي الْآيَةِ لِلَّهِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُنْسَخَ الْقُرْآنُ إِلَّا بِمَا
أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ الْقُرْآنُ.

قُلْنَا: السُّنَّةُ أَيْضًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَطُّقُ عَنِ الْمَوْئِدِ﴾^(١).

٢ - نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِ

قَوْلُهُ: (وَلَا الْمُتَوَاتِرُ بِالْأَحَادِ)، يَعْنِي أَنَّ مَا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ
بِمَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ^[5] الْآحَادِ، وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ عَقْلًا، وَاخْتَلَفُوا
فِي وَفُوعِهِ:

● فَتَنَاهُ الْأَكْثَرُونَ.

[1] فِي س: وَالْجَوَابُ: أَنَّ السُّنَّةَ كَذَلِكَ. وَفِي م: أَنَّ السُّنَّةَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

[2] [نَأْتِي] سَقَطَ مِنْ م، وَفِي ج: نَأَتْ، وَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا حَمَلَ عَلَى الْحِكَايَةِ.

[3] سَقَطَ مِنْ م، وَفِي ج: خَيْرًا.

[4] [نَسْخَ حُكْمِهَا...] حُكْمُ الْآيَةِ سَقَطَ مِنْ م.

[5] فِي ج، م: مِنْ طَرِيقٍ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَمَا يَطُّقُ عَنِ الْمَوْئِدِ﴾ ① إِنَّ هُوَ إِلَّا رَحْمَةٌ يُوحَى ② [النجم: ٣، ٤].

● وَأَثْبَتَهُ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ^(١).

وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّ الشَّيْءَ يُنْسَخُ بِمِثْلِهِ) إِمَّا إِنْشَاءً^[١] إِلَى دَلِيلِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

وَقَوْلُهُ: (وَبِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ) إِمَّا إِنْشَاءً إِلَى دَلِيلِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، فَفِي كَلَامِهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَّبٌ^(٢).

وَتَقْرِيرُ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ - عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ - أَنْ يُقَالَ:

لَوْ جَازَ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، لَجَازَ نَسْخُ الشَّيْءِ بِغَيْرِ مِثْلِهِ.

[وَالثَّالِي بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ]^[٢].

بَيَانُ الْمُلَازِمَةِ هُوَ أَنَّ السُّنَّةَ لَيْسَتْ مِثْلَ الْكِتَابِ^[٣].

وَأَمَّا انْتِفَاءُ الثَّالِي، فَلَأَنَّ الشَّيْءَ إِمَّا يُنْسَخُ بِالْخَيْرِ أَوْ بِالْمِثْلِ، حَسْبَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ.

وَالْجَوَابُ قَدْ تَقَدَّمَ.

[1] في م: أشار.

[2] ما بين معقوفتين لم يرد في كل النسخ، والزيادة يقتضيها تمام صياغة القياس الاستثنائي، كما فعل في تقرير الدليل الثاني.

[3] في ج: مثلاً للكتاب.

(١) ما ذكر من الخلاف في نسخ القرآن بأخبار الآحاد يجري أيضاً في نسخ السنة المتواترة بالآحاد، راجع هامش ص(٦٢١) هامش (١).

(٢) اللف والنشر المرتب: من المحسنات البديعية، ومعناه أن يذكر متعدياً، ثم يذكر ما لكل من أفرادها شائعاً من غير تعيين، اعتماداً على أن السامع يلحق كل شيء بما يليق به، بشرط أن يكون النشر مرتباً على وفق اللف، مثال قوله عز وجل: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ أَنْ تَنَاصِلُوا فِيهِ وَلَتَنَعْمُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص: ٧٣].

انظر: جواهر البلاغة للهاشمي ص(٣٠٠، ٣٠١)، شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلبي ص(٧٦)، علوم البلاغة للمراغي ص(٣٠٧، ٣٠٨)، معجم البلاغة العربية لبدوي طبانة ص(٣٩٢).

وَأَمَّا تَقْرِيرُ^[1] الدَّلِيلِ الثَّانِي، فَهُوَ أَنْ يُقَالَ:
لَوْ جَازَ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِ لَجَازَ نَسْخُ الْأَفْوَى بِالْأَضْعَفِ.
وَالثَّالِي بَاطِلٌ فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ.
أَمَّا الْمُلَازِمَةُ، فَلَأَنَّ مَا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ أَقْوَى مِمَّا ثَبَتَ بِالْأَحَادِ.
وَأَمَّا بُطْلَانُ الثَّالِي فَلَأَنَّ الْأَفْوَى لَا يُزْفَعُ بِالْأَضْعَفِ، وَإِلَّا جَازَ^[2] رَفْعُ
الْمَقْطُوعِ بِهِ بِالْمَظْنُونِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ.



[1] في ج: تقدير.

[2] في م: لجاز.



[فصل] في التعارض]

قَالَ: «إِذَا تَعَارَضَ نِطْقَانِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَا عَامَّيْنِ، أَوْ خَاصَّيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا، أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ^(*) مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ^[1]».

فَإِنْ كَانَا عَامَّيْنِ وَأَمَكَنَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا^[2]. وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُتَوَقَّفُ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يُعْلَمِ التَّارِيخُ، فَإِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ^[3] فَيُنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَأَخِّرِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَا خَاصَّيْنِ.

وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا فَيُخَصَّصُ^[4] الْعَامُّ بِالْخَاصِّ^[5]، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ فَيُخَصَّصُ عُمُومُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخُصُوصِ الْآخَرِ».

(*) نهاية الصفحة (٣٣/ظ).

[1] [عاماً - خاصاً] وردا مرفوعين في ج.

[2] [يجمع بينهما] سقط من م.

[3] [فإن علم التاريخ] سقط من م.

[4] في ج: فيخص.

[5] في م زيادة: [وإن كان كل واحد منهما عام والآخر خاص، فيخص العام بالخاص]، وفيه من التكرار والخلط والأخطاء النحوية ما لا يخفى.

أقول: ذُكِرَ هَذَا الْفَضْلُ إِثْرَ النَّسْخِ وَبَعْدَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ مُنَاسِبًا، لِأَنَّ التَّعَارُضَ^(١) شَرَطٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

● أحوال التعارض بين النصوص^(٢)

قَوْلُهُ: (إِذَا تَعَارَضَ نِطْقَانِ^[١])، خَصَّ التَّعَارُضَ بِالْمَنْطُوقِ^[٢] دُونَ

[1] في م: لفظان.

[2] في م: والمنقوض بالمنقوض. وهذا كلام لا معنى له.

(١) التعارض في اللغة تفاعل يدل على المشاركة بين اثنين، مأخوذ من مادة عرض، وهو بمعنى المنع والظهور والمقابلة والمساواة.

انظر: الصحاح للجوهري (١٠٨٢/٣)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣٣٥/٢)، لسان العرب لابن منظور (١٦٨/٧)، مجمل اللغة لابن فارس (٦٥٩/٣، ٦٦٠)، المصباح المنير للفيومي (٤٠٣/٢).

وفي الاصطلاح هو: «التمانع بين دليلين شرعيين فأكثر بحيث يتنافى مدلولهما».

انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٤١)، أصول السرخسي (١٢/٢)، البحر المحيط للزركشي (١٠٩/٦)، التعارض والترجيح للبرزنجي (٢٣/١)، التقرير والتحجير لابن أمير حاج (٢/٣)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٦٠٥/٤)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٨٩/٢)، المستصفى للغزالي (٣٩٣/٢)، ميزان الأصول للسمرقندي (٩٦٣/٢).

(٢) مذهب جمهور العلماء عند التعارض هو السير وفق الترتيب التالي:

○ الجمع بين النصوص ما أمكن لأن إعمال الدليل أولى من إهماله.

○ الترجيح بين الأدلة بطريق من طرق الترجيح.

○ نسخ المتقدم منهما بالمتأخر إن علم التاريخ.

○ تساقط الدليلين عند تعذر الوجوه السابقة، فيترك العمل بهما معاً، ويبحث عن دليل غيرهما، وذهب بعض العلماء إلى أن هذه الصورة فرضية لا وجود لها، منهم إمام الحرمين من المتقدمين، والشيخ عبد الوهاب خلاف من المتأخرين.

أما الحنفية فلهم في دفع التعارض ترتيبه آخر، لأنهم يقدمون النسخ إن علم التاريخ، ثم الترجيح، ثم الجمع، ثم التوقف وتساقط الأدلة.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢١٣/٣، ٢١٤)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٤٤)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص (١٩٦ - ١٩٩)، أصول السرخسي (١٣/٢)، البرهان =

الْمَفْهُومَ وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّعَارُضُ، لِأَنَّ^[1] كَلَامَهُ فِي هَذَا الْفَضْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْعَامِّ وَالْخَاصِّ^[2]، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ^[3] مِمَّنْ لَا يَرَى^[4] إِطْلَاقَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ عَلَى الْمَفْهُومِ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَا يَخْلُو) أَيُّ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ (إِمَّا أَنْ يَكُونَا)، أَيُّ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ (عَامِّينِ أَوْ خَاصِّينِ... إِلَى آخِرِهِ).

● طرق دفع التعارض بين النصوص]

○ التَّعَارُضُ بَيْنَ النُّصُوصِ الْعَامَّةِ]

١ - الجَفْعُ بَيْنَهَا]

بُئِمَ قَالَ: (فَإِنْ كَانَا عَامِّينِ وَأُمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا^[5])، يَغْنِي

[1] في كل النسخ: لكن، ولعل الصواب ما أثبتته، لأن الشارح يقصد الاستدلال ولا يريد الاستدراك.

[2] في م: العموم والخصوص.

[3] في ج: أنه ممن لا يرى...

[4] في س، م: ممن يرى.

[5] [يجمع بينهما] سقط من م.

= للجويني (٧٥٢/٢ - ٧٥٤)، التحصيل من المحصول للأرموي (٢٦٠/٢، ٢٦١)، التقرير والتحجير لابن أمير حاج (٣/٣)، التمهيد للأسنوي ص (٥٠٦، ٥٠٧)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٥٠/٢ - ١٥٨)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٦١/٢ - ٣٦٣)، روضة الناظر لابن قدامة (٤٥٦/٢، ٤٥٧)، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (١٠٣/٢)، شرح الكوكب المنير للفتحي (٦٠٩/٤ - ٦١٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٢١)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٨٧/٣ - ٦٨٩)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٨٩/٢)، كشف الأسرار عن أصول البيهقي (٧٩/٣)، المحصول للرازي (٤٠٧/٥ - ٤١٣)، المستصفى للغزالي (٣٩٣/٢)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٠٧ - ١٠٩)، نشر البتود للعلوي الشنقيطي (٢٧٩/٢ - ٢٨٢)، نهاية السؤل للأسنوي (٤٤٩/٤ - ٤٧١).

بَأَنْ يُحْمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْخُصُوصِ، وَهَذَا إِذَا تَسَاوَىا فِي الصَّيْغَةِ^(١).

[٢ - التَّزْجِيحُ]

وَالْأَفْقَدُ الْعَامُّ بِالشَّرْطِ عَلَى الْعَامِّ بِالتَّكْرَرِ الْمُنْفِيَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَقْسَامِ الْعُمُومِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ كَالْعِلَّةِ، وَالْمُعْلَلُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّكْرَرُ الْمُنْفِيَةُ عَلَى غَيْرِهَا بِخِلَافٍ، نَحْوُ «لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ» لِقُوَّةِ دِلَالَتِهَا.

وَالْمَجْمُوعُ وَ «مَنْ» وَ «مَا» أَوْلَى مِنْ اسْمِ الْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، لِإِمْكَانِ حَمْلِ^[١] اسْمِ الْجِنْسِ عَلَى وَاحِدٍ مَعْهُودٍ.

[١] [حمل] سقط من س، م.

(١) مثال ذلك الجمع بين قوله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا».

أخرجه مسلم بهذا اللفظ في [كتاب الأقضية/ باب (٩) بيان خير الشهود]، حديث ١٧١٩، (١٣٤٤/٣).

وأبو داود [كتاب الأقضية/ باب الشهادات]، حديث ٣٥٩٦، (٣٠٤/٣، ٣٠٥).
والترمذي في [كتاب (٣٦) الشهادات/ باب (١) ما جاء في الشهود أيهم خير]، حديث ٢٢٩٥، (٥٤٤/٤).

والإمام مالك في [كتاب (٣٦) الأقضية/ باب (٢) ما جاء في الشهادات]، حديث ٣، (٧٢٠/٢).

وقوله ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْبِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ... ثُمَّ إِنْ بَعَدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُخَوَّنُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذَرُونَ وَلَا يُقَوَّنَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السُّمُنُ».

أخرجه البخاري في [كتاب (٤٣) المناقب/ باب (١٥) فضائل الصحابة]، (١٨٩/٤).

ومسلم في [كتاب (٤٤) فضائل الصحابة/ باب (٥٢) فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم]، حديث ٢٥٣٥، (١٩٦٤/٤).

فيحمل الأول على ما إذا كان المشهود له غير عالم بها، فيبادر الشاهد ويعلمه بها ليتوصل المشهود له بذلك إلى حقه، وحمل الثاني على ما إذا كان المشهود له عالماً بها.

وحمل بعضهم الأول على ما كان حقاً لله كالطلاق والعتاق، وحملوا الثاني على غير ذلك.

وَالْمَجْمُوعُ مُقَدَّمٌ عَلَى «مَنْ» وَ «مَا»، لِإِمْكَانِ حَنْفِ «مَنْ» وَ «مَا» عَلَى وَاحِدٍ، وَلَيْسَ^[1] الْمَجْمُوعُ كَذَلِكَ^(١).

٢ - ٤ - النَّسْخُ أَوْ التَّوَقُّفُ

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يَتَوَقَّفُ فِيهِمَا)، يَغْنِي^[2]، كَمَا إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ عُمُومَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودٌ^(٢)، فَلَمْ يَبْقَ^[3] بَعْدَ ذَلِكَ

[1] في كل النسخ: ولا المجموع كذلك، ولعل الأنسب ما أثبتته.

[2] [يعني] لم يرد في س، م، وزيادته من هامش ج.

[3] في ج: بين، وفي م: يبقى، فالأول فيه تحريف، والثاني فيه لحن، والصواب ما أثبتته.

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٢٦٥/٤)، مذكرة أصول الفقه للشنيطي ص (٣٢٣، ٣٢٤)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٢٢٤)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٢٩٥/٢) - (٢٩٧).

(٢) مثل بعضهم لذلك بالتوقف في قوله عز وجل: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وقوله جل جلاله: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].
 روى الإمام مالك عن ابن شهاب عن قبيصة أن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين: هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: أحلتها آية وحرمتها آية، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك. قال [أي قبيصة] فخرج فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك فقال: لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالا. قال ابن شهاب: أراه [أي الصحابي] علي بن أبي طالب.

أخرجه الإمام مالك في الموطأ [كتاب (٢٨) النكاح/ باب (١٤) ما جاء في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين والمرأة وابتنها]، حديث ٣٤، (٥٣٨/٢، ٥٣٩).

والبيهقي في السنن الكبرى في [كتاب النكاح/ باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين]، (١٦٤/٧).

وسعيد بن منصور في سننه [كتاب الطلاق/ باب الرجل له أمتان أختان يطوهُما]، حديث ١٧٣٤، (٣٩٦/١).

وروي هذا أيضاً عن علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم.
 ثم حكم الفقهاء بالتحريم بدليل آخر وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم.

إِلَّا حِفْظُ التَّارِيخِ^[1]، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ التَّارِيخُ مَعْلُومًا وَجَبَ الْوُقُوفُ عِنْدَهُ.

وَقَوْلُهُ: (فَيُنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمَتَأَخِّرِ)، يَغْنِي بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ التَّارِيخُ مَعْلُومًا^(١).

○ طرق دفع التَّعَارُضِ بَيْنَ النُّصُوصِ الْخَاصَّةِ

وَقَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَا خَاصِّينِ)، يَغْنِي أَنْ حُكْمَ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ إِذَا كَانَا خَاصِّينِ كَحُكْمِ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ إِذَا كَانَا عَامِّينِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ^{[2](٢)}.

- [1] في س، م: لفظ التاريخ، وهو تحريف.
[2] في س، م: [وكذلك إن كانا حكم الدليلين عامين، وقد تقدم] وفيه سقط كثير.

(١) مثال نسخ أحد العامين للآخر قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، فإن حكمها منسوخ بقوله جل جلاله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَكْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجًا أَشْهَرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(٢) يعني أن حكم تعارض الخاصين كحكم تعارض العامين، فتتبع الخطوات التالية:
١ - الجمع: إذا أمكن، ومثاله الجمع ما ثبت أنه ﷺ تَوْضًا وُضِلَ رِجْلُهُ.
كما أخرج البخاري [كتاب (٤) الوضوء/ باب (٣٩) غسل الرجلين إلى الكعبين]، حديث ١٨٦، (٥٥/١).
ومسلم [كتاب (٢) الطهارة/ باب (٧) وضوء النبي ﷺ]، حديث ٢٣٥، ٢٣٦، (٢١٠/١) وما بعدها.
وبين ما ورد «أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَرَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا فِي النَّعْلَيْنِ».
كما أخرجه أبو داود [كتاب الطهارة/ باب الوضوء مرتين]، حديث ١٣٧، (٣٤/١).
والبيهقي في السنن الكبرى [كتاب الطهارة/ باب من قرأ ﴿رَأَيْتُكُمْ﴾ نصبًا]، (٧٢/١)، (٧٣).

فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق أن هذا وضوء من لم يحدث أو أن الوضوء في حديث الغسل الوضوء الشرعي، وفي حديث الرش الوضوء اللغوي وهو النظافة، وقيل: المراد أنه غسلهما في النعلين وسمي ذلك رشًا.

○ دفع التَّعَارُضِ بَيْنَ نَصْبَيْنِ أَحَدُهُمَا عَامٌ وَالْآخَرُ خَاصٌّ [

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامًا وَالْآخَرُ خَاصًّا فَيُخَصَّصُ^[1] الْعَامُ بِالْخَاصِّ).

[1] في ج: فينخص.

= ٢ - الترجيح: إذا تعذر الجمع بينهما، مثاله ما جاء أنه ﷺ سئل عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض، فقال: «ما فوق الإزار».

أخرجه أبو داود في [كتاب الطهارة/ باب المذي]، حديث ٢١٣، (٥٥/١).
وأخرج نحوه الإمام مالك في [كتاب (٢) الطهارة/ باب (٢٦) ما يحل للرجل من امرأته]، حديث ٩٣، (٥٧/١).

والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير، حديث ٥١١٥، ص(٧٣٨).
وجاء أنه قال: «اضنُّوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا التُّكَاحَ».

أخرجه مسلم [كتاب (٣) الحيض/ باب (٣) جواز غسل الحائض رأس زوجها]، حديث ٣٠٢، (٢٤٦/١).

وأبو داود في [كتاب الطهارة/ باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها]، حديث ٢٥٨، (٦٧/١).

والترمذي في [كتاب (٤٨) التفسير/ باب (٣) ومن سورة البقرة]، حديث ٢٩٧٧، (٢١٤/٥).

والنسائي في [كتاب الطهارة/ باب تأويل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَسَأَلْتُكَ عَنِ الْمَيْحِضِ﴾]، (١٥٢/١).

وابن ماجه في [كتاب (١) الطهارة/ باب (١٢٥) ما جاء في مؤاكلة الحائض]، حديث ٦٤٣، (٢١١/١).

فتعارض الحديثان في الاستمتاع بما تحت الإزار، فرجح بعضهم التحريم احتياطاً وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية، وبعضهم الحل لأنه الأصل في المنكوحة، وهو مذهب الحنابلة.

انظر: الأم للإمام الشافعي (٧٦/١)، بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (٥٦/١، ٥٧)، حاشية ابن عابدين (٣٠٣/١)، شرح فتح القدير لابن الهمام (١٦٦/١)، المجموع للنووي (٣٩٢/٢)، المغني لابن قدامة (٤١٤/١، ٤١٥).

٣ - النسخ: ومثاله كما سبق النهي عن زيارة القبور، ثم الإذن في زيارتها. راجع ص(٦٢٠) هامش (٢).

٤ - التوقف وتساقط الدليلين: ولا أجد مثلاً لذلك.

يَعْنِي أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، لِأَنَّ فِي تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَدَمَ^[1] إِلْغَاءِ أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ^(١).

○ التَّعَارُضُ بَيْنَ نَصِينَ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِهِ... إلخ).

حُكْمُ هَذَا الْقِسْمِ (*) الْجَمْعُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ - كَمَا قَالَ - فَيَخْصُصُ^[2] عُمُومُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخُصُوصِ الْآخَرِ^(٢)، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ.

[1] في س، م: على العام.

(*) نهاية الصفحة (٣٤/و).

[2] في ج: فيخص.

(١) يعني أن العام يحمل على الخاص عند التعارض، سواء وردا معاً أو تقدم أحدهما على الآخر أو جهل التاريخ، مثال ذلك قوله ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»، [سبق تخريجه في ص(٥٥٣)]، فإنه مُخْصَصُ بقوله ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

سبق تخريجه في ص(٥٥٣).

ومقتضى التخصيص أن تجب الزكاة فيما بلغ النصاب الذي هو خمسة أوسق.

(٢) يعني أن النصين إذا كان بينهما عموم وخصوص وجهي، خص عموم كل منهما بخصوص الآخر.

مثاله قوله ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ».

أخرجه أبو داود في [كتاب الطهارة/ باب ما ينجس من الماء]، حديث ٦٥، (١٧/١).

والترمذي في [أبواب الطهارة/ باب (٥٠) منه] حديث ٦٧، (٩٧/١).

والنسائي في [كتاب المياه/ باب التوقيت في الماء]، (١٧٥/١).

وابن ماجه في [كتاب (١) الطهارة/ باب (٧٥) مقدار الماء الذي لا ينجس]، حديث ٥١٧، (١٧٢/١).

مع قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ».

أخرجه أبو داود في [كتاب الطهارة/ باب ما جاء في بشر بضاعة]، حديث ٦٦، (١٧/١).

= والترمذي في [أبواب الطهارة/ باب (٤٩) ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء]، حديث ٤٩، (٩٥/١، ٩٦).

والنسائي في [كتاب المياه]، (١٧٣/١، ١٧٤).

وابن ماجه في [كتاب الطهارة/ باب الحياض]، حديث ٥٢١، (١٧٤/١).

والإمام أحمد في مسنده رقم ٢٥٦٦، (٢٨٤/١).

وهو حديث صحيح، إلا أن زيادة ما بعد الاستثناء ضعيفة.

انظر: نصب الرأية لأحاديث الهداية للزيلعي (٩٤/١)، الدراية في تخريج أحاديث

البداية لابن حجر (٥٢/١)، صحيح سنن أبي داود للألباني (١٥/١).

فالأول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره، والثاني خاص في المتغير عام في القلتين وما دونهما، فيخص عموم الأول بخصوص الثاني، فيحكم بأن القلتين تنجس بالتغير، ويخص عموم الثاني بخصوص الأول، فيحكم بأن ما دون القلتين ينجس وإن لم يتغير.

هذا مذهب الشافعية، ورجح المالكية الثاني، فقضوا بأن كل ماء لم يتغير أحد أوصافه فهو طهور، سواء بلغ قلتين أو لم يبلغ، ومقدار القلتين يساوي (٢٧٠ لتر).

وهذا الجدول يوضح المثال:

قلتان فأكثر	نجاسة غيرت أحد الأوصاف الثلاثة	نجاسة لم تغير أي وصف منها
الماء نجس	الماء طاهر	
دون القلتين	الماء نجس	الماء نجس

انظر: الأم للشافعي (١٧/١، ١٨)، بدائع الصنائع للكاساني (٧١/١)، بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (٢٤/١)، حاشية ابن عابدين (١٩٣/١)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (١٢٢/١، ١٢٨)، المجموع للنووي (١٦٢/١)، المغني لابن قدامة (٢٣/١).

وانظر: شرح الورقات للمارديني ص (١٩٤ - ٢٠٠)، شرح الحطاب على الورقات ص (١٣٠ - ١٣٣)، التمهيد للأسنوي ص (٥٠٧ - ٥٠٩).



[باب الإجماع]

قَالَ: «وَأَمَّا الإِجْمَاعُ فَهُوَ اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ، وَتُعْنِي بِالْحَادِثَةِ الشَّرْعِيَّةَ».

أَقُولُ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الإِجْمَاعِ عَهْدِيَّةٌ، وَالْمَغْهُودُ فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ... إلخ».

● [تَعْرِيفُهُ]

وَالِإِجْمَاعُ فِي اللُّغَةِ الْعَزْمُ وَالِاتِّفَاقُ، يُقَالُ أَجْمَعَ فُلَانٌ عَلَى كَذَا إِذَا عَزَمَ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾^(١)، وَيُقَالُ: أَجْمَعُوا إِذَا اتَّفَقُوا^(٢).
وَأَمَّا فِي الْإِضْطِلَاحِ فَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ^(٣).

(١) من قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيْكَ وَلَا تُنْظِرُونَ﴾ [يونس: ٧١].

(٢) انظر تعريف الإجماع لغة في: القاموس المحيط للفيروزآبادي (١٥/٣)، لسان العرب لابن منظور (٥٨/٨)، المحيط في اللغة لابن عباد (٢٧٢/١)، المصباح المنير للفيومي (١٠٩/١)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٨٠/١).

(٣) انظر تعريفات الأصوليين للإجماع في: الإبهاج للسبكي (٣٤٩، ٣٥٠)، إحكام الفصول للباجي ص (٣٦٧)، الإحكام للآمدي (٢٥٣/١ - ٢٥٥)، البحر المحيط للزركشي (٤٣٥/٤، ٤٣٦)، التحصيل من المحصول للآزموي (٣٧/٢)، التعريفات للجرجاني ص (٢٨)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٣٢٧)، التلخيص للجويني (٦/٣)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٦/١)، تيسير التحرير لأمير بادشاه =

قَوْلُهُ: (اتِّفَاقٌ) جُنْسٌ.

وإِضَافَتُهُ إِلَى الْعُلَمَاءِ فَضْلٌ خَرَجَ بِهِ اتِّفَاقٌ^[1] الْعَوَامِ^(١).

[1] [اتفاق] لم يرد في ج.

= (٢٢٤/٣)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢/٢١٠)، الحاوي الكبير للماوردي (١٠٦/١٦)، الحدود للباجي ص(٦٣)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (٥١/١)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥١١/٢)، شرح اللمع للشيرازي (٦٦٥/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٢٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥/٣ - ٧)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢٢٦/٣)، كشف الأسرار للنسفي (١٨٠/١)، اللمع للشيرازي ص(١٧٩)، محاضرات في تاريخ التشريع لمحمد مقبول حسين ص(٥٥)، المحصول للرازي (١٩/٤، ٢٠)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٧٨)، المستصفى للغزالي (١٧٣/١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٤٥٧/٢)، المعونة في الجدل للشيرازي ص(١٣٥)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٥٢)، ميزان الأصول للسمرقندي (٧٠٩/٢، ٧١٠).

(١) يشير الشارح إلى مسألة اعتبار العوام في انعقاد الإجماع، وفيها مذاهب:

- مذهب جمهور العلماء: أنه لا عبرة بقول العوام، وهو الذي ذكره الشارح.
- أن موافقتهم معتبرة، وهو ما يفهم من تعريف الغزالي في المستصفى (١٧٣/١) إذ قال: «اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية»، واختاره الأمدى ونقله تبعاً لإمام الحرمين عن الباقلاني وبعض المتكلمين، غير أن الإمام الزركشي نقل في سلاسل الذهب عن الباقلاني أنه صرح في كتاب التقريب بعدم اعتبارهم في الإجماع، وصرح بالإجماع عليه.
- ولكن يبدو أن الغزالي لا يقصد بـ «الأمة» عمومها، بل يريد المجتهدين منها، حيث قال في المستصفى (١٧٤/١): «... ثم إذا نحصر أهل الحل والعقد، فكما يمكن أن يعرف قول واحد أمكن أن يعلم قول الثاني إلى العشرين...»، وصرح بذلك في المنحول ص(٣٠٣) حيث عرفه بقوله: «اتفاق أهل الحل والعقد».
- وقال في المنحول أيضاً ص(٣١٠): «لا تعويل على وفاق العوام وخلافهم، والمستجمعون لخلال الاجتهاد هم المعتبرون»، وقد رجح في المستصفى (١٨٢/١) مذهب جمهور العلماء واستدل له بدليلين، ومن ثم نخلص إلى أن رأي الغزالي كراي الجمهور في المسألة خلافاً لما نقله البعض عنه.
- أما قول الغزالي بتصور دخول العوام في الإجماع، فذلك من حيث إن العوام متبعون للمجتهدين، فإذا أجمع المجتهدون أجمع العوام باتباعهم لهم. انظر المستصفى (١٨١/١).

وَلَمَّا كَانَ اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ كُلِّ عَضْرِ إِجْمَاعاً أَذْخَلَ^[1] ذَلِكَ بِإِضَافَةِ الْعُلَمَاءِ إِلَى الْعَضْرِ، وَلَيْسَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلِاسْتِغْرَاقِ بَلْ هِيَ لِلْحَقِيقَةِ، وَلَوْ كَانَتْ لِلِاسْتِغْرَاقِ لَمْ يُوجَدْ إِجْمَاعٌ أَضْلاً^(١).

وَالْمُرَادُ بِالْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَيُخْرَجُ اتِّفَاقُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ^(٢).

[1] في ج: إذا دخلوا.

= ● أن قول العوام يعتبر في المسائل العامة المشهورة كالعلم بأن الصلاة لا تصح دون طهارة، ولا يعتبر قولهم في المسائل الخاصة ودقائق الفقه. حكى هذا القول القاضي عبد الوهاب.

انظر: الإبهاج للسبكي (٣٨٣/٢ - ٣٨٥)، إحكام الفصول للباقي ص (٣٩١، ٣٩٢)، الإحكام للأمدى (٢٨٤/١ - ٢٨٧)، أصول السرخسي (٣١٠/١، ٣١١)، البحر المحيط للزركشي (٤٦١/٤ - ٤٦٤)، البرهان للجويني (٤٣٩/١)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٣٢٩، ٣٣٠)، حاشية البناني (١٧٧/٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢١١/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١٠٩/١٦)، سلاسل الذهب للزركشي ص (٣٤٣)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٩/٢)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (١٧٣/١ - ١٨١)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢٢٤/٢، ٢٢٥)، شرح اللمع للشيرازي (٧٢٤/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٤١)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٨٥/٣)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢١٧/٢)، اللمع للشيرازي ص (١٨٩)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٨٠)، المسودة لآل تيمية ص (٣٣١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٤٨٠/٢ - ٤٨٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (٧١٣/٢)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٨١/٢)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٨٤/٢ - ٨٦).

(١) يعني أنه لا يشترط اتفاق جميع الأمة إلى يوم القيامة، وإلا انتفت فائدة الإجماع، وقال القرافي في شرح التنقيح ص (٣٤١): «أما جميع الأمة إلى قيام الساعة فلم يقل به أحد...».

انظر: الإبهاج للسبكي (٣٥٠/٢)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٣٢٨)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣٢/٣ - ٣٦)، المحصول للرازي (١٩٦/٤ - ١٩٨)، المحصول للرازي (١٩٦/٤)، نفائس الأصول للقرافي (٢٥٤٤/٦).

(٢) انظر: الإحكام للأمدى (٢٥٥/١، ٢٨٤)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢١٧/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١٧٧/٢).

وَقَوْلُهُ: (عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «اتَّفَاقُ»، وَهُوَ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ.
وَقَوْلُهُ: (وَنُعْنِي بِالْحَادِثَةِ... إلخ)، لَوْ صَرَّحَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَقَالَ^[1]:
«عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ الشَّرْعِيَّةِ» لَكَانَ أَوْلَى وَأَخْصَّ، وَوَقَعَ الْإِخْتِرَازُ بِذَلِكَ عَنِ
الْحَادِثَةِ الْعَرَفِيَّةِ^(١)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ وَبِهِ التَّوْفِيقُ^[2].

● [حجته]

قَالَ: «وَإِجْمَاعُ هَذِهِ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا
تَجْتَمِعُ»^[3] أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^[4]، وَالشَّرْعُ وَرَدَ بِعِصْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

أَقُولُ: لَمَّا فَرَعَ مِنْ تَعْرِيفِ الْإِجْمَاعِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُجَّتَيْهِ، وَقَدْ ذَهَبَ
جُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ،
كَمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا عِبْرَةَ^[5] بِخِلَافِ النَّظَامِ^(٢)

[1] في كل النسخ: العناية ويقول، وبدلو أن الصواب ما أثبت.

[2] [وبه التوفيق] لم ترد في س، م.

[3] في كل النسخ: لا تجتمعوا.

[4] في ج: الضلالة.

[5] [عبرة] سقط من م، وبدله بياض في س.

(١) ويحترز بذلك عما ليس من المسائل الشرعية، كالمسائل اللغوية والطبية ونحوها، فكل ذلك لا يدخل في الإجماع الاصطلاحي.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانيء البصري المعروف بالنظام، أصولي متكلم جدلي، وهو زعيم الطائفة النظامية، كان من أشد الناس إزراء على أهل الحديث، وجوز اجتماع الأمة على الخطأ، من شيوخه الخليل بن أحمد، وأبو الهذيل العلاف، من تلاميذه الجاحظ، من تأليفه كتاب النكت وفيه ذكر أن الإجماع ليس حجة، وله مصنفات في الفلسفة وفي بيان مذهب المعتزلة، توفي بين سنتي ٢٢١هـ و ٢٢٣هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٩٧/٦، ٩٨)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٤١/١٠، ٥٤٢)، الفرق بين الفرق للبغداد (١٣١)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لبعض المعتزلة (٢٦٤)، الفهرست لابن النديم ص (٢٠٥، ٢٠٦)، لسان الميزان لابن حجر (٦٧/١)، المنية والأمل للقاضي عبد الجبار ص (٤٧، ٤٨).

وَبَغِضِ الْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةَ، لِأَنَّهُمْ نَشَأُوا^[1] بَعْدَ الْإِتْفَاقِ، وَلِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا أَكْثَرَاتَ يَقُولُهُمْ^(١).

وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ: «مَنْ ادَّعَى^[2] الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ»، فَهُوَ اسْتِيعَاذٌ مِنْ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ^[3]، لَا أَنَّهُ^[4] أَنْكَرَ حُجَّتَهُ بِتَقْدِيرِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ^(٢).

[1] في ج: نشئوا، في م: نشئوا، على عادة كثير من النساخ في كتابة مثل هذه الهمزة على الياء.

[2] في س: من يدع...

[3] في ج: يطلع عليه أحد.

[4] في ج: لأن، وفي س، م: لأنه. ولعل الصحيح ما أثبتته.

(١) انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٣٦٩ - ٣٨٩)، الإحكام لابن حزم (١٢٨/٤)، الإحكام للآمدي (٢٥٧/١ - ٢٨٧)، أصول السرخسي (٢٩٥/١ - ٣٠٠)، حاشية البنانى على جمع الجوامع (١٩٥/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٩/٢)، (٣٠)، شرح اللمع للشيرازي (٦٦٦/٢)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢١٣/٢ - ٢١٧)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢٥٢/٣)، اللمع للشيرازي ص(١٧٩، ١٨٠)، المحصول للرازي (٣٥/٤)، المستصفى للغزالي (١٧٧/١)، المعالم الجديدة للأصول لمحمد باقر الصدر ص(١٦٦، ١٦٧)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٤٥٨/٢ - ٤٧٩)، المنحول للغزالي ص(٣٠٣ - ٣٠٦)، نفائس الأصول للقرافي (٢٥٧٦/٦)، نهاية السؤل للأسنوي (٢٤٢/٣ - ٢٦٣).

(٢) انظر حجية الإجماع في: الإيهاج للسبكي (٢٥١/٢ - ٢٦٤)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص(٢٧٤، ٢٧٥)، الأصول العامة للفقهاء المقارن ص(٢٥٧ - ٢٧٠)، التحصيل من المحصول للأرموي (٣٩/٢ - ٥٤)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢٢٩/٢ - ٢٣٣)، الحاوي الكبير للماوردي (١٠٦/١٦، ١٠٧)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٣١/١ - ٢٤٧)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٩/٢ - ٣٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢١٤/٢ - ٢٢٤)، شرح اللمع للشيرازي (٦٦٦/٢ - ٦٨٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (١٤/٣ - ٢٦)، العدة لأبي يعلى (١٠٥٨/٤ - ١٠٨٩)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٥٧/٣ - ٢٧٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ص(٤٠٦/١ - ٤٢٦)، كشف الأسرار للنسفي (١٨٩/٢ - ١٩١)، المحصول للرازي (٣٥/٤ - ١٠١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٧٨ - ٢٨٠)، =

وَاسْتَدَلَّ الْإِمَامُ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ
أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^(١)، وَالتَّمَسُّكُ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَعْنَاهُ مُتَوَاتِرٌ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ
أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»^[١].

[١] في ج: الضلالة.

= المسودة لآل تيمية ص(٣١٥)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي
عبدالجبار (١٥٦/١٧ - ٢٠٤)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٥٠٨، ٥٠٩)،
المقدمة في الأصول لابن القصار ص(٤٥ - ٤٨)، ميزان الأصول للسمرقندي (٧٧١/٢ -
٧٨٥)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٦٧٣/٢ - ٦٧٥)، الوصول إلى
الأصول لابن برهان (٧٢/٢ - ٧٧).

(١) ذكر الإمام البيضاوي في المنهاج أنه من المتواتر المعنوي، وقال الشيخ ابن الصديق
الغماري في تخريج أحاديث المنهاج ص(٨٠، ١٨١): «ما قاله صحيح، فقد ورد ما
يؤدي هذا معنى هذا الحديث من حديث عمر رضي الله عنه، وابنه، وابن عباس،
وأبي هريرة، وأنس، وأبي مالك الأشعري، وأبي بصرة الغفاري، وحذيفة، وأبي ذر،
وابن مسعود، وعرفجة، وابن مسعود، وأبي سعيد، ومعاوية، ورجل من الصحابة».
وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص(٧١٧) بعد أن أورد بعض طرقه: «وبالجملة
فهو حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره».
وقد أخرج الحديث بطرقه ورواياته المختلفة جماعة من أهل الحديث منهم:
أبو داود في [كتاب الفتن والملاحم/ باب ذكر الفتن ودلائلها]، حديث ٤٢٥٣،
(٩٨/٤).

وفيه إسماعيل بن عياش، وقال الغماري في الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج
ص(١٨٥) بأن هذا الحديث من مروياته عن الشاميين، وهي مقبولة لا تقل عن رتبة
الحسن.

والترمذي في [كتاب (٣٤) الفتن/ باب (٧) ما جاء في لزوم الجماعة]، حديث ٢١٦٦،
٢١٦٧، (٤٦٦/١)، وقال الترمذي في الحديث الأول: غريب لا نعرفه من هذا الوجه،
وقال في الثاني: غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه.

قال الغماري في الابتهاج: «إسناده حسن... فلم يُرد الترمذي بغرابة الحديث
ضعفه... ولو أراد الضعف ما سلم له، فإن رجال السند رجال الصحيح غير
إبراهيم، وهو ثقة».

وَرَوَى عَنْهُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»^(١)، وروى عنه: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ * حَسَنٌ»^(٢).

(*) نهاية الصفحة (٣٤/ظ).

= وابن ماجه في [كتاب (٣٦) الفتن/ باب (٨) السواد الأعظم]، حديث ٣٩٥٠، (١٣٠٣/٢).

وفي سند الحديث أبو خلف الأعمى وهو متروك.

والإمام أحمد في المسند، حديث ٢٧٢٦٧، (٣٩٦/٦).

والحاكم في المستدرک [كتاب العلم] (١١٥/١)، (١١٦).

وابن أبي شيبة في المصنف [كتاب الفتن/ باب ما ذكر في عثمان]، حديث ١٧، (٦٨٣/٨).

وابن أبي شيبة أيضاً في [كتاب الفتن/ باب من كره الخروج إلى الفتنة وتعوذ منها]، حديث ٨٤، (٦٠٤/٨).

(١) أخرجه البخاري في [كتاب (٩٦) الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب (١٠) قول النبي ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ»]، حديث ٧٣١١، (١٤٩/٤).

وفي [كتاب (٦١) المناقب/ باب ٢٨]، حديث ٣٦٤٠، (١٨٧/٤).

وفي [كتاب (٩٧) التوحيد/ باب (٢٩) قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾]، حديث ٧٤٥٩، (١٨٩/٨).

وفي [كتاب (٥٧) فرض الخمس/ باب (٧) قول الله تعالى: ﴿فَأَن يَلَّهُمْ حُمُصٌ وَلِلرَّسُولِ...﴾]، (٤٩/٤).

ومسلم في [كتاب (٣٣) الإمارة/ باب (٥٣) قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ...»]، حديث ١٩٢١، (١٥٢٣/٣).

وأبو داود في [كتاب الفتن/ باب ذكر الفتن ودلائلها]، حديث ٤٢٥٢، (٩٧/٤) من حديث طويل.

والترمذي في [كتاب (٣٤) الفتن/ باب (٥١) ما جاء في الأئمة المصلين]، حديث ٢٢٢٩، (٤٣٧/٤).

والدارمي في [كتاب الجهاد/ باب جهاد المشركين باللسان واليد]، حديث ٣٤٣٧، (١٣٢/٢).
والإمام أحمد في المسند في مواضع منها: حديث ١٦٩٦٥ (٩٩/٤)، ١٩٨٦٤ (٤٢٩/٤)، ١٩٩٣٤ (٤٣٧/٤).

(٢) هذا الأثر موقوف عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

وقد أخرجه الإمام أحمد في المسند حديث ٣٦٠٠، (٣٧٩/١).

والطيالسي في مسنده، حديث ٢٤٦، (٣٣/١).

=

وَرَوَى عَنْهُ: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ»^(١)، وَرَوَى عَنْهُ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»^(٢)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ،

= وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٧٥/١، ٣٧٦).

والطبراني في المعجم الكبير، حديث ٨٥٨٣، (١١٨/٩).

والبزار، انظر: مجمع الزوائد [كتاب العلم/ باب الإجماع]، (١٧٧/١، ١٧٨)، وقال الهيثمي: رجاله موثوقون. قال ابن كثير في تحفة الطالب ص(٤٥٥): «هذا مأثور عن عبدالله بن مسعود بسند جيد»، وذكر محققه أن الحافظ قد حسنه في كتاب الموافقة، وحسنه أيضاً السخاوي في المقاصد الحسنة ص(٥٨١).

هذا وقال ابن كثير في تحفة الطالب ص(٤٥٦): «ورواه سيف بن عمر في كتاب وفاة النبي ﷺ عنه مرفوعاً، ولكن بإسناد غريب جداً».

وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢٤٥/٢): «قال الحافظ ابن عبد الهادي: روي مرفوعاً عن أنس بإسناد ساقط، والأصح وقفه عن ابن مسعود». وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني حديث ٥٣٣، (١٧/٢).

(١) ورد من عدة طرق أخرجها:

النسائي في [كتاب تحريم الدم/ باب من فارق الجماعة]، (٩٢/٧).

والحاكم في [كتاب العلم]، (١١٥/١).

والطبراني في المعجم الكبير: حديث ٤٨٩، (١٨٦/١)، وفي سنده ابن أبي المشاور، وهو متروك كما نقل محقق المعجم الكبير، وحديث ٣٦٢ (١٤٤/١٧)، حديث ٣٦٨، (١٤٥/١٧).

وأصل الحديث في صحيح مسلم [كتاب (٣٣) الإمارة/ باب (١٤) حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع]، حديث ١٨٥٢، (١٤٧٩/٣)، بلفظ: «إِنَّهُ مَسْكُونٌ هُنَا وَهَنَاءُ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ الْأُمَّةَ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَانَتْ مَنَ كَانَ».

(٢) أخرج ابن ماجه في [كتاب (٣٦) الفتن/ باب (٨) السواد الأعظم]، حديث ٣٩٥٠،

(١٣٠٣/٢)، وقد سبق تخريجه، وفي سند الحديث أبو خلف الأعشى وهو متروك.

روي هذا الحديث أيضاً بألفاظ أخرى منها ما أخرجه:

الترمذي [كتاب (٣٤) الفتن/ باب (٧) ما جاء في لزوم الجماعة]، حديث ٢١٦٥، (٤٦٥/٤، ٤٦٦).

وقال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

والإمام أحمد في المسند، حديث ٢٢٠٨٢، (٢٣٢/٥، ٢٣٣)، حديث ٢٣١٩٤، (٣٧١، ٣٧٠/٥).

والحاكم في المستدرک [كتاب العلم]، (١١٤/١، ١١٥، ١١٩)

الطبراني في المعجم الكبير، حديث ٣٣٤، (١٦٤/٢٠).

فَيَكُونُ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهَا هُوَ نَفْيُ الْخَطَأِ عَنْهُمْ قَطْعاً بِالتَّوَاتُرِ الْمَغْنَوِيِّ،
كَشْجَاعَةٍ عَلَيْهِ^(١) وَجُودِ حَاتِمٍ^(٢).

الْوَجْهَ الثَّانِي مِنَ التَّمَسُّكِ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَزَلْ مَشْهُورَةً مُتَمَسِّكاً
بِهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَتَلَقَّاهَا الْكُلُّ بِالْقَبُولِ، فَلَوْلَا أَنَّهَا صَحِيحَةٌ لَنَقَضَتْ^[١]
الْعَادَةُ بِامْتِنَاعِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى قَبُولِهَا^(٣).

● إجماع الأئم السابقة

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّ إِجْمَاعَ هَذِهِ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا، فَأَعْلَمُ
أَنَّ الْأُصُولِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي الْإِجْمَاعِ فِي الْأُئِمِّ السَّابِقَةِ: هَلْ كَانَ حُجَّةً أَمْ لَا؟

[1] في ج: لانقضت.

(١) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ابن عم النبي ﷺ، وزوج ابنته
فاطمة الزهراء، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، اشتهر
بالشجاعة والعلم والقضاء والعلم والفقه، تولى الخلافة بعد عثمان رضي الله عنه سنة
٣٥هـ، ومات شهيداً سنة ٤٠هـ.

انظر ترجمته في: أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (٣/٥٨٨ - ٦٢٢)،
الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (٣/١٠٨٩، ١١٣٣)، الإصابة في تمييز
الصحابة لابن حجر (٤/٥٦٤ - ٥٧٠)، التاريخ الكبير للإمام البخاري (٦/٢٥٩)، در
السحابة في مناقب الصحابة للشوكاني (١٩٩ - ٢٢٩)، الطبقات الكبرى لابن سعد
(٣/١٣ - ٢٩)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/٢١٣)، المعارف لابن قتيبة ص(٢٠٣ -
٢١٧).

(٢) هو أبو عدي حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشر الطائي من أهل نجد، فارس شاعر
جواد عاش في الجاهلية، وهو مضرب المثل في الجود والكرم، وله شعر كثير ضاع
معظمه ولم يبق منه سوى ديوان صغير، توفي سنة ٤٦ قبل الهجرة.

انظر ترجمته في: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب للآلوسي (١/٧٢ - ٨١)،
خزانة الأدب للبغدادي (٣/١٢٧، ١٢٨)، الشعر والشعراء لابن قتيبة ص(١٢٣)،
١٣٠)، لسان العرب لابن منظور (١٢/١١٥)، الأعلام للزركلي (٢/١٥٠)، معجم
شعراء لسان العرب لياسين الأيوبي ص(١٠٤).

(٣) انظر: الإحكام للآمدي (١/٢٧٩، ٢٨٠)، المستصفى للغزالي (١/١٧٦).

فَذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُ خَاصٌّ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ فَإِنَّهَا مُزَكَّاةٌ بِتَرْكِيبَةِ^[1] الْقُرْآنِ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(١)، وَقَالَ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ
عَلَى النَّاسِ﴾^(٢).

وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَزَلْ حُجَّةً فِي الْمِلَلِ.
وَتَوَقَّفَ الْقَاضِي، وَاللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ أَعْلَمُ وَبِهِ التَّوْفِيقُ^(٣).

● انقِرَاضُ عَصْرِ الْإِجْمَاعِ

قَالَ: «وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ عَلَى^[2] الْعَصْرِ الثَّانِي وَ^[3] فِي أَيِّ عَصْرِ كَانَ،
وَلَا يُشْتَرَطُ انقِرَاضُ الْعَصْرِ عَلَى الصَّحِيحِ».

[1] في ج: متركية.

[2] [على]، سقطت من كل النسخ. والتصحيح من متن الورقات المطبوع.

[3] [و] سقطت من كل النسخ. والتصحيح من متن الورقات المطبوع.

(١) من قوله عز وجل: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(٢) من قوله جل جلاله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ
الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [آل عمران: ١١٠].

(٣) سبق أن غير المسلمين لا يعتبر قولهم في الإجماع، ونعرض هنا إلى مسألة أخرى هي
هل كان الإجماع معتبراً في الأمم السابقة أم لا؟

● فمن كان متمسكه في الإجماع هو المعقول والعادة في جميع صورته قال: إن
إجماعهم معتبر.

● ومن رأى أن حجية الإجماع ثابتة بالنص، ذهب إلى أن إجماعهم ليس حجة، لأن
النصوص إنما زكت إجماع أمة النبي ﷺ فقط.

● وتوقف القاضي أبو بكر الباقلاني.

انظر: إحكام الفصول للباغي ص (٣٦٨)، البرهان للجويني (١/٤٥٨، ٤٥٩)، الحاوي
الكبير للماوردي (١٩/١٠٧)، شرح اللمع للشيرازي (٢/٧٠٢)، شرح تنقيح الفصول
للقرافي ص (٣٢٣)، اللمع للشيرازي ص (١٨٦)، منتهى الوصول لابن الحاجب
ص (٦٤)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢/١٣٠).

أَقُولُ: يَغْنِي أَنْ عَصَرَ الْمُجْمِعِينَ^[1] إِذَا انْقَرَضَ وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِ خِلَافٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ^[2] الْعَصْرِ الثَّانِي وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِاتِّفَاقٍ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مُخَالَفَتُهُ.

أَمَّا إِذَا حَصَلَ اتِّفَاقُ أَهْلِ الْعَصْرِ عَلَى حُكْمٍ^[3]، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُعَاصِرِ مُخَالَفَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

فِي ذَلِكَ خِلَافٌ:

وَمَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّ أَهْلَ الْعَصْرِ إِذَا حَصَلَ اتِّفَاقٌ مِنْهُمْ^[4] وَلَوْ فِي لَحْظَةِ إِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ، وَحَرَمَتْ الْمُخَالَفَةُ عَلَى الْمُعَاصِرِينَ، كَمَا تَحَرَّمُ عَلَى مَنْ نَشَأَ بَعْدَهُمْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْإِمَامِ: (وَلَا يُشْتَرِطُ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ عَلَى الصَّحِيحِ).

وَمُقَابِلُهُ قَوْلُ أَحْمَدَ وَابْنِ فُورْكَ^[5](١) بِاشْتِرَاطِهِ.

[1] في ج: يعني أن العصر.

[2] [أهل] لم ترد في ج.

[3] [على حكم] لم ترد في ج.

[4] في ج: اتفاقهم، وفي س: الاتفاق فيهم.

[5] في م: ... بن، ثم [بياض]، وفي الهامش: لعلة «بن حنبل»، وفي س: قال أحمد بن حنبل، والصواب ما ورد في ج.

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، من فقهاء الشافعية، وأحد الأئمة في الأصول والأدب، اشتهر بالزهد والوعظ، من شيوخه أبو الحسن الباهلي، وعبدالله بن جعفر الأصبهاني، من تلاميذه البيهقي، والقشيري، أبو بكر أحمد بن علي بن خلف، بلغت تأليفه نحو مائة مصنف منها التفسير، وحل الآيات المشبهات، ومشكل الحديث وغريبه، ومجرد مقالات الأشعري، والحدود، ومقدمة في نكت أصول الفقه، توفي سنة ٤٠٦هـ.

انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٢٥٧/١٠)، تبين كذب المفتري لابن عساكر ص(٢٣٢)، الرسالة القشيرية ص(٣١٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٢١٤) =

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْجَمَاعُ سُكُوتِيًّا اشْتَرَطَ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ وَإِلَّا فَلَا.

وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ: إِنْ كَانَ سَنَدُ الْجَمَاعِ قِيَاسًا اشْتَرَطَ وَإِلَّا فَلَا^(١).

قُلْتُ: الَّذِي ارْتَضَاهُ فِي الْبُرْهَانِ أَنَّ أَهْلَ الْجَمَاعِ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى

= (٢١٦)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٤/١٢٧)، طبقات المفسرين للداودي (٢/١٢٩)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٧٢).

(١) يشير الشارح رحمة الله عليه إلى مذاهب العلماء في مسألة انقراض عصر المجتهدين، وهي:

- لا يشترط انقراض العصر، وهو مذهب جمهور العلماء.
- يشترط انقراضه وهو مذهب الإمام أحمد، وأبي الحسن الأشعري، وأبي بكر بن فورك وسليم الرازي وابن حزم، وبعض المعتزلة.
- يشترط ذلك في الإجماع السكوني دون الصريح، وهو مذهب بعض المعتزلة والأستاذ الإسفراييني، وأبي إسحاق الشيرازي، وأبي منصور البغدادي، واختاره الآمدي، ونقل عن الأشعري.
- يشترط في ما كان مستنده ظنياً، وبه قال إمام الحرمين.
- يشترط في إجماع الصحابة دون غيرهم.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢/٣٩٣)، إحكام الفصول للباجي ص (٤٠١ - ٤٠١)، الإحكام لابن حزم (٤/١٥٢ - ١٥٥)، الإحكام للآمدي (١/٣١٦ - ٣٢١)، أصول السرخسي (١/٢١٥ - ٣١٧)، البحر المحيط للزركشي (٤/٥١٠ - ٥١٥)، البرهان للجويني (١/٤٤٤ - ٤٤٦)، التبصرة للشيرازي ص (٣٧٥ - ٣٧٧)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٣/٨٦ - ٨٨)، التلخيص للجويني (٣/٦٨ - ٧٨)، الحاوي الكبير للماوردي (١٦/١١٣)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/٣٨، ٣٩)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (١/١٥٣ - ١٦٣)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٢/٢٤٦ - ٢٥٢)، شرح اللمع للشيرازي (٢/٦٩٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/٦٦ - ٧٧)، العدة لأبي يعلى (٤/١٠٩٥ - ١١٠٤)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/٢٢٤)، كشف الأسرار عن أصول الجزدوي (٣/٢٥٠)، المحصول للرازي (٤/١٤٧ - ١٥١)، المستصفى للغزالي (١/١٩٢ - ١٩٦)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٢/٥٠٢ - ٥٠٥)، ميزان الأصول للسمرقندي (٢/٧٢٣ - ٧٣٠)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/٨٧، ٨٧)، (٢) البرهان للجويني (١/٤٤٥).

حُكْمٌ^[1] وَأَسْنَدُوهُ إِلَى الظَّنِّ^[2] فَلَا يَتِمُّ الإِجْمَاعُ وَلَا يَنْتَبِرُ مَعَ إِسْنَادِهِمْ^[3] مَا أَفْتَوْا بِهِ إِلَى أَسَالِيبِ الظُّنُونِ، مَا لَمْ يَتَطَاوَلَ الزَّمَانُ^[4]، وَصَرَّحَ بِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا عَنْ ظَنٍّ ثُمَّ مَاتُوا عَلَى الْقَوْرِ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعاً^(١)، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ مَعَ مَا نُقِلَ عَنْهُ^(٢)، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ بِفَضْلِهِ.

[* ثمرة الخلاف في انقراض عصر الإجماع]

قَالَ: «فَإِنْ قُلْنَا انْقِرَاضُ الْعَصْرِ شَرْطٌ، فَيُعْتَبَرُ قَوْلُ مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاتِهِمْ وَتَفَقَّهَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ، وَلَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ ذَلِكَ».

أَقُولُ: الْمَقْصُودُ بِهَذَا الْكَلَامِ بَيَانُ فَائِدَةِ الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ انْقِرَاضِ(*) الْعَصْرِ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ مَنْ وُلِدَ فِي عَصْرِ الْمُجْمَعِينَ وَبَلَغَ رُتَبَةَ الاجْتِهَادِ فِي حَيَاتِهِمْ أَوْ فِي حَيَاةِ بَعْضِهِمْ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُخَالِفَ، وَلَا يُعَدُّ خَارِقاً لِلِإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ الْمُجْمِعُونَ، فَإِنَّ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا عَمَّا حَكَمُوا بِهِ أَوَّلًا، وَإِلَى

[1] في س، م: فعل.

[2] في س، م: النظر.

[3] في ج: بإسنادهم.

[4] في البرهان (٤٤٥/١): الزمن.

(*) نهاية الصفحة (٣٥/و).

(١) قال في البرهان (٤٤٦/١): «ثم إذا لاح لك أن المعتبر ظهور الإصرار بتناول الزمن، فلو قالوا عن ظن، ثم ماتوا على الفور، فليست أرى ذلك إجماعاً، من جهة أنهم أبدوا وجهاً من الظن، ثم لم يتضح إصرارهم...».

(٢) ما نقل عن إمام الحرمين من اشتراط انقراض العصر إذا كان مستند المجمعين هو القياس لا يتعارض مع رأيه الذي صرح به في البرهان، وذلك أنه اشترط تناول الزمن فيما كان مستنده الظن، ولا يخفى أن ما كان مدركه القياس يعتبر من الأحكام الظنية، فيشترط فيها تناول الزمن. وانقراض عصر المجمعين داخل في تناول الزمن.

ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَلَهُمْ)^[1]، أَيْ لِلْمُجْمَعِينَ، (أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ ذَلِكَ) أَيْ عَمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

● أَنْوَاعُ الْإِجْمَاعِ

قَالَ: «وَالْإِجْمَاعُ يَصِحُّ بِقَوْلِهِمْ، وَفِعْلِهِمْ، وَبِقَوْلِ الْبَعْضِ وَفِعْلِ الْبَعْضِ وَانْتِشَارِ ذَلِكَ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ عَنْهُ».

١ - الإجماع الصريح^(١)

أ - الإجماع القولي

أَقُولُ: إِذَا قَالَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ قَوْلًا وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعًا، لِأَنَّ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى الْقَوْلِ وَاجِبُ الْعِصْمَةِ بِالْدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ.

ب - الإجماع الفعلي

وَأَمَّا اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْفِعْلِ فَهَلْ يَكُونُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ^[2] هُنَا أَنَّهُ كَذَلِكَ، وَفِي الْبَرْهَانِ: «قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ: فِعْلُ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ

[1] في م: ولهم أن يرجعوا.

[2] في ج: كلامه.

(١) الإجماع الصريح: هو أن تتفق آراء المجتهدين بأقوالهم أو أفعالهم على حكم في مسألة معينة.

انظر: أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٥٥٢/١)، الحاوي الكبير للماوردي (١١٢/١٦)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (١٢٣/١ - ١٢٥)، شرح اللمع للشيرازي (٦٩٠/٢)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٨٥/٣)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٤٢٩/٢)، اللمع للشيرازي ص (١٨٤)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٨٥)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٤٧٩/٢)، المعونة في الجدل للشيرازي ص (١٣٥)، المنحول للغزالي ص (٣١٨)، ميزان الأصول للسمرقندي (٧٣٩/٢).

كَفَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... وَمُتَعَلَّقٌ هَؤُلَاءِ أَنَّ الْعِصْمَةَ ثَابِتَةٌ لِأَهْلِ الْإِجْمَاعِ كَتَبُوتِهَا^[1] لِلشَّارِعِ فَكَانَ فِعْلُهُمْ كَفَعَلِهِ^[2].

قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا غَيْرُ رِضْيٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا أَنَّ اجْتِمَاعَ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ^[3] عَلَى فِعْلٍ بَعْدَ تَصْوِيرِهِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُعْصَمُونَ عَنِ الْخَطِئِ وَالزَّلَلِ، وَلَكِنَّ وَفَاقَهُمْ عَلَى قَوْلٍ حُجَّةٌ... وَإِنْ زَعَمَ [زَاعِمٌ]^[4] أَنَّهُ تَجِبُ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الزَّلَلِ وَالْخَطِئِ فِي الْفِعْلِ^[5]، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْعِصْمَةَ تَجِبُ لِجَمِيعِهِمْ.

فَأَمَّا أَنْ تَجِبَ لِأَحَادِهِمْ فَلَمْ يُمْتَنِعْ صُدُورُ الزَّلَلِ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَتَأْتَى فِي الْعَادَةِ تَصْوِيرُ عَدَدٍ لَا يَتَأْتَى مِنْهُمْ التَّوَاتُؤُ، ثُمَّ يُطَبَّقُونَ عَلَى فِعْلٍ [وَاحِدٍ]^[6].

وَإِنْ تَكَلَّفَ مُتَكَلِّفٌ فِي تَصْوِيرِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُمَكِّنُ فُرْضَهُ إِذَا اجْتَمَعُوا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ إِنْ تَصَوَّرَ فَلَا اخْتِفَالَ بِهِ... فَإِنَّهُ لَا يُمْتَنَعُ إِذَا فُرِضَ جَمْعُهُمْ^[7] أَنْ يَفْعَلُوا فِعْلًا وَيَعْتَرِفَ كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ عَاصٍ بِهِ^(١).

قَالَ الْإِمَامُ: «وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّهُ إِنْ تَبَسَّرَ فَرَضُ اجْتِمَاعِهِمْ^[8] فِي الْفِعْلِ فَهُوَ

[1] في البرهان ثبوتها - بالنصب -.

[2] في البرهان: فكانت أفعالهم كفعل الشارع ﷺ.

[3] [أهل الإجماع] سقط من م.

[4] [زاعم] زيادة من البرهان لم ترد في كل النسخ.

[5] في البرهان: عن زلل عن الفعل، والعبارة كما أثبتتها موافقة لبعض نسخ البرهان المخطوطة كما أشار محققه.

[6] [واحد] زيادة من البرهان لم ترد في كل النسخ.

[7] في كل النسخ: جميعهم، والتصحيح من البرهان.

[8] [اجتماعهم] لم يرد في ج، ولا في البرهان المطبوعة، وهو في بعض النسخ المخطوطة كما أشار محققه.

(١) البرهان للجويني (٤٥٦/١، ٤٥٧).

حُجَّةٌ، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ مُسْتَنَدُ الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَوْ جَمَعَهُمْ مَجْلِسٌ وَاحِدٌ وَقُدِّمَ إِلَيْهِمْ شَيْءٌ فَتَعَاطَوْهُ وَأَكَلُوهُ^[1]، فَمَنْ حَرَّمَهُ عُدَّ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ وَتَنَاهَى أَهْلُ الْعَصْرِ فِي تَبْكِيَّتِهِ^(*)، فَإِذَا يَدُلُّ فِعْلُهُمْ عَلَى اِرْتِفَاعِ الْحَرَجِ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا فِي الْفِعْلِ^[2] الْمُطْلَقِ، فَإِنْ تَقَيَّدَ بِقَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى جُوبٍ أَوْ اسْتِحْبَابٍ ثَبَتَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرِينَةُ^(٢).

فَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ صِحَّةُ الْإِجْمَاعِ بِالْقَوْلِ وَخَدَهُ وَبِالْفِعْلِ وَخَدَهُ، تَبَيَّنَ لَكَ صِحَّتُهُ بِقَوْلِ الْبَعْضِ وَفِعْلِ الْبَعْضِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ.

٢ - الإجماع السكوتي

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (...) وَانْتِشَارِ ذَلِكَ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ عَنْهُ^(*)، فَيَعْنِي أَنَّ الْقَوْلَ إِذَا انْتَشَرَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ وَسَكَتُوا عَنْهُ، فَإِنَّ سُكُوتَهُمْ يَدُلُّ عَلَى الْوُفَاقِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ انْتَشَرَ عَنْ بَعْضِهِمْ فِعْلٌ وَسَكَتَ عَنْهُ الْآخَرُونَ، وَانْتَشَرَ الْقَوْلُ عَنْ قَوْمٍ وَسَكَتَ مَنْ لَمْ يَقُلْ^[3] وَلَمْ يَقْعَلْ، فَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ.

[1] في كل النسخ: فأكلوه، وما أثبتته من البرهان.

[2] في البرهان: على الفعل، والمثبت موافق لإحدى نسخ البرهان المخطوطة - كما أشار محققه.

(*) نهاية الصفحة (٣٥/ظ).

[3] في س، م: عن قوم ممن لم يقل...

(١) التبكيث هو التقريع والغلبة بالحجة، يقال بكته إذا أناه بحجة يعنى بجوابها، ويقال أيضاً: بكته بمعنى وبخه.

انظر: الصحاح للجوهري (٢٣٣/١)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (١٤٣/١)، المحيط في اللغة لابن عباد (٢٢٨/٦).

(٢) البرهان للجويني (٤٥٦/١، ٤٥٧).

فَالشَّرْطُ الَّذِي قُلْنَا^[1] عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ السُّكُوتَ يَدُلُّ عَلَى الْمَوْافَقَةِ،
وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ السَّكْتَ^[2] لَا يُنْسَبُ لَهُ قَوْلٌ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ وَبِهِ التَّوْفِيقُ.

[1] في م: قلت.

[2] [السكوت] يياض في س، م. وفي ج: السكوت، والصحيح ما أثبتته.

(١) الإجماع السكوتي: هو أن يصدر من بعض المجتهدين في عصر من العصور قول أو حكم في مسألة اجتهادية، ثم ينتشر ذلك بين العلماء المجتهدين، وتمضي مدة يمكن فيها النظر، يستكون عن ذلك دون قرينة تدل على الرضا أو الإنكار.

وقد اختلف العلماء في حجية الإجماع السكوتي على أقوال منها:

● أنه إجماع وهو مذهب أكثر الحنفية والمالكية كما نقل الباجي، والإمام أحمد وأكثر الشافعية ومنهم الإسفراييني، والشيرازي، ونقله ابن برهان عن كافة العلماء منهم: الكرخي والدبوسي وابن السمعاني، قال النووي: وهو الصحيح من مذهب الشافعي.

● أنه حجة وليس بإجماع وحكاة في المعتمد عن أبي هاشم من المعتزلة، والكرخي والصيرفي، وقريب منه اختيار الآمدي وابن الحاجب.

● ليس بإجماع ولا حجة، وهو مذهب الشافعي، كما نقله عنه الباقلاني، وقال إمام الحرمين: إنه ظاهر مذهبه لأن الشافعي قال: «لا ينسب إلى ساكت قول»، وهو رواية عن بعض المالكية كالقاضي الباقلاني وعبد الوهاب، وإليه ذهب أبو الحسن الأشعري. وفي المسألة أقوال أخرى منها:

● أنه إجماع بعد انقراض العصر، وبه قال الإمام أحمد في رواية، وهو قول أبي علي الجبائي، ونقله ابن فورك عن أكثر الشافعية وصححه، واختاره ابن القطان.

● إن كان قولاً من حاكم لم يكن إجماعاً ولا حجة، وإلا فهو إجماع وحجة، وبه قال أبو علي بن أبي هريرة.

● إن كان في عصر الصحابة كان إجماعاً وإلا فلا، وبه قال الماوردي والرويان.

● ويبدو أن أصبح هذه الأقوال هو اعتباره إجماعاً وحجة، إذا توفرت فيه الشروط والقرائن التي تفيد حقيقة الاتفاق وهي:

١ - أن يكون السكوت مجرداً عن علامة الكراهة.

٢ - أن يصدر الرأي المنتشر من إمام مجتهد.

٣ - أن تمضي مدة كافية للتأمل.

٤ - أن تنتفي الموانع من إبداء المخالفة كالخوف أو السجن أو عدم وصول الفتوى أو نحو ذلك.

= انظر: الإيهاج للسبكي (٣٧٩/٢)، إحكام الفصول للباجي (٤٠٧ - ٤١٣)، الإحكام
للأمدي (٣١٢/١)، إرشاد الفحو للشوكاني ص (٧٤ - ٧٦)، أصول السرخسي (٣٠٣/١) -
(٣١٠)، البحر المحيط للزركشي (٤٩٤/٤ - ٥٠٣)، البرهان للجويني (٤٤٧/١) -
(٤٥١)، التبصرة للشيرازي ص (٣٩١ - ٣٩٤)، التمهيد للأسنوي ص (٤٥١ - ٤٥٣)،
روضة الناظر لابن قدامة (٣٨١/١ - ٣٨٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى
ص (٣٧/٢، ٣٨)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢٥٣/٢ - ٢٥٦)، شرح اللمع
للشيرازي (٦٩٠/١ - ٦٩٧)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٣٠ - ٣٣١)، شرح
مختصر الروضة للطوفي (٧٨/٣ - ٨٧)، العدة لأبي يعلى (١١٧٠/٤ - ١١٧٧)،
الفصول في الأصول للجصاص (٢٨٥/٣ - ٢٩٠)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي
(٤٢٩/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢٣٢/٣ - ٢٣٥)، اللمع للشيرازي
ص (١٨٥)، المحصول للرازي (١٥٣/٤ - ١٥٨)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد
لابن بدران ص (٢٨١، ٢٨٢)، المستصفى للغزالي (١٩١/١، ١٩٢)، المسودة لآل
تيمية ص (٣٣٤)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٥٣٢/٢)، المعونة
في الجدل للشيرازي ص (١٣٥)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات»
للفاضى عبد الجبار (٢٣٢/١٧ - ٢٣٨)، مفتاح الوصول للشرىف التلمساني ص (٥٠٩)،
(٥١٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٥٨، ٥٩)، ميزان الأصول للسمرقندي
(٧٣٩/٢ - ٧٤٨)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٩٩/٢ - ١٠١).



[مذهب الصحابي]

قَالَ: «وَقَوْلُ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ، وَفِي الْقَدِيمِ هُوَ حُجَّةٌ».

أَقُولُ: اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ^[1] فِي الْمَسَائِلِ الاجْتِهَادِيَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ^[2] عَلَى صَحَابِيِّ مِثْلِهِ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ حُجَّةً عَلَى غَيْرِ الصَّحَابِيِّ:

[1] فِي م: الصَّحَابَةِ.

[2] فِي م: حُجَّةٌ، وَالْمَثْبُتُ أَفْصَحُ.

(١) الصَّحَابِيُّ: فِي اللُّغَةِ مَأْخُذٌ مِنْ صَحَبِهِ صُحْبَةً، أَيِ عَاشِرِهِ.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٩١/١)، لسان العرب لابن منظور (٥١٩/١) - (٥٢٠)، المصباح المنير للفيومي (٣٣٣/١).

وفي الاصطلاح: «هو من لقي النبي ﷺ أو رآه يقظة حياً مسلماً، ومات على الإسلام». ومنهم من اشتراط الرواية وطول الصحبة.

انظر: الإحكام لابن حزم (٨٩/٥)، الإحكام للآمدي (١٠٣/٢ - ١٠٦)، البحر المحيط للزركشي (٣٠١/٤)، تدريب الراوي للسيوطي (١٨٦/٢)، التلخيص للجويني (٤١٣/٢)، (٤١٤)، الرياض المستطابة للعامري اليمني ص (١١)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٣٢٨، ٣٢٩)، شرح ألفية العراقي للأتصاري (٣/٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحي (٤٦٥/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (٢٦٣، ٢٦٤)، فتح المغيث للسخاوي (٩٣/٣)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٨٤/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٦٨ - ٧٠)، المسودة لآل تيمية (٢٩٢)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٦٦٦/٢، ٦٦٧)، نزهة النظر لابن حجر ص (٦٤).

فَذَهَبَتِ الْأَشَاعِرَةُ، وَالْمُعْتَزَلَةُ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ عَنْهُ، وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ، وَالرَّازِي، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْآخَرِ، وَأَحْمَدُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى، وَبَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ إِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِلْقِيَاسِ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَ آخَرُونَ: الْحُجَّةُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ^(١) وَعُمَرُ فَقَطْ^(٢).

وَالِى قَوْلِ^[1] الشَّافِعِيِّ أَشَارَ الْإِمَامُ بِقَوْلِهِ: (لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ، وَفِي الْقَدِيمِ هُوَ حُجَّةٌ)^[2]. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

[1] كذا في كل النسخ، ولو قال: وإلى قولي الشافعي لكان أفضل، لأن للشافعي قولين في المسألة.

[2] [هو حجة] سقط من ج، وفي م: حجة - دون «هو»، وزيادة الضمير من المتن كما تقدم.

(١) هو الصحابي الجليل أبو بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة القرشي، أول الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو أفضل الصحابة، ومناقبه أشهر من أن تذكر، توفي رضي الله عنه سنة ١٣هـ، وله ثلاث وستين سنة.

انظر ترجمته في: أسد الغابة لابن الأثير (٢٠٥/٣ - ٢٣١)، الإصابة لابن حجر (١٠١/٣)، تذكرة الحفاظ (٢/١)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٢٨/١)، طبقات ابن سعد (١٢٥/١)، طبقات خليفة ص (١٧)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣١٥/٥).

(٢) اختلف العلماء في حجية قول الصحابي أو مذهبه على أقوال منها:

● أنه ليس حجة وهو مذهب الإمام الشافعي في الجديد، ومن ذكرهم الشارح، واختاره الغزالي والآمدي، وإليه ذهب ابن حزم لأنه لا يجيز تقليد أحد ولو من الصحابة.

● أنه حجة مقدمة على القياس، وهو مذهب أئمة الحنفية، ونقل عن الإمام مالك وكثير من المالكية، والإمام الشافعي في القديم كما ذكر الشيرازي في التبصرة، وهو رواية عن الإمام أحمد، وإليه ذهب الجبائي من المعتزلة.

.....
= ● أنه حجة إن كان مخالفاً للمقياس، لأنه لم يترك القياس إلا لاطلاعه على خبر، والظاهر أنه قول لبعض الحنفية.

● أن الحجة في قول الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

● واختار بعض الحنفية تفصيلاً، وهو أنه إذا كان قول الصحابي مما لا يدرك بالرأي والاجتهاد فهو حجة لأنه محمول على السماع من رسول الله ﷺ، وإما كان اجتهادياً فقليل إنه حجة يترك به القياس لاحتمال السماع وهو رأي أبي سعيد البردعي، وقيل: ليس حجة لأن احتمال السماع ليس راجحاً وهو قول الكرخي.

والحاصل أن آراء العلماء في مذهب الصحابي تؤول إلى قولين: أحدهما أنه حجة وهو رأي الحنفية والمالكية والحنابلة، ثانيهما: أنه ليس بحجة وهو رأي الشافعية.

انظر: الإبهاج للسبكي (١٩٢/٣ - ١٩٥)، إعلام الموقعين لابن القيم (١٢٠/٤ - ١٥٦)، البرهان للجويني (٨٨٩/٢ - ٨٩٢)، التبصرة للشيرازي ص (٣٩٥ - ٤٠٠)، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص (١٧٩)، التمهيد للأسنوي ص (٤٩٩ - ٥٠١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٣٩٦/٢ - ٣٩٨)، الرسالة للإمام الشافعي ص (٢٩٧، ٢٩٨)، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (١٧/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٨٧/٢، ٢٨٨)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٢٢/٤ - ٤٢٦)، شرح اللمع للشيرازي (٧٤٢/٢ - ٧٨٠)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٤٥)، شرح مختصر الروضة للطوفي (١٨٥/٣ - ١٨٩)، العدة لأبي يعلى (١١٧٨/٤ - ١١٨٩)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٤٣٧/١ - ٤٤٦)، فوائح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٨٥/٢ - ١٨٨)، كشف الأسرار للنسفي (١٧٢/١ - ١٧٧)، المحصول للرازي (١٢٩/٦ - ١٣٤)، المستصفى للغزالي (٢٦٠/١ - ٢٧٤)، المسودة لآل تيمية ص (٢٧٦)، المعونة في الجدل للشيرازي ص (١٣٦)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٥١٣، ٥١٤)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٩٧/٢ - ٧٠٥)، نهاية السؤل للأسنوي (٤٠٣/٤ - ٤٢٠).



[باب الخبر]

قَالَ: «وَأَمَّا الْأَخْبَارُ، فَالْخَبَرُ مَا يَدْخُلُهُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ».

أَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْأَخْبَارِ^(١) مَا نَقَلَهُ الرَّوَاةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَشَارَ فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ، فَذَكَرَهَا هُنَا إِنْشَاءً لِإِجْمَاعٍ كَمَا ذَكَرَهَا هُنَاكَ^[1].

فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ سَمَّى الْأَصُولِيُّونَ مَا نَقَلَهُ الرَّوَاةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَارًا، وَمُعْظَمُهَا أَوَامِيرُ وَنَوَاهٍ^[2]؟

قُلْتُ: الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي حُكْمِ الْخَبَرِ عَنْ وَجُوبِهِ أَوْ نَذْيِهِ،

[1] في م: هناك.

[2] في كل النسخ: نواهي، والصحيح ما أثبتته، لأن التثوين عوض عن الباء.

(١) الخبر في اللغة مأخوذ من الخبار، وهي الأرض اللينة الرخوة، لأن الخبر يشير الفائدة كما أن الأرض الرخوة تثير الغبار إذا قرعها الحافر، ويطلق الخبر على النبأ، والعلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (١٧/٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٨٧/٤)، (٢٨٨)، المحيط في اللغة لابن عباد (٢٣٥/٤)، المصباح المنير للفيومي (١٦٢/١)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢٣٩/٢).

وَالْمَنْهِيُّ^[1] عَنْهُ فِي حُكْمِ الْخَبَرِ عَنِ تَحْرِيمِهِ أَوْ كَرَاهِيَتِهِ^[2](١).

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ^[3] إِنَّمَا^[4] سُمِّيَتْ أَخْبَاراً بِإِغْتِيَارِ الثَّاقِلِينَ لَهَا غَيْرَ الَّذِينَ عَاصَرُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَلِذَلِكَ لَا يَقُولُ الْمُعَاصِرُ: أَخْبَرَنَا^[5] رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَصِحُّ لِغَيْرِهِ أَنْ يَقُولَ: أَخْبَرَنَا^[6] فَلَان^(٢).

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَبَرَ نَوْعٌ مَخْصُوصٌ مِنَ الْقَوْلِ يُطْلَقُ^(*) عَلَى صِغَةِ الْخَبَرِ تَخَوً: «قَامَ زَيْدٌ» وَهُوَ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ اللَّسَانِيِّ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَعْنَى وَهُوَ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ النَّفْسَانِيِّ: فَعِنْدَ قَوْمٍ هُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا.

وَعِنْدَ الشُّنَّحِ الْأَشْعَرِيِّ فِي الثَّانِي فَقَطْ.

وَعِنْدَ قَوْمٍ بِالْعَكْسِ^(٣).

[1] [المنهي] سقط من ج.

[2] في م: كراهيته.

(*) نهاية الصفحة (٣٦/و).

[3] [الوجه الثاني أنه] سقط من س، م.

[4] [إنما]: سقط من ج.

[5] في ج: أخبرني.

[6] في ج: أخبرني.

(١) وذلك أن النبي ﷺ ليس آمراً على سبيل الاستقلال، وإنما الأمر حقاً هو الله تعالى، فَصِيغَ الأمر والنهي الواردة عنه ﷺ هي في حكم الإخبار عن الله تعالى.

(٢) يعني أنها سميت أخباراً باعتبار الرواة من غير الصحابة، لذلك كان الصحابي إذا بلغه أمر أو نهى لا يقول: أخبرنا رسول الله ﷺ، بل يقول: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، ويقول من بعدهم: أخبرنا فلان أن النبي ﷺ أمر بكذا أو نهى عن كذا. انظر: هذا التعليق والذي قبله في: الإبهاج للسبكي (٢٢٠/١)، البرهان للجويني (٣٦٧/١ - ٣٨٦).

(٣) سبق التعرض إلى هذه المسألة، انظر ص (٣١١) هامش (١).

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِشَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعَانِي دِلَالَةٌ الْأَلْفَاظِ عَلَيْهَا
بِالْمَجَازِ^(١)، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^[1](٢):

تُخَبِّرُنِي الْعَيْنَانُ مَا الْقَلْبُ كَاتِمٌ

● تَعْرِيفُ الْخَبَرِ فِي الْإِصْطِلَاحِ

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَحْدِيدِ الْخَبَرِ:

○ الْفَائِلُونَ بِامْتِنَاعِ تَعْرِيفِ الْخَبَرِ

فَدَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحَدُّ، وَاخْتَلَفَ فِي تَغْلِيلِهِ:

● فَقِيلَ لِعُسْرِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي الْعِلْمِ.

● وَقِيلَ لِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ لِيَوْجِهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ، وَمُطْلَقُ الْخَبَرِ جُزْءٌ
مِنْ مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا الْخَبَرُ^[2] الْمُقَيَّدُ ضَرُورِيًّا، فَالْمُطْلَقُ الَّذِي
هُوَ جُزْؤُهُ أَوَّلَى، لِأَنَّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الضَّرُورِيُّ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ ضَرُورِيًّا.

قِيلَ: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِمُطْلَقِ الْخَبَرِ ضَرُورِيٌّ يُنَافِي كَوْنَهُ
ضَرُورِيًّا، لِأَنَّ الضَّرُورِيَّ لَا يَقْبَلُ الْإِسْتِدْلَالَ.

[1] في ج: كما قيل.

[2] [هذا] لم يرد في س، م.

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٩/٢)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٨/٢)، المحصول للرازي (٢١٦/٤)، نفائس الأصول للقرافي (٢٧٨٠/٦).

(٢) هذا شطر بيت من الطويل، لم أهتم إلى الشطر الآخر، ولم أقف على قائله، وقد استشهد به بعض الأصوليين دون عزو، ومنهم الرازي في المحصول (٢١٦/٤)، والأموي في التبحصيل (٩١/٢)، والطوفي في شرح مختصر الروضة (٦٨/٢)، والشوكاني في إرشاد الفحول (٨١).

وَرَدُّ بَأَنَّ كَوْنَ الْعِلْمِ ضَرُورِيًّا صِفَةً لِحُصُولِهِ، وَذَلِكَ يَقْبَلُ الْإِسْتِدْلَالَ،
وَالَّذِي لَا يَقْبَلُهُ نَفْسُ الْحُصُولِ الَّذِي هُوَ مَعْرُوفٌ^[1] بِالضَّرُورَةِ^[2]، إِذْ يُمْتَنَعُ أَنْ
يَكُونَ حَاصِلًا بِالضَّرُورَةِ وَيَالْكَسْبِ لِتَنَافِيهِمَا، فَإِذَنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ
ضَرُورِيًّا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِضَرُورِيَّتِهِ ضَرُورِيًّا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَغْلُمُ بِالضَّرُورَةِ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْخَبَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ
الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالنَّدَاءِ وَغَيْرِهَا، وَلَوْلَا أَنَّ هَذِهِ الْحَقَائِقَ ضَرُورِيَّةٌ^[3] لَمْ يَخْصُلِ
الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا.

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ^[4] مِنْ حُصُولِ أَمْرِ تَصَوُّرِهِ^[5]، لِحَوَازِ أَنْ
يَخْصُلَ وَلَا يُتَصَوَّرَ، فَالْمَعْلُومُ [ضَرُورَةٌ]^[6] نِسْبَةُ الْوُجُودِ إِلَيْهِ إِنْبَاتًا، وَهُوَ غَيْرُ
تَصَوُّرِ مَا هِيَ الْخَبَرُ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مَا هِيَ الْخَبَرُ ضَرُورِيَّةً.
وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّ اللَّازِمَ عَنِ التَّفَرُّقِ حُصُولُ النِّسْبَةِ لَا تَصَوُّرَهَا، فَاللَّازِمُ
أَنَّ الْحُصُولَ ضَرُورِيًّا^[7] لِأَنَّ التَّصَوُّرَ ضَرُورِيًّا^(١).

[1] في ج: مفروض، وفي م: معروض، ولعل الصواب ما أثبتته.

[2] في م: للضرورة.

[3] في كل النسخ: متصورة، ويبدو أن الصحيح ما أثبتته. ويؤيده ما جاء في حاشية السعد
على العضد (٤٥/٢): «وحاصله أنا نميز بالضرورة بين الخبر وغيره من أقسام
الطلب... وهذا يستلزم أن تكون تصورات هذه الأمور ضرورية».

[4] في س، م: يلزم بسقوط «لا» النافية.

[5] في س، م: من حصول أن تجوزه.

[6] [ضرورة] لم ترد في كل النسخ، والزيادة من شرح العضد على مختصر المنتهى (٤٦/٢).

[7] [أن الحصول ضروري] سقط من ج.

(١) انظر: الإحكام للآمدي (١٠/٢، ١١)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٣٧، ٣٨)، البحر المحيط
للزركشي (٢١٦/٤)، تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهباني (٧٠/ظ)، حاشية البنانى
على جمع الجوامع (١٠٦/٢ - ١٠٩)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٤٥/٢، ٤٦)،
شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢٩٥/٢)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصارى (١٠٠/٢)،
كشف الأسرار عن أصول البردوي (٣٦٠/٢)، نهاية السؤل للأسنوي (٥٥/٣، ٥٦).

○ الْقَائِلُونَ بِإِمْكَانِ تَغْرِيفِ الْخَبَرِ

أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ بِضَرُورِي فَقَدْ عَرَّفُوهُ بِعِبَارَاتٍ:

١ - تَغْرِيفُ ابْنِ الْحَاجِبِ

أَوَّلَاهَا بِالصَّوَابِ قَوْلُ الشَّيْخِ ابْنِ الْحَاجِبِ: «الْكَلَامُ الْمَخْكُومُ فِيهِ بِنِسْبَةِ خَارِجِيَّةٍ»^(١).

قَالَ: وَتَعْنِي الْخَارِجُ عَنِ الْكَلَامِ النَّفْسِي، فَتَحْوُ: «طَلَبْتُ الْقِيَامَ» حُكْمٌ بِنِسْبَةِ لَهَا خَارِجِيٌّ بِخِلَافِ «قُمْ»^(٢).

٢ - تَغْرِيفُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّغْرِيفَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ذُكِرَ نَحْوُهُ لِلْمُعْتَزِلَةِ كَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ وَالْجُبَّائِيِّ وَابْنِهِ أَبِي هَاشِمٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ^(٣)

(١) انظر: شرح العضد على مختصر المنتهى (٤٥/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٦٦).

(٢) وليان المراد من كلام ابن الحاجب يحسن إعطاء هذا المثال: إذا قال سعيد لمحمد: «قم»، فكلامه إنشاء لا خبر، وذلك أننا لا نفهم من الأمر سوى نفس حصول الطلب من المتكلم، ومن ثم فليس له نسبة خارجية. فإذا قال أحد المستمعين بعد ذلك: «طلب سعيد القيام من أحمد»، فإن هذا الكلام يعد خبراً، لأن المتكلم نسب الطلب إلى سعيد، وعليه فإن في الكلام نسبةً خارجية، بخلاف قول سعيد: «قم».

انظر: شرح العضد على مختصر المنتهى (٤٨/٢، ٤٩)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٦٦).

(٣) هو الحسين بن علي الحنفي المعتزلي، يعرف بالَجُعَلِ، شيخ المتكلمين من المعتزلة، أخذ عن ابن خلاد، وأبي هاشم الجبائي، وأبي الحسين الكرخي، وعنه القاضي عبد الجبار وغيره، من تأليفه الإيمان، شرح الأصول الخمسة، وجواز الصلاة بالفارسية، توفي سنة ٣٦٩هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧٣/٨، ٧٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي =

وغيرهم... (١).

فَقَوْلُهُ: (فَالْخَبَرُ مَا يَدْخُلُهُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ).

«مَا» مِنْ قَوْلِهِ: «مَا يَدْخُلُهُ» مَوْضُوعَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَاقِعَةٌ عَلَى الْكَلَامِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ لِلْخَبَرِ وَغَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: (يَدْخُلُهُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ)، فَضْلٌ خَرَجَ بِهِ الْإِنشَاءُ^[1].

وَقَدْ اغْتَرِضَ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ^(٢) بِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ، فَيَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ فِي الْخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَاجْتِمَاعُهُمَا فِيهِ مُحَالٌ، لَا سِيَّمَا^[2] خَبَرَ اللَّهِ تَعَالَى وَخَبَرَ رَسُولِهِ^(*).

[1] في ج، س: الاستثناء.

(*) نهاية الصفحة (٣٦/ظ).

[2] في ج: لا يسمى، وهو تحريف.

= (٢٢٤/١٦)، شذرات الذهب لابن العماد (٦٨/٣)، طبقات الفقهاء للشيرازي (١٤٣)، طبقات المفسرين للداودي (١٥٥/١، ١٥٦)، الفهرست لابن النديم ص (٢٢٢، ٢٦١)، المنية والأمل للقاضي عبد الجبار ص (٨٨)، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١٣٩/٤).

(١) انظر: الإحكام للآمدي (١٢/٢)، البحر المحيط للزركشي (٢١٦/٤)، البرهان للجويني (٣٦٧/١)، تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهباني (٧/و)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٤٥/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢٨٩/٢)، فوائح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٠٢/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدرى (٣٦٠/٢)، اللمع للشيرازي ص (١٥١)، المحصول للرازي (٢١٧/٤)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٥٤٢/٢).

(٢) ومن الاعتراضات الواردة على هذا التعريف: أن من الخير ما لا يدخله الكذب أبداً، كخبر الله تعالى ورسوله ﷺ، وكقولنا: النار حارة، والثلج بارد، والكل أعظم من الجزء.

ومنها أيضاً ما لا يدخله الصدق كقول الكفار: «اتخذ الله ولداً»، أو قولهم بالتثليث، ومثله الكلام المخالف للحقائق كأن يقال: النار باردة، أو الثلج محرق، أو الجزء أكبر من الكل.

والجواب: أن المراد من دخول الصدق والكذب أن الخبر يحتملها عقلاً من حيث هو =

وَأَجِيبْ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِمْكَانُ دُخُولِ أَحَدِ الْوَضْعَيْنِ.

وَأَجَابَ الْقَاضِي عَبْدُجَبَّارٍ بِصِحَّةِ دُخُولِ ذَلِكَ لُغَةً، يَغْنِي لَوْ قِيلَ فِيهِ: صِدْقٌ وَكَذِبٌ لُغَةً صَحَّ، فَلَوْ قُلْتُ مَثَلًا: «الْإِثْنَانِ زَوْجٌ»، فَقِيلَ لَكَ: صَدَقْتَ أَوْ كَذَبْتَ لَا يَكُونُ خَطَأً لُغَةً، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتُ لِعَبْدِكَ: «اسْقِنِي»، فَقِيلَ لَكَ: صَدَقْتَ، فَإِنَّهُ^[1] لَا يَصِحُّ لُغَةً، فَسَقَطَ^[2] الْإِعْتِرَاضُ.

وَأُورِدَ^[3] عَلَى التَّعْرِيفِ الدَّوْرُ، وَذَلِكَ بِأَنَّ الصَّدْقَ لُغَةً هُوَ الْخَبَرُ الْمَوْافِقُ، وَالْكَذِبُ هُوَ الْخَبَرُ الْمُخَالِفُ، فَتَعْرِيفُ الْخَبَرِ بِهِمَا دَوْرٌ. وَلَا جَوَابَ عَنْهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ وَبِهِ التَّوْفِيقُ^(١).

[1] [فإنه] سقط من س، م.

[2] في ج: فيسقط.

[3] في س، م: وورد.

= خبر، أي بالنظر إلى حقيقته النوعية بغض النظر عن المخبر أو طرفي الخبر، أو القرائن الأخرى.

ولذلك زاد بعضهم في التعريف قولهم: «لذاته».

انظر: الإحكام للآمدي (١٢/٢) وما بعدها، الأنجم الزاهرات للمارديني ص (٢١٠)، التحصيل من المحصول للأرموي (٩١/٢ - ٩٣)، التلخيص للجويني (٢٧٦/٢)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (١٣٦/٢ - ١٣٨).

(١) بل نقل عن القاضي عبد الجبار أنه أجاب عن هذا الاعتراض بأن الخبر معلوم، وأن التعريف هنا ليس حداً، بل هو رسم يقصد به فصله وتمييزه عن غيره، فإذا عرفنا الصدق والكذب بالخبر، فلا يكون دوراً.

ولم يرتض الآمدي هذا الجواب، وذكر أنه لو صحَّ لكان الأولى أن يقال: إن الصدق والكذب معلوم لنا بالضرورة، وعليه فلا نسلم بأن الصدق والكذب مفتقر في معرفته إلى الخبر، رغم كونهما داخليين في تعريفه.

انظر: الإحكام للآمدي (١٤/٢). وإضافة إلى ما سبق، فإن للخبر تعريفات أخرى منها:

● ما يدخله التصديق والتكذيب. أي بتبديل «الصدق والكذب» بـ «التصديق والتكذيب».

● أَنْوَاعُ الْخَبَرِ

قال: «وَالْخَبَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى آحَادٍ وَمُتَوَاتِرٍ، فَالْمُتَوَاتِرُ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ أَنْ يَزِيَّ جَمَاعَةٌ لَا يَقَعُ التَّوَاطُّؤُ عَلَى الْكَذِبِ مِنْ مِثْلِهِمْ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ، وَيَكُونُ فِي الْأَصْلِ عَنْ مُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ^[1] لَا عَنِ اجْتِهَادٍ».

أقول: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ تَعْرِيفِ الْخَبَرِ قَسَّمَهُ إِلَى الْمُتَوَاتِرِ وَالْآحَادِ^[2]، وَعَرَّفَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ، وَبَدَأَ بِتَعْرِيفِ الْمُتَوَاتِرِ:

[1] [مشاهدة أو سماع] سقط من ج.

[2] في م: قسمه متواتر، وفي ذلك سقط وتحريف.

= ● ما دخله الصدق أو الكذب، بتبديل «الواو» بـ «أو».

● كلام يفيد بنفسه إضافة أمر إلى أمر نفيًا أو إثباتًا، أو هو: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

● اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم إلى معلوم أو سلبها، على وجه يحسن السكوت عليه، من غير حاجة إلى تمام، مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها.

● الوصف للمخبر عنه على ما هو به.

انظر هذه التعريفات وغيرها في: إحكام الفصول للباجي ص(٢٣٤)، الإحكام للآمدي (١٢/٢ - ١٥)، البحر المحيط للزركشي (٢١٦/٤ - ٢١٨)، التحصيل من المحصول للأرموي (٩١/٢)، التعريفات للجرجاني ص(١١٠)، التلخيص للجويني (٢٧٧/٢)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٦٢/١)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٤/٣)، حاشية العطار على جمع الجوامع (١٣٦/٢)، الحدود للباجي ص(٦٠)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٢٨٩/٢ - ٢٩٤)، شرح اللمع للشيرازي (٥٦٧/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٤٦)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٨/٢، ٦٩)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٦٠/٢)، كشف الأسرار للنسفي (٥/٢)، المحصول للرازي (٢١٧/٤)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٠٢)، المستصفى للغزالي (١٣٢/١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٥٤٢/٢ - ٥٤٤)، المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص(١٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٢٤/٢)، نفائس الأصول للقرافي (٢٧٨٧/٦)، نهاية السؤل للأسنوي (٢٥٥/٣).

○ الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ

١ - تَغْرِيفُهُ وَحُكْمُهُ

وَالْتَوَاتُرُ^[١] فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ تَتَابُعِ أُمُورٍ وَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا فَتْرَةٌ^(١)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾^(٢)، أَيْ وَاحِدًا^[٢] بَعْدَ وَاحِدٍ بِمَهْلَةٍ.

وَأَمَّا فِي الْإِضْطِلَاحِ، فَلِإِنَّهُ أَشَارَ الْإِمَامُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعِلْمَ) أَنِّي الْخَبَرُ الَّذِي يُوجِبُ الْعِلْمَ، يَغْنِي بِشَرْطِ أَنْ يَزُوِيَهُ جَمَاعَةٌ، وَيُوجِبُ الْعِلْمَ بِنَفْسِهِ.

فَمَعْنَى الْحَدِّ^(٣): خَبَرٌ جَمَاعَةٌ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِنَفْسِهِ^(٤).

[1] في كل النسخ: والمتواتر، ولعل الصواب ما أثبتته.

[2] في كل النسخ: واحد.

(١) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٥٦/٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٧٥/٥)، المصباح المنير للفيومي (٦٤٧/٢).

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٤٤.

(٣) إطلاق الحد على مثل هذا التعريف من باب التجاوز فقط، والحقيقة أنه تعريف بالرسم لا بالحد.

(٤) أي الخبر الذي يفيد العلم بنفسه دون قرينة. هذا تعريف للخبر المتواتر بالرسم وليس تعريفاً للتواتر، والتواتر هو تتابع الخبر عن جماعة مفيداً للعلم بنفسه. وعرف إمام الحرمين المتواتر بأنه: الخبر الذي يرويه جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم.

وله تعريفات أخرى راجعها في: الإحكام لابن حزم (١٠٤/١)، الإحكام للآمدي (٢٥/٢)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص (٢٣٣)، أصول السرخسي (٢٨٢/١)، أصول الشاشي ص (١١)، البحر المحيط للزركشي (٢٣١/٣)، التعريفات للجرجاني ص (١١٠)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٢٨٥)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (٣٣/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١١٩/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (٨٥/١٦)، الحدود للبايجي ص (٢٧٩)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٤٤/١)، شرح =

فَالْخَبَرُ جِنْسٌ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْجَمَاعَةِ يُخْرِجُ خَبَرَ الْوَاحِدِ؟

وَقَوْلُهُ: «يُوجِبُ الْعِلْمُ» لِيُخْرِجَ بِهِ خَبَرَ جَمَاعَةٍ لَا يُقَيَّدُ الْعِلْمُ.

وَقَوْلُنَا: «بِنَفْسِهِ» لِيُخْرِجَ بِهِ^[1] مَا عَلِمَ صِدْقُهُمْ فِيهِ^[2] بِالْقَرَائِنِ الزَّائِدَةِ عَلَى مَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، كَمَا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ أَوْ دَلَّ قَوْلُ الصَّادِقِ عَلَى صِدْقِهِمْ^(١).

[1] [به] لم يرد في س، م.

[2] في ج: صدقه فيه.

= التلويح على التوضيح للتفتازاني (٢/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٥١/٢)، ٥٢، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٢٤/٢)، شرح اللمع للشيرازي (٥٦٩/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٤٩)، الفصول في الأصول للجصاص (٣٥٣/٣، ٣٦، ٣٧)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢٧٩/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١١٠/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٦٠/٢)، كشف الأسرار للنسفي (٦/٢)، اللمع للشيرازي ص (١٥٢)، المحصول للرازي (٢٢٧/٤)، المسودة لآل تيمية ص (٢٤٤)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٢٢٢)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (٦٥، ٦٦)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٦٨)، المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي ص (١٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٢٧/٢، ٦٢٨).

(١) يعني أن العلم قد يحصل بطرق أخرى غير الخبر المتواتر مثل:

- أن يكون ذلك معلوماً ضرورة، لأن العقل دل على ذلك، مثل: «الواحد نصف الاثنين»، و «الكل أكبر من الجزء»، و «القيضان لا يجتمعان»... إلخ.
- أن يدل خبر الصادق على صدقه، كخبر رسول الله ﷺ لدلالة المعجزة، ولقول الله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣].

● وجود قرائن تفيد ذلك العلم، كما ذهب إلى ذلك الإمام الجويني وتلميذه الغزالي وغيرهما، مثال ذلك معرفتنا حب إنسان لآخر أو بغضه له أو خوفه منه، وذلك بقرائن الأفعال والأقوال والتصرفات الصادرة من هؤلاء، كالفرح عند اللقاء فذلك يدل على الحب، وعكس ذلك يدل على الخوف، فإن هذا إذا تكرر أفاد العلم.

انظر: البرهان للجويني (٣٧٤/١)، تقريب الوصول لابن جزي ص (٢٨٨)، تمهيد الأوائل للباقلاني ص (٢٩، ٣٠)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٣٠/٣، ٣١)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٥٢/١ - ٢٥٤)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٥٢/٢)، =

قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْ يَزُوِيَ جَمَاعَةً... إلخ).

هَذَا الْكَلَامُ أَشَارَ بِهِ إِلَى الشُّرُوطِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا^[١] الْخَبَرُ مُتَوَاتِرًا، وَهُوَ أَنْ يَتَعَدَّدَ الْمُخْبِرُونَ تَعَدُّدًا يَمْنَعُ التَّوَاطُّؤَ مِنْ مِثْلِهِمْ، أَيْ اتِّفَاقٍ مِثْلِ أَوْلَئِكَ الْمُخْبِرِينَ عَلَى الْكَذِبِ عَادَةً.

ثُمَّ إِنْ أَخْبَرُوا عَنْ وَاسِطَةٍ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْوَاسِطَةُ كَذَلِكَ، إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ الْإِخْبَارُ إِلَى الْمُخْبِرِينَ الَّذِينَ أَخْبَرُوا عَنْ الْمَحْسُوسِ دُونَ الْمَعْقُولِ^(١)، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ.

[١] [بها] سقط من ج.

= شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٢٥/٢، ٣٢٦)، شرح تنقيح الفصول للقرافى ص(٢٥٤، ٢٥٥)، المحصول للرازي (٢٧٣/٤ - ٢٨٤)، المستصفى للغزالي (١٣٥/١، ١٣٦)، المنحول للغزالي ص(٢٣٧، ٢٣٨).

(١) يعني أن المتواتر يفيد العلم بشروط منها:

١ - أن يصل المخبرون إلى عدد لا يقع التواطؤ والاتفاق على الكذب من مثلهم، سواء كان المخبرون طبقة واحدة، أو طبقات، فإن اختلف شرط في أي طبقة سواء الأولى أو غيرها، فإنه لا يكون متواتراً ولا يفيد العلم.

٢ - أن يكون الخبر مستنداً إلى الحس، بمعنى أن يكون مدركاً بإحدى الحواس، كأن يقولوا: رأينا أو سمعنا، لأن العادة تمنع تواطؤ الجم الغفير على الخطأ في ذلك، أما إذا كان الخبر مستنداً إلى المعقولات فإنه لا يفيد العلم بنفسه، وذلك لأن العادة لا تمنع اتفاق الكثير على الخطأ في المعقولات، ألا ترى أن كثيراً من الناس متفقون على إنكار وجود الخالق، وأن الكثير منهم يكذب بالأنبياء... مع أن ما أدركوه باطل، ومن ثم فإن نقلهم لما يعتقدونه لا يفيد العلم لأنه ليس إخباراً عن محسوس.

انظر: البرهان للجويني (٣٦٨/١ - ٣٧٤)، حاشية البنانى على جمع الجوامع (١٢٠/٢ - ١٢٣)، حاشية العطار على جمع الجوامع (١٤٧/٢ - ١٥٠)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٥٤/١ - ٢٥٧)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٢٤/٢)، شرح اللمع للشيرازي (٥٧٢/٢ - ٥٧٥)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٨٧/٢ - ٩٣)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٦٠/٢، ٣٦١)، اللمع للشيرازي ص(١٥٢، ١٥٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٠٣)، المسودة لآل تيمية=

[أولاً - تعريفه وحكمه]

قَالَ: «وَأَخْبَارٌ^[1] الْآحَادِ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ». أَقُولُ: الْخَبَرُ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَوَاتِرٍ يُسَمَّى عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ^(١). وَلَا يَغْنُونُ بِهِ خَبَرُ شَخْصٍ وَاحِدٍ، بَلْ خَبَرُ الْوَاحِدِ عِنْدَهُمْ هُوَ: مَا لَمْ يَثْبُتْهُ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ^(٢)، وَذَلِكَ إِمَّا بِأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ^[2] رَوَى الْخَبَرَ جَمَاعَةً.

[1] كذا في كل النسخ - بجمع أخبار، مع إفراد الضمير المنفصل بعده -: وسينبه إلى هذا أثناء الشرح. والأنسب أن يقول: وخبر الآحاد.

[2] [من] سقط من م.

= ص(٢٣٤)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٥٥٨/٢ - ٥٦٦)، المنحول للغزالي ص(٢٤٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٢٨/٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣١/٢).

(١) ويسمى أيضاً خبر الآحاد، وهو في اللغة جمع أحد، مأخوذ من «وحد»، فهمزته مبدلة من «واو».

انظر: الصحاح للجوهري (٥٤٨/٢)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٧٣/١)، لسان العرب لابن منظور (٤٤٨/٣)، المحيط في اللغة لابن عباد (١٨٢/٣)، المصباح المنير للفيومي (٦/١) و (٦٥٠/٢).

(٢) هذا هو تعريف خبر الواحد عند جمهور الأصوليين، وله تعريفات أخرى تقابل تعريف المتواتر منها ما ذكره إمام الحرمين هنا، ومنها أيضاً:

- ما لم يقع لِمُخْبِرِهِ العلم به ضرورة من جهة الإخبار، وإن كان الناقلون له جماعة.
- ما كان من الأخبار غير منته إلى حد التواتر.
- ما رواه الواحد أو الاثنان فصاعداً ما لم يبلغ الشهرة أو التواتر.

انظر: إحكام الفصول للبايجي ص(٢٣٥)، الإحكام للآمدي (٤٧/٢، ٤٨)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص(٢٣٤)، البرهان للجويني (٣٨٨/٢)، التعريفات للجرجاني ص(١١٠)، التلخيص للجويني (٣٢٥/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١٢٩/٢)، الحاروي الكبير للماوردي (٨٦/١٦)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٦٠/١)، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (٢/٢، ٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى=

أَوْ يَكُونُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُفْذَ عِلْمًا.

أَوْ أَفَادَ لَكِنْ لَا مِنْ نَفْسِهِ، بَلْ^[1] بِالْقَرَائِنِ الزَّائِدَةِ.

وَعَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ يُسَمَّى بِخَبَرٍ^[2] الْآحَادِ، فَإِنَّهُ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى الْجَمْعِ مُفْرَدًا، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ قَرِيبٌ (*).

ثُمَّ عَرَفَهُ بِقَوْلِهِ: (الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ)^(١).

فَقَوْلُهُ: (الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ) جِنْسٌ، وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ^(٢)، فَيَشْمَلُ الْمُتَوَاتِرَ وَالْآحَادَ.

[1] [بل] سقط من ج.

[2] في س، م: خبر.

= (٣٤٥/٢)، شرح اللمع للشيرازي (٥٧٨/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٢٥٦)، شرح مختصر الروضة للطوفي (١٠٣/٢)، الفصول في الأصول للجصاص (٣٧/٣)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢٧٧/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٢١/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٧٠/٣)، اللمع للشيرازي ص (١٥٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٠٤)، المستصفى للغزالي (١٤٥/١)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٢٢٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٧١)، المنهاج في ترتيب الحجج للباجي ص (١٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٣٩/٢)، نهاية السؤل للأسنوي (١٠٣/٣).

(١) ذكره إمام الحرمين في البرهان (٣٨٨/١)، والكافية ص (٥٦) حكاية عن غيره، أما التعريف الذي اختاره فهو: «كل خبر عمن لم يدخل في حد الكثرة، دخل فيه الواحد والاثنان، إلى خمسة وستة وعشرة».

(٢) خبر الآحاد حجة يجب العمل به، وهو مذهب جمهور العلماء، وذهب بعض المعتزلة إلى أنه ليس بحجة، وقال الجبائي منهم: يعمل به إذا عضده دليل آخر أو كان خبر اثنين فصاعداً.

انظر: إحكام الفصول للباجي ص (٢٥٢ - ٢٦٦)، الإحكام للآمدي (٦٥/٢ - ٨٢)، البحر المحيط للزركشي (٢٥٩/٤ - ٢٦١)، التبصرة للشيرازي ص (٣٠٣ - ٣١٣)، تقريب الوصول لابن جزري ص (٢٩٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢/١)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤٤/٣ - ٧٤)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٨٢/٣ - ٨٨)، =

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمُ)^[1] فَضْلَ يُخْرِجُ الْمُتَوَاتِرَ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِقَرِينَةٍ وَلَا بِغَيْرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ^[2] لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ فِي كَلَامِهِ إِيْمَاءٌ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ قَدْ^[2] يُفِيدُ الْعِلْمَ بِقَرِينَةٍ^[3]، لِأَنَّ نَفْيَ الْأَخْصَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَعْمَ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ بِفَضْلِهِ^(١).

[1] من الفقرة الأخيرة ص(٦٧٠) إلى هذا الموضع ساقط من س.

[2] [أنه]، [قد]: غير واردين في س، م.

[3] في ج: بالقرينة.

= الحاوي الكبير للماوردي (٨٧/١٦)، الرسالة للإمام الشافعي ص(٤٠١ وما بعدها)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٦٤ - ٢٨٠)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٥٨/٢)، (٥٩)، الفصول في الأصول للجصاص (٧٥/٣ - ١٠٩)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢٧٩/١)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٧٠/٢)، المحصول للرازي (٣٥٣/٤ - ٣٩١)، المسودة لآل تيمية ص(٢٣٨)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٥٧٣/٢ - ٦٠٧)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبدالجبار (٢٨٠/١٧)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٢٣٠)، المقدمة في الأصول لابن القصار س(٦٧ - ٧٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٧٤ - ٧٦)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٦٧١/٢، ٦٧٢).

(١) اختلفوا في خبر الآحاد هل يفيد العلم أم لا؟

● فذهب الجمهور إلى أنه لا يفيد العلم، وإنما يفيد الظن.

● وذهب الظاهرية والإمام أحمد في رواية وابن خويز منداد من المالكية ورواه عن مالك، والحاثر المحاسبي والحسين بن علي الكرابيسي وجمهور أهل الحديث إلى أنه يفيد العلم.

● وذهب كثير من المحققين إلى أنه يفيد العلم بالقرائن، واختاره الآمدي وابن الحاجب.

انظر: الإحكام لابن حزم (١١٩/١ - ١٣٧)، الإحكام للآمدي (٤٨/٢ - ٥٥)، إرشاد الفحول للشوكانى ص(٤٣)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص(٢٣٤)، أصول السرخسي (٣٢١/١)، البحر المحيط للزركشي (٢٦٢/٤ - ٢٦٦)، التلخيص =

[ثانياً - أنواعه]

قَالَ: «وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُسْنَدٍ وَمُرْسَلٍ، فَالْمُسْنَدُ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ، وَالْمُرْسَلُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ».

أَقُولُ: الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُسْنَدٍ وَمُرْسَلٍ.

[١ - المُسْنَدُ]

ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ بِقَوْلِهِ: (مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ)، يَغْنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ^(١).

= للجويني (٣٢٦/٢)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٧٨/٣ - ٨٢)، توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ص (٣٦، ٣٧)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٧٦/٣ - ٧٩)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٦٠/١ - ٢٦٣)، شرح اللمع للشيرازي (٥٧٩/٢ - ٥٨٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٥٤)، شرح مختصر الروضة للطوفي (١٠٣/٢ - ١٠٧)، الفصول في الأصول للجصاص (٦٣/٣ - ٧١)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢٧٧/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٢١/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٧١/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٢٤ - ٣٥)، اللمع للشيرازي ص (١٥٤)، المستصفى للغزالي (١٣٥/٢ - ١٣٧)، المسودة لآل تيمية ص (٢٤٠ - ٢٤٤)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (٦٧)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٧١، ٧٢)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٦٣/٢ - ٦٦٨)، نزهة النظر لابن حجر ص (٢٠)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣٧، ٣٦/٢).

(١) التعريف الذي ذكره هو المعتمد عند جمهور المحدثين، وللمسند تعريفات أخرى، وقد تعرض الشيخ ابن زكري في منظومته الموسومة «معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب» ص (٧) إلى تعريف الحديث المسند بقوله:

وَمُسْنَدُ الْحَدِيثِ مَا قَدْ اتَّصَلَ مِنْ مَبْدَأٍ لِنِهَايَةٍ بِذَا حَصَلَ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِيمَا يَرِدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِلتَّخَطُّيبِ ذَا وَجِدَ إِلَى الرَّسُولِ بِاتِّصَالٍ أَوْ قُطِعَ بِالرَّفْعِ وَالْوَضَلِ مَعاً فِيهِ قَضَى حَاكِمُهُمْ فَأَعْلَمَ وَحَقَّقَ مَا افْتَضَى وَهُوَ وَالْمَرْفُوعُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَدَى جَمَاعَةٍ فَذَلِكَ زَائِدٌ
انظر: الإشارة في معرفة الأصول للباقي ص (٢٣٥)، الاقتراح في بيان الاصطلاح =

فَ «مَا» كَالْجِنْسِ^[1]، وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى الْخَبَرِ.
وَبَاقِي التَّعْرِيفِ كَالْفَضْلِ، فَيُخْرَجُ بِهِ مَا سِوَى الْمُسْتَدِّ مِنَ الْأَخْبَارِ.

[٢] - الْمُرْسَلُ

[١] - تَعْرِيفُهُ

وَعَرَفَ الْمُرْسَلُ^(١) بِقَوْلِهِ: (مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ)، وَبَيَّانُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِّ الْمُسْتَدِّ.

فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّ عَلَى طَرْدِهِ^[2]:

الْمُنْقَطِعُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الرَّاَوِيَيْنِ رَجُلٌ لَمْ يُذَكَّرْ.
وَالْمَوْقُوفُ: وَهُوَ مَا يُرَوَّى عَنِ الصَّحَابَةِ وَلَا يُتَجَاوَزُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢).

[1] في م: جنس.

[2] في س، م: حده.

= لابن دقيق العيد ص(٢١١)، التبصرة والتذكرة للعراقي (١١٨/١، ١١٩)، تدريب الراوي للسيوطي (١٤٧/١)، التعريفات للجرجاني ص(٢٣)، توجيه النظر للطاهر الجزائري ص(١٦٥)، الحدود للباجي ص(٦٣)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٩٠، ١٩١)، فتح الباقي شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (١١٨/١، ١١٩)، فتح المغيث للسخاوي (١٠٤/١ - ١٠٦)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٧)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص(١٧).

(١) المرسل لغة هو المطلق، فكان الراوي أطلق الإسناد.

انظر: الصحاح للجوهري (١٧٠٨/٤)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣٨٤/٣)، لسان العرب لابن منظور (٢٨٥/١١)، المصباح المنير للقيومي (٢٢٦/١).

(٢) ● الحديث المنقطع هو ما سقط من سنده راوٍ واحد في موضع أو أكثر، أو ذكر فيه راوٍ مبهم، بشرط أن لا يكون الراويان الساقطان متواليين.

● فإن سقط راويان متاليان فهو المعضل.

=

قُلْتُ: أَمَّا الْمُنْقَطِعُ فَإِنَّهُ قَدْ يُسَمَّى ^[1] بِالْمُرْسَلِ عَلَى مَا نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ ^(١)،

[1] في ج: سمي.

= ● والموقوف هو الحديث الذي أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم سواء كان إسناده متصلاً أو منقطعاً.

انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص(٢٠٨، ٢٠٩)، التبصرة والتذكرة للعراقي (١٥٨/١ - ١٦٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١٧١/١ - ١٧٦)، توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ص(١٦٥ - ١٦٧)، شرح ألفية العراقي للأنصاري (١٥٨/١ - ١٦٢)، فتح المغيث للسخاوي (١٥٦/١ - ١٦٢)، كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ص(٥٢)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص(١٩، ٢٧، ٢٨، ٣٦)، نزهة النظر لابن حجر ص(٣٦، ٦٨).

وتعرض الشيخ ابن زكري أيضاً في منظومته السابقة الذكر إلى المنقطع والمعضل بقوله:

المنقطع

مُنْقَطِعُ الْإِسْنَادِ هُوَ مَا سَقَطَ مِنْ الَّذِي تَبِعَ وَخَذَهُ قَطْعٌ
كَمِثْلِ مَالِكٍ عَنْ إِبْنِ عُصَمَاءَ هَذَا الَّذِي شَاعَ لَهُمْ وَاشْتَهَرَا
وَلَا بِنِ عَبْدِ الْبَرِّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ فَيَشْمَلُ الْمُرْسَلُ فِيمَا قَدْ نُقِلَ

المعضل

الْمُعْضَلُ الْمَخْذُوفُ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ هَذَا أَخْصُ يَظْهَرُ
أما الموقوف فعرفه قائله:

الموقوف

وَالْأَثَرُ الْمَوْقُوفُ مَا لِلصَّاحِبِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ فِي الْغَالِبِ
مُتَّصِلًا ثَبَتَ أَوْ قَدْ انْقَطَعَ وَزُبْنًا اسْتُعْمِلَ فِي الَّذِي اتَّبَعَ
وبعني الشارح بهذا الاعتراض أن التعريف المذكور ليس مطرداً، أي ليس مانعاً لدخول المنقطع والموقوف في التعريف، وكذلك المعضل، كما تبين.

(١) أي أن المنقطع قد أدخله بعض علماء الحديث في المرسل، وقد أشار الشيخ ابن زكري إلى ذلك نظماً كما تقدم، ومن ثم فإنه داخل في التعريف، وعلى هذا توجيه لا يعترض على التعريف بأنه غير مانع.

انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص(٢٠٨)، شرح ألفية العراقي للأنصاري (١٥٩/١)، فتح المغيث للسخاوي (١٥٧/١)، كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ص(٥٣)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٤٢٣).

وَأَمَّا الْمَوْقُوفُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى طَرْدِ الرَّسْمِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

تنبيه: [ب - الْمُرْسَلُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ]

اعْلَمَ أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ فِي الْمُرْسَلِ: قَوْلُ التَّابِعِيِّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا.

وَقِيلَ: قَوْلُ التَّابِعِيِّ^[١] الْكَبِيرِ كَابِنِ الْمَسِيَّبِ^(٣)، وَأَمَّا إِذَا قَالَ تَابِعِيُّ

[١] في ج: التابع، ثم إن: عبارة [قال رسول الله ﷺ كذا، وقيل قول التابعي] سقطت من م. وهذا يعني أن التعريف الأول سقط من هذه النسخة، أما في س فقد سقط الرابع كله.

(١) أما الموقوف فإنه لا يشترط فيه الاتصال أو عدمه، بل العبرة فيه أن يضاف إلى الصحابي، وحينئذ فإنه لا يعترض به على طرد التعريف، أي كونه مانعاً.

(٢) التعريف الذي ذكره المصنف والشارح أراد به ما اصطلاح عليه الفقهاء والأصوليون. ومن ثم فإن الحديث المنقطع والمعضل في بعض صورهما، كما إذا رفعه التابعي فمن دونه إلى النبي ﷺ يدخلان في مسمى المرسل عند الأصوليين والفقهاء، أما المرسل عند المحدثين فسيأتي بيانه.

فَمَا نقله الشارح يعتبر اعتراضاً على تعريف الأصوليين بما هو معروف عند المحدثين، وعليه فهذه مناقشة خارجة عن محل النزاع، والله أعلم.

انظر: الإحكام للآمدي (١٣٦/٢)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص(٢٣٩)، البرهان للجويني (٤٠٧/١)، التلخيص للجويني (٤١٦/٢)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٦٨/٣، ١٠٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١٦٨/٢)، الحدود للباجي ص(٦٣)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٢٤/٢)، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (٧/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٧٤/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٨٠)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٧٤/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢/٣)، المستصفى للغزالي (١٦٩/١)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٢٥٧)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٦٠/٢).

(٣) هو الإمام سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عائد بن عمران القرشي المخزومي، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة الذين ورثوا علم أهل المدينة، الجامع بين الفقه والحديث والزهد والورع، سمع من عثمان وزيد بن ثابت=

صَغِيرَ كَالزُّهْرِيِّ^(١): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، فَإِنَّهُ^[١] مُنْقَطِعٌ، لِأَنَّ أَكْثَرَ^[٢] رِوَايَةِ الصَّغِيرِ عَنِ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يَلْقَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا قَلِيلًا^(٢).

[1] [قال رسول الله ﷺ كذا فإنه] سقط من س.

[2] [أكثر] سقطت من م.

= وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة رضي الله عنهم، وأخذ عنه خلق كثير، توفي سنة ٩٧هـ.

انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للإمام البخاري (٥١٠/٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٥٤/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٧٤/٤)، تهذيب الكمال للمزي (٦٦/١١) - (٧٥)، الجرح والتعديل للرازي (٥٩/٤ - ٦١)، حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (١٦١/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١٧/٤ - ٢٤٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٢٥)، الطبقات الكبرى لابن سعد (١١٩/٥)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (٧١٩/٢).

(١) هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب المدني، أحد الأئمة الأعلام، نزل الشام، روى عن ابن عمر وجابر وأنس وغيرهم من الصحابة، وروى عنه عمر بن عبدالعزيز وأبو حنيفة ومالك وعطاء والأوزاعي، وكان أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار، فقيهاً فاضلاً، توفي سنة ١٢٤هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٤٩، ٥٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٠٨/١ - ١١٣)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٤٥/٩ - ٤٥١)، حلية الأولياء لأبي نعيم (٣٦٠/٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٢٦/٥ - ٣٥٠)، التاريخ الكبير للبخاري (٢٢٠/١، ٢٢١)، طبقات خليفة بن خياط ص (٢٦١)، تهذيب الكمال (٤١٤/٢٦ - ٤٤٣).

(٢) يعني أن المرسل كما هو المشهور عند المحدثين هو: ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، صغيراً كان التابعي أو كبيراً. وعند بعض المحدثين: هو ما رفعه التابعي الكبير خاصة.

انظر: تدريب الراوي للسيوطي (١٥٩/١، ١٦٠)، توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ص (١٦٦)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ العلاني ص (٢٥ - ٣٢)، شرح ألفية العراقي للأنصاري (١٤٤/١ - ١٤٦)، فتح المغيث للسخاوي (١٣٥/١ - ١٣٩)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٤٢٣)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص (٢٥)، نزهة النظر لابن حجر ص (٣٦، ٣٧).

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا قَالَ: «كَذَا...» تَابِعُ التَّابِعِيِّ فَمَنْ دُونَهُ تَسْمِيَّتُهُ بِالْمُفْضَلِ، وَنُقِلَ عَنِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ^[1] مِنْهُمْ أَنَّهُ سَمَّاهُ مُرْسَلًا^[2]، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ^[3]، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[ج - حُكْمُ الْإِخْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ]

قَالَ: «قَالَ الْمُرْسَلُ إِنَّ^[3] كَانَ مِنْ مَرَايِلِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا

[1] [البغدادى] لم ترد في م .

[2] [أصوله] لم يرد في س .

[3] في ج: إذا .

(١) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، الإمام الحافظ المؤرخ أحد أئمة الحديث، من شيوخه أبو القاسم الأزهرى، وأبو بكر البرقاني، وأبو الطيب الطبري، من تلاميذه عبدالله بن أحمد بن عثمان، من مؤلفاته تاريخ بغداد، والكفاية، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، توفي سنة ٤٦٣هـ.

انظر ترجمته في: تبين كذب المفتري لابن عساكر ص(٢٦٨ - ٢٧١)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١١٣٥/٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٧٠/١٨ - ٢٩٧)، شذرات الذهب لابن العماد (٣١١/٣)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢٩/٤ - ٣٩)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٩٢/١، ٩٣).

(٢) انظر: الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٤٢٣).

وتعرض الشيخ ابن زكري في منظومته في مصطلح الحديث ص(٨) إلى هذا الموضوع بقوله:

وَالْخَبَرُ الْمُرْسَلُ قَوْلُ التَّابِعِ هَذَا الَّذِي رَسَمَهُ الْجُمْهُورُ
وَقِيلَ: ذَلِكَ شَرْطُهُ الْكَبِيرُ وَقِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ الْمُنْقَطِعُ
جَمَاعَةً وَقَالُوا: هَذَا الْأُضُوبُ فَقَالَ فِي التَّابِعِ هُوَ الْأَكْثَرُ
وَشَاعَ ذَا فِي الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ فَاغْرِفْ ذَا وَعٍ وَقِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ الْمَشْهُورُ
فَيَخْرُجُ الَّذِي وَضَعَهُ الصَّغِيرُ فَهُوَ زَيْفُهُ لِهَذَا يَنْزِعُ
وَقَضَلَ الْخَطِيبُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ فِي غَيْرِهِ يَصِحُّ لَكِنْ يَنْزُرُ
وَفِي الْحَدِيثِ لَيْسَ بِالْمَقُولِ

مَرَّاسِيلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَإِنَّهَا قَدْ قُتِّسَتْ فَوُجِدَتْ مَسَانِيدَ، وَالطَّعْنَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْإِسْنَادِ».

أَقُولُ: اِخْتَلَفَ الْأَئِمَّةُ فِي قَبُولِ الْمُرْسَلِ:

فَقَبِلَ قَبُولُهُ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي أَشْهَرِ قَوْلَيْهِ^[1].

وَنَقِلَ عَنْ جُمْهُورِ الْمُحَدِّثِينَ رَدُّهُ.

وَنَقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْبَلُ إِلَّا بِأَحَدِ أُمُورٍ خَمْسَةٍ:

● أَنْ يُسْنِدَهُ غَيْرُهُ(*).

● أَوْ يُرْسِلَهُ آخَرُ، وَعُلِمَ أَنَّ شُيُوخَ أَحَدِ الْمُرْسِلِينَ غَيْرُ شُيُوخِ الْآخَرِ.

● أَوْ يُعْضِدَهُ قَوْلُ صَحَابِيٍّ.

● أَوْ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

● أَوْ عُلِمَ مِنْ حَالِ الْمُرْسِلِ أَنَّهُ لَا يُرْسِلُ إِلَّا مَا رَوَاهُ عَنْ عَدَلٍ.

وَذَهَبَ ابْنُ أَبَانَ فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ إِلَى أَنَّ الرَّاوِيَّ إِنْ كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الثَّقَلِ^[2] قَبِلَ، وَإِلَّا فَلَا^(١).

[1] في س، م: أقواله.

(*) نهاية الصفحة (٣٧/ظ).

[2] في س، م: نقل الحديث.

(١) اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل على أقوال ذكر الشارح منها أربعة:

● يعمل به وهو مذهب الأئمة أبي حنيفة ومالك وأحمد كما ذكر الشارح، وإليه ذهب جماهير المعتزلة، واختاره الأملي.

● لا يقبل مطلقاً وهو مذهب الظاهرية وجمهور المحدثين بعد المائتين والإمام أحمد في رواية ثانية، وإليه ذهب أبو زرعة الرازي وأبو حاتم، واختاره الرازي والغزالي، والباقلاني في رواية عنه.

● لا يقبل إلا إذا اعتضد بأحد الأمور الخمسة التي ذكرها الشارح.

- = أنه يقبل إن كان من أئمة الثقل الضابطين، وإلا لم يقبل، وهو مذهب ابن أبان كما نقل الشارح، واختاره ابن الحاجب وابن الهمام.
- وفي المسألة أقوال أخرى منها:
- يقبل إن كان المرسل من القرون الثلاثة الأولى، ولم يعرف بالرواية من غير الثقة، وبه قال الجصاص والسرخسي.
- لا تقبل إلا مراسيل سعيد بن المسيب.
- يرجح المرسل على المسند، وبه قال ابن أبان واليزدي.
- ولعل المقبول من هذه المذاهب ما رجحه الدكتور المختار الشنقيطي، وهو أن المراسيل ليست مقبولة بإطلاق ولا مردودة بإطلاق.
- بل المقبول ما تتبع منها فوجد موصولاً عند الثقات مثل مراسيل سعيد بن المسيب، وما تتبع فلم يوجد موصولاً أو جهل حالها لم تقبل وردت.
- انظر حكم الاحتجاج بالمرسل مع التفصيل والأدلة في المصادر التالية: الإبهاج للسبكي (٣٣٩/٢ - ٢٤٣)، إحكام الفصول للباجي ص (٢٧٢ - ٢٨٣)، الإحكام لابن حزم (٢/٢)، الإحكام للآمدي (١٣٦/١ - ١٤٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٥٧، ٥٨)، أصول السرخسي (٣٦٠/١)، البحر المحيط للزركشي (٤٠٩/٤ - ٤٢٥)، البرهان للجويني (٤٠٨/١ - ٤١٢)، التبصرة للشيرازي ص (٣٢٦ - ٣٣٠)، تدريب الراوي للسيوطي (١٦٢/١ - ١٧١)، التقرير والتحجير لابن أمير حاج (٢٨٩/٢ - ٢٩٢)، التمهيد لابن عبد البر (٣/١ - ٧)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٣٠/٣ - ١٤٤)، توجيه النظر للشيخ طاهر الجزائري ص (٣٧)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي ص (٣٣ - ٤٩)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١٦٩/٢ - ١٧١)، الرسالة للإمام الشافعي ص (٤٦١ - ٤٧١)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٢٤/٢ - ٣٢٦)، شرح التلويح على التوضيح للفتاواني (٧/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٣٧٩، ٣٨٠)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٣٠/٢، ٢٣١)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (٢٦)، فتح المغيث للسخاوي (١٢٨/١)، الفصول في الأصول للجصاص (١٤٥/٣ - ١٥٧)، فوائح الرحموت لتنظام الدين الأنصاري (١٧٤/٢ - ١٧٧)، كشف الأسرار عن أصول اليزدي (٢/٣ - ٧)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٤٢٣ - ٤٣٥) و (٤٤٣ - ٤٤٦)، المحصول للرازي (٤٥٤/٤ - ٤٦٤)، المستصفى للغزالي (١٦٩/١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٦٢٨/٢ - ٦٣٩)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (٧١ - ٧٤)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٨٧، ٨٨)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٤٤/٢ - ٦٤٩)، النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص (٢٣)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (١٧٧/٢ - ١٨٢).

* مراسيل الصحابة [

قَوْلُهُ: (وَالْمُرْسَلُ... إلخ).

ظَاهِرُهُ أَنَّ مِنْ صُورِ الْمُرْسَلِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى^[1] خِلَافِهِ، أَغْنَى أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ.

وَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَيَنْبَغِي عَلَى عَدَالَةِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ:

فَعَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ فِي أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ عُدُولٌ يُقْبَلُ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ مِنْ صَحَابِيٍّ، وَيَبْعُدُ أَنْ يَزْوِيَهُ عَنْ تَابِعِيٍّ^(١).

[1] [على غير وارد في ج.

(١) لا يقصد باستبعاد رواية الصحابة عن التابعين إنكار ثبوتها، لأنها واردة في باب رواية الأكابر عن الأصاغر، ومن أمثلة ذلك ما رواه العبادلة وعمر وعلي وأنس ومعاوية وأبو هريرة رضي الله عنهم عن كعب الأحبار وهو من التابعين.

انظر: تدريب الراوي للسيوطي (٢/٢١٥)، فتح المغيث للسخاوي (٣/١٧١، ١٧٢).
ومن أمثلة ذلك ما رواه الترمذي عن سهل بن سعيد عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمْلَى قَوْلَهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقُرْبَى وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]...» الحديث.

قال الترمذي: هذا حديث حسن... وفي هذا الحديث رواية رجل من أصحاب النبي ﷺ عن رجل من التابعين، رواه سهل بن سعيد الأنصاري عن مروان بن الحكم، ومروان لم يسمع من النبي ﷺ، وهو من التابعين.

انظر: سنن [كتاب (٤٨) تفسير القرآن/ باب (٥) ومن سورة النساء]، حديث ٣٠٣٣، (٢٤٢/٥).

وَمَنْ يَقُولُ: حُكْمُ الرَّائِي مِنَ الصَّحَابَةِ حُكْمُ غَيْرِهِ فِي وُجُوبِ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ، يَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَهُ كَالْمُرْسَلِ^(١).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ^[١] يُرِيدُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ، إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، وَقَدْ سَمِعَهُ مِنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ فَهُوَ مُرْسَلُ الصَّحَابِيَّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ أَقْوَى مِنْ مُرْسَلٍ غَيْرِهِ.

[١] [أنه] لم يرد في ج.

(١) ذهب جماهير العلماء إلى أن الصحابة كلهم عدول، وقال قوم: إن حكمهم في العدالة يحكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية. ومنهم من قال: إنهم لم يزلوا عدولاً إلى أن وقع الاختلاف بينهم، وبعد ذلك لا بد من البحث عن عدالتهم. منهم من قال (وهم المعتزلة): إن كل من قاتل علياً رضي الله عنه عالماً به فهو فاسق مردود الرواية والشهادة لخروجهم عن الإمام الحق. قال آخرون كالمازري والقرافي: لا تثبت العدالة إلا لخصوص الذين لازموه، أما من رآه مرة ثم فارقه فلا تثبت له العدالة بذلك... وثمة أقوال أخرى. والصحيح منها ما ذهب إليه جمهور العلماء، لأنه مؤيد بأدلة من القرآن والسنة، وعليه فجهاالة عين الصحابي لا تضر، لأنه مقبول عند المسلمين لما تقدم أن جميعهم عدول.

انظر الكلام عن عدالة الصحابة في: الإحكام لابن حزم (٨٩/٥)، الإصابة لابن حجر (١٧/١)، البحر المحيط للزركشي (٢٩٩/٤، ٣٠٠)، تدريب الراوي للسيوطي ص (٤٠٠)، تدريب الراوي للسيوطي (١٩٠/٢)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٢٩٢)، التلخيص للجويني (٣٧٣/٢ - ٣٧٦)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٤٢/٣)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١٦٧/٢، ١٦٨)، الرياض المستطابة للعامري اليمني ص (١٢، ١٣)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٣٣١)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٧٣/٢ - ٤٧٧)، شرح زكريا الأنصاري على ألفية العراقي (١٣/٣)، (١٤)، شرح مختصر الروضة للطوفي (١٨٠/٢ - ١٨٤)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (٢٦٤، ٢٦٥)، فتح المغيث للسخاوي (١٠٨/٣ - ١١٣)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٨٤/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٣٦ - ٤٩)، اللمع للشيرازي ص (١٥٩)، المحصول للرازي (٣٠٧/٤ - ٣٤٩)، المستصفى للغزالي (١٤٦/١)، المسودة لآل تيمية ص (٢٩٢)، نزهة النظر لابن حجر ص (١٥٣).

* مراسيل كبار التابعين]

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ مَرَايِلَ غَيْرِ الصَّحَابَةِ لَا يُقْبَلُ مِنْهَا إِلَّا
مَرَايِلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ أَبِي أُو
قَرِيبٌ مِنْهُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ عَدَمَ قُبُولِ الْمُرْسَلِ مِنْ غَيْرِ الصَّحَابِيِّ^[1]
مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ^[2] لِيُظْهِرَ أَنَّهَا مَسَانِيدٌ، فَالْعَمَلُ عَلَيْهَا
حَيْثُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَسَانِيدٌ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا^[3] مَرَايِلَ^(١)، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ^[4].

قَوْلُهُ: (وَلَا تَنْهَا^[5] قَدْ فُتِّشَتْ... إلخ)، الْمُفْتَشُّ لَهَا هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ
عَلَى مَا نَقَلَ فِي الْبَرْهَانِ^(٢).

[1] في ج: الصحابي المرسل، والعبارة كلها ساقطة من م.

[2] [فقد علمت... ابن المسيب] سقط من س، م.

[3] [مسانيد لا من حيث كونها] سقطت من م.

[4] [والله أعلم] لم ترد في ج.

[5] في متن الورقات المطبوع: فَإِنَّهَا.

(١) بناء على هذا فقبول مثل هذه المراسيل ليس مقتصرًا على مراسيل سعيد بن المسيب، بل يشمل غيره من التابعين المشهورين بالعلم والحفظ والضبط، كالنخعي والحسن والشعبي...

انظر: الإشارة في معرفة الأصول للباقي ص(٢٤٠)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٢/٢٨٩)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٨٠)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(٤٩)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٤٤٣، ٤٤٦)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص(٢٥، ٢٦).

(٢) حكى إمام الحرمين في البرهان (١/٤١١) عن القاضي أن الإمام الشافعي قال في بعض مجموعاته: «تبعته مراسيل سعيد فألفت معظمها مسنداً من غير طريقه». وانظر تذكرة الحفاظ للذهبي في ترجمة ابن المسيب (١/٥٤).

[هـ - دَلِيلُ الْقَائِلِينَ بِرَدِّ الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ]

وَقَوْلُهُ: (وَالطَّغْنَةُ^(١) تَدْخُلُ عَلَى الْأَسَانِيدِ)، يَغْنِي أَنَّ الطَّغْنَ فِي الْخَبَرِ، وَهُوَ التَّضْعِيفُ^[1]، إِنَّمَا يَكُونُ فِي رِجَالِ السَّنَدِ.

وَالسَّنَدُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْإِخْبَارِ عَنْ طَرِيقِ الْمَتْنِ.

وَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ صَحِيحاً إِلَّا إِذَا كَانَ رِجَالُ^[2] سَنَدِهِ عُذُولاً، فَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُسْتَنْداً نُظِرَ فِي رِجَالِ سَنَدِهِ فَيُظْهَرُ حَالُهُمْ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُرْسَلاً لَمْ يُمْكِنْ النَّظَرُ، فَلَا تَتَبَيَّنُ حَالُ الرَّاوي، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُرْسَلاً غَيْرِ الصَّحَابِيِّ عِنْدَ الْإِمَامِ مَقْبُولاً إِلَّا مَرَّاسِيلاً^[3] ابْنِ الْمُسَيَّبِ، لِأَنَّهَا كَمَا قَالَ: فُتِّشَتْ فَوُجِدَتْ مَسَانِيدٌ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ.



[1] في م: المتضعف.

[2] [رجال] سقطت من س، م.

[3] في م: مرسل.

(١) كذا في جميع النسخ، وهو لا يوافق ما ورد في متن الورقات المطبوع وفي شروح الورقات المتداولة الأخرى، فقد جاء فيها (والعنينة وتدخل على الأسانيد...). ومن ثم فإن معنى الشرح سيختلف أيضاً، وتتميماً للفائدة أنقل ما في شرح الخطاب على الورقات ص (١٤٧) حيث قال:

(والعنينة) مصدر عنعن الحديث إذا رواه بكلمة «عن»، فقال: حدثنا فلان عن فلان (وتدخل على الأسانيد) أي على الأحاديث المسندة، فلا تخرجها عن حكم الإسناد إلى حكم الإرسال فيكون الحديث المروي بها مسنداً لاتصال سنده في الظاهر لا مرسل.

وانظر: الأنجم الزاهرات ص (٢٢٠)، شرح المحلي على الورقات ص (٢٠).

[طرق تحمل الحديث وأدائه]

قَالَ: «وَإِذَا قَرَأَ الشَّيْخُ عَلَى الرَّائِي فَيَجُوزُ لِلرَّائِي أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي، وَإِذَا قَرَأَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ فَيَقُولُ: أَخْبَرَنِي^[1] وَلَا يَقُولَ: حَدَّثَنِي^(*)، وَإِنْ أَجَاذَهُ الشَّيْخُ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ، فَيَقُولُ أَجَاذَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي^[2] إِجَاذَةً». أَقُولُ: مَرَاتِبُ الرِّوَايَةِ سِتَّةٌ:
الْأُولَى: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ بِلَفْظِهِ، وَالرَّائِي يَسْمَعُ^(١).

(*) نهاية الصفحة (٣٨/و).

[1] [وَإِذَا قَرَأَ... أَخْبَرَنِي] سقط من م.

[2] [وَإِذَا قَرَأَ... أَخْبَرَنِي] سقط من س.

(١) انظر تفصيل الكلام حول السماع في المصادر: إرشاد الفحول للشوكاني ص(٥٤)، (٥٥)، الإلماع للقاضي عياض ص(٦٩)، البحر المحيط للزركشي (٣٨٢/٤، ٣٨٣)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٤/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٩/٢)، التلخيص للجويني (٣٨٧/٢)، تيسير التحرير لأmir بادشاه (٩٣/٣)، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٤٣٧/١)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٢٤/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٩٠/٢ - ٤٩٢)، شرح المحلي على جمع الجوامع (١٧٤/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١١٨)، فتح المغيث للسخاوي (١٨/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٩/٣)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٢٩٦)، المستصفى للغزالي (١٦٥/١)، المسودة لآل تيمية ص(٢٨٧)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٨٢)، نزهة النظر لابن حجر ص(٣٤، ٣٧)، نشر البند للعلوي الشنقيطي (٧٢/٢)، نهاية السؤل للأسنوي (١٩٣/٣).

الثَّانِيَّةُ: قِرَاءَةُ الرَّائِي عَلَى الشَّيْخِ، وَهُوَ يَسْمَعُ.
الثَّالِثَةُ: قِرَاءَةُ الْغَيْرِ^[1] عَلَى الشَّيْخِ، وَالرَّائِي يَسْمَعُ^(١).
الرَّابِعَةُ: إِجَارَةُ الشَّيْخِ لَهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ^(٢).

[1] [الغير] بياض في س، م.

(١) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ص(٥٥)، الإلماع للقاضي عياض ص(٧٠)، البحر المحيط للزركشي (٣٨٣/٤ - ٣٩١)، البرهان للجويني (٤١٢/١)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٩/٢)، تدريب الراوي للسيوطي ص(١٢/٢)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٩٣/٣)، المستصفى للغزالي (١٦٥/١)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٧٥/٢) - (١٧٨)، شرح المحلي على جمع الجوامع (١٧٤/٢)، المسودة لآل تيمية ص(٢٨٧)، (٢٨٨)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٠٥/١ - ٣٠٨)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٩٣/٢ - ٥٠٠)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٧٦)، نزهة النظر لابن حجر ص(٣٤)، علوم الحديث لابن الصلاح (١٢٢)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٢٩/٢)، فتح المغيث للسخاوي (٢٨/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٣٣)، المحدث الفاصل للرامهرمزي ص(٤٢٠)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص(٢٥٦)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٨٣)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٩/٣)، نهاية السؤل للأسنوي (١٩٣/٣)، التلخيص للجويني (٣٨٧/٢)، الأحكام الوسطى لعبدالحق الإشيلي (١٠٠/١).

(٢) انظر تفصيل الكلام حول الإجازة وما يتعلق بها من أحكام في: إحكام الفصول للباقي ص(٣٨٤ - ٣٨٦)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٥٦، ٥٧)، الإلماع للقاضي عياض ص(٨٨)، البحر المحيط للزركشي (٣٩٦/٤ - ٤٠٢)، البرهان للجويني (٤١٤/١)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٦٠/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٢٨/٢)، التلخيص للجويني (٣٨٩/٢)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٩٣/٣، ٩٤)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٧٩/٢، ١٨٠)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١٧٤/٢)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٠٨/٢، ٣٠٩)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٦٠/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٠٠/٢ - ٥٠٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٧٧ - ٣٧٩)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٣٤)، فتح المغيث للسخاوي (٦٤/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٤٣/٣)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٤٨)، المحدث الفاصل للرامهرمزي ص(٤٣٥)، المستصفى للغزالي (١٦٥/١)، المسودة لآل تيمية ص(٢٨٧، ٢٨٨)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٨٣)، نزهة النظر لابن حجر ص(٣٤)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٧٣/٢)، نهاية السؤل للأسنوي (١٩٦/٣، ١٩٧).

الْحَامِسَةُ: أَنْ يُتَاوَلَهُ الشَّيْخُ كِتَاباً يَزُوي مَا فِيهِ^(١).

السَّادِسَةُ: أَنْ يَكْتُبَ لَهُ بِمَا يَزُويهِ عَنْهُ^(٢).

● [السَّمَاعُ]

[١ - مرتبته]

وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى هِيَ أَعْلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ، عَلَى مَا هُوَ مُخْتَارُ الْمُتَأَخِّرِينَ

(١) راجع تفصيل الكلام حول المناولة في: إرشاد الفحول للشوكاني ص(٥٦)، الإلماع للقاضي عياض ص(٧٩)، البحر المحيط للزركشي (٣٩٦/٤ - ٣٩٨)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٨٩/٢)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٩٣/٣)، المستصفى للغزالي (١٦٥/١)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٧٩/٢، ١٨٠)، شرح المحلي على جمع الجوامع (١٧٤/٢)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٠٩/٢ - ٣١٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٠٣/٢ - ٥٠٨)، شرح تنقيح الفصول للقراقي ص(٣٧٧، ٣٧٨)، نزهة النظر لابن حجر ص(٣٤)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٦/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٤٦)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٨٩/٢)، فتح المغيـث للسخاوي (١١٢/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٥٠/٣)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٦٣)، المحدث الفاصل للرامهرمزي ص(٤٣٥)، المسودة لآل تيمية ص(٢٨٧، ٢٨٨)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٨٣)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٧٢/٢)، نهاية السؤل للأسنوي (١٩٦/٣).

(٢) راجع تفصيل الكلام حول الكتابة في: إرشاد الفحول للشوكاني ص(٥٥، ٥٦)، الإلماع للقاضي عياض ص(٨٣)، البحر المحيط للزركشي (٣٩٠/٤ - ٣٩٣)، التبصرة والتذكرة للعراقي (١٠٣/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٥٣/٢)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٩٣/٣)، شرح المحلي جمع الجوامع (١٧٤/٢)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (١٠٣/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٠٨/٢ - ٥١١)، شرح تنقيح الفصول للقراقي ص(٣٧٨)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٥٣)، فتح المغيـث للسخاوي (١٣٥/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٥٠/٣)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٧٣)، المحدث الفاصل للرامهرمزي ص(٤٤٤)، المستصفى للغزالي (١٦٦/١)، المسودة لآل تيمية ص(٢٨٧، ٢٨٨)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص(٢٦١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٨٣)، نزهة النظر لابن حجر ص(٣٤)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٧٥/٢)، نهاية السؤل للأسنوي (١٩٦/٣).

مِنْ^[1] الْمُحَدِّثِينَ وَالْأُصُولِيِّينَ^(١).

وَقِيلَ: الثَّانِيَةُ أَغْلَى^(٢)، وَنُسِبَتْ إِلَى مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ أَبِي ذَثْبٍ^[2]^(٣).
وَعَنْ مَالِكٍ أَيْضاً أَنَّهُمَا سَوَاءٌ^(٤) وَنُسِبَ إِلَى الْبُخَارِيِّ^(٥).

[2] في س، م: ذويب.

[1] [من] سقط من م.

(١) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٧٣)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٤/٢، ٣٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٩/٢، ١٥)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٧٦/٢، ١٧٧)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٤٣٧/١)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٢٤/٢، ٣٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١١٨)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٠٧ - ٣١٠)، نزهة النظر لابن حجر ص(٣٤).

(٢) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٦٩، ٧١، ٧٣)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٢/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١٥/٢)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٣٢/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٢٢)، فتح المغيث للسخاوي (٣٠/٢، ٣١)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣١٠ - ٣١٤).

(٣) هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب العامري، الإمام التابعي الفقيه المحدث، من أهل المدينة كان يفتي بها، وهو شبيه بسعيد بن المسيب، ويعد من أروع الناس وأفضلهم في عصره، توفي سنة ١٥٨هـ.

انظر ترجمته في: التاريخ ليحيى بن معين (٥٢٥/٢)، التاريخ الكبير للإمام البخاري (١٥٢/١، ١٥٣)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٩٦/٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٩١/١ - ١٩٣)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٠٣/٩ - ٣٠٧)، تهذيب الكمال للمزي (٢٥/٦٣٠ - ٦٤٣)، الجرح والتعديل للرازي (٣١٣/٧، ٣١٤)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣٩/٧)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص(٦٧)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٥٥/٥ - ٤٥٩)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢٣٥/١)، المعارف لابن قتيبة ص(٤٨٥)، وفيات الأعيان لابن خلكان (١٨٣/٤).

(٤) صحيح البخاري [كتاب (٣) العلم/ باب (٦) القراءة والعرض]، (٢٢/١).

وانظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٦٩)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٣١/٢، ٣٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١١/٢)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٣١/٢، ٣٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٢٢)، فتح المغيث للسخاوي (٣١/٢، ٣٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٢٩٨ - ٣٠٧)، المحدث الفاضل للرامهرمزي ص(٤٢٠).

(٥) هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة=

وَلَمَّا كَانَتْ أَلْفَاظُ الرَّاوي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَرَاتِبِ تَعَرَّضَ الْإِمَامُ لِبَيَانِهَا، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ^[1] الشَّيْخَ إِذَا قَرَأَ بِلَفْظِهِ وَالرَّاوي يَسْمَعُهُ وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى، فَإِنَّ لِلرَّاوي أَنْ يَقُولَ: «حَدَّثَنِي» أَوْ «أَخْبَرَنِي»، يَغْنِي وَكَذَلِكَ مَا يُشْبِهُ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ نَحْوُ «حَدَّثَنَا» وَ «أَخْبَرَنَا» وَ «أَتَيْنَا» وَ «قَالَ لَنَا» وَ «سَمِعْتُهُ»^[2] . . هَذَا إِذَا قَصَدَ الشَّيْخُ إِسْمَاعَ الرَّاوي مُتَفَرِّدًا أَوْ مَعَ غَيْرِهِ^(١).

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ «حَدَّثَ» وَ «أَخْبَرَ» مُتَسَاوِيَانِ^(٢).

وَأَشَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْظَاظَ مُرْتَبَةٌ: فَجَعَلَ أَرْفَعَهَا

[1] [أَنْ] سقط من ج.

[2] في س، م: وقال وسمعت.

= الجعفي البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، كان ذكياً ورعاً، سمع من كثيرين ذكرهم في الصحيح، وأخذ عنه خلق كثير منهم الترمذي، والنسائي، وأبو زرعة وغيرهم، من تأليفه الجامع الصحيح، الأدب المفرد، التاريخ الكبير، توفي سنة ٢٥٦هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤/٢)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٥٥٥ - ٥٥٧)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/٤٧ - ٥٥)، تهذيب الكمال للمزي (٢٤/٤٣٠ - ٤٦٨)، الجرح والتعديل للرازي (٧/١٩١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/٣٩١ - ٤٩١)، طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٢٥٢، ٢٥٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٣٢٩).

(١) انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص (٢٢٦)، الإلماع للقاضي عياض ص (١٢٢)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٢٤)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٢/٢٤)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١١٨)، فتح المغيث للسخاوي (٢/٢٠ - ٢٦)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٣٢٠ - ٣٣٠)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص (٢٦٠).

(٢) والتسوية بينهما هو مذهب مالك، وذكر أنه مذهب متقدمي أهل المدينة، وهو رأي معظم علماء الحجاز والكوفة، وهو مذهب الحسن والزهرى واختيار البخاري.

«سَمِعْتُ» ثُمَّ «حَدَّثَنَا» ثُمَّ «أَخْبَرَنَا» ثُمَّ «أُنْبَأْنَا»^(١).

وَهَذَا قَبْلَ أَنْ يَشِيعَ تَخْصِصُ «أَخْبَرَنَا»^[1] بِمَا قَرِءَ عَلَى الشَّيْخِ^(٢).

وَأَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ «أَخْبَرَنَا» أَرْفَعُ مِنْ «سَمِعْتُ» مِنْ حَيْثُ إِنَّ «سَمِعْتُ» لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ^[2] الشَّيْخَ رَوَاهُ وَخَاطَبَهُ بِهِ^[3] (٣).

وَأَمَّا [إِذَا]^[4] لَمْ يَقْصِدِ الشَّيْخُ إِسْمَاعَ الرَّاوي، فَلَا يُضِيفُ إِلَى نَفْسِهِ بَلْ يَقُولُ: «حَدَّثْتُ» وَ «أَخْبَرْتُ» وَ «قَالَ» وَ «سَمِعْتُهُ»، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْأَصُولِيِّينَ، وَتَقْدِيمُهُ لِهَذِهِ الْمُرْتَبَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَهُ أَعْلَى^[5] (٤).

[1] [أخبرنا] سقط من ج.

[2] [أن] سقط من ج.

[3] [الشيخ رواه وخاطبه به] سقط من م.

[4] [إذا] زيادة مني يقتضيها سياق جملة الشرط.

[5] هذه الفقرة كلها ساقطة من م.

(١) وممن قال بهذا الترتيب الخطيب البغدادي.

انظر هذا التعليق والذي قبله في: الإلماع للقاضي عياض ص (١٢٢ - ١٢٤)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٥/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٩/٢)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٧٥/٢)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٢٥/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١١٩، ١٢٠).

(٢) انظر: تدريب الراوي للسيوطي (١٠/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٢٠).

(٣) وممن قال بذلك ابن الصلاح.

انظر: التبصرة والتذكرة للعراقي (٢٧/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١٠/٢)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٢٧/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٢٠).

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٣/٢ - ٣٧)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٣٣/٢ - ٣٧)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٢٠)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٣٣١، ٣٣٢).

● العرض = قِرَاءَةُ الطَّالِبِ عَلَى الشَّيْخِ

[١ - حكمه]

قَوْلُهُ: (وَإِذَا قَرَأَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ فَيَقُولُ: أَخْبَرَنِي وَلَا يَقُولُ: حَدَّثَنِي)^[1].

هَذِهِ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ، فَإِذَا قَرَأَ الرَّاوي عَلَى الشَّيْخِ مَا حَفِظَهُ الشَّيْخُ، وَيَكُونُ الْكِتَابُ بِيَدِهِ، وَلَمْ يُنْكِرِ الشَّيْخُ وَلَا وَجَدَ مَا يُوجِبُ السُّكُوتَ مِنْ إِنْكَارِهِ أَوْ غَفْلَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمُقَدَّرَاتِ الْمَانِعَةِ مِنَ الْإِنْكَارِ، فَهُمْ عُرِفُوا^[2] تَقْرِيرُهُ^(١).

وَلَا يُشْتَرَطُ إِقْرَارُهُ بِأَنْ يَقُولَ: «نَعَمْ»، أَوْ «كَمَا قَرَأْتُ»، خِلَافًا لِبَعْضِ الظَّاهِرِيَّةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ^(٢).

[٢ - الفاظه]

وَأَمَّا أَلْفَاظُهَا فَأَجْوَدُهَا «قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ»، وَيَثْلُوهُ «حَدَّثَنَا فُلَانٌ»

[1] كل ما يتعلق بالعرض] ساقط من م.

[2] في ج: عرف، وهي ساقطة من م إلى قوله: وبعض الشافعية، والصفحة كلها ساقطة من س.

(١) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٧٠)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٠/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢/٢)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٣٠/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٢٢)، فتح المغيث للسخاوي (٢٩/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٢٥٦ - ٢٦٠)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص(٢٥٦ - ٢٦٠).

(٢) وممن اشترط ذلك من الشافعية أبو إسحاق الشيرازي وابن الصباغ وسليم الرازي. انظر: الإلماع للقاضي عياض (٧٨، ٧٩)، تدريب الراوي للسيوطي (٢٠/٢)، فتح المغيث للسخاوي (٤١/٢).

[قِرَاءَةٌ^[1] عَلَيْهِ] وَ «أَخْبَرْنَا فَلَانَ قِرَاءَةً عَلَيْهِ».

وَاخْتَلَفَ: هَلْ يَقُولُ: «حَدَّثَنَا» وَ «أَخْبَرْنَا» مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ؟

فَنُقِلَ عَنْ مَالِكٍ وَالبُخَارِيِّ جَوَازُهُ.

وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ^(١) مَنَعُهُ.

وَنُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ جَوَازُ «أَخْبَرْنَا» وَمَنَعُ «حَدَّثَنَا»^(٢).

فَظَهَرَ أَنَّ كَلَامَ الإِمَامِ هُنَا مُوَافِقٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ^[2].

● قِرَاءَةُ الْغَيْرِ عَلَى الشَّيْخِ وَالطَّالِبِ يَسْمَعُ

وَفِي مَعْنَى قِرَاءَةٍ(*) الرَّاوي عَلَى الشَّيْخِ قِرَاءَةُ الْغَيْرِ عَلَيْهِ وَالرَّاوي

[1] [قراءة] زيادة يقتضيها السياق.

[2] الصفحة كلها ساقطة من س.

(*) نهاية الصفحة (٣٨/ظ).

(١) هو الإمام أبو عبدالرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي، القاضي الحافظ شيخ الإسلام، ناقد الحديث، أخذ عن كثيرين منهم إسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن النصر المروزي، وعنه خلق كثير منهم أبو بشر الدولابي، وأبو بكر السني، وأبو القاسم الطبراني، من مؤلفاته السنن المجتبى، والسنن الكبرى، والضعفاء والمتروكون، توفي سنة ٣٠٣هـ.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (٦٩٨/٢ - ٧٠١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٢/١)، تهذيب الكمال للمزي (٣٢٨/١ - ٣٤٠)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/١٢٥ - ١٣٥)، وفيات الأعيان لابن خلكان (١/٧٧).

(٢) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص (١٢٤ - ١٢٧)، تدريب الراوي للسيوطي (١٦/٢، ١٧)، صحيح البخاري [كتاب العلم (٣)/ باب (٧) ما يذكر من المناولة]، (١/٢٣).

علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٢٣)، فتح المغيث للسخاوي (٣٢/٢ - ٣٦)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٣٣٣ - ٣٤٧)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص (٢٦٠).

يَسْمَعُ، وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ، فَهِيَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُسَاوِيَةٌ لِلثَّانِيَةِ^(١).

● [الإجازة]

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ أَجَاذَهُ الشَّيْخُ... إلخ).

هَذِهِ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ بِالإِجَازَةِ.

○ [أنواعها]

١ - إجازة لمعين في معين

فَإِنْ أَجَاذَ الشَّيْخُ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ شَيْئًا مُعَيَّنًا، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لَكَ [أَنْ تَرْوِيَ الْكِتَابَ الْفُلَانِيَّ] وَالْكِتَابَ الْفُلَانِيَّ^[١]، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي.

فَالْأَكْثَرُ عَلَى الْجَوَازِ، وَقَدْ قِيلَ: لَا خِلَافَ فِي مِثْلِ هَذَا.

وَقَدْ حَكِيَ الْخِلَافُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ^[2] فِي أَنَّهَا كَالْمُرْسَلِ^(٢).

[1] كل الفقرة ساقطة من م، وفي ج: إجازة لك [ثم كلمات غامضة] ولكتاب الفلاني، ولعل المقصود ما أثبتته.

[2] في ج: للظاهرة، والصفحة كلها ساقطة من س.

(١) انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص(٢٢٦، ٢٢٧)، الإلماع للقاضي عياض ص(٧٠)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٣٧/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (١٢/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٢٥)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٣٧/٢)، فتح المغيث للسخاوي (٢٨/٢، ٢٩).

(٢) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٨٨ - ٩١)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٦١/٢ - ٦٣)، تدريب الراوي للسيوطي (٢٨/٢، ٢٩)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٣٥)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٢٨/٢، ٢٩)، فتح المغيث للسخاوي (٦٦/٢ - ٧٤)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٤٨ - ٣٦٢).

٢ - إجازة لمعين في غير معين

وإن أجازَ لمَعَيْنٍ [في]^[1] غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كَمَا لَوْ قَالَ: [أَجَزْتُ لَكَ رِوَايَةً]^[2] جَمِيعَ مَسْمُوعَاتِي فَالْخِلَافُ فِي هَذَا النَّوعِ أَقْوَى، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْجَوَازِ وَوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا^(١).

٣ - إجازة لغير معين بوصف العموم

وإن أجازَ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ الْمَوْجُودِينَ، فَقِيلَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ الْجَوَازُ.
وَأَشَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى الْمَنْعِ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْإِجَازَةَ فِيهَا^[3] ضَعْفٌ، وَتَزْدَادُ بِهِذَا التَّوْسِيعُ ضَعْفًا كَثِيرًا^(٢).

٤ - الإجازة للمعدوم

وإن أجازَ لِلْمَعْدُومِ تَبَعًا لِلْمَوْجُودِ كَمَا لَوْ قَالَ: أَجَزْتُ لَكَ وَلِمَنْ يُوَلِّدُ

[1] [في] لم ترد في ج، م.

[2] ما بين معقوفتين زيادة مني لم ترد في ج، والعبارة كلها ساقطة من م.

[3] [من بداية الكلام عن الإجازة ... إلى: بأن الإجازة فيها] ساقط من م، والكلام من بداية الصفحة سقط من س.

(١) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٩١ - ٩٧)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٦٤/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٣١/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٣٦)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٩٤/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٧١، ٣٧٢).

(٢) فمن الذين جوزوها القاضي أبو الطيب الطبري والخطيب البغدادي وابن منده وابن عتاب والحافظ أبو العلاء وأبو الوليد بن رشد والسلفي وغيرهم.
أما مقصود الشارح ببعض أهل الحديث المانعين فهو الحافظ ابن الصلاح.
انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٩٧ - ١٠١)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٦٤/٢ - ٦٧)، تدريب الراوي للسيوطي (٣١/٢، ٣٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٣٦، ١٣٧)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٦٤/٢ - ٦٧)، فتح المغيث للسخاوي (٧٥/٢).

لَكَ، فَقَدْ نُقِلَ الْخِلَافُ فِيهَا عَنِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَكَذَا إِذَا^[1] أَفْرَدَ^[2]، كَمَا لَوْ
قَالَ: أَجَزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِفُلَانٍ، أَجَارَهَا قَوْمٌ وَمَنْعَهَا آخَرُونَ^(١).

○ أَلْفَاظُ الْإِجَارَةِ

وَأَمَّا أَلْفَاظُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ، فَأَشَارَ الْإِمَامُ إِلَى أَنَّ الْمُجَارَ يَقُولُ: «أَجَارَنِي»
وَ «أَخْبَرَنِي إِجَارَةً»، وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «حَدَّثَنَا» أَوْ «أَخْبَرَنَا» [إِجَارَةً] وَإِنْ
لَمْ يَذْكُرْهُ الْإِمَامُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَعَ التَّقْيِيدِ.
فَلَوْ أَطْلَقَ بِأَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا^[3] أَوْ أَخْبَرَنَا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، فَلَاكُثُرُونَ^[4]
عَلَى الْمَنْعِ.

وَقُلَّ جَوَارُهُ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي نُعَيْمٍ^(٢).
وَحَكَى الشَّيْخُ ابْنُ الْحَاجِبِ الْأَثْفَاقَ عَلَى إِطْلَاقِ «أَنْبَأَنِي» لِدِلَالَةِ
الْعُرْفِ^[5] عَلَيْهِ^(٣).

[1] في ج: وكذلك.

[2] في كل النسخ: انفراد، والأنسب ما أثبتته.

[3] ما بين معقوفتين سقط من ج.

[4] في كل النسخ: والأكثرون، ولعل الصواب ما أثبتته.

[5] في م: [المعروف]، وفي ج: كلام غامض لا يدل على أي معنى.

(١) انظر: الإلماع للمقاضي عياض ص (١٠٤، ١٠٥)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٧٤/٢)،
٧٥)، تدريب الراوي للسيوطي (٣٥/٢، ٣٦)، علوم الحديث لابن الصلاح
ص (١٤٠)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٧٤/٢، ٧٥)، فتح المغيث
للسخاوي (٩٠/٢).

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص (٣٩).

(٣) انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص (٢٢٧)، الإلماع للمقاضي عياض
ص (١٢٨، ١٢٩)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٩٨/٢ - ١٠١)، تدريب الراوي
للسيوطي (٤٩/٢ - ٥٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٥٠ - ١٥٣)، شرح ألفية
العراقي لذكرى الأنصاري (٩٨/٢ - ١٠١)، فتح المغيث للسخاوي (١٢٦/٢)، الكفاية
في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٣٦٩، ٣٧٠).

[● المُنَاوَلَة]

وَأَمَّا الْمُنَاوَلَةُ فَعَلَى ضَرَبَيْنِ: مُفْتَرِئَةٌ بِالْإِجَازَةِ وَمُجَرَّدَةٌ عَنْهَا:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: [مَا كَانَ مَقْرُونًا بِالْإِجَازَةِ]: فِيهِ رُتَبٌ:

الرُّتْبَةُ الْأُولَى: أَنْ يَدْفَعَ الشَّيْخُ كِتَابًا فِيهِ حَدِيثٌ هُوَ سَمَاعُهُ لِلطَّالِبِ وَيَقُولَ لَهُ: «أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي مَا فِيهِ»، وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ هِيَ أَعْلَى رُتَبِ الْمُنَاوَلَةِ^[1]، فَيَقُولُ الطَّالِبُ: «نَاوَلَنِي فُلَانٌ كَذَا» أَوْ «أَخْبَرَنِي وَحَدَّثَنِي مُنَاوَلَةً»^(١).

الرُّتْبَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَدْفَعَ الطَّالِبُ إِلَى الشَّيْخِ كِتَابًا مِنْ حَدِيثِهِ، فَيَتَأَمَّلُهُ الشَّيْخُ، ثُمَّ يُعِيدُهُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ: هُوَ حَدِيثِي^[2] أَوْ رَوَيْتَنِي عَنْ شَيْخِي^[3]، وَقَدْ أَجَزْتُ لَكَ رِوَايَتَهُ، وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأُولَى^(٢).

الرُّتْبَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَدْفَعَ الشَّيْخُ كِتَابَهُ إِلَى الطَّالِبِ وَيَجِيزَ لَهُ رِوَايَتَهُ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ مِنْهُ وَيُمْسِكُهُ عِنْدَهُ، فَتَجُوزُ لَهُ رِوَايَةُ ذَلِكَ إِذَا ظَفِرَ بِالْكِتَابِ أَوْ بِمَا هُوَ

[1] في م: وهذه الرتبة ثبت.

[2] في كل النسخ: حدثني، يظهر لي أنه تحريف، ولعل الصواب ما أثبت.

[3] في ج: عن الشيخ.

(١) انظر: الأحكام الوسطى لعبدالحق الإشبيلي (١/١٠١)، الإلماع للقاضي عياض ص (٧٩ - ٨٢)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٩٠)، تدريب الراوي للسيوطي (٧٣/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٤٦)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٢/٩٠)، فتح المغيث للسخاوي (٢/١١٣)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٣٦٣).

(٢) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص (٧٩)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/٩٣، ٩٤)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/٤٣ - ٤٥)، علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٤٧)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (٢/٩٣، ٩٤)، فتح المغيث للسخاوي (٢/١١٤)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص (٣٦٤).

مُقَابِلَ بِهِ عَلَى وَجْهِ يَتَّفِقُ مَعَهُ^[1] بِمُؤَافَقَتِهِ لِمَا تَنَاوَلَتْهُ الْإِجَارَةُ، وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ تَتَقَاعَدُ عَمَّا سَبَقَ^(١).

الرُّتْبَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يَأْتِيَ الطَّالِبُ بِكِتَابٍ إِلَى الشَّيْخِ^[2]، وَيَقُولَ: هَذَا رِوَايَتُكَ فَنَاوِلْنِيهِ^[3] وَأَجْزِنِي^[4] رِوَايَتَهُ، فَيُجِيبُهُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ^(*) أَنْ يَنْظُرَ وَيَتَحَقَّقَ رِوَايَتَهُ، وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ دُونَ الرُّتْبَةِ الْمَذْكُورَةِ^(٢).

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: الْمُنَاوَلَةُ الْمُجَرَّدَةُ عَنِ الْإِجَارَةِ

وَذَلِكَ بِأَنْ يُنَاوِلَهُ الْكِتَابَ وَيَقْتَصِرَ عَلَى قَوْلِهِ: «هَذَا مِنْ حَدِيثِي أَوْ سَمَاعِي»^[5]، وَلَا يَقُولَ: «أَجْزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَهُ عَنِّي»، فَلَا تَكْثُرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ^[6] لَهُ الرُّوَايَةُ بِذَلِكَ^(٣).

[1] [يتفق معه] بياض في ج.

(*) نهاية الصفحة (٣٩/و).

[2] في ج: ... الطالب إلى الشيخ بكتابه، [إلى الشيخ] سقط من س.

[3] في ج: فنولنيه، وفي س، م: فناو [بياض].

[4] في كل النسخ: أخبرني، والصواب ما أثبتته.

[5] في ج: حدثني أو سمعني.

[6] في ج: يجوز.

(١) انظر: الإلماع للقاظمي عياض ص(٨٢، ٨٣)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٩٠/٢، ٩١)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٦/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٤٨، ١٤٩)، شرح ألفية العراقي لذكريا الأنصاري (٩٠/٢، ٩١)، فتح المغيث للسخاوي (١٢٠/٢).

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة للعراقي (٩٥/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٦/٢، ٤٧)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٤٩)، شرح ألفية العراقي لذكريا الأنصاري (٩٥/٢)، فتح المغيث للسخاوي (١٢١/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٦٥).

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة للعراقي (٩٦/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٤٧/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٤٩، ١٥٠)، شرح ألفية العراقي لذكريا الأنصاري (٩٦/٢)، فتح المغيث للسخاوي (١٢٢/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٨٣ - ٣٨٦).

● [المكاتبة]

وَأَمَّا الْكِتَابَةُ فَبِأَنَّ يَكْتُبَ الشَّيْخُ إِلَى الطَّالِبِ شَيْئاً مِنْ حَدِيثِهِ غَائِباً^[1] كَانَ أَوْ حَاضِراً، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُجَرَّدَةٌ عَنِ^[2] الْإِجَازَةِ، وَمُقْتَرَنَةٌ بِهَا بِأَنَّ يَكْتُبَ إِلَيْهِ وَيَقُولُ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي مَا كَتَبْتُ بِهِ إِلَيْكَ وَهُوَ سَمَاعِي^(١).

وَالْكِتَابَةُ الْمُقْتَرَنَةُ بِالْإِجَازَةِ: شَبِيهَةٌ بِالْمُنَاوَلَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالْإِجَازَةِ^(٢).

وَأَمَّا الْكِتَابَةُ الْمَجَرَّدَةُ عَنِ الْإِجَازَةِ: فَقَدْ مَنَعَ الرِّوَايَةَ بِهَا قَوْمٌ، وَأَجَازَهَا قَوْمٌ، وَهِيَ [وَالْمُنَاوَلَةُ^[3]] الْمَجَرَّدَةُ مُتَقَارِبَتَانِ^(٣)، وَيَبَالِغُ تَعَالَى التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ^(٤).

[1] [غائِباً] سقطت من ج.

[2] في كل النسخ: على، والصواب ما أثبتته.

[3] في كل النسخ: وهي المناولة، وزيادة الواو يقتضيها السياق.

(١) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٨٤)، التبصرة والتذكرة للعراقي (١٠٣/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٥٢/٢)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (١٠٣/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٥٣)، فتح المغيث للسخاوي (١٣٦/٢)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٧٣، ٣٧٤)، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص(٢٦٠، ٢٦١).

(٢) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٨٤)، التبصرة والتذكرة للعراقي (١٠٤/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٥٢/٢)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٥٥)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (١٠٤/٢)، فتح المغيث للسخاوي (١٣٥/٢).

(٣) من المانعين لها أبو الحسن الماوردي الشافعي والآمدي وابن القطان، وممن المجيزين لها: أيوب السختياني ومنصور بن المعتمر والليث بن سعد وغيرهم.

انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(٨٣ - ٨٧)، التبصرة والتذكرة للعراقي (١٠٤/٢)، تدريب الراوي للسيوطي (٥٢/٢، ٥٣)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٥٤)، شرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري (١٠٤/٢، ١٠٥)، فتح المغيث للسخاوي (١٣٨/٢).

(٤) بقي من أنواع التحمل طرق أذكرها تكميلاً للفائدة:

.....

= إعلام الشيخ: والمراد به أن يُعْلَمَ الشيخُ تلميذَه بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب من مروياته، وقد سمعه من فلان أو أخذه عن فلان، ونحو ذلك من غير أن يصرح بإجازته له في روايته عنه.

وقد اعتبر أكثر أهل العلم هذا الإعلام متضمناً للإجازة، فسوغوا الرواية به بناء على ذلك، وقال بعضهم لا تصح الرواية حتى يقرن الإعلام بالإجازة. الوصية: وهي أن يوصي العالم قبل سفره أو قبل موته بكتاب من مروياته لشخص بروايته. وهذا النوع من التحمل أضعف مما سبق، لذلك فلا يجوز للموصى له روايتها عن الموصي عند جمهور العلماء.

الوجادة: ويراد بها ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، كأن يجد شخص كتاباً لمن عاصره أو كان قبله، واستوثق أن الكتاب صحيح النسبة إليه، فله أن يروي ما شاء على سبيل الحكاية لا على سبيل السماع. هذا فيما يتعلق بالرواية، أما العمل فقد ذهب المحققون إلى وجوب العمل بما يجده متى صح إسناده.

انظر: الإلماع للقاضي عياض ص(١٠٧ - ١٢١)، البرهان للجويني (١/٤١٦)، التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/١٠٦ - ١١٥)، تدريب الراوي للسيوطي (٢/٥٥ - ٦٠)، علوم الحديث لابن الصلاح ص(١٥٥ - ١٦٠)، شرح ألفية العراقي لذكرى الأنصاري (٢/١٠٦ - ١١٥)، فتح المغيث للسخاوي (٢/١٤٤ - ١٥٨)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٣٩١ - ٣٩٣)، المحدث الفاصل للرامهرمزي ص(٤٥٩)، نهاية السؤل للأسنوي (٣/١٩٧).



باب القياس

قَالَ: «وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ لِعِلَّةٍ تَجْمَعُهُمَا».

أَقُولُ: لَمَّا فَرَعَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالطَّرِيقِ الثَّقَلِيِّ، شَرَعَ الْآنَ فِي بَيَانِ الطَّرِيقِ^[1] الْعَقْلِيِّ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ.

● أهميته

وَلَا شَكَّ أَنَّهُ أَعْظَمُ أَبْوَابِهِ، فَإِنَّهُ مَنَاطُ الْاجْتِهَادِ وَأَصْلُ الرَّأْيِ، وَمِنْهُ يَتَشَعَّبُ الْفِقْهُ وَأَسَالِيبُ الشَّرِيعَةِ وَ[هُوَ الْمُفْضِي إِلَى الْإِسْتِقْلَالِ بِتَفَاصِيلِ]^[2] أَحْكَامِ الْوَقَائِعِ مَعَ انْتِفَاءِ الْعَايَةِ فِي ذَلِكَ وَالنِّهَايَةِ، فَإِنَّ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَخْصُورَةٌ، وَمَوَاقِعُ الْإِجْمَاعِ مَعْدُودَةٌ^[3]...، فَمَنْ عَرَفَ مَا أَخَذَهُ^[4] وَتَقَاسِيَمَهُ، وَصَحِيحَهُ وَقَاسِيَدَهُ، وَمَا يَصِحُّ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ عَلَيْهِ وَمَا لَا يَصِحُّ مِنْهَا^[5]...

[1] [شرع الآن في بيان الطريق] سقط من ج.

[2] ما بين معقوفتين زيادة من البرهان (٤٨٥/٢).

[3] في البرهان معدودة مأثورة.

[4] في ج: ما أخذه، وفي م: ماخوذه، والتصحيح من البرهان.

[5] في البرهان: وما يفسد منها.

فَقَدْ اخْتَوَى عَلَى مَجَامِعِ الْفِقْهِ^(١).

● [تَعْرِيفُهُ]

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي اللُّغَةِ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ التَّقْدِيرُ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: قَسْتُ الثُّوبَ بِالذَّرَاعِ إِذَا قَدَّرْتُهُ بِهِ، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْمَسَاوَاةُ كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ يُقَاسُ بِفُلَانٍ، أَيْ يُسَاوِيهِ^(٢).

وَفِي إِضْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ بِقَوْلِهِ: (رَدُّ الْفَرْعِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ لِعِلَّةٍ تَجْمَعُهُمَا)^(٣).

(١) هذه عبارة إمام الحرمين في البرهان (٤٨٥/٢) مع شيء من الاختصار، وقد نبهت إليه بالقاط المتابعة.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (٩٦٧/٣)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٤٤/٢)، لسان العرب لابن منظور (١٨٧/٦)، مجمل اللغة لابن فارس (٧٣٩/٣)، المصباح المنير للفيومي (٥٢١/٢).

(٣) ذكر إمام الحرمين هذا التعريف في البرهان وانتقده واختار تعريف الباقلاني، وهو أنه: «حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر يجمع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما» وهذا التعريف هو الذي اختاره جمهور المحققين من الشافعية، غير أن الآمدي قد انتقده وأورد عليه إشكالات، وقد نقحه البيضاوي وهذبه واستخرج منه التعريف التالي: «هو إثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت».

هذا وللأصوليين تعاريف أخرى للقياس منها تعريف صدر الشريعة: «تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لعلة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة».

واختار الآمدي أنه: «عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة والمستنبطة من حكم الأصل».

وقريب منه تعريف ابن الحاجب بأنه: «مساواة فرع لأصل في علة حكمه».

وعرفه آخرون بأنه «إلحاق أمر غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه الشرعي في علة الحكم».

انظر تعريفات القياس ومناقشتها في المصادر التالية: الإبهاج للسبكي (٣/٣)، الإحكام للآمدي (٢٠١/٣ - ٢٠٩)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٧٤)، الإشارة=

● أركانه

وَلَمَّا كَانَ الْقِيَاسُ مِنْ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامِ^(١)، فَلَا بُدَّ مِنْ حُكْمٍ يُطْلَبُ إِنْبَاءُهُ فِي مَحَلٍّ لِثَبُوتِهِ^[1] فِي مَحَلٍّ آخَرَ بِعِلَّةٍ^[2].

[1] في ج: ثبوته.

[2] في ج: بغير، وفي س، م: بغيره.

= في معرفة الأصول للباجي ص(٢٩٨)، أصول السرخسي (١٤٣/٢)، أصول الشاشي ص(٣٢٥)، البحر المحيط للزركشي (٧/٥ - ٩)، البرهان للجويني (٤٨٧/٢) - (٤٨٩)، التلخيص للجويني (١٤٥/٣)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٢٦٤/٣)، حاشية البناي على جمع الجوامع (٢٠٢/٢، ٢٠٣)، الحاوي الكبير للماوردي (١٣٦/١٦)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٢٧/٢ - ٢٢٩)، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (٥٢/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٠٦/٢ - ٢٠٨)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (٣٦١/١، ٣٦٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٦/٤)، شرح اللمع للشيرازي (٧٥٥/٢، ٧٥٦)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٨٣، ٣٨٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٤٤٧/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢٤٦/٢، ٢٤٧)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢٦٨/٣)، اللمع للشيرازي ص(١٩٨)، محاضرات في تاريخ التشريع لمحمد مقبول حسين ص(٦٥)، المحصول للرازي (٥/٥، ١١)، المستصفى للغزالي (٢٢٨/٢)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٦٩٧/٢ - ٦٩٩)، المعونة في الجدل للشيرازي ص(١٣٩)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٤٥٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(١٦٦)، المنهاج للبيضاوي مع الابتهاج ص(٢٠٩)، ميزان الأصول للسمرقندي (٧٩٣/٢، ٧٩٤)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٠٤/٢ - ١٠٦)، نفائس الأصول للقرافي (٣٠٦٣/٧)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٦٧٦/٢).

(١) لم يتعرض الشارح تبعاً للمصنف إلى الاختلاف الواقع في حجية القياس والتعبد به، وفيما يلي ذكر أهم المذاهب في ذلك:

● ذهب الجمهور إلى أن التعبد بالقياس جائز عقلاً، ويجب العمل به.

● وذهب القفال الشافعي وأبو الحسين البصري من المعتزلة إلى وجوب الاحتجاج به عقلاً وشرعاً.

● وذهب القاساني والنهرواني وداود الأصفهاني إلى وجوب العمل في صورتين هما: =

.....

أن تكون العلة منصوصة أو كان الفرع أولى بالحكم كالحاق تحريم التأنيف على تحريم ضرب الوالدين. ويلاحظ أن هذا المذهب بالنظر إلى حصر القياس في صورتين فقط يؤول إلى منع الاحتجاج بالقياس، وذلك لأن العلة منصوص عليها، فيصير الفرع في حكم الثابت بالنص.

● وذهب داود الظاهري وأتباعه إلى أن الاحتجاج به جائز عقلاً ممنوع شرعاً، وبه قال الشوكاني.

● وذهب الشيعة والنظام والإسكافي ومن تبعهم إلى أن الاحتجاج به محال عقلاً، ولا يجوز ورود الشرع به.

انظر: الإيهاج للسيكي (٩/٣ - ٢٠)، إحكام الفصول للباي ص (٤٧٧ - ٥٤٤)، الإحكام لابن حزم (٥٣/٧ وما بعدها)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٧٤ - ١٧٩)، أصول السرخسي (١١٨/٢ - ١٤٣)، الأصول العامة للفقهاء المقارن لتقي الحكيم ص (٣٢٠ - ٣٥٨)، البحر المحيط للزركشي (١٦/٥ - ٢٧)، البرهان للجويني (٤٩٠/٢ - ٥١٣)، التبصرة للشيرازي ص (٤٢٤ - ٤٣٥)، التلخيص للجويني (١٥٤/٣ وما بعدها)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (٦١/٢ - ٦٩)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢٠٤/٢ - ٢٠٨)، الحاوي الكبير للمواردي (١٣٦/١٦ - ١٤٤)، دروس في علم أصول الفقه لمحمد باقر الصدر ص (٣٠٥)، روضة الناظر لابن قدامة (٢٣٤/٢ - ٢٥١)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (٢٨١/١ - ٣٥٩)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٢١١/٤ - ٢١٨)، شرح اللمع للشيرازي (٧٦٠/٢ - ٧٨٧)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٨٥ - ٣٨٨)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٣/٤ - ٩٥)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٤٦٧/١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٣١٠/٢ - ٣١٦)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٢٧٠/٣ وما بعدها)، اللمع للشيرازي ص (١٩٩ - ٢٠٢)، مباحث العلة في القياس للسعدي ص (٤٠ - ٥٥)، المحصول للرازي (٢١/٥ - ١٢٠)، المستصفى للغزالي (٢٣٤/٢ وما بعدها)، المسودة لآل تيمية ص (٣٦٧ - ٣٦٩)، المعالم الجديدة لأصول لباقر الصدر ص (١٦٤، ١٦٥)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٧٠٥/٢ - ٧١٩)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشرعيات» للقاضي عبد الجبار (١٩١/١٧ - ٢٢٣)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٨٦ - ١٩٠)، ميزان الأصول للسمرقندي (٧٩٨/٢ - ٨١٤)، التذ في أصول الفقه الظاهري ص (٤٤ - ٥٠)، نفائس الأصول للقرافي (٣٠٩٤/٧ - ٣١٩٤)، نهاية السؤل للأسنوي (٧/٤ - ٢٢)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٦٧٦/٢، ٦٧٧).

فَكَانَ الْأَوَّلُ فَرْعًا.

وَالثَّانِي أَضْلًا لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ وَابْتِنَائِهِ^[1] عَلَيْهِ.

وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْئَيْنِ^[2]، بَلِ^[3] إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا أَمْرٌ مُشْتَرَكٌ،
وَلَا كُلُّ شَيْءٍ بِمُشْتَرَكٍ^[4]، بَلِ الْمُشْتَرَكُ الَّذِي يُوجِبُ الْإِسْتِوَاءَ فِي الْحُكْمِ،
وَيُسَمَّى عِلَّةَ الْحُكْمِ.

فَلَا بُدَّ أَنْ تُعْلَمَ عِلَّةُ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ، وَيُعْلَمَ ثُبُوتُ مِثْلِهَا^[5] فِي
الْفَرْعِ لَا غَيْرِهَا، لِإِسْتِحَالَتِهِ^[6]، وَبِذَلِكَ يَخْصُلُ ظَنُّ^[7] مِثْلِ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ،
وَهُوَ الْمَطْلُوبُ^(١)، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ بِفَضْلِهِ^(*).

(*) نهاية الصفحة (٣٩/ظ).

[1] [وابتنائه] سقط من س، م.

[2] في س، م: شيء.

[3] [بل] ساقط من ج، م، والمنبث من س، وهو موافق لما جاء في شرحي العضد
(٢٠٤/٢)، والرهوني (١٢٣/و) على منتهى السؤل.

[4] [ولا كل شيء بمشترك] سقط من م.

[5] في ج: ثبوتها.

[6] [لاستحالته] سقط من ج.

[7] [ظن] ساقطة من س، م: وفي ج: ظن.

(١) انظر: نحو هذا الكلام في تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهوني (١٢٣/و).

ومقصود الإمام بما سبق بيان أركان القياس وهي:

● الأصل: هو ذات المحل الذي ورد فيه الحكم.

● الفرع: هو الواقعة التي لم يرد فيها حكم، ويراد تعدية حكم الأصل إليها.

● العلة: هي الوصف الذي بني عليه حكم الأصل.

● حكم الأصل: هو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل، ويراد تعديته
إلى الفرع.

وقيل في تعريف هذه الأركان غير ذلك.

مثال ذلك على ما سبق ذكره: قياس تحريم النبيذ على تحريم الخمر بجامع الإسكار، =

● أنواعه [

قَالَ: «وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِيَاسِ عِلَّةٍ وَقِيَاسِ دِلَالَةٍ، وَقِيَاسِ شَبَهٍ. فَقِيَاسُ الْعِلَّةِ مَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، وَقِيَاسُ الدِّلَالَةِ هُوَ الْاسْتِدْلَالُ بِأَحَدِ النَّظِيرَيْنِ^[1] عَلَى الْآخَرِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ دَالَّةً عَلَى الْحُكْمِ وَلَا تَكُونَ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، وَقِيَاسُ الشَّبَهِ هُوَ الْفَرْعُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ فَيَلْحَقُ بِأَكْثَرِهِمَا^[2] شَبَهًا».

[1] في كل النسخ: النظرين، والتصحيح من متن الورقات المطبوع.

[2] في س، م: أقربهما.

= فالخمر هو الأصل، والنبذ هو الفرع، الإسكار هو العلة، والتحریم هو حكم الأصل الذي أريد تعديته إلى الفرع.

ومثاله أيضاً: قياس الذرة والأرز على القمح والشعير في تحریم ربا الفضل بجماع كون الجميع مطعوماً مدخراً عند المالكية، ومطعوماً فقط عند الشافعية. فالأصل هو القمح والشعير، والفرع هو الذرة والأرز، حكم الأصل هو تحریم ربا الفضل في الأصل، والعلة هي الاقتيات والادخار معاً عند المالكية أو الطعمية فقط عند الشافعية.

انظر: الإبهاج للسبكي (٣/٣٧)، الإحكام للآمدي (٣/٢١٠، ٢١١)، إرشاد الفحول للشوكاني (١٧٩)، البحر المحيط للزركشي (٥/٧٤)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٣٤٥، ٣٤٦)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١/٢٤)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢/٢١١، ٢١٢)، الحدود للباجي ص (٧٠ - ٧٢)، روضة الناظر لابن قدامة (٢/٣٠٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤/١١ - ١٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/٢٢٦، ٢٢٩ - ٢٣٢)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصارى (٢/٢٤٨، ٢٤٩)، مباحث العلة في القياس للسعدي ص (٥٩ - ٦٤)، محاضرات في تاريخ التشريع لمحمد مقبول حسين ص (٦٦)، المحصول للرازي (٤/١٦ - ١٩)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٣٠١، ٣٠٢)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (٢٧١)، المستصفى للغزالي (٢/٣٢٥ وما بعدها)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٢/٧٠٠ - ٧٠٥)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٦٩، ١٧٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٦٧)، نشر البنود للعلاوي الشنقيطي (٢/١١٤ - ١٢٤).

أقول: لَمَّا فَرَعَ مِنْ تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ شَرَعَ فِي تَقْسِيمِهِ بِحَسَبِ عِلَّتِهِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَاسِ عِلَّةٍ، وَقِيَاسِ دَلَالَةٍ، وَقِيَاسِ شَبِّهِ، وَعَرَفَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ^[1].

١ - قِيَاسُ الْعِلَّةِ

قَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ قِيَاسِ الْعِلَّةِ: (مَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ مُوجِبَةً...).

فَ «مَا» كَالْجِنْسِ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَشْمَلُ^[2] الثَّلَاثَةَ الْأَقْسَامَ.

وَبَاقِي الرَّسْمِ كَالْفَضْلِ فَيَخْرُجُ بِهِ الْقِسْمَانِ الْبَاقِيَانِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِيهِمَا لَيْسَتْ بِمُوجِبَةٍ، أَمَّا قِيَاسُ الدَّلَالَةِ، فَإِنَّهُ لَا تُذَكَّرُ فِيهِ عِلَّةٌ، بَلْ يُذَكَّرُ فِيهِ الْوُصْفُ الْمُلَازِمُ لَهَا^[3]، وَأَمَّا قِيَاسُ الشَّبِّهِ فَإِنَّهُ^[4] لَا يَكُونُ الْجَمْعُ فِيهِ بِالْعِلَّةِ الْمُنَاسِبَةِ^[5]، بَلْ بِمَا^[6] يُوْهِمُ الْمُنَاسَبَةَ^(١).

[1] [الثلاثة] لم ترد في ج.

[2] في م: فشمّل.

[3] [لها] لم يرد في ج.

[4] في س، م: فلأنه.

[5] في س: الجمع فيه لمناسبة.

[6] [بما] ساقطة من ج، وفي س، م: مما، والتصحيح مني.

(١) اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف قياس العلة، فعرفه الإمام بما ذكر، وذكره نحوه ابن جزي في تقريب الوصول. وعرفه الشيرازي بأنه: رد الفرع إلى الأصل بالبيئة التي علق الحكم عليها في الشرع. وذكر نحوه الزركشي وسماه «قياس المعنى». وجعله إمام الحرمين في البرهان (١/٥١٤، ٥٧٣) مراتب تشبه ما سأذكره بعد، ومنها قياس المعنى وعرفه مرة في (٢/٥١٤) بقوله: «الحاق المسكوت عنه بالمنتوق به لكونه في معناه»، وعرفه تارة أخرى (٢/٥٦٦) بقوله: «هو الذي يرتبط بالحكم فيه بمعنى مناسب للحكم مخيل مشعر به».

ويفهم من كلام الآمدي أن قياس العلة هو ما كان الوصف الجامع بين الأصل والفرع هو العلة المصرح بها الباعثة على الحكم.

● = وذكر القيد الأخير احترازاً من قياس الدلالة، إذ الوصف الجامع ليس العلة بل دليلها.

● وقياس العلة نوعان جلي وخفي..

● فالجلي: هو ما ثبتت عليه دليل قاطع لا يحتمل التأويل، هو أنواع أيضاً بعضها أجلى من بعض:

● فأجلاها ما صرح فيه بلفظ التعليل كقوله عز وجل: ﴿كَذَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَبَيْنَ الْفُقَرَاءِ﴾ [الحشر: ٧].

● ويليه ما دل عليه التنبيه من جهة الأولى كقوله جلّ جلاله: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَمْرٌ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فالضرب محرم قياساً على التأنيف بجامع الإيذاء، والضرب أولى بالحكم.

● ويليه ما فهم من اللفظ من غير جهة الأولى ومثله إلحاق نجاسة الماء الراكد بصب البول من كأس، بنجاسته إذا بال فيه إنسان، فهذا قياس جلي استوى فيه الفرع والأصل في الحكم.

● والخفي: هو ما ثبت بطريق محتمل، وهو أنواع بعضها أظهر من بعض:

● فأولها: ما دل عليه ظاهر مثل الطعم في الربا، فإنه علم من نهيه ﷺ عن بيع المطعول في قوله ﷺ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ يُثْلَفُ بِمِثْلٍ».

أخرجه مسلم، [كتاب (٢٢) المساقاة/ باب (١٨) بيع الطعام مثلاً بمثل]، حديث ١٥٩٢، (١٢١٤/٣). فإنه علق النهي على الطعم، فالظاهر أنه علة.

● ويليه ما عرف بالاستنباط ودل عليه التأثير، كالشدة المطربة في الخمر فإنه لما وجد التحريم بوجودها وزال بزوالها دل على أنها العلة.

وهذا النوع من القياس محتمل لأن التحريم قد يكون لمعنى آخر، فقد قال المالكية إن العلة هي الاقتنيات مع الادخار، وكذلك تحريم الخمر فقد يكون للشدة المطربة وقد يكون لعلة أخرى كاسم الخمر، ومن ثم وقع الاختلاف في التبيذ.

انظر: تعريف قياس العلة وأقسامه في: إحكام الفصول للبايجي ص(٥٤٩)، الإحكام للآمدي (٧/٤)، إعلام الموقعين لابن القيم (١٣٤/١)، البحر المحيط للزركشي (٣٦/٥ - ٣٩)، البرهان للجويني (٥١٤/٢، ٥١٥) و (٥٧٣/٢)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢٥/١ - ٢٧)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٧٦/٤، ٧٧)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٤١/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١٤٤/١٦ - ١٤٨)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٤٧/٢، ٢٤٨)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (١٥٩/٢، ١٦٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحي (٢٠٩/٤)، شرح اللمع للشيرازي (٧٩٩/٢ - ٨٠٦)، اللمع للشيرازي ص(٢٠٤ - ٢٠٨)، المدخل إلى =

قَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ: (هُوَ الْإِسْتِدْلَالُ... إلخ).

مِثَالُهُ قِيَاسُ قَطْعِ أَيْدِي الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ عَلَى قَتْلِهَا بِالْوَاحِدِ^(١) بِجَمَاعٍ
وَجُوبِ الدِّيَةِ عَلَيْهِمْ فِي الصُّورَتَيْنِ عَلَى تَقْدِيرِ إِيْجَابِهَا^[١]، وَذَلِكَ أَنَّ الدِّيَةَ

[١] [إيجابها] بياض في س.

= مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٣٣٦، ٣٣٧)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(٢٧٠)، المعونة في الجدل للشيرازي ص(١٣٩)، المنهاج في ترتيب الحجاج للبايجي ص(٢٦).

هذا، ويسمى نحو قياس الضرب على التأفيف فحوى الخطاب، واختلف العلماء في الدلالة: هل هي قياسية أم لفظية؟ فقال الحنفية: إنها قياسية وإليه ذهب الشيرازي والسبكي، وسماها الإمام الشافعي قياساً جلياً. وقال الجمهور: إن دلالتها لفظية.

انظر: الإبهاج للسبكي (٣٦٧/١) و (٢٧/٣)، إحكام الفصول للبايجي (٤٣٩)، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٣٥٤/١، ٣٦٢)، البرهان للجويني (٥٧٣/٢)، التبصرة للشيرازي (٢٢٧، ٢٢٨)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢٤٢/١ - ٢٤٤)، زوائد الأصول للأسنوي ص(٢٧٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٧٣/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٥٥)، مباحث العلة في القياس للسعدي ص(٥٧)، المستصفى للغزالي (١٩٠/٢، ١٩١).

(١) مثل الشارح بمسألتين الأولى هي قطع يد الجماعة إذا اشتركوا في قطع يد شخص واحد، قياساً على قتلهم جميعاً إذا اشتركوا في قتله.

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الجماعة إذا تمآلات على قطع يد شخص ما، قطعت أيديهم جميعاً، وقال الحنفية: لا تقطع أيديهم.

انظر: الأم للإمام الشافعي (٢٤/٦)، الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب (١٨٢/٢)، روضة الطالبين للنووي (٥٣/٧)، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٢٣٩/٣)، المبسوط للسرخسي (١٣٧/٢٦)، المغني لابن قدامة (٤٩٣/١١، ٤٩٤).

وانظر حكم قتل الجماعة بالواحد في: الأم للإمام الشافعي (٢٤/٦)، التلقين للقاضي عبد الوهاب ص(١٣٩)، روضة الطالبين للنووي (٣٧/٧)، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٢٣٣/٣)، الكافي لابن عبد البر ص(٥٨٩)، المبسوط للسرخسي (١٢٦/٢٦)، المغني لابن قدامة (٤٩٠/١١)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٦٤٨/٢).

وَالْقِصَاصَ مُوجِبَانِ لِلْجِنَايَةِ لِحِكْمَةٍ^[1] الزَّخْرِ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ وَجَدَ فِي الْقَطْعِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ الدِّيَّةُ، فَيُوجَدُ^[2] الْآخَرُ وَهُوَ الْقِصَاصُ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ عِلَّتَيْهِمَا.

وَحَاصِلُهُ إِبْتِاثُ حُكْمٍ فِي الْفَرْعِ، هُوَ وَحُكْمُ آخَرٍ تُوجِبُهُمَا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْأَصْلِ^(١).

[1] في ج: لحكمه، وفي م: بحكمه.

[2] في ج: وجب.

(١) عرف إمام الحرمين قياس الدلالة في البرهان (٥٦٦/٢) بأنه: «هو الذي يشتمل على ما لا يناسب بنفسه، ولكنه يدل على معنى جامع»، ونسب ذلك إلى المتأخرين أما هو وإن كان قد اعتبره نوعاً مستقلاً قائماً بذاته، فإنه لم يرتض هذا في البرهان (٥٧٤/٢) بل اعتبره تابعاً لقياس المعنى أو قياس الشبه، حيث قال: «وَأَلْحَقْ مَلْجِقُونَ قِيَاسَ الدَّلَالَةِ... ولا معنى لعدّه قسماً على حياله وجزء على استقلاله، فإنه يقع تارة منبثاً عن معنى وتارة شبهاً، وهو في طوره لا يخرج عن قياس المعنى أو الشبه». وقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه، فقال الشيرازي هو رد الفرع إلى الأصل بمعنى غير المعنى الذي علق عليه الحكم في الشرع، إلا أنه يدل على وجود علة الشرع. ويفهم من كلام الآمدي أنه ما كان الوصف الجامع بين الأصل والفرع هو دليل العلة لا العلة نفسها. وذلك ليدل اشتراكهما فيه على اشتراكهما في العلة، فيلزم اشتراكهما في الحكم، كأن يقال في إجبار البكر البالغة: جاز تزويجها وهي ساكنة فجاز وهي ساخطة قياساً على الصغيرة، فإن إباحة تزويجها مع السكوت تدل على عدم اعتبار رضاها ولو اعتبر لاعتبر دليله وهو النطق، لأن السكوت محتمل متردد، وإذا لم يعتبر رضاها جاز تزويجها حال السخط.

وعرفه الآمدي أيضاً بأنه الجمع بين الأصل والفرع بإحدى موجبي العلة في الأصل استدلالاً على الموجب الآخر. وعلى هذا التعريف ينطبق مثال الشارح، وهو المثال الذي أورده الآمدي.

وعرفه بعض الأصوليين بأنه الجمع بين الأصل والفرع بملزوم العلة أو أثرها أو حكمها.

● فمثال الجمع بملزومها: إلحاق النبيذ بالخمير في المنع بجامع الشدة المطربة لأنها ملزومة للإسكار الذي هو العلة.

● ومثال الجمع بأثر العلة: إلحاق القتل بالمثل بالقتل بمحدد في القصاص بجامع=

وَقَوْلُهُ فِي تَعْرِيفِ قِيَاسِ الشُّبْهِ: (هُوَ الْفَرْعُ الْمُتَرَدُّ بَيْنَ أَصْلَيْنِ... إلخ) (١).

= الإثم، لأن الإثم أثر العلة التي هي القتل العمد العدوان.

● ومثال الجمع بحكم العلة: الحكم بحياة شعر رأس المرأة، ثبت قياساً على سائر شعر بدنهما بجامع الحلية في النكاح والحرمة في الطلاق، وكجواز رهن المشاع قياساً على جواز بيعه بجامع جواز البيع.

وقياس الدلالة قرب من قياس العلة، لذلك عددهما بعض العلماء قسماً واحداً.

انظر: إحكام الفصول للباجي ص (٥٥١)، الإحكام للآمدي (٧/٤)، إعلام الموقعين لابن القيم (١٣٨/١)، الأنجم الزاهرات للمارديني ص (٢٣١)، البحر المحيط للزركشي (٤٩/٥)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٢٥٩، ٢٦٠)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٢٧/١ - ٢٩)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٧٥/٣)، حاشية البستاني على جمع الجوامع (٣٤١/٢)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٠١/٢، ٣٠٢)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٣٧٥)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٧/٤، ٢٠٩، ٢١٠)، شرح اللمع للشيرازي (٨٠٦/٢ - ٨١١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٣٢٠/٢)، اللمع للشيرازي ص (٢٠٨، ٢٠٩)، مباحث العلة في القياس للسعدي ص (٥٧، ٥٨)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٣٣٧، ٣٣٨)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (٢٦٩، ٢٧٠)، المعونة في الجدل للشيرازي ص (١٤٠).

(١) أورد الأصوليون تعاريف كثيرة لقياس الشبه منها تعريف إمام الحرمين، وشبيه به تعريف الشيرازي.

● وفسره القاضي الباقلاني بقياس الدلالة، وهو الجمع بين الأصل والفرع بما لا يناسب الحكم، ولكن يستلزم ما يناسب الحكم.

● وعرفه آخرون بأنه ما اجتمع فيه مناطان مختلفان لا على سبيل الكمال، إلا أن أحدهما أغلب من الآخر، فالحكم بالأغلب حكم بالأشبه.

● ومنهم من عرفه بأنه: ما يوهم المناسبة من غير اطلاع عليها، وبعبارة أخرى هو: الجمع بين الأصل والفرع بوصف يوهم اشتماله على حكمة الحكم من جلب مصلحة أو دفع مفسدة، واختاره الآمدي، ومثل له بإزالة النجاسة فهي طهارة تراد لأجل الصلاة فلا تجوز بغير الماء كطهارة الحدث، فإن الجامع هو الطهارة ومناسبتها لتعيين الماء فيها - بعد البحث التام - غير ظاهرة، ولكن اعتبار الشارع لها في بعض الأحكام كمس المصحف والصلاة والطواف يوهم اشتمالها على المناسبة.

= هذا وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بهذا النوع من القياس:

مِثَالُهُ الْعَبْدُ الْمَقْتُولُ خَطَأً إِذَا زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَى دِيَةِ الْحُرِّ^(١)، فَإِنَّهُ مُشَابِهٌ
لِلْحُرِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَدَمِيٌّ مُثَابٌ بِأَمْتِثَالِ الْأَوَامِرِ، وَمُعَاقِبٌ بِأَزْتِكَابِ الْمَعَاصِي،
وَمُشَابِهٌ لِلْفَرَسِ^[1] مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَمْلُوكٌ يُقَوَّمُ وَيُنَادَى عَلَيْهِ فِي الْأَسْوَاقِ^[2].

- [1] [ومعاقب بارتكاب المعاصي، ومشابه للفرس] سقط من ج.
[2] في ج: ... مملوك [بياض] ينادى عليه في الأسواق. في م: ... مملوك قوم في
الأسواق. وفي س: مملوك يقوم في الأسواق، والتصحيح من التركيب والجمع بين النسخ.

= ● فذهب القاضي من الحنابلة والباقلاني والصيرفي وأبو إسحاق المروزي والشيروازي
إلى عدم الاحتجاج به.

● وذهب أكثر الحنابلة والشافعية والمالكية إلى اعتباره.

انظر تعريف قياس الشبه وحكمه في: إحكام الفصول للبايجي ص(٥٥٢ - ٥٥٤)،
الإحكام للآمدي (٣٢٥/٣ - ٣٢٧)، إعلام الموقعين لابن القيم (١٤٨/١)، البحر
المحيط للزركشي (٤٠/٥ - ٤٥)، البرهان للجويني (٥٦١/٢ - ٥٦٥)، التبصرة
للشيروازي ص(٤٥٨، ٤٥٩)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٣٥٧، ٣٥٨)، التمهيد
للأسنوي ص(٤٧٩)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢٨٧/٢، ٢٨٨)، روضة
الناظر لابن قدامة (٢٩٦/٢ - ٢٩٨)، سلاسل الذهب للزركشي ص(٣٨٢ - ٣٨٤)،
شرح العمدة لأبي الحسين البصري (١٦٠/٢ - ١٦٦)، شرح الكوكب المنير للفتوح
(١٨٧/٤ - ١٩١)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٩٤ - ٣٩٦)، اللمع للشيروازي
ص(٢٠٩، ٢١٠)، مباحث العلة في القياس للسعدي ص(٤٥٥ - ٤٧١)، المحصول
للرازي (٢٠٢/٥)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٣٣٥، ٣٣٦)،
مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(٢٦٥ - ٢٦٨)، المستصفى للغزالي (٣١٠/٢ -
٣١٨)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٨٤٢/٢ - ٨٤٤)، منتهى
الوصول لابن الحاجب ص(١٨٤، ١٨٥)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٩٧/٢ -
٢٠٠)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢٩٤/٢ - ٣٠٣).

(١) ذهب جمهور العلماء ومنهم أبو يوسف إلى وجوب قيمة العبد المقتول خطأ، وإن
كانت أكبر من دية، وذهب الحنفية إلى وجوب الدية.

انظر: الإشراف على مسائل الخلاف (١٨١/٢)، التفريع لابن الجلاب (٢١١/٢)،
٢١٢)، التلقين للقاضي عبد الوهاب ص(١٤٦)، الحجة على أهل المدينة لمحمد بن
الحسن الشيباني (٣٦٩/٤ - ٣٦٩)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٣٥٤/١٠ - ٣٥٦)،
المبسوط للسرخسي (١٣٧/٢٦)، المغني لابن قدامة (٥٠٤/١١، ٥٠٥)، المقدمات
الممهدة لابن رشد الجد (٢٩٦/٣).

فَإِنْ أُلْحِقَ بِالْأَدْمِيِّ فِي وُجُوبِ^[1] الدِّيَةِ لِكَثْرَةِ الْمُشَابَهَةِ فَهُوَ الشَّبَهُ^[2]،
وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ^[3] بِفَضْلِهِ^(١).

● شُرُوطُ الْقِيَاسِ

١ - شُرُوطُ الْفَرْعِ

قَالَ: «وَمِنْ شُرُطِ الْفَرْعِ أَنْ يَكُونَ مُنَاسِباً لِلْأَصْلِ».

[1] في م: آدمي بوجوب، وفي س: آدمي في وجوب.

[2] في ج: أشبه.

[3] [للصواب] لم ترد في ج.

(١) مثل الإمام أبو عبدالله التلمساني لقياس الشبه بمثالين أحدهما هو تردد العبد بين الآدمية والمالية، ولكن ليس من حيث وجوب القيمة أو الدية فيه إذا قُتِلَ خطأ، ولكن من حيث أهليته للامتلاك أم نفى هذه الأهلية عنه، فمن غلب شبهه بالمال أوجب أنه لا يملك، ومن غلب شبهه بالآدمي أوجب له الملك.
ثم قال الشريف التلمساني: «لكن الشبه للآدمي أقوى من الشبه المالي من وجهين:

● أحدهما: أن الشبه الآدمي أصلي والمالي عارض، والأصلي أولى من العارض.
● ثانيهما: أن الشرع غلب شبه الآدمي في أحد نوعي الملك فأثبت له ملك النكاح الذي لا مدخل للهيمة فيه.

والمثال الآخر أكثر واقعية لذلك فضلت ذكره، وهو الوضوء فإنه دائر بين التيمم وإزالة النجاسة فيشبه التيمم من حيث المزال بهما وهو حدث حكمي لا حسي، ويشبه إزالة النجاسة في أن المزال بهما حسي لا حكمي... فالمالكية والشافعية يوجبون النية في الوضوء تغليباً لشبهه بالتيمم، والحنفية لا يوجبون النية في الوضوء تغليباً لشبهه بإزالة النجاسة».

مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٤٨٥، ٤٨٦).

وانظر: بدائع الصنائع للكاساني (١٧/١)، البناية في شرح الهداية للعيني (٩٢/١)، (١٧٣)، التفرغ لابن الجلاب (١٩٢/١)، الحاوي الكبير للماوردي (٨٧/١)، روضة الطالبين للنووي (١٥٧/١)، المعونة للقاضي عبدالوهاب (١١٩/١)، المغني لابن قدامة (١٥٦/١).

أَقُولُ: يَغْنِي مِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ مُنَاسِبًا لِحُكْمِ الْأَصْلِ فِيمَا يُقْصَدُ مِنْ [عَيْنِ]^[1] الْحُكْمِ، أَوْ جَنْسِهِ^(١).

مِثَالُ الْأَوَّلِ: قِيَاسُ^[2] الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ فِي الْقَتْلِ بِالْمَثْقَلِ^[3] عَلَى الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالْمُحَدِّدِ^[4]، فَالْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ هُوَ عَيْنُ الْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ، وَهُوَ الْقَتْلُ^(٢).

[1] [عين] ساقطة من كل النسخ، والزيادة مني لتمام المعنى.

[2] [مناسباً... قياس] سقط من س، م.

[3] في كل النسخ: بالثقل.

[4] في ج: المحدود، وفي س، م: بالحديد.

(١) ويعبر عن هذا الشرط بمساواة علة الفرع لعللة الأصل فيما يقصد من عين العلة أو جنسها.

وما ذكره إنما هو شرط من شروط الفرع، وهناك شروط أخرى، بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه.

انظر: الإبهاج للسبكي (١٦٢/٣)، الإحكام للآمدي (٢٧٣/٣ - ٢٧٦)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٨٤)، أصول السرخسي (١٤٩/٢، ١٥٠)، البحر المحيط للزركشي (١٠٧/٥)، تقريب الوصول لابن جزري ص (٣٥٥)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٩٥/٣ - ٣٠١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢٦٥/٢ - ٢٧٢)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٠٤/٢ - ٣١٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحي (١٠٥/٤ - ١١٣)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣٠٨/٣ - ٣١٧)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٢٦/٣)، المحصول للرازي (٣٧١/٥ - ٣٧٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٣١٢)، المستصفى للغزالي (٣٣٠/٢)، المسودة لآل تيمية ص (٣٧٧)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٢٣/٢ - ١٢٩).

(٢) المثل: هو آلة القتل الثقيلة كالصخرة ونحوها، والمحدد: آلة القتل الحادة كالسكين. اختلف العلماء في حكم القتل بالمثل:

● فذهب الحنفية إلى أنه لا يوجب القصاص.

● وذهب جمهور العلماء والصاحبان إلى وجوب القصاص بسببه.

انظر: الأم للإمام الشافعي (٥/٦)، بدائع الصنائع للكاتاني (٢٣٣/٧)، القوانين الفقهية لابن جزي ص (٣٤٩)، المجموع للنووي (٢٩٨/٢٠)، المغني لابن قدامة (٣٩٠/٩).

وَمِثَالُ الثَّانِي: قِيَاسُ إِثْبَاتِ الْوِلَايَةِ عَلَى الصَّغِيرَةِ فِي نِكَاحِهَا عَلَى إِثْبَاتِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهَا فِي مَالِهَا^(١)، فَإِنَّ وَلَايَةَ النِّكَاحِ مِنْ جَنْسِ وَلَايَةِ الْمَالِ وَلَيْسَتْ عَيْنُهَا^[١](٢)، فَإِذَا اسْتَوَيْنَا فِي الْمَقْصُودِ صَحَّ الْقِيَاسُ وَتَبَّتِ الْحُكْمُ وَإِلَّا فَلَا^(*)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٢ - شروط الأصل

قَالَ: «وَمِنْ شَرْطِ الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ».

أَقُولُ: يَغْنِي أَنَّ مِنْ شُرُوطِ حُكْمِ الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ مِنْ نَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ، فَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ ثَابِتًا بِالنَّصِّ أَوْ بِالْإِجْمَاعِ صَحَّ لِلْمُسْتَدِلِّ الْقِيَاسُ^(٣).

وَبِظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ حَتَّى يُوَافِقَ الْخَصْمُ عَلَى دَلِيلِ الْحُكْمِ، وَالْأَصُولِيُّونَ إِنَّمَا ذَكَرُوا هَذَا الشَّرْطَ اخْتِرَازًا مِنَ الْقِيَاسِ الْمُرَكَّبِ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ

[١] [في مالها... عينها] سقط من س، م.

(*) نهاية الصفحة (٤٠/و).

(١) انظر حكم الولاية على الصغيرة في: التفريع لابن الجلاب (٢/٢٩)، التلقين للقاضي عبد الوهاب ص (٨٤)، روضة الطالبين للنووي (٥/٤٠١)، المبسوط للسرخسي (٤/٢١٢)، المغني لابن قدامة (٩/٣٤٥، ٣٤٦).

(٢) وبيان ذلك أن الولاية جنس..

● والولاية على المال نوع من جنس الولاية العامة.

● والولاية على الصغيرة في النكاح كذلك نوع من هذا الجنس.

وعليه فإن الولاية على المال والولاية في الزواج مختلفتان من حيث العين، ولكنهما متحدتان من حيث الجنس.

(٣) ومن العلماء من ذكر هذا الشرط ضمن شروط حكم الأصل كالأمدي وابن الحاجب وغيرهما.

الْحُكْمُ فِي أَصْلِهِ غَيْرَ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ وَلَا مُجْمَعًا^[1] عَلَيْهِ، وَهُوَ قِسْمَانِ:

الأوّل - مُرَكَّبُ الْأَصْلِ: وَهُوَ مَا اتَّفَقَ فِيهِ الْخَصْمَانِ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ، وَاخْتَلَفَا فِي الْعِلَّةِ^[2](١).

الثاني - مُرَكَّبُ الْوَصْفِ: وَهُوَ مَا إِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْخَصْمَانِ^[3] فِي وَصْفِ الْمُسْتَدِلِّ: هَلْ لَهُ وُجُودٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ لَا^(٢)؟

[1] في س، م: ولا تجتمع.

[2] [في العلة] سقط من ج.

[3] في ج: الوصفان.

(١) يعني أن مركب الأصل هو أن يتفق الطرفان على حكم الأصل، ولكنهما يختلفان في تحديد العلة فكل واحد يحدد علة مخالفة لعة الآخر.

مثال ذلك اتفاقهم على تحريم ربا الفضل في القمح مثلاً مع اختلافهم في علة التحريم، فالمالكية يرون أن العلة هي الاقتيات والادخار، والشافعية يرون أن العلة هي مجرد الطعم، بينما العلة عند الحنفية والحنابلة هي الكيل أو الوزن مع وحدة الجنس، وإنما اختلفوا في تحديد العلة لأنها لم تثبت بنص أو إجماع.

انظر مذاهب العلماء في علة الربا وأدلتهم في: بدائع الصنائع للكاساني (١٨٢/٥)، بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (١٢٩/٢)، المجموع للنووي (٣٠٤/٩)، المغني لابن قدامة (٥/٤).

(٢) يعني أن مركب الوصف هو ما اتفق فيه الطرفان أيضاً على حكم الأصل، ولكن العلة التي يثبتها أحدهما ينفي الآخر وجودها في الأصل.

انظر تفاصيل القياس المركب بنوعيه في: الإحكام للأمامي (٢١٨/٣ - ٢٢١)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٨٠)، البحر المحيط للزركشي (٨٦/٥ - ٩٢)، البرهان للجويني (٧١٢/٢ - ٧١٦)، تقريب الوصول لابن جزري ص (٣٥٣)، حاشية البناي على جمع الجوامع (٢٢١/٢)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٠٧/٢)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٣٨٩، ٣٩٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٢/٤ - ٣٨)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٩٥/٣، ٢٩٦)، العدة لأبي يعلى (١٣٦٤/٤)، فواتح الرحمت لنظام الدين الأنصاري (٢٥٥/٢)، المحصول للرازي (٣٠٥/٥ - ٣١١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٣٠٨، ٣٠٩)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (٢٧٣، ٢٧٤)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٤٦٣)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٦٨، ١٦٩)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١١٩/٢)، نفائس الأصول للقرافي (٣٠٩١/٧، ٣٠٩٢).

مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْحُرِّ إِذَا قَتَلَ عَبْدًا^[1] فَلَا يُقْتَلُ بِهِ الْحُرُّ^[2] (١)، كَالْمَكَاتِبِ^(٢)، فَالْمَقِيسُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَكَاتِبُ غَيْرُ ثَابِتٍ حُكْمُهُ بِدَلِيلٍ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ لِمُوافَقَةِ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى عَدَمِ الْقِصَاصِ فِي الْمَكَاتِبِ بِجَهَالَةٍ^[3] الْمُسْتَحَقُّ لِلْقِصَاصِ^[4]: مِنَ السَّيِّدِ بِتَقْدِيرِ الْعَجْزِ عَنْ أَدَائِهِ^[5] الْكِتَابَةِ أَوْ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ بِتَقْدِيرِ أَدَائِهَا^(٣).

[1] في س، م: العبد.

[2] في س، م: لا يقبل به الحر.

[3] [بجهالة] ساقطة من ج.

[4] في ج: القصاص.

[5] في س: إدراك.

(١) انظر حكم الحر إذا قتل عبداً في: الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب (١٨/٢)، البيان والتحصيل لابن رشد الجد (٤٧٢/١٥)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٢١٥/١٠)، كتاب الحجّة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني (٢٩٢/٤)، المغني لابن قدامة (٤٧٣/١١)، المقدمات الممهّدات لابن رشد الجد (٢٨٠/٣، ٢٨١).

(٢) المكاتب: هو العبد الذي يعتقه سيده على مال في ذمته يؤدي مؤجلاً. سمي هذا العقد كتابة لأن السيد يكتب بينه وبين عبده كتاباً بما اتفقا عليه.

وعليه فإن الكتابة هي عبارة عن «عقد يوجب عتقاً على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه».

انظر: بدائع الصنائع للكاساني (١٣٤/٤)، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرق لابن المبرد (٣٢٩/٢)، شرح حدود ابن عرفة للرصاص ص (٥٢٤، ٥٢٥)، الصحاح للجوهري (٢٠٩/١)، القاموس الفقهي لسعدي أبو جيب ص (٣١٦)، لسان العرب لابن منظور (٧٠٠/١)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٥٩/٥)، المغني لابن قدامة (٤٤١/١٤)، الودائع لمنصوص الشرائع لابن سريج (٥٥٧/٢).

(٣) يرى الحنفية أن الحر إذا قتل عبداً أقيم عليه القصاص، إلا أن يكون العبد مكاتباً فلا يجب القصاص حيثئذ، وسبب التفريق بين المكاتب وغيره من العبيد أن حق القصاص من أجل المكاتب متردد بين السيد بتقدير العجز عن أداء ما بقي من نجوم الكتابة، وبين ورثة المكاتب بتقدير تمكنه من أداء بقية نجوم الكتابة، فلما تجاذب هذا الحق طرفان، ولم يمكن ترجيح أحدهما على الآخر لم يعمل بالقصاص، بخلاف العبد غير المكاتب فإن حق القصاص موكول للسيد وحده.

انظر: شرح فتح القدير لابن الهمام (٢٢٢/١٠، ٢٢٣).

فَجِيئْتُ يَقُولُ الْحَنْفِيُّ: الْعِلَّةُ الَّتِي هِيَ الْجَهَالَةُ^[1] غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي الْعَبْدِ، فَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ بَطَلَ^[2] إِلْحَاقُ الْعَبْدِ بِالْمُكَاتِبِ لِعَدَمِ مُشَارَكَتِهِ فِي الْعِلَّةِ، وَإِنْ بَطَلَتْ مَنَعَتْ حُكْمَ الْأَصْلِ، وَقُلْتُ: يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْمُكَاتِبِ، إِذْ لَيْسَ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ بِمُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَلَا مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ^[3]، فَالْخُصْمُ فِي هَذَا الْقِيَاسِ:

● إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ وُجُودَ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ هِيَ الْجَهَالَةُ.

● وَإِمَّا أَنْ يَمْنَعَ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ هِيَ كَوْنُهُ عَبْدًا.

وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ^[4] الْقِيَاسُ لِلْمُسْتَدِلِّ^(١).

[1] في ج: الجنائية.

[2] في ج: بطول، وفي س، م: بعد.

[3] [ولا منصوص عليه] سقط من ج، وفي م: ولا نصوص عليه.

[4] في س: لا يتم.

(١) هذا مثال التركيب في الأصل:

● فالأصل: قتل المكاتب بالحر.

● والحكم: أن الحر لا يقتل بالمكاتب، وهذا ليس ثابتاً بنص أو إجماع، وإنما اتفق عليه الشافعي والحنفي.

● أما العلة فيقول الشافعي: إنها الجنائية، ويرى الحنفي أنها جهالة المطالب بالقصاص؛ فإنه متردد بين السيد والورثة، وذلك أن المكاتب فيه شائبة حرية.

● والفرع: هو أن يقتل القن (أي العبد الخالص الذي ليس فيه شائبة حرية) بالحر.

فإذا أراد الشافعي أن يقيس مسألة قتل القن على المكاتب بناء على تقدير العلة عنده، اعترض عليه الحنفي بأن العلة عندي ليست متوفرة في الفرع، ولو سلمت لك علتك لمنعت الحكم في الأصل، ولا يلزمني بذلك محذور، لأنني لن أخالف نصاً ولا إجماعاً، فإن الجنائية عند الحنفي توجب القصاص سواء كان المقتول حراً أو عبداً.

وعلى كل فإن المخالف أي الحنفي يمنع صحة القياس إما لعدم علة الأصل في الفرع، فإذا سلم للشافعي بالعلة منع حكم الأصل.

وَمِثَالُ الثَّانِي: قَوْلُ الْمُسْتَدِلِّ فِي مَسْأَلَةِ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالشَّكَاحِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِذَا تَزَوَّجْتَ زَيْنَبَ فَهِيَ طَالِقٌ، هَذَا تَغْلِيْقٌ فَلَا يَصِحُّ قَبْلَ الشَّكَاحِ، كَمَا لَوْ قَالَ: زَيْنَبُ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ^(١).

وَلِلْحَنَفِيِّ^[١] أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ وُجُودَ التَّغْلِيْقِ فِي الْأَصْلِ، فَإِنْ قَوْلُهُ: زَيْنَبُ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ تَنْجِيزٌ لَا تَغْلِيْقٌ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا بَطَلَ إِنْحَاقُ التَّغْلِيْقِ لِعَدَمِ الْجَمَاعِ^[٢]، وَإِلَّا مَنَعَتْ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الْوُقُوعِ فِي قَوْلِهِ: زَيْنَبُ الَّتِي أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ، وَإِنَّمَا مَنَعَتْ الْوُقُوعَ لِأَنَّهُ تَنْجِيزٌ، وَلَوْ كَانَ تَغْلِيْقًا لَقُلْتُ بِهِ^[٣].

فَالْقِيَاسُ يَكُونُ مُمْتَنِعًا، لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنِ مَنَعِ^[٤] حُكْمِ الْأَصْلِ أَوْ مَنَعِ الْعِلَّةِ فِيهِ^(٢).

[1] في ج: والحنفي، وفي س، م: وللمعنى، وهو تحريف.

[2] في س، م: الجماع، وهو تحريف.

[3] في م، س: قلنا به.

[4] [منع] ساقطة من س، م.

(١) اختلف العلماء في هذه المسألة، فمنهم من قال بوقوع الطلاق كالإمام مالك، ومنهم من قال: بعدم وقوعه كالشافعي.

انظر حكم هذه المسألة في: بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (٨٤/٢)، البناية في شرح الهداية للعيني (١٦٩/٥ - ١٧٢)، البيان والتحصيل لابن رشد الجد (١٥٣/٦)، ١٥٤، شرح فتح القدير لابن الهمام (٣٦/٤)، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (١٧٧/٢)، القوانين الفقهية لابن جزي ص (١٨٥)، الكافي لابن عبد البر ص (٢٧٠)، كتاب الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن الشيباني (١٢٨/٤ - ١٣٢)، المدونة لسحنون (٩٣/٣).

(٢) هذا مثال التركيب في الوصف:

● فالأصل: هو قول القائل: زينب التي أتزوجها طالق.

● وحكم الأصل: هو عدم لزوم الطلاق وذلك متفق عليه بين الطرفين المالكي

وغیره.

هَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ بِدَلِيلٍ مِنْ نَصِّ أَوْ
إِجْمَاعٍ^(١)، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ^[1].

٢ - شُرُوطُ الْعِلَّةِ

قَالَ: «وَمِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ أَنْ تَطْرُدَ فِي مَعْلُولَاتِهَا فَلَا تَنْتَقِضُ لَا لَفْظًا وَلَا
مَعْنَى».

أ - الْأَطْرَادُ أَوْ عَدَمُ النِّقْضِ

أَقُولُ: مِنْ شُرُوطِ الْعِلَّةِ أَنْ تَكُونَ مُطْرِدَةً، أَيْ كُلَّمَا وُجِدَتْ وَجِدَ
الْحُكْمُ.

[1] [وبالله تعالى التوفيق] لم يرد في ج.

= ● أما العلة: فيرى غير المالكي أنها تعليق الطلاق قبل ملك محله، أما المالكي فينفي
وجود وصف التعليق في الأصل، بل يرى أنه تنجيز طلاق امرأة أجنبية.

● والفرع: هو قول القائل: إذا تزوجت زينب فهي طالق.
فإذا أراد المخالف أن يقيس الفرع على الأصل بجامع العلة التي اعتبرها، وهي تعليق
طلاق لم يصادف محله، اعترض المالكي بانعدام وصف التعليق في الأصل، فإذا سلم
بذلك منع حكم الأصل، ويصير حكم الأصل عنده هو وقوع الطلاق ولا يلزمه بذلك
محذور، لأنه لم يخالف نصاً ولا إجماعاً.

وعلى كل فالقياس يكون ممتنعاً إما بمنع وصف العلة في الأصل، أو بمنع حكم الأصل.
(١) ما ذكره المصنف والشارح واحد من شروط الأصل وهناك شروط أخرى، منها ما هو
متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، والواقع أن أغلبها شروط لحكم الأصل.

انظر: الإبهاج للسبكي (١٦٢/٣)، الإحكام للأمدى (٢٧٣/٣ - ٢٧٦)، إرشاد الفحول
للسوكاني ص (١٨٤)، أصول السرخسي (١٤٩/٢ - ١٧٤)، تقريب الوصول لابن جزى
ص (٣٥٣)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (١٧/٤ - ٣٨)، فواتح الرحموت لنظام
الدين الأنصاري (٢٥٠/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٠١/٣ وما بعدها)،
المحصول للرازي (٣٥٩/٥ - ٣٦٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران
ص (٣٠٧ - ٣١١)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (٢٧١)، المستصفي للغزالي
(٣٢٥/٢ - ٣٢٧)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٤٥٢ - ٤٦٣)، منتهى
الوصول لابن الحاجب ص (١٦٨، ١٦٩).

وَعَدَمُ الْإِطْرَادِ يُسَمَّى نَقْضًا^(١)، وَيُسَمَّى الْقَدَمَاءُ تَخْصِيصَ الْعِلَّةِ، وَهُوَ:
أَنْ يُوجَدَ الْوُضْفُ الَّذِي يُدْعَى أَنَّهُ^(*) عِلَّةٌ فِي مَحَلٍّ مَعَ عَدَمِ الْحُكْمِ فِيهِ.

مِثَالُهُ: الزَّنَى، لِأَنَّهُ^[1] عِلَّةٌ فِي وُجُوبِ الْحَدِّ، وَقَدْ يَتَخَلَّفُ عَنْهُ^[2]
الْحُكْمُ، كَمَا إِذَا زَنَى الْأَبُ بِجَارِيَةِ الْإِثْنِ، فَقَدْ وُجِدَ الْمُدْعَى عِلَّةٌ مَعَ تَخَلُّفِ
الْحُكْمِ عَنْهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي النَّقْضِ، هَلْ هُوَ قَادِحٌ فِي الْعِلَّةِ أَوْ لَا؟ عَلَى
خَمْسَةِ مَذَاهِبٍ:

الأول: يَقُولُ بِالْقَدَحِ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ^(٢).

(*) نهاية الصفحة (٤٠/ط).

[1] [لأنه] لم يرد في ج.

[2] في س، م: يختلف عنه.

(١) النقض في اللغة: ضد الإبرام.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣٤٧/٢)، لسان العرب لابن منظور (٢٤٢/٧)،
المصباح المنير للفيومي (٦٢١/٢، ٦٢٢).

ويسمى عند الأصوليين مناقضة وتخصيص العلة، وفي الاصطلاح كما عرفه الشارح.
انظر: الإحكام للآمدي (٩٢/٤ - ٩٦)، أصول الشاشي ص (٣٥٢)، البحر المحيط
للزركشي (٢٦١/٥ - ٢٧٠)، البرهان للجويني (٦٣٤/٢ - ٦٤٧)، التحصيل للأرموي
(٢٠٩/٢)، التعريفات للجرجاني ص (٦٨، ٢٥٤)، تقريب الوصول لابن جزري
ص (٣٧٨، ٣٧٩)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤)، الحاوي الكبير
للماوردي (١٣٢/١٦)، الحدود للباجي ص (٧٦)، سلاسل الذهب للزركشي
ص (٣٩١)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٦/٤)، شرح مختصر الروضة للطوفي
(٥٠١/٣)، الكافية في الجدل للجويني ص (٦٩)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد
لابن بدران ص (٣٥٢)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٨٢٢/٢)،
٨٣٥، (١٠٤١)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٤٦٩)، المنهاج في ترتيب
الحجاج للباجي ص (١٤)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢١٠/٢).

(٢) وبه قال الشافعي وأكثر أصحابه وبعض الحنابلة، واختاره الأستاذ الإسفراييني وأبو
الحسين البصري والباقلاني والقاضي عبد الوهاب واختاره السبكي والماتريدي.

الثاني: مُقَابِلُهُ^(١).

الثالث: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسْتَنْبَظَةِ فَيَقْدَحُ فِيهَا، وَبَيْنَ الْمَنْصُوصَةِ فَلَا يَقْدَحُ فِيهَا^(٢).

الرابع: عَكْسُهُ^(٣).

الخامس: لَا يَقْدَحُ فِي الْمُسْتَنْبَظَةِ إِذَا كَانَ لِمَانِعٍ أَوْ لِعَدَمِ شَرْطٍ، وَيَقْدَحُ فِي الْمَنْصُوصَةِ مُطْلَقًا^(٤).

(١) أي لا يقدح مطلقاً، ويعتبر تخصيص العلة كتخصيص العام، ولا يقدح إلا في صورته التي وجد فيها، وبه قال الحنفية وأكثر المالكية والحنابلة ونسب لظاهر كلام الإمام أحمد.

(٢) أي يجوز تخصيص المستنبظة دون المنصوصة، وإن لم يوجد في صورة مانع أو عدم شرط، وقد نقل عن الإمامين مالك وأحمد وأكثر الحنفية، وحكاها إمام الحرمين عن معظم الأصوليين.

(٣) وهو منقول عن بعض الأصوليين، وضعفه الشوكاني.

(٤) حكاها الزركشي وابن الحاجب عن ابن رحال وأنكرا ذلك عليه.

وليس في المسألة خمسة مذاهب فقط كما ذكر الشارح، بل هناك مذاهب كثيرة أوصلها الشوكاني في إرشاد الفحول إلى خمسة عشر، وليس هذا مقام ذكرها خشية الإطالة.

راجع المسألة في: الإبهاج للسبكي (٨٤/٣ - ٨٧)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٩٧)،

١٩٨)، البحر المحيط للزركشي (٢٦٢/٥ - ٢٧٠)، التبصرة للشيرازي ص(٤٦٦ -

٤٦٩)، التلخيص للجويني (٢٧١/٣ - ٢٨٠)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب

(٧٠/٣ - ٨٧)، تيسير التحرير لأmir بادشاه (٣٧/٤، ٣٨)، الحاوي الكبير للماوردي

(١٣٢/١٦)، سلاسل الذهب للزركشي ص(٣٩١ - ٣٩٤)، شرح العضد على مختصر

المتنهي (٢١٨/٢ - ٢٢١)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (١٣١/٢ - ١٥٢)، شرح

الكوكب المنير للفتوح (٥٦/٤ - ٦٣)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٣٩٩ -

٤٠١)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣٢٣/٣ - ٣٢٦)، الفصول في الأصول

للجصاص (٢٥٥/٤ - ١٦٩)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٣٤١/٢ -

٣٤٦)، مباحث العلة عند الأصوليين للسعدي ص(٢١٢ - ٢١٨)، المحصول للرازي

(٢٣٧/٥ - ٢٥١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٣٥٢ - ٣٥٤)،

المستقصى للغزالي (٣٣٦/٢ - ٣٤٢)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله

(٨٣٥/٢ - ٨٣٨)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص(١٨٠ - ١٨٦)، ميزان الأصول

للسمرقندي (٨٩٨/٢ - ٩٠٣)، نشر البنود للعلوي الشقبي (٢١٠/٢ - ٢١٥).

[ب - عدم الكسر]

وَكَمَا يُشْتَرَطُ فِي الْعِلَّةِ الْإِطْرَادُ، كَذَلِكَ يُشْتَرَطُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ فِي الْحِكْمَةِ^[1] - الَّتِي جُعِلَ الْوَصْفُ الْمَعْلَلُ بِهِ ضَابِطًا لَهَا - أَنْ تَكُونَ مُطَرِّدَةً، أَيْ كُلَّمَا وَجِدَتْ الْحِكْمَةُ وَجِدَ الْحُكْمُ.

وَالِى الْعِلَّةِ إِذَا وَالْحِكْمَةُ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (فَلَا تَنْتَقِضُ) أَيْ الْعِلَّةُ.

(لَا لَفْظًا) وَالْمُرَادُ بِهِ الْوَصْفُ الضَّابِطُ.

(وَلَا مَعْنَى) وَالْمُرَادُ بِهِ الْحِكْمَةُ.

فَظَهَرَ أَنَّ الْحِكْمَةَ إِذَا وَجِدَتْ فِي مَحَلٍّ بِدُونِ الْحُكْمِ، وَيُسَمَّى كُسْرًا^(١)، فَإِنَّهُ يُبْطِلُ الْعِلَّةَ.

[1] في س، م: فالحكمة.

- (١) الكسر في اللغة من قولهم: كسرتَه عن مراده، أي صرفته، وكسرت القوم: أي هزمتهم، والكسر من الحساب جزء غير تام، ومنه يقال: انكسرت السهام على الرؤوس أي لم تنقسم.
- انظر: لسان العرب لابن منظور (١٣٩/٥)، المصباح المنير للفيومي (٥٣٣/٢).
- أما في الاصطلاح فقد ذكروا له تعاريف منها:
- إسقاط وصف من أوصاف العلة المركبة وإخراجه عن الاعتبار بشرط أن يكون المحذوف مما لا يمكن أخذه في حد العلة.
 - تخلف الحكم المعلل عن معنى العلة، وهو الحكمة المقصودة من الحكم.
 - وجود المعنى في صورة مع عدم الحكم فيه، والمراد وجود معنى تلك العلة - أي الحكمة - في موضوع ولا يوجد معها ذلك الحكم، وعلى هذا التفسير يكون كالنقض، ولهذا اعتبره ابن الحاجب وابن السبكي نقضاً من طريق المعنى.
- انظر: الإيهاج للسبكي (١٢٥/٣ - ١٢٧)، الإحكام للآمدي (٢٥٢/٣ - ٢٥٥)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٩٨، ١٩٩)، البحر المحيط للزركشي (٢٧٨/٥ - ٢٨١)، التحصيل للأرموي (٢١٦/٢)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (١٦٨/٣)، الحدود للباجي ص (٧٧)، شرح العضد على مختصر المتهي (٢٢١/٢ - ٢٢٣)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥١٠/٣ - ٥١٤)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن=

وَمِثَالُهُ مَا إِذَا قَالَ^[1] الْحَنْفِيُّ فِي الْمُسَافِرِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ: مُسَافِرٌ
فَيَتَرَخَّصُ بِسَفَرِهِ كَغَيْرِ الْعَاصِي، ثُمَّ يُبَيِّنُ مُنَاسَبَةَ السَّفَرِ لِلتَّرْخُصِ بِمَا فِيهِ مِنْ
الْمَشَقَّةِ الْمُفْتَضِيَةِ لِلتَّرْخُصِ^(١).

فَيَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ وَهِيَ الْمَشَقَّةُ مُنْتَقِضَةٌ، فَإِنَّهَا
مَوْجُودَةٌ فِي حَقِّ أَزْبَابِ الصَّنَائِعِ الشَّاقَّةِ فِي الْحَضَرِ وَلَا يَتَرَخَّصُونَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ الْإِبْطَالِ^[2] - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ^(٢) - أَنَّ^[3] الْعِلَّةَ
فِي تَرْخُصِ^[4] الْمُسَافِرِ هِيَ السَّفَرُ، إِذْ لَا يَسُوعُ^[5] التَّغْلِيلَ بِالْمَشَقَّةِ لِعُسْرِ^[6]

[1] في س، م: لو قال.

[2] في س: وهو دليل.

[3] [أن] سقط من ج.

[4] في ج: ترخيص.

[5] في س، م: لا يصور.

[6] في س: ليس لعسر.

= بدران ص(٣٥٤)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(٢٩٧ - ٢٩٩)، منتهى الوصول
لابن الحاجب ص(١٧٣، ١٧٤)، المنهاج في ترتيب الحاج للباجي ص(١٤)، المنهاج
للبيضاوي مع الابتهاج ص(٢٣٧)، ميزان الأصول للسمرقندي (٨٩٩/٢)، نشر البنود
للعلوي الشنقيطي (٢١٥/٢، ٢١٦).

(١) اشترط جمهور العلماء في الأخذ برخص السفر كالفطر في رمضان أن لا يكون
المسافر عاصياً بسفره، أما الحنفية فيرون أن الرخصة عامة في كل مسافر سواء كان
عاصياً بسفره أم لا.

انظر: التفريع لابن الجلاب (٢٨٥/١)، التلقين للقاضي عبدالوهاب ص(٤٠)، روضة
الطالبين للنووي (٥٧٧/٢)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٤٦/٢)، عقد الجواهر
الثمينة لابن شاس (٢١٠/١)، المغني لابن قدامة (١١٥/٣، ١١٦).

(٢) اختلف العلماء في الكسر هل هو مبطل أم لا.. فذهب جمهور الأصوليين إلى أنه
غير مبطل، وذهب بعضهم كالرازي والبيضاوي إلى اعتباره مبطلاً، وهؤلاء هم الذين
اعتبروا أن عدم الكسر شرط من شروط العلة.
انظر: المصادر السابقة.

انضباطها فيجب الرجوع إلى المظنة وهي السفر، دفعاً للعسر وتحفظاً في الأحكام^[1]، ولم يرد على التعليل بالسفر نقض، فالمدعى علة لم ينتقض، والمنقوض^[2] ليس بعلة.

فإن قيل: الحكمة هي المعتبرة قطعاً، فإن الوصف لو لم يشتمل عليها لم يكن علة، وإذا كان كذلك ورد النقض لا محالة.

فالجواب: هو أن وجود قدر الحكمة المساوية في محل النقض أقل، حتى لو فرضنا وجود قدر الحكمة مطلقاً وليس بمقطوع، فإن الحكمة وهي المشقة في مثالنا تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال، فلعلها في محل النقض أقل، حتى لو فرضنا وجود قدر الحكمة أو أكثر^[3] قطعاً في صورة النقض لكان ذلك مبطلاً للتعليل، اللهم^[4] إلا أن يثبت في صورة النقض^[5] حكم آخر أليق بالحكمة^[6].

مثاله: لو عللنا القطع قصاصاً بحكمة الزجر، فاعترض المعترض بالقتل العمد العدوان، فإن الحكمة فيه أزيد لو قطع، ومع ذلك لا يقطع؟

فيقول المعلل ثبت حكم أليق بحكمة الزجر، تحصل^[7] حكمه الزجر بذلك الحكم وزيادة(*) وهو القتل، إذ يحصل به إبطال اليد

(*) نهاية الصفحة (٤١/و).

[1] في س، م: وتحفظ أي الأحكام.

[2] في ج: المنصوص.

[3] في ج: وأكثر.

[4] اللهم] لم ترد في م.

[5] لكان ذلك مبطلاً... في صورة النقض سقط من س.

[6] في ج: في الحكمة.

[7] في س، م: تجعل.

وَعَیْرِهَا^(١)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِیْقُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى^(٢).

[٤ - شُرُوطُ الْحُكْمِ]

قَالَ: «وَمِنْ شُرْطِ الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعِلَّةِ فِي الثَّنْيِ وَالْإِثْبَاتِ». أَقُولُ: يَعْْنِي أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّلَ بِعِلَّةٍ^[١] يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعِلَّةِ فِي الثَّنْيِ وَالْإِثْبَاتِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحُكْمَ يَنْتَفِي بِعِلَّةٍ وَبِوُجُودِهَا عِنْدَ وَجُودِهَا. [أ - الطَّرْد]

أَمَّا وَجُودُ الْحُكْمِ^[٢] عِنْدَ وَجُودِ الْعِلَّةِ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا هُوَ مَعْنَى الطَّرْدِ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ شَرْطٌ فِي الْعِلَّةِ.

[١] [بعلة] لم يرد في ج.

[٢] في ج، م: الحكمة.

(١) تعرض الشارح هنا إلى دليل جمهور الأصوليين على أن الكسر ليس بقادح.

انظر: الإحكام للآمدي (٢٥٢/٣ - ٢٥٥) و (٩٦/٤، ٩٧)، مذكرة أصول الفقه للشنيطي ص (٢٩٦)، مفتاح الوصول للشریف التلمساني ص (٤٦٨)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٧٤)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (١٣٨/٢، ٢١٥).

(٢) ما ذكره المصنف والشارح إنما هو بعض شروط العلة، وثمة شروط أخرى منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه.

انظر: الإحكام للآمدي (٢٢٣/٣) وما بعدها، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٨٢)، أصول السرخسي (١٥٨/٢)، البحر المحيط للزركشي (١٣٢/٥ - ١٤٢)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (١٤٢/٣) وما بعدها، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢٣٦/٢ - ٢٤٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١٣٢/١٦)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٢١/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢١٣/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥١/٤ - ١٠٣)، العدة لأبي يعلى (١٣٤٥/٤) وما بعدها، كشف الأسرار عن أصول البزدي (٣٨٩/٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٣١٢ - ٣١٧)، المستصفى للغزالي (٣٣٥/٢) وما بعدها، المسودة لآل تيمية (٤١١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٧٧٢/٢ - ٧٨٨)، مفتاح الوصول للشریف التلمساني ص (٤٣٤ - ٤٧٢).

[ب - عَدَمُ الْكُسْرِ]

وَأَمَّا انْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعِلَّةِ، فَهُوَ الْمُعْبَرُ عَنْهُ^[1] عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ بِالْكَسْرِ^[2]، وَالْجُمْهُورُ عَلَى عَدَمِ اسْتِرَاطِهِ^(١).

وَاسْتِرَاطُهُ^[3] مَبْنِيٌّ عَلَى امْتِنَاعِ تَغْلِيلِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِأَكْثَرِ مِنْ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَغْلِيلِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ بِعِلَّتَيْنِ أَوْ عِلَلٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ^[4].

● فَقِيلَ: بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا، كَانَتْ الْعِلَلُ مَنْصُوصَةً أَوْ مُسْتَنْبَطَةً.

● وَقِيلَ: بِالْمَنْعِ مُطْلَقًا.

● وَثَالِثُهَا: لِلْقَاضِي يَجُوزُ فِي الْمَنْصُوصَةِ لَا الْمُسْتَنْبَطَةِ، وَإِلَيْهِ مَالَ الْغَزَالِيِّ.

● وَرَابِعُهَا: عَكْسُهُ.

ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِهِ عَقْلًا اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ شَرْعًا:

● فَلَا أَكْثَرُونَ^[5] عَلَى الْجَوَازِ.

[1] في س: المعتمد، وفي م: به المعبر، وفيهما تحريف وسقط.

[2] في س، م: العكس.

[3] [واشتراطه] سقط من س، م.

[4] في س: مستدلة.

[5] في ج: الأكثر.

(١) انظر بقية شروط حكم الأصل في: الإحكام للآمدي (٢١٥/٣ - ٢٢١)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٧٩ - ١٨١)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٢٥٦/٢)، شرح العضد على مختصر المتهي (٢٠٩/٢)، المدخل إلى مذهب أحمد ص (٣١١، ٣١٢)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (٢٧١ - ٢٧٤)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٦٧ - ١٦٩)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١١٦/٢ - ١٢٤).

● وَقَالَ الْإِمَامُ بِالْمَنْعِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ عِنْدَ الْأَمْدِيِّ فِي الْوَاحِدِ بِالشَّخْصِ، قَالَ: وَأَمَّا الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ فَلَا خِلَافَ فِي تَعْلِيلِهِ بِعِلَّتَيْنِ.

وَعِنْدَ الْإِمَامِ فَخَرِ الدِّينِ وَالْبَيْضَاوِيِّ الْخِلَافُ فِي الْوَاحِدِ بِالنَّوْعِ، وَمُخْتَارُهُمَا الْجَوَازُ فِي الْمَنْصُوصَةِ دُونَ الْمُسْتَنْبِطَةِ^(١)، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ^(٢).

(١) انظر: الإحكام للآمدي (٢٥٧/٣)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٥/٤، ٢٦)، المحصول للرازي (٣٠٥/٥ - ٣١٠)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٨٧، ١٨٨)، المنهاج للبيضاوي مع الابتهاج ص (٢٣٦)، نهاية السؤل للآسنوي (١٩٥/٤).

(٢) للمسألة صورتان:

الصورة الأولى: الاتحاد بالنوع مع الاختلاف بالشخص، وذلك بأن يعلل الحكم الواحد بعِلَّتَيْنِ أو أكثر ويثبت الحكم بكل واحدة منفردة عن الأخرى، كأن يعلل نقض وضوء خالد بالبول، وسعيد بخروج الريح وأحمد بالنوم، أو أن يعلل قتل زيد بالقصاص وقتل عمرو بالزنى مع الإحصان، فهذه الصورة اتفقوا فيها على الجواز، ومن نقل الاتفاق الأستاذ أبو منصور البغدادي والآمدي والصفى الهندي.

الصورة الثانية: الاتحاد بالشخص ولعلها هي مراد الشارح، وذلك بأن يكون الحكم معللاً بمجموع العِلَّتَيْنِ لا إحداهما بعينها في حق شخص واحد، كما لو بال زيد وخرج منه الريح، فإن كل علة تنقض الوضوء بمفردها.. فهل يصح تعليل حدثه بمجموع العِلَّتَيْنِ أم لا؟

وكذلك لو قتل خالد شخصاً يجب فيه القصاص وزنى مع كونه محصناً، فإن كل واحدة منهما توجب القتل بمجردها.. فهل يصح تعليل القتل بهما معاً أم لا؟ اختلفوا في ذلك على مذاهب ذكر الشارح جُلّها.

● فالجواز مطلقاً هو مذهب جماهير العلماء كما حكاه القاضي الباقلاني واختاره، ونسب للإمام أحمد، وهو الذي استقر عليه رأي إمام الحرمين كما نقل ابن برهان، واختاره ابن الحاجب وابن الهمام والفتوح.

● والمنع مطلقاً حكاه القاضي عبد الوهاب عن متقدي المالكية، وجزم به الصيرفي واختاره الآمدي، ونقله القاضي وإمام الحرمين، ونسب إلى الأشعري.

● والجواز في المنصوصة دون المستنبطة، وإليه ذهب ابن فورك والفخر الرازي ومن =

[مَعْنَى الْعِلَّةِ وَالْحُكْمِ]

قَالَ: «وَالْعِلَّةُ هِيَ الْجَالِبَةُ لِلْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ هُوَ الْمَجْلُوبُ لِلْعِلَّةِ».

أَقُولُ: مَعْنَى كَوْنِ الْعِلَّةِ جَالِبَةً لِلْحُكْمِ أَنَّ الْعِلَّةَ دَالَّةٌ عَلَى تَعَلُّقِ الْحُكْمِ^[1]، كَمَا إِذَا صَارَ الْخُلُّ خَمْرًا، فَإِنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ مُسْكِرًا مُبَاحٌ^[2]، فَإِذَا ظَهَرَتْ فِيهِ الْقُوَّةُ الْمُسْكِرَةُ حَرُمَ، فَعِلَّةُ التَّحْرِيمِ، وَهِيَ الْإِسْكَارُ تَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ التَّحْرِيمِ إِنْ وُجِدَتْ، فَإِنْ لَمْ تُوجَدْ لَمْ تَتَعَلَّقْ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْإِمَامِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ بِفَضْلِهِ.

[1] [أن العلة دالة على تعلق الحكم] سقط من ج.

[2] لو قال: «كان مباحاً» لكان أفضل.

= تبعه كالبيضاوي، وذكر إمام الحرمين أن القاضي يميل إليه ونقل عن الغزالي في كتاب الوسيط القول بالجواز.

- وعكس هذا المذهب، أي الجواز في المستنبطة دون المنصوصة حكاه ابن الحاجب في مختصر المنتهى وابن المنير في شرح البرهان، ووصفه الشوكاني بالغرابة.
- وذهب إمام الحرمين مذهباً خامساً وهو الجواز مع عدم الوقوع.

انظر تفصيل المسألة ومذاهب الأصوليين في: الإبهاج للسبكي (١١٤/٣ - ١١٦)، الإحكام للآمدي (٢٥٨/٣ - ٢٦٠)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٨٣، ١٨٤)، البرهان للجويني (٥٣٧/٢ - ٥٤٦)، التمهيد للأسنوي ص (٤٨١)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٥٨/٤ - ٦١)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٣/٤ - ٢٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٢٣/٢ - ٢٢٧)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٧٠/٤ - ٧٦)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣٣٩/٣ - ٣٤٥)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢٨٢/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٤٥/٤ - ٤٦)، مباحث العلة عند الأصوليين للسعدي ص (٢٨٣ - ٣٠٢)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (٢٨١، ٢٨٢)، المستصفى للغزالي (٣٤٢، ٣٤٣)، المسودة لآل تيمية ص (٤١٦ - ٤١٨)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٧٩٩/٢ - ٨٠١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (١٧٥، ١٧٦)، المنحول للغزالي ص (٣٩٢ - ٣٩٥)، نشر البند للعلوي الشنقيطي (١٤٥/٢ - ١٤٧)، نهاية السؤل للأسنوي (١٩٠/٤ - ٢٠٤)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٢٦٢/٢ - ٢٦٩).



قَالَ: «وَأَمَّا الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ^[1] عَلَى الْحَظَرِ إِلَّا مَا أَبَاحَتْهُ الشَّرِيعَةُ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ فَيُتِمَّسَكُ بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْحَظَرُ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ بِضَدِّهِ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ إِلَّا مَا حَظَرَهُ الشَّرْعُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالتَّوَقُّفِ.

أَقُولُ: قَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا الْبَابِ فِيمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ قَالَ: «وَمِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ...» إِلَى أَنْ قَالَ: «... وَالْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ»، فَذَكَرَهُ بَعْدَ الْقِيَاسِ هُنَا، كَمَا ذَكَرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

[هل للأشياء حكم قبل ورود الشرع؟]

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ: هَلْ فِيهَا حُكْمٌ أَمْ لَا؟^(١).

● فَذَهَبَتِ الْأَشَاعِرَةُ إِلَى نَفْيِهِ.

[1] في س، م: أصل الأشياء.

(١) سبقت الإشارة إلى هذه المسألة في مباحث الحكم ص(٣٠١)، وسأشير فيما بعد إلى أقوال العلماء والمذاهب المختلفة فيها.

● وَالْمُعْتَرِزَةَ إِلَى اثْبَاتِهِ؟

وَقَدْ قَسَمَ (*) الْمُعْتَرِزَةُ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةَ لَا الْإِضْطِرَّارِيَّةَ كَالْتَّنَفُّسِ [1] فِي
الْهَوَاءِ، فَإِنَّهُ مَقْطُوعٌ بِإِبَاحَتِهِ عِنْدَهُمْ:

● إِلَى مَا يَقْضِي [2] الْعَقْلُ فِيهِ بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ.

● وَإِلَى مَا لَا يَقْضِي (ج) فِيهِ الْعَقْلُ بِحُسْنٍ وَلَا قُبْحٍ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ عِنْدَهُمْ إِلَى الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ، لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَمَلَ [3]
أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى مَفْسَدَةٍ.. فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَمِلُ [4] فِعْلُهُ فَحَرَامًا، وَإِنْ كَانَ
الْمُشْتَمِلُ تَرْكُهُ فَوَاجِبٌ.

وَإِنْ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَيْهَا؛ فَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَى مَضْلَحَةٍ.. فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَمِلُ
فِعْلُهُ فَمَنْدُوبٌ، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَمِلُ تَرْكُهُ فَمَكْرُوهٌ.

وَإِنْ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى مَضْلَحَةٍ وَلَا عَلَى مَفْسَدَةٍ فَمُبَاحٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَهُمْ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ: الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ وَالْوَقْفُ.

● فَلَاوُلُ أَحَدُ بِالْإِخْتِيَاظِ اسْتِيزَاءً لِلنَّفْسِ.

● وَالثَّانِي قَالَ: لَوْ حُرِّمَ لُنْصِبَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ.

● وَالثَّالِثُ قَالَ بِالْوَقْفِ لِتَعَارُضِ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَهُ.

(*) نهاية الصفحة (٤١/ظ).

[1] في كل النسخ: كالنفس في الهوى، والصحيح ما أثبتته.

[2] في ج: يقتضي.

[3] في ج: أن يشتمل.

[4] [أحد طرفيه... كان المشتمل] سقط من س، م.

وَمِثْلُ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ، وَالْقَوْلُ
بِالْوَقْفِ مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ^(١).

فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْفَرْقُ فِي هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ؟
قُلْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافُ الْمَذَرِكِ، فَمَذَرِكُ الْمُعْتَزِلَةِ الْعَقْلُ، وَمَذَرِكُ
أَهْلِ السُّنَّةِ الدَّلَائِلُ الشَّرْعِيَّةُ.

(١) ● القول بالإباحة هو مذهب معتزلة البصرة، وبه قال الإمام أبو حنيفة وأكثر الحنفية،
وإليه ذهب بعض الفقهاء من المالكية والشافعية كأبي حامد الإسفراييني، وأبي
العباس بن سريج، وأبي الفرج المالكي.

● والقول بالحظر هو رأي معتزلة بغداد، وبعض الشيعة الإمامية، وبه قال الشيخ أبو
علي بن أبي هريرة، وابن حامد، وأبو بكر الأبهري، وأبو يعلى والحلواني وغيرهم.

● والقول بالوقف هو رأي بعض المعتزلة، ونقل عن الإمام أبي الحسن الأشعري
وأبي بكر الصيرفي، وإليه مال أبو علي الطبري والشيرازي والغزالي والآمدي والرازي
وابن الحاجب.

هذا وفي المسألة تفصيل آخر وهو أن الأصل في المضار التحريم، والأصل في المنافع
الإباحة.

انظر: الإبهاج للسبكي (١٤٢/١، ١٤٣) و (١٦٥/٣ - ١٦٨)، إحكام الفصول للباي
ص (٦٠٨ - ٦١٣)، الإحكام لابن حزم (٥٢/١ - ٦٠)، الإحكام للآمدي (١٣٠/١)،
إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٥١، ٢٥٢)، الأصول العامة للفقه المقارن لتقي الحكيم
ص (٤٦٩ - ٤٧١)، البحر المحيط للزركشي (١٥٤/١ - ١٥٩) و (١٢/٦ - ١٤)،
التبصرة للشيرازي ص (٥٣٢)، التحصيل للأرموي (٣١١/٢ - ٣١٥)، التلخيص للجويني
(٤٦٩/٣ - ٤٨١)، التمهيد للأسنوي ص (١٠٩، ١١٠)، تيسير التحرير لأمير بادشاه
(١٥٠/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٦٥/١ - ٦٨، ٣٥٣)، شرح العضد على
مختصر المنتهى (٢١٨/١ - ٢٢٠)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٣٢٥/١ - ٣٢٨)،
شرح اللمع للشيرازي (٩٧٧/٢ - ٩٨٦)، العدة لأبي يعلى (١٢٣٨/٤ - ١٢٦١)،
الفصول في الأصول للجصاص (٢٤٧/٢ - ٢٥٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي
(٥٢٨/١ - ٥٣١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٤٩/١)، المحصول للرازي
(١٥٨/١)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص (١٩، ٢٠)، المستصفى للغزالي (٦٣/١ -
٦٥)، المسودة لآل تيمية (٤٧٤ - ٤٨٠)، المغني في أبواب التوحيد والعدل
«الشرعيات» للمقاضي عبد الجبار (١٤٥/١٧)، المنحول للغزالي ص (١٩، ٢٠)، نشر
البنود للعلوي الشنقيطي (٢٦/١، ٢٧)، نهاية السؤل للأسنوي (٢٧٥/١ - ٢٩٨).

فَتَمَسَّكَ الْقَائِلُ بِالْحَظَرِ بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾^(١).
وَالْقَائِلُ بِالِإِبَاحَةِ بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أُحِدُّ فِي مَا أُرْحَى
إِلَى...﴾^(٢).

وَأَمَّا الْوُقُوفُ فَلِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ^(٣).
وَنُقِلَتْ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ عَنْ^[١] الْمَالِكِيَّةِ^(٤) فِيمَا لَا مُسْتَنَدَ لَهُ مِنْ

[١] [عن] لم ترد في س، م.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤.

ووجه الدلالة من الآية أن السؤال كان عن الحل، وفي هذا إشارة إلى أن الأصل في
الأشياء هو المنع، ومن ثم فإن الناس يسألون عما خرج عن الأصل الذي هو المنع
إلى الإباحة.

(٢) من قوله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أُحِدُّ فِي مَا أُرْحَى إِلَى مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَبْتَغِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ أَخْطَرَ
غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١٥) [الأنعام: ١٤٥].

ويؤيد ذلك قوله جل جلاله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:
٢٩]، أي لتتفعوا به، ولا يتم الانتفاع إلا بما هو مباح، وقوله عز وجل: ﴿قُلْ مَنْ
حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، فهذا استفهام فيه
إنكار على من حرم زينة الله والطيبات، وذلك يدل على أنها كانت على الإباحة.
انظر أدلة كل فريق في المصادر والمراجع السابقة.

(٣) انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٦٠٨، ٦٠٩)، أصول السرخسي (٢/٢٢٤)، البحر
المحيط للزرکشي (١/١٥٩)، تقريب الوصول لابن جزى هامش (١) ص(٣٩٥)،
حاشية العطار على جمع الجوامع (١/٩٢ - ٩٥) و (٢/٣٩٤)، سلاسل الذهب
للزرکشي (١٠١ - ١٠٣) و (٤٢٦)، شرح الكوكب المنير للفتوح (١/٣٠٤)، شرح
تفقيح الفصول للقرافي ص(٤٤٧)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١/٤٩)،
المحصول للرازي (١/١٥٨ - ١٦٥) و (٦/٩٧ - ١٠٨)، المعتمد لأبي الحسين
البصري بتحقيق حميد الله (٢/٨٨٦ - ٨٨٩)، نفائس الأصول للقرافي (١/٤٠٨ -
٤١٠).

(٤) سبق نقل هذه المذاهب عن أئمة المالكية:

● فقال بالإباحة أبو الفرج المالكي، وحكاه عن جل علماء الأصول.

كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إِيْجْمَاعٍ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ
سُبْحَانَهُ.



= قال القاضي عبدالوهاب: «وحكي ذلك عن بعض متأخري أصحابنا، وإليه أشار
محمد بن عبدالله بن الحكم»، عن البحر المحيط (١٢/٦).

وانظر: إحكام الفصول للباجي ص(٦٠٩)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٣٩٤)،
٣٩٥)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص(٣٢٥).

● ومال إلى الحظر أبو بكر الأبهري، كما نص على ذلك الباجي في إحكام الفصول
ص(٦٠٩)، وفي الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص(٣٢٥)، وذكر الزركشي في
البحر المحيط (١٥٥/١) أن هذا القول محكي عن المالكية، وهو الذي فهم من
مذهب عبدالملك في «الموازاة».

● والقول بالوقف هو الذي نصره الباجي في إحكام الفصول ص(٦٠٩) والإشارة
في معرفة الأصول ص(٣٢٥) وعزاه إلى أكثر المالكية كما نسبته إليهم القرطبي في
تفسيره (٢٥١/١، ٢٥٢)، وحكاها القاضي عبدالوهاب في الإفادة عن أبي بكر
الأبهري، وقد أشار إلى هذه الأقوال كلها الإمام ابن القصار في مقدمته الأصولية
ص(١٥٣ - ١٥٦).

وراجع أيضاً: نفائس الأصول للقرافي (٤٠٨/١).



[الاستصحاب]

● [تَعْرِيفُهُ]

قَالَ: «وَمَعْنَى اسْتِصْحَابِ الْحَالِ: أَنْ يُسْتَضَحَبَ الْأَصْلُ عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ».

أَقُولُ: الْإِسْتِصْحَابُ اسْتِفْعَالٌ، فَمَعْنَاهُ طَلَبُ الصُّحْبَةِ^(١) كَالِاسْتِسْقَاءِ لِطَلَبِ السَّقِيِّ، فَإِذَا ثَبَتَ شَيْءٌ فَالْمُسْتَدِلُّ يَطْلُبُ صُحْبَتَهُ فِي الْحَالِ وَالِاسْتِثْبَاتِ، حَتَّى يَدُلَّ دَلِيلٌ^[1] عَلَى رَفْعِهِ^(٢).

[1] في ج: الدليل.

(١) والصحبة هي الملازمة والمعاشرة.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٩١/١)، لسان العرب لابن منظور (٥١٩/١)، (٥٢٠)، المصباح المنير للفيومي (٣٣٣/١).

(٢) يشير الشارح رحمه الله تعالى إلى تعريف الاستصحاب في الاصطلاح، وقد عرفه الأصوليون بعبارات مختلفة منها:

- التمسك بدليل عقلي أو شرعي لم يظهر ما ينقل عنه مطلقاً. ويظهر من هذا التعريف أنه لا يرجع إلى عدم الدليل، بل إلى دليل مع العلم أو غلبة الظن بانتفاء المغير.
- الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم أو بقاء ما هو ثابت بالدليل.
- استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منفيّاً حتى يقوم دليل على تغيير الحالة، ومنه قولهم: الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه حتى يثبت خلاف ذلك.

= أنواع الاستصحاب:

- استصحاب العلم الأصلي في الأحكام الشرعية: أي انتفاء الأحكام السمعية في حق المكلفين حتى تثبت بالدليل الشرعي، كنفي وجوب صلاة خامسة وعدم وجوب صوم شعبان وشوال وغيرهما من الشهور...، وذلك لأن الشرع دل على وجوب الصلوات الخمس وصوم رمضان فقط، فلا يثبت غير هذا إلا بدليل آخر، ويظهر أن هذا النوع هو الذي أشار إليه المصنف.
- استصحاب ما دل الشرع والعقل على ثبوته ودوامه: وهو ثبوت أمر في الزمان الثاني لثبوته في الزمان الأول، فمن ملك شيئاً بوجه حق ثبت له ذلك الملك في الحال والمستقبل حتى يوجد ما يزيله.
- ومن شغلت ذمته بدين بقيت مشغولة حتى يثبت ما يبرئها كقضاء ذلك الدين. وهذا هو النوع الذي ذكره الشارح.
- استصحاب العموم إلى أن يرد مخصص: وكذا استصحاب الإطلاق إلى أن يرد التقييد واستصحاب النص إلى أن يرد النسخ، وهذا مرتبط بموضوع العام والخاص والمطلق والمقيد والنسخ، فراجع أمثلته هناك.
- استصحاب حكم ثابت بالإجماع في محل الخلاف: وذلك بأن يتفق المجتهدون على حكم في حالة، ثم تتغير صفة المجمع عليه فيختلفون فيه، مثاله أن الفقهاء اتفقوا على صحة صلاة من تيمم لعذر شرعي ووجد الماء بعد أن أتم الصلاة، أما إذا رأى الماء أثناء الصلاة، فقال المالكية والشافعية: لا تبطل الصلاة بل يتمها، فيستصحب حال الإجماع إلى أن يرد دليل على أن رؤية الماء أثناء الصلاة مبطله لها، وقال الحنفية والحنابلة: تبطل الصلاة في هذه الحالة ولا اعتبار للإجماع السابق، لأنه انعقد على حالة غير هذه الحال.
- وزاد بعضهم نوعاً آخر ويسمى بالاستصحاب المقلوب، وهو ثبوت أمر في الزمان السابق بناء على ثبوته في الزمان الحاضر، حتى يثبت خلافه، وقد اعتمد المالكية على هذا النوع في الوقف الذي لا يعرف بعد البحث أصل مصرفه وشروط واقفه، فإذا كان في الوقت الحاضر يصرف على نمط معين حكم باستصحاب الحالة في الماضي، حتى يثبت خلافها.
- انظر: الإبهاج للسبكي (١٦٨/٣ - ١٧٠)، الإحكام لابن حزم (٢/٥ وما بعدها)، الإحكام للأمدي (١٣٢/٤ - ١٤٢)، إرشاد الفحول للشوكاني (٢٠٨، ٢٠٩)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص (٣٢٢ - ٣٢٤)، الأشباه والنظائر لابن السبكي (٣٩/١)، الأصول العامة للفقهاء المقارن لتقي الحكيم ص (٤٤٧، ٤٤٨)، أصول الفقه الإسلامي للأستاذ شلبي ص (٣٤٩ - ٣٥٣)، إعلام الموقعين لابن القيم (٣٣٩/١ - ٣٤٤)، البحر =

● [حجته]

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي اسْتِصْحَابِ الْحَالِ: هَلْ هُوَ حُجَّةٌ أَمْ لَا؟
فَذَهَبَ الْإِمَامُ إِلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ وَأَصْلٌ^[1] يَتَمَسَّكُ بِهِ^[2] إِلَى أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ
عَلَى خِلَافِهِ، وَنُقِلَ عَنِ مَالِكٍ وَالْمُزْنِيِّ^(١) وَالصَّنِيرِيِّ وَالْعَزَالِيِّ.
وَنُقِلَ عَنْ أَكْثَرِ الْحَنْفِيَّةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ أَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ
عِنْدَ التَّرْجِيحِ^[3] لَا غَيْرَ.

وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِسْتِصْحَابُ بَقَاءً أَصْلِيًّا، كَمَا يُقَالُ فِي عَشْرِينَ دِينَارًا:

[1] [وأصل] ساقطة من س، م.

[2] في ج: يستمسك به.

[3] في س، م: يفيد عندهم الترجيح.

= المحيط للزركشي (٢٠/٦ - ٢٦)، التحصيل من المحصول للأرموي (٣١٥/٢ - ٣١٧)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٣٩١ - ٣٩٥)، التلخيص للجويني (١٢٧/٣ - ١٣٤)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٤٧/٢ - ٣٥١)، روضة الناظر لابن قدامة (٣٩١/١)، شرح الكوكب المنير للفتوحي (٤٠٣/٤ - ٤٠٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (١٤٧/٣ - ١٦٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٧٧/٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٨٦، ٢٨٧)، المستصفى للغزالي (٢١٧/١ - ٢٣٢)، المعونة في الجدل ص (١٤١)، ميزان الأصول للسمرقندي (٩٣٢/٢)، نشر البند للعلوي الشنقيطي (٢٥٨/٢ - ٢٦١)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٣١٧/٢ - ٣١٩).

(١) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، الإمام الزاهد المجتهد المناظر الغواص في المعاني الدقيقة، قال فيه الشافعي: «المزني ناصر مذهبي»، أخذ عن الإمام الشافعي، ونعيم بن حماد، وعنه ابن خزيمة، وابن أبي حاتم، والطحاوي، من تأليفه الجامعان الكبير والصغير، والترغيب في العلم، ومختصر المختصر، والمنثور، والمسائل المعتبرة، توفي سنة ٢٦٤هـ.

انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٢٧٨/٥)، الجرح والتعديل للرازي (٢٠٤/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٩٢/١٢ - ٤٩٧)، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٩٣/٢ - ١٠٩)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٧٩)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢١٧/١ - ٢١٩).

نَاقِصَةً، وَتَجُوزُ بِجَوَازِ الْوَازِنَةِ لَمْ تَكُنِ الرِّكَاءُ وَاجِبَةً قَبْلَ جَوَازِهَا بِجَوَازِ الْوَازِنَةِ
وَالْأَضْلُ الْبَقَاءُ.

أَوْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، كَمَا يُقَالُ فِي الْخَارِجِ مِنَ السَّيْلَيْنِ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ
قَبْلُهُ طَاهِرٌ^[1] وَالْأَضْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ مُعَارِضٌ،
وَالْأَضْلُ عَدَمُهُ^(١).

[1] في كل النسخ: ظاهراً.

(١) اختلف العلماء في حجية الاستصحاب على أقوال منها:

● أنه حجة مطلقاً في الدفع والرفع أي في النفي والإثبات، وهو مذهب جمهور
العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية، وبه قال الشيعة.

● أنه ليس بحجة أصلاً سواء في الدفع أو في الرفع، وهو قول أكثر المتكلمين
وبعض المعتزلة كأبي الحسين البصري.

● أنه حجة في الدفع والنفي لا للإثبات والاستحقاق، أي حجة لإثبات ما كان لا في
إثبات ما لم يكن.

* وترتب على هذا اختلاف العلماء في مسائل منها: حكم المفقود الذي غاب
ولا يعرف أثره، وهل هو حي أو ميت، فهو عند جمهور العلماء القائلين بحجية
الاستصحاب مطلقاً تبقى له حقوقه القديمة كملكية أمواله وعصمة زوجته، كما
ثبت له حقوق إضافية جديدة كاستحقاق الميراث والوصية. وهذا بناء على
استصحاب حياته، فتثبت له حقوق الأحياء كلها، فالمفقود حي في حق نفسه وفي
حق غيره.

● أما من نفى حجية الاستصحاب مطلقاً، فيرى أن المفقود لا يثبت له الحقان معاً،
فلا تبقى ملكية أمواله ولا عصمته على زوجته، ومن باب أولى لا تثبت له حقوق
جديدة كالميراث والوصية.

● بينما فصل الحنفية فاستصحبوا حياته في إبقاء حقوقه السابقة كملكية ماله وعصمة
زوجته، ولا يعتبرون الاستصحاب في إثبات حقوق جديدة كالميراث والوصية، فهو
عندهم حي في حق نفسه لا في حق غيره.

وفي المسألة أقوال أخرى راجعها مع ما سبق في: الإبهاج للسبكي (١٧١/٣ - ١٧٣)،
أثر الأدلة المختلف فيها للبغا ص (١٩١ - ١٩٧)، أثر الاختلاف للخن ص (٥٤٢)،
إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٠٨)، الأحكام للآمدي (١٣٢/٤، ١٣٣)، أصول
الشاشي ص (٣٨٩)، الأصول العامة للفقهاء المقارن لتقي الحكيم ص (٤٥٦ - ٤٦٤)، =

تنبية: [أنواع الاستدلال]

الاستصحاب عند بغض (*) الأصوليين هو أحد أنواع الاستدلال^(١)، إذ جعل الاستدلال^[١] ثلاثة أنواع:

(*) نهاية الصفحة (٤٢/و).

[١] [إذ جعل الاستدلال] سقط من س، م. وجاء في هامش س: لأنه ثلاثة أنواع.

= أصول الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي (٢/٨٦٧ - ٨٦٩)، أصول الفقه الإسلامي للأستاذ شلبي ص (٣٥٣ - ٣٥٧)، إعلام الموقعين لابن القيم (١/٣٤١ - ٣٤٣)، البحر المحيط للزركشي (٦/١٧ - ٢٠)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٤/١٧٧، ١٧٨)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢/٣٤٩، ٣٥٠)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/٢٨٤، ٢٨٥)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤/٤٠٥، ٤٠٦)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٤٧)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٧٧، ٣٧٨)، المحصول للرازي (٦/١٠٩ - ١٢٢)، المستصفى للغزالي (١/٢١٧ - ٢٢١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٢/٨٨٤ - ٨٨٦)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص (٤٤٨ - ٤٥٠)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٥٧، ١٥٨)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٢٠٣، ٢٠٤)، ميزان الأصول للسمرقندي (٢/٩٣٣ - ٩٣٦). والمراجع السابقة في أنواع الاستصحاب.

(١) الاستدلال في اللغة طلب الدليل، والدليل هو المرشد إلى المطلوب.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣/٣٧٧)، لسان العرب لابن منظور (١١/٢٤٨)، المصباح المنير للفيومي (١/١٩٩).

أما في الاصطلاح فله تعريفات كثيرة منها: أنه إقامة دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس شرعي.

انظر هذا التعريف وغيره في: الإحكام للآمدي (٤/١٢٥)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٠٧)، التعريفات للجرجاني ص (٣٥)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٣٨٧، ٣٨٨)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٤/١٧٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢/٣٤٢)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٣٩٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/٢٨٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤/٣٩٧)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٥٠)، الكافية في الجدل للجويني ص (٤٧)، المسودة لآل تيمية ص (٤٥١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٢٠٢)، المنهاج في ترتيب الحجج للباجي ص (١١)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/٢٥٥).

أَحَدُهَا: تَلَاَزُمٌ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ ^[1] عِلَّةٍ ^(١).

[1] في ج: تعين.

(١) ذكر الشارح رحمه الله تعالى الاستدلال بالتلازم بين الحكمين، ولكن قد يتم الاستدلال بالتنافي بينهما، وعليه فهو نوعان:

١ - الاستدلال بالتلازم بين حكمين، وله حالات:

أ - الاستدلال بالمعلول على العلة: ومثاله أن يقال: الوتر صلاة يجوز أداؤها على الراحلة.. وما جاز أداؤه على الراحلة فهو نافلة، والنتيجة أن الوتر نافلة، فجواز أداء الصلاة على الراحلة معلول لكونها نافلة.

ب - الاستدلال بالعلة على المعلول: ومثاله أن يقال: البيع الحلال صحيح.. وبيع الغائب حلال.. إذن بيع الغائب صحيح. فهذا عكس المثال الأول، إذ جعلت العلة التي هي الحلية دليلاً على الصحة وهي المعلول.

ج - الاستدلال بأحد المعلولين على الآخر: ومثاله استدلال الشافعية على وجوب الزكاة على المديان في الثروة النقدية بوجوبها عليه في الثروة الزراعية والحيوانية، وذلك لأن كل واحد منهما معلول لعلة واحدة هي الغنى بملك النصاب.

٢ - الاستدلال بالتنافي بين حكمين، وله حالات:

أ - التنافي بين الحكمين وجوداً وعدماً: ومثاله استدلال المالكية على سقوط الزكاة عن المديان باستحقاقه لها، وذلك لأن دفع الزكاة واستحقاقها متنافيان، لأن الشخص إما أن يكون غنياً فيخرج الزكاة من ماله، وإما أن يكون فقيراً تدفع إليه الزكاة من أموال الأغنياء، فإذا ثبت أحد الأمرين انتفى الآخر.

ب - التنافي بين الحكمين وجوداً فقط: ومنه احتجاج الشافعية على عدم نجاسة المني بقولهم:

لو كان المني نجساً لما صحت الصلاة به لكن الصلاة به جائزة صحيحة لحديث عائشة رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْلُتُ ثَوْبَهُ بِعِزْقِ الْإِذْخِرِ ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث ٢٦١٠١ (٢٤٣/٦).

وابن خزيمة في صحيحه [كتاب الوضوء/ باب سلت المني من الثوب بالإذخر إذا كان رطباً]، حديث ٢٩٤، (١٤٩/١).

والبيهقي في السنن الكبرى [كتاب/ باب]، (٤١٨/٢).

والحديث حسنه ابن حجر في الدراية (٩٢/١)، ورمز له السيوطي بالصحة في الجامع الصغير مع فيض القدير (٢٢٠/٥).

فالنتيجة أن المني ليس بنجس.

وبيان تنافيهما وجوداً أن نجاسة الشيء وصحة الصلاة به لا يجتمعان معاً.

وَتَأْنِيهَا: إِسْتِضْحَابُ الْحَالِ.

وَتَأْلِفُهَا: شَرْعٌ مِّن قَبْلَنَا^(١).

= ج - التنافي بين الحكمين عدماً فقط: ومثاله الاستدلال على طهارة ميتة البحر كما يلي:

لو لم تكن ميتة البحر طاهرة لحرم أكلها - لكن أكلها ليس بحرام لقوله ﷺ في البحر: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْجَلُّ مَيْتَةٌ».

أخرجه مالك في الموطأ [كتاب الطهارة/ باب الطهور للوضوء]، حديث ١٢، (٢٢/١).

وأحمد في المسند حديث ٧٢٣٢ (٢٣٧/٢)، حديث ٩٠٨٨ (٣٩٢/٢)، (٣٩٣).

وأبو داود في [كتاب الطهارة/ باب الوضوء بماء البحر]، حديث ٨٣، (٢١/١).

والترمذي في [أبواب الطهارة/ باب ما جاء في البحر أنه طهور]، حديث ٦٩،

(١٠٠/١، ١٠١)، وقال: حديث حسن صحيح.

والنسائي في [كتاب الطهارة/ باب الوضوء بماء البحر]، حديث (١٧٦/١).

وابن ماجه في [كتاب الطهارة وسننها/ باب الوضوء بماء البحر]، حديث ٣٨٦ -

٣٨٨، (١٣٦/١، ١٣٧).

وابن خزيمة في صحيحه [كتاب الوضوء/ باب الرخصة في الغسل والوضوء من ماء

البحر...]، حديث ١١١، ١١٢، (٥٩/١).

وصححه كثير من العلماء. انظر: نصب الراية للزيلعي (٩٥/١)، التلخيص الحبير لابن

حجر (٩٨٧/١ - ٨٩)، الدراية لابن حجر (٥٣/١، ٥٤).

فالنتيجة أن ميتة الحيوان البحري طاهرة، وبيان التنافي عدماً أن الطهارة وحرمة الأكل

لا يمكن أن يرتفعا معاً، فلا بد من أحدهما، فما لم يكن طاهراً فهو حرام، وما ليس

بحرام الأكل فهو طاهر.

راجع: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للشريف التلمساني ص (٥٠٢) -

(٥٠٧).

وانظر أيضاً: الإحكام للآمدي (١٢٥/٤ - ١٣٢)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٠٧)،

(٢٠٨)، التعارض والترجيح للبرزنجي (١٤٥/١ - ١٤٧)، تقريب الوصول لابن جزى

ص (٣٨٨، ٣٨٩)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٧٢/٢ - ١٧٦)، حاشية البتاني على

جمع الجوامع (٣٤٢/٢ - ٣٤٥)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٣٩٨/٤ - ٤٠٢)،

شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٤٥٠، ٤٥١)، منتهى الوصول لابن الحاجب

ص (٢٠٣)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٥٥/٢ - ٢٥٧).

(١) الشَّرْعُ مأخوذ في اللغة من عدة معان منها: مورد الشاربة ومنهل الماء العذب الصافي،

والطريق المستقيم، والشرعية، والمنهاج والبيان والإظهار. والشرع والتشريع والشرعية،

كلها بمعنى واحد هو: سن الأحكام والقواعد للناس وإنشاؤها بعد أن لم تكن.

= انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤٤/٣)، لسان العرب لابن منظور (١٧٥/١)، (١٧٦)، المصباح المنير للفيومي (٣١٥/١).

أما في الاصطلاح: هي ما سنه الله تعالى لعباده من الأحكام والقواعد على لسان رسول من الرسل، فيقال: شريعة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام.

وقد اختلف العلماء في حجية الشرائع السابقة بالنسبة لأمة النبي ﷺ على مذاهب أشهرها:

● مذهب جمهور الحنفية والمالكية وأكثر الحنابلة وبعض الشافعية: وهو أن ما صح من شرع من قبلنا فهو شرع لنا من جهة إثباتها بالوحي المنزل على النبي ﷺ لا من جهة كتبهم المحرفة، مثاله الاحتجاج بقوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُ بِهِ حَمَلٌ يُبَيِّرُ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] على الضمان وعلى جواز الجعالة، والاستدلال بقوله جل جلاله: ﴿وَيَتَّبِعُهُمُ الْآلَاءُ فَنَسُوا حَظًّا﴾ [القمر: ٢٨] على جواز المهابة، أي قسمة المنافع.

● مذهب الأشاعرة والمعتزلة والشيعة والراجح عند الشافعية، وبعض الحنفية ورواية عن الإمام أحمد، ورجحه ابن حزم، وهو أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا.

انظر تعريف هذا الأصل وحجته في: أثر الأدلة المختلف فيها للبغا ص (٢٤٠ - ٥٣٢)، الأحكام لابن حزم (١٦٠/٥)، الإحكام للآمزي (١٤٧/٤ - ١٥٤)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢١٠، ٢١١)، أصول السرخسي (٩٩/٢ - ١٠٤)، الأصول العامة للفقهاء المقارن لثقي الحكيم ص (٤٢٩ - ٤٣٥)، أصول الفقه الإسلامي للأستاذ شلبي ص (٣٥٩ - ٣٦٨)، البحر المحيط للزركشي (٣٩/٦ - ٤٥)، التعريفات للجرجاني ص (١٣٩)، التمهيد للأسنوي ص (٤٤١)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤١١/٢ - ٤١٣)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٥٢/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (٥٧/١٦)، روضة الناظر لابن قدامة (٤٠٠/١ - ٤٠٣)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٨٦، ٢٨٦/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحي (٤١٢/٤ - ٤١٧)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٢٩٨ - ٣٠٠)، شرح مختصر الروضة للطوفي (١٦٩/٣ - ١٨٥)، الفصول في الأصول للجصاص (١٩/٣ - ٢٨)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (١٨٤/٢ - ١٨٥)، كشف الأسرار عن أصول البيهقي (٢١٢/٣ - ٢١٦)، كشف الأسرار للنسفي (١٧٠/٢ - ١٧٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/١٩، ٣٠٦ - ٣٠٩)، المستصفى للغزالي (٢٤٥/١ - ٢٦٠)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٨٩٩/٢ - ٩٠٧)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١٤٩ - ١٥١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٢٠٥، ٢٠٦)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٨٥/٢ - ٦٩٦).

● هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ الْحَاجِبِ^(١).

● وَظَاهِرٌ كَلَامُ الْأَمْدِيِّ الْأَوَّلَانِ فَقَطْ^{[1](٢)}.

● وَعِنْدَ الْحَقِيقَةِ: وَالِاسْتِحْسَانُ^(٣).

[1] في ج: إلا وإن فقد، وهو تحريف.

(١) انظر: شرح العنصر على مختصر المنتهى (٢/٢٨١)، انتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٠٣).

وانظر أيضاً: إرشاد الفحول للشوكاني ص(٢٠٧).

(٢) وبيان ذلك أن الإمام الأمدي في الإحكام (٤/١٢٥) ذكر النوع الأول، أي التلازم بين حكيمين دون تعيين علة، والنوع الثاني، أي استصحاب الحال في المصدر نفسه (٤/١٣٢) على أنهما من أنواع الاستدلال المعتبر. ولكنه ذكر شرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، والاستحسان، والمصالح المرسلة على أنها مما يظن أنها دليل وليست كذلك. الإحكام (٤/١٤٣).

وممن ذكر هذين النوعين فقط أبو علي الشاشي في أصوله ص(٢٨٨، ٢٨٩).

(٣) الاستحسان لغة: استفعال من الحسن، وهو عد الشيء واعتقاده حسناً.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤/٢١٤)، لسان العرب لابن منظور (١٣/١١٤)، المصباح المنير للفيومي (١/١٣٦).

أما في الاصطلاح فله تعريفات كثيرة منها:

● دليل ينقدح في نفس المجتهد وتقرر عنه عبارته.

● الأخذ بأقوى الدليلين.

● ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل شمول الألفاظ لوجه أقوى منه، وهو في الحكم الطارئ على الأول.

● العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر لوجه أقوى يقتضي هذا العدول.

● طرح لقياس يؤدي إلى غلو في الحكم ومبالغة فيه فيعدل عنه في بعض المواضع لمعنى يؤثر في الحكم يختص به ذلك الموضوع.

● العدول عن قياس إلى قياس أقوى منه، أو هو تخصيص قياس بقياس أقوى منه.

● الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي.

وقد انتقدت هذه التعاريف كلها، ولكن يؤخذ منها وخاصة من التعريفين الأخيرين أن تعريف الاستحسان يتلخص في أمرين:

.....
= ● ترجيح قياس خفي على قياس جلي بناء على دليل، وهو الاستحسان الذي اشتهر عند الحنفية.

● استثناء مسألة جزئية من أصل كلي أو قاعدة عامة بناء على دليل خاص يقتضي ذلك، وهو الذي اشتهر عند المالكية.

مثال الأول: حكم سؤر سباع الطير أي الطيور الجوارح كالنسر والصقر، هل هو طاهر أم نجس؟

فمقتضى القياس أن يكون نجساً قياساً على سؤر سباع البهائم الأسد والنمر والفهد، لأن الحكم على السؤر تابع للحكم على اللحم، وحكم كل منها نجس فسؤرها نجس باختلاطه باللحمة المتولد عن اللحم.

ومقتضى الاستحسان طهارته قياساً على الآدمي لأن كل واحد منهما غير مأكول اللحم، فيقدم الاستحسان.

وذلك أن القياس قد ضعف أثره، لأن سباع البهائم يختلط لعابها بالماء، بخلاف سباع الطير فإنها تشرب بمناقيرها وهي عظام جافة خالية من اللعاب، فلا يتنجس الماء بملاقاتها.

وأما النوع الثاني: فقد ذكر له المالكية أمثلة كثيرة منها: القرض فإن الأصول الكلية والقواعد العامة تقتضي أنه ربا لأن فيه إعطاء النقد بمثله إلى أجل، ولكنه أبيع لما فيه من مصلحة التوسعة على الناس، ولو منع لترتب عليهم ضيق ومشقة.

هذا وقد ذكر العلماء أنواعاً كثيرة للاستحسان تبعاً للدليل الذي يثبت به، فقد يكون بالنص، أو بالإجماع، أو القياس الخفي، أو العرف، أو المصلحة أو غيرها.

حجية الاستحسان يظهر من خلال عبارات الأصوليين أن الحنفية والمالكية والحنابلة اعتبروه حجة شرعية، بينما ذهب الشافعية والمعتزلة والشيعة إلى إنكار حجتيه.

ولكن المتبع لأدلتهم وآرائهم الفقهية العملية يدرك أن الجميع يقول بالاستحسان، وقد نقل الإمام الزركشي قريباً من عشرين مسألة فقهية قال فيها الشافعي وأصحابه بالاستحسان، مما يبين أن ما أنكره الشافعي وغيره حينما قال: «الاستحسان تلذذ» إنما هو ما كان مبنياً على الهوى من غير دليل، ونخلص في الأخير إلى أن الخلاف في حجية الاستحسان ليس إلا اختلافاً لفظياً، وكل ما في الأمر أن بعضهم توسع في الأخذ به وبعضهم لم يتوسع فيه كثيراً كالشافعية.

انظر: معنى الاستحسان وأنواعه وحجتيه في المصادر والمراجع التالية: أثر الأدلة المختلف فيها للبغا ص (١٢٠ - ١٥٠)، إحكام الفصول للباجي ص (٥٦٤ - ٥٦٧)، الإحكام للآمدي (١٦٢/٤ - ١٦٦)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢١١، ٢١٢)، =

● وَعِنْدَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ: مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ^(١).

● وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ^(٢) عِنْدَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ.

= أصول الفقه للأستاذ شلبي ص(٢٦٩ - ٢٨١)، أصول السرخسي (١٩٩/٢ - ٢٠٨)،
الأصول العامة للفقه المقارن لثقي الحكيم ص(٣٦١، ٣٧٣ - ٣٧٧)، الإشارة في
معرفة الأصول للبايجي ص(٣١٢ - ٣١٤)، الاعتصام للشاطبي (١٣٦/٢)، الأم للإمام
الشافعي (٣٠٩/٧ - ٣٢٠)، البحر المحيط للزركشي (٨٧/٦ - ٩٤)، تحفة المسؤول
في شرح منتهى السؤل للرهوني (١٤٧/و)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٣٩٩ -
٤٠٣)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٢٢٢/٣ - ٢٢٨)، التلخيص للجويني (٣١٠/٣ -
٣١٥)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٨٧/٤ - ٩٧)، تيسير التحرير لأمير
بادشاه (٧٨/٤ - ٨٧)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٥٣/٢ - ٣٥٤)، الحدود
للبايجي ص(٦٥)، الرسالة للإمام الشافعي ص(٢٥، ٥٠٥ - ٥٠٧)، شرح العمدة لأبي
الحسين البصري (١٨٩/٢ - ٢٠٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٢٧/٤ - ٤٣٢)،
شرح مختصر الروضة للطوفي (١٩٠/٣ - ٢٠٤)، ضوابط المصلحة للبوطي ص(٢٣٧ -
٢٤٥)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٢٣/٤ - ٢٥٣)، كشف الأسرار عن أصول
البيزودي (٣/٤ - ١٤)، كشف الأسرار للنسفي (٢٩٠/٢ - ٣٠٠)، مالك لأبي زهرة
ص(٢٩٨ - ٣٠٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٩١ - ٢٩٣)،
محاضرات في تاريخ التشريع لمحمد مقبول حسين ص(٧٣ - ٨١)، المستصفى للغزالي
(٢٧٤/١ - ٢٨٣)، المسودة لآل تيمية ص(٤٥١ - ٤٥٥)، المعتمد لأبي الحسين
البصري بتحقيق حميد الله (٨٣٨/٢ - ٨٤٠)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٠٧ -
٢٠٨)، الموافقات للشاطبي (٥٦٢/٤ - ٥٦٥)، نشر البنود العلوي الشنيطي (٢٦١/٢ -
٢٦٣)، نظرية الاستحسان في التشريع الإسلامي لعبد اللطيف الفرور ص(٦٠ - ٨٠)،
الوصول إلى الأصول لابن برهان (٣١٩/٢ - ٣٢٣).

(١) تقدم الكلام حول مذهب الصحابي في ص(٦٥٥ - ٦٥٧).

(٢) المصالح المرسلة ذكر الشارح رحمه الله تعالى هذا الأصل، ولم يعلق عليه كما فعل
في الأصول السابقة، ولا بد من بيان معنى المصلحة المرسلة تيمناً للفائدة:

تعريف المصلحة: المصلحة في اللغة كالمنفعة وزنا ومعنى، سواء كان ذلك يجلب
المنافع أو دفع المفاسد.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٣٥/١)، لسان العرب لابن منظور (٥١٧/٢)،
المصباح المنير للفيومي (٣٤٥/١).

وفي الاصطلاح هي: المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم،
ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم، طبق ترتيب معين فيما بينها.

.....

= والمنفعة الواردة في التعريف هي: اللذة أو ما كان وسيلة لها، أو دفع الألم وما كان وسيلة إليها، وبمعبر الرازي هي: اللذة تحصيلاً أو إبقاء فالمراد بالتحصيل جلب اللذة مباشرة، والمراد بالإبقاء الحفاظ عليها بدفع المضرة وأسبابها. وإنما قيدت المصلحة بالمقصودة من الشارع للدلالة، لأن معيار تقدير المصالح هو الشرع لا ما كان ملائماً أو منافراً للطبع حسب أهواء الناس.

انظر معنى المصلحة في: أثر الأدلة المختلف فيها لمصطفى ديب البغا ص(٤٣٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(١٨٨، ٢١٢)، الاعتصام للشاطبي (١١١/٢ - ١١٣)، البحر المحيط للزركشي (٧٦/٦)، تقريب الوصول لابن جزي ص(٤٠٦)، روضة الناظر لابن قدامة (٤١٢/١)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (١٥٢/٤، ١٧٠، ٤٣٢)، ضوابط المصلحة للبطي ص(٢٧)، قواعد الإحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (١٠/١)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٤٢/١١)، المحصول للرازي (١٥٧/٥، ١٥٨)، المستصفى للغزالي (٢٨٤/١ - ٢٨٨)، الموافقات للشاطبي (٣٢٤/١، ٣٥١ - ٣٥٣)، نشر البنود للعلاوي الشقيطي (١٧٢/٢، ١٧٣).

أنواع المصالح: تنقسم المصالح من حيث اعتبار الشارع لها إلى ثلاثة أقسام:

١ - المصالح المعتبرة: وهي التي شهد الشرع باعتبارها، بأن ترد الأحكام الشرعية وفق هذه المصالح، ومن ذلك المحافظة على الكليات الخمس وهي حفظ الدين بالجهاد، وحفظ النفس بتحريم القتل ووجوب القصاص، وحفظ العقل بتحريم الخمر، وحفظ النسل بمشروعية الزواج وتحريم الزنى، وحفظ المال بمشروعية تيمته وتحريم أكله بالباطل، وهذا النوع لا خلاف بين العلماء في اعتباره، وليس من المصالح المرسله التي نحن بصدد بيانها.

٢ - المصالح الملقاة: وهي التي شهد الشرع بإلغائها وعدم اعتبارها، بأن وضع أحكاماً وأدلة تبين ذلك، مثاله ما أفتى به يحيى بن يحيى الليثي حينما سئل عن غني انتهب حرمة رمضان، إذ أوجب عليه خصوص صوم شهرين متتابعين لأن ذلك أبلغ في الزجر، ولأن الغني يمكنه الإطعام والعنق بيسر، لكن الشرع ألغى هذه المصلحة بتخيير المكلف بين الإطعام والعنق والصيام، فلو قيل بأن كل غني لا يجزيه إلا الصوم اعتباراً لهذه المصلحة «الملغاة» لأدى ذلك إلى تعطيل الكفارة بالإطعام والعنق أو تضييعهما، إذ الأغنياء هم أقدر الناس على ذلك، ومثل هذا مخالف لمقاصد الشرع من خصال الكفارة وتنويعها والتخيير بينها.

ومثل هذا المطالبة بالتسوية بين الأبناء والبنات في الميراث بجامع اشتراكهما في =

= البتوة، فإن مثل هذا ملغى بما هو مذكور في آية المواريث. ولا خلاف بين العلماء في عدم الاعتداد بهذا النوع.

انظر: الإبهاج للسبكي (٦٠/٣ - ٦٢)، الإحكام للآمدي (٣١١/٣ - ٣١٥)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (١٩٠، ١٩١)، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٧٥٢/٢ - ٧٥٤)، الاعتصام للشاطبي (١١٣/٢، ١١٤)، البحر المحيط للزركشي (٢١٤/٥، ٢١٥)، التحصيل من المحصول للأرموي (٢٣١/٢)، تقريب الوصول لابن جزي ص (٤٠٦ - ٤٠٨)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٥٥/٤ - ٥٩)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢٨٢/٢ - ٢٨٤)، روضة الناظر لابن قدامة (٤١٢/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٤٢/٢ - ٢٤٤)، شرح الكوكب المنير للفتوح (١٧٣/٤ - ١٧٨)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٣٩٣)، (٤٤٦)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٠٤/٣ - ٢٠٦)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣٥٣/٣)، المحصول للرازي (١٦٣/٥) و (١٦٢/٦، ١٦٣)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص (٢٩٣)، مفتاح الوصول للشرif التلمساني ص (٤٨١، ٤٨٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٨٣/٢ - ١٨٩)، نهاية السؤل للأسنوي (٦٧/٣).

المصالح المرسله: وهي المصالح التي لم يشهد الشرع لجنسها القريب بالاعتبار ولا بالإلغاء، ولهذا سميت بالمرسله لأنها مطلقة عن الاعتبار أو الإلغاء، أو هي: كل منفعة داخله في مقاصد الشارع دون أن يكون لها شاهد بالاعتبار أو الإلغاء. وتسمى عند البعض كالغزالي في شفاء الغليل وابن الحاجب بالمناسب المرسل، وعند آخرين كالغزالي في المستصفى والخوارزمي بالاستصلاح، وعند بعضهم كإمام الحرمين وابن السمعاني بالاستدلال، وعبر عنها الزركشي بالاستدلال المرسل.

ومن أمثلة العمل بالمصالح المرسله: جمع المصحف في عهد أبي بكر رضي الله عنه، فإن هذا التصرف لم يشهد له أصل معين باعتباره، ولكن دل الشرع على اعتبار جنس هذه المصلحة، وهو حفظ الدين، فلما كان جمع المصحف وسيلة لحفظ الدين فقد فعله الصحابة وأجمعوا عليه.

حجية المصالح المرسله: يظهر من خلال الكتابات الأصولية أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالمصالح المرسله على آراء منها:

● فذهب المالكية والحنابلة إلى اعتبارها والعمل بها، وحكي ذلك عن الشافعي في القديم.

● وذهب الظاهرية والشيعة والشافعية وابن الحاجب من المالكية إلى منعها وعدم الاحتجاج بها.

● = واشترط الغزالي في العمل بها أن تكون المصلحة ضرورية قطعية كلية، وتبعه في ذلك البيضاوي، ومعنى كونها ضرورة اشتغالها على حفظ أحد الضروريات الخمس، ومعنى كونها قطعية أن يجزم بحصول المنفعة فيها، ومعنى كونها كلية أن تجلب النفع لصالح عامة المسلمين. وقال: وإذا فسرنا المصلحة بالمحافظة على مقصود الشارع فلا وجه للخلاف في اتباعها، بل يجب القطع بكونها حجة.

● أما الحنفية فقد نقل عنهم عدم الأخذ بالمصالح المرسله، والحقيقة أنهم يأخذون بها عن طريق الاستحسان والملائم المرسل.

هذا وقد شنع بعضهم القول على الإمام مالك في العمل بالمصالح المرسله، والسبب أن المثبتين والمنكرين لم يلتقوا على محل واحد، ومن ثم يؤول الاختلاف فيها إلى مثل الاختلاف الواقع بينهم في الاستحسان.

وصفوة القول كما قال الدكتور البوطي: «أن المصالح المرسله مقبولة بالاتفاق، وإنما أعني بالاتفاق اتفاق الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة».

انظر تفصيل الكلام حول معنى المصالح المرسله وحجيتها في: الإبهاج للسبكي (١٧٧/٣ - ١٨٨)، أثر الأدلة المختلف فيها للبغا ص(٣٤ - ٥٩)، الإحكام للآمدي (١٦٧/٤ - ١٦٨)، إرشاد الفحول للشوكانى ص(١٩١، ٢١٢، ٢١٣)، الأصول العامة للفقه المقارن لتقي الحكيم ص(٣٨٤ - ٤٠٤)، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٧٥٤/٢ - ٧٦٩)، الاعتصام للشاطبي (١١٤/٢ - ١٣٥)، إعلام الموقعين لابن القيم (٣١/١ - ٣٢)، البحر المحيط للزركشي (٢١٥/٥ - ٢١٨)، و (٧٦/٦ - ٨٠)، البرهان للجويني (٧٢١/٢ - ٧٣٥)، التحصيل للأرموي (٢٣١/٢ - ٢٣٣)، تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهنوي (١٤٧/ظ)، تقريب الوصول لابن جزري ص(٤٠٩ - ٤١٤)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٧١/٤)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٤٢/٢ - ٢٨٩، ٢٩٠)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٤٦، ٤٤٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٠٦/٣ - ٢١٨)، ضوابط المصلحة للبوطي ص(٢٨٥ - ٣٥٧)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٤٢/١١)، محاضرات في تاريخ التشريع لمحمد مقبول حسين ص(٨٣ - ٨٥)، المحصول للرازي (١٦٣/٦ - ١٦٧)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٢٩٤ - ٢٩٦)، المستنصفى للغزالي (٢٩٤/١ - ٣١٥)، المسودة لآل تيمية ص(٤٥٠، ٤٥١)، مفتاح الوصول للشريف التلمساني ص(٤٨٣)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٠٨)، المنهاج للبيضاوي مع الانتهاج ص(٢٤٦)، الموافقات للشاطبي (٣٧/١ - ٣٩)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٨٩/٢ - ١٩١)، نهاية السؤل للأسنوي (١٦٤/٣، ١٦٥).

وَبِاللّٰهِ تَعَالٰى التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ^(١).



(١) ذكر الشارح رحمه الله تعالى بعض الأدلة التبعية، وبقي عليه البعض الآخر، ومن ذلك:

عمل أهل المدينة، والعرف، وسد الذرائع، ومراعاة الخلاف، والاستقراء، والأخذ بأقل ما قيل، ونحوها مما هو مذكور في المطولات.



باب الترجيح

قَالَ: «وَأَمَّا الْأَدِلَّةُ فَيَقْدَمُ الْجَلِيُّ مِنْهَا عَلَى الْخَفِيِّ، وَالْمُوجِبُ لِلْعِلْمِ عَلَى الْمُوجِبِ لِلظَّنِّ، وَالتُّنْقُطُ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَالْقِيَّاسُ الْجَلِيُّ عَلَى الْقِيَّاسِ الْخَفِيِّ، فَإِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَا يُغَيِّرُ الْأَصْلَ وَإِلَّا فَيَسْتَضَحِبُ الْحَالُ».

أَقُولُ: لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْبَحْثِ عَنِ الطَّرِيقِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، ذَكَرَ هُنَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي حَدِّ أَصُولِ الْفِقْهِ بِقَوْلِهِ: «وَكَيْفِيَّةُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا تَرْتِيبُ الْأَدِلَّةِ»، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ بَابُ التَّرْجِيحِ، فَإِنَّ الْأَدِلَّةَ قَدْ تَتَعَارَضُ^(١)، فَإِذَا عَلِمَ التَّرْجِيحُ^[١] وَمَا يَكُونُ بِهِ التَّرْجِيحُ^[٢]، أَيْ^[٣] تَرْتِيبُ الْأَدِلَّةِ، أَعْنِي مَا يُقَدَّمُ مِنْهَا وَمَا لَا يُقَدَّمُ، فَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَا.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْأَدِلَّةُ)، أَيْ وَأَمَّا تَرْتِيبُ الْأَدِلَّةِ - كَمَا قَالَ قَبْلَ هَذَا -: «وَمِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ...» إِلَى قَوْلِهِ: «وَتَرْتِيبُ الْأَدِلَّةِ»، وَهُوَ إِشَارَةٌ كَمَا

[1] في ج، م: فمتى لم يعلم الترجيح.

[2] [وما يكون به الترجيح] سقط من س، م.

[3] في كل النسخ: على، والأنسب ما أثبت.

(١) انظر معنى التعارض في ص (٦٢٩) هامش (١).

تَقْدَمُ^[1] إِلَى التَّرْجِيحِ^[2].

● تَعْرِيفُ التَّرْجِيحِ

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّرْجِيحَ كَمَا قَالَ فِي الْبُزْهَانِ^(١) «عِبَارَةٌ عَنْ تَغْلِيْبِ بَعْضِ الْأَمَارَاتِ عَلَى بَعْضٍ فِي إِفَادَةِ^[3] الظَّنِّ»^(٢).

[1] [كما تقدم] سقط من ج.

[2] [إلى الترجيح] سقط من م.

[3] في ج: سبيل.

(١) البرهان للجويني (٧٤١/٢).

(٢) الترجيح في اللغة هو التميل والتثقيب والتغليب، ومنه رجحان الميزان لثقله إذا مال وغلبت إحدى الكفتين على الأخرى.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٢١/١، ٢٢٢)، لسان العرب لابن منظور (٤٤٥/٢، ٤٤٦)، مجمل اللغة لابن فارس (٤٢٠/٢)، المحيط في اللغة لابن عباد (٤٠٣/٢)، المصباح المنير للفيومي (٢١٩/١).

وأما في الاصطلاح فله تعاريف أخرى منها:

● اقتران الأمانة (الدليل الظني) بما تقوى به على ما يعارضها.

● إظهار زيادة أحد المتماثلين على الآخر بما لا يستقل.

● تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى ليعمل به.

● تبين المجتهد مزية معتبرة لأحد المتعارضين تقتضي تقديمه على الآخر.

وقد وقع الاتفاق على العمل بالراجح، ولم ينقل خلافه إلا عن جُعل البصري، ونقل عن القاضي الباقلاني عدم الترجيح بما يفيد الظن.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢٠٨/٣)، إحكام الفصول للباجي ص(٦٤٥)، الإحكام للآمدي (٢٤٥/٤، ٢٤٦)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٢٤١)، أصول السرخسي (٢٤٩/٢)،

البحر المحيط للزركشي (١٣٠/٦)، التعارض والترجيح للبرزنجي (٨٩/١)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٦٠/٢، ٣٦١)، الحدود للباجي ص(٧٩)، شرح التلويح

على التوضيح للتفتازاني (١٠٣/٢)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٣٠٩/٢)،

شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٢٠)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٧٣/٣)،

٦٧٦، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢٠٤/٢)، المحصول للرازي

(٣٩٧/٥)، المسودة لآل تيمية ص(٣٠٩)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق=

● شروطُ التعارضِ

١- أن تكون الأدلة هابطة للتفاوت

وقوله: (فَيَقْدُمُ الْجَلِيُّ مِنْهَا عَلَى الْخَفِيِّ)، اعْلَمْ أَنَّ الْأَدْلَةَ الْقَطْعِيَّةَ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا التَّعَارُضَ، لِأَنَّ الْقَطْعَ بِالثُّبُوتِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْمُطَابَقَةِ، وَكَذَا الْقَطْعُ^[1] بِالْإِنْتِفَاءِ، فَلَوْ حَصَلَ دَلِيلَانِ قَطْعِيَّانِ مُتَعَارِضَانِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ التَّقْيِضَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنِ التَّعَارُضُ لَمْ يُمَكِّنِ التَّرْجِيحُ^(١).

[1] في س: وكلما انقطع.

= حميد الله (٢/٨٤٤)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٢٢)، المنحول للغزالي ص(٤٢٦)، ميزان الأصول للسمرقندي (٢/١٠٠٩)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/٢٧٨، ٢٧٩)، نهاية السؤل للأسنوي (٤/٤٤٤).

(١) ما ذكره الشارح من انتفاء التعارض بين الأدلة القطعية هو مذهب جمهور العلماء، سواء كان ذلك في الأدلة العقلية أو العقلية.

وذهب بعض الأصوليين كالإمام الرازي والصفى الهندي والأسنوي وابن أمير حاج إلى إمكان التعارض بين الأدلة القطعية للإجماع على وقوع النسخ فيها، إذ من شرط النسخ وقوع التعارض بين الناسخ والمنسوخ، ولأن التعارض ليس حقيقياً بل هو صوري في ظن المجتهد ونظره.

أما التعارض الحقيقي فلا وجود له في الشريعة أصلاً سواء بين الأدلة القطعية أو الظنية. انظر: الإبهاج للسبكي (٣/٢١٠)، الإحكام للآمدي (٤/٢٤٧)، إرشاد الفحول للشوكانى ص(٢٤٢)، أصول الفقه للخضري ص(٤٤٣)، البحر المحيط للزركشي (٦/١٣٢)، البرهان للجويني (٢/٧٤٢، ٧٤٣)، التعارض والترجيح للبرزنجي (١/٤٥)، التعارض والترجيح للحفناوي ص(٥٥، ٢٩٦، ٢٩٧)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٦٩، ٤٧٠)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٣/١٧)، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني (٢/١٠٣، ١٠٤)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢/٣١٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤/٦٠٧ - ٦١٧)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٢٠)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/٢٠٤)، الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي ص(٤٧٣، ٤٧٤)، المستصفى للغزالي (٢/٣٩٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (٢/٣٦٤)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/٢٧٩)، نهاية السؤل للأسنوي (٤/٤٣٢ - ٤٣٥) و (٤/٤٤٧) و (٤/٤٥٤، ٤٥٥).

٢ - أن يتساوى الدليلان في القوة

وَلَا يُغْلُ التَّرْجِيحُ بَيْنَ قَطْعِيٍّ^[١] وَظَنِّيٍّ، لِأَنَّ الظَّنِّيَّ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَرَجَّحَ عَلَى الْقَطْعِيِّ^(١).

● مجال التَّرجيح

فَإِذَا التَّرْجِيحُ لَيْسَ إِلَّا فِيمَا يُفِيدُ الظَّنَّ^(٢)، وَالدَّلِيلَانِ الظَّنِّيَّانِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَا مَثْقُولَيْنِ أَوْ مَعْقُولَيْنِ، أَوْ يَكُونَا أَحَدُهُمَا مَثْقُولًا وَالْآخَرُ مَعْقُولًا.

[١] في س: بين عقلي.

(١) بناء على هذا الشرط لا يمكن التعارض بين المتواتر والآحاد، إلا أن يكون ذلك من باب التخصيص أو التقييد، وإذا ظهر تعارض بين دليل قطعي وآخر ظني يُظَر:

- فإذا كان المتأخر منهما هو القطعي قدم الدليل القطعي.
- وإن كان المتأخر هو الظني أو لم يعلم المتأخر منهما ترك الظني ووجب العمل بالقطعي.

انظر: التعارض والترجيح للبرزنجي (١/١٥٨، ١٥٩)، التعارض والترجيح للحفناوي ص(٥٠، ٢٩٩)، تقريب الوصول لابن جزي ص(٤٧١)، شرح العبادي على الورقات ص(١٦٥)، المستصفى للغزالي (٢/٣٩٤)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٢٢)، الموافقات للشاطبي (٣/١٥، ١٦)، ميزان الأصول للسمرقندي (٢/٩٦٤)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/٢٨٢).

(٢) هذه بعض شروط التعارض والترجيح وثمة شروط أخرى منها:

١ - أن يكون الدليلان متضادين، فإن كانا متوافقين كان كل واحد منهما مؤكداً للآخر.

٢ - أن يكون تقابل الدليلين في محل واحد، فإن تعارضا في محلين مختلفين فلا تعارض، لأن التضاد والتنافي لا يتحقق بين الشئين في محلين مختلفين.

٣ - أن يكون تقابل الدليلين في وقت واحد، فلو اختلف الزمن انتفى التعارض.

انظر: أصول السرخسي (٢/١٢، ١٣)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٢٤١، ٢٤٢)، التعارض والترجيح للحفناوي ص(٤٩، ٥٤، ٢٩٦، ٢٩٧)، شرح التلويح على التوضيح للفتازاني (٢/١٠٣)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٣/٧٧).

● مِنْ طَرَقِ التَّرْجِيحِ [

١ - تقديم الجلي على الخفي]

وَلَمَّا كَانَ الْجَلِيُّ مِنَ الْأَدْلَةِ رَاجِحاً عَلَى الْخَفِيِّ مِنْهَا، وَجَبَ تَقْدِيمُ الْجَلِيِّ عَلَى الْخَفِيِّ^(١)، وَوَجَبَ الْعَمَلُ بِالْإِجْمَاعِ الْحَاصِلِ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ الرَّاجِحِ وَالْعَمَلِ بِهِ^[١].

٢ - تقديم القطعي على الظني]

وَقَوْلُهُ: (وَالْمُوجِبُ لِلْعِلْمِ عَلَى الْمُوجِبِ لِلظَّنِّ)، أَنِّي وَيُقَدَّمُ الدَّلِيلُ الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ عَلَى الدَّلِيلِ الَّذِي يُفِيدُ الظَّنَّ، وَلَا مُعَارَضَةَ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْنَ مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ وَبَيْنَ^[٢] مَا يُفِيدُ الظَّنَّ لِمَا قَدْ عَلِمْتُ^(٢).

٣ - تقديم النص على القياس]

وَقَوْلُهُ: (وَالشُّطْقُ عَلَى الْقِيَاسِ)، هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مُعَارَضَةِ الْمَنْقُولِ لِلْمَعْقُولِ، وَمَا تَقَدَّمَ هُوَ فِي مُعَارَضَةِ الْمَنْقُولِ لِلْمَنْقُولِ^(*)، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي مُعَارَضَةِ الْمَعْقُولِ لِلْمَعْقُولِ.

[1] في س: عليه.

[2] [بين] لم يرد في ج.

(*) نهاية الصفحة (٤٢/ظ).

(١) مثاله تعارض قوله جلّ جلاله: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] بعد أن ذكر المحرمات من النساء، وقوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَكُنْتُمْ رِجَالًا﴾ [النساء: ٤]، فالأول ظاهر في حل ما زاد على أربع زوجات، والثاني نص في الاختصار على الأربع، والنص أقوى من الظاهر لأنه جلي، أما الظاهر فإنه خفي بالنسبة إليه. انظر: أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (١/٣٢٤، ٣٢٥)، تفسير النصوص لأديب صالح (١/١٧٩، ١٨٠)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١/٤٩).

(٢) قال الإمام الشاطبي في الموافقات (٣/١٥): «... الظني المعارض لأجل قطعي، ولا يشهد له أصل قطعي، فمردود بلا إشكال».

وَزَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ مَا ثَبَتَ بِالْمَنْطُوقِ، وَلَوْ كَانَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ يُقَدَّمُ عَلَى مَا ثَبَتَ بِالْقِيَاسِ إِذَا تَعَارَضَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَهُوَ^[1] مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ^(١).

[1] في ج: وهذا.

(١) إذا تعارض النص مع القياس وأمكن الجمع بينهما بأن كان النص عاماً، فالجمهور على جواز تخصيصه بالقياس. انظر ص(٥٥٤).

أما إذا وقع التعارض مع تعذر الجمع..

● فإذا كان النص قطعياً الثبوت والدلالة بطل القياس وحرم الأخذ به إجماعاً، إذ لا تعارض بين قطعي وظني، فلا يمكن أن يعارض قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَأَمَلَّ اللَّهُ أَلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، بدعوى قياس الربا على السلم وغيره من العقود التي استثنائها وجوزها رعاية لمصلحة الناس، رغم أن القياس يقتضي منعها.

● أما إذا كان النص المعارض غير قطعي كخبر الآحاد، فإن الأمر حينئذ يخضع للاجتهاد في التنسيق بين أدلة التشريع، وللأصوليين في هذه الحالة آراء منها:

● ذهب أكثر الأصوليين، وهم الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية إلى أن خبر الآحاد مقدم مطلقاً على القياس.

● ولعل المروي عن أبي حنيفة تقديم خبر الواحد مطلقاً إذا كان الراوي له فقيهاً، فإن فروعه الفقهية تدل على ذلك، ومن ذلك تقديمه لحديث: «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَتَرَدَّى فِي حُفْرَةٍ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ فِي بَصَرِهِ ضَرَرٌ، فَضَجَّكَ كَثِيرٌ مِنَ الْقَوْمِ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ ضَجَّكَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ».

أخرجه الدارقطني في [كتاب الصلاة/ باب أحاديث الفقهية في الصلاة وعللها]، (١٦٣/١)، وقال: الصواب في ذلك قول من رواه عن قتادة عن أبي العالية مرسلًا.

والبيهقي في السنن الكبرى مرسلًا عن أبي العالية [كتاب الطهارة/ باب ترك الوضوء من الفقهية]، (١٤٦/١)، ثم قال: ومراسيل أبي العالية ليست بشيء.

ومحمد بن الحسن الشيباني في كتاب الحجة على أهل المدينة عن الحسن مرسلًا (٢٠٥/١، ٢٠٦).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٤٦/١): رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن عبد الملك الدقيقي، وبقيّة رجاله موثقون، وجاء في الهامش أن محمد بن عبد الملك ثقة، وعلة الحديث إنما هي الانقطاع فإن راوِيَهُ لم يسمعه من أبي موسى.

.....
= وانظر نصب الراية للزيلعي (٤٧/١).

فالخبر يدل على بطلان الوضوء بالقهقهة إذا وقعت في الصلاة، والقياس يقتضي عدم بطلان الوضوء حيثئذ، قياساً على عدم بطلانه إذا وقعت القهقهة خارج الصلاة، ولكن الإمام أبا حنيفة رجح الحديث.

● وذهب ابن الحاجب وكثير من الحنفية إلى التفصيل باعتبار صور القياس:

أ - فإذا كان القياس مبنياً على نص قطعي الثبوت، بأن عرفت علته بنص راجح على خبر الواحد وكانت العلة في الفرع مقطوعة، فالقياس هو المقدم، وكأن في هذا تقديماً للدليل الذي عرفت به العلة، وهو أرجح من خبر الآحاد الذي عارضه القياس.

ب - أن يكون القياس مبنياً على دليل قطعي كالحالة الأولى، ولكن وجود العلة في الفرع مظنون فالحكم حيثئذ هو الوقف، ويلجأ المجتهد إلى مرجحات أخرى.

ج - أن يكون القياس مبنياً على دليل مساوٍ لخبر الآحاد المعارض أو أقل منه، ففي هذه الحالة يقدم خبر الآحاد على القياس.

● أما الإمام مالك فقد نقل عنه في هذه المسألة رأيان:

● تقديم خبر الواحد على القياس، وهي رواية المدنيين عن مالك، وحكاها القاضي عبد الوهاب عن متقدمي المالكية، وهو الذي ارتضاه الباجي في إحكام الفصول.

● تقديم القياس على خبر الواحد، وحكاها القاضي عبد الوهاب عن أبي الفرج وأبي بكر الأبهري. ونص الباجي أنه قول أكثر المالكية.

قال أبو بكر بن العربي: «تردد مالك في المسألة، ومشهور مذهبه وعليه المعول أن الحديث إذا عضدته قاعدة أخرى قال به، وإن كان وحده تركه».

فمثلاً إذا عضده عمل أهل المدينة قدم الخبر، وكذلك إذا تعضد بأصل شرعي.

مثال ذلك تقديمه لخبر الترخيص في العرايا، ولم يقل بتحريمها قياساً على قاعدة منع الربا، لأن الحديث مستند إلى قاعدة المعروف ورفع الحرج.

أما إذا لم يعضد الخبر بأصل ولا قاعدة فإنه يقدم القياس الصحيح.

وفي هذا المقام سيعجني قولٌ للشيخ أبي زهرة رحمه الله في كتابه عن الإمام مالك، ورغم طوله سأنقله لما فيها من تجلية المسألة وبيانها وإزالة الغبار عنها: «... القياس يقدم على خبر الواحد إذا اعتمد على قاعدة قطعية، ولم يكن خبر الواحد معضداً بقاعدة قطعية».

وإنما قدم القياس في هذه الحالة لأن خبر الواحد يكون معارضاً للنصوص التي استنبطت منها هذه القاعدة، والأحكام المتظافرة التي وردت من الشارع الحكيم، والتي تكونت منها هذه القاعدة، حتى صارت من الأصول للفقهاء الإسلاميين.

وَنُقِلَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْقِيَاسَ مُقَدَّمٌ، وَمَشْهُورٌ مَذْهَبُهُ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ
الْقَاضِي عِيَّاضٌ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْقِيَاسِ^(١).

= هذا ما نراه رأياً لإمام السنة وإمام دار الهجرة في تعارض خبر الواحد مع القياس،
وتقديم القياس في تلك الحال وبهذه القيود، وإن كان ذلك يجعل مالكا من فقهاء
الرأي الممتازين، فإنه لا يبعده عن قيام الإمامة في السنة، بل إنه يجعل تلك الإمامة
أروع وأحكم وأدق، لأن إمام السنة ليس هو الذي يتبع كل خبر يجيء إليه من غير
تمحيص في السند والمتن، وقد كان مالك يمحّص السند فيتخير من يروي عنهم،
ويشدد في التحري عن أحوالهم، وبمثل ذلك كان يمحّص متن الأخبار، فيزنها بميزان
دقيق، وهو أن يوازن بينها وبين غيرها من القواعد الإسلامية العامة التي استنبطت من
نصوصه ومراميه، وتشهد شتى الأحكام من فروعه، فإن استقامت معه قبلها، وإن لم
تستقم ردها.

انظر: إحكام الفصول للباجي ص(٥٩٨ - ٦٠٢)، أصول الفقه للأستاذ شلبي
ص(١٥٨، ١٥٩)، البحر المحيط للزركشي (٣٤/٥)، بدائع الصنائع للكاظمي
(٣٢/١)، البناية في شرح الهداية للعيني (٢٢٦/١، ٢٢٧)، التعارض والترجيح
للرزنجي (٢٨٧/٢ - ٣٠٩)، التعارض والترجيح للحفناوي ص(٣٩٧، ٣٩٨)، تيسير
التحرير لأمر بادشاه (١٣٧/٣)، حاشية البناني على جمع الجوامع (١٣٦/٢، ١٣٧)،
الحاوي الكبير للماوردي (٢٠٣/١)، الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن
الشياني (٢٠٤/١)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٧٣/٢، ٧٤)، شرح الكوكب
المنير للفتوح (٧٤٤/٤)، شرح اللمع للشيرازي (٦٠٩/٢ - ٦١٤)، شرح تنقيح
الفصول للقرافي ص(٣٨٧)، شرح فتح القدير لابن الهمام (٥١/١)، ضوابط
المصلحة للبوطي ص(١٢٦، ١٢٧ و ١٧٠ - ١٧٣)، فواتح الرحموت لنظام الدين
الأنصاري (١٧٧/٢ - ١٨٠)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (٦٩٩/٢)، مالك
لأبي زهرة ص(٢٥٣ - ٢٥٩)، المدخل إلى أصول الفقه المالكي لمحمد المختار
ولد أباه ص(٨٣، ٨٤)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٦٥٣/٢ -
٦٥٩)، المقدمات الممهدة لابن رشد (٤٨٣/٣)، المقدمة في الأصول لابن القصار
ص(١١٠، ١١١)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٢٩)، الموافقات للإمام
الشاطبي (٢١/٣، ٢٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (١٠٩/٢)، نفائس الأصول
للقرافي (٢٩٨٩/٧).

(١) انظر: تحفة المسؤول شرح منتهى السؤل للرهوني (٨٢/و - ظ)، مالك للشيخ أبي
زهرة ص(٢٥٣ - ٢٥٨)، المقدمة في الأصول لابن القصار هامش (٢)، ص(١١١).
وقد تقدم أن الخبر مقدم عند الإمام مالك إذا كان معضداً بقاعدة أو أصل شرعيين أو
تأييد بعمل أهل المدينة.

وَفِي الْمُدُونَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرَيْنِ مِنْ مَسْأَلَةِ «وُلُوغِ الْكَلْبِ»^(١)،
وَمَسْأَلَةِ «الْمُصْرَاةِ»^(٢).

(١) أورد الشارح مثالين لبيان أثر الاختلاف الواقع في التعارض بين القياس وخبر الأحاد.
المثال الأول: مسألة ولوغ الكلب: تعارض القياس مع قوله ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي
إِنَاءٍ أَخَذَكُمْ فَلْيَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ». أخرجه مسلم في [كتاب (٢) الطهارة/ باب (٢٧) حكم ولوغ الكلب]، ٢٧٩، ٢٨٠،
(٢٣٤/١، ٢٣٥).

والإمام مالك [كتاب (٢) الطهارة/ باب (٦) جامع الوضوء]، حديث ٣٥، (٣٤/١).
ترددت الرواية عن الإمام مالك، على رأيين:

● الأولى - تقديم الأصول والقواعد على الحديث: كما يدل على ذلك قوله في
المدونة: «جاء هذا الحديث وما أدري حقيقته».

قال ابن القاسم: «وكانه - أي الإمام مالك - كان يرى أن الكلب كأنه من أهل البيت
وليس كغيره من السباع، وكان يقول: إن كان يغسل ففي الماء وحده». قال الشاطبي: «وكان يضعفه ويقول: يؤكل صيده فكيف يكره لعابه؟».

● الثانية - تقديم الحديث والعمل به: يقول ابن القصار: «وقد احتج الإمام مالك
بذلك [أي بخبر الواحد العدل] في المتبايعين بالخيار ما لم يفترقا، وكذلك في غسل
الإناء من ولوغ الكلب، وفي مواضع كثيرة».

انظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٧٣/١)، الشرح الصغير للدردير (٢٨/١)، مالك
لأبي زهرة ص (٢٥٣، ٢٥٤)، المدونة لسحنون (٥/١)، المعونة للقاضي عبد الوهاب
(١٨١/١، ١٨٢)، المقدمات الممهدة لابن رشد الجدل (٨٨/١، ٨٩)، المقدمة في
الأصول لابن القصار ص (٦٧، ٦٨)، المنتقى للباجي (٧٣/١، ٧٤)، الموافقات
لشاطبي (١٩/٣)، مواهب الجليل للحطاب (١٧٥/١).

(٢) المثال الثاني: مسألة الشاة المصرة - أي التي حُبِسَ اللبن في ضرعها حتى تبدو
للمشتري حلوبة والحقيقة أنها ليست كذلك، فقد ورد في ذلك أحاديث منها ما رواه
أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ
يَخْتَارُ النَّظَرَ بَيْنَ أَنْ يَخْلِبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».
أخرجه البخاري في [كتاب (٣٤) البيوع/ باب (٦٤) النهي للبائع أن لا يحفل الإبل
والبقر والغنم]، حديث ٢١٤٨، (٢٦/٣).

وأخرج نحوه في [الكتاب نفسه/ باب (٦٥) إن شاء رد المصرة وفي حلبتها صاع من
تمر]، حديث ٢١٥١، (٢٦/٣).

ومسلم في [كتاب (٢١) البيوع/ باب (٤) تحريم بيع الرجل على بيع أخيه...
وتحريم التصرية]، حديث ١٥١٥، (١١٥٥/٣، ١١٥٦).

= وفي [الكتاب نفسه/ باب حكم بيع المصرة]، حديث ٢٣، (١١٥٨/٣).
وأبو داود في [كتاب البيوع/ باب من اشترى مصرة فكرهها]، حديث ٣٤٤٣، (٢٧٠/٣).

والترمذي في [كتاب (١٢) البيوع/ باب (٢٩) ما جاء في المصرة]، حديث ١٢٥١، (١٢٥٢، ٥٥٣/٣، ٥٥٤).

والنسائي في [كتاب البيوع/ باب النهي عن المصرة]، (٢٥٣/٧).
والإمام مالك في الموطأ [كتاب (٣١) البيوع/ باب (٤٥) ما ينهى عن المساومة والمباينة]، حديث ٩٦، (٦٨٣/٢، ٦٨٤).

والإمام أحمد في المسند حديث ٧٣٠٣، ٩٢٩٩، ٩٤٣٧، (٢٤٢/٢، ٤١٠، ٤٢٠).
فردُّ التمر بدل اللبّن مخالف للقياس الذي يقضي بضمان مثل التالف أو قيمته، غير أن الجمهور لم يبطلوا الواحد منهما بالآخر، فقدموا النص فيما ورد واعتبروه أصلاً بنفسه، ويبقى الضمان بالمثل أو القيمة في غير ما ورد فيه الحديث.
أما الإمام مالك فنقل عنه في ذلك روايتان:

● الأولى - عدم العمل بمقتضى هذا الحديث لتعارضه مع الأصول والقواعد، فإنه خالف الأصل الوارد في حديث: «الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ»، ولأن متلف الشيء إنما يغرمه بمثله أو قيمته، وأما غرم جنس آخر من الطعام أو العروض فلا، وقد قال فيه الإمام مالك: إنه ليس بالموطأ ولا الثابت. وهو مذهب أبي حنيفة. وحديث: «الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ».

أخرجه أبو داود [كتاب (١٧) البيوع والإجازات/ باب (٥٣) فيما اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً]، حديث (٣٥٠٨)، (٧٧٧/٣، ٧٧٩).

والترمذي [كتاب (١٢) البيوع/ باب (٥٣) ما جاء فيمن اشترى العبد ويستغله ثم يجد به عيباً]، حديث (١٢٨٥)، (٥٨١/٣، ٥٨٢)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

والنسائي [كتاب البيوع/ باب الخراج بالضمان]، (٢٥٤/٧).
وابن ماجه [كتاب (١٢) التجارات/ باب (٤٣) الخراج بالضمان]، حديث (٢٢٤٣)، (٧٥٤/٢).

والحاكم [كتاب (١٩) البيوع]، حديث (٢١٧٧)، (١٨/٢) وقال حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي.

● الثانية - العمل بمقتضى هذا الحديث، وتقديمه على القواعد السالفة الذكر، وهو الذي رواه سحنون في المدونة.

انظر: شرح الزرقاني على الموطأ (٣/٣٤٠)، ضوابط المصلحة للبوطي ص (١٧١)، المدونة لسحنون (٤/٢٨٦)، المتقى للباجي (٥/١٠٦)، الموافقات للشاطبي (٣/٢٢).

[٤] - تقديم القياس الجلي على القياس الخفي

قوله: (وَالْقِيَاسُ الْجَلِيُّ عَلَى الْقِيَاسِ الْخَفِيِّ)، هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَقْسَامِ التَّعَارُضِ، وَهُوَ التَّعَارُضُ فِيمَا بَيْنَ الْمَعْقُولَيْنِ، وَالْقِسْمَانِ قَدْ تَقَدَّمَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقِيَاسَ يَنْقَسِمُ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ إِلَى جَلِيٍّ وَخَفِيِّ^(١):

فَالْجَلِيُّ: مَا عَلِمَ فِيهِ نَفْيُ الْفَارِقِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ قَطْعاً، كَقِيَاسِ الْأَمَةِ عَلَى الْعَبْدِ فِي أَحْكَامِ الْعِتْقِ، فَإِنَّ الذُّكُورَةَ فِيهَا مُلْغَاةٌ، لِأَنَّا عَلِمْنَا أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا.

وَالْخَفِيُّ: مَا يَكُونُ نَفْيُ الْفَارِقِ فِيهِ مَظْنُوناً كَقِيَاسِ^[١] النَّبِيذِ عَلَى الْخَمْرِ فِي الْحَرَمَةِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خُصُوصِيَةُ الْخَمْرِ مُعْتَبَرَةً، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي قَلِيلِ النَّبِيذِ^(٢).

[١] [الأمة... قياس] سقط من س، م.

- (١) وذكر الأصوليون لهما تعريفات أخرى. راجع هامش صفحة (٧٠٦).
- وانظر: الإحكام للآمدي (٦/٤)، البحر المحيط للزركشي (٣٦/٥ - ٣٩)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٧٦/٤، ٧٧)، شرح العبادي على الورقات ص (٢٢٩)، شرح العضد على مختصر المنتهى (١٥٣/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٢٠٧/٤ - ٢٠٩)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص (٢٠٣)، المحصول للرازي (٩٦/٣ - ٩٧)، المستصفى للغزالي (٣١٨/٢ - ٣٢١)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢٤٩/٢ - ٢٥١).
- (٢) اتفق العلماء على تحريم الخمر قليلها وكثيرها، كما اتفقوا على تحريم القدر المسكر من النبيذ، واختلفوا في القدر غير المسكر من النبيذ.
- فقال جمهور العلماء: يحرم النبيذ مطلقاً سواء كان كثيراً أو قليلاً.
- وقال الحنفية وفقهاء العراق: إن شرب القليل منه الذي لا يسكر ليس بحرام، إذا كان بغير لهو لا طرب، فإن شرب لئله أو الطرب أو غلب على ظنه أنه مسكر فقليله وكثيره حرام.
- انظر تفصيل هذه المسألة مع الأدلة في: بداية المجتهد لابن رشد الحفيد (٤٧١/١)، التلقين في الفقه المالكي للفاضلي عبد الوهاب ص (٨٣)، حاشية ابن عابدين (٤٨٠/٦)، روضة الطالبين للنووي (٣٧٦/٧)، المغني لابن قدامة (٥١٣/١٢، ٥١٤)، المقدمات الممهدة لابن رشد الجد (٤٤٢/١).

فَإِذَا تَعَارَضَ قِيَاسَانِ أَحَدُهُمَا جَلِيٌّ وَالْآخَرُ خَفِيٌّ، قُدِّمَ ^[1] الْجَلِيُّ
لِرُجْحَانِهِ عَلَى الْخَفِيِّ ^(١).

[1] في م: يقدم.

- (١) ويتصور ذلك إذا كانت إحدى العلتين منصوفاً عليها، والآخرى غير منصوص عليها،
فترجح المنصوص عليها.
مثال ذلك: أن يستدل المالكي في تحريم التبيذ بأنه شراب يسكر كثيره، فحرم قليله
كالخمر.
فيعارض الحنفي: بأن هذا شراب أعده الله لأهل الجنة، فوجب أن يكون من جنسه ما
هو مباح كالعسل.
فيقول المالكي: علتنا أولى لأنها منصوص عليها، بقول النبي ﷺ قال: «مَا أَسْكُرَ
كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ».
أخرجه أبو داود [كتاب الأشربة/ باب النهي عن المسكر]، حديث ٣٦٨١، (٣/٣٢٧).
والترمذي في [كتاب (٢٠) الأشربة/ باب (٣) ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام]،
حديث ١٨٦٥، (٤/٢٩٢)، وقال: حديث حسن غريب.
والنسائي في [كتاب الأشربة/ باب تحريم كل شراب أسكر كثيره].
وابن ماجه [كتاب (٣٠) الأشربة/ باب (١٠) ما أسكر كثيره فقليله حرام]، حديث
٣٣٩٢ - ٣٣٩٤، (٢/١١٢٤، ١١٢٥).
والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل (٢٣٧٥)، (٨/٤٢).
ويقوله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».
أخرجه البخاري في [كتاب الأشربة (٧)/ باب (٤) الخمر من العسل هو البتع]،
حديث ٥٥٨٦.
ومسلم [كتاب (٣٧) الأشربة/ باب (٧) بيان أن كل مسكر خمر]، حديث ٢٠٠٣،
(٣/١٥٨٧، ١٥٨٨).
وأبو داود [كتاب (٢٠) الأشربة/ باب (٥) النهي عن المسكر]، حديث ٣٦٧٩، (٣/٣٢٧).
والترمذي [كتاب (٢٧) الأشربة/ باب (١) ما جاء في شراب الخمر]، حديث ١٨٦١،
(٤/٢٩٠).
والنسائي [كتاب الأشربة/ باب تحريم كل شراب أسكر] (٨/٣٩٧).
وابن ماجه [كتاب (٣٠) الأشربة/ باب (٩) كل مسكر حرام]، حديث ٣٣٨٧ -
٣٣٩١، (٢/١١٢٣، ١١٢٤).
والعلة المنصوص عليها أولى بالأخذ من غيرها.

[استصحاب الحال عند تعذر الأدلة]

قوله: (فإن وجد... إلخ) يغني أن تقديم الجلي على الخفي هو الأصل، فإن دل الدليل على تقديم الخفي فإنه يقدم، وإلا^[1] وجب اتباع ذلك الأصل، هذا هو^[2] مراده^(١)، والله سبحانه أعلم وبه التوفيق.



[1] في ج: وإن لا.

[2] في م: هذا، وفي ج: هو، والتصحيح من تركيبهما.

(١) ما ذكره الشارح في شرح هذا المقطع من الورقات مخالف لما جاء في شرح المحلي والخطاب والمارديني والعبادي، فقد ذكروا أنه إن وجد دليل يُغيّر العدم الأصلي عَمِلَ به وترك الأصل، فإن لم يوجد الدليل، انتقل المجتهد إلى استصحاب الحال. وما ذكره أقرب إلى مراد إمام الحرمين مما ذكره الشارح هنا، والله أعلم. انظر شروح الورقات للمحلي ص(٢٢)، والمارديني ص(٢٤١)، والخطاب ص(١٦٢)، والعبادي ص(٢٢٩، ٢٣٠).

باب صفة المفتي والمستفتي

قَالَ: «وَمِنْ شَرْطِ الْمُفْتِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفِقْهِ فَرْعًا وَأَصْلًا، خِلَافًا وَمَذْهَبًا، وَيَكُونَ كَامِلَ الْأَدِلَّةِ فِي الْاجْتِهَادِ عَارِفًا بِجَمِيعِ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ التَّحْقِيقِ وَاللُّغَةِ، وَمَعْرِفَةِ الرُّجَالِ، وَتَفْسِيرِ آيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهَا».

أَقُولُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ^[1] هَذَا الْبَابَ مِنْ أَبْوَابِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَالْمَقْصُودُ فِيهِ^[2] بَيَانُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي.

● تَعْرِيفُ الْمُفْتِي أَوْ الْمُجْتَهِدِ

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُفْتِيَّ هُوَ مَنْ يَسْهَلُ عَلَيْهِ ذَلِكَ^[3] أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، كَذَا عَرَفَهُ الْإِمَامُ فِي الْبَرْهَانِ^(١).

[1] [أَنْ] سقط من ج.

[2] في ج: في، وفي م: فيها.

[3] [دَرَكَ] سقط من س، م.

(١) المفتي في اللغة اسم فاعل من الإفتاء، يقال: أفتاه في الأمر إذا أبانه له.

انظر: الصحاح للجوهري (٢٤٥٢/٦)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣٧٣/٤)، لسان

العرب لابن منظور (١٤٧/١٥، ١٤٨)، المصباح المنير للفيومي (٤٦٢/٢).

[● شُرُوطُهُ]

نُمِّ لَهُ^[1] شُرُوطٌ^[2] قَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا هُنَا وَفِي الْبُرْهَانِ^(١).

[١ - الْعِلْمُ بِالْفِقْهِ وَأُصُولِهِ]

قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَرْطِ الْمُفْتِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفِقْهِ فَرْعًا وَأَصْلًا، خِلَافًا وَمَذْهَبًا).

[1] في س، م: إليه.

[2] في ج: شرط.

= والفتوى هي الحكم الشرعي الذي وقع به الإفتاء. وإذا أريد بها ما يقابل القضاء عرفت بأنها: الإخبار بحكم شرعي لا على وجه الإلزام.

والمفتي إطلاقات، فهو عند الأصوليين مرادف للمجتهد، وسيأتي معنى الاجتهاد وشروط المجتهد.

والمفتي في عرف الفقهاء: هو الفقيه الذي يجيب على الحوادث والنوازل فيظهر حكمها للسائل، سواء بلغ رتبة الاجتهاد أو لم يبلغها.

أما لفظ المفتي اليوم، فقد صار يطلق على متفقيه المذاهب الذين يقتصر عملهم على مجرد نقل نصوص كتب الفقه.

والتعريف الذي ذكره إمام الحرمين ينطبق على معنى الفقيه عند الأصوليين، لتقييده بدرك الأحكام الشرعية، ولأن الشروط التي ذكرها هي نفسها شروط المجتهد.

انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر (٦٧/١)، الإحكام للآمدي

(٢٢٧/٤)، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص(٢٦، ٧٤)، إرشاد الفحول

للسوكاني ص(٢٣٨)، البحر المحيط للزركشي (٣٠٥/٦)، البرهان للجويني

(٨٧٠/٢)، التعريفات للجرجاني ص(٤٧)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٥٤)،

(٤٥٥)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٤٢/٤)، شرح الكوكب المنير للفتوحى

(٥٥٧/٤)، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحنبلي ص(٤)، المعتمد

لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٩٢٩/٢)، الموافقات للشاطبي (٥٩٥/٤)،

نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣١٥/٢).

(١) البرهان للجويني (٨٦٩/٢ - ٨٧١). وقد أخذ ابن زكري أغلب هذه الشروط من

البرهان مع شيء من التصرف بالزيادة أحياناً والاختصار أخرى.

يَغْنِي أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُفْتِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفِقْهِ لِأَنَّهُ الْمَفْضُودُ^(١)،
وَبِأَصُولِهِ حَتَّى لَا يَقْدَمَ مُؤَخَّرًا وَلَا يُؤَخَّرَ مُقَدِّمًا مِنْ أَدِلَّةِ الْفِقْهِ^(٢).

وَهَذَا الشَّرْطُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتِي مُجْتَهِدًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْدُ.

(١) إن معرفة الفروع الفقهية ليس من شروط الاجتهاد المطلق، لأن اشتراطها يلزم عنه الدور، ويحمل هذا الشرط على ممارسة الفقه من أجل الدربة واكتساب ملكة الاجتهاد، قال الإمام الشافعي: «ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلافهم ولسان العرب... ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه، لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة ويزداد به تثبيتاً فيما اعتقد من الصواب، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه، حتى يعلم من أين قال ما يقول وترك ما يترك».

انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لعبدالكريم النملة (٢٨/٨)، الاجتهاد للقرضاوي محاضرة في الملتقى السابع عشر للفكر بقسنطينة ص(٨٠)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص(٣٢٨)، البحر المحيط للزركشي (٢٠٥/٦)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٣٤)، التلخيص للجويني (٤٦٠/٣)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٥/٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٢٤/٢)، الرسالة للإمام الشافعي ص(٥١٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٦٦/٤)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٨٢/٣، ٥٨٣)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٣٣٠/٢)، كشف الأسرار للنسفي (٣٠٢/٢)، المحصول للرازي (٢٥/٦)، المستصفى للغزالي (٣٥٣/٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣٢٠/٢).

(٢) كلام الشارح مستمد من البرهان للإمام الحرمين (٨٧٠/٢)، حيث قال: «وعلم الأصول أصل الباب حتى لا يقدم مؤخراً، ولا يؤخر مقدماً، ويستبين مراتب الأدلة والحجج». وقال الرازي: «إن أهم العلوم للمجتهد علم أصول الفقه».

انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لعبدالكريم النملة (٢٩/٨)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص(٣٢٧)، البحر المحيط للزركشي (٢٠١/٦)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٣٥)، التلخيص للجويني (٤٥٧/٣)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٣/٢)، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص(١٥٣)، الرسالة للإمام الشافعي ص(٥١٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٥٩/٤)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٧٣/٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٣٣٠/٢)، فوائح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢٦٣/٢)، المحصول للرازي (٢٥/٦)، المستصفى للغزالي (٣٥٠/٢، ٣٥٣)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣١٦/٢، ٣١٧)، نفائس الأصول للقرافي (٣٨٣٣/٩، ٣٨٣٤).

وَأَنْ يَكُونَ بِالْغَا، لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْمُجْتَهِدِينَ أَنْ يَكُونُوا بِالْغَيْنِ،
وَالصَّبِيَّ وَإِنْ بَلَغَ رُبَّةَ الْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا يُوثَقُ (*) بِقَوْلِهِ.

[٢ - معرفة الخلاف وكمال الأدلة]

وَقَوْلُهُ: (خِلَافًا وَمَذْهَبًا)، يَغْنِي أَنَّ الْمُفْتِيََّ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعَ عِلْمِهِ
بِالْفَقْهِ وَأَصُولِهِ حَافِظًا لِخِلَافِ الْمَذْهَبِ الَّذِي يَنْتَسِبُ^[1] إِلَيْهِ مُطْلِعًا عَلَى^[2]
خِلَافِ غَيْرِهِ^(١).
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمُجْتَهِدِ الْمُقَيَّدِ^[3] لَا فِي الْمُجْتَهِدِ
الْمُطْلَقِ، خِلَافًا لِمَا يَظْهَرُ^[4] مِنْ كَلَامِهِ^(٢) فِيمَا يَأْتِي^[5].

(*) نهاية الصفحة (٤٣/و).

[1] في ج: ينسب.

[2] في ج، س: مطلقاً.

[3] [المقيد] ساقطة من ج.

[4] في م: خلاف ما يظهر.

[5] [فيما يأتي] سقط من ج.

(١) ويشترط أيضاً أن يعلم مواطن الإجماع حتى لا يفتي بخلاف الإجماع، فيقع في محذور.

انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لعبدالكريم النملة (٢٣/٨)، إرشاد
الفحول للشوكانى ص (٢٢١)، الإشارة في معرفة الأصول للباجي ص (٣٢٨)،
التلخيص للجويني (٤٦٠/٣)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (٦١/٢)، حاشية البناني
على جمع الجوامع (٣٨٤/٣)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٢٤/٢)، شرح
مختصر الروضة للطوفي (٥٨٠/٣، ٥٨١)، الفصول في الأصول للحصاص (٢٧٣/٤)،
فوائح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢٦٣/٢)، المحصول للرازي (٢٤/٦)،
المستصفي للغزالي (٣٥١/٢)، نفائس الأصول للقرافي (٣٨٣٢/٩)، نهاية السؤل
للأسنوي (٢٤٤/٣).

(٢) لا يلزم من كلامه أن المقصود هو المجتهد المطلق، وقد تبين فيما سبق وجه الحاجة
إلى معرفة الفقه وتوجيه اشتراطه.

قَوْلُهُ: (وَيَكُونُ كَامِلَ الْأَدْلَةِ فِي الْاجْتِهَادِ)، أَيْ وَيُسْتَرَطُّ مَعَ مَا تَقَدَّمَ أَنْ تَكُونَ أَدْلَةُ الْمُفْتِي فِي اجْتِهَادِهِ^[1] كَامِلَةً حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهَا سَبِيلٌ لِلْقُدْحِ^(١).

[٤ - مَعْرِفَةُ عُلُومِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ]

قَوْلُهُ: (عَارِفًا بِمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ...).

أَمَّا احتِياجُهُ إِلَى النُّحْوِ، فَلَأَنَّ مَعَانِيَ الْأَلْفَافِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ النُّحْوِ وَالْإِعْرَابِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَخْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ^(٢)، فَلَأَنَّ الشَّرِيعَةَ عَرَبِيَّةٌ، وَلَا يَفْهَمُ أَصْلَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَنْ يَجْهَلُ اللُّغَةَ.

ثُمَّ لَا يُسْتَرَطُّ أَنْ يَكُونَ غَوَاصًّا^[2] فِي بُحُورِ^[3] اللُّغَةِ مُتَعَمِّقًا فِيهَا، لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَأْخِذِ الشَّرِيعَةِ مِنَ اللُّغَةِ مَخْصُورٌ وَمَضْبُوطٌ^(٣).

[1] [أي ويشترط... في اجتهاده] سقط من س، م.

[2] في س، م: غرضاً، والتصحيح من البرهان (١/٨٦٩).

[3] [غواصاً في بحور] سقط من ج.

(١) أشار الإمام الشوكاني في إرشاد الفحول ص(٢٢٢) إلى مثل هذا المعنى قائلاً: «وعليه أيضاً أن ينظر في كل مسألة من مسائله نظراً يوصله إلى ما هو الحق فيها».

(٢) يحتاج المجتهد إلى علوم اللغة كالنحو والصرف والمعاني والبيان وغير ذلك... مما يمكنه من فهم دلالات الألفاظ وتفسير النصوص، بحيث يميز بين النص والظاهر والمجمل والمبين والحقيقة والمجاز والخاص والعام والمطلق والمقيد والأمر والنهي... قال الإمام الشافعي في الرسالة ص(٥١١): «وكذلك لو كان... مقصراً عن علم لسان العرب لم يكن له أن يقيس [أي يجتهد]، من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس [أي الاجتهاد]».

(٣) ما ذكره الشارح من عدم اشتراط التعمق في اللغة هو رأي جمهور العلماء، فلا يشترط أن يصل في علوم اللغة إلى رتبة أئمتها كالخليل بن أحمد وسيبويه والأصمعي وأبي علي الفارسي ونحوهم، بل يكفيهم من ذلك ما يمكنه من فهم الأدلة واستنباط الأحكام منها.

٥ - مَعْرِفَةُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الرَّجَالِ^(١)، فَلَأَنَّ التَّمْيِيزَ^[١] بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ مِنْ

[1] في ج: المميز، وفي س، م: السر، وكلاهما تحريف.

= والظاهر من كلام الإمام الشاطبي أنه يشترط بلوغ هذه المرتبة في علوم اللغة حيث قال: «فلا بد أن يبلغ من العربية مبلغ الأئمة فيها».

ويبدو أنه لا خلاف بين الشاطبي وجمهور الأصوليين في هذا الشرط، فقد ذكر أن القدر الذي اعتبره الأصوليون - كما تبين سابقاً - لا يحصل إلا لمن بلغ في العربية درجة الاجتهاد، ثم بين أن مقصوده هو «تحرير الفهم حتى يضاهاى العربي في ذلك المقدار، وليس من شرط العربي أن يعرف جميع اللغة ولا أن يستعمل الدقائق، فكذلك المجتهد في العربية، فكذلك المجتهد في الشريعة، وربما يفهم بعض الناس أنه لا يشترط أن يبلغ رتبة الخليل وسيبويه في الاجتهاد في العربية، فيبنى في العربية على التقليد المحض، فيأتي في الكلام على الشريعة بما السكوت أولى به منه». الموافقات (١١٦/٤، ١١٧).

ومن خلال العبارة الأخيرة يظهر أن الإمام الشاطبي شدد في هذا الشرط سداً للذريعة في وجه بعض المتفقيهيّن الذين لا يدرون من كلام العرب إلا الشيء القليل، ثم يجترئون على الفتوى ويتسلقون إلى رتبة الاجتهاد عنوة، فيأتون حيثنّذ بالعجب العجائب مما لا علاقة له بشرع الله تعالى، كما أنه يعتبر علوم اللغة فرضاً تتوقف عليه صحة الاجتهاد، فلا يحصل الاجتهاد إلا به.

انظر الهامشين السابقين: الاجتهاد للقرضاوي محاضرة في الملتقى السابع عشر للفكر بقسنطينة ص(٦٤ - ٦٦)، إحكام الفصول للبايجي ص(٦٣٧)، الإحكام للأمدى (١٧٠، ١٧١)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٢٢١، ٢٢٢)، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص(٣٢٨)، البرهان للجويني (٨٦٩/٢، ٨٧٠)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٣٦)، التلخيص للجويني (٤٥٩/٣)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (٦١/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٣/٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٢٣/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١١٩/١٦)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٦٢/٤)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٣٧)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٨١/٣، ٥٨٢)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٣٦٣/٢، ٣٦٤)، المحصول للرازي (٢٤٤/٦)، المستصفى للغزالي (٣٥٢/٢)، الموافقات للشاطبي (٤٨٤/٤ - ٤٨٧)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣١٦/٢ - ٣١٨)، نفائس الأصول للقرافي (٣٨٣٤/٩ - ٣٨٣٨)، نهاية السؤل للأسنوي (٥٥١/٤، ٥٥٢).

(١) لا يشترط في معرفة الرجال أن يحفظ أحوالهم جرحاً وتعديلاً عن ظهر قلب، بل يكفي أن يتمكن من البحث عن ذلك في كتب الرجال.

الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَعْرِفَةِ الرَّوَاةِ الَّذِينَ يَرْوُونَهَا.

٦ - معرفة آيات الأحكام واحاديثها]

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ^(١)، فَلَأَنَّ مُعْظَمَ التَّفْسِيرِ يَعْتمِدُ^[١] النَّقْلَ، فَلَا يَتَّبَعِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَقْنَعَ فِي ذَلِكَ بِمَا يَفْهَمُهُ مِنْ

[1] في كل النسخ: معتمدة. والمثبت من البرهان.

= انظر: الإحكام للآمدي (١٧٠/٤)، إرشاد الفحول للشوكاني (٢٢١)، البحر المحيط للزرکشي (٢٠٠/٦، ٢٠١)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٣٣)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٤/٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٦١/٤، ٤٦٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٣٧)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٣٣٠/٢)، المحصول للرازي (٢٤/٦، ٢٥)، المستصفى للغزالي (٣٥٢/٢، ٣٥٣)، نشر البنود للعلوي الشقيطي (٣١٩/٢).

(١) ولا يشترط حفظ القرآن، وروي اشتراطه عن الإمام الشافعي، ونقله السمعاني عن كثير من أهل العلم. ومراد الأصوليين من هذا الشرط هو معرفة ما يتعلق بفقه تلك الآيات ومعانيها ودلالاتها وناسخها ومنسوخها، وقد حصرها بعضهم كالغزالي وابن العربي والفخر الرازي في ٥٠٠ آية، والحقيقة أنها لا تنحصر، وإنما حصرها بعضهم اعتباراً لمن أفردها بالتأليف.

انظر: إحكام الفصول للبايجي ص(٦٣٧)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٢٢٠، ٢٢١)، البحر المحيط للزرکشي (١٩٩/٦ - ٢٠٣)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٢٨ - ٤٣٢)، التلخيص للجويني (٤٥٧/٣، ٤٥٨)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٨٠/٤)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (٦١/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٣/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١١٨/١٦)، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص(١٥٠ - ١٥٢)، الرسالة للإمام الشافعي (٥١٠)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٦٠/٤، ٤٦١)، شرح اللمع للشيرازي (١٠٣٣/٢)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٣٧)، العدة لأبي يعلى (١٥٩٤/٥)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٧٤/٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٣٣٠/٢)، فوائح الرحمت لنظام الدين الأنصاري (٢٦٣/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٥/٤)، كشف الأسرار للنسفي (٣٠٢/٢)، المحصول للرازي (٢٣/٦)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٣٦٨)، المستصفى للغزالي (٣٥٢/٢)، نشر البنود للعلوي الشقيطي (٣١٧/٢)، نفائس الأصول للقرافي (٣٨٣٠، ٣٨٢٩/٩).

لُعْتِيهِ^(١).

تَنْبِيْهٌ: [٧ — اشتراط العدالة في المفتي]

يُسْتَرْطُ فِي الْمُفْتِي مَعَ كَوْنِهِ عَالِماً بِمَا تَقَدَّمَ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، فَإِنْ
الْفَاسِقُ وَإِنْ أَدْرَكَ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ لِلْإِعْتِمَادِ كَالصَّيِّ..

فَإِنْ ظَنَّ الْمُسْتَفْتِي عِلْمَ الْمُفْتِي وَعَدَالَتَهُ إِمَّا بِالْخَبَرِ، وَإِمَّا بِأَنْ^[1] يَرَاهُ
مُنْتَصِباً لِلْفَتْوَى وَالنَّاسُ مُتَّفِقُونَ عَلَى اسْتِفْتَائِهِ وَتَعْظِيمِهِ، فَاتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى
جَوَازِ اسْتِفْتَائِهِ.

وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ عِلْمِهِ أَوْ عَدَالَتِهِ^[2] أَوْ كِلَيْهِمَا، فَلَا يَجُوزُ اسْتِفْتَاؤُهُ.

فَإِنْ كَانَ مَجْهُولَ الْعِلْمِ مَعْلُومَ الْعَدَالَةِ فَالْمُخْتَارُ امْتِنَاعُ اسْتِفْتَائِهِ.

[1] في ج: أن.

[2] في ج: وعدالته.

(١) ولا يشترط أيضاً أن يكون حافظاً للأحاديث أو الآثار الواردة في الأحكام، ولا محيطاً بها.

قال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة ص(٤٢، ٤٣): «... لا نعلم رجلاً جمع السنن، فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن».

ومن ثم فالمراد أن يكون عالماً بجمللة الأحاديث الواردة في الأحكام المشهورة عند أهل العلم وعالماً بفقهاها، ولا يشترط أن يعرف الأحاديث الغريبة ولا تفسير غريب الحديث، وإن كان العلم بذلك يزيده تَمَكُّناً.

وذكر بعضهم أن أحاديث الأحكام ٥٠٠ حديث، وعن ابن العربي أنها ٣٠٠٠ حديث، وقيل غير ذلك، وما قيل في حصر آيات الأحكام يقال في حصر أحاديث الأحكام.

انظر المصادر والمراجع السابقة.

وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْعِلْمِ مَجْهُولَ الْعَدَالَةِ فَالْمُخْتَارُ جَوَازُ اسْتِفْتَائِهِ^(١).

٨ — الملكة في الاجتهاد والاستنباط

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُفْتِي وَرَاءَ الشُّرُوطِ كُلِّهَا فَقَهُ النَّفْسِ، وَهُوَ رَأْسُ
مَالِ الْمُجْتَهِدِ وَلَا يَتَأْتَى كَسْبُهُ، فَإِنْ جَبَلَ^[١] عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِلَّا
فَلَا يَتَأْتَى تَخْصِيلُهُ بِحِفْظِ الْكُتُبِ^(٢)، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ.

[١] في كل النسخ: حصل، والتصحيح من البرهان.

(١) انظر هذه المسألة في: إحكام الفصول للباجي ص(٦٣٧)، الإحكام للآمدي (٢٣٧/٤)، (٢٣٨)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٢٣٩، ٢٤٠)، إعلام الموقعين لابن القيم (٢٦١/٤)، البحر المحيط للزركشي (٣٠٩/٦، ٣١٠)، التحصيل للأرموي (٣٠٥/٢)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٥٩، ٤٦٠)، التلخيص للجويني (٤٦٠/٣)، التمهيد للأسنوي ص(٥٣٠)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٥/٢)، الرسالة للإمام الشافعي ص(٥١٠)، زوائد الأصول للأسنوي ص(٤٤١، ٤٤٢)، شرح اللمع للشيرازي (١٠٣٧/٢، ١٠٣٨)، العدة لأبي يعلى (١٥٩٥/٥)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٨٢/٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٩١/٢، ٣٣٠)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٤٠٣/٢، ٤٠٤)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠٨/٢٠، ٢٠٩)، المحصول للرازي (٨١/٦)، المستصفى للغزالي (٣٩٠/٢)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص(٢٦، ٢٧)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٢٠، ٢٢١)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣٣٨/٢، ٣٣٩)، نفائس الأصول للقرافي (٣٨٣٩/٩).

(٢) انظر هذا الكلام في: البرهان للجويني (٨٧٠/٢).

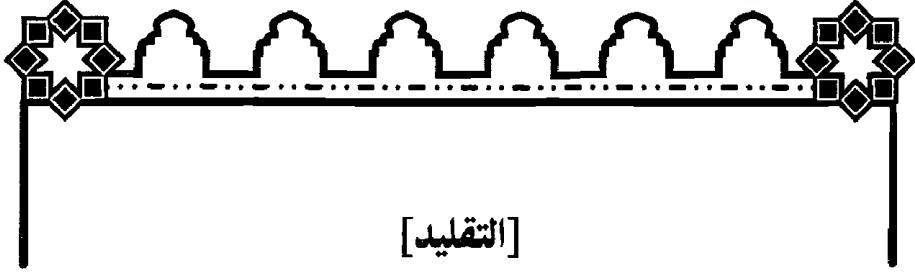
وقال إمام الحرمين أيضاً (٨٧١/٢): «وفقه النفس هو الدستور».

والمراد بذلك أن تكون له ملكة الاجتهاد، بحيث يتمكن من استثمار آلات الاجتهاد، فإن من ملك شروط الاجتهاد السابقة، ولم يكن فقيه النفس، ولا متمكناً من استثمار ما علمه، فبهيات أن يصير من أهل الاجتهاد، وفي درجة فقه النفس يتفاوت العلماء، وحصول هذه الصفة قد يرجع إلى الموهبة والطبع والسجية، ومنه ما يرجع إلى التعلم وبالممارسة ومطالعة ما وصل إليه أهل الاجتهاد.

وقد يدخل في هذا الشرط إدراكه لمقاصد الشريعة الإسلامية الذي اعتبره الإمام الشاطبي أهم شروط الاجتهاد.

.....

= انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لعبدالكريم النملة (٢٩/٨)، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح ص(١٠٣)، البحر المحيط للزركشي (١٩٩/٦)، تقريب الوصول لابن جزى ص(٤٢٧)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (٦١/٢)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٣/٢)، الحاروي الكبير للماوردي (١١٩/١٦)، الرسالة للإمام الشافعي ص(٥١٠، ٥١١)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٦٠/٤)، العدة لأبي يعلى (١٥٩٤/٥)، المنحول للغزالي ص(٤٦٤)، الموافقات للشاطبي (٤٧٧/٤)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣١٦/٢).



قَالَ: «وَمِنْ شَرْطِ الْمُسْتَفْتِي أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ، فَيَقْلُدُ الْمُفْتِيَ فِي الْفُتْيَا، وَلَيْسَ لِلْعَالِمِ أَنْ يَقْلُدَ، وَقِيلَ: يَقْلُدُ^[1]».

أَقُولُ: لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ شُرُوطِ^[2] الْمُفْتِيَ شَرَعَ فِي بَيَانِ شُرُوطِ الْمُسْتَفْتِي.

● شَرْطُ الْمُسْتَفْتِي أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ

قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَرْطِ الْمُسْتَفْتِي أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ)، وَأَهْلُ التَّقْلِيدِ هُمُ الْعَوَامُ^(١)، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى حَقِيقَةِ (*) التَّقْلِيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(*) نهاية الصفحة (٤٣/ظ).

[1] [وقيل يقلد] لم ترد هنا، وسيذكره الشارح بعد، ويؤكد هذا قوله: «... لحكايته الخلاف».

[2] [شروط] ساقطة من ج.

(١) سبق تعريف المفتي، أما المستفتي هو طالب الفتوى السائل عن حكم الواقعة التي نزلت به. وقال البعض: المستفتي من ليس بفتية.

والعوام أو العامة، جمع عامي، وهو عند الفقهاء من ليس له علم بأمور الدين، وإن كان عالماً في علوم أخرى.

انظر: البحر المحيط للزركشي (٢٨٣/٦، ٣٠٦)، تقريب الوصول لابن جزري ص(٤٥٥)، الصحاح للجوهري (١٩٩٣/٥)، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحنبلي ص(٦٨)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٣٣/٢)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣٧٣، ١٥٤/٤)، المحصول للرازي (٨٣/٦)، المسودة لآل تيمية ص(٥١٧)، المصباح المنير للفيومي (٤٣٠/٢)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٣٣٦/٢، ٣٣٧).

● [حكم المقلد]

وَقَوْلُهُ: (فَيَقْلُدُ الْمُفْتِي فِي الْفُتْيَا)^(١)، يَغْنِي أَنَّ الْمُقْلَدَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ الْمُفْتِي لِفُصُورِهِ عَنْ ذَلِكَ^[١] الْأَحْكَامِ بِالْأَدِلَّةِ، فَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ يَلْزَمُهُ التَّقْلِيدُ^(٢).

[١] في ج: ذكر.

(١) ذكر المارديني والحطاب أن مقصود إمام الحرمين هنا الإشارة إلى مسألتين هما:

- ١ - أنه لا يجوز تقليد كل أحد، بل إنما يقلد المجتهد إن وجده.
 - ٢ - إنما يقلده في الفتوى ولا يقلده في الأفعال، فلو رأى الجاهل العالم يفعل فعلاً لم يجوز له تقليده فيه حتى يسأله، إذ لعله فعله لأمر لم يظهر للمقلد.
- انظر: الأنجم الزاهرات ص (٢٤٦، ٢٤٧)، شرح الحطاب عل الورقات ص (١٦٦).
وانظر تفصيل المسألة الثانية في الموافقات (٦٢٤/٤) وما بعدها.
- (٢) يجب على العامي أن يسأل أهل العلم لقوله عز وجل: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، والحكمة من جواز التقليد في الفروع أنه لو منع التقليد وفرض الاجتهاد لوقع التكليف بتحصيل آلة الاجتهاد وشروطها، وحينئذ يشتغل الناس بهذا الأمر فقط ويهملون ما سواه، ولا يخفى أن ذلك يؤدي إلى فساد العالم وتعطيل مصالح الناس، لذلك قال الله جل جلاله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].
ومع ذلك فإن هناك من قال بمنع التقليد مطلقاً كبعض المعتزلة ووافقهم ابن حزم والشوكاني وغيرهما.

انظر: الإبهاج للسبكي (٢٦٩/٣، ٢٧٠)، الإحكام لابن حزم (٥٩/٦ وما بعدها)،
الإحكام للآمدي (٢٣٤/٤ - ٢٣٧)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٣٦، ٢٣٧)،
إعلام الموقعين لابن القيم (١٧٨/٢)، البحر المحيط للزركشي (٢٨٠/٦ - ٢٨٤)،
تقريب الوصول لابن جزي ص (٤٤٥، ٤٤٦)، التلخيص للجويني (٤٦١/٣ - ٤٦٣)،
تيسير التحرير لأمير بادشاه (٢٤٦/٤، ٢٤٧)، جامع بيان العلم لابن عبد البر (١١٥/٢ -
١٢٠)، الحاوي الكبير للماوردي (٥٢/١٦، ٥٣)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري
(٣٠٣/٢ - ٣١٨)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٣٩/٤ - ٥٤١)، الفصول في
الأصول للجصاص (٢٨١/٤، ٢٨٢)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٣٣/٢ -
١٣٥)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠ - ١٥، ٢٠٣)، المحصول للرازي (٧٣/٦ -
٨٠)، المستصفى للغزالي (٣٨٩/٢، ٣٩٠)، المسودة لآل تيمية ص (٤٥٨، ٤٥٩)، =

وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِ^[1] سَوَاءٌ كَانَ عَامِيًّا^[2] صَرَفًا، أَوْ عَالِمًا بِبَعْضِ عُلُومِ
الاجْتِهَادِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا يَلْزَمُ الْعَالِمَ التَّقْلِيدُ بِشَرْطِ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ صِحَّةُ اجْتِهَادِ الْمُجْتَهِدِ
بِالدَّلِيلِ^(١).

[● حكم التقليد في حق الْمُجْتَهِدِ؟]

وَقَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِلْعَالِمِ أَنْ يُقْلَدَ، وَقِيلَ: يُقْلَدُ)، الْمُرَادُ بِالْعَالِمِ
الْمُجْتَهِدِ، فَيَعْنِي أَنَّ الْعَالِمَ إِذَا لَمْ يَجْتَهِدْ فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّقْلِيدِ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ
الاجْتِهَادِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ حَمَلْتَ كَلَامَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَجْتَهِدِ الْمُجْتَهِدُ؟
قُلْتُ: لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا اجْتَهِدَ وَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى حُكْمٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ
الِاتِّعَالَ عَنْهُ وَتَقْلِيدُ غَيْرِهِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ بِاتِّفَاقٍ، وَاخْتِلَافٍ فِيمَا إِذَا لَمْ يَجْتَهِدْ،

[1] في ج: وظهر كلامه، وفي س، م: وظاهره.

[2] في ج: عالماً، وهو تحريف.

= المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٩٣٤/٢ - ٩٣٩)، المقدمة في
الأصول لابن القصار ص(٢١، ٢٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٢٠)،
الموافقات للشاطبي (٦١١/٤، ٦٣٨)، ميزان الأصول للسمرقندي (٩٥٠/٢)، النبذ في
أصول الفقه لابن حزم ص(٥٤ - ٥٦)، نفائس الأصول للقرافي (٣٩٥١/٩ - ٣٩٥٧).
(١) وهذا الكلام يتصور عند القائلين بجواز التقليد، أما المانعون من التقليد فليس لهذا
الكلام محل عندهم، وقد اختار الآمدي وابن الحاجب أنه لا فرق بين العالم الذي لم
يصل إلى رتبة الاجتهاد والعامي لأن كليهما عاجز عن الاجتهاد.
انظر: الإحكام للآمدي (٢٣٤/٤)، البحر المحيط للزركشي (٢٨٤/٦، ٢٨٥)، تقريب
الوصول لابن جزي ص(٤٥٦)، فوائح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٤٠٢/٢)،
منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٢٠)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣٣٦/٢)،
٣٣٧.

فَوَجَبَ حَمْلُ كَلَامِ الْإِمَامِ^[1] عَلَى ذَلِكَ لِجَوَابِهِ^[2] الْخِلَافَ.

وَوَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ قَبْلَ أَنْ يَجْتَهِدَ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّقْلِيدِ مُطْلَقاً، سَوَاءً كَانَ هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ أَمْ لَا، صَحَابِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، كَانَ الْاجْتِهَادُ فِيمَا يَخُصُّهُ أَمْ لَا، كَانَ فِيمَا يَفُوتُ وَفْتُهُ أَمْ لَا، هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ وَنُقِلَ عَنْ مَالِكٍ وَالْقَاضِي وَأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ^(١).

وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يُقْلَدَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ^(٢).

وَقِيلَ: يَجُوزُ لَهُ^[3] تَقْلِيدُ الصَّحَابِيِّ^(٣).

وَقِيلَ: وَالتَّابِعِيِّ^(٤).

وَقِيلَ: يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ فِيمَا يَخُصُّهُ لَا فِيمَا يُفْتِي بِهِ^(٥).

وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فَوَاتُ وَفْتِهِ إِنْ اشْتَغَلَ بِالْاجْتِهَادِ^(٦).

[1] في ج: كلامه.

[2] في ج: لحكاية.

[3] [له] لم يرد في ج.

(١) وهو مذهب أكثر الشافعية واختاره الغزالي والرازي، والآمدي والبيضاوي، ونقله الباجي عن أكثر المالكية واختاره ابن الحاجب، هو نص لأحمد بن حنبل ومالك والشافعي، ورواية عن أبي حنيفة.

(٢) وإليه ذهب الإمام محمد بن الحسن الشيباني، ونقله الجصاص عن الكرخي، وهو الرأي الذي اختاره الشارح كما صرح بذلك في محصل المقاصد مع شرح المنجور (٢٣٦/ظ) حيث قال:

يُمنَعُ التَّقْلِيدُ مِمَّنْ يَجْتَهِدُ قَبْلَ اجْتِهَادِهِ هَذَا يُغْتَمَذُ (٣) ونقل ذلك عن الإمام الشافعي والجبائي.

(٤) أي يجوز للمجتهد تقليد الصحابة والتابعين دون غيرهم، ومنهم من قال يجوز تقليد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٥) وهو مذهب بعض العراقيين، وَحَكِي عن ابن سريج.

(٦) وإليه ذهب بعض العراقيين أيضاً، ونقل عن ابن سريج مثله بشرط أن يقلد من هو أعلم منه، وهذا يرجع للقول السابق.

قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْبُرْهَانِ يُوَافِقُ^[1] هَذَا الْقَوْلَ، وَغَيْرُ بَعِيدٍ أَنْ يُقَيَّدَ بِهِ كَلَامُهُ هُنَا^(١).

وَقِيلَ: يَجُوزُ التَّقْلِيدُ مُطْلَقًا، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي الَّذِي نَقَلَ الْإِمَامُ، وَنُسِبَ إِلَى أَحْمَدَ^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ التَّوْفِيقُ.

[1] في س، م: أن يوافق.

(١) قال في البرهان (٢/٨٧٦): «وكذلك المجتهد إذا استشعر القوات لو اشتغل بالاجتهاد في الأحكام، فله أن يقلد مجتهداً».

(٢) وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل، وبه قال الإمامان إسحاق بن راهويه وسفيان الثوري وأكثر العراقيين، وحكاها الجصاص عن أبي حنيفة والكرخي، ونسبه القرطبي إلى تمسكات الإمام مالك في الموطأ.

ولعل أقرب هذه الآراء إلى الصواب أن المجتهد إذا أشكلت عليه مسألة فله أن يسأل غيره من أهل العلم، لأنه متعبد بشرع الله تعالى، وطالما أنه لم يصل إلى ذلك بنفسه وجب أن يسأل عن ذلك غيره ممن وصل إلى ذلك الحكم حتى يفتح الله عليه في ذلك بحكم.

انظر هذه الأقوال في: إحكام الفصول للباجي ص(٦٣٥، ٦٣٦)، الإحكام للآمدي (٢١٠/٤ - ٢١٥)، البحر المحيط للزركشي (٢٨٥/٦ - ٢٨٨)، البرهان للجويني (٢/٨٧٦، ٨٧٧)، التحصيل من المحصول للأرموي (٢/٣٠٥ - ٣٠٨)، التمهيد للأسنوي ص(٥٢٤، ٥٢٥)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٤/٤٠٨ - ٤٢١)، تيسير التحرير لأمر بادشاه (٤/٢٢٧ - ٢٣١)، حاشية البنانى على جمع الجوامع (٢/٣٩٤)، الرسالة للإمام الشافعي ص(٥١١)، روضة الناظر لابن قدامة (٢/٤٣٧ - ٤٤٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤/٥١٦، ٥١٧)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٤٣، ٤٤٤)، الفصول في الأصول للجصاص (٤/٢٨٣)، الفقيه والمتفقه للمخطيب البغدادي (٢/١٣٥)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٢/٣٩٣)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام للغزالي (٢/١٣٦)، المحصول للرازي (٦/٨٣ - ٨٩)، المستصفى للغزالي (٢/٣٨٤ - ٣٨٧)، المسودة لآل تيمية ص(٤٦٨ - ٤٧١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٢/٩٤٢ - ٩٤٨)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص(١٠ - ١٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢١٦)، المنهاج للبيضاوي مع الابتهاج ص(٢٧١)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٢/٣٣٧، ٣٣٨).

● مَعْنَى التَّقْلِيدِ [

قَالَ: «وَالْتَقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِلاَ حُجَّةٍ، فَعَلَى^[1] هَذَا قَبُولُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَمَّى تَقْلِيداً. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ وَأَنْتَ لَا تَذَرِي مِنْ أَيْنَ قَالَهُ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ فَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى قَبُولُ^[2] قَوْلِهِ تَقْلِيداً».

أَقُولُ: اخْتَلَفَ الْأَئِمَّةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي حَقِيقَةِ التَّقْلِيدِ، فَمِنْهُمْ مَنْ عَرَفَهُ بِالرَّسْمِ الْأَوَّلِ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَرَفَهُ بِالرَّسْمِ الثَّانِي^(١).

[1] [فعلى] سقط من س، م.

[2] في م: قول.

(١) التقليد في اللغة كما قال ابن فارس: «مأخوذ من قلد، وهو يدل على تعليق شيء على شيء»، وقال غيره: هو جعل القلادة في العنق.

انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣٣٠/١)، لسان العرب لابن منظور (٣٦٦/٣)، (٣٦٧)، المحيط في اللغة لابن عباد (٣٤٨/٥)، المصباح المنير للفيومي (٥١٢/٢)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٩/٥).

أما في الاصطلاح فقد ذكر له الأصوليون تعريفات منها: التعريفان اللذان ذكرهما إمام الحرمين، والتعريف الأول ذكره الشيرازي في اللمع وأبو يعلى في العدة، وبه قال الغزالي في المستصفى (٢٢٧/٢).

وأخذ بالتعريف الثاني الشيخ أبو حامد والأستاذ أبو منصور، هو مختار الأملدي. ولعل أدق التعاريف ما ذكره ابن الحاجب واختاره الشوكاني وهو أنه: «قبول من ليس قوله دليلاً بغير دليل».

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن المجتهد جعل الفتوى في عنق السائل، أو أن السائل جعل الأمر في عنق المسؤول.

انظر: الإحكام للأملدي (٢٢٧/٤)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٣٣، ٢٣٤)، البحر المحيط للزركشي (٢٧٠/٦)، البرهان للجويني (٨٨٨/٢)، التعريفات للجرجاني ص (٧٨)، تقريب الوصول لابن جزي ص (٤٤٤)، التلخيص للجويني (٤٢٣/٣ - ٤٢٥)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب (٣٩٥/٤)، تيسير=

● هَلْ قَبُولُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَمَّى تَقْلِيدًا؟

وَجَزَمَ هُنَا وَفِي الْبُرْهَانِ بِأَنَّ قَبُولَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْلِيدٌ عَلَى مُقْتَضَى الرَّسْمِ الْأَوَّلِ، وَزَادَ فِي الْبُرْهَانِ قَبُولَ الْعَامِّي قَوْلَ الْمُفْتِي.

وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَقْلِيدٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَاضِي لِقِيَامِ الْحُجَّةِ (٢٠)، وَإِنْ سُمِّيَ ذَلِكَ تَقْلِيدًا فَعَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ^[١] التَّقْلِيدُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مُقْتَضَى الرَّسْمِ الْأَوَّلِ فِي حَقِّ^[٢] الْعَامِّي بِقَبُولِ مِثْلِهِ، وَالْمُتَجَهِّدِ بِقَبُولِ قَوْلِ^[٣] مِثْلِهِ.

وَأَمَّا عَلَى مُقْتَضَى الرَّسْمِ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَبُولُ^[٤] الْعَامِّي قَوْلَ الْمُفْتِي تَقْلِيدًا، إِذْ لَا يَذَرِي الْعَامِّي مِنْ أَيْنَ يَقُولُ الْمُفْتِي.

وَأَمَّا قَبُولُ قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَنْبَغِي عَلَى مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ:

(*) نهاية الصفحة (٤٤/و).

[١] في س، م: يجوز.

[٢] في ج: حد، وفي س، م: أحد.

[٣] [قبول] ساقطة من ج، [قول] ساقطة من م. والتصحيح من تركيبهما.

[٤] في ج: فإن قبول.

= التحرير لأمير بادشاه (٢٤١/٤)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٩٢/٢)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٣٢/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (٥٢/١٦)، الحدود للباجي ص(٦٤)، رسائل ابن حزم (٤١٤/٤)، روضة الناظر لابن قدامة (٤٤٩/٢، ٤٥٠)، زوائد الأصول للأسنوي ص(٤٣٩)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٥٢٩/٤ - ٥٣١)، شرح اللمع للشيرازي (١٠٠٧/٢)، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحنبلي ص(٥١)، العدة لأبي يعلى (١٢١٦/٤)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٢٨/٢)، فوائح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٤٠٠/٢)، اللمع للشيرازي ص(٢٥١)، المستصفى للغزالي (٣٨٧/٢)، ميزان الأصول للسمرقندي (٣٤٩/٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣٣٦، ٣٣٥/٢).

فَإِنْ قُلْنَا بِأَنَّهُ كَانَ يَجْتَهِدُ^(١) فَقَبُولُ قَوْلِهِ يُسَمَّى تَقْلِيداً، لِأَنَّا^[1] لَا نَذَرِي
أَيَقُولُهُ عَنْ وَحْيٍ أَمْ اجْتِهَادٍ.

وَإِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ الاجْتِهَادِ، لَمْ يَكُنْ^[2] قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيداً، لِأَنَّا نَعْلَمُ إِنَّمَا
يَقُولُهُ عَنْ وَحْيٍ^(٢) وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ سُبْحَانَهُ.

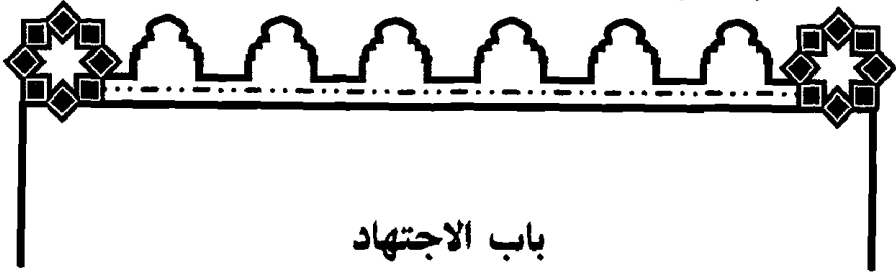
[1] في ج: تقليد لأن.

[2] في س، م: يحجز.

- (١) اختلف العلماء في اجتهاد النبي ﷺ على أقوال منها:
- يجوز الاجتهاد منه ﷺ وهو مذهب أكثر الفقهاء والأصوليين ومنهم الأئمة مالك والشافعي وأحمد، ونقل عن أبي يوسف، وإليه ذهب أهل الحديث.
 - وهؤلاء منهم من قال بالوقوع فعلاً كالشيرازي والآمدي وابن الحاجب.
 - ومنهم من قال بالجواز العقلي دون الوقوع الفعلي.
 - لا يجوز منه ذلك: وممن قال به أبو علي وأبو هاشم الجبائيان، ونسب لأكثر الأشاعرة والمعتزلة، ومانعي القياس، نسب إلى ظاهر كلام الإمام أحمد.
 - جواز ذلك منه ﷺ في أحكام الإمامة والسياسة الشرعية دون الأحكام التبليغية، وهو مذهب جمهور الأشاعرة، وأكثر المعتزلة.
 - التوقف، ونسبه الصيرفي إلى مذهب الشافعي، وقال الرازي: إنه اختيار أكثر المحققين.
- انظر: الإبهاج للسبكي (٢٤٦/٣ - ٢٤٨)، الإحكام للآمدي (١٧٢/٤ - ١٨١)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٢٥، ٢٢٦)، أصول السرخسي (٩١/٢ - ٩٦)، البحر المحيط للزركشي (٢١٤/٦ - ٢١٩)، البرهان للجويني (٨٨٧/٢)، التبصرة للشيرازي ص (٥٢١ - ٥٢٣)، تقريب الوصول لابن جزى ص (٤٢٣)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٢٩٤/٣ - ٣٠١)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٨٣/٤ - ١٩٣)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٦/٢ - ٣٨٨)، الحاوي الكبير للماوردي (١٠٢/١٦ - ١٢١)، شرح العضد على مختصر المتهى (٢٩١/٢، ٢٩٢)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٧٤/٤ - ٤٨٠)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٤٣٦)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٩٣/٣ - ٦٠٢)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٣٩/٣ - ٢٤٤)، فواتح الرحمت لنظام الدين الأنصاري (٣٦٦/٢ - ٣٧٢)، المحصول للرازي (٧/٦ - ١٤)، المستصفى للغزالي (٣٥٥/٢ - ٣٥٧)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٧٦١/٢ - ٧٦٤)، ميزان الأصول للسمرقندي (٦٧٨/٢ - ٦٨٣).
- (٢) الصحيح أن قبول قول النبي ﷺ لا يسمى تقليداً لأن قوله ﷺ وفعله هو الحجة =

= نفسها، لقيام الأدلة على نبوته. وقد نقل الإمام الشوكاني عن العلامة ابن دقيق العيد، أن الأنبياء إما أن يصح منهم الاجتهاد أم لا، فإن كانوا لا يجتهدون أبداً فأقوالهم وحي، وإن كانوا يجتهدون فاجتهادهم معلوم العصمة. وعليه فلا يكون قبول قولهم تقليداً بحال. وقد نقل القاضي الباقلاني الإجماع على أن الأخذ بأقوال النبي ﷺ والراجع إليه ليس بمقلد، بل هو صائر إلى دليل وعلم ويقين. وأما ما نقل عن الإمام الشافعي من إطلاق التقليد على الأخذ بأقوال النبي ﷺ فهو اختلاف لفظي هين، لأنه ذكر ذلك في معرض حكم الأخذ بمذهب الصحابي، حيث قال: «وأما أن يقلده - الضمير المتصل يعود على الصحابي - فلم يجعل الله ذلك لأحد بعد رسول الله ﷺ»، ولا يخفى أن مراده بالتقليد هنا غير ما وقع عليه الاصطلاح.

انظر: الإحكام للآمدي (٢٢٧/٤)، إرشاد الفحول للشوكاني ص(٢٣٤)، البحر المحيط للزركشي (٢٧٠/٦ - ٢٧٣)، البرهان للجويني (٨٨٨/٢، ٨٨٩)، تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل للرهوني (١٥١/١)، التلخيص للجويني (٤٢٤/٣، ٤٢٥)، زوائد الأصول للأسنوي ص(٤٣٩)، سلاسل الذهب للزركشي ص(٤٣٩ - ٤٤١)، شرح العبادي على الورقات (٢٣٧ - ٢٤٠)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٣٠٥/٢)، صفة الفتوى والمفتي والمستفي لابن حمدان الحنبلي ص(٥١)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٤٠٠/٢)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص(٣١٥)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢١٨، ٢١٩)، ميزان الأصول للسمرقندي (٩٤٩/٢)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي ص(٣٣٦/٢).



باب الاجتهاد

قَالَ: «وَأَمَّا الْاجْتِهَادُ فَهُوَ بَذْلُ الْوُسْعِ فِي بُلُوغِ الْعَرَضِ». أَقُولُ: هَذَا الْبَابُ هُوَ خِتَامُ الْأَبْوَابِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِيمَا تَقَدَّمَ بِأَنَّهَا مِنْ أَبْوَابِ^[1] أَصُولِ الْفِقْهِ.

● تَعْرِيفُ الْاجْتِهَادِ لُغَةً

وَاعْلَمْ أَنَّ الْاجْتِهَادَ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ تَحْمِيلِ الْجَهْدِ، وَهُوَ الْمَشَقَّةُ، يُقَالُ: اجْتَهَدَ فِي حَمْلِ حَجَرٍ رَحَى، وَلَا يُقَالُ: اجْتَهَدَ فِي حَمْلِ نَوَاةٍ^[2]، لِأَنَّ النَّاءَ^[3] فِي الْاجْتِهَادِ لِقَرْطِ الْمُعَانَاةِ، وَهِيَ تَذُلُّ عَلَى تَعَاطِي الشَّيْءِ بِعِلَاجٍ^[4] نَحْوُ: اكْتَسَبَ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ «كَسَبَ» لِأَجْلِ النَّاءِ^(١).

[1] [أبواب] لم ترد في ج.

[2] في ج، س: نار، وفي م: تاريخه، وكلاهما تحريف، وما أثبتته أنسب.

[3] في ج: لأن نفي شيء، وهو تحريف يخل بالمعنى تماماً.

[4] [بعلاج] سقطت من م، وفي س: بياض.

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٤٦٠/٢)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٢٨٦/١)، لسان العرب لابن منظور (١٣٣/٣)، المحيط في اللغة لابن عباد (٣٦٩/٤)، (٣٧٠)، المصباح المنير للفيومي (١١٢/١)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٨٦/١).

فَائِدَةٌ: [الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَهْدِ وَالْجُهْدِ]

فَرَّقَتِ الْعَرَبُ بَيْنَ الْجَهْدِ - بِفَتْحِ الْجِيمِ - وَالْجُهْدِ - بِضَمِّهَا - قَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ: الْجَهْدُ - بِالْفَتْحِ - الْمَشَقَّةُ، يُقَالُ جَهَدْتُ نَفْسِي وَأَجْهَدْتُهَا، وَبِالضَّمِّ [1] الطَّاقَةُ^(١)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾^(٢).

● تَعْرِيفُ الْاجْتِهَادِ اصطلاحاً

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْاجْتِهَادُ... إلخ).

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ الَّذِي ذَكَرَ لِلْاجْتِهَادِ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بِإِغْتِيَارِ اللُّغَةِ لَا بِإِغْتِيَارِ الاصْطِلَاحِ، لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ أَخْصُ مِنْهَا ذَكَرَ، وَهُوَ: «بَذْلُ الْوُسْعِ فِي ذَلِكَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ»^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ التَّوْفِيقُ.

[1] في ج: بضم.

(١) انظر: الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى لابن المبرد (٧٦٥/٣)، الكليات لأبي البقاء الكفوي ص (٣٥٤)، الفروق في اللغة للعسكري ص (٣٥٤)، الصحاح للجوهري (٤٦٠/٢)، لسان العرب لابن منظور (١٣٣/٣)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٨٦/١)، مجمل اللغة لابن فارس (٢٠٠/١).

(٢) من قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٩].

(٣) تعددت عبارات الأصوليين في تعريف الاجتهاد، وهي تدور حول المعنى الذي ذكره الشارح، أي است فراغ الوسع في درك الأحكام الشرعية، وقد يضاف إلى التعريف العملية، حتى تخرج الأحكام الاعتقادية ونحوها مما ليس من اختصاص الفقيه، أو مما لا مجال للاجتهاد فيه.

انظر تعريف الاجتهاد في: الإيهام للسبكي (٢٤٦/٣)، الإحكام لابن حزم (١٣٣/٨)، الإحكام للآمدي (١٦٩/٤)، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٢٠)، الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية لمحمد الدسوقي ص (١٧ - ٢٠)، البحر المحیط للزرکشی (١٩٧/٦)، التعريفات للجرجاني ص (٢٨)، تقرب الوصول لابن جزى ص (٤٢١)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٧٩/٤)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٧٩/٢)، الحاوي الكبير للماوردي (١١٧/١٦)، الحدود للباجي ص (٦٤)، رسائل ابن حزم (٤١٦/٤)، =

● التصويب والتخطئة في الاجتهاد

قَالَ: «وَالْمُجْتَهِدُ إِنْ كَانَ كَامِلَ الْأَدِلَّةِ فِي الْاجْتِهَادِ، فَإِنْ اجْتَهِدَ فِي الْفُرُوعِ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ اجْتَهِدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبٌ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأَصُولِ مُصِيبٌ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَضْوِيبِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنَ النَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَالْكَفَّارِ وَالْمُلْحِدِينَ، وَدَلِيلُ مَنْ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبًا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اجْتَهِدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهِدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»، وَجَهَ الدَّلِيلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ(*) خَطَأَ الْمُجْتَهِدَ تَارَةً وَصَوَّبَهُ أُخْرَى»^[1].

أَقُولُ: قَدْ تَقَدَّمَتْ حَقِيقَةُ الْمُجْتَهِدِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى شُرُوطِهِ.

١ - الاجتهاد في الفروع

[أ - رأي المخطئة]

قَوْلُهُ: (...) إِنْ كَانَ كَامِلَ الْأَدِلَّةِ فِي الْاجْتِهَادِ، يَغْنِي بِأَنَّ^[2] يَكُونُ

(*) نهاية الصفحة (٤٤/ظ).

[1] في كل النسخ: [والله سبحانه أعلم]، وهذه عبارة لم ترد في متن الورقات المطبوع، ولا في شروحاتها المتداولة.

[2] في ج: أن.

= الرسالة للإمام الشافعي ص(٤٧٧)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (٣٧٢/١)، ٣٧٣، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٥٨/٤)، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص(٤٢٩)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٥٧٥/٣)، ٥٧٦، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٣٦٢/٢)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٤/٤)، المحصول للرازي (٦/٦)، المستصفى للغزالي (٣٥٠/٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص(٢٠٩)، الموافقات للشاطبي (٤٨٣/٤)، نشر البنود للعلوي الشنيطي (٣١٥/٢).

مُحَصَّلًا لِجَمِيعِ آلَاتِ^[1] الاجْتِهَادِ، فَيَكُونُ مُسْتَقِلًّا بِمَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ نَصًّا
وَاسْتِنْبَاطًا^(١).

[1] في ج: أدلة.

(١) يريد بذلك المجتهد المطلق المستقل، وهذه أعلى رتب الاجتهاد، وتتفاوت مراتب المجتهدين بتفاوت تحصيلهم لآلات الاجتهاد وشروطه، وقد عد العلماء من مراتب المجتهدين ما يلي:

١ - المجتهد المطلق المستقل: وهو الذي استقل بأصول لنفسه بيني عليها الفقه خارجاً عن قواعد المذهب المقررة كالأئمة الأربعة، وسفيان الثوري، وأبي ثور، وداود الظاهري، والطبري وغيرهم... قال الإمام السيوطي: «وهذا شيء فقد من دهر، بل لو أَرَادَ الإنسان اليومَ لاَ مَنَعَ عَلَيْهِ»، لأن احتمال القواعد الأصولية قد استنفذت كلها، فمتى ذهب إلى قاعدة وجد نفسه مسبوقاً إليها وحيثاً يكون مقيداً بمن سبقه.

٢ - المجتهد المطلق غير المستقل: وهو الذي وجدت فيه شروط الاجتهاد التي اتصف بها المجتهد المستقل، لكنه لم يتكر قواعد لنفسه بل سلك طريق إمام من أئمة الاجتهاد، ومن الذين بلغوا هذه الرتبة بعض تلاميذ وأصحاب الأئمة الأربعة، كأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر من الحنفية، وابن القاسم وأشهب وأسد بن الفرات من المالكية، والبويطي والمزني من الشافعية، وأبي بكر بن الأثرم وأبي بكر المروزي من الحنابلة.

٣ - المجتهد المقيد بمذهب أو مجتهد التخريج: وهو المقيد بمذهب إمامه، إلا أنه متمكن من تخريج الدليل ملتزماً بأصول إمامه وقواعد مذهبه لا يخرج عنها، وممن بلغ هذه الرتبة في المذاهب الأربعة الطحاوي والكرخي والحسن بن زياد والسرخسي والبزدوي من الحنفية، وأبو بكر الأبهري وابن أبي زيد القيرواني من المالكية، وأبو إسحاق الشيرازي والمروزي وابن خزيمة من الشافعية، والقاضي أبو يعلى، وأبو علي بن أبي موسى من الحنابلة.

٤ - مجتهد الترجيح: وهو المتبحر في مذهب إمامه العارف بأدلته القائم بتقريرها وتصويرها وتحريرها، المتمكن من ترجيح قول على آخر، ولكنه قصر عن أصحاب المراتب السابقة في حفظ المذهب أو في الارتياض على الاستنباط أو في معرفة الأصول ونحوها، وممن بلغ هذه الرتبة من فقهاء المذاهب الأربعة القدوري والمرغيناني من الحنفية، وخليل بن إسحاق من المالكية، والرافعي والنووي من الشافعية، والقاضي علاء الدين المرداوي وأبو الخطاب الكلوزاني من الحنابلة.

٥ - مجتهد الفتوى: وهو الذي قام بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات، القادر على تمييز القوي من الضعيف والراجح من المرجوح، ولكن=

فَهَذَا إِنْ اجْتَهَدَ فِي الْمَسَائِلِ الْفُرُوعِيَّةِ وَأَصَابَ، فَأَشَارَ الْإِمَامُ إِلَى أَنَّ لَهُ أَجْرَيْنِ، يَغْنِي أَجْرَ الْبَحْثِ وَأَجْرَ الْإِصَابَةِ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فِي الْفُرُوعِ وَأَخْطَأَ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ لَهُ أَجْرًا وَاحِدًا، يَغْنِي أَجْرَ الْبَحْثِ فَقَطْ^(١).

[ب - رأي المصوبة]

قَوْلُهُ: (وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبٌ)، يَغْنِي^[١] فَيَكُونُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ أَجْرَانِ.

[ج - تفصيل المذاهب في التصويب والتخطئة]

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي الْمَسَائِلِ الظَّنِّيَّةِ مِنَ الْفِقْهِ؛ هَلْ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِيهَا مُصِيبٌ أَوْ الْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ.

[١] [يعني] لم يرد في س، م.

= عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته كأصحاب المتون المعتبرة عند المتأخرين وهم كثيرون في كل المذاهب.

انظر مراتب الاجتهاد في: الاجتهاد «حكمه - مجالاته - حججه - أقسامه» للبطوي محاضرة في الملتقى السابع عشر للفكر بقسنطينة ص(٣٨، ٣٩)، الاجتهاد المطلق لزين الدين البكري ص(١٦، ١٧)، الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية لمحمد الدسوقي ص(١٢٥ - ١٣٤)، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (٨٨ - ١٠٣)، الأصول العامة للفقهاء المقارن لتقي الحكيم ص(٥٩١، ٥٩٢)، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (١٠٧٩/٢ - ١٠٨١)، إعلام الموقعين لابن القيم (٢١٢/٤ - ٢١٥)، حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٢٥/٢)، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي ص(١١٢ - ١١٦)، شرح الكوكب المنير للفتوحى (٤٦٧/٤ - ٤٧١)، صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحنبلي ص(١٦ - ٢٤)، الفروق للقرافي (١٠٧/٢)، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (٤٧/١، ٤٨)، المجموع للنووي (٧٥/١ - ٧٧)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران ص(٣٧٤ - ٣٧٧)، المسودة لآل تيمية ص(٥٤٦ - ٥٤٩)، نشر البنود للعلوي الشنقيطي (٣٢١/٢ - ٣٢٣).

(١) وهذا مذهب الأئمة الأربعة، وهو الصحيح عنهم، وإليه ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين.

فَذَهَبَ الشَّيْخُ وَالْقَاضِي ^(١) وَأَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى ^[١] أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِيهَا مُصِيبٌ وَلَا حُكْمَ مُعَيَّنٍ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا عِنْدَهُمْ، بَلْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا تَابِعٌ لِبُظُنِّ الْمُجْتَهِدِ، فَمَا ظَنُّهُ فِيهَا كُلُّ مُجْتَهِدٍ فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ فِي حَقِّهِ وَحَقٌّ مُقْلَدِهِ ^(٢).

وَقِيلَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ وَحُكْمُ اللَّهِ فِيهَا مُعَيَّنٌ ^(٣).

ثُمَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: لَمْ يَنْصَبِ ^[٢] اللَّهُ عَلَيْهِ ذَلِيلًا، بَلْ هُوَ كَدَفِينٌ ^[٣] يُصَابُ فَمَنْ عَثَرَ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمُصِيبُ وَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ أَخْطَأَهُ فَهُوَ الْمُخْطِئُ وَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ ^(٤).

[١] [إلى] سقط من ج.

[٢] [ينصب] بياض في س، م.

[٣] [كدفين] ساقطة من ج، ومطموسة في س، وفي م: كدين، والتصحيح من الإحكام للآمدي (١٩٠/٤).

(١) أي الإمام أبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر الباقلاني.

(٢) وهو إحدى الروایتين عن الأئمة الأربعة، وهو مذهب أكثر المعتزلة والأشاعرة، واختاره الغزالي وأبو الهذيل وأبو هاشم وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وابن سريج، وهو اختيار الشيخ ابن زكري كما صرح بذلك في محصل المقاصد مع شرح المنجور (٢٣٦/ظ) قائلاً:

أُئِمَّةُ الْفِقْهِ بِالْإِجْتِهَادِ كُلُّ عَلَى الصُّوَابِ وَالسَّدَادِ الشَّيْخُ وَالْقَاضِي وَالْأَكْثَرُونَ فِي ذَلِكَ بِالتَّضْوِيبِ مُعْتَنُونَ فَالْحُكْمُ تَابِعٌ لِبُظُنِّ الْمُجْتَهِدِ مِنَ الْأُصُولِ فَإِنَّهَا يَسْتَنْزِدُ (٣) وهو ما نقله ابن فورك عن الشافعي وأكثر أصحابه، وذكر أن الشافعي نص عليه في الرسالة، وهو قريب من مذهب الجمهور طالما أن حكم الله معين إذ نصب عليه الدليل، وأن هناك مصيباً ومخطئاً وأن المخطئ غير آثم.

(٤) ومعنى هذا المذهب أن حكم الله واحد وهو الحق، إلا أنه لم ينصب عليه دليل، ومن ثم فإن المجتهدين مكلفون بالاجتهاد لا بالإصابة، فالكمل مصيب باعتبار ما كلفوا به من الاجتهاد، ولكن المصيب واحد باعتبار أن حكم الله واحد، وهذا المذهب يؤول إلى مذهب المصوبة.

وَمِنَ النَّاسِ مَن قَال: بَلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ، فَذَهَبَ الْأُسْتَاذُ
وَابْنُ فُورَكٍ إِلَى أَنَّ مَن ظَفَرَ بِهِ فَهُوَ الْمُصِيبُ وَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَن أَخْطَأَهُ فَهُوَ
مُخْطِئٌ وَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ^(١).

وَنُقِلَ عَنِ بَشْرِ الْمُرِّيْسِيِّ^{[1](٢)}، وَالْأَصَمِّ^(٣) مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ مَن أَخْطَأَهُ
فَهُوَ مُخْطِئٌ آثِمٌ^{[2](٤)}.

وَقِيلَ: مَن أَخْطَأَهُ^[3] فَلَا أَجْرَ لَهُ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْإِثْمُ.

[1] في س: البصري، وفي م: المصري.

[2] في ج: مخط، مع سقوط [آثم].

[3] في ج: أخطأ.

(١) ووجه الاتفاق بين مذهب الأستاذ وابن فورك، ومذهب جمهور العلماء أن المصيب واحد
وله أجران، وأن المخطئ له أجر واحد، إلا أن الجمهور يرون أن الحق ليس متعيناً
عندنا، بل هو متعين عند الله تعالى، أما الأستاذ وابن فورك فيريان أنه متعين أيضاً.

(٢) هو أبو عبدالرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي، أبوه يهودي، كان مرجئاً،
وإليه تنسب الطائفة المريسية منهم، وقال برأي الجهمية، وكفره طائفة من الأئمة ورموه
بالكفر والزندقة، له آراء شاذة في الفقه والأصول، قال فيه الشافعي مناظرته: «بشر لا
يفلح»، توفي سنة ٢١٨هـ.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥٦/٧ - ٦٧)، شذرات الذهب لابن
العماد (٤٤/٢)، لسان الميزان لابن حجر (٢٩/٢ - ٣١)، ميزان الاعتدال للذهبي
(٣٢٢/١)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٧٧/١، ٢٧٨).

(٣) هو أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان الأصم، الإمام المعتزلي، صاحب المقالات في
الأصول، أخذ عنه إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة، من مصنفاته تفسير عجيب، وكتاب
خلق القرآن، وكتاب الحجّة والرسول، والرد على الملحدة، وله مقالات في الأصول،
ومناظرات مع أبي الهذيل العلاف وهشام بن الحكم، وكان يصلي معه بالمسجد
بالبصرة ثمانون شيخاً، توفي سنة ٢٠١هـ أو ٢٢٥هـ.

انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي (٣٢٣/٣)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٠٢/٩)، فضل
الاعتزال وطبقات المعتزل لبعض المعتزل ص (٢٦٧)، الفهرست لابن النديم ص (٢١٤)،
لسان الميزان لابن حجر (٤٢٧/٣)، المنية والأمل للقاضي عبدالجبار ص (٥٢).

(٤) وشاركهما في هذا الرأي ابن عليّة، وحكي عن أهل الظاهر وبعض الحنفية والشافعية.
انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ص (٢٦١)، الإحكام للآمدي (١٩٠/٤).

وَقَدْ نُقِلَ [1] عَنِ الْأُيُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ التَّخْطِئَةُ وَالتَّصْوِيبُ [2] (١).

[٢ - الإِجْتِهَادُ فِي أَصُولِ الدِّينِ]

وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأَصُولِ مُصِيبٌ).

قَدْ أَطْبَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْمُصِيبَ فِي قَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ وَاحِدٌ، وَمَنْ سِوَاهُ مُخْطِئٌ أَيْمٌ كَافِرٌ، سِوَاهُ إِجْتِهَادٍ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى الْحَقِّ أَوْ لَمْ يَجْتَهِدْ.

[1] [قد] سقط من م، [نقل] سقط من ج.

[2] في س: التصريف.

(١) انظر تفصيل مذاهب العلماء في التصويب والتخطئة في: الإيهام للسبكي (٢٥٧/٣ - ٢٦٤)، إحكام الفصول للبايجي (٦٢٢ - ٦٣٤)، الإحكام لابن حزم (١٣٦/٨)، الإحكام للآمدي (١٨٨/٤ - ٢٠٣)، إرشاد الفحول للشوكاني (٢٣٠ - ٢٣٢)، البحر المحيط للزركشي (٢٤١/٦ - ٢٥٢)، البرهان للجويني (٨٦١/٢ - ٨٦٨)، التبصرة للشيرازي ص (٤٩٨ - ٥٠٩)، تقريب الوصول لابن جزي ص (٤٤١ - ٤٤٣)، التقرير والتحبير لابن أمير حاج (٣٠٣/٣ - ٣٠٦)، التلخيص للجويني (٣٣٦/٣ - ٣٤٤ و ٣٨٩)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٩/٢ - ٣٩١)، الحاوي الكبير للماوردي (١٢٨/١٦ - ١٣٠)، الرسالة للإمام الشافعي ص (٤٨٧ - ٥٠٣)، سلاسل الذهب للزركشي ص (٤٤٢ - ٤٤٥)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٩٤/٢ - ٢٩٨)، شرح العمدة لأبي الحسين البصري (٢٣٥/٢ - ٢٩٢)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٨٩/٤ - ٤٩٣)، شرح اللمع للشيرازي (١٠٤٦/٢ وما بعدها)، شرح تنقيح الفصول للقرافي (٤٣٨ - ٤٤١)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٦٠٢/٣ - ٦١٦)، الفصول في الأصول للجصاص (٢٩٥/٤ - ٣٧٢)، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٢٧/٢)، فواتح الرحموت لنظام الدين الأنصاري (٣٧٩/٢ - ٣٨٦)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي (١٦/٤ - ٣٢)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/٢٠ - ٣٣)، المحصول للرازي (٣٣/٦ - ٦٤)، المستصفى للغزالي (٣٦٣/٢ - ٣٧٨)، المسودة لآل تيمية ص (٤٩٥، ٤٩٦)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٩٤٩/٢ - ٩٥٢)، المغني في أبواب التوحيد والعدل «الشريعات» للقاضي عبد الجبار (٣٦٢/١٧ - ٣٧٩)، المقدمة في الأصول لابن القصار ص (١١٢ - ١١٦)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٢١١ - ٢١٣)، ميزان الأصول للسمرقندي (١٠٥٠/٢ - ١٠٦٢)، نشر البنود للعلوي الشقيطي (٣٢٦/٢ - ٣٣٠)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٣٤١/٢ - ٣٥١).

وَلَا يُعْتَدُ^[1] بِخِلَافِ الْجَاحِظِ^[2] (١) فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا بَالَعَ وَاسْتَقْصَى فِي جَهْدِهِ وَلَمْ يَظْفَرْ بِالْحَقِّ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَأْثُومٍ، وَلَا بِخِلَافِ الْعَنْبَرِيِّ^(٢) فِي أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الْعَقْلِيَّاتِ^(*) مُصِيبٌ، لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْمُخْطِئَ فِي الْإِعْتِقَادِ كَافِرٌ^[3]، سِوَاءَ كَانَ عَنِ اجْتِهَادٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْخُلُودِ الْمُؤَبَّدِ فِي النَّارِ.

[1] في ج: ولم يعتد.

[2] [الجاحظ] ساقطة من م، وياض في س. في ج: الحافظ.

(*) نهاية الصفحة (٤٥/و).

[3] [كافر] ساقطة من س، م.

(١) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، من كبار أئمة الأدب، أحد شيوخ المعتزلة ورئيس فرقة الجاحظية منهم، له مصنفات كثيرة منها مسائل القرآن، والحيوان، والبيان والتبيين، والبخلاء، والمحاسن والأضداد وغيرها، مات بسبب مجلدات من الكتب وقعت عليه سنة ٢٥٥هـ.

انظر ترجمته في: بغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٢٨)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٢/٢١٢)، لسان الميزان لابن حجر (٤/٣٥٥ - ٣٥٧)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لبعض المعتزلة ص (٧٣)، الفهرست لابن النديم ص (٢٠٨)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٥/٢١٠١ - ٢١٢٢)، المنية والأمل للقاضي عبد الجبار ص (٥٨، ٥٩)، ميزان الاعتدال للذهبي (٣/٢٤٧)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٤٧٠).

(٢) هو عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري، الإمام المحدث أخرج له مسلم حديثاً واحداً في ذكر موت أبي سلمة بن عبيد، تولى قضاء البصرة بعد امتناع سنة ١٥٧هـ، قال فيه ابن حبان: «من ساداتها فقهاً وعلماً»، ونقل ابن حجر رجوعه عن مسألة كل مجتهد مصيب في أصول الدين، توفي سنة ١٦٨هـ.

انظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني (٤/٢٤٦)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠/٣٠٦ - ٣١٠)، التاريخ الكبير للإمام البخاري (٥/٣٧٦)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/٧، ٨)، تهذيب الكمال للمزي (١٩/٢٣ - ٢٧)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٢٠٩)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (٩١)، ميزان الاعتدال للذهبي (٣/٥٠٥).

وَمَا وَقَعَ لِنَاصِرِ الدِّينِ الْبَيْضَاوِيِّ فِي الطُّوَالِجِ ^(١) قَدْ تَكَلَّمْنَا ^[1] عَلَيْهِ فِي شَرْحِنَا الْمُسَمَّى «بُغْيَةُ الطَّالِبِ فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ» ^(٢).

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ إِلَى بُطْلَانِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعَنْبَرِيُّ فِي قَوْلِهِ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْعَقَلِيَّاتِ مُصِيبٌ»، (فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَضْوِيبَ أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنَ النَّصَارَى... إلخ).

وَتَقْرِيرُهُ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ يُقَالَ ^[2]:

لَوْ كَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْعَقَلِيَّاتِ مُصِيبًا، لَكَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالَةِ مُصِيبًا ^[3].

وَالتَّالِي بَاطِلٌ، فَالْمُقَدَّمُ مِثْلُهُ.

أَمَّا الْمَلَازِمَةُ فَبَيِّنَةٌ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فِإِجْمَاعِيَّةٌ ^(٣).

[1] في ج: تكلمت.

[2] من هنا إلى آخر الكتاب مطموس في س.

[3] [والعقلیات... مصيباً] سقط من م.

(١) يشير الشارح إلى قول البيضاوي في طوابع الأنوار ص(٢٢٩): «ويرجى عفو الكافر البالغ في اجتهاد الطالب للهدى بفضله ولطفه».

(٢) لم أتمكن من الحصول على كتاب بغية الطالب، ولكن الشيخ ابن زكري أشار في محصل المقاصد بشرح المنجور (٢٢٠/و) إلى رأي البيضاوي ورد عليه فقال:

قُلْتُ لِلْبَيْضَاوِيِّ فِي الطُّوَالِجِ عَذْرُهُ دَا يُرَدُّ بِالْقَوَاطِعِ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ الْإِجْتِهَادُ لِلْكَفْرِ بِالتَّقْصِيرِ دَا يَغْتَادُ لَا يُزْتَجَى الْعَفْوُ لَهُ إِجْمَاعًا مَا لَمْ يَثْبُتْ وَيَقْلَعُ الْإِفْلَاحُ وَمِنْ تَعَرُّضٍ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ أَيْضًا الرَّهَوْنِيُّ فِي تَحْفَةِ الْمَسْؤُولِ فِي شَرْحِ مَنْتَهَى السُّؤَالِ (١٤٨/ظ).

(٣) اختلفت الرواية عن العنبري ومن وافقه، فقال بعضهم بتعميم ذلك في كل مسائل العقيدة سواء القطعية أو الظنية، ومن ثم يدخل في الحكم اليهود والنصارى والملحدون، وهذا بعيد جداً لأنه لم يعرف عن أحد من المسلمين أنه يصبو اليهود والنصارى، والأشبه في ما نقل عن العنبري أن المراد بذلك جزئيات العقائد التي اختلفت فيها فرق المسلمين كرؤية الله تعالى وخلق القرآن وخلق أفعال العباد. وقد سبق في ترجمة العنبري أنه رجع عن هذه المسألة مهما كان المراد منها.

[* دَلِيلُ الْمُخْطِئَةِ]

قَوْلُهُ: (وَدَلِيلُ مَنْ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبًا... إلخ).

يَعْنِي أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ^[1] الْمُصِيبَ فِي الظَّنِّياتِ وَاحِدٌ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ اجْتَهِدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهِدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»^(١).

[1] [بأن] ساقطة من ج.

= وقال آخرون: المراد هو نفي الإثم والخروج عن عهدة التكليف.

انظر هذه المسألة في: الإحكام للآمدي (١٨٤/٤ - ١٨٨)، إرشاد الفحول للشوكاني (٢٢٨ - ٢٣٠)، البحر المحيط للزركشي (٢٣٦/٦ - ٢٣٩)، البرهان للجويني (٨٦٠/٢)، التبصرة للشيرازي (٤٩٦، ٤٩٧)، التمهيد للأسنوي ص (٥٣١)، تيسير التحرير لأمير بادشاه (١٩٨/٤)، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٨/٢، ٣٨٩)، زوائد الأصول للأسنوي ص (٤٣٢)، سلاسل الذهب للزركشي ص (٤٤٢)، التلخيص للجويني (٣٤٢/٣، ٣٤٤)، شرح العضد على مختصر المنتهى (٢٩٣/٢، ٢٩٤)، شرح الكوكب المنير للفتوح (٤٨٨/٤، ٤٨٩)، الشفا للقاضي عياض (٢٤٤/٢، ٢٤٣)، العدة لأبي يعلى (١٥٤٠/٥، ١٥٤١)، الفصول في الأصول للجصاص (٣٧٥/٤ - ٣٨٣)، كشف الأسرار للنسفي (٣٠٢/٢، ٣٠٣)، المحصول للرازي (٢٩/٦)، المستصفى للغزالي (٣٥٩/٢ - ٣٦١)، المعتمد لأبي الحسين البصري بتحقيق حميد الله (٩٨٨/٢ - ٩٩٠)، الملل والنحل للشهرستاني (٢٠١/١، ٢٠٢)، منتهى الوصول لابن الحاجب ص (٢١١)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (٣٣٧/٢ - ٣٤٠).

(١) أخرجه البخاري في [كتاب (٩٦) الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب (٢١) أجر الحاكم إذا اجتهد أو أخطأ]، حديث ٧٣٥٢، (١٥٧/٨)، عن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهما. ومسلم في [كتاب (٣٠) الأفضية/ باب (٦) إذا اجتهد الحاكم فأصاب أو أخطأ]، ١٧١٦، (١٣٤٢/٣).

وأبو داود في [كتاب الأفضية/ باب في القاضي يخطيء]، حديث ٣٥٧٤، (٢٩٩/٣). والنسائي في [كتاب آداب القضاة/ باب الإصابة في الحكم]، (٢٢٣/٨، ٢٢٤). وابن ماجه في [كتاب (١٣) الأحكام/ باب (٣) الحاكم يجتهد فيصيب الحق]، حديث ٢٣١٤، (٧٧٦/٢).

ولفظ الحديث في البخاري عن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

وَوَجْهَ الدَّلِيلِ مَا^[1] أَشَارَ إِلَيْهِ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ قَدْ خَطَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ تَارَةً
وَصَوَّبَهُ أُخْرَى فَيَتَأَقَّضُ قَوْلُ الْقَائِلِ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ.

[الخاتمة]

فَهَذَا آخِرُ^[2] مَا أَرَدْنَا إِبْدَاءَهُ فِي هَذَا التَّفْهِيدِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ خَاتِمِ النَّبِيِّينَ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ^[3] وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ صَلَاةً مُبَارَكَةً دَائِمَةً إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ^[4](١).

[1] في ج: على ما.

[2] [آخر] ساقطة من ج.

[3] [خاتم النبيين وسيد المرسلين] سقط من م.

[4] [الحقولة] سقطت من م.

(١) جاء في آخر النسخة الجزائرية:

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ الْمَسْئُولِ لِلْمُرَادِ الْمُتَّفَضِّلِ عَلَيْنَا بِجَمِيعِ الْمَنِّ وَالْإِشَادِ،
نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ وَيَنْجِيَنَا مِنْ هَمِّ الدَّارَيْنِ بِجَاهِ مُحَمَّدٍ ﷺ سَيِّدِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ
الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كَمُلْ عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْمَذْنُوبِ الرَّاجِي عَفْوَ مَوْلَاهُ، الَّذِي عَرَفَتْ سَفِينَتُهُ فِي بَحْرِ الذَّنْبِ
مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَفَرَ اللَّهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلَأَشْيَاحِهِ وَلِقَرَاتِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ
وَالْمُسْلِمَاتِ آمِينَ.

كَتَبَهُ لِلشَّيْخِ الْمُبَارَكِ الْوَلِيِّ الصَّالِحِ سَيِّدِي مَنصُورٍ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي
شَهْرِ اللَّهِ الْمُعَظَّمِ الْمِيلَادِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وجاء في آخر النسخة المصرية:

كَمُلْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ.

أما آخر النسخة السعودية:

فَإِنَّهُ مُطْمَوسٌ، لَا يَظْهَرُ مِنْهُ شَيْءٌ.

تم بحمد الله.

رَفَعُ

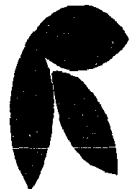
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الملاحق



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



الملحق الأول

أسانيد ابن زكري

إن الإسناد من خصائص أمة النبي ﷺ، إذ لم يكن معروفاً في الأمم السابقة، وقد اعتنى به علماء الإسلام، فجعلوه شطر منهجهم العلمي القائم على قاعدة: «إن كنت ناقلًا فالصحة، أو مدعيًا فالدليل»، وهكذا كان السند من أهم وسائل حفظ الدين، فلولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

ومن مظاهر هذا الاعتناء أن العلماء اشتد اهتمامهم بإسناد ما يدرسونه من كتب إلى مؤلفيها، وإن هذا لعمرى صورة جليلة وواضحة من صور ارتباط خلف المسلمين بسلفهم، وإنه لجسر للتواصل العلمي بين أجيال الأمة الإسلامية. قال الإمام النووي رحمه الله في هذا الشأن: «... وهذا من المطلوبات المهمات، والنفائس الجليات التي ينبغي للفقيه والمتفقه معرفتها، ويقبح به جهالتها، فإن شيوخه في العلم آباء في الدين ووصلة بينه وبين رب العالمين، وكيف لا يقبح جهل الأنساب، والوصلة بينه وبين ربه الوهاب...»، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله نقلاً عن بعض الفضلاء: «الأسانيد أنساب الكتب».

من أجل هذا رأيت إلحاق أسانيد الإمام ابن زكري بهذا البحث تكميلاً للفائدة، وتبييناً لهذا الفضل في شخصيته، وقد اعتمدت في إثباتها على ما يلي:

١ - أن بعض الأسانيد التي ذكرها الوادي آشي في ثبته، وابن غازي

في فهرسه، تتصل بابن مرزوق الحفيد، ومعلوم أن ابن زكري قد تتلمذ عليه، وحضر مجالسه العلمية، وكان هذا الشيخ يجيز تلاميذه في ختم دراسة الكتب، صف إلى ذلك أن أبا الفضل قاسما الشريف التلمساني قد أجاز لابن زكري مرويات ابن مرزوق الحفيد، وبذلك فقد استقيت هذه الأسانيد من المصدرين المذكورين^(١).

٢ - أن الإمام الخطاب ذكر جملة من أسانيده المتعلقة بكتب الفقه المالكي، وكان في أغلبها الحافظ ابن حجر العسقلاني، فإذا علمنا أن ابن زاغو قد أخذ عن الحافظ وتوج دراسته بإجازة عامة، وأن ابن زكري قد أكثر الأخذ عن الشيخ ابن زاغو، وتلقى منه إجازة عامة أيضاً^(٢)، فقد سقت أسانيد ابن حجر التي أوردها الخطاب، وربطتها بالإمام ابن زكري من طريق شيخه ابن زاغو.

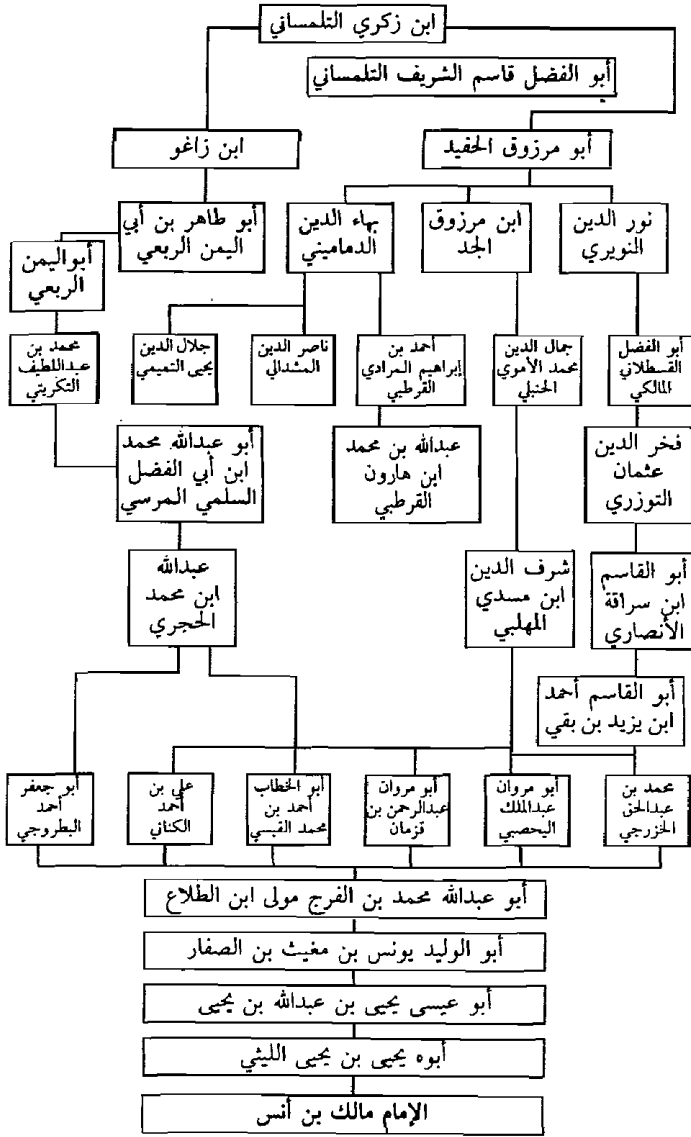
وأرجو بهذا أن أكون قد أضفت شيئاً جديداً إلى ترجمة المؤلف، بعدما أورده في قسم الدراسة.



(١) انظر ص (١٤٧).

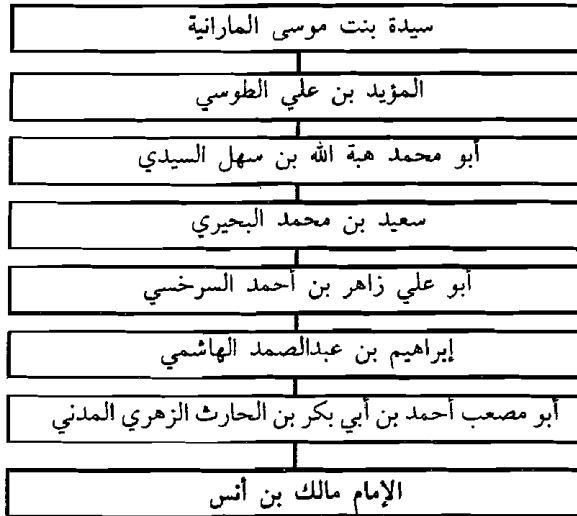
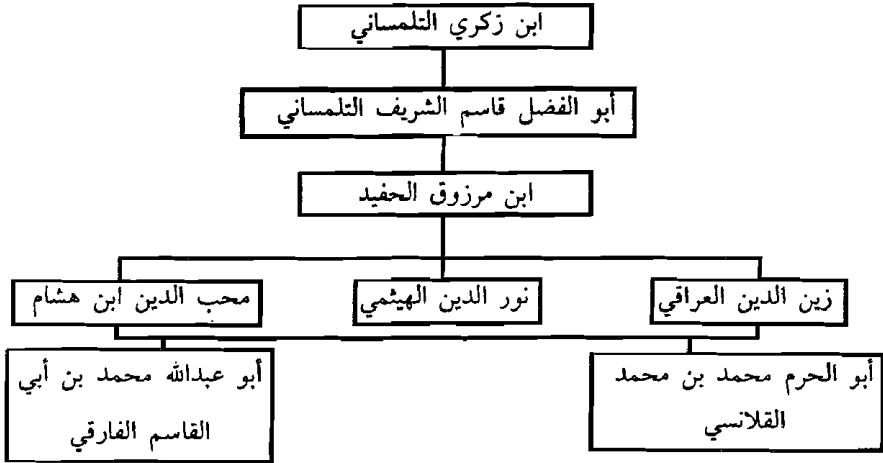
(٢) انظر ص (١٤٣، ١٤٤).

١ - موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي



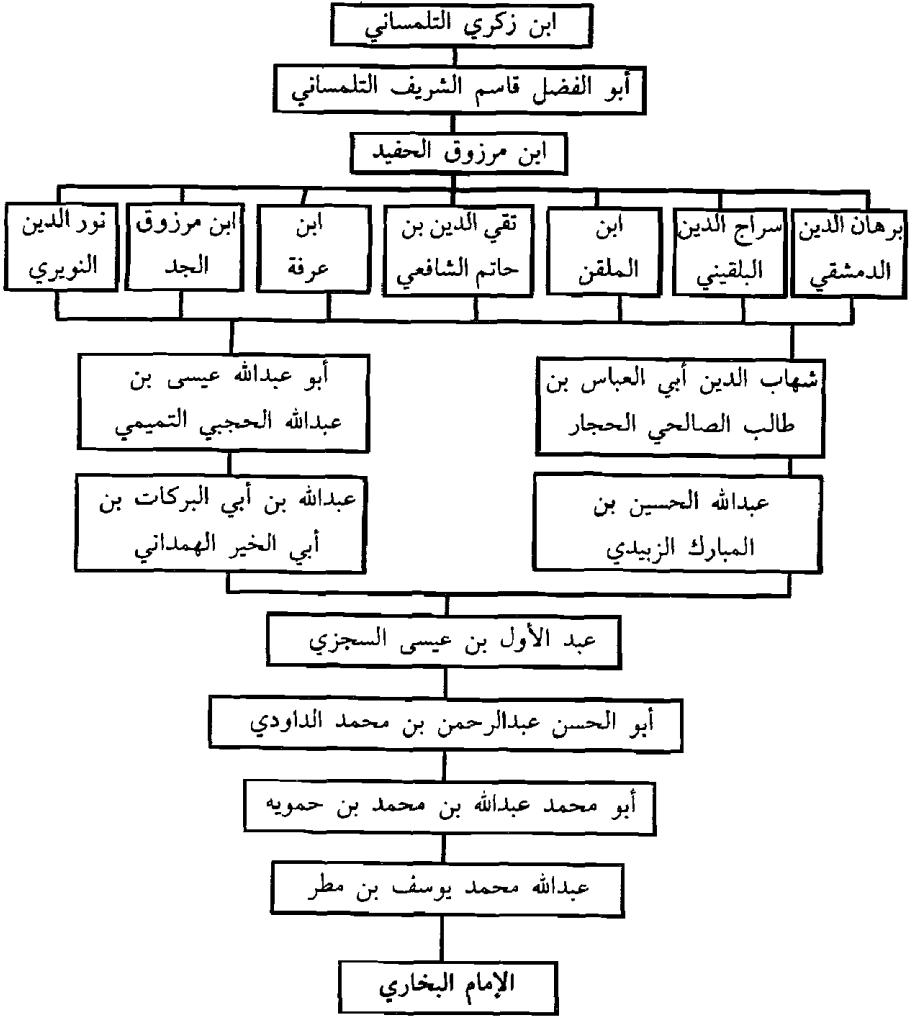
وصف ابن مرزوق الكفيف هذا السند بأنه: عال جليل متصل بالسماع. وفيه من طريق ابن مرزوق الجد عن المرادي أن ابن زكري وابن مرزوق الحفيد وابن مرزوق الجد تلمسانيون، ومن فوق الجد إلى الإمام مالك كلهم قرطبيون، وهذا عزيز الوجود. المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١٢٩، ٢٧٤، ٢٧٥)، فهرس ابن غازي ص(١٧٦ - ١٧٨).

٢ - موطأ الإمام مالك برواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث
الزهري المدني



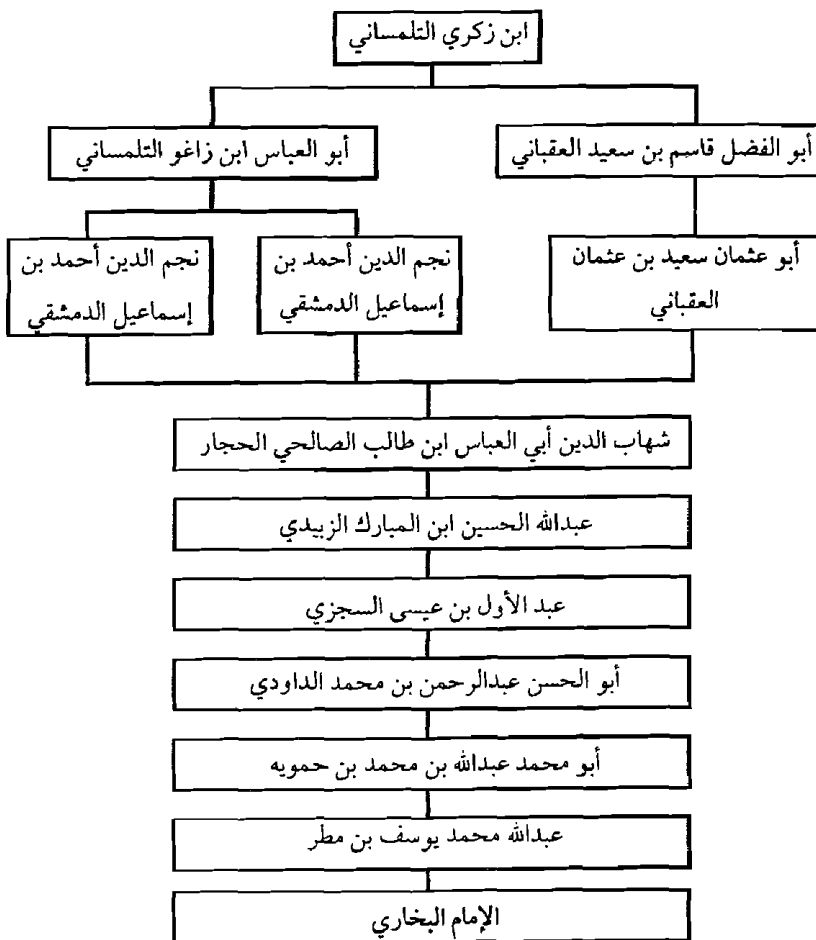
المصدر: ثبت الوادي آشي ص (٢٧٨، ٢٧٩).

٢ - صحيح البخاري من طريق ابن مرزوق الحفيد



قال ابن مرزوق الكفيف بعد أن ساق هذا السند من طريق أبيه ابن مرزوق الحفيد: «هذا سند عال... متصل بالسماع... لا نعلم على وجه الأرض الآن أعلى منه، والله الحمد». المصدر: ثبت الوادي آشي ص (٢٥٤ - ٢٦٠)، فهرس ابن غازي ص (١٧١ - ١٧٣).

٤ - صحيح البخاري من طريق شيخه قاسم بن سعيد العقباني وابن زاغو



المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١٢٧، ٢٥٧ - ٢٦٠، ٤٢٥).

٥ - صحيح مسلم من طريق ابن مرزوق الحفيد

ابن زكري التلمساني

أبو الفضل قاسم الشريف التلمساني

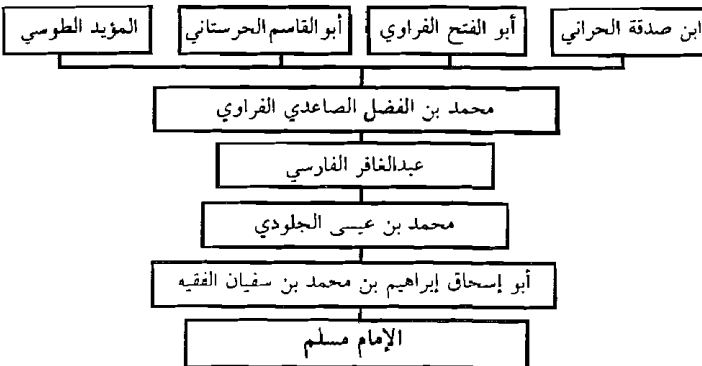
ابن مرزوق الحفيد

سراج الدين البلقيني	سراج الدين ابن الملقن	زين الدين العراقي	نور الدين الهيشي	شرف الدين الربيعي	تقي الدين بن حاتم	ابن مرزوق الجد	شمس الدين المالكي
------------------------	--------------------------	----------------------	---------------------	----------------------	----------------------	-------------------	----------------------

زين الدين ابن عبد الهادي المقدسي	ابن القماح	محمد بن عيسى اللخمي	أحمد بن عيسى اللخمي	فتح الدين القلانسي الحنبلي	ناصر الدين المشدالي	تجم الدين بن سهل الصنهاجي	نور الدين الوائي	ابن الخباز
--	------------	---------------------------	---------------------------	----------------------------------	---------------------------	---------------------------------	---------------------	------------

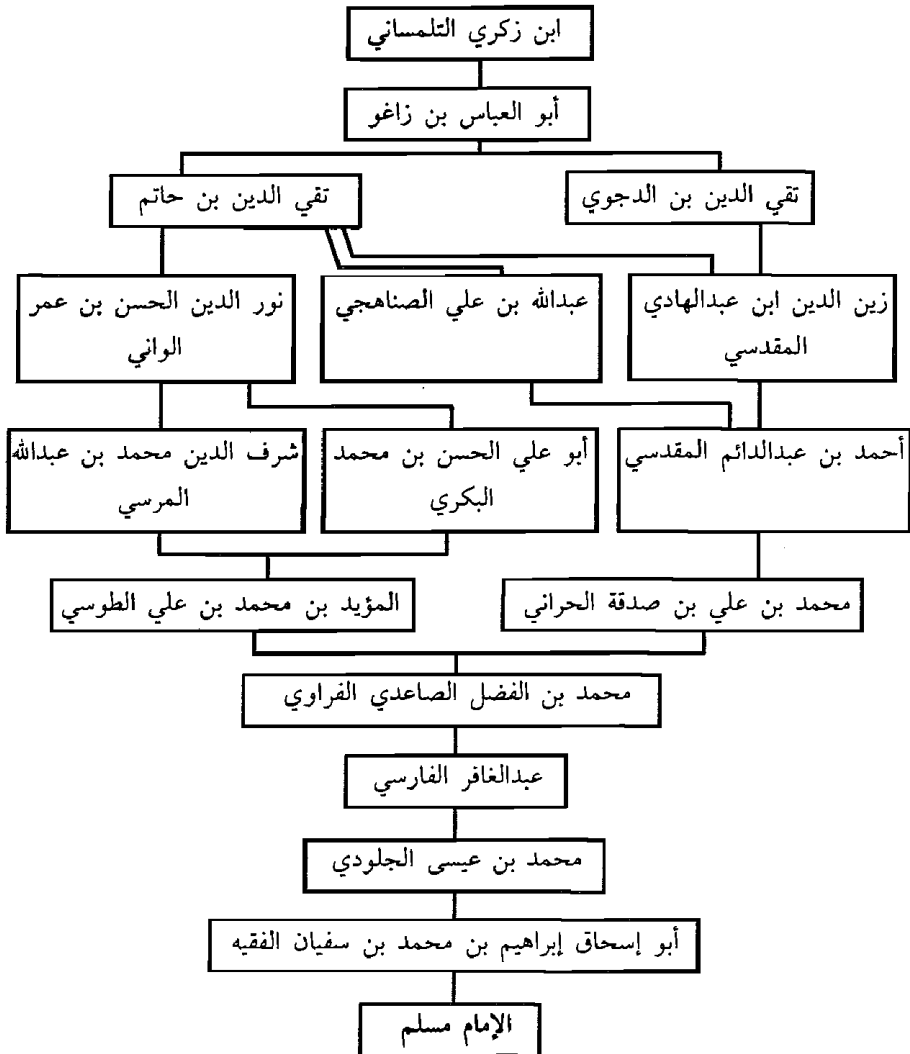
شمس الدين بن أبي عمر المقدسي	ابن التكريتي الصالح	شمس الدين بن نعمة المقدسي	فخر الدين بن فضل المقدسي	أحمد بن عبد الكريم الحنبلي	أم أحمد صفية بنت أبي العباس المقدسي
------------------------------------	------------------------	---------------------------------	--------------------------------	----------------------------------	--

أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي	سيدة بنت موسى المازنية	ابن فارس الواسطي	صدر الدين البكري	شرف الدين الأندلسي المرسي	الرشيد محمد العامري	أبو بكر المزي	ابن أبي بكر الإربلي	أبو الفضل بن هبة الله بن عكاكر
---	------------------------------	---------------------	------------------------	------------------------------------	---------------------------	------------------	---------------------------	---

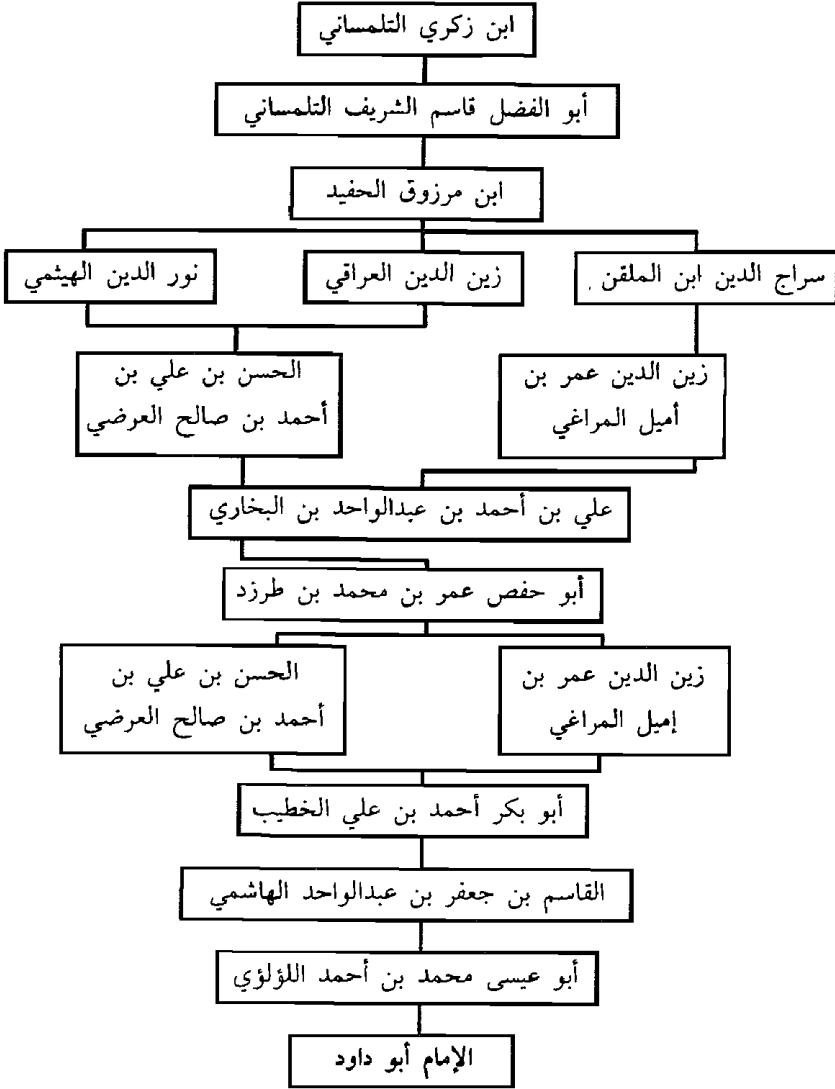


المصدر: ثبت الوادي آشي ص (٢٨٦ - ٢٩٠)، فهرس ابن غازي ص (١٧٣ - ١٧٦).

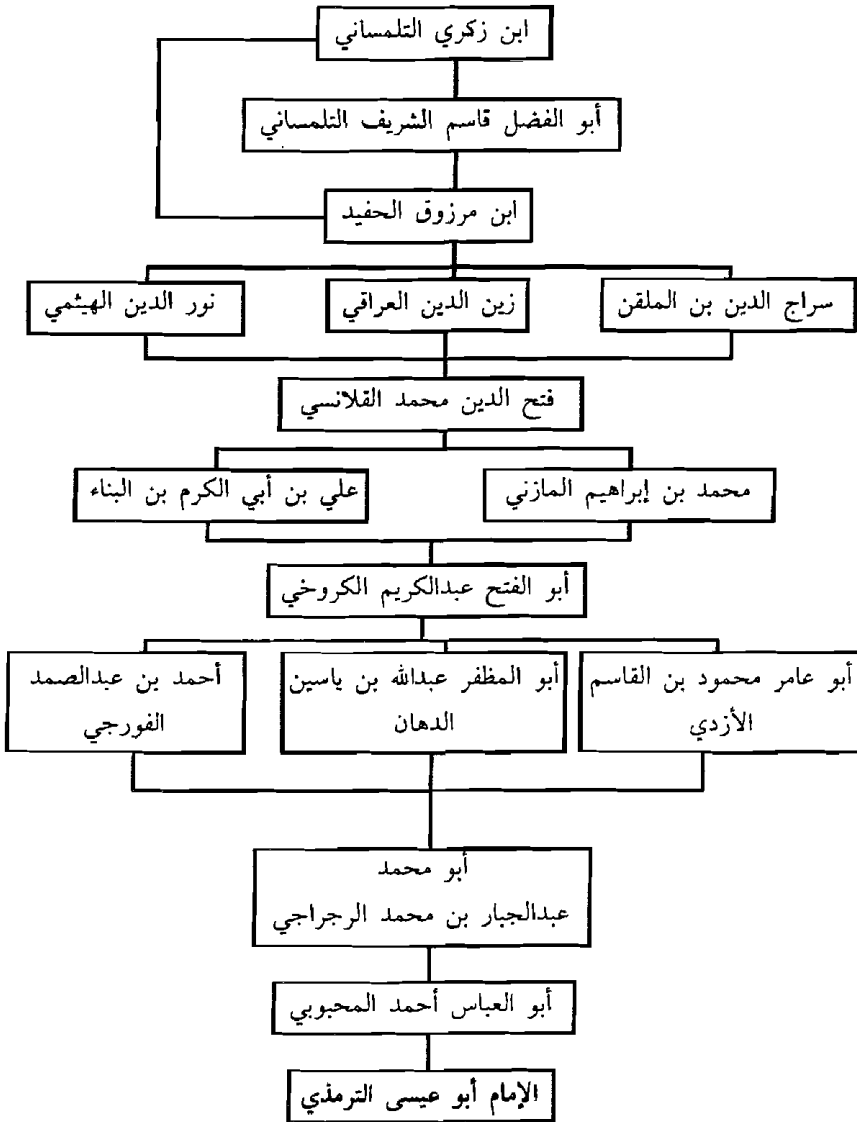
٦ - صحيح مسلم من طريق ابن زاغو التلمساني



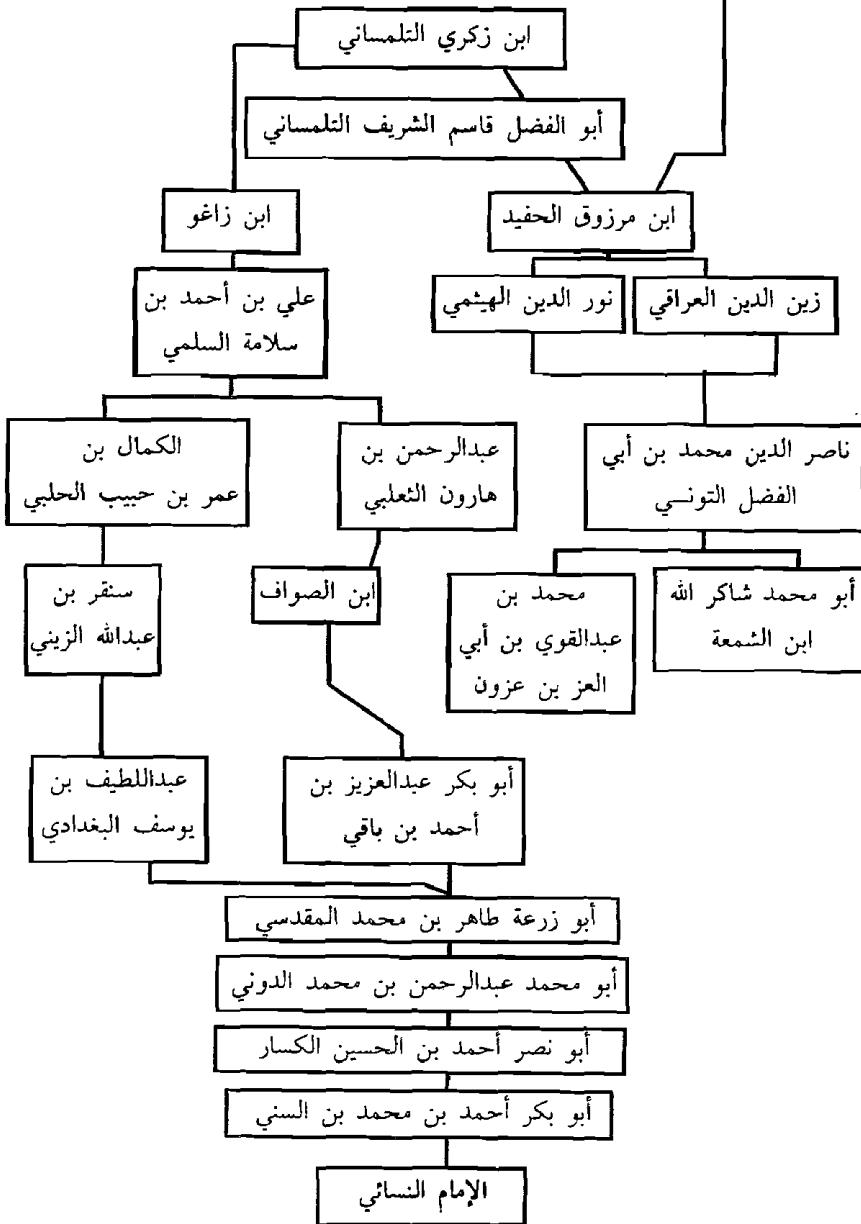
المصدر: ثبت الوادي آشي ص (١٢٨).



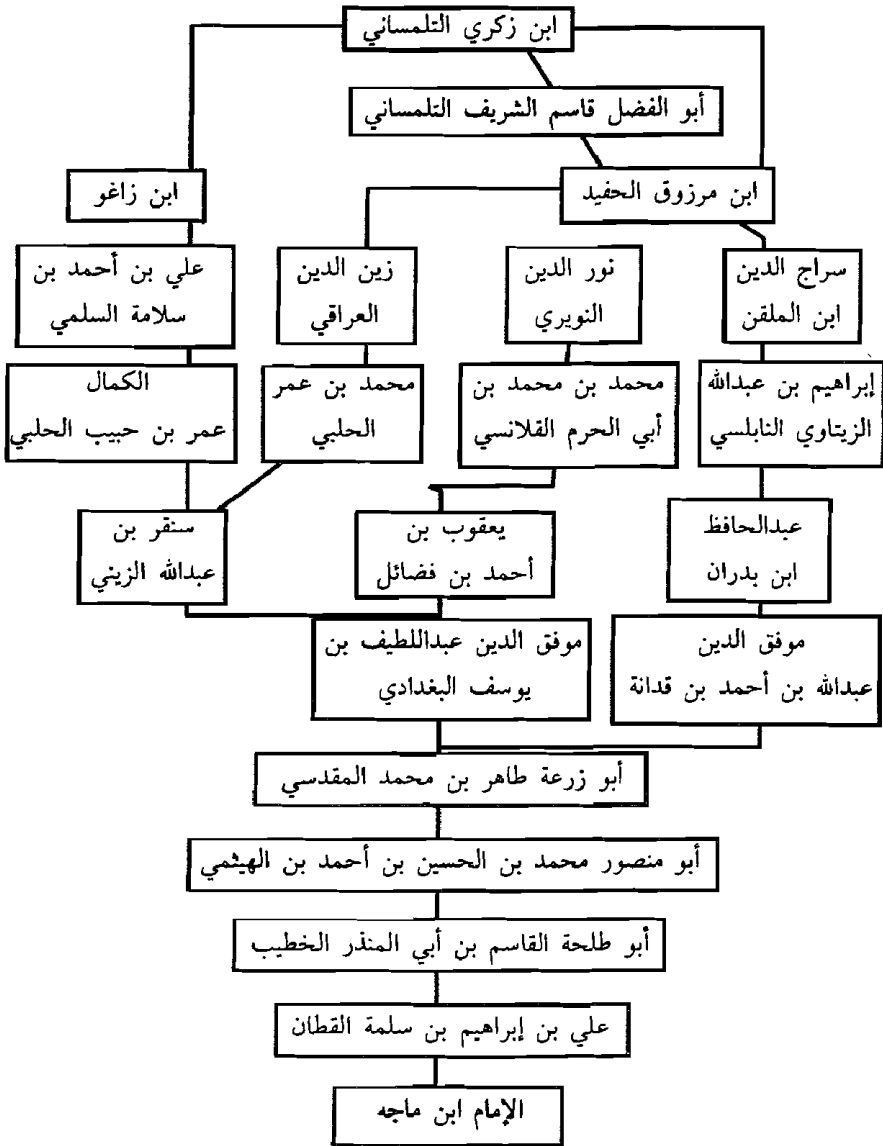
المصدر: فهرس ابن غازي ص (١٧٩ ، ١٨٠).



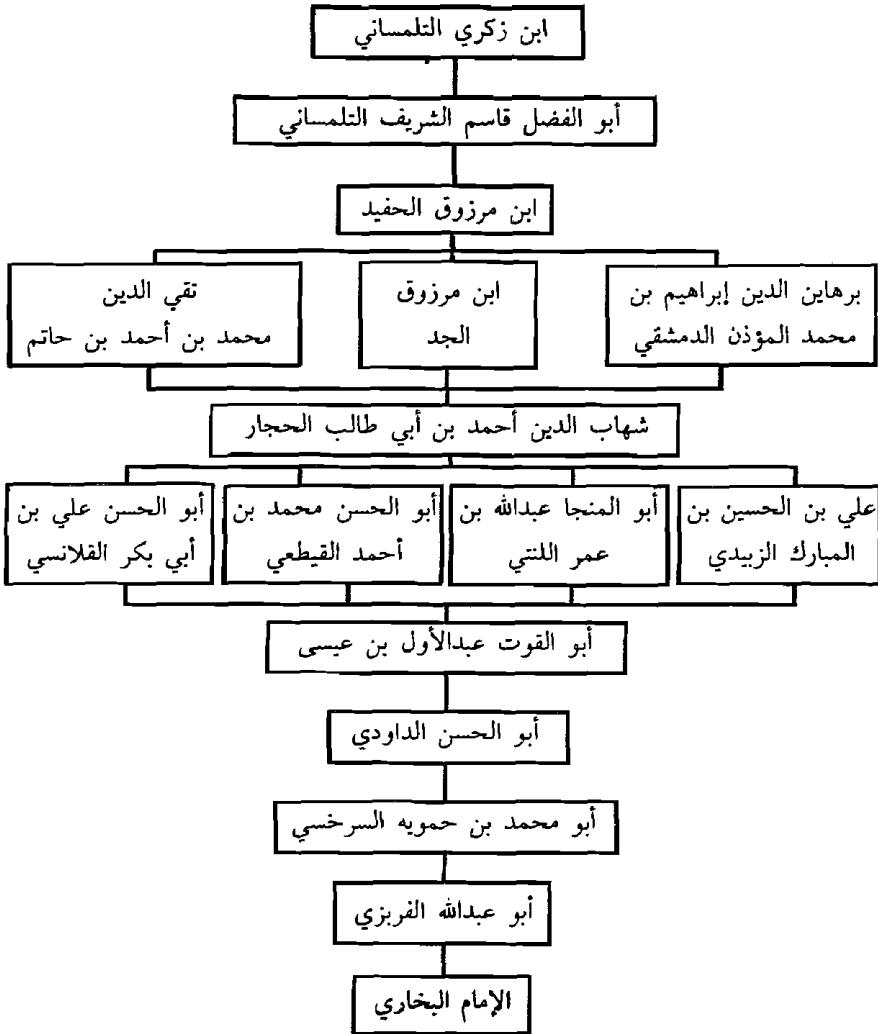
المصدر: فهرس ابن غازي ص (١٧٨، ١٧٩).



المصدر: فهرس ابن غازي ص (١٨٠).



المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١٢٨، ١٢٩)، فهرس ابن غازي ص(١٨١، ١٨٢).

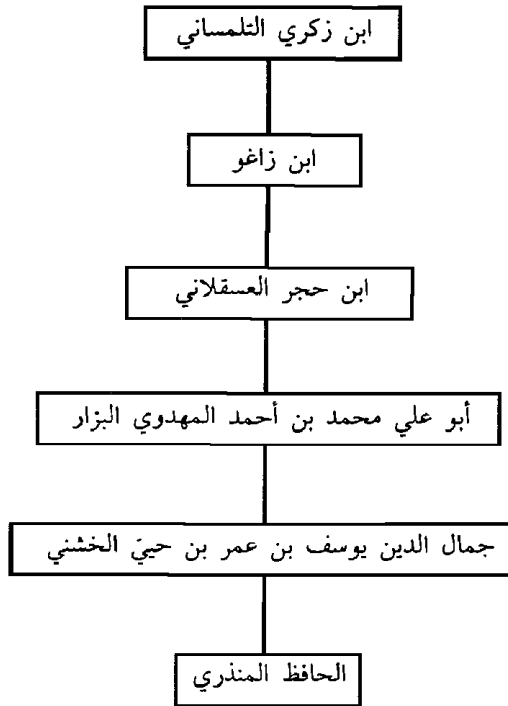


المصدر: ثبت الوادي آشي ص(٢٢٦، ٢٢٧).



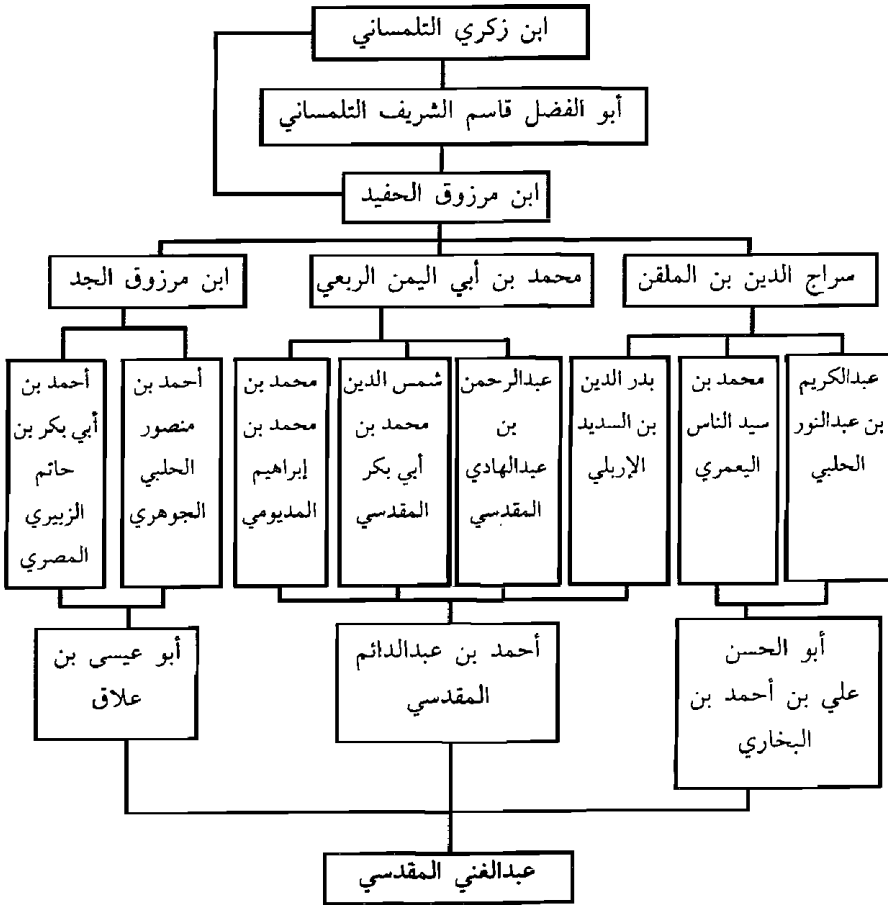
المصدر: ثبت الوادي آشي ص (١٠٦، ٢٢٠ - ٢٢٣).

١٣ — الترغيب والترهيب للحافظ المنذري

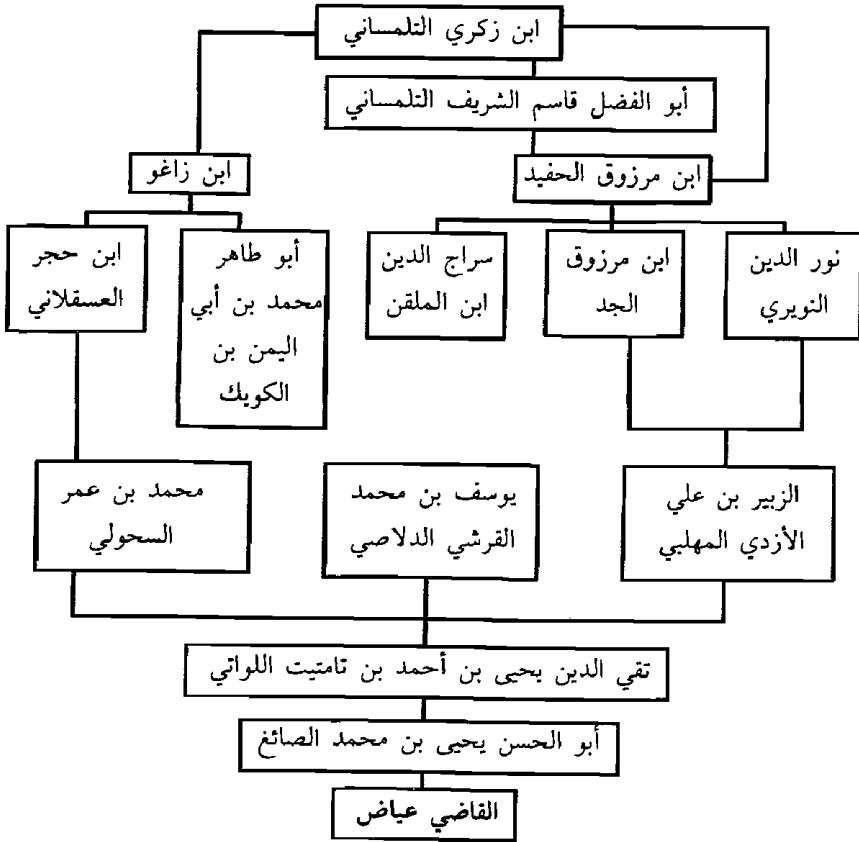


المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١١٦ ، ٢٨٠).

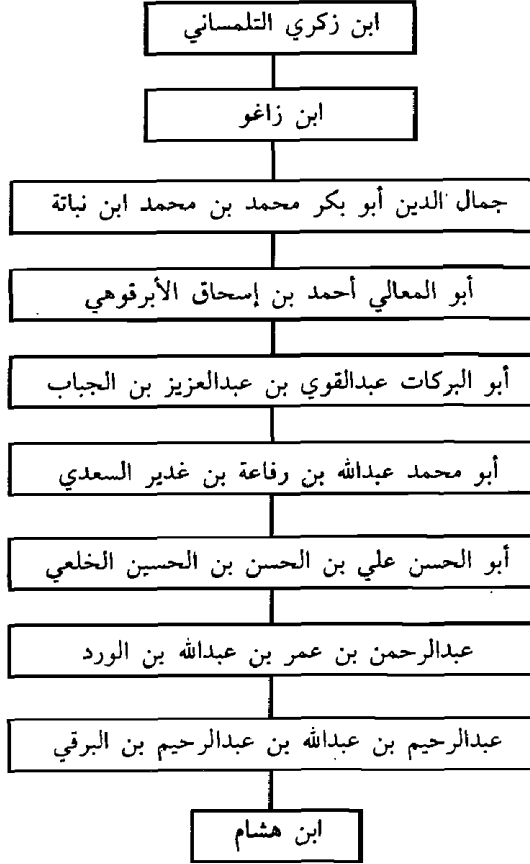
١٤ — العمدة لأبي محمد عبدالغني المقدسي



المصدر: ثبت الوادي آشي ص (٢٨٤، ٢٨٥).

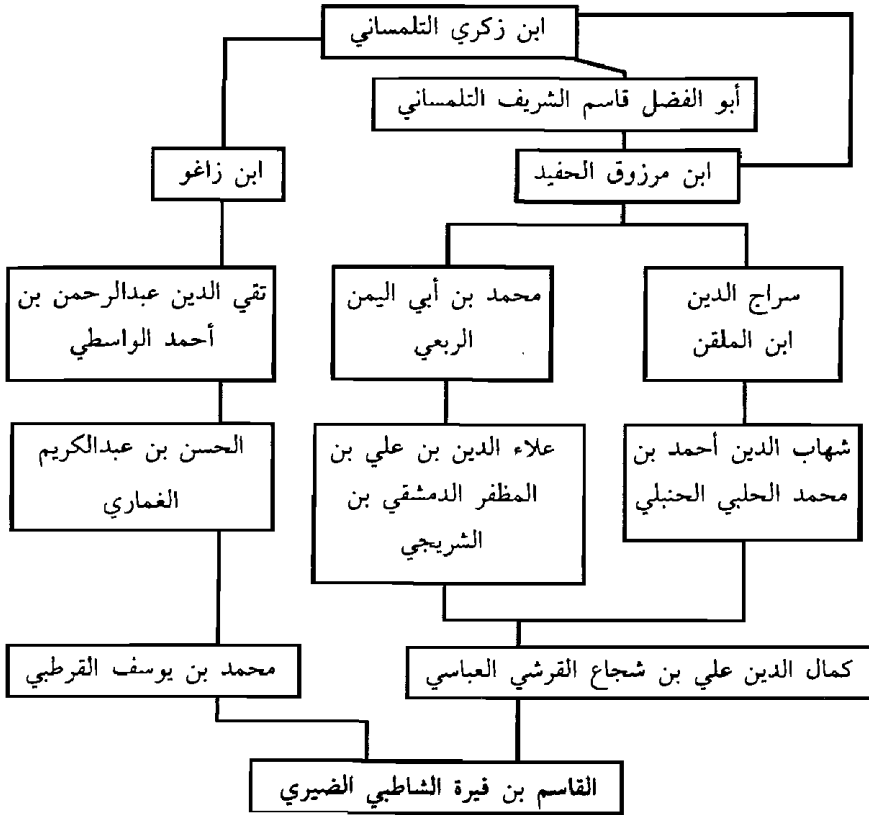


المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١٢٩ ، ٢٨١)، فهرس ابن غازي ص(١٨٢ ، ١٨٣).



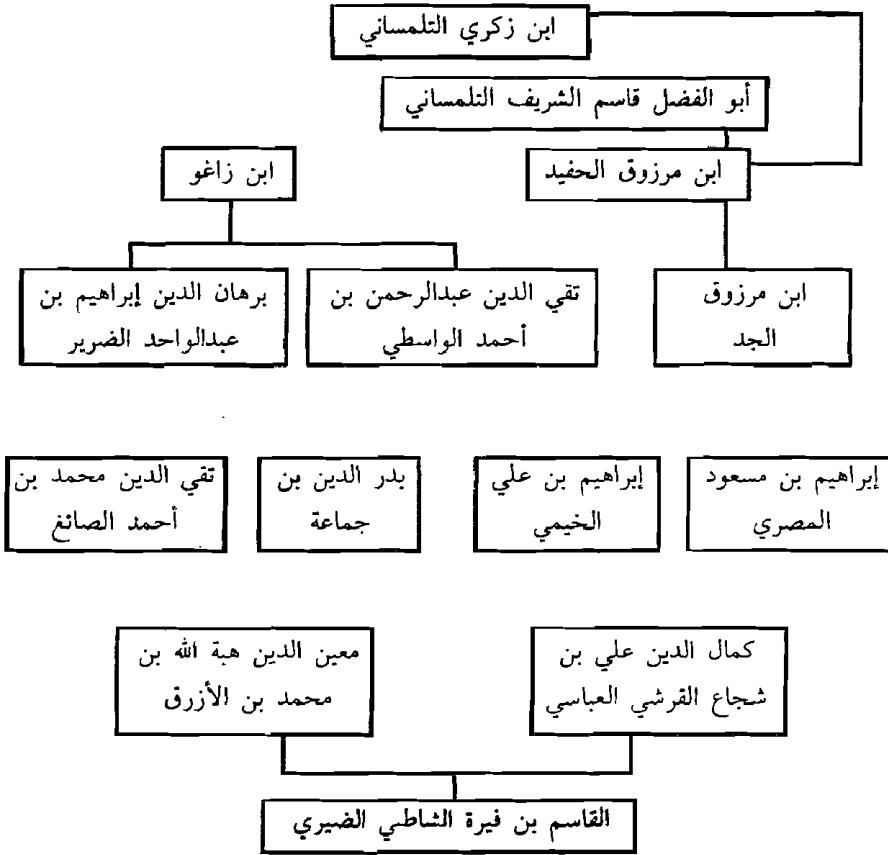
المصدر: ثبت الوادي أشي ص (١٠٨، ١٠٩)، مواهب الجليل للحطاب (٩/١).

١٧ — الشاطبيتان الكبرى والصغرى للقاسم بن فيرة الشاطبي الضريير

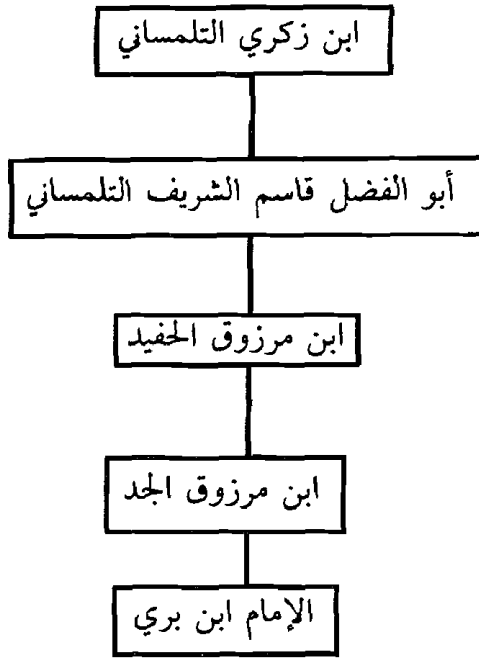


المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١١٢)، فهرس ابن غازي ص(١٨٣، ١٨٤).

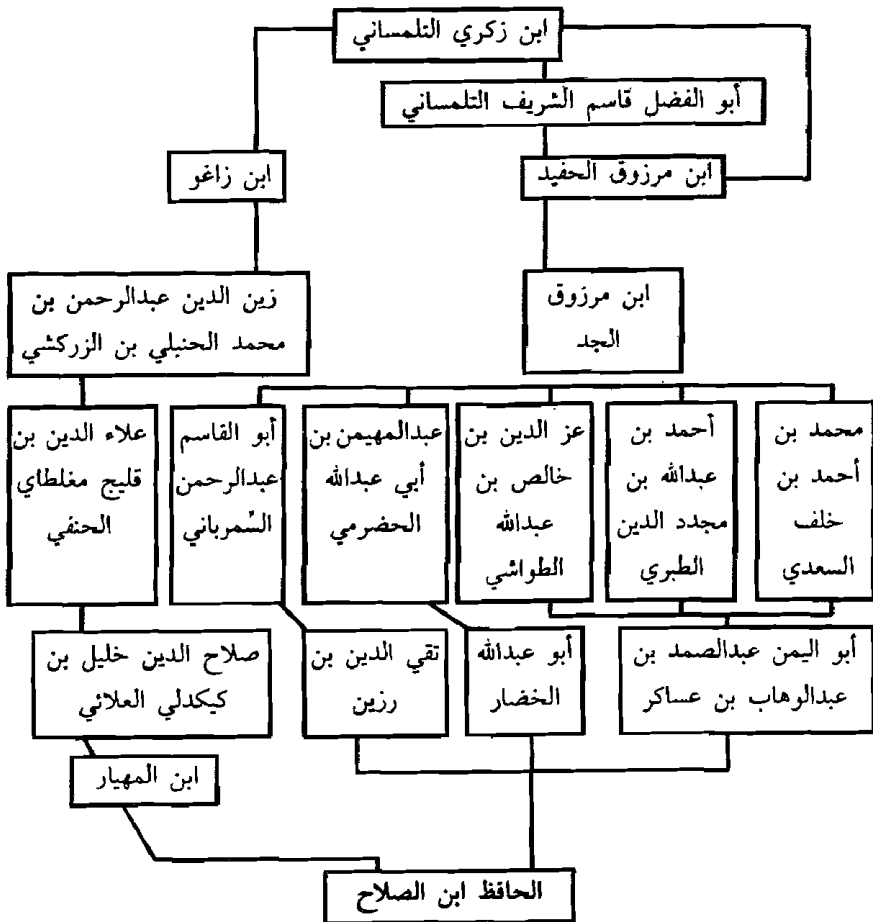
٨ - الشاطبية الكبرى، اللامية، للقاسم بن فيرة الشاطبي الضرير



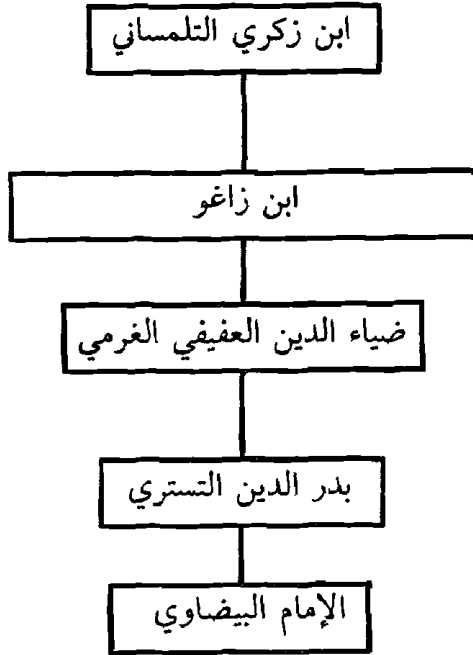
المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١١٣ ، ١٢٧)، فهرس ابن غازي ص(١٨٣ ، ١٨٤).



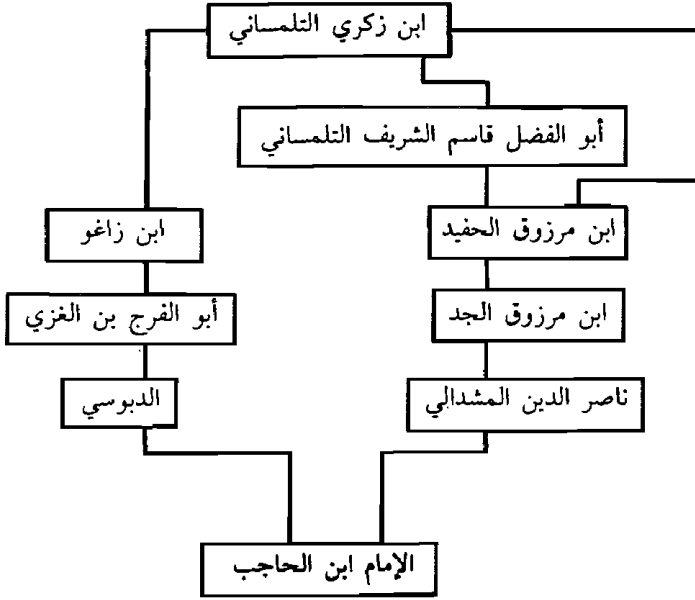
المصدر: فهرس ابن غازي ص(١٨٤).



المصدر: ثبت الوادي آشي ص (١٢١ ، ٢٩١).

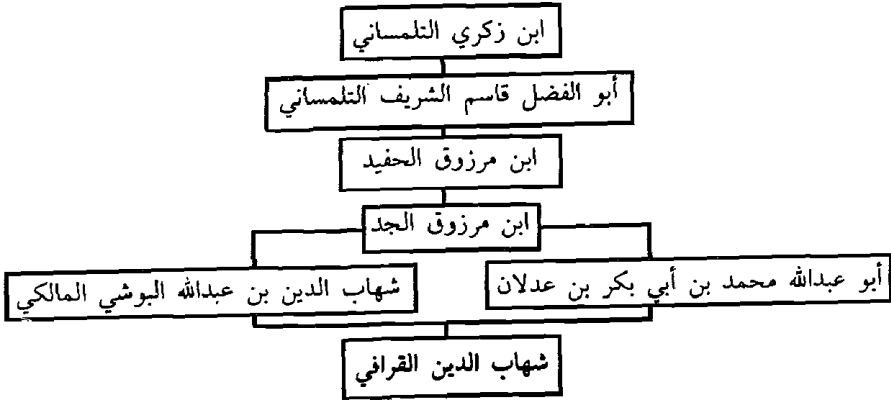


المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١٠٨).



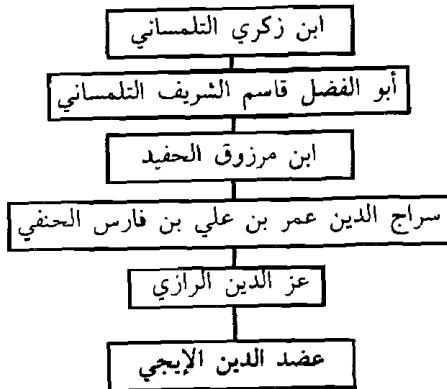
المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١٢٣)، فهرس ابن غازي ص(١٨٥).

٢٣ - تنقيح الفصول للقراقي

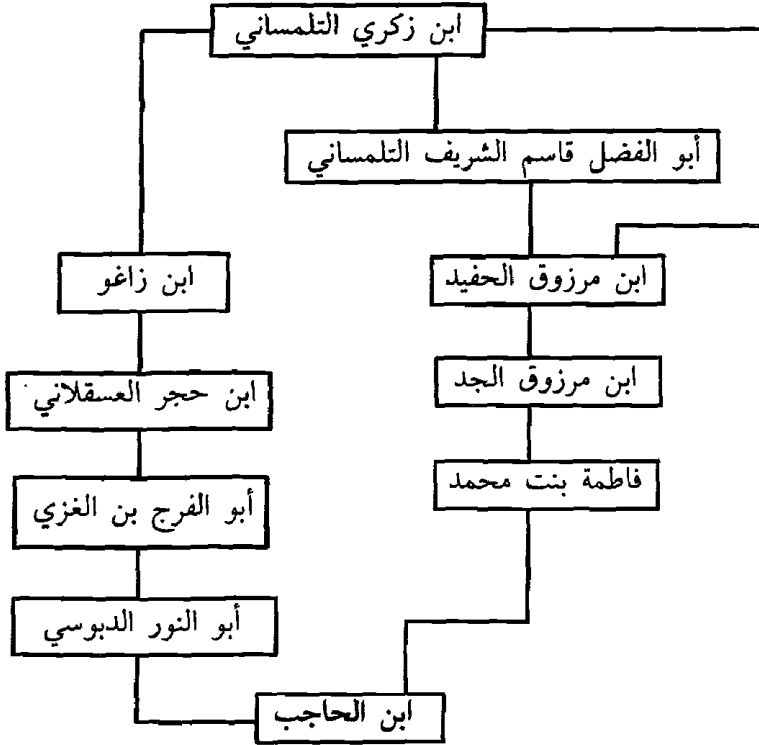


المصدر: فهرس ابن غازي ص(١٨٥)

٢٤ - شرح العضد على مختصر المنتهى



المصدر: فهرس ابن غازي ص(١٨٤ ، ١٨٥).

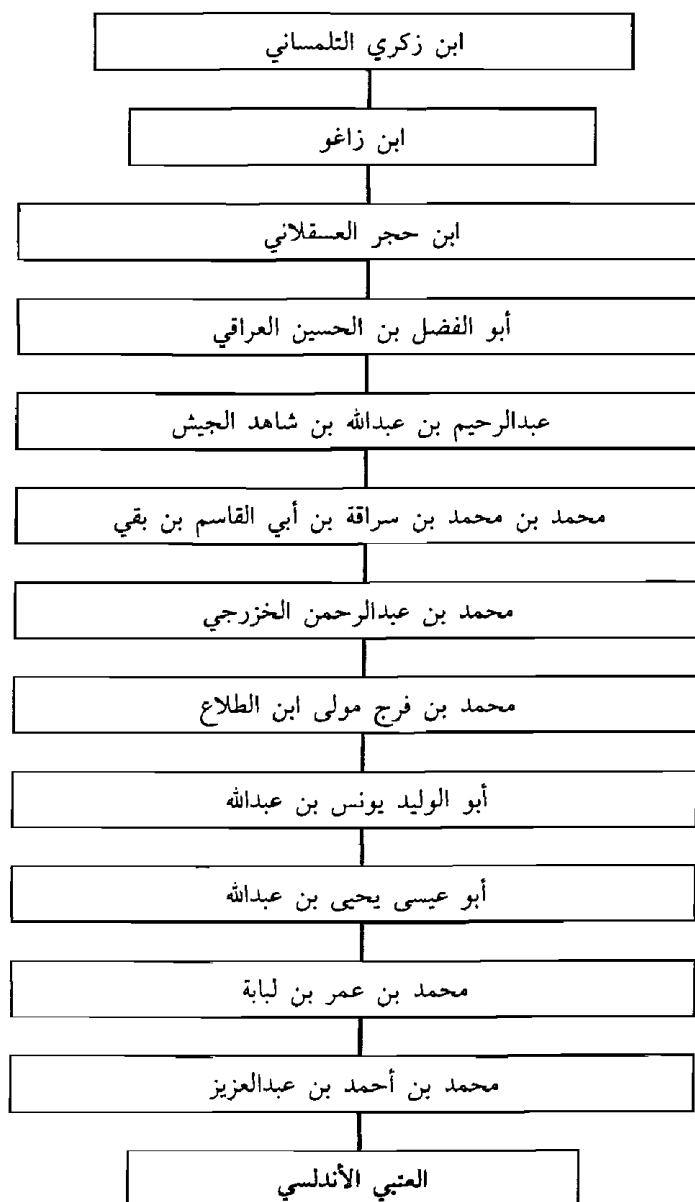


المصدر: فهرس ابن غازي ص(١٨٥)، مواهب الجليل للحطاب (٩/١).

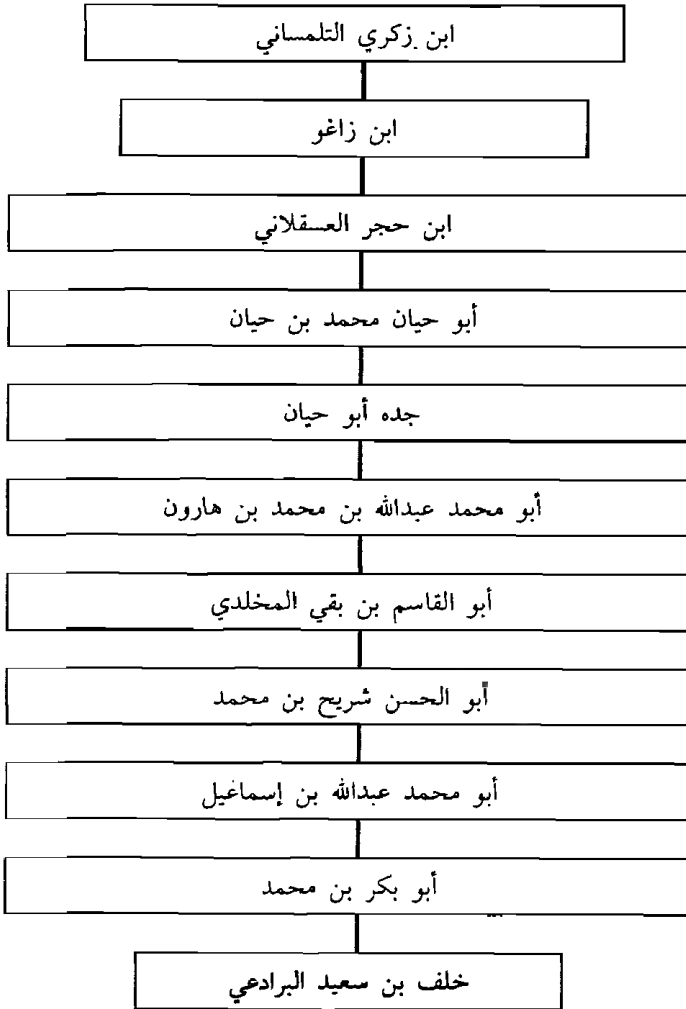


المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٧/١).

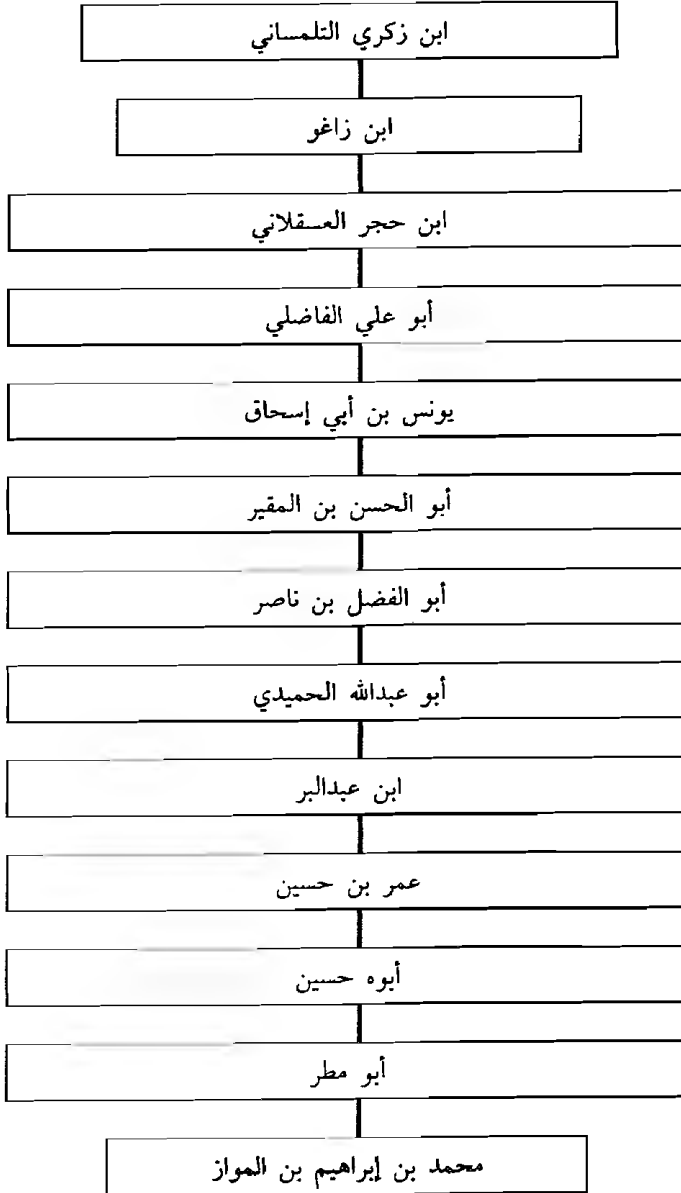
٢٧ — العتبية المستخرجة، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبي الأندلسي



المصدر: مواهب الجليل للخطاب (٧/١).

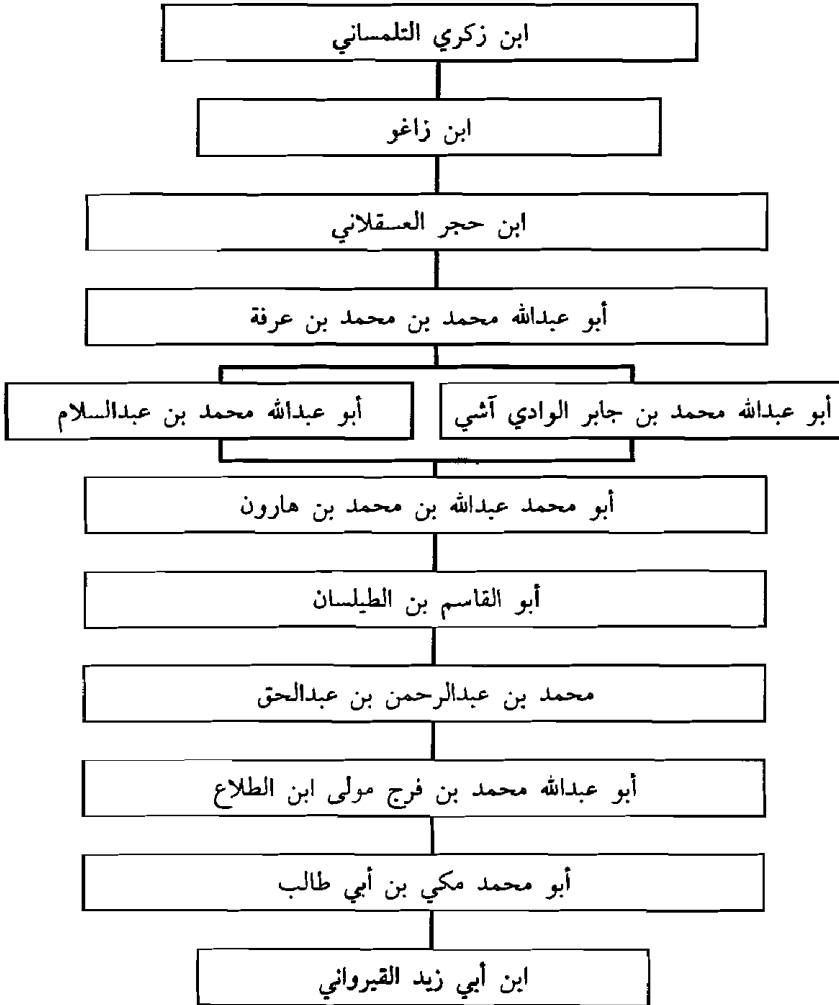


المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٧/١).



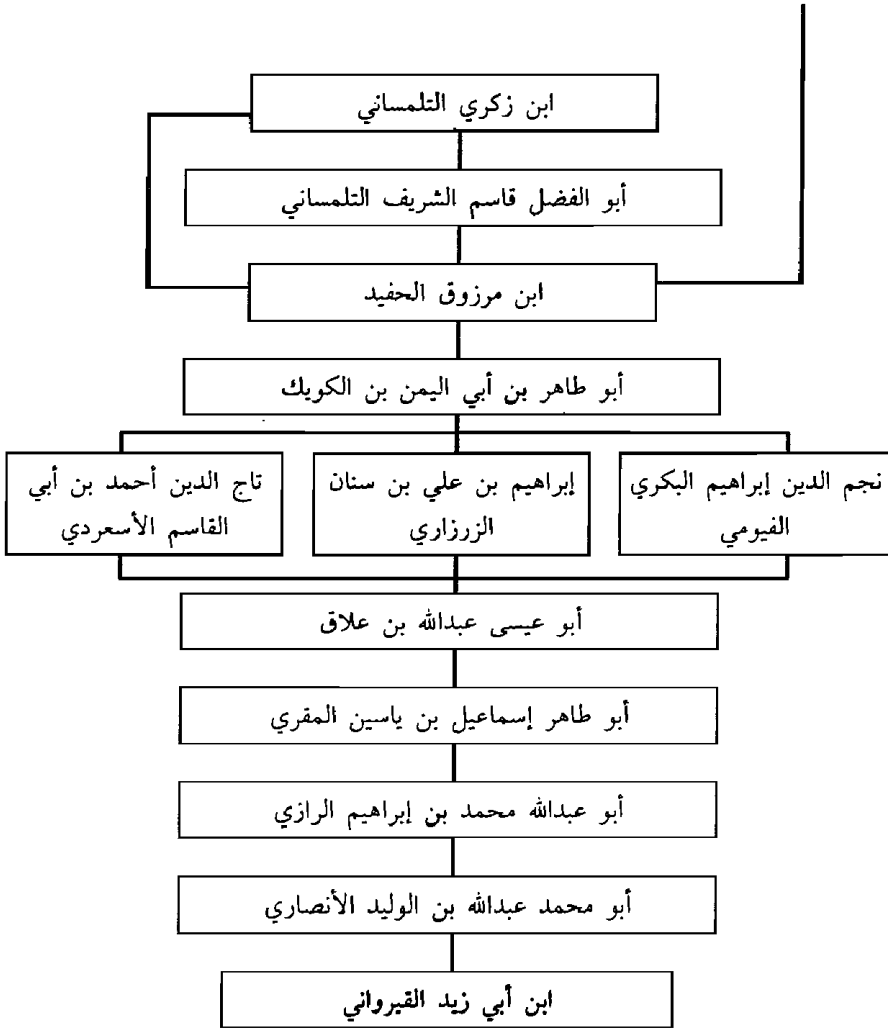
المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٧/١).

٢٠ — مؤلفات ابن أبي زيد القيرواني، مختصر المدونة — النوادر —
الرسالة.



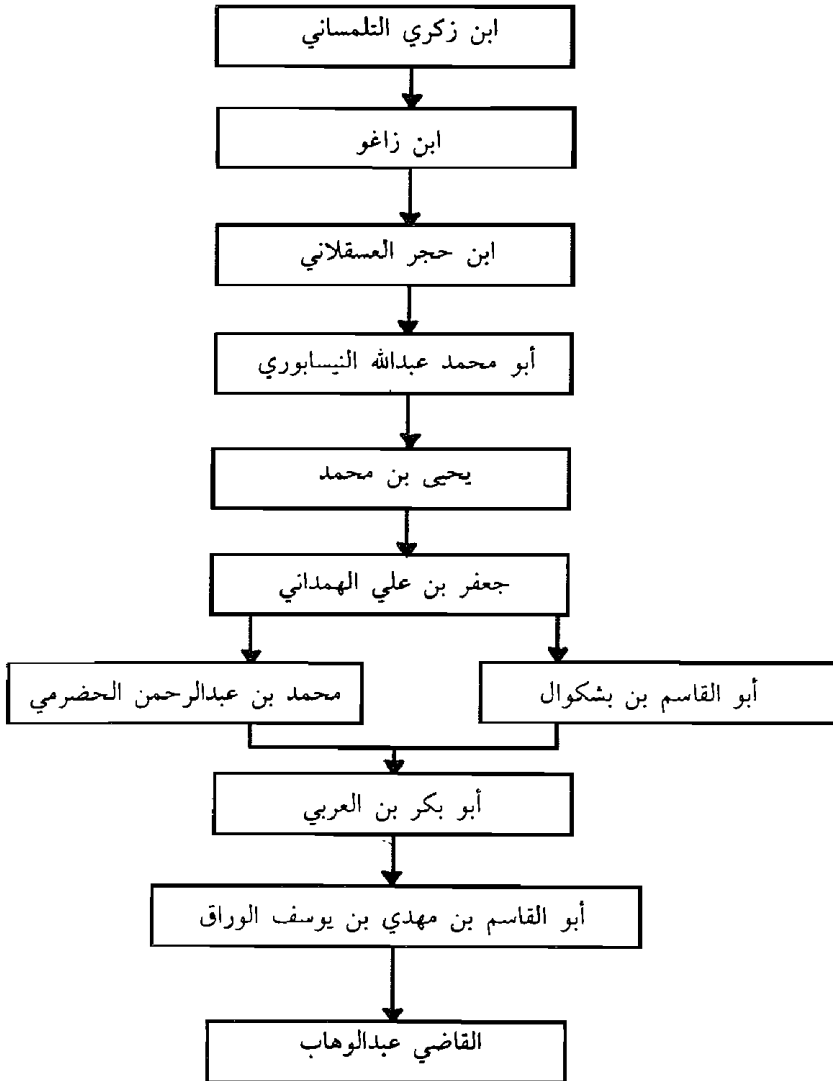
المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٧/١، ٨).

٣١ — الرسالة لابن أبي زيد القيرواني خاصة

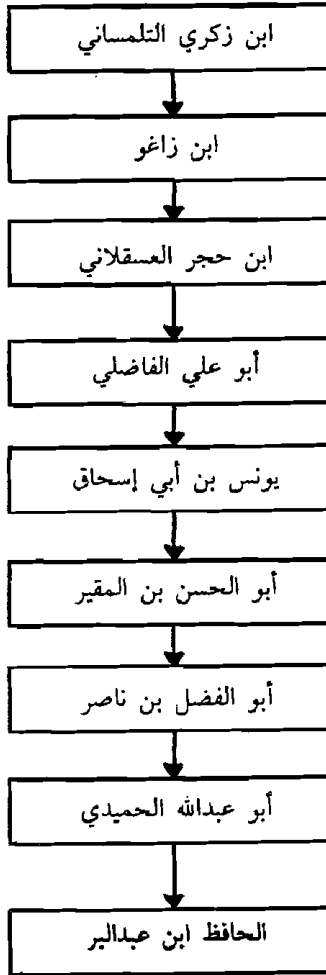


المصدر: فهرس ابن غازي ص(١٨٤).

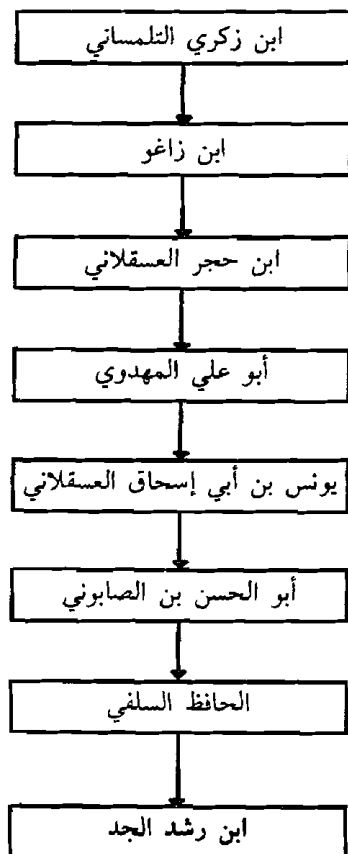
٣٢ — مؤلفات القاضي عبدالوهاب، التلقين — المعونة — الإشراف — شرح
الرسالة — شرح المدونة.



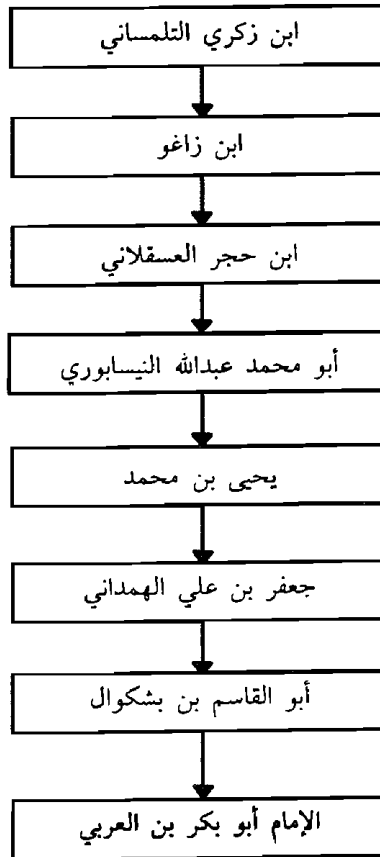
المصدر: مواهب الجليل للخطاب (٧/١، ٨).



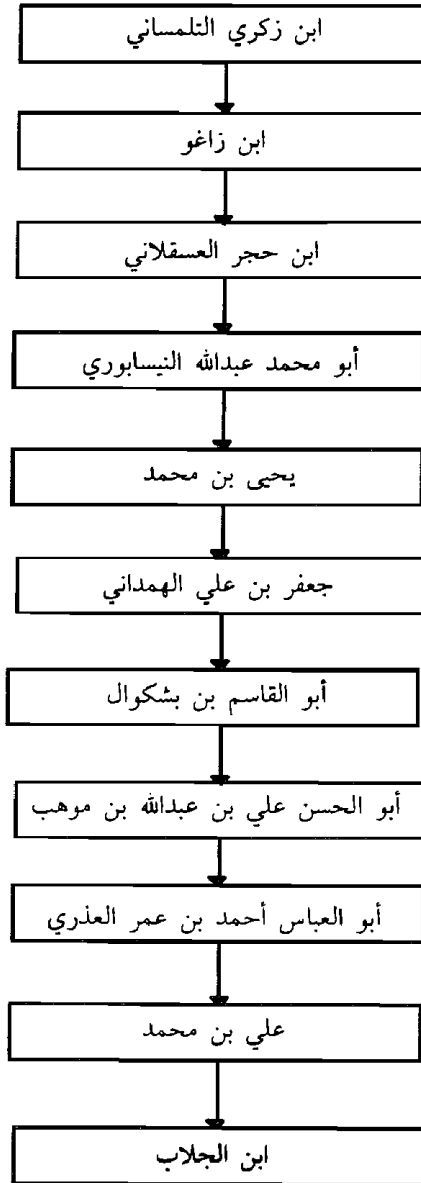
المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٨/١).



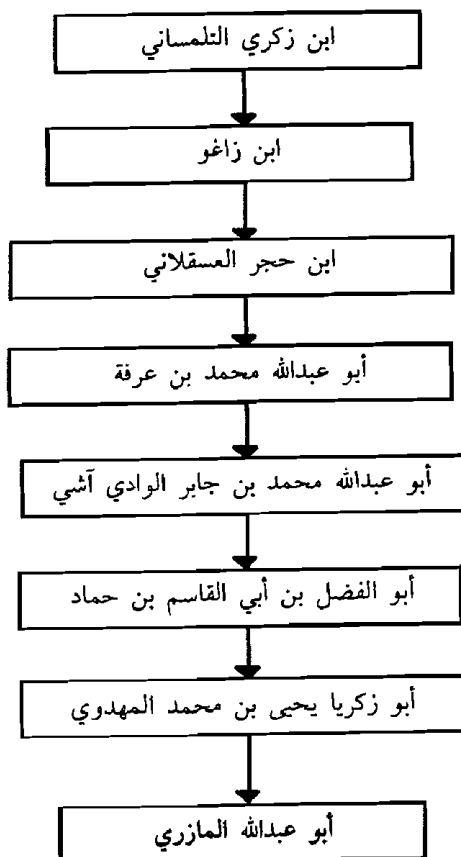
المصدر: مواهب الجليل للخطاب (٨/١).



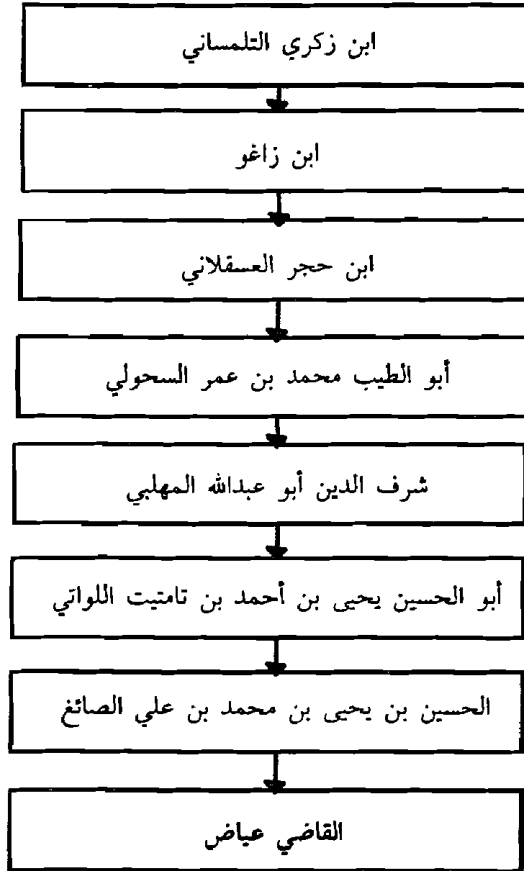
المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٨/١).



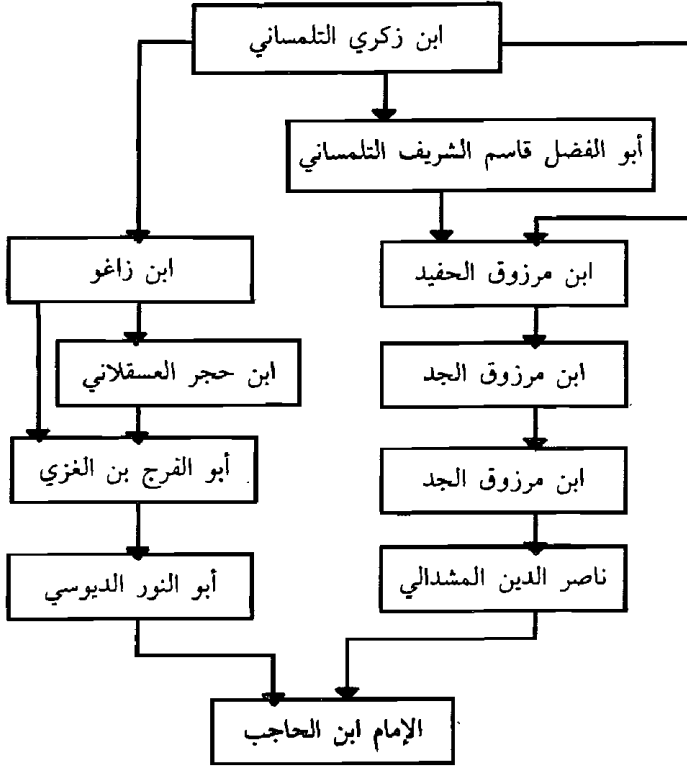
المصدر: مواهب الجليل للخطاب (٨/١).



المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٨/١).

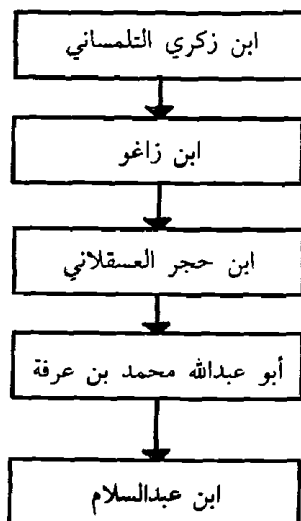


المصدر: مواهب الجليل للخطاب (٨/١، ٩).



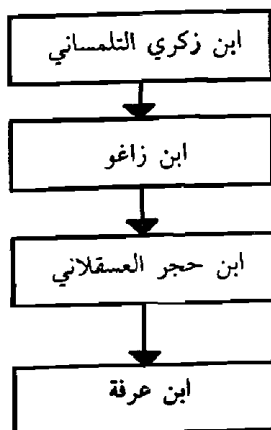
المصدر: ثبت الوادي آشي ص(١٢٣)، فهرس ابن غازي ص(١٨٥)، مواهب الجليل للخطاب (٩/١).

٤٠ - شرح ابن عبدالسلام على مختصر ابن الحاجب الفرعي

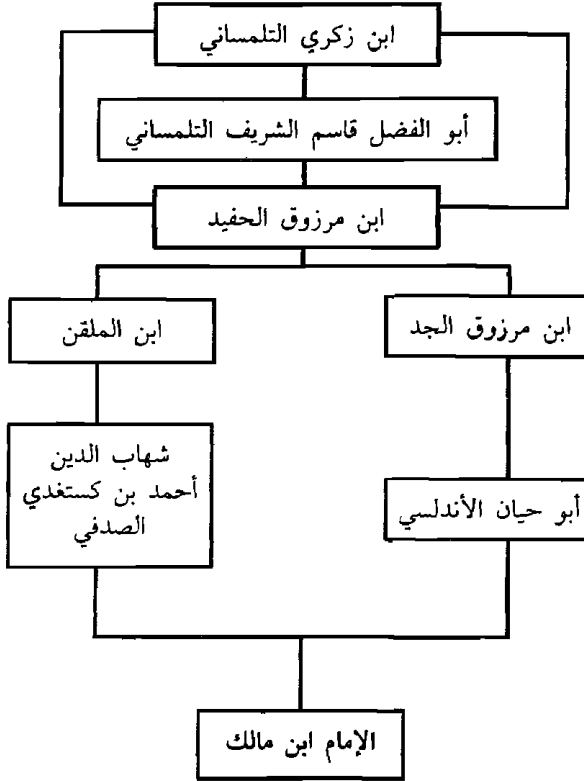


المصدر: مواهب الجليل للحطاب (٩/١).

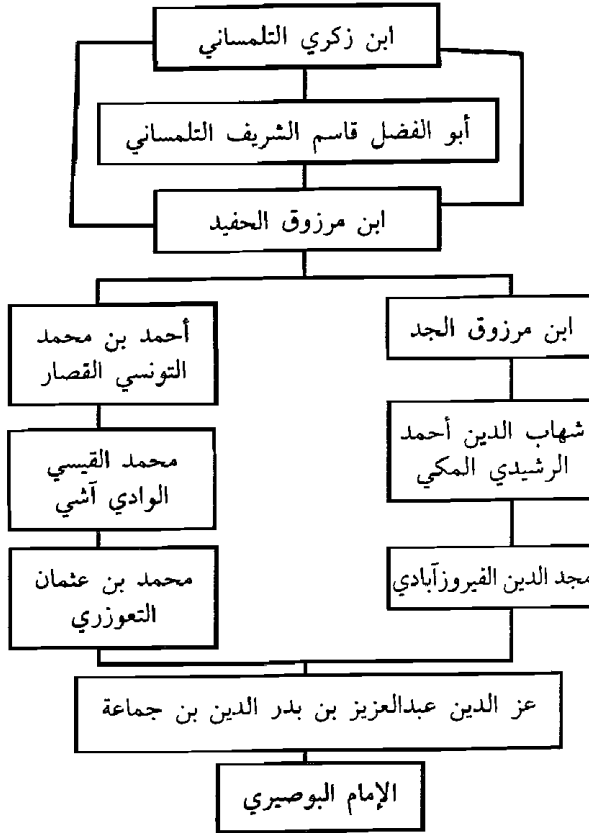
٤١ — مؤلفات ابن عرفة المختصر الفقهي — مختصر الحوفي



المصدر: مواهب الجليل للحطاب (١٠/١).



المصدر: فهرس ابن غازي ص(١٨٤).



المصدر: فهرس ابن غازي ص(١٨٦ ، ١٨٧).





الملحق الثاني

إجازة ابن زكري للوادي أشي وأبيه

● الوادي أشي يطلب الإجازة^(١)

قال أبو جعفر الوادي أشي بعد أن عدد بعض ما قرأه على الشيخ ابن زكري:

«...ولمّا أزعج السفر عن التشفي بالجنو بين يديه، والاستزادة من الاستفادة مما لديه، مددت إلى جلاله السامي يد الرغبة في التفضل بالإجازة العامة الشاملة... ممّا قرأته عليه أو سمعته معيناً، ولجميع ما يدخل تحت روايته من منظوم أو منثور أو معقول أو منقول، وكافة ما أخذه عن شيوخه الجلة الأعلام رضي الله تعالى عنهم، من معقول ومنقول، مسموعاً كان أو مقروءاً أو مجازاً أو متناولاً أو موجوداً، إلى غير ذلك مما ينطلق عليه اسم مروي، ويصح إسناده إليه على العموم والإطلاق، والشمول والاستغراق، وخصوصاً منظوماته ومنثوراته التي طبقت الآفاق.

فليتفضل - أبقى الله تعالى بركته - بالإجابة إلى ذلك، ممتناً منعماً متفضلاً، والله تعالى يبقي بركته على مستفيديه، ويديم حياته لقاصديه

(١) انظر ثبت الوادي أشي ص (٤٢١ - ٤٢٣).

مُعَافَى، مُبْلَغُ الْآرَابِ بِفَضْلِهِ وَطُولِهِ، وَأَرْغَبُ مَعَ ذَلِكَ إِجَازَةً جَمِيعَ مَا ذَكَرَ
لِمَوْلَايِ الْوَالِدِ، مِلْتَمَسُ بَرَكَتِهِ وَمُقْتَبَسُ أَنْوَارِ عُلُومِهِ، فَهُوَ يَرْغَبُ فِي ذَلِكَ،
وَيَلْتَمَسُ فِيهِ بَرَكَتَهُ، وَأَحَقُّ مِنْ شَارِكُنِي فِي خَيْرٍ^(١)، كَمَا قَالَتْ مَوْلَاتُنَا أُمُّ
حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا^(٢)، لَكِنِّي أَقُولُ: أَبِي.

وَالسَّلَامُ الْأَتَمُّ يَعْتَمِدُ جَلَالَهُ الْعِلْمِيِّ الْعَمَلِيِّ الْمَتَبَرِّكَ بِهِ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ
تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

مَنْ تَلْمِيزُهُ مَقْبَلٌ يَدِيهِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دَاوُدَ الْأَنْدَلُسِيِّ الْوَادِيَّ أَشْيَ - أَعَانَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّ
إِفَادَتِهِ - كَاتِبُهُ عَشِيَّةُ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ لثَلَاثَ عَشْرَةَ بَقِيَّتْ مِنْ شَوَالِ سِتٍّ وَتِسْعِينَ
وِثْمَانِمَائَةَ [١٧ مَآيَ ١٥٠١م].

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمُ تَسْلِيمًا
كَثِيرًا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(١) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلنَّبِيِّ ﷺ: «وَأَحَبُّ مَنْ
شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أَخْنِي»، إِلَّا أَنَّ الْوَادِيَّ أَشْيَ اسْتَدْرَكَ فِي هَذَا الْمَقَامِ بِأَنَّ أَوْلَى مَنْ
يُشَارِكُهُ فِي خَيْرِ الْإِجَازَةِ أَبُوهُ.

وَالْحَدِيثُ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ قَوْلُ أُمِّ حَبِيبَةَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي [كِتَابِ (٦٧) النِّكَاحِ/ بَابِ (٢٠) «رَأَيْتُكُمْ أَلَيْقَ أَرْضَعْتُمْ...»]
وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ]، حَدِيثُ ٥١٠١، (١٢٥/٦).

(٢) هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَمْلَةُ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، هَاجَرَتْ
مَعَ زَوْجِهَا عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ إِلَى الْحَبَشَةِ، فَتَنَصَّرَ هُنَاكَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ
وَهِيَ بِالْحَبَشَةِ، حَدَّثَ عَنْهَا أَخُوهَا مُعَاوِيَةُ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَزَيْنَبُ بِنْتُ
أُمِّ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُمْ، وَبَلَغَ مِنْهَا خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا، تُوِفِّيَتْ عَامَ ٤٤ هـ، أَوْ
قَبْلَهُ.

انْظُرْ تَرْجُمَتَهَا فِي: الْاسْتِيعَابَ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١٨٤٣/٤ - ١٨٤٦)، أَسَدُ الْغَابَةِ لِابْنِ
الْأَثِيرِ (١١٥/٦)، الْإِصَابَةَ لِابْنِ حَجَرٍ (٦٥١/٧ - ٦٥٤) وَ (١٨٨/٨)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ
لِلْمُزِّي (١٧٥/٣٥، ١٧٦)، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ لِلذَّهَبِيِّ (٢١٨/٢ - ٢٢٣)، طَبَقَاتُ خَلِيفَةِ
ص (٣٣٢)، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ (٧٦/٨ - ٨٠)، الْمَعَارِفُ لِابْنِ قَتِيبَةَ
ص (١٣٦).

● ابن زكري يجيب الوادي آشي^(١)

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله دائماً، والصلاة والسلام على من لا يزال شرعه قائماً باتصال الإسناد فلم يزل ولا يزال الخلف يروي عن السلف بالمسانيد الجياد، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فيبلغ كل بذلك غاية المراد، ولم يزل الاعتناء بالإجازة من قديم الزمان، ولا خفاء بشفوف^(٢) من يقول: حدثني شيخي فلان.

ولما كانت هذه المرتبة في طلب العلم شريفة، ومنزلة في مقامات العلماء منيفة، تصدى لها الفقيه العلم الأريب اللبيب، المحصل المشارك الأريب، الأكمل الوجيه، الدّين الصّين الأتم، كاتب اسمه في الاستدعاء المكتتب عقبه، فمرغوبه فيه متلقًى بالإسعاف، ومقابل بالإنصاف، فهو أهل لأن يحلّى بحلّى الأعلام، وينظم في السلك العلمي الرفيع الانتظام.

وما سأل مني وطلب مني من الإجازة له ولوالده، فقد سوّغته لهما بلا غصص ولا جأزة^(٣)، وكل ما ذكر من القراءة والسماع صحيح، فليرويا ذلك عني جميع ما يجوز لي، وعني روايته، وجميع ما ثبت عندهما أنه من مروياتي، وما جمعته أو أجمعه إن شاء الله من مكتوباتي، على الشرط المألوف، والسنن المعروف.

نفعني الله وإياهما بما علّما، وأرشدنا إلى مصالحنا، وألهمنا بمنه

(١) انظر نبت الوادي آشي ص (٤٢٣، ٤٢٤).

(٢) شفوف، مأخوذ من الشّف، وهو هنا بمعنى الزيادة والفضل، فيكون المعنى: فلا خفاء في أفضلية من يقول: حدثني شيخي فلان.

انظر: الصحاح للجوهري (١٣٨٢/٤)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (١٥٩/٣)، لسان العرب لابن منظور (١٨١/٥)، المحيط في اللغة لابن عباد (٢٦٦/٧).

(٣) الجأزة: هو اسم الغصص في الصدر.

انظر: الصحاح للجوهري (٨٦٦/٣)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (١٦٨/٢)، لسان العرب لابن منظور (٣١٦/٥).

وفضله وجوده وطوله، وصلى الله وسلم على نبينا ومولانا محمد خير
أنبياء الله، وسيد رسله، وعلى آله وأصحابه والتابعين لفعله وقوله.

قال ذلك وكتبه عبيد الله أحمد بن محمد بن زكري التلمساني، خار الله
له، وأنجح في رضاه قصده وأمله، وفي أواخر شوال عام ستّة وتسعين
وثمانمائة [أوائل سبتمبر ١٤٩١م]، عزّفنا الله خيرَه، وكفانا ضيرَه، والحمد لله
وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.





الملحق الثالث

إجازة ابن زكري لتلميذه ابن الحاج

● ابن الحاج يطلب الإجازة^(١)

الحمد لله الذي بمنه ترجى إجازة الصراط، ليحصل لنا في سلك أهل حضرته انخراط، وتبدو لنا من اللحاق بهم مخايل وأشراف، نحمده سبحانه حمداً مطلقاً بلا قيد ولا أشراف، ونشكره على أن أنقذنا من المهالك والأوراف، بسيدنا ومولانا محمد الذي بعث لجميع الخلق من الأخيار والأشرار، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ما لاح من الصبح أفراط، وناح اليوم على الأفراط^(٢)، وبعد:

فلما منَّ الله على عبده المستعين بقوته أحمد بن محمد بن الحاج - يسر الله عليه جميع الحاج، وغفر له ولوالديه، وجمعهم في نعيم ما لديه - بالقراءة على من برز على الأوائل والأواخر، وعُمِلَتْ لإيثار علمه اليعملات والمواخر، وجمع أشتات العلوم، ولا يوجد له نظير إلى يوم الوقت

(١) انظر نص الإجازة في البستان لابن مريم ص (١٨ - ٢٢)، وقد نقل الحفناوي في تعريف الخلف ص (٤٤ - ٤٦)، الأبيات الواردة في هذه الإجازة مع اختلاف في ترتيبها.

(٢) أفراط الصبح هي أول تباشيره، والأفراط الثانية هي الآكام الشبيهة بالجبال. انظر: الصحاح للجوهري (١١٤٩/٣)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٣٧٧/٢)، لسان العرب لابن منظور (٣٧٠/٧).

المعلوم، إمام له فوق الأئمة رتبة بأنواره كل البلاد تلالا، إذا قال صار القوم رغماً لقوله، بآرائه تنفى الشكوك وتدرأ، علم الأعلام، وشيخ الإسلام، حجة المشارق والمغارب، شمس الشوارق والغوارب، خاتمة الفضائل والمعارف، وعباب الفواضل والعوارف، بدر التمام، بدا في الصحو لا كذب، ولا كلف ولا خسوف عراه ولم يغب، باهى به المغرب أقصى المشرقين فلم يبق إلى الغرب بصر غير منتسب.

الشيخ الإمام، ذو العناية^(١) بالعلم والاهتمام، العالم العلامة، الذي وجوده على وجود الاجتهاد علامة، سيد كل طالب، ومعتمد أهل المسائل والمطالب، ذو النصوص والقياس، والذكاء الذي أنسى ذكر إياس^(٢)، السيد أبو العباس، الذي هو لحلل المحامد لباس، سيدي أحمد بن محمد بن زكري، الذي صارمه في كل فن من فنون العلم يفري، أتم الله علينا نعمة لقائه بطول بقائه، وأحله الدرجة العليا في الآخرة والدينا.

إرادة العبد من سيده ومولاه، أن يتطول عليه بما قد كان أولاه، بإجازة تقيد عليه ما أملاه، وينتظم بها في عقد أصحابه، ويلتئم بها في عد أحبابه، إجازة مطلقة عامة، وافية بالغرض المقصود تامة، تحتوي على جميع أنواع العلوم وفنونه، وتجمعه بمفروضه ومسنونه، وتشمله بحديثه وشجونه،

(١) كان الأنسب أن يقول: «ذو العناية» - بالجر -، لأنه قال في البداية لما من الله على عبده... بالقراءة على من برز... إلخ، فهو في محل جر، إلا أن يكون استأنف كلامه السابق بتقدير مبتدأ، وما بعده خبر مرفوع والله أعلم.

(٢) يعني إياس بن معاوية، الذي ولي قضاء البصرة لعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه، وكان مضرب المثل في الفطنة والذكاء ف قيل: «أزكن من إياس» والزكن والإزكان هو الفطنة والحسد الصادق، ويقال أيضاً: «أذكى من إياس»، قال الشاعر:

إِفْسَادُ عَمْرٍو فِي سَمَاحَةِ حَاتِمٍ فِي حِلْمٍ أَخْشَفَ فِي ذُكَاةِ إِيَّاسٍ
وإلى هذا المثل أشار ابن الحاج، وهو يصف ويمدح وشي على شيخه ابن زكري.

انظر: جمهرة الأمثال للعسكري (٤١٣/١)، لسان العرب لابن منظور (١٩٨/١١٣)، مجمع الأمثال للميداني (٩٢/٢، ٩٣).

وتعم أيضاً من يأتي بعده من بنيه، من خامل ونبيه^(١)، وجاهل وفقيه، وعلى استمرار السنين، والله لا يضيع أجر المحسنين.

على أنني قد تعجلت هذا الأمر قبل أوانه، فأعوذ بالله من أن أعاقب بحرمانه، فأروح أخسر صفقة من أبي غبشان^(٢)، إذ رجع وليس معه إلا الخفقان، إذ لم أبلغ درجة من يستدعي الإجازة، أو يحسن بسط الكلام والحيازة، لكنني لم أبلغها في الماضي والحال، فليس بلوغي إياها في المستقبل بمنحال، وإنما جرأني على هذا الاستعجال خشية انقضاء الآجال - فسمح الله لعمركم في المجال، ونحى عنكم جميع الهموم والأوجال -.

وإني رأيت الأئمة الأكابر، والجلة المشاهير، قد استجازوا إجازة من في الأصلاب، فكيف بمن يمشي على التراب، بل ربما عدّ من الطلاب، فإني إن لم أكن علم ذات معروفة، فإني نكرة بحب أهله موصوفة، وإن كنت لا أحوك حريره، فربما نسجت شعره وصوفه، وإن لم يرتفع مبتدئي لدخول النواسخ، فعسى أن يكون لخبري في الارتفاع إن ألفتها فيما تأخر قدم راسخ، فليستلحق المجاز بالمجيز، وما ذلك على الله بعزيز.

هذا ما سمحت به الفكرة الخامدة، وسنحت به الفطنة الجامدة، بين تلاطم أمواج الأحزان، ودور تلاحم أفواج الأشجان، واستيلاء الهموم على العقول، على أنني سأقول^(٣):

(١) في البستان من حامل عن نبيه، ويبدو لي أنه تحريف.

(٢) أبو غبشان رجل من خزاعة، كان يلي البيت الحرام، فاجتمع مع قصي بن كلاب بالطائف، فلما سكر اشترى منه قصي ولاية البيت بزق خمر، وأخذ منه مفاتيح الكعبة، وقال لأهل مكة: يا معشر قريش هذه مفاتيح بيت أبيكم إسماعيل ردها الله عليكم من غير عذر ولا ظلم، فلما أفاق أبو غبشان ندم على ذلك، فقليل فيه: «أندم من أبي غبشان، وأخسر من أبي غبشان، وأحمق من أبي غبشان».

انظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال السكري (٣١١/١)، (٣٤٩)، مجمع الأمثال للميداني (٣٨٥/١).

(٣) استعمل ابن الحاج أسلوب الاقتباس في هذه القصيدة، فإن أثر ألفية ابن مالك واضح في هذا النظم.

يَا مَنْ يُنَادِي طَالِباً أَنْ يَقْصِدَا
أَقْصِدْ أَبَا الْعَبَّاسِ بَيْتَ الْعَرْفِ
وَسَيِّدِي يُذْنِي الْقَصِيَّ إِنْ دَنَا
وَلَا يَسْ ثَوْبَ الْمَعَالِي وَالْهَدَى
وَتَابِعْ هَدَى النَّبِيِّ الْمُقَدَّسَا
مَا إِنْ تَرَّ عَيْنَاكَ مِنْ كُتُبِ الْمَلَا
حَوَى الْعُلُومِ فِي لَيَالٍ تَنْدُرُ
وَهُوَ لِكُلِّ مُغْضِلٍ مُقْرِفٌ^(١)
وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّمَا
وَصَادِعٌ أَزْبَى عَلَى الْأَكَابِرِ
أَقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي هَدَى هَذَا
وَمَا لَنَا غَيْرُهُ نَرْجُو أَبَدَا
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّفْصُ فِي
فَلَا تَقِسْ خَبِراً بِهِ لَوْ نَفَذَ
وَزَكَّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلاً
يَا مَنْ عَلَى كُلِّ الْوَرَى لَهُ أَتَى
كَمْ مِثَّةً لَكَ عَلَى مَنْ بِكَ حَلَّ
أَجِبْ دُعَاءَ مُسْتَغِيثٍ وَجَلَّ
وَجَوَّزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا
إِجَارَةً تَعْمُهُ وَتَسْلُهُ
تَقْضِي لَهُ بِالْمَجْدِ وَالتَّعَزُّزِ
وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ
مُطْلَقَةٍ فِي الْفِقْهِ وَالتَّخْوِ وَمَا

مَا لِلنُّدَا يَضْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا
فَذَاكَ دُو تَصَرُّفٍ فِي الْعَرْفِ
وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارَا أَبَدَا
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ دُو اثْتِسَا
مَا لَيْسَ مَغْنَاهُ لَهُ مُحْصَلَا
وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ
مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
وَجَدَ نَصّاً نَابِئاً مُسَلِّمًا
ثُبُوتَ قَضَرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعُدَاةِ مُسْتَحْوِذَا
كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا
مُتَّبِعِيهِمْ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَفِي
وَعَنْ سَبِيلِ الْقَضْدِ مَنْ قَاسَ انْتِبَذَ
فِي وَضْفِهِ مُجْمِلاً مُفْصِلاً
زَيْدٌ مُنِيرٌ وَجْهُهُ يَغْمُ الْفَتَى
مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الْأَمَلِ
مُرُوعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ
أُجِزَتْ فِيهِ لِلشُّيُوخِ الْعُلَمَا
حَاوِيَةً مَغْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ
وَتَبَسُّطُ الْبَذْلِ بِوَعْدِ مُنْجَزِ
تُغْنِيهِ عَنْ نَوَالٍ كُلِّ مُعْطِ
سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(١) في تعريف الخلف: لكل معضل شريف.

لَأَنَّهَُا كُلُّ الْعُلُومِ شَمِلَتْ
وَلَا تُخَصِّصُ نَوْعَ مَا قَدْ يَخْسُنُ
وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً قَفِي
وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِي حُكْمَ الْأَوَّلِ
حَتَّى يَرَى بِهَا إِذَا يَنْفَصِلُ
عَجَلُ بِهَا فَإِنِّي بِهَا كَلِفُ
وَمَا يَرَى مِنْ نُسْلِهِ قَدْ تَبِعَهُ
وَمَا يَكُونُ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
جَوَازُ ذَا عَنِ الْمَشَايِخِ اتَّضَحَ
وَقَدْ مَضَى بِالنُّثْرِ ذِكْرُ مَا اتَّفَقَ
وَمَا مَضَى مِنَ الْبَيَانِ وَالصَّفَةِ
وَاللَّهِ ثُمَّ اللَّهُ فِي الْإِمْضَاءِ
وَرَغْبَةٍ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ
وَأَنْتَ إِذَا بَلَغْتَ نِي السَّبِيلَ
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِ بَاتٍ وَافِرَهُ
وَمَا يَجْمَعُهُ غَنِيَتْ قَدْ كَمُلَ
أَخْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قُلْ عَلَى
وَالِهِ وَالتَّابِعِينَ أَثَرَهُ

إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ حَلَّتْ
لَأَنَّ قَضْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنُ
صُحْبَتِهِ إِيَّاكَ مَا بِهِ يَفِي
مِمَّا رَوَى عَنِ الشُّيُوخِ الْأَوَّلِ
كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَنْفَصِلُ
وَأُولُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ
كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ
لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حَقَّقَا
فَمَا أُبَيِّحَ أَفْعَلُ وَدَغَ مَا لَمْ يُبَيِّحَ
وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ
حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ
وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
بِرِّ يَزِينُ مَنْ يَثِقُ بِهِ اشْتَمَلُ
مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَا الْجَوِيلَا
لِي وَلَكُمْ فِي هَذِهِ وَالْآخِرَةِ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمَلَ
كَمَا اقْتَضَى غَنَى بِلَا خِصَاصَةٍ
مُحَمَّدٌ خَيْرُ نَبِيِّ أَرْسِلَا
وَصَخْبِهِ الْمُتَتَخِّبِينَ الْخَيْرَةَ



● نص إجازة ابن زكري^(١)

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً، وصيّر أهله بين العالمين بدوراً، وحلّاهم به فاكثسوا بجواهره، وعظيم مفاخره، من فنون المعقول، وفروع المنقول، ما يوجب لهم بين الخلق تمييزاً وظهوراً، تساق إليه بضائع الاجتهاد، وتظفر منه بالبغيّة والمراد، أشجار علوم المشايخ بأسقة، وأطيّار تلامذتهم بالمعارف ناطقة، فسُرّوا به وسرّ بهم سروراً.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، وبدر التمام، والرضا على آله وأصحابه ومن تبعهم في المرام، أما بعد:

فمرغوب الفقيه اللبيب، الوجيه الأريب، كاتب اسمه في الاستدعاء المكتوب هذا بظهره، مُتَلَقًى بالإسعاف، ومقابل بنيل قصده بطريق الإنصاف، وما طلب من الإجازة فقد سوّغته إنجازه، فليرو عني ما يجوز في الرواية على الشروط المعروفة، والسنن المألوفة، فهو أهل لأن يروي ويروي عنه ما شاء. على وجه الصواب، لجميع ما استفاده مني بخطاب، أو وجده في كتاب، أو بلغه له ثقة من الأصحاب، وكذا كل ما ثبت عنده أنه من مروياتي، أو جمعته وأجمعه - إن شاء الله - من مكتوباتي.

وإنه لجدير أن يروي ويروي عنه، لما اتصف به من الأوصاف المقتضية ذلك، سالكاً فيه بعون الله أحسن المسالك، على الشروط المشهورة، والأوصاف المسطورة، وفقنا الله وإياه، لما يحبه ربنا ويرضاه، بمنه وفضله، وجوده وطوله.

قال ذلك وكتب بخط يده عبيدالله سبحانه، أحمد بن محمد بن زكري، لطف الله به، في أوائل شهر ربيع الثاني من عام سبعة وتسعين وثمانمائة عرفنا الله خيره وكفانا شره، وصلى الله على سيدنا محمد خير المرسلين، وإمام المتقين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكذا أجزت لأولاد الفقيه المذكور، ما أجزت له على الشرط المسطور.

(١) انظر نص الإجازة في البستان لابن مريم ص (٢٢، ٢٣).



الملحق الرابع

فتوى الإمام ابن زكري في مسألة يهود توات

● سؤال العصنوني^(١) لفقهاء تلمسان وفاس وتونس^(٢)

سيدي رضي الله تعالى عنكم، وأدام بمنه عافيتكم، ومتع المسلمين بطول حياتكم.

جوابكم الكريم في مسألة وقع فيها النزاع بين طلبة الصحراء، وهي كنائس اليهود الكاثنين بتوات وغيرها من قصور^(٣) الصحراء، فقد شغب علينا فيها المغيلي وولده سيدي عبدالجبار^(٤) تشغيلاً كاد أن يوقع في فتنة، وذلك

(١) هو الإمام أبو محمد عبدالله بن أبي بكر العصنوني، من علماء الجزائر في القرن التاسع، وهو قاضي توات بالصحراء الجزائرية، اختلف مع الشيخ عبدالكريم المغيلي في كنائس اليهود، فقررها عليهم العصنوني، وأفتى المغيلي يهدمها، فراسلا في ذلك علماء تلمسان وفاس وتونس.

لم أقف على ترجمة خاصة للعصنوني، ولكن المترجمين اعتادوا إيراد أخباره تبغاً لأخبار المغيلي.

انظر: البستان لابن مريم ص (٢٥٣)، تعريف الخلف للحفناوي (١/١٧٠)، نيل الابتهاج للتنبكتي ص (٥٧٦).

(٢) انظر نص السؤال في المعيار المعرب للونشريسي (٢/٢١٤ - ٢١٧).

(٣) المراد بقصور الصحراء: أحيائها أو تجمعاتها السكانية.

(٤) هو ابن الشيخ عبدالكريم المغيلي، وقف مع أبيه في مناهضته ليهود توات، ومات مقتولاً بسبب ذلك.

أني أفيتت بتقريرها، إذ سألني الفجيجي^(١) عنها وعن فصول آخر في شأنهم مما أنكره عليهم وعلى الغلائف^(٢)، وسأشير لكم إلى بعض جوابي، وهو ما يخص الكنائس وما اعترض به عليّ لتنظروا فيه.

وذلك أن طالعت ابن عرفة فوجدته حصل في بلد العنوة والذي اختطه المسلمون ثلاثة أقوال، ثم تكلم على حكم بلاد الصلح.

ثم طالعت ابن يونس^(٣) فوجدته تكلم على تلك الأقسام الثلاثة، وأتى بقول مالك في بلد الإسلام^(٤) دليلاً على الحكم الذي أسسه في البلد الذي اختطه المسلمون، وذكر خلاف الغير في بلد العنوة خاصة، ثم طالعت البرزلي^(٥)

(١) هو أبو عبدالله محمد بن عبد الجبار الفجيجي، الفقيه العالم الأديب الشاعر، توفي سنة ٩٥٤هـ.

انظر ترجمته في: دوحة الناشر لابن عسكر ص(١٣٢).

(٢) الغلائف: اسم لبعض الجالية اليهودية التي كانت تقطن بتوات وقتئذ، كما أخبرني أحد أساتذة التاريخ المهتمين بدراسة هذه الفترة من تاريخ الجزائر.

(٣) هو أبو بكر محمد بن عبدالله بن يونس التميمي الصقلي، الإمام الحافظ الفقيه النظار الفرضي، أحد العلماء وأئمة الترجيح، كان ملازماً للجهاد، أخذ عن القاضي أبي الحسن الحصائري، وأبي عمران الفاسي، وأبي الحسن القابسي، له كتاب في الفرائض، وكتاب الجامع لمسائل المدونة وغيره من الأمهات، وعليه كان اعتماد الطلبة، توفي سنة ٤٥١هـ.

انظر ترجمته في: الديباج لابن فرحون (٢/٢٤٠)، شجرة النور لمحمد مخلوف (١/١١١)، الفكر السامي للحجوي (٢/٢١٠)، مواهب الجليل للخطاب (١/٣٥).

(٤) يشير إلى ما ورد في المدونة (٤/٤٢٤): «هل كان الإمام مالك يقول: ليس للنصارى أن يحدثوا الكنائس في بلاد الإسلام؟ قال: نعم كان مالك يكره ذلك».

(٥) هو أبو القاسم أحمد بن محمد البرزلي القيرواني، الإمام الفقيه الحافظ للمذهب، مفتي تونس وفقيها وإمام جامعها الأعظم، أخذ عن ابن عرفة وابن مرزوق الجدي وأبي الحسن البطرني، وعنه ابن ناجي وحلولو وابن مرزوق الحفيد وغيرهم، له كتاب كبير في النوازل سماه جامع مسائل الأحكام بما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، توفي سنة ٨٤١هـ، وقيل غير ذلك، وقد جاوز المائة.

انظر ترجمته في: البستان لابن مريم ص(١٥٠ - ١٥٢)، الحلل السندي للوزير السراج (١/٦٨٥، ٦٨٦)، شجرة النور لمحمد مخلوف (١/٢٤٥)، الضوء للامع للسخاوي (١١/١٣٣)، نيل الابتهاج للتبكتي ص(٣٦٨ - ٣٧٠).

فوجدته ذَكَرَ ما ذَكَرَ ابن يونس بعد ذكره نازلة ابن الحاج^(١) في ذلك، وذكر نوازل أخرى في الكنائس بعد ذلك، وسأثبت منها شيئاً بعدُ إن شاء الله.

فتأملت ما في الكتب المذكورة، إذ هي جملة ما حضرني، فسبق منها إلى فهمي من كلام ابن عرفة أن المدونة محمولة على أن الغير يخالف في بلد العنوة، وفي البلد الذي اختطه المسلمون لتصريحه بخلافه فيهما عن اللخمي، ولقوة ظني كأكمل شارح عليها، لما علم من كثرة تحصيله وسكوته عما تضمنه ظاهرها من قُصر خلافه على بلد العنوة.

ولمّا أن حصل عندي هذا الفهم الذي قررته لكم، وسبق أيضاً إلى فهمي أن المسألة المسؤول عنها هي مندرجة في البلد الذي اختطه المسلمون، إذ معنى الاختطاط عندي البناء والتأسيس، أثبت الأقوال الثلاثة وعزوتها كعزوه، وقد كنت - وفقكم الله - رأيت في البرزلي ما نصه: شرط المأمور به أن يكون واجباً بالإجماع، وشرط التغيير أن يكون المنهي عنه محرماً بالإجماع، فقلت: لهذا إثر ذكري في الأقوال الثلاثة.

والصواب عندي تقريرها اتباعاً لقول الغير، لجري العمل بها في كثير من مدن المغرب، وهي مما اختطه المسلمون في صدر الإسلام وبعده، فيها العلماء متوافرون في كل وقت، وفيهم من لا يسكت عن باطل، وكذلك قواعد هذه الصحراء، قد حل بها علماء فضلاء، وقد شاهدوا الكنائس فيها، وهم ممن يمثل قولهم في الأحيان، وقد أنكروا أشياء على أهل الذمة وعلى

(١) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد يعرف بابن الحاج، الإمام الفقيه الحافظ، أخذ عن محمد بن فرج، وابن رزق وغيرهما، وعنه ابنه أحمد، والقاضي عياض، وابن بشكوال، وأبو بكر بن ميمون، كان القضاء دائراً بينه وبين ابن رشد، وهو صاحب النوازل المشهورة، وله شرح خطبة صحيح مسلم، والكافي في بيان العلم، وغير ذلك، توفي سنة ٥٢٩هـ.

انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٦١٤، ٦١٥)، شجرة النور لمحمد مخلوف (١/١٣٢)، شذرات الذهب لابن العماد (٤/٩٣، ٩٤)، الصلة لابن بشكوال (٨٤٤/٣، ٨٤٥).

غلائفهم، ولم ينكروا الكنائس في جملة ما أنكروه.

ثم قلت: ولعل ما ذكرته في مدن المغرب من المسامحة لهم فيها، إنما كان لأمر أعطوه، أو لغلبة الولاة، أو أنكر العلماء فلم يسعفوا، أو علموا أنهم لا يسعفون فتركوا التغيير.

فقلت: هذا بعيد، إذ لو كان شيء من ذلك لعلم وسمع، ثم قلت: ولعل إذن الغلائف منذ قديم الزمان لهم يتنزل منزلة العهد الذي ذكره ابن القاسم في قوله: «إلا أن يكون لهم عهد فيوفى به»^(١)، وفي لفظ آخر: «أمر أعطوه»، وحملني على هذا النظر نازلتان ذكرهما البرزلي:

أولاهما: لابن الحاج إذ قال: ما طلبه النصارى الداخلون من العدو من بناء بَيْعٍ وَكَتَائِسٍ في موضع استقرارهم، فأجاب:

هؤلاء النصارى وُصِفوا بالمعاهدين، وذلك يقتضي ثبوتهم على ما سلف لهم من العهد والعقد من الذمة، والوفاء لهم واجب، مباح لكل طائفة منهم بناء بيعة واحدة لإقامة شريعتهم، ويمنعون من ضرب الناقوس، لأن أمير المؤمنين أمر بنقلهم من جزيرة الأندلس للخوف منهم والحدّز للمسلمين، ورأيت لبعض المالكيين نحوه، وهو الصحيح عندي.

وتميزت هذه المسألة عما اختلف فيها قديماً وحديثاً من المالكيين وغيرهم، فلم أرَ لذكر اختلافهم هنا وجهاً. انتهى^(٢).

يشير إلى ما وقع من الخلاف في كتاب الجعل والإجارة منها^(٣)، فانظروا - وفقكم الله - كيف جعل العهد السابق موجباً لبنائهم في المكان الذي انتقلوا إليه، وهؤلاء أهل الذمة يغلب على الظن أنهم إنما انتقلوا إلى

(١) المدونة (٤/٤٢٤)، وانظر أيضاً تهذيب المدونة للبرادعي، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر (١٦٥/و).

(٢) جامع مسائل الأحكام بما نزل من القضايا بالمفتين والحكام المشهور بنوازل البرزلي، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ٣٢٧٢، الجزء الأول (٢٠٧/و).

(٣) انظر المدونة (٤/٤٢٤).

البلاد الصحراوية من مكان لهم فيه عهد إما لظلم أو غير ذلك .

والثانية: وقعت بتونس، وهي أن النصارى أحدثوا كنيسة في فندقهم، وجعلوا عليها شيئاً يشبه الصومعة، فطلبوا بذلك فأتوا بكتاب العهد، فوجد فيه أنه لا يحال بينهم وبين أن يبنوا بيتاً لتعبداتهم، واعتذروا عما رفعوه بأنه للضوء، فبعث القاضي إليه فوجده لذلك .

وهذه أيضاً حفظكم الله تقتضي أن لمن له الأمر أن يأذن فيها ببلد الإسلام لمن نزلها من الكفار^(١) .

وهو أيضاً ظاهر قولها: «إلا أن يكون لهم أمر أعطوه»^(٢)، والغلائف يشبه أن يكونوا كذلك، لأنهم إنما نزلوها بأمرهم مع تقرير علمائهم لذلك منذ قديم الزمان .

وخالفني المغيلي، وقال: إن هدمها واجب، وقال: لا يعلم فيها خلافاً، وقال: لا يفتي بتقريرها إلا دجال، وكان هذا الجواب هو رأي السائل الفجيجي، ونَفَيْنا الخلاف الذي نقلته، وقال: إنه ليس بموجود في النازلة .

والمغيلي في بعض الأوقات على رؤوس الأشهاد يدّعي الإجماع ويقول لمن يدعوه إلى هدمها: نهض وإن أدى إلى قطع الرؤوس، ومن مات ممن يريد هدمها فهو من أهل الجنة، ومن الآخرين فهو من أهل النار، وحكم على مَنْ مَنَعَ هدمها بالنار، لأنه رفع دين الكفر ونصره وقرر بيتاً يُسَبِّ فيه رسول الله ﷺ ونحو هذا من التغليب، وقال مرة لمن يخالطه وهم كثيرون: هذه الجنة، وهذه النار، يشير إلى مكانين من الأرض؛ من هدمها فله الجنة، ومن حماها فله النار .

(١) نوازل البرزلي، الجزء الأول (٢٠٨/و)، وانظر أيضاً: الدرر المكنونة في نوازل مازونة لأبي زكريا يحيى بن موسى المازوني، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ١٣٣٥، الجزء الأول (٣/١٩٦) .

(٢) المدونة (٤٢٤/٤)، وانظر تهذيب المدونة للبرادعي (١٦٥/و) .

وقال في ذلك الموطن وفي غيره: هذه محبة رسول الله ﷺ، وهذه محبة اليهود، فاختراروا أيها شتم، يشير إلى أن تقريرها محبة لهم ولَمَّا هم عليه من الكفر - أعاذنا الله وإياكم من ذلك - ونحو هذا من الأمثلة وضرب الأمثال بآيات قرآنية وأحاديث نبوية ينقُر بها من تقريرها، استنزل بها أكثر البلد بنسبتهم إلى حب الكفر وأهله، والمسلمون براء من ذلك بحمد الله تعالى.

واحتجنا على ما ادعياه من الاتفاق بنص ابن شاس^(١) وصاحب البيان^(٢)، فقالا: إن ملك موضعها إما أن يكون ببيع أو غيره وكلاهما ممنوع^(٣).

وتعقب ما ذكره أن الغير يخالف فيما اختطه المسلمون تمسكاً بظاهرها^(٤)،

(١) هو جمال الدين عبدالله بن نجم بن شاس الجذامي المصري المالكي، العلامة الفقيه شيخ المالكية، سمع من عبدالله بن بري النحوي، ودرس بمصر وأفتى وتخرج به الأصحاب، ومات غازياً بشعر دمياط سنة ٦١٦هـ، من مؤلفاته المشهورة عقد الجواهر الثمينة في فقه أهل المدينة.

انظر ترجمته في: البداية والنهاية لابن كثير (٨٦/١٣)، الديباج لابن فرحون (٤٤٣/١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٢٢)، شجرة النور لمحمد مخلوف (١٥٥/١)، شذرات الذهب لابن العماد (٦٩/٥)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٦١/٣).
(٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي، الإمام الحافظ، زعيم فقهاء وقته بأفطار الأندلس والمغرب، أخذ عن ابن رزق وابن فرج وغيرهما، وعنه ابنه أحمد والقاضي عياض وغيرهم، تصانيفه كثيرة أهمها البيان والتحصيل، المقدمات الممهدة على المدونة، توفي سنة ٥٢٠هـ.

انظر ترجمته في: بغية الملتبس لابن عميرة الضبي ص (٥٠)، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٢٧/٤)، الديباج لابن فرحون (٢٤٨/٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٠١/١٩)، شجرة النور لمحمد مخلوف (١٢٩/١)، شذرات الذهب لابن العماد (٦٢/٤).

(٣) لم أفق على كلام ابن شاس وابن رشد في مضانه.

(٤) يقصد بظاهر المدونة قوله فيها (٤٢٤/٤): «فأما ما سكن المسلمون عند افتتاحهم، وكانت مدائنهم التي اختطوها مثل القسطنطين والبصرة والكوفة وإفريقيا وما أشبه ذلك من مدائن الشام، فليس ذلك لهم إلا أن يكون لهم شيء أعطوه فيوفى لهم به، لأن تلك المدائن صارت لأهل الإسلام مالا لهم يرثون ويبيعون وليس لأهل الصلح فيها حق، فقد صارت مدائن لأهل الإسلام وأموالاً لهم».

لا سيما اختصار البرادعي^(١)، فإنه ذكر قول مالك في بلاد الإسلام وذكر قول ابن القاسم في البلد الذي اختطه المسلمون^(٢).

فأطاعتها على نص ابن عرفة، أما المغيلي فتأمل ما شاء، ثم أجابني بأن قال: ما اختطه المسلمون ليس كما فهمته، بل هو البلد الذي أذن الإمام في بنيانه بعد الفتح ليسكنه المسلمون مع الكفار، ومرة قال: البلد الذي أخذه المسلمون ثم سكنه المسلمون معهم، ومسألة النزاع في البلد الذي بناه المسلمون لأنفسهم ثم نزل أهل الذمة عليهم.

فقلت له: كلام ابن عرفة لا يعطي ذلك، لأنه قال: فسكنوه معهم، وهو مقتضى أن سكنى أهل الذمة بعد اختطاط المسلمين.

وكلامه أيضاً مقتضى أن بلد الإسلام والبلد الذي اختطه المسلمون شيء واحد لاقتصاره على أحدهما، وذلك ظاهر من اختصار ابن يونس للمدونة، وقولها: «لأن تلك المدائن صارت لأهل الإسلام»^(٣) يوضح فساد تأويله، ولو صح لكانت مسألة النزاع لم يتكلم عليها ابن عرفة بوجه، وهو

(١) هو أبو سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي القيرواني الشهير بالبرادعي، الفقيه الإمام العالم، من حفاظ المذهب المالكي، وهو من أكابر أصحاب ابن أبي زيد وأبي الحسن القاسبي، له تأليف منها التهذيب في اختصار المدونة، واختصار الواضحة، كان حياً بعد عام ٤٣٠هـ.

انظر ترجمته في: الديباج لابن فرحون (١/٣٤٤ - ٣٥١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٥٢٣)، شجرة النور لمحمد مخلوف (١/٣٤٤ - ٣٥١)، هدية العارفين للبغدادى (١/٣٤٧، ٣٤٨).

(٢) انظر تهذيب المدونة للبرادعي كتاب الجعل والإجارة (١٦٥/و)، وجاء فيه ما يلي: «وليس لأهل الذمة أن يحدثوا في بلد الإسلام كنائس، إلا أن يكون لهم أمر أعطوه. قال ابن القاسم: ولهم أن يحدثوا في بلد صالحوا عليها، وليس لهم ذلك في بلد العنوة، لأنها فيء ليست لهم... وما اختطه المسلمون عند فتحهم وسكنوا كالفسطاط والبصرة والكوفة وإفريقيا وشبهها من مدائن الشام، فليس لهم إحداث ذلك فيها، إلا أن يكون لهم عهد فيوفى به، لأن تلك المدائن صارت لأهل الإسلام دون أهل الصلح...».

(٣) سبق توثيق هذا النص من المدونة (٤/٤٢٤).

مؤد إلى قصوره في إغفاله مسألة يدعي المنازع أنها شهيرة لا تخفى على أحد وأنها إجماعية.

وأيضاً مالك وابن القاسم إنما منعا من الإحداث بغير أمر، ومسألتنا يتقرر لها استناداً لقول أو لقوله وقول ابن القاسم على ما أشرنا إليه من احتمال الوفاق، وأجبت عما أورده من منع بيع مكانها أو هبته، بأن المنع إنما هو مع التعيين لذلك، ولا نسلم المنع مطلقاً.

هذا خلاصة الخلاف الذي وقع بيننا في الكنائس.

واعلم سيدي أن الفجيجي وصف في سؤاله أهل الذمة بأوصاف توجب أن يكونوا ناقضين للعهد، ونحن يا سيدي لا نعرفها، لا سيما يهود مدينة توات، وغاية ما وقع منهم عند إهمال الغلائف لهم ما يوجب الزجر أو الأدب، بل هم عند تفطنهم وزجرهم في غاية الذل والصغار، وأما الجزية فلهم عوائد من قديم الزمان مع الأشياخ في الأعياد وسائر النوائب من الفتن وغيرها من ضيافات العرب وغيرهم، ومرة لو فضل ذلك زاد على القدر الواجب، ومرة ينقص ومرة يساوي، ويظلمون كثيراً، ولو وجدوا العدل لهان عليهم القدر الواجب وأكثر منه.

وكل ما قلناه من وصف أهل الذمة يتحققه كل تاجر قدم توات من أهل بلدكم، بل ضعفوا في هذا الزمان وأضر بهم العدم.

واعلم يا سيدي، أن يهود توات لهم درب اختصاص به، وليس في خارجه إلا قليل منهم، وكنيستهم بين دورهم لا تلاصق دار مسلم. جوابكم، ولكم الأجر، والسلام عليكم والرحمة والبركة.

● جواب الإمام أبي العباس ابن زكري^(١)

الحمد لله..

الجواب عن السؤال المكتتب في الورقتين قبل هذا هو أن نقول: هدم

(١) انظر نص الجواب في المعيار المغرب للونشريسي (٢/٢١٧ - ٢٢٥).

الكنائس المسؤول عنها لا يجوز بمقتضى الشريعة المحمدية على رأي المحققين في الفقه المالكي الناظرين به في القضية، والتشغيب فيها من عدم التحقيق في أصول المسائل العلمية، فيغتر المشغب في المسألة بظاهر عمومات هي مخصوصة، وكذلك المطلقات من النصوص وهي مقيدات، على أن موضوعها إحداث الذمي كنيسة في بلد الإسلام.

وموضوع قضية النزاع هدم ما وجد من الكنائس مبنياً محوزاً بيد الذميين دهرأ طويلاً، ولم ينكر عليه أحد من المسلمين، ولا يدل منع الإحداث على وجوب هدم المبنى لا المحوز على الوجه الموصوف بشيء من الدلالات الثلاث، ولهذا [قال] الشيخ أبو الحسن اللخمي بأن الظاهر من قول ابن القاسم وغيره أن القديم من الكنائس يترك ولا يهدم، وكذا قول صاحب الجواهر: «لا نتعرض لكنائسهم»^(١)، مع قوله بعد هذا: «فإن كانوا في بلدة بناها المسلمون فلا يُمَكَّنُون من بناء كنيسة»^(٢).

ولا فرق إلا ما قلناه من أن المبنى من الكنائس القديمة لا يُتَعَرَّضُ له، وإن كان في موضع يمنع فيه الإحداث، فلا يستقيم الاستدلال على وجوب الهدم بمنع الإحداث.

على أنا نقول: ما دل منها بعمومه وإطلاقه مخصوص ومقيد بغير المعاهدين والذميين إذا انتقلوا في بلد الإسلام من موضع إلى موضع وَلَمْ يخرجوا عن العهد والذمة فسكنوا فيه وأرادوا إحداث كنيسة لإقامة دينهم، فإنهم يُمَكَّنُون من بنائها ولا يمنعون منها، وإنما يمنعون من إظهار ما لا يجوز إظهاره كالقراءة وضرب النواقيس^(٣).

وعلى هذا بنى ابن الحاج في مسألة النصارى الراحلين من الغدوة بأمر أمير المسلمين إلى موضع استقروا فيه وطلبوا بناء كنائس في موضع

(١) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٤٩١/١).

(٢) المصدّر نفسه (٤٩٢/١).

(٣) المصدّر نفسه (٤٩٣/١).

استقرارهم، فقال: «هؤلاء النصارى وصفوا بالعهد، وذلك يقتضي ثبوتهم على ما سلف من العهد والعقد من الذمة، والوفاء لهم واجب، فيباح لكل طائفة منهم بناء بيعة واحدة لإقامة شريعتهم، ويمنعون من ضرب النواقيس، لأن أمير المؤمنين أمر بنقلهم للخوف منهم والحذر للمسلمين. قال: ورأيت لبعض المالكيين نحوه، وهو الصحيح عندي، ثم قال: وتميزت هذه المسألة عما اختلف العلماء فيه قديماً وحديثاً من المالكية وغيرهم لم أر لذكر اختلافهم هنا وجهاً»^(١).

قلت: وأنا لا أرى لهدم الكنائس المسؤول عنها وجهاً.

أما أولاً: فلأن الذميين المذكورين لو أرادوا إحداث كنيسة في موضع استقرارهم حين نزلوا فيه لساغ لهم ذلك، ولا يسوغ منعهم على أي وجه فرضت من اختطاط أو إحياء، إذ هم أهل ذمة على ما علم من حال اليهود في بلد المسلمين، إذ لا يعلم لهم فيها حرب، فعقد الذمة لهم قديم، فقد نص مشايخ المالكية على جواز نقل الذمي جزيته من بلد لغيره من بلد الإسلام^(٢)، وذمة المسلمين واحدة في كل بلد من بلادهم، فلا يتوقف في أمرهم، وإنما ينظر فيهم لو كانوا نصارى كما أشار إليه ابن الحاج في نازلته.

ولعمري لو اتفق مثل ذلك لليهود لم يحتج إلى مثل ما احتاج إليه من قوله: «هؤلاء قد وصفوا بالعهد... إلى آخر ما ذكره».

فقضية النزاع ابتداء مندرجة في جوابه اندراجاً أحروياً، إما علم من أن عقد الذمة أقوى من العهد، فكيف يستقيم هدم ما وجد مبنياً محوزاً بيد الذميين المذكورين من الكنائس لما بأيديهم أمداً طويلاً لا يعلم تاريخه، ولا

(١) انظر نوازل البرزلي الجزء الأول (٢٠٧/و).

(٢) انظر هذه المسألة في: التاج والإكليل للمواق (٣/٣٦٦)، شرح الخرشي على مختصر خليل (٣/١٢٩)، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (١/٥٠٠)، القوانين الفقهية لابن جزي ص(١٥٦)، المدونة لسحنون (٢/٢٦، ٢٧).

مانع من الإنكار عليهم عادة في تلك المواضع ولا في غيرها، إما قد علم من حال اليهود في غالب أحوالهم، فيجب القضاء بالملك لهم.

وقد قضى أهل المذهب المالكي بملك الحائز موضعاً مدة الحيازة بشروطها عشرة أعوام ونحوها بين الأجانب، وخمسين سنة بين الأقارب^(١)، لا سيما مع البناء والهدم، ولا أثر في ذلك لاحتمال الغصب أو التعدي.

وعلى هذا الأصل بنى شيخنا سيدي أبو الفضل قاسم العقباني رحمه الله ورضي عنه فتياه للقصارين بتلمسان، فإنهم تملكوا مقبرة من مقابر المسلمين يتصرفون فيها بالبيع والابتاع وتورث عنهم، فقام عليهم قائم وأراد نزاعها من أيديهم وتصييرها حبساً كسائر المقابر، محتجاً عليهم باتفاق المذاهب على أن الميت إذا دفن في موضع فهو حبس.

فأجاب الشيخ بأن الحوز بأيديهم مدة طويلة من غير نكير، وذلك يوجب ملكهم ولا يسألون عن سببه، ولا يحمل أمرهم على العداء، لإمكان طريان الدين على ملكهم لحصار ونحوه.

فهذه الكنائس المسؤول عنها مندرجة فيما أفتى به شيخنا بل هي أحرورية، فنقول: هدم الكنائس الموصوفة ظلم لأهل الذمة، وظلم أهل الذمة لا يجوز شرعاً، فمن أول الأول هدم الكنائس الموصوفة لا يجوز شرعاً.

بيان الصغرى ما تقدم من ثبوت ملك ما أريد هدمه للذميين المذكورين، واحتمال التعدي فيها مرجوح، [وحق] الذمي معلوم من الدين ضرورة.

فهذا المنهج في تحصيل المطلب المسؤول عنه كافٍ، وبدفع الشغب

(١) انظر: شرح الخرشي على مختصر خليل (٢٤٢/٧، ٢٤٣)، شرح ميارة الفاسي على تحفة الحكام لابن عاصم (١٦٤/٢، ١٧٠)، عقد الجواهر الشميعة لابن شاس (٢١٢/٣)، القوانين الفقهية لابن جزي ص (٣١٠)، المدونة لسحنون (١٩٢/٥)، مواهب الجليل للحطاب (٢٢١/٦ - ٢٢٦).

عن القضية للمنصف واف، ثم نتبرع بالكلام على ما يتمسك بظاهره في منع الإحداث فنقول:

قد قسم غير واحد من مشايخ المالكية الأرض باعتبار إحداث الذمي فيها كنيسة ثلاثة أقسام: أرض للمسلمين، وأرض للصليبيين، وأرض عنوة، وهي أيضاً للمسلمين، ولا خفاء في الفرق بين هذه الأراضي الثلاث.

فالأولى: ما ملكه المسلمون ملكاً تاماً يقبل نقل الملك بسبب من أسبابه، ومن ذلك الأرض المختطة، أي المعطاة، قال الجوهري^(١): «الخطبة - بالكسر - الأرض التي يختطها الرجل لنفسه، وهو أن يعلم عليها علامة بالخط ليعلم أنه قد اختارها ليبنيها داراً، ومنه خطط الكوفة والبصرة»^(٢)، قال الشيخ أبو إسحاق التونسي^(٣): ما اختط المسلمون من أرض فلهم أن يبنوا ويتملكوا، مثل القيروان التي اختطها العرب حين نزلوا، لا شك في جواز بيعها.

وأما أرض الصلح: فعلى وجهين.

الأول: يعمرها أهل الصلح بخراج ورقبتها للمسلمين.

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، إمام من أئمة اللغة، أخذ العربية عن أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وأبي إبراهيم الفارابي، وهو صاحب معجم الصحاح المشهور، توفي سنة ٣٩٣هـ، وقيل في حدود ٤٠٠هـ.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة للقفطي (١٦٧/١ - ١٩٨)، بغية الوعاة للسيوطي (٤٦٦/١، ٤٤٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٠/١٧ - ٨٢)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٦٥٦/٢ - ٦٦١).

(٢) انظر الصحاح للجوهري (١١٢٣/٣).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن حسن بن إسحاق التونسي الإمام المحدث الحافظ الفقيه الأصولي، تفقه بأبي بكر بن عبدالرحمن، وأبي عمران الفاسي، والأزدي وغيرهم، وبه جماعة منهم عبدالحميد بن سعدون، وعبدالحميد الصائغ، وله تعاليق حسنة على المدونة وكتاب ابن المواز، توفي سنة ٤٤٣هـ.

انظر ترجمته في: الديباج لابن فرحون (٢٦٩/١)، شجرة النور لمحمد مخلوف (١٠٨/١، ١٠٩)، وفيات ابن قنفذ ص (٢٤٤).

والثاني: أن تكون الرقبة لهم وعليهم الخراج^(١).

وأما أرض العنوة: فهي المأخوذة من أيدي الكفار الحربيين قهراً، وهي أيضاً للمسلمين لا تقبل النقل للملك بسبب من أسبابه، فيمتنع فيها الابتياح والإقطاع.

فأما الأرض الأولى فقد اتفقت المالكية على منع إحداث الذمي فيها كنيسة، ففي المدونة: «ولا يجوز لمسلم أن يكرى داره أو يبيعها ممن يتخذها كنيسة»^(٢).

وفي رسم يسلف في المتاع والحيوان من سماع ابن القاسم من كتاب السلطان من العتبية: «سئل مالك عن الكنائس التي في الفسطاط المحدثه التي في خطط الإسلام إن أعطوهم العراض وأكروها يبنون فيها الكنائس؟ قال: أرى أن تغير وتهدم ولا يتركوا، وذلك لا خير فيه»^(٣).

قال القاضي ابن رشد في البيان عند شرحه لهذه المسألة: «هذا مثل ما في المدونة، ولا خلاف أعلمه فيها»^(٣).

قلت: وليس في المدونة ما يماثل مسألة العتبية التي حكى القاضي ابن رشد فيها الاتفاق تصوراً وتصديقاً، إلا قولها: «ولا يجوز لمسلم أن يكرى داره أو يبيعها ممن يتخذها كنيسة أو بيت نار».

فإن قلت: لعله أراد قولها: «ليس لأهل الذمة أن يحدثوا ببلد الإسلام كنيسة».

(١) انظر عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٤٩٢/١).

(٢) قال الإمام مالك في المدونة (٤٢٤/٤): «ولا يعجبني أن يبيع الرجل ممن يتخذها كنيسة، ولا يؤاجر داره ممن يتخذها كنيسة».

أما العبارة التي نقلها الشارح فإنها مقتبسة من تهذيب المدونة للبرادعي (١٦٥/و)، وهذه عادة كثير من المتأخرين، فإنهم يحيلون على المدونة، والحقيقة أنه رجعوا إلى تهذيبها للبرادعي.

(٣) انظر البيان والتحصيل لابن رشد الجد (٣٤٠/٩).

قلت: لا يصح أن يريد ذلك لأن المراد ببلد الإسلام عند شارحها بلد العنوة لا غيرها، والخلاف في إحداث الذمي فيها كنيسة منصوص عليه في المدونة عند ابن القاسم وغيره، وقد أشار إليه ابن رشد في آخر كلامه^(١).

ولا يقال: مراده الأرض المختطة، لأن الغير لم يخالف فيها ابن القاسم، كما خالفه في أرض العنوة حسبما هو ظاهر المدونة.

لأنا نقول: قد نقل الشيخ أبو الحسن اللخمي الخلاف فيها وفي العنوية صريحاً، إلا أنه لم يعزه في المختطة للغير المخالف لابن القاسم في أرض العنوة، ولفظه: «اختلف في الكنائس في بلاد المسلمين في العنوة إذا أُقِرَّ فيها أهلها، وفيما خطه المسلمون فسكنه أهل الذمة على ثلاثة أقوال:

فقال ابن القاسم^(٢): ليس لهم أن يحدثوا كنيسة في شيء من بلد المسلمين، كانوا عنوة فأقروا فيها، أو اختط ذلك المسلمون فسكنها أهل الذمة معهم، إلا أن يكونوا أعطوا ذلك فيوفى لهم.

وقال غيره: لهم أن يتخذوا ذلك في أرض العنوة إذا أقروا فيها^(٣).

وظاهر قوليهما أن القديم منها يترك، قال ابن القاسم: وأما أهل الصلح فلا يمنعوا من أن يحدثوا الكنائس لأنها بلادهم.

(١) البيان والتحصيل لابن رشد الجد (٣٤١/٩).

(٢) قال ذلك في المدونة (٢٤٢/٤).

(٣) جاء في تهذيب المدونة للبرادعي (١٦٥/و) ما يلي: «وقال غيره [غير ابن القاسم]: كل بلد افتتحت عنوة وأقروا فيها... فلا يمنعون من كنائسهم التي فيها، ولا أن يحدثوا فيها كنائس، لأنهم أقروا فيها على ما يجوز لأهل الذمة». وانظر البيان والتحصيل لابن رشد (٣٤١/٩).

وقال ابن الماجشون^(١) في كتاب ابن حبيب^(٢): أما أهل العنوة فلا يترك لهم عند ضرب الجزية كنيسة إلا هدمت، ثم لا يحدثون كنيسة، وإن كانوا منعزلين عن بلد الإسلام...

قال: وأما أهل الصلح فلا يحدثوا كنيسة في بلاد المسلمين، وإن شرط ذلك لم يجز، ويمنعون من رم كنائسهم القديمة إذا دثرت، إلا أن يكون شرط لهم ذلك فيوفى لهم، ويمنعون من الزيادة الظاهرة والباطنة.

وإن كانوا منقطعين عن بلد المسلمين، وليس بينهم مسلمون كان لهم أن يحدثوا^(٣). انتهى.

فما نقله ابن عرفة منسوباً إليه فيه قلق ونظر واضح.

أما الأرض التي اتفق أهل المذهب على جواز الإحداث فيها، فهي الأرض الأخيرة في كلام الشيخ اللخمي، والمختلف فيها ما ذكر من أرض

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن عبدالعزيز بن الماجشون القرشي، الفقيه البحر، مفتي المدينة، من بيت علم وحديث، تفقه بأبيه ومالك وغيرهما، وبه تفقه أئمة كابن حبيب وسحنون وابن المعدل، توفي سنة ٢١٢هـ.

انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٤٢٤/٥)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٠٧/٦ - ٤٠٩)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٥٩/١٠، ٣٦٠)، شجرة النور لمحمد مخلوف (٥٦/١)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٤٨)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٥٠٦/٥).

(٢) هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي القرطبي، إمام الأندلس وفقهائها في عصره، سمع وتفقه على كبار أصحاب مالك كيحيى الليثي وابن الماجشون ومطرف، وكان نبيلاً حافظاً للفقه غير أنه لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بصحيحه وسقيمه، ألف كتباً كثيرة منها: الواضحة في السنن والفقه، وتفسير الموطأ، وتفسير القرآن وغيرها توفي سنة ٢٣٩هـ.

انظر ترجمته في ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٠/٣)، والديباج لابن فرحون (٨/٢ - ١٥)، طبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٦٢)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠٢/١٢ - ١٠٧)، جذوة المقتبس للحميدي (٤٤٧/٢ - ٤٤٩)، شجرة النور لمحمد مخلوف (٧٥، ٧٤/١).

(٣) انظر نحو كلام اللخمي في: البيان والتحصيل لابن رشد (٣٤٠/٩، ٣٤١)، عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٤٩٣/١).

العنوة والمختطة، وكذلك أرض الصلح التي بين أظهر المسلمين.. فقال القاضي ابن رشد: لهم الإحداث إن شرطوه^(١)، ونقل الشيخ ابن أبي زيد^(٢) عن عبدالملك في النوادر: ليس لهم الإحداث وإن شرطوه.

وكلاهما لم يعرّج على قول ابن القاسم في المدونة كما نقله الشيخ للخمّي، وقوله في الكتاب: «إلا أن يكون لهم أمر أعطوه»، فسرّه الشراح بإذن الإمام، ونقل الشيخ أبو الحسن عن الشيوخ جواز الإذن للإمام في الإحداث إذا كانت مصلحته أعظم من مفسدته.

فظهر بما ذكرناه وقرّناه أن الأرض التي بنيت فيها الكنائس المسؤول عنها ليست من الأرض المتفق على منع الإحداث فيها، إذا لم يثبت أن المسلمين ملكوا الذميين الأرض أو منفعتها على أن يبنوا فيها تلك الكنائس، فاحتمل أمرها وجهاً واحداً فاسداً ووجوهاً كثيرة من الصحة، إذ يحتمل أن يكون التملك للملك ثم بدا للذميين بناء الكنيسة لإقامة دينهم، والملك المعتبر للذمي مصحح لإحداث الكنيسة فيه على مقتضى قول ابن القاسم في المدونة، إذ فرق به بين أرض الصلح يجوز فيها الأحداث، وبين العنوة فمنعه فيها^(٣).

(١) انظر البيان والتحصيل لابن رشد (٣٤٠/٩).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن أبي زيد عبدالرحمن النفري القيرواني، الإمام العلامة الفقيه القدوة المبرز في العلم والعمل، الملقب بمالك الصغير، أخذ عن فقهاء بلده، ورحل فأخذ عن كثيرين، واشتهر حتى عملت إليه الرحلة من الأقطار وكثر الآخذون عنه، من مؤلفاته النوادر والزيادات، واختصار المدونة، والرسالة، والنهي عن الجدل، توفي سنة ٣٨٦هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/١ - ١٣)، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤٩٢/٤ - ٤٩٧)، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص (١٣٥)، الديباج لابن فرحون (٤٢٧/١ - ٤٣٠)، شذرات الذهب لابن العماد (١٣١/٣).

(٣) جاء في المدونة (٢٤/٤): «سألت مالكا: هل لأهل الذمة أن يتخذوا كنائس في بلاد الإسلام؟ قال: لا، إلا أن يكون لهم أمر أعطوه»، قال ابن القاسم: «لا أرى أن يمنعوا من ذلك في قراهم التي صالحوا عليها، لأن البلاد بلادهم يبيعون أرضهم ودورهم ولا يكون للمسلمين منها شيء، إلا أن تكون بلادهم غلبها عليهم المسلمون وافتتحوها عنوة، فليس لهم أن يتخذوا فيها شيئاً، لأن البلاد بلاد المسلمين...». وانظر أيضاً تهذيب المدونة للبرادعي (١٦٥/و).

وكذلك يعتبر الملك على قول ابن الماجشون أيضاً، غير أنه جعل شرط تأثيره السلامة من مخالطة الذميين للمسلمين خشية الفتنة على الضعفاء، ولذلك أجاز الإحداث للمنقطعين عن المسلمين إن لم يسكنوا معهم^(١)، إلا أن الإمام المازري قال: إنه خلاف المذهب.

ومما يحتمل إذن جماعة المسلمين للذميين في الإحداث، وهي قائمة مقام الإمام في الموضع الذي لا إمام فيه.

أو تكون الأرض محياة فملك الذميون بالإحياء على القول بصحة إحياء الذمي في غير جزيرة العرب، وهو مختار الباجي^(٢).

أو تكون الأرض مختطة وأذنت الجماعة لمصلحة في الإحداث هي أرجح من المفسدة، ويصير ذلك كحكم من حاكم في محل الخلاف فيرفعه.

أو قدم الذميون على الموضوع للسكنى فيه عن عهد معتبر سابق كما تقدم، وقد لاح في أصول الفقه أن وقوع واحد من شيئين فأكثر أقرب من وقوع واحد بعينه.

ثم إن الحوز الثابت للذميين على ما ذكر مانع من اعتبار الفساد، وإن احتمل بمقتضى ما تقرر في الفقه، فلو قدر الترافع في الكنائس الموصوفة إلى حاكم موصوف بالعلم والعدالة لا يقضي فيها سوى بالصحة، ولو قضى فيها بالفساد لاحتماله مع قيام موجب الصحة لنقض حكمه.

ولم يخرج عن حكم هذا الأصل سوى مسألة واحدة نبه مشايخ المالكية عليها، وهي إذا ادعت المرأة على زوجها الوطء في خلوة الاهتداء،

(١) انظر عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٤٩٣/١)، فقد جاء فيه ما يلي: «فلو صلحوا على أن يتخذوا الكنائس إن شاؤوا، فقال ابن الماجشون: لا يجوز هذا الشرط، ويمنعون منه إلا في بلدهم الذي لا يسكنه المسلمون معهم، فلهم ذلك وإن لم يشترطوه، قال: وهذا في الصلح...». وانظر البيان والتحصيل لابن رشد الجد (٣٤٠/٩).

(٢) انظر المنتقى للباجي (٢٩/٦).

وهي محرمة أو حائض أو في نهار رمضان وأنكره الزوج، قال في المدونة^(١): فالقول فيه كالقول في الوطاء الصحيح في وجوب جميع الصداق، وقيل: القول قول الزوج عملاً بالأصل المقرر، وإنما لم يعتبره في المدونة في هذه المسألة من أجل الوازع الطبيعي فقدمه على الوازع الشرعي.

هذا كله فيما يتعلق بالمقدمة الصغرى من القياس، وهي قولنا: هدم الكنائس الموصوفة ظلم لأهل الذمة.

وأما ما يتعلق بالمقدمة الثانية، وهي الكبرى القائلة: وظلم أهل الذمة لا يجوز شرعاً، فنقول: قد أمر الله بالوفاء بالعهد^(٢)، وقال رسول الله ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ الْمُعَاهِدِينَ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنُوا لَكُمْ»^(٣).

وقد تضافرت الأحاديث عنه عليه السلام بالنهي عن ظلم أهل الذمة، فلا سبيل إلى استباحته، فلزم صدق النتيجة، وهي هدم الكنائس الموصوفة لا يجوز شرعاً.

ثم خروج أهلها إن خرجوا عن الحد الواجب عليهم لا يستلزم

(١) انظر المدونة (٣٢١/٢، ٣٢٢).

(٢) قال الله تعالى: «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَثْؤَلًا» [الإسراء: ٣٤].

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، حديث ٥٨٥٠، (١٦٠/٦) قال حدثنا صدقة بن محمد بن خروف المصري، ثنا عبد المنعم بن بشير الأنصاري، ثنا عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَّا بِإِذْنٍ».

ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد [كتاب الأدب/ باب الاستئذان...]، (٤٦/٨)، وقال: فيه عبد المنعم بن بشير، وهو ضعيف، وقال محقق المعجم الكبير للطبراني: وعبد الحميد بن سليمان أيضاً ضعيف.

وانظر كنز العمال لعلاء الدين الهندي (٤١٤/١٥)، رقم ٤١٦٣٥.

وأخرج الطبراني أيضاً في المعجم الكبير رقم ٦٤٥، (٢٥٨/١٨) حديثاً آخر بلفظ: «... ولا تدخلوا بيوت الكتابيين...»، قال محققه: وفي إسناده أشعث بن سوار، وهو لين، فالحديث ضعيف أيضاً.

استباحة أموالهم، إلا أن يكون ذلك مما نص عليه أئمتنا أنه نقض للعهد، كما إذا تمردوا على الأحكام ومنعوا الجزية، أو برزوا لقتال المسلمين لا بالحرابة على المشهور، وعليه فحكم المحارب منهم حكم المحارب من المسلمين، أو يثبت إكراه الذمي حرة مسلمة على الزنى، فمكرهاها ناقض للعهد، أو غرها بأنه مسلم فتزوجها، وكذلك إن خرج لدار الحرب يريد السكنى بها ما لم يكن خروجه لظلمٍ لِحَقِّه فإنه لا يسترق على المشهور^(١).

وفي الجواهر: «عقد الذمة يقتضي وجوباً علينا وعليهم، فحكمه علينا وجوب الكف عنهم وأن نعصمهم بالضمان نفساً ومالاً، ولا نتعرض لكنائسهم ولا لخمورهم ولا لخنازيرهم ما لم يظهروها، فإن أظهروا الخمر أرقناها عليهم، وإن لم يظهروها وأراقها مسلم فقد تعدى ويجب عليه الضمان وقيل: لا يجب»^(٢).

قلت: مبنى الخلاف في هذه المسألة وما يشبهها اختلاف الأصوليين في خطاب الكفار بالفروع، وهكذا يكون حكم الأمور التي هي من شرعهم، فإننا لا نتعرض لهم فيها ما لم يظهروها، فيتقدم إليهم فيها، فالتغيير عليهم كتغيير المنكر على المسلمين بشروط ثلاثة:

الأول: العلم بالمعروف والمنكر، والجاهل لا يصح منه أمر ولا نهي، لأنه قد ينهى عن المعروف ويأمر بالمنكر، وقد نص بعض المتكلمين على أن المنهي عنه والمأمور به لا بد أن يكون مجعماً عليهما بالأمر بالوجوب والنهي بالتحريم، فيخرج المندوب وما اختلف في وجوبه، وكذلك المكروه وما اختلف في تحريمه.

الثاني: الأمن من أن يؤدي إنكار المنكر إلى منكر أكبر منه، كمن ينهى عن شرب الخمر بحيث يؤول نهيهِ إلى قتل نفس، فإن لم يؤمن ذلك

(١) انظر شرح الخرشي على مختصر خليل (١٤٩/٣، ١٥٠).

(٢) عقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٤٩١/١).

لم يجز التغيير كما ذكر من أراد هدم الكنائس المسؤول عنها، فبتقدير أن يكون بقاؤها منكراً لم يجز تغييرها إن كان يؤدي إلى القتل والقتال بين المسلمين، فلا سبيل إلى تغييرها على أهلها وهم أهل الذمة، وقد اتفق العلماء على تحريم قتال الذميين، وهم لم ينقضوا العهد، فلهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم، إلا أن ينقضوا عهد الذمة، وحيث لم ينقضوا عهد الذمة يكون قتالهم حراية ومن باب السعي في فساد الأرض، فالساعي في ذلك مندرج في آية الحراية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا...﴾ الآية^(١).

الثالث: أن يعلم أو يغلب على ظنه أن إنكاره للمنكر مزيل له، فإن لم يعلم ولا غلب على ظنه، لم يجب التغيير.

الشرطان الأولان في الجواز، والثالث في الوجوب، فإذا عدم الشرط الأول والثاني لم يجز الأمر ولا النهي، وإن عدم الثالث ووجد الأول والثاني جاز أن يأمر وينهى.

ويدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالشروط الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٢)، وقول رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَيَّ يَدُ السَّيْفِ وَلَتَوُطِّرَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، أَوْ لَيُضْرِقَنَّ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَيَعْتَنِكُمْ كَمَا لَعَنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَ إِذَا عَمِلَ الْعَامِلُ مِنْهُمْ بِالْخَطِيئَةِ نَهَاها النَّاهِي تَغْزِيرًا، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ جَالِسُهُ وَوَآكَلَهُ وَشَارَبَهُ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ عَلَى الْخَطِيئَةِ بِالْأَمْسِ، فَلَمَّا رَأَى اللَّهُ ذَلِكَ

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٣، وتام الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٧١.

مِنْهُمْ صَرَفَ قُلُوبَ بَغْضِهِمْ عَلَى بَغْضٍ وَلَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ دَاوُدَ وَعِيسَى^(١).

وصلى الله على نبينا وعليهما وسائر النبيين والمرسلين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وكل ما وقع في السؤال من الحجج والمحااجة صواب أرانا الله الحق حقاً ورزقنا اتباعه، وجنبنا طرق الباطل وأشياعه بمنه وفضله وجوده وطوله.

وكتبه عبد ربه أحمد بن محمد بن زكري التلمساني لطف الله به.

● فتوى في مسألة مشابهة وقعت في بيت المقدس^(٢)

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا ومولانا محمد رسول الله.

من عبد الله أحمد بن محمد بن زكري التلمساني خار الله له، وأنجح في رضاه قصده وأمله، إلى الأخ في الله أبي محمد عبد الله.

بعد السلام عليكم، قد وردت عليّ أسئلتك وأنا مشغول البال من أجل كثرة الأشغال، ووردت عليّ إثرها كتب وسؤال من قبل المغيلي طالباً الجواب في قضية الكنائس التي سألت عنها.

فأما أجوبة أسئلتك فقد حصلت والحال على ما وصفت لك، وسيقع الجواب له على سؤاله إن شاء الله عز وجل، وما عندي في القضية إلا ما وقع به الجواب لك، وكان ذلك إثر جوابي في قضية وردت عليّ من

(١) أخرجه بنحو هذا اللفظ الترمذي في [كتاب الملاحم/ باب الأمر والنهي]، حديث ٤٣٣٧، (١٢٢/٤).

والطبراني في المعجم الكبير، حديث ١٠٢٦٨، (١٠/١٤٦)، (١٤٧).

والبيهقي في شعب الإيمان [باب (٥٢) في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]، حديث ٧٥٤٦، (٨٠/٦).

وذكره الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص(٤٣١)، أما محقق كتاب شعب الإيمان فحسن إسناده.

(٢) انظر نص هذا الجواب في المعيار المعرب للونشريسي (٢/٢٢٨، ٢٢٩).

المشرق مثل قضيتك، وحاصل سؤالها: كنيسة في بيت المقدس لأهل الذمة أراد بعض الفقهاء هدمها، فهل تهدم أم لا؟

فأجبت عن السؤال وهو مكتوب في رق بما حاصله:

إن بيت المقدس قد استفتحته الصحابة رضي الله عنهم صلحاً من غير خلاف بين أهل السيرة والتاريخ، وما استفتح صلحاً، للصلحي الإحداث على مذهب المدونة، فكيف يهدم ما هو مبني من قبل الفتح؟

وقد طلب صاحب السؤال تسجيله في كل بلد إلى أن يصل فسجل عليّ وسافر حامله في طرائد البنادقة في هذه السنة.

وأما كنائس البلاد الصحراوية فأقرب شيء في تلك البلاد أنها مملوكة لأهلها بالإحياء والاختطاط، ويبعد فيها أن تكون عنوية أو صلحية، ولا سبيل إلى هدم ما وجد فيها من الكنائس، إلا إذا ثبت أن أهل تلك البلاد ملّكوا الذميين الأرض على أن يبنوا فيها الكنائس، وإثبات هذا هو المتفق على منع الإحداث به وعلى وجوب الهدم، ولا خفاء في عدم ثبوت ذلك.

وأما سواه لا يصح معه الهدم بوجه من الوجوه إلا بوجه العدوان والظلم لأهل الذمة، اللهم إلا إن كان القائم عليهم ينكر مشروعية ضرب الجزية وإعطاء الذمة المعلوم ضرورة من دين الأمة، فحينئذ يكون خارقاً للإجماع القطعي، وقد علم كفر منكروه، ولا خلاف بين المسلمين في سائر الأعصار وفي جميع الأمصار في مشروعية ضرب الجزية وإعطاء الذمة إلى أن ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء إلى الأرض فحينئذ لا تعطى لكافر ذمة.

وسلام منا على شيوخ الموضع وفرهم الله، وكان في عونهم على الحق ودفع الباطل، ونطلبهم في الدعاء لنا، فإن دعاء المؤمن لأخيه المؤمن بظهر الغيب مستجاب.

ختم الله لنا ولهم بالحسنى والزيادة، وبلغ كل واحد منا في مرضاة مولاه منتهى الإرادة، وختم لنا ولهم بالسعادة.



الملحق الخامس

أحباس مسجد ابن زكري

عثر المؤرخ الفرنسي بروسيلارد BROSELARD على وثيقة حجرية منقوشة بخط مغربي، تتضمن أوقافاً على مسجد ابن زكري بتلمسان، ويرجع تاريخها إلى شهر رجب عام ١١٥٤هـ، أي بعد أكثر من قرن ونصف من وفاة الإمام ابن زكري، وإليك فيما يلي نص هذه الوثيقة^(١):

الحمد لله، بيان أماكن حبس سيدي زكري:

[١٠١] ● البرج الكبير، سكة^(٢) في سكاك.

[١٠٢] ● ثم بومية: سكة في سكاك^(٣).

[١٠٣] ● ثم سكة في ظاهرة تسمى تكركوت^(٤).

[١٠٤] ● ثم سكة في بومسعد تسمى سيدي سنان^(٥).

(١) انظر: BROSELARD, Les inscriptions arabes de Tlemcen, Revue Africaine, 1861, p (170-171).

وراجع: أضواء على حياة وآثار ابن زكري لجيلالي صاري، مجلة الثقافة، عدد ٩٠، ص(٩٤)، فقد نقل فيها نص الوثيقة.

(٢) السكة قطعة أرض مساحتها ١٠ هكتارات.

(٣) أي من جملة الأوقاف قطعتا أرض، مساحة كل واحدة ١٠ هكتارات الأولى تسمى

البرج الكبير، والثانية تدعى بومية، وتقعان في منطقة تسمى سكاك.

(٤) تكركوت منطقة واقعة في إقليم بني وزان، بين الصفصاف ويسر.

(٥) تقع هذه السكة في سهل وادي بومسعد في قبيلة أولاد رياح.

- [٥٥] ● ثم سكة في تافرن^(١).
- [٥٦] ● ثم سكة تسمى الفنديق في ظيطن سدة^(٢).
- [٥٧] ● ثم فرد في بوقورة «شركة [مع] أولاد الساحلية» تسمى بالحركات^(٣).
- [٥٨] ● ثم سكة تحت الحناية تسمى شانكة.
- [٥٩] ● ثم ثلاثة أخماس «شركة [مع] جامع سيدي مهماز» [بأرض] تسمى الضاية^(٤).
- [٦٠] ● ثم سكة تسمى الفرد الأحمر^(٥).
- [٦١] ● ثم دار عوالي بنت الشحي^(٦).
- [٦٢] ● ثم دار أخرى كان فيها بن توزنت^(٧).
- [٦٣] ● ثم رقعة الكيس، الثمن فيها^(٨).
- [٦٤] ● ثم في جنان مزروعة، الربع وخروبة^(٩).

(١) تقع تافرن في إقليم المرازقة، قبيلة الغزال، في مقاطعة بني عد في مقاطعة أهل الواد.

(٢) في إقليم المرازقة، قبيلة الغزال.

(٣) الفرد يساوي نصف سكة، أي من بين الأوقاف قطعة أرض تسمى الحركات، مساحتها خمسة هكتارات بالاشتراك مع أولاد الساحلية، وتوجد في منطقة بوقورة الواقعة في إقليم الغزال.

(٤) أي من جملة الأوقاف قطعة أرض تسمى الضاية، بالاشتراك مع جامع سيدي مهماز، أما الضاية فلا يعرف مكانها الآن، وأما جامع سيدي مهماز فهو مسجد قديم بتلمسان، وقد حولته السلطات الاستعمارية إلى مركز للشرطة.

(٥) وتقع في إقليم المنصورة.

(٦) اندثرت هذه الدار قبل ١٨٦١م.

(٧) كانت توجد في حي يسمى باب الحديد، وصارت تسمى فيما بعد بدار سيدي زكري.

(٨) وتقع في ضواحي تلمسان بالقرب من ضريح سيدي بو جمعة.

(٩) يضم الجنان «المزرعة» ١٩٢ قسم يسمى كل قسم بالدرهم، والخروبة تساوي ١٢ قسماً، وعليه فإن قيمة الوقف من هذه المزرعة يساوي ٥٠ قسماً.

[١٥] ● في جنان العُدَيْسي «شركة [مع] بن قرة مصطفى» خمسة عشر درهماً.

[١٦] ● ثم في روض بن قمر في القلعة الثُّمن^(١).

[١٧] ● ثم في غرس بني مندِيل، الثُّمن^(٢).

[١٨] ● ثم في نوبة المصب، الثُّمن^(٣).

[١٩] ● ثم الثُّمن في حانوت بوزرينية في القيسارية^(٤).

[٢٠] ● ثم الثمن في جنان عزوز «شركة [مع مسجد] سيدي محمد السنوسي».

[٢١] ● ثم الخمس في ملك حمو بن موسى.

[٢٢] ● ثم قلة زيت عند بن عاشور جزاء في جنان الواد في «إمامة»^(٥).

[٢٣] ● ثم حانوت في القيسارية على قراءة الحزاب^(٦).

[٢٤] ● ثم الربع وثمانية دراهم في المرج من جنان باب حسن القاضي حبس على أذان أوقات الخمسة^(٧)، ومن بدله أو غيره فالله حسبه.

(١) وتقع في الجهة الشمالية من الجبل المطل على مدينة تلمسان.

(٢) ويقع في ضواحي تلمسان بين إقليمي أوزيدان وعين الحوت.

(٣) المصب: هو شلال كان ينحدر من أعلى جبال لآلاً سَتِي إلى أسفل المنصورة.

(٤) وقد حول الاستعمار هذه القيسارية إلى منشأة عسكرية.

(٥) «أمامة» ضاحية تقع بين مدينة المنصورة واقعة تلمسان، أما قلة الزيت عند التلمسانيين فتساوي ما يعادل عشرين لتراً.

(٦) أي هذا المتجر مخصص للحزاب، وهم الذين يجتمعون في المسجد لقراءة أحزاب من القرآن الكريم يومياً.

(٧) يقع هذا المرج على طريق تلمسان إلى جسر الصفصاف، ويصل إلى ضريح سيدي عبدالله.

[٢٥] ● [أملك] حمو بن موسى في الحناية، «شركة [مع] أحمد اصطنبولي».

[٢٦] ● مزروع في عين الحوت، «شركة [مع] بن دالي يحيى».

[٢٧] ● جنان عزوز في الصفصيف.

[٢٨] ● جنان العديسي في الكيفان.

[٢٩] ● طراز^(١) الحاج بن جعفر بن بوقلي حسن عند باب القيسارية حبس على مقابر مصطفى بن خوجة بن التركية.

ولعنة الله على من يأكل الحبس ويتنعم منه.

في رجب عام أربعة وخمسين مائة وألف.

تحليل هذه الوثيقة

إن هذه الوثيقة تكشف لنا عن قيمة الأوقاف المحبسة على مسجد سيدي ابن زكري، والتي تحتوي على تسعة وعشرين شيئاً، منها ثمانية سكك ونصف سكة، فإذا علمنا أن كل سكة تساوي ١٠ هكتارات فمساحته السكك هو ٨٥ هكتاراً، ومنها مزرعتان كاملتان، وأملك مختلفة، وأجزاء متفاوتة من أراضٍ مختلفة، وداران، ومصنع للنسيج، ومتجر كامل، وثمن من متجر آخر، وقلة زيت أي ما يعادل ٢٠ لتراً.

إن قيمة هذه الأوقاف كما هو ظاهر تساوي ثروة كبيرة، رغم أن المسجد الذي حبست عليه صغير، وإن هذه الأوقاف مع ما تحمله من قيمة مادية فإنها تحمل قيمة معنوية، وذلك أنها تدل على ما يلي:

١ - تعلق التلمسانيين بالأئمة والعلماء والفقهاء والصالحين.

(١) المراد بالطراز معمل لصناعة النسيج.

انظر التعليقات السابقة في:

Les inscriptions arabes de Telemcen, Revue Africaine, 1861, p (171-173).

٢ - ارتباطهم بالقرآن الكريم والعلم والمعرفة وإقامة الشعائر الإسلامية.

٣ - احتفاظ ذاكرة أهل تلمسان بالاحترام الكبير للإمام ابن زكري رحمه الله، فهذه الأوقاف حبست على مسجده بعد أكثر من قرن ونصف من وفاته.

٤ - دور الأوقاف الكبير في تنشيط الحياة العلمية والحفاظ على تماسك المجتمع الإسلامي، والحفاظ على المؤسسات وخاصة المساجد.





الملحق السادس

متن الورقات كما ورد في غاية المرام

تتميماً للفائدة، أفرد متن الورقات كما جاء في غاية المرام للشيخ ابن زكري التلمساني، مع مقابلته بالمتن المطبوع المتداول، وسأرمز إليه بالحرف (ط).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

قَالَ الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ: «هَذِهِ وَرَقَاتُ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْرِفَةِ^(٢) فُصُولِ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَأَصُولِ الْفِقْهِ لَفْظُ مُؤَلَّفٍ^(٣) مِنْ جُزْأَيْنِ مُفْرَدَيْنِ، أَحَدُهُمَا الْأُصُولُ، وَالْآخَرُ الْفِقْهُ^(٤)» فَلْأَصْلُ مَا بُنِيَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالْفَرْعُ مَا بُنِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْفِقْهُ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي طَرِيقُهَا الْاجْتِهَادُ.



(١) البسملة زيادة من ط.

(٢) [معرفة] لم ترد في ط.

(٣) في ط: وذلك مؤلف.

(٤) [أحدهما الأصول، الآخر الفقه] لم يرد في ط.

[الحكم الشرعي وأقسامه]

وَالْأَحْكَامُ سَبْعَةٌ: الْوَاجِبُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمُبَاحُ، وَالْمَحْظُورُ، وَالْمَكْرُوهُ، وَالصَّحِيحُ، وَالْبَاطِلُ، فَالْوَاجِبُ مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، وَالْمَنْدُوبُ مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، وَالْمُبَاحُ مَا لَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، وَالْمَحْظُورُ مَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ^(١)، وَالْمَكْرُوهُ مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ، وَالصَّحِيحُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الثُّبُودُ وَيَعْتَدُّ بِهِ، وَالْبَاطِلُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الثُّبُودُ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ.



[مقدمات منطقية]

وَالْفِئَةُ أَخْصُ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، وَالْجَهْلُ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ.

وَالْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مَا لَا يَقَعُ عَلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، كَالْعِلْمِ الْوَاقِعِ بِإِخْدَى الْحَوَاسِ الْخَمْسِ، وَهِيَ^(٢): السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالشَّمُّ وَالذَّوْقُ وَاللَّمْسُ، أَوْ بِالتَّوَاتُرِ، وَالْعِلْمُ الْمَكْتَسَبُ مَا يَقَعُ عَلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ^(٣).

وَالنَّظَرُ هُوَ الْفِكْرُ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ، وَالِاسْتِدْلَالُ طَلَبُ الدَّلِيلِ، وَالدَّلِيلُ هُوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمَطْلُوبِ، وَالظَّنُّ تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ، وَالشَّكُّ تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.



(١) في ط: ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله.

(٢) في ط: التي هي.

(٣) في ط: أو التواتر، وأما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال.

[تعريف علم أصول الفقه وأبوابه]

وَأُصُولُ الْفِقْهِ طُرُقُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَكَيْفِيَّةُ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا تَرْتِيبُ الْأَدِلَّةِ فِي التَّفْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْمُجْتَهِدِينَ^(١).

وَمِنْ أَبْوَابِ^(٢) أُصُولِ الْفِقْهِ، أَقْسَامُ الْكَلَامِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ، وَالْمُجْمَلُ وَالْمُبَيَّنُّ، وَالظَّاهِرُ وَالْمُؤَوَّلُ^(٣)، وَالْأَفْعَالُ، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْأَخْبَارُ، وَالْقِيَاسُ، وَالْحِظَرُ وَالْإِبَاحَةُ، وَتَرْتِيبُ الْأَدِلَّةِ، وَصِفَةُ الْمُفْتِي وَالْمُسْتَفْتِي، وَأَحْكَامُ الْمُجْتَهِدِينَ.



[أقسام الكلام]

فَأَمَّا أَقْسَامُ الْكَلَامِ، فَأَقْلُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ الْكَلَامُ اسْمَانِ، أَوْ اسْمٌ وَفِعْلٌ، أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ^(٤).

وَالْكَلَامُ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ وَنَهْيٍ، وَخَبَرٍ وَاسْتِخْبَارٍ^(٥)، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، فَالْحَقِيقَةُ مَا بَقِيَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ^(٦) عَلَى مَوْضُوعِهِ. وَقِيلَ: مَا اسْتُعْمِلَ فِيمَا اضْطَلِحَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ، وَالْمَجَازُ مَا تُجَوَّزُ بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ، وَالْحَقِيقَةُ إِمَّا لُغَوِيَّةٌ أَوْ شَرْعِيَّةٌ أَوْ عُرْفِيَّةٌ^(٧).

(١) ترتيب الأدلة... أحكام المجتهدين] لم يرد في ط.

(٢) في ط: وأبواب...

(٣) [والمؤول] لم يرد في ط.

(٤) في ط: زيادة [أو اسم وحرف].

(٥) في ط: زيادة: [وينقسم إلى تمن وعرض وقسم].

(٦) [في الاستعمال] لم يرد في ط.

(٧) في ط: وإما شرعية وإما لغوية.

وَالْمَجَازُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِزِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانٍ أَوْ ثَقُلٍ أَوْ اسْتِعَارَةٍ، وَالْمَجَازُ^(١)
بِالزِّيَادَةِ كَقَوْلِهِ^(٢) تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَالْمَجَازُ بِالنُّقْصَانِ كَقَوْلِهِ^(٣)
تَعَالَى: ﴿وَمَثَلِ الْفَرَيَةِ﴾، وَالْمَجَازُ بِالثَّقُلِ كَالْعَائِطِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ،
وَالْمَجَازُ بِالاسْتِعَارَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حِذَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾.



[الأمر والنهي]

وَأَمَّا الْأَمْرُ فَهُوَ اسْتِدْعَاءُ^(٣) الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ عَلَى سَبِيلِ
الْوُجُوبِ، وَصِيغَتُهُ «افْعَلْ»، وَعِنْدَ^(٤) الْإِطْلَاقِ وَالتَّجْرِيدِ عَنِ الْقَرَائِنِ^(٥) يُحْمَلُ
عَلَى الْوُجُوبِ^(٦)، إِلَّا مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ التَّنْذِيرُ أَوْ الْإِبَاحَةُ،
فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ^(٧).

وَلَا يَفْتَضِي^(٨) التَّكَرَّارُ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا إِذَا ذَلَّ الدَّلِيلُ^(٩)، وَلَا تَقْتَضِي
الْفُورَ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِهِ إِيجَادُ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِالزَّمَانِ الْأَوَّلِ دُونَ
الثَّانِي^(١٠)، وَالْأَمْرُ بِإِيجَادِ الْفِعْلِ أَمْرٌ بِهِ وَبِمَا لَا يَتِمُّ الْفِعْلُ إِلَّا بِهِ، كَالْأَمْرِ

(١) في ط: فالمجاز.

(٢) في ط: مثل قوله.

(٣) في ط: والأمر استدعاء.

(٤) في ط: وهي عند.

(٥) في ط: عن القرينة.

(٦) في ط: يحمل عليه.

(٧) [يحمل عليه] لم يرد في ط.

(٨) في ط: ولا تقتضي.

(٩) في ط: دل الدليل على قصد التكرار.

(١٠) [لأن الغرض... دون الثاني] لم يرد في ط.

بِالصَّلَاةِ أَمَرَ بِالتَّطَهَّارَةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَيْهَا، وَإِذَا فَعَلَ الْفِعْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ خَرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ^(١)، وَالْأَمْرُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْأَمْرِ^(٢).

[باب الذي يدخل]

في الأمر والنهي وما لا يدخل^(٣)

وَالنَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ فِي أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُؤْمِنِينَ^(٤)، وَالصَّبِي وَالسَّاهِي وَالْمَجْنُونُ غَيْرُ دَاخِلِينَ^(٥)، وَالْكُفَّارُ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، وَبِمَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ وَهُوَ الْإِسْلَامُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا لَرُبُّكَ مِنَ الْمَصْلِينَ ۖ...﴾^(٦)، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ، وَهُوَ اسْتِدْعَاءُ^(٧) التَّرَكُّ بِالْقَوْلِ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ، وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَتَرَدُّ صِبْغَةِ الْأَمْرِ وَالْمَرَادُ بِهِ التَّدْبُّ، أَوِ الْإِبَاحَةُ^(٨)، أَوِ التَّهْدِيدُ، أَوِ التَّسْوِيَةُ، أَوِ التَّكْوِينُ.

[العام والخاص والمطلق والمقيد]

وَأَمَّا الْعَامُّ فَهُوَ مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِكَ^(٩): عَمَّمْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا بِالْعَطَاءِ، وَعَمَّمْتُ جَمِيعَ النَّاسِ بِالْعَطَاءِ^(١٠).

(١) في ط: وإذا فعل يخرج المأمور عن العهدة.

(٢) [والأمر لا يدخل على الأمر] لم يرد في ط.

(٣) ما بين معقوفتين زيادة من ط.

(٤) في ط: فيدخل في خطاب الله تعالى المؤمنون.

(٥) في ط: وأما الساهي والصبي والمجنون فغير داخلين.

(٦) في ط: زيادة ﴿مَا مَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾^(١١)...

(٧) في ط: والنهي استدعاء.

(٨) في ط: والمراد به الإباحة.

(٩) في ط: قولهم.

(١٠) العطاء: لم يرد في ط.

وَأَلْفَاظُهُ أَزْبَعَةٌ وَهِيَ^(١): الْإِسْمُ الْوَاحِدُ الْمَعْرَفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَاسْمُ الْجَمْعِ الْمَعْرَفُ بِهِمَا^(٢)، وَالْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ كَ «مَنْ» فِيمَنْ يَغْفَلُ، وَ «مَا» فِيمَا لَا يَغْفَلُ، وَ «أَيُّ» فِي الْجَمِيعِ، وَ «أَيْنَ» فِي الْمَكَانِ، وَ «مَتَى» فِي الزَّمَانِ، وَ «مَا» فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ^(٣) وَالْجَزَاءِ وَغَيْرِهِ، وَ «لَا» فِي التَّكْرَارِ كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ^(٤).

وَالْعُمُومُ مِنْ صِفَاتِ الثُّطُقِ، وَلَا يَجُوزُ^(٥) دَعْوَى الْعُمُومِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْفِعْلِ وَلَا^(٦) مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

وَالْخَاصُّ يُقَابِلُ الْعَامَّ، وَالتَّخْصِصُ تَمْيِيزُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ، فَالْمُتَّصِلُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَالشَّرْطُ^(٧) وَالتَّقْيِيدُ بِالصِّفَةِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِشَرْطِ أَنْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ^(٨)، وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْكَلَامِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمُسْتَثْنَى^(٩) عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَيَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجِنْسِ وَمِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ^(١٠)، وَالشَّرْطُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَشْرُوطِ^(١١).

(١) [وهي] لم يرد في ط.

(٢) في ط: المعرف بالالف واللام.

(٣) [والخبر] لم يرد في ط.

(٤) [كقولك: لا رجل في الدار] لم يرد في ط.

(٥) في ط: لا تجوز.

(٦) [لا] لم يرد في ط.

(٧) في ط: والتقيد بالشرط.

(٨) في ط: ... أن يبقى من أفراد المستثنى منه شيء.

(٩) في ط: تقديم الاستثناء.

(١٠) في ط: ومن غيره.

(١١) في ط: ويجوز أن يتأخر على المشروط ويجوز أن يتقدم على المشروط.

وَالْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ يُحْمَلُ^(١) عَلَيْهِ الْمُطْلَقُ، كَالرَّقَبَةِ قُيِّدَتْ بِالْإِيمَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَأُطْلِقَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَالْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، وَالسُّنَّةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ، وَالنُّطْقُ بِالْقِيَاسِ^(٢)، وَيَغْنِي بِالنُّطْقِ قَوْلَ اللَّهِ، وَقَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ.

[المجمل والمبين والظاهر والمؤول]

وَالْمُجْمَلُ مَا يَفْتَقِرُ^(٣) إِلَى الْبَيَانِ، وَالْبَيَانُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّي، وَالْمُبِينُ هُوَ النَّصُّ^(٤)، وَالنَّصُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا وَقِيلَ مَا تَأْوِيلُهُ يُزِيلُهُ^(٥)، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَنَصَّةِ الْعَرُوسِ وَهُوَ الْكُرْسِيُّ.

وَالظَّاهِرُ مَا اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرَ مِنَ الْآخَرِ، وَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٦) وَيُسَمَّى ظَاهِرًا بِالدَّلِيلِ. وَالْعُمُومُ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ^(٧).

(١) في ط: ويحمل.

(٢) في ط: ... وَتَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، وَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، وَتَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ، وَتَخْصِيصُ النُّطْقِ بِالْقِيَاسِ. أَي بزيادة تخصيص بعد حرف العطف.

(٣) في ط: ما افتقر.

(٤) [والمبين هو النص] لم يرد في ط.

(٥) في ط: تنزيله.

(٦) في ط: ويؤول الظاهر بالدليل.

(٧) [والعموم قد تقدم شرحه] لم يرد في ط.

[الأفعال]

فِعْلٌ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ أَوْ غَيْرَهَا^(١)، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ، فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ حُمِلَ^(٢) عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ لَمْ يَخْتَصَرْ بِهِ^(٣) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، فَيُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يُحْمَلُ عَلَى النَّذْبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُتَوَقَّفُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ^(٤)، فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

وَإِفْرَازُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْقَوْلِ هُوَ كَقَوْلِ^(٥) صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ، وَإِفْرَازُهُ عَلَى الْفِعْلِ كَفِعْلِهِ، وَمَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ، وَعَلِمَ بِهِ وَلَمْ يَنْكِزْهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا فُعِلَ فِي مَجْلِسِهِ.



[النسخ]

وَأَمَّا النَّسْخُ فَمَعْنَاهُ الْإِزَالَةُ، يُقَالُ: نَسَخْتُ الشَّمْسُ الطَّلَّ إِذَا أَرَأَيْتُهُ وَرَفَعْتُهُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الثَّقُلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَسَخْتُ مَا فِي الْكِتَابِ^(٦)، أَيْ نَقَلْتُهُ، وَحَدُّهُ الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا مَعَ تَرَاخِيهِ عَنْهُ.

(١) في ط: أو غيرهما.

(٢) في ط: ...الاختصاص به يحمل...

(٣) في ط: لم يخص به.

(٤) في ط: فإن كان على وجه غير القربة والطاعة.

(٥) في ط: هو قول.

(٦) في ط: ما في هذا الكتاب.

وَيَجُوزُ نَسْخُ الرَّسْمِ وَيَقَاءُ الْحُكْمِ، وَنَسْخُ الْحُكْمِ وَيَقَاءُ الرَّسْمِ^(١)،
وَالنَّسْخُ إِلَى بَدَلٍ وَإِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، أَغْلَظَ وَمَا هُوَ أَخْفُ^(٢)، وَجُوزُ نَسْخِ
الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَنَسْخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ وَبِالسُّنَّةِ، وَنَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِالْكِتَابِ
وَبِالْمُتَوَاتِرِ^(٣)، وَنَسْخُ الْآحَادِ بِالْآحَادِ وَبِالْمُتَوَاتِرِ، وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ
بِالسُّنَّةِ^(٤)، وَلَا الْمُتَوَاتِرُ بِالْآحَادِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ يُنْسَخُ بِمِثْلِهِ وَبِمَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ.



[فصل في التعارض]^(٥)

إِذَا تَعَارَضَ نُطْقَانِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَا عَامِّينِ، أَوْ خَاصِّينِ، أَوْ
أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا، أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ
وَجْهِ.

فَإِنْ كَانَا عَامِّينِ وَأَمَكَنَّ^(٦) الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُجْمَعُ^(٧) بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ
يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُتَوَقَّفُ فِيهِمَا^(٨) إِنْ لَمْ يُعْلَمْ التَّارِيخُ، فَإِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ
فَيَنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَأَخِّرِ، وَكَذَلِكَ إِنْ^(٩) كَانَا خَاصِّينِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا
عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا فَيُخَصَّصُ^(١٠) الْعَامُّ بِالْخَاصِّ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ

(١) في ط: زيادة [ونسخ الرسم والحكم معاً].

(٢) في ط: والنسخ إلى ما هو أغلظ وإلى ما هو أخف.

(٣) في ط: ويجوز نسخ المتواتر بالمتواتر.

(٤) في ط: [ولا يجوز نسخ المتواتر بالآحاد]، وبقية العبارة إلى آخر الفقرة غير وارد.

(٥) ما بين معقوفتين زيادة من ط.

(٦) في ط: فإن أمكن.

(٧) في ط: جمع.

(٨) [فيهما] لم يرد في ط.

(٩) في ط: إذا.

(١٠) في ط: فيخص.

مِنْهُمَا^(١) عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ فَيُخَصَّصُ^(٢) عُمُومُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخُصُوصِ الْآخَرِ.



[الإجماع ومذهب الصحابي]

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَهُوَ اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ^(٣)، وَنَعْنِي بِالْحَادِثَةِ الشَّرْعِيَّةِ^(٤)، وَإِجْمَاعُ هَذِهِ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٥): «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»، وَالشَّرْعُ وَرَدَ بِعِضْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ عَلَى الْعَصْرِ الثَّانِي وَفِي أَيِّ عَصْرِ كَانَ، وَلَا يُشْتَرَطُ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنْ قُلْنَا انْقِرَاضُ الْعَصْرِ شَرْطٌ، فَيُعْتَبَرُ قَوْلُ مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاتِهِمْ وَتَفَقَّهَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ، وَلَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ ذَلِكَ^(٦).

وَالْإِجْمَاعُ يَصِحُّ بِقَوْلِهِمْ، وَفِعْلِهِمْ^(٧)، وَبِقَوْلِ الْبَعْضِ وَفِعْلِ الْبَعْضِ^(٨)، وَانْتِشَارِ ذَلِكَ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ عَنْهُ^(٩).

(١) في ط: وإن كان أحدهما عاماً من وجه...

(٢) في ط: فيخص.

(٣) في ط: زيادة: ونعني بالعلماء الفقهاء.

(٤) في ط: ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية.

(٥) في ط: صلى الله عليه وسلم.

(٦) في ط: عن ذلك الحكم.

(٧) في ط: بفعلهم.

(٨) في ط: بفعل البعض.

(٩) [عنه] لم يرد في ط.

وَقَوْلُ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ^(١) عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ، وَفِي الْقَدِيمِ هُوَ حُجَّةٌ^(٢).



[الأخبار]^(٣)

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ، فَالْخَبَرُ مَا يَدْخُلُهُ الصَّدْقُ وَالْكَذِبُ، وَالْخَبَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى أَحَادٍ وَمُتَوَاتِرٍ^(٤)، فَالْمُتَوَاتِرُ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ أَنْ يَزُوي جَمَاعَةٌ لَا يَقَعُ التَّوَاتُؤُ عَلَى الْكَذِبِ مِنْ مِثْلِهِمْ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَيَكُونُ فِي الْأَضَلِّ عَنْ مُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ لَا عَيْنَ اجْتِهَادٍ.

وَأَخْبَارُ الْأَحَادِ^(٥) هُوَ الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَلَ وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُسْنَدٍ وَمُرْسَلٍ^(٦)، فَالْمُسْنَدُ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ، وَالْمُرْسَلُ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ، فَالْمُرْسَلُ إِنْ كَانَ^(٧) مِنْ مَرَايِلِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا مَرَايِلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، لِأَنَّهَا^(٨) قَدْ فُتِّشَتْ فَوُجِدَتْ مَسَانِيدُ^(٩)، وَالطَّعْنَةُ تَدْخُلُ عَلَى الْإِسْنَادِ^(١٠).



(١) في ط زيادة [على غيره].

(٢) [وفي القديم هو حجة] لم يرد في ط.

(٣) في ط: (باب) وأما الأخبار...

(٤) في ط: ... ينقسم قسمين: آحاد ومتواتر.

(٥) في ط: والآحاد.

(٦) في ط: وينقسم إلى قسمين: مسند ومرسل.

(٧) في ط: فإن كان...

(٨) في ط: فإنها.

(٩) في ط: فوجدت كلها مسانيد.

(١٠) والطعننة وتدخل على الأسانيد.

[طرق تحمل الحديث وأدائه]

وَإِذَا قَرَأَ الشَّيْخُ عَلَى الرَّاويِ فَيَجُوزُ لِلرَّاويِ^(١) أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي، وَإِذَا قَرَأَ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ فَيَقُولُ^(٢): أَخْبَرَنِي وَلَا يَقُولُ: حَدَّثَنِي، وَإِنْ أَجَاذَهُ الشَّيْخُ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ، فَيَقُولُ: أَجَاذَنِي^(٣) أَوْ أَخْبَرَنِي إِجَازَةً.

[باب القياس]^(٤)

وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ^(٥) لِعِلَّةٍ تَجْمَعُهُمَا، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِيَاسٍ عِلَّةٍ^(٦)، وَقِيَاسٍ دِلَالَةٍ، وَقِيَاسٍ شَبَهِ. قِيَاسُ الْعِلَّةِ مَا كَانَتِ الْعِلَّةُ فِيهِ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، وَقِيَاسُ الدِّلَالَةِ هُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِأَحَدِ النُّظِيرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ دَالَّةً عَلَى الْحُكْمِ وَلَا تَكُونَ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ، وَقِيَاسُ الشَّبَهِ هُوَ^(٧) الْفَرْعُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ فَيَلْحَقُ بِأَكْثَرِهِمَا شَبَهاً.

وَمِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ أَنْ يَكُونَ مُنَاسِباً لِلأَصْلِ، وَمِنْ شَرْطِ الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ ثَابِتاً بِدَلِيلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْحُضَمَيْنِ، وَمِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ أَنْ تَطْرُدَ فِي مَعْلُولَاتِهَا

(١) في ط: وإذا قرأ الشيخ يجوز للراوي.

(٢) في ط: وإن قرأ هو يقول...

(٣) في ط: فيقول حدثني أو أجازني...

(٤) ما بين معقوفتين زيادة من ط.

(٥) [في الحكم] لم يرد في ط.

(٦) في ط: إلى قياس علة.

(٧) في ط: وهو الفرع.

فَلَا تَنْتَقِضُ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى، وَمِنْ شَرْطِ الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعِلَّةِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ الْجَالِيَّةُ لِلْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ هُوَ الْمَجْلُوبُ لِلْعِلَّةِ.



[الحظر والإباحة والاستصحاب]

وَأَمَّا الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ ^(١) عَلَى الْحَظَرِ إِلَّا مَا أَبَاحَتْهُ الشَّرِيعَةُ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ فَيَتِمَّسَكُ ^(٢) بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْحَظَرُ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ ^(٣) بِضِدِّهِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ ^(٤) إِلَّا مَا حَظَرَهُ الشَّرْعُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالتَّوَقُّفِ ^(٥).

وَمَعْنَى اسْتِصْحَابِ الْحَالِ ^(٦): أَنْ يُسْتَضْحَبَ الْأَصْلُ عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.



[الترجيح]

وَأَمَّا الْأَدْلَةُ فَيُقَدَّمُ الْجَلِيُّ مِنْهَا عَلَى الْخَفِيِّ، وَالْمُوجِبُ لِلْعِلْمِ عَلَى الْمُوجِبِ لِلظَّنِّ، وَالنُّطْقُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْقِيَاسُ الْجَلِيُّ عَلَى الْقِيَاسِ الْخَفِيِّ،

(١) في ط: من يقول الأشياء على الحظر.

(٢) في ط: يتمسك.

(٣) في ط: يقول بضده.

(٤) في ط: أنها على الإباحة.

(٥) [ومنهم من قال بالتوقف] لم ترد في ط.

(٦) في ط: ... استصحاب الحال الذي يحتاج به.

فَإِنْ وَجِدَ فِي اللَّفْظِ^(١) مَا يُغَيِّرُ الْأَصْلَ وَإِلَّا فَيُسْتَضَحَبُ الْحَالُ.

[الاجتهاد والتقليد]

وَمِنْ شَرْطِ الْمُفْتِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفِقْهِ فَرْعًا وَأَصْلًا^(٢)، خِلَافًا وَمَذْهَبًا، وَيَكُونَ^(٣) كَامِلَ الْأَدْلَةِ فِي الْاجْتِهَادِ عَارِفًا بِجَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ^(٤) مِنَ التَّحْوِيلِ وَاللُّغَةِ، وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، وَتَفْسِيرِ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهَا.

وَمِنْ شَرْطِ الْمُسْتَفْتِي أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ، فَيَقْلُدُ الْمُفْتِي فِي الْفَتْيَا، وَلَيْسَ لِلْعَالِمِ أَنْ يَقْلُدَ، وَقِيلَ: يَقْلُدُ^(٥).

وَالْتَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِلَا حُجَّةٍ، فَعَلَى هَذَا قَبُولُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَمَّى تَقْلِيدًا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْعَيْرِ^(٦) وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مِنْ أَيْنَ قَالَ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ فَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيدًا.

وَأَمَّا الْاجْتِهَادُ فَهُوَ بَذْلُ الْوُسْعِ فِي بُلُوغِ الْعَرَضِ، وَالْمُجْتَهِدُ إِنْ كَانَ كَامِلَ الْأَدْلَةِ فِي الْاجْتِهَادِ، فَإِنْ اجْتَهِدَ فِي الْفُرُوعِ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ اجْتَهِدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ

(١) في ط: في النطق.

(٢) في ط: أصلاً وفرعاً.

(٣) في ط: وأن يكون.

(٤) في ط: عارفاً لما يحتاج إليه في استنباط الأحكام.

(٥) [وقيل: يقلد] لم يرد في ط.

(٦) في ط: قول القائل.

مُصِيبٌ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأُصُولِ^(١) مُصِيبٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَضْوِيبِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنَ النَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَالْكَفَّارِ وَالْمُلْحِدِينَ، وَدَلِيلُ مَنْ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْقُرُوعِ مُصِيباً قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ^(٢): «مَنْ اجْتَهِدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهِدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ»، وَجْهُ الدَّلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ حَطَّأَ الْمُجْتَهِدَ تَارَةً وَصَوَّبَهُ أُخْرَى.



(١) في ط: الأصول الكلامية.

(٢) في ط: قوله ﷺ.

خاتمة الدراسة والتحقيق

بعد هذه الوقفات مع إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، والإمام أبي العباس أحمد بن زكري التلمساني - رحمهما الله - وختاماً لهذه الدراسة وهذا التحقيق، أود أن أقف على جملة من النتائج المتوصل إليها، وبعض التوصيات التي أريد أن أوجهها لنفسي أولاً وإلى زملائي الطلبة ثانياً، وإلى المهتمين بالبحث العلمي والمشرفين عليه ثالثاً.

أولاً - النتائج

● النتائج المتعلقة بشخصية إمام الحرمين ومتن الورقات

١ - الإمام الجويني واحد من أكابر علماء المسلمين في العقيدة والأصول والفقه والجدل وشتى علوم الشريعة، مما جعل الناس يعترفون بفضله ويشيدون بعلو شأنه، ويشتغلون بمؤلفاته وإنتاجه.

٢ - اشتد اهتمام الباحثين بإمام الحرمين متكلماً وأصولياً، ولم يكثر به الاهتمام فقيهاً، رغم أن العلم الذي برز فيه بالدرجة الأولى هو الفقه.

٣ - نسبة متن الورقات إلى الجويني بعيدة عن الشك والريب.

٤ - حظي متن الورقات باهتمام العلماء والدارسين، فكثرت الكتابات حوله بين شرح وحاشية ونظم ونحو ذلك، كما اتخذ مقررّاً لتدريس المبادئ الأولية لأصول الفقه.

٥ - اختلف رأي إمام الحرمين في بعض المسائل بين الورقات وكتاب البرهان.

٦ - هناك تشابه في كثير من المسائل والتعريفات بين آراء الجويني في متن الورقات، وبين آراء الشيرازي في اللمع، وقد يستنتج من هذا أنه تأثر بالشيرازي.

● النتائج المتعلقة بعصر ابن زكري

٧ - عرفت الدولة الزيانية منذ نشأتها اضطرابات سياسية داخلية وخارجية، وقد كانت أسوأ حالاً من جارتها الدولة الحفصية والدولة المرينية، ومع ذلك فلم يخل تاريخها من أوقات تميزت بنوع من الأمن والاستقرار.

٨ - رغم تنافس الملوك على السلطة ورغم الصراعات القائمة بينهم من أجل هذا الغرض، فقد كانوا مهتمين بالعلم مقربين للعلماء، وقد أثر ذلك إيجاباً في حياة ابن زكري ونشأته العلمية.

٩ - تلونت الحياة الاجتماعية والاقتصادية بلون الحالة السياسية، فسبب ذلك أزمات مختلفة، ولكن ذلك لم يمنع من وجود بعض مظاهر الرخاء والاستقرار، وخاصة لدى بعض الطبقات الاجتماعية.

١٠ - عرف القرن التاسع كثيراً من الطرق الصوفية، لكن بعضها انحرف عن موازين الشرع وخط العقيدة الصحيحة، فقام العلماء العاملون بمواجهة هذه الانحرافات.

١١ - احتل العلماء في هذا العصر مكانة اجتماعية راقية، وكان لهم من الاحترام الحظ الوافر لدى الملوك وعامة الناس، وقد كان لذلك بالغ الأثر في تكوين ابن زكري ونشأته العلمية.

١٢ - نشطت الحياة العلمية بتلمسان في القرن التاسع الهجري، رغم سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية.

١٤ - من أسباب تطور الحياة العلمية تشجيع الدولة للعلم، وانتشار المؤسسات العلمية كالمدارس الكبرى والزوايا والمساجد.

١٥ - حظي هذا القرن بهيئة علمية كبيرة تشكلت من عدد هائل من العلماء البارزين الذين نشطوا الحياة العلمية.

١٦ - من مظاهر هذه النهضة العلمية انتشار حركة التأليف، والهجرة إلى تلمسان طلباً للعلم، وظهور المناظرات والمراسلات العلمية، وانتشار فقه النوازل.

١٧ - كان للحياة الفكرية والثقافية بتلمسان في القرن التاسع أثرها الإيجابي في نشأة ابن زكري العلمية.

١٨ - تعتبر تلمسان مدرسة علمية كبيرة، خرجت علماء كثيرين من الطراز العالي، من أمثال الشريف التلمساني، والعقبانيين، والمرزوقيين، والمقربين أمثالهم.

● النتائج المتعلقة بشخصية ابن زكري وكتابه غاية المرام

١٩ - يعتبر الشيخ ابن زكري شخصية علمية كبيرة، ومع ذلك فقد بقيت مغمورة ولم تلق الاهتمام اللائق بها.

٢٠ - ولد الشيخ ابن زكري في العشرية الثالثة من القرن التاسع الهجري، وبناءً على جملة من القرائن حصرت ذلك بين عامي [٨٢٠هـ - ٨٢٧هـ].

٢١ - لم ينحدر ابن زكري من إحدى العائلات التلمسانية العريقة، بل ينتمي إلى عائلة فقيرة، وكادت حياته أن تأخذ منحى آخر غير طلب العلم، لولا أن الله عز وجل ساق له شيخه ابن زاغو الذي حوله من مهنة الحياكة إلى طلب العلم.

٢٢ - تضافرت مجموعة من العوامل في نبوغه ونشأته العلمية الراقية، ومن هذه العوامل ما هو ذاتي وشخصي، ومنها ما هو اجتماعي وخارجي.

٢٣ - كثر شيوخ ابن زكري، وتنوعت معارفهم، فلم يلجأ - فيما يبدو - إلى الرحلة في طلب العلم.

٢٤ - حظي الإسناد باهتمام العلماء السابقين، وفي هذا الصدد تمكنت من الوقوف على أسانيد الشارح في كتب مشهورة مختلفة.

٢٥ - اتجهت أنظار الطلبة إليه، فكثر تلاميذه سواء في تلمسان أو خارجها.

٢٦ - ترك آثاراً علمية في العقيدة والحديث والأصول والفقه، إضافة إلى فتاواه المختلفة، وما يزال أغلب هذه الآثار مخطوطاً.

٢٧ - اهتم الناس بمؤلفاته وبصفة خاصة منظومته الكبرى في علم الكلام.

٢٨ - عرف الشيخ بجمله من الصفات والأخلاق العالية، منها حرية الرأي واستقلالية الفكر، ويظهر ذلك من خلال مواقفه وآرائه.

٢٩ - تقلد مناصب علمية كبيرة، ووظائف سامية، فكان مفتي تلمسان وإمام جامعها الأعظم.

٣٠ - اشتغل بتعليم الخاصة والعامة، وجمع في ذلك بين طريقة البسط الموجهة لخواص الطلبة، وطريقة التبسيط الموجهة لعامة الناس.

٣١ - ارتفع شأنه، وعلت منزلته، وذاع صيته، فكثر ثناء الناس، واعترفوا بقدره.

٣٢ - احتفظت ذاكرة التلمسانيين باحترامه والاعتراف بفضله ومكانته، وكان من مظاهر ذلك أنهم أوقفوا على مسجده أحباساً هائلة.

٣٣ - نسبة كتاب «غاية المرام في شرح مقدمة الإمام» إلى ابن زكري بعيدة عن الشك والريب.

٣٤ - سلك المؤلف في هذا الكتاب منهجية لم تخرج عن طرائق التأليف المعروفة وقتئذ.

٣٥ - امتاز هذا الكتاب بصفات إيجابية، ومع ذلك لم يسلم من بعض المآخذ والانتقادات، شأنه في ذلك كشأن أي عمل بشري.

ثانياً - التوصيات

١ - ينبغي أن يزداد الاهتمام بإمام الحرمين فقيهاً، بعد أن عُني الباحثون بدراسته متكلماً وأصولياً، خاصة إذا أدركنا أن علمه الأول الذي برز فيه هو الفقه، وأنه واحد من كبار فقهاء الشافعية.

٢ - إن شروح الورقات كثيرة، وأغلبها ما يزال مخطوطاً، فعلى الباحثين المهتمين بالتحقيق أن تتجه أنظارهم إلى تحقيقها وإخراجها.

٣ - المدرسة التلمسانية خلال عهودها المختلفة، وخلال القرن التاسع الهجري جديرة بالاهتمام بالبحث والدراسة، لما تزخر به العلماء البارزين مما يفيد المهتمين بدراسة الشخصيات العلمية، ولما تزخر به من المؤلفات التي ما يزال أكثرها مخطوطاً أو مجهولاً، وهذا يفيد المهتمين بالتحقيق وإخراج النصوص.

٤ - ذكرت سابقاً أن القرن التاسع الهجري شهد عناية خاصة بفقه النوازل، وقد أثمر ذلك موسوعتين في هذا الشأن هما كتاب المعيار المعرب للونشريسي، والدرر المكنونة للمازوني، ولذلك فإنه حري بالباحثين أن يوجهوا أنظار اهتماماتهم إلى هذين الكتابين بقراءات مختلفة متنوعة.

٥ - وكنموذج لهذه البحوث أقترح أن تفرد فتاوى بعض علماء الجزائر بالدراسة والتخريج، وهذا من شأنه أن يعرف بهم، ويهدي إلى الاطلاع على إرثهم الثقافي، ورصيدهم المعرفي، وآرائهم العلمية، وكما يمكننا من دراسة الأحوال المختلفة لعصورهم.

٦ - إن الشيخ ابن زكري واحد من أعلام الجزائر البارزين، ولكنه انغمر بعد شهرة، ومن ثم فينبغي أن يعاد الاعتبار إلى هذه الشخصية وتراثها الذي ما يزال كالأرض الموات التي تنتظر من يحييها ويستخرج مكنوناتها.

٧ - وأهيب بإدارة المعهد الوطني العالي لأصول الدين، وبمجلسه العلمي، أن يشجع سياسة بحث تعنى بعلماء الجزائر، والتعريف بإنتاجهم العلمي، وإخراجه إلى الوجود، حتى يساهم هذا المعهد في إبراز الأصول الحضارية الإسلامية للجزائر في مواجهة التيارات التي تهدف إلى الانحراف بهذا الشعب عن أصالته ودينه.

والحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل نافعا، وأن يتقبله مني، ويجعله لي ذخراً عنده يوم الحساب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أبو محمد أمين

الجزائر العاصمة صبيحة الجمعة

١١ محرم ١٤١٩ هـ - ٠٨ ماي ١٩٩٨ م



الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الإجماعات والاتفاقات.
- فهرس المسائل الفقهية.
- فهرس التعريفات والحدود.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس الأقوال والأمثال.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الفرق والقبائل والأُمم والجماعات.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس اختيارات الشيخ ابن زكري.
- فهرس الأشكال والخرائط.
- فهرس أسانيد ابن زكري.
- فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.
- فهرس المصادر والمراجع.
- الفهرس المعجمي للمحتويات.
- الفهرس الإجمالي للمحتويات.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(الألف)			
﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾	٤٦	الحجر	٤٧٣
﴿إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾	٦	المائدة	٥٣٨
﴿أَسْنِعْ يَوْمَ وَأَنْصِرْ﴾	٣٨	مريم	٤٧٤
﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾	٤٠	فصلت	٤٧١
﴿إِلَّا إِلَهِسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾	٥٠	الكهف	٥٣٠
﴿إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾	٤٢	الحجر	٥٢٠
﴿الْعَمَّ ۝ ذَٰلِكَ أَلِكْتُبَ لَا رَبَّ فِيهِ﴾	٢ ، ١	البقرة	٤٩٢
﴿إِلَيْهِ نَمَرْتُ كُلِّ شَيْءٍ رَزَقًا مِّنْ لَّدُنَّا﴾	٥٧	القصص	٥٥٧
﴿أَمَرَ يُحْسِنُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾	٥٤	النساء	٤١٤
﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	الأنعام	٢٩٩
﴿إِن يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَبْلُغُوا مِائَتِينَ﴾	٦٥	الأنفال	٦١٦
﴿إِنَّ أَوَّلِيَّاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	٦٢	يونس	٢٤٠
﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْرٌ﴾	١٢	الحجرات	٣٨٢
﴿إِنَّ أَلْسِنَتَ يَدُوهِنَّ السَّيِّئَاتِ﴾	١١٤	هود	٥
﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ...﴾	٤٢	الحجر	٥٢٠
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾	٤٤	يونس	٥٠٧

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْهِ أَفَلَا تُفْقَهُوا﴾	٥٨	النساء	٤٢١
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ طُلُمًا...﴾	١٠	النساء	٢٦٩
﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ...﴾	٣٥	الأحزاب	٤٨٥
﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴿١﴾﴾	١	الفتح	٢٢٠
﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾	١٧١	النساء	٤٩١
﴿إِنَّمَا جَرَأُوا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾	٣٣	المائدة	٨٦٨
﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾	٣٥	آل عمران	٤٨٧
﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	٣	النساء	٥٥٧
﴿أَوْ يَبْغُوا آلَ الَّذِينَ يَدْعُوهُ عُقْدَةُ الْوَكَاحِ﴾	٢٣٧	البقرة	٥٦١
﴿أَبَا مَا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	١١٠	الإسراء	٤٨٨
﴿أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	النساء	٤٨٨

(الباء)

﴿بَلِ الْقَوْمِ﴾	٦٦	طه	٤٧٤
------------------	----	----	-----

(التاء)

﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾	٢٥	الأحقاف	٥٥٧
﴿تَمَتَّعُوا﴾	٣٠	إبراهيم	٤٧٣

(الثاء)

﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾	٤٤	المؤمنون	٦٦٠
﴿ثُمَّ لَيقَضُوا نَفْسَهُمْ وَلِيَبْلُغُوا أَجَلَهمْ﴾	٢٩	الحج	٤٢٠

(الجيم)

﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾	٧٧	الكهف	٤٠٨
----------------------------------	----	-------	-----

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
-------	-------	--------	--------

(الحاء)

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾	٢٣	النساء	٢٦٨
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُهُ﴾	٣	المائدة	٢٦٨
﴿حَقَّتْ لِكُلِّمَةِ الْعَذَابِ﴾	٧١	الزمر	٣٩١

(الخاء)

﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	١٦	الرعد	٥٠٦
﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢٩	البقرة	٣١٣

(الذال)

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	٤٩	الدخان	٤٧٤
---	----	--------	-----

(الراء)

﴿رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾	٢٤	الإسراء	٧
﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ﴾	٢٦٠	البقرة	٣٦٢
﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾	٢٨	نوح	٤٧٥

(الزاي)

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	٢	النور	٥٥٤
--	---	-------	-----

(الشين)

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾	١٨٥	البقرة	٦١٥
--	-----	--------	-----

(العين)

﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَفُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾	١٨٧	البقرة	٦١٩
---	-----	--------	-----

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(الفاء)			

﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾	٢٣	البقرة	٤٧٣
﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾	٧١	يونس	٦٣٧
﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾	١٠	الجمعة	٦٠١
﴿وَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَمَضَى إِلْقَابِ﴾	٤	محمد	٤٢١
﴿فَسَنَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	٤٣	النحل	٧٧٢
﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾	١٦	الطور	٤٧١
﴿فَأَصْطَادُوا﴾	٢	المائدة	٤٧١
﴿فَأَقْبَلُوا الْمُنْكَرَ﴾	٨	التوبة	٤٩٤
﴿فَأَفِيضْ مَا أَنْتَ فَاضٍ﴾	٧٢	طه	٤٧٥
﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ رَّابِعٌ صَابِرٌ يَغْلِبُوا يُنَازِلِينَ﴾	٦٦	الأنفال	٦١٦
﴿وَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾	١٠	المتحنة	٣٥١
﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَتِلْكَ وَرِثَةُ﴾	٣	النساء	٤٨٦
﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	آل عمران	٤٩١
﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٣	المجادلة	٤١٤
﴿فَتَنِيْمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾	٦	المائدة	٥٣٨
﴿فَجَعَلْنَاهُ نِتْهُ حَرَامًا وَمَلَكًا﴾	٥٩	يونس	٣١٣
﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾	١٩٦	البقرة	٥٦٨
﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾	٣٣	النور	٤٧١
﴿فَلَا تَقُلْ لِّهِنَّ آفٍ﴾	٢٣	الإسراء	٢٦٩
﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا﴾	١٢٢	التوبة	٧٧٢
﴿فَمَا رِيحَتِ بِعَثَرُهُمْ﴾	١٦	البقرة	٣٨٩
﴿فَقَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾	٧٨	النساء	٢٨٢
﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعَمْرِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾	١٩٦	البقرة	٥٦٧
﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾	٨٩	الصافات	٣٥٦
﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾	٢٧١	البقرة	٤٩٠

(القاف)

٥٦٥	القارعة	٣ - ١	﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ۝٣﴾
٤٨٦	الملك	٣٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ۖ﴾
٤٨٨	الأنعام	١٩	﴿قُلْ أَتَىٰ شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً ۖ﴾
٥٣٩	الأنعام	١٤٥	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَائِفَةٍ يَطْعَمُهُ ۖ﴾
٥٥٧	الرعد	١٦	﴿قُلِ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ ۖ﴾
٤٤٧	النور	٣٠	﴿قُلِ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ مِنْ أَنْصَابِهِمْ ۖ﴾
٧٣١	الأعراف	٣٢	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ۖ﴾
٤٥١	المدثر	٤٣	﴿قَالُوا لَوْ كُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝٤٣﴾ ... ۖ
٦١٦	البقرة	١٤٩	﴿قَدْ رَأَىٰ نَفْلًا وَجَهِكُمَا فِي السَّمَاءِ ۖ﴾

(الكاف)

٦٢٢	البقرة	١٨٠	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ۖ﴾
٣٨٢	الرحمن	٢٦	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝١٦﴾
٤٧٣	الأنعام	١٤٢	﴿كُلُّوا مِنْ مَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ ۖ﴾
٤٧١	الأنعام	٧٣	﴿كُنْ فَيَكُونُ ۖ﴾
٦٤٦	آل عمران	١١٠	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ۖ﴾
٤٧٣	الأعراف	١٦٦	﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ۖ﴾

(اللام)

٤١٥	آل عمران	١٧٣	﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ النَّاسُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَسْوَةٌ فِئْتَرًا ۖ﴾
٦٤٦	البقرة	١٤٣	﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ۖ﴾
٤٩٦	الأحزاب	٢١	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتْرَةٌ حَسَنَةٌ ۖ﴾
٤٩١	ص	٢٦	﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ ۖ﴾
٥١٨	الأنبياء	٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۖ﴾

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	الشورى	٤٠٨
﴿لِيُفِيقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾	٧	الطلاق	٤٢١
﴿لَا تُرِجْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾	٨	آل عمران	٤٧٧
﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾	١٠١	المائدة	٤٧٧
﴿لَا تَعْدُرُوا الْيَوْمَ﴾	٧	التحریم	٤٧٧
﴿لَا يَسْتَوِ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ﴾	٩٥	النساء	٦٨٠

(الميم)

﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾	٤٢	المدثر	٤٥٥
﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾	٩٦	النحل	٤٨٦
﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾	١٠٦	البقرة	٦٢٤
﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٣١	يوسف	٤٩١
﴿مَا هِيَ أُنْثَىٰ تَهْتَأُ﴾	٢	المجادلة	٤٩١
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾	٤٦	فصلت	٤٨٦

(الواو)

﴿وَأَنذَرْنَا حَقًّا يَوْمَ حَصَادِهِ﴾	١٤١	الأنعام	٥٦٥
﴿وَأَتَيْنَا الْفَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾	١٩٦	البقرة	٥٦٥
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّبَا﴾	٢٧٥	البقرة	٧٥٣
﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا رَزَاكُمْ﴾	٢٤	النساء	٥٤٦
﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾	٢	الأنفال	٤٠٠
﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾	٢	المائدة	٦٠١
﴿وَمَثَلِ الْفَرَسِ﴾	٨٢	يوسف	٤٠٨
﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾	٢٨٢	البقرة	٥٦٥
﴿وَأَقْبِعُوا الصَّلَاةَ﴾	٤٣	البقرة	٣٧١
﴿وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾	٦	التوبة	٤٩٢

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾	٢٣	النساء	٦٣٢
﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةً زَوْجَ﴾	٦	الزمر	٤١٤
﴿وَأِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	٦	الطلاق	٢٦٩
﴿وَلَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسْحَبَ بِجَدْوَى﴾	٤٤	الإسراء	٢٨١
﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	٣١	مريم	٤٩١
﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَشْهُلًا﴾	٣٤	الإسراء	٨٦٦
﴿وَأُزِلْتُ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	٤	الطلاق	٥٤٤
﴿وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾	٣٦	الحج	٥٥٤
﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ النَّجْمَ سِرَاجًا﴾	١٦	نوح	٣٥٣
﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾	٩٦	المائدة	٦٠١
﴿وَحَمَلُهُمْ وَفِصْلُهُمْ تَلَشُّونَ شَهْرًا﴾	١٥	الأحقاف	٢٦٨
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	٣٨	المائدة	٤٨٥
﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴿٢﴾﴾	٢ ، ١	العصر	٤٨٥
﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيعُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾	١٨٤	البقرة	٦١٥
﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾	١٤	لقمان	٢٦٨
﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾	٢٤	الجاثية	٣٨٨
﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾	١١٦	الأنعام	٣١٣
﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ رِيبَ الَّذِينَ ﴿٦٦﴾﴾	٤٦	المدثر	٤٥٥
﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	٢٣٧	البقرة	٩
﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ﴾	٢٢١	البقرة	٤٠٣
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾	١٦٩	آل عمران	٤٧٧
﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ﴾	١١٦	النحل	٣١٣
﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾	١٣١	طه	٤٧٧
﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾	٤٩	الكهف	٥٠٧
﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾	٤٤	الإسراء	٢٨١
﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾	٧٨	النحل	٣٥١
﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾	٤٥	النور	٤٨٧

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٦)	٩٦	الصفافات	٣٠٦
﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ جَبَّارٌ أَلَيْسَ جَبَّارٌ مِّنْ أَسْطَافٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	٩٧	آل عمران	٤٢١
﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾	٧٩	التوبة	٧٨١
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾	٢٣٤	البقرة	٥٤٤
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً . . .﴾	٢٤٠	البقرة	٦١٠
﴿وَالَّذِينَ يُزِمُّونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَازِمُوا بِأَرْبَعَةِ شَهْرَةٍ﴾	٥ ، ٤	النور	٤٨٧
﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ . . .﴾	٣	المجادلة	٥٤١
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ . . .﴾	٢٤	النساء	٥٤٥
﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ فِتْنَةٌ أَتَمَرُكُنَّ﴾ (١١)	٤٤	المدثر	٤٥٥
﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ رَحُلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾	٧٢	يوسف	٧٤٠
﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ . . .﴾	١٠٣	يوسف	٥٢٠
﴿وَمَا تَقْصِلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	البقرة	٤٨٩
﴿وَمَا يَلَكَ بِمِيسِرِكَ يَمُوسَى﴾ (٧)	١٧	طه	٤٩٠
﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾	٢٩	البقرة	٥٠٧
﴿وَمَا يَطُّقُ عَنِ السَّمَاءِ﴾ (٢)	٣	النجم	٦٢٥
﴿وَمِن رَّحْمَتِي جَعَلْتُ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾	٧٣	القصص	٦٢٦
﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤَمَّنَةٍ﴾	٩٢	النساء	٥٤١
﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾	٢٥	النساء	٥١٥
﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾	٢	الطلاق	٤٨٦
﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ . . .﴾	٧١	التوبة	٨٦٨
﴿وَيُنَبِّئُهُمُ أَنَّ الْمَاءَ فِئْتُهُ بَيْنَهُمْ﴾	٢٨	القمر	٧٤٠
﴿وَبَلَّغُوا أَخْبَارَكُمْ﴾	١٣	محمد ﷺ	٤١٤
﴿وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾	٨٩	النحل	٥٥٢
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٢٩	البقرة	٥٠٧
﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	١	التغابن	٥٠٦
﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١٨)	٣٨	الأنبياء	٤٨٩
﴿وَيُرْزَلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾	١٣	غافر	٤١٤

(الباء)

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	البقرة	٤٢١
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجِئْتُمُ الرَّسُولَ . . .﴾	١٢	المجادلة	٦١٤
﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثَوَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	الجمعة	٦٠١
﴿يَتَمَشَّرَ الْحَيَّ وَالْأَيَّسَ اللَّهُ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِنْكُمْ﴾	١٣٠	الأنعام	٤٨٥
﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾	٤	المائدة	٧٣١
﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَتَى الْقَرْءُ ﴿١٠﴾﴾	١٠	القيامة	٤٨٨
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾	١١	النساء	٤٨٥
﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ﴿١﴾﴾	٤	القارعة	٥٦٥
﴿يُخْسِعُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	١	التغابن	٤٨٦





فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة

الحديث الشريف

(الألف)

- ٦٣٥ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ فُلْتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْجُسُ»
- ٧٥٦ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَخَذْتُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ»
- ٦٣٤ «اضْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»
- ٤٩٨ «أَمَّا أَنَا فَأَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِي»
- ٦٢٢ «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِيُورِثُ»
- ٦٣٥ «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ»
- ٥٤٧ «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ»
- ٦٨٠ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَلَى قَوْلَهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾»
- ٦٣٣ «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَرَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَدَمَيْهِ وَهُمَا فِي النَّعْلَيْنِ»
- ٤٩٧ «أَنَّهُ ﷺ سَهَى فِي الصَّلَاةِ فَسَجَدَ»
- ٥٠٠ «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بَعْدَ غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ»
- ٤٩٩ «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى دَاخِلَ الْكَعْبَةِ»
- ٥٠٠ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ»

(الباء)

- ٧٥٣ «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَتَرَدَّى فِي حُفْرَةٍ...»

(التاء)

٤٩٨ «تَقْبِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ»

(الطاء)

٤٦٦ «خُدُّوْا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»

٧٥٧ «الْخَرَّاجُ بِالضَّمَانِ»

٦٣١ «خَيْرُ أُمَّتِي قُرْبِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...»

(الراء)

٤٥٠ «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»

(الصاد)

٤٩٦ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»

(الظاء)

٧٠٦ «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلِ»

(العين)

٦٤٤ «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»

(الفاء)

٥٦٥ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشُرُ»

(الكاف)

- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْلِيْتُ نَوْبَهُ بِعِزِّ الإِدْخِرِ ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ» ٧٣٨
- «كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ: السُّنْبُحُ وَالشُّبْحَةُ إِذَا رَتَبْنَا فَارْجُمُوهُمَا» ٦٠٩
- «كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ يُحْرَمْنَ فَنُسَخِنَ بِخَمْسٍ» ٦١١
- «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ٧٥٩
- «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرَوَرُوهَا» ٦٢٠

(اللام)

- «لَا تَجْتَمِعْ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» ٦٤٢
- «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ الْمُعَاهِدِينَ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنُوا لَكُمْ» ٨٦٦
- «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ» ٦٤٣
- «لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْعَنَمَ» ٧٥٦
- «لَا تُنْكِحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا وَلَا عَلَى خَالَتَيْهَا» ٥٤٦
- «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ...» ٥٤١
- «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ» ٥٤٨
- «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» ٥٤٩
- «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» ٥٥١
- «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا» ٣٧٤
- «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» ٥٥٣

(الميم)

- «مَا أَسْكُرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» ٧٥٩
- «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ». «مَا يَحْرَمُ مِنَ الْحَائِضِ» ٦٣٤
- «مَنْ اجْتَهِدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ» ٧٨٢
- «مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهُ» ٩

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» ١١

(الهاء)

«هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَبِيتُهُ» ٧٣٩

(الواو)

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ» ٨٦٨

«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» ٥٩٢

(الياء)

«يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ» ٦٤٤





فهرس الآثار

الآثار	الصحابي	الصفحة
«وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي».	أم حبيبة	٨٤٠
«أن النبي ﷺ صلى بهم فسجدا سجدين»	جابر	٤٩٧
«أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة»	عبدالله بن عمر	٣٧٢
«أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار»	عمر بن الخطاب	٤٤١
«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَجَلَهُ السَّفَرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ».	عبدالله بن عمر	٥٠١
«كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات».	عائشة	٦١١
«كان رسول الله ﷺ أمر بصيام عاشوراء».	عائشة	٦١٨
«لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقربون النساء».	البراء بن عازب	٦١٩





فهرس الإجماعات والاتفاقات

الصفحة

الإجماع أو الاتفاق

في العقيدة

- لا نزاع في امتناع الكذب من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الحكم والفتيا
مطلقاً ٥٧٤
- الإجماع المنعقد على الأمن من وقوع الفواحش من الأنبياء ٥٧٥

في أصول الفقه

- لا نزاع في وقوع الحقيقة اللغوية والشرعية ٤٠٤
- صيغة «أمرتك» و «أنت مأمور» مختصة بالأمر دون منازعة ٤٢١
- لا خلاف أن الإتيان بالمأمور به على الوجه المأمور به يحقق الإجزاء ٤٣٨
- لا نزاع في صحة دخول الأمر على الأمر، سواء كانا من جنسين أو من
جنس واحد ٤٤٤
- لا خلاف أن دخول الأمر على الأمر يقتضي الأمرين معاً إذا كانا من جنسين ٤٤٤
- اتفق الأصوليون على أن الكفار مخاطبون بأصول الشريعة ٤٥١
- اتفق الأصوليون أن صيغة الأمر مجاز فيما عدا الوجوب والندب ٤٧٥
- وقع الاتفاق على أن صيغة النهي مجاز في غير الحظر والكراهة ٤٧٨
- أجمع الكل على أنَّ العموم من عوارض الألفاظ ٤٩٤
- اتفقوا على أنه لا يحمل المطلق على المقيد إذا اختلف حكمهما ٥٣٨

٥٣٩	حكي الاتفاق على حمل المطلق على المقيد إذا اتحد الحكم والسبب مثبتين
٥٤٩	اتفق العلماء على جواز تخصيص الكتاب بالخير المتواتر
٥٧٧	لا نزاع أن حكم الأفعال الجبليّة هو الإباحة في حق النبي ﷺ وأمثه
٥٧٩	اتفقوا على أن أمة النبي ﷺ ليست مثله في الأفعال الخاصة به
٥٧٩	لا نزاع أن ما فعله النبي ﷺ بياناً لمجمل له حكم ذلك المجمل
٥٨٩	سكوت النبي ﷺ على ما صدر من غير المتبع له لا يدل على الجواز اتفاقاً
٦٠٦	أجمع المسلمون على وقوع النسخ
٦١٦	اتفقوا على جواز النسخ بتكليف أخف
٦١٦	اتفق القائلون بالنسخ على جواز نسخ القرآن بالقرآن
٦٢٥	اتفقوا على أن نسخ المتواتر بالأحاد جائز عقلاً
	إذا انقضى عصر الإجماع ولم يظهر فيه خلاف، فإنه يكون حجة على أهل
٦٤٧	العصر الثاني ومن بعدهم باتفاق
٧٥٢	حصل الإجماع من الصحابة على العمل بالراجح
	إذا اجتهد المجتهد وأذاه اجتهداه إلى حكم، لم يجز له الانتقال عنه وتقليد
٧٧٣	غيره من المجتهدين باتفاق

في الفقه

٤٩٧	أُجْمِعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ سَهْوِ النَّبِيِّ ﷺ عَامٌّ فِي سَهْوِ كُلِّ وَاحِدٍ
٥٥٧	وقع الإجماع على أن الأخت من الرضاع لا يجوز وطؤها بملك اليمين ...

في اللغة

٥٢٠	الاستثناء المستغرق باطل باتفاق
٥٢٨	اتفق العلماء على جواز الاستثناء من الجنس
٥٩٨	لا نزاع في استعمال لفظ النسخ في الإزالة والنقل معاً





الصفحة

المسائل الفقهية

باب الطهارة وما يتعلق بها

٧٣٨ حكم شعر المرأة
٧٣٩ هل المنى طاهر أم نجس؟
٧٥٦ طهارة ميتة البحر
٧٤٢ حكم ولوغ الكلب في الإناء
٦٣٦ سؤر سباع الطير، هل هو نجس أم طاهر؟
٦٣٦ حكم الماء الذي تغير بنجس
٦٣٦ حكم الماء إذا خالطته نجاسة لم تغيره وكان دون القلتين
٦٣٦ حكم الماء إذا خالطته نجاسة لم تغيره وقد بلغ قلتين أو أكثر
٦٣٤ حكم إتيان الحائض فوق الإزار
٦٣٤ تحريم الوطء قبل الطهارة من الحيض
٧١١ حكم النية في الوضوء
٦٣٣ رش القدمين في الوضوء
٣٧٣ الشك في الحدث هل يبطل الصلاة؟
٧٥٣ هل يبطل الوضوء بالقهقهة في الصلاة؟

٤٩٨	إفاضة الماء في الغسل
٢١٤	حكم فاقد الطهورين
٥٧٩	التيمم إلى المرفقين
٧٣٤	صحة صلاة من تيمم لفقدان الماء، ثم وجده بعد إكمال الصلاة
٧٣٤	حكم من صلى بالتيمم، ثم وجد الماء أثناء الصلاة

باب الصلاة

٣٢٠	حكمها
٣١٠	للصبي أجر الصلاة، وإن لم يكن مكلفاً
٤٣٦	الطهارة شرط في صحة الصلاة
٤٣٧	الطهارة شرط في صحة النافلة كالفريضة
٤٦٠	حكم من سجد على نجاسة ثم أعاد السجود على طاهر
١٦٤	حكم المصلي الذي لا يملك إلا ثوبين أحدهما نجس والثاني من الحرير ..
٣٣٠	دخول الوقت شرط في الصلاة
٣٠٦	اشتراط دلوك الشمس في وجوب الصلاة
٥٠٠	الصلاة بعد غياب الشفق
٣٢٨	النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة
٣٧٢	استقبال المشرق لمن يسكن غرب الكعبة
٦١٨	نسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة
٤٩٩	الصلاة داخل الكعبة
٤٦٠	حكم من قعد في الصلاة عمداً ثم قام
٤٩٧	السجود بسبب السهر في الصلاة
٥٠١	الجمع بين الصلاتين في السفر
٧٢٢	حكم الرخصة للمسافر العاصي بسفره
٤٣٦	حكم حضور الإمام في صلاة الجمعة
٤٣٦	إتمام العدد شرط في الجمعة
٤٦٦	تحريم البيع وقت النداء للجمعة

المسائل الفقهية	الصفحة
الإتيان بخمس صلوات في حق من نسي صلاة لا بعينها	٤٣٤
الضحى والوتر والتهجد من التوافل	٥٧٩
حكم وجوب صلوات الوتر والعيدين عند الحنفية	٣٢٠
أداء النافلة على الراحلة	٧٣٨

باب الزكاة

وجوب الزكاة	٤٣٦
بلوغ النصاب شرط في وجوب الزكاة	٥٥٣
حكم زكاة المديان	٧٣٨
نصاب زكاة الحرث	٥٥٣
مقدار ما يخرج من زكاة الحرث إذا لم يكن السقي بالآلة	٥٥٣
وجوب صدقة الفطر عند الحنفية	٣٢٠

باب الصيام

نسخ وجوب صوم عاشوراء ووجوب صوم رمضان	٦١٨
للصبي أجر الصوم وإن لم يكن مكلفاً	٣١٠
حكم إمساك جزء من الليل في الصوم	٤٣٣
نسخ تحريم المباشرة في ليل رمضان	٦١٩
الطهارة من الحيض شرط في الصوم	٣٣٠
هل يصح للمسافر القادم من السفر أن يطأ زوجته التي طهرت ذلك اليوم؟	٣٩٧
هل يصح للمسافر القادم من السفر أن يطأ زوجته الذمية؟	٤٥٥
الرخصة في الفطر للمسافر	٧٢٢
كفارة انتهاك حرمة رمضان	٧٤٤
نسخ الاكتفاء بالفدية لمن أفطر في رمضان بوجوب القضاء	٦١٥
حكم الرصال في حق أمة النبي ﷺ	٣٠٥

باب الحج

٣٣٠	وجوب الحج على المستطيع
٤٩٨	تقبيل الحجر الأسود
٣٣٠	دخول الوقت شرط في الحج
٥٥٤	إباحة الصيد بعد التحلل من الحج
٥٥٤	تحريم الصيد أيام الإحرام
٥٥٤	جواز الصيد بعد التحلل
٣١٦	الحج الفاسد يتمادى فيه مع وجوب القضاء
٥٥٤	حكم الأكل من البُذْن
٥٥٤	حكم الأكل من جزاء الصيد وهدي المتعة

باب الكفارات

٥٣٩	يشترط في الكفارة أن تكون الرقبة مؤمنة
٥٣٩	العتق من خصال كفارة الظهار

باب الأطعمة والأشربة

٥٥٤	حكم أكل البُذْن في حق من ترتبت عليه؟
٧٥٩	حكم الخل إذا صار مسكراً
٥٣٩	حكم الدم المسفوح
٣٧٤	حكم الشحوم في شريعة بني إسرائيل
٥٥٤	حكم جزاء الصيد وهدي المتعة: هل يجوز الأكل في حق صاحبها؟
٥٦٥	حكم أكل الضب
٣٢٨	حكم أكل الضبع
٥٣٩	حكم أكل الميتة
٧٣٩	حكم ميتة البحر
٧٥٨	حكم النبيذ

باب الجهاد

- حكم قتال المشركين ٨٦٧
- التهبي عن قتل النساء والصبيان ٥٠٥
- نسخ مصابرة الواحد من المسلمين مع عشرة بمصابرة الواحد مع اثنين ٦١٦

باب خواص النبي ﷺ

- حكم صلوات الضحى والوتر والتهجد في حق النبي ﷺ ٥٧٩
- حكم صوم الوصال في حقه ﷺ ٣٠٥
- حكم تعدد زوجاته ﷺ ٣٠٥

باب النكاح

- اشتراط الرشد في ولي المرأة ٩٢١
- الولاية على الصغيرة في زواجها ٧١٣
- حكم إجبار البكر البالغة ٧٠٨
- حكم الزواج بالإماء المؤمنات عند العجز عن مهر الحرائر ٥١٥
- تحريم الزواج بالأمهات ٢٦٨
- تحريم الزواج بسبب الرضاع ٥٥٧
- تحريم الزيادة على أربع زوجات ٧٥٢
- لا يجوز وطء الأخت من الرضاع بملك اليمين كما لا يجوز نكاحها ٥٥٧
- تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، أو المرأة وخالتها ٥٤٦
- تحريم الجمع بين الأختين بملك اليمين كتحريم الجمع بينهما في الزواج .. ٦٣٢
- حكم نكاح الشغار ٤٤١
- اشتراط وجود ولي المرأة في النكاح ٥٤١

باب الرضاع

- ٦١١ تحريم الزواج بسبب الرضاع
٦١١ بيان القدر المَحْرَم من الرضاع

باب النسب

- ٥٩١ حكم إثبات النسب بالقيافة

باب الطلاق

- ٤٤٦ حكم من قال لزوجتيه: إذا دخلتما الدار فأتتما طالقتان
٥٢١ حكم من قال لزوجته: أنت طالقة واحدة إلا واحدة
٥٢١ حكم من قال: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً
٥٢٤ حكم من قال: الحلال عليّ حرام، ونوى إخراج الزوجة
٧١٧ حكم من قال: إذا تزوجت فلانة فهي طالق

باب العدة

- ٦١٠ عدة المتوفى عنها زوجها
٦١٢ عدة المرتبة
٢٦٩ حكم نفقة المرأة غير الحامل المعتدة من طلاق بائن
٥٤٤ عدة الحامل المتوفى عنها زوجها

باب البيع

- ٥٦٥ حكم الإشهاد على البيع
٣٣٣ حكم البيع الصادر من المجنون والصبي غير المميز
٧٥٦ حكم بيع الغائب
٧٥٦ النهي عن بيع التصرية

٤٦٦ البيع وقت النداء للجمعة
٣٣٣ تحريم بيع الخمر
٣٣٣ تحريم بيع الخنزير
٣٣٣ حكم البيع المقترن بشرط فاسد
٣٣٣ حكم البيع مع جهالة الثمن

باب الربا

٧٠٦ النهي عن بيع الجنس الواحد من الطعام متفاضلاً
٧١٤ تحريم ربا الفضل في القمح
٧٠٤ قياس الأرز على البر في تحريم الربا

الأبواب المشاكلة للبيع

٧٤٠ مشروعية الجعالة
٧٣٤ من شغلت ذمته بدين بقيت مشغولة حتى يبرئها بالقضاء
٧٠٩ جواز رهن المشاع قياساً على جواز بيعه
٧٥٧ ضمان المتلفات يكون بالمثل أو القيمة
٣٠٨ حكم ضمان الصبي
٣٠٩ الوصي مكلف بضمان ما أتلفه الصبي
٧٤٠ مشروعية الضمان
٧٤٢ مشروعية القرض
 مشروعية قسمة المهايأة
٦٣٣ الوقف إذا كان يصرف وفق في الحال حكم باستصحاب ذلك في الماضي
٧١٣ الولاية على الصغيرة في مالها

باب الجنائيات

٧١٩ ، ٢٦٨ حكم الزنى وعقوبته
٦٢٣ رجم المحصن والمحصنة بسبب الزنى

٣٢٧ حكم السرقة وبيان عقوبتها
٧٢٣ وجوب القصاص في القتل العمد العدوان
٧١٢ قياس وجوب القصاص في القتل بمثقل على وجوبه في القتل بالمحدد
٥١٢ حكم قتل الجماعة بالواحد
٧٠٧ حكم قطع أيدي الجماعة إذا اشتركت في قطع يد شخص واحد
٧١٦ حكم الحر إذا قتل عبداً ليس فيه شائبة حرية
٧١٥ حكم الحر إذا قتل عبداً مكاتباً
٦٢٢ تردد حكم العبد المقتول خطأ بين الدية والقيمة

باب أحكام العبيد

٧١٥ حكم مكاتبة العبيد
٧٥٨ قياس الأمة على العبد في أحكام العتق لنفي الفارق
٥٥٧ لا يجوز وطء الأخت من الرضاع بملك اليمين كما لا يجوز نكاحها
٦٣٢ تحريم الجمع بين الأختين بملك اليمين كتحريم الجمع بينهما في الزواج ..
٧١٥ حكم الحر إذا قتل عبداً ليس فيه شائبة حرية
٧١٥ حكم الحر إذا قتل عبداً مكاتباً
٧١٠ تردد حكم العبد المقتول خطأ بين الدية والقيمة

باب الوصية

٦٢٢ الوارث ليس له حق في الوصية
-----	----------------------------------

باب الفرائض

٥٣٤ حكم التوارث بين المسلمين والكفار
٦٢٢ استحقاق الوالدين للميراث
٥٤٧ نصيب الأبناء والبنات من الميراث

الصفحة	المسائل الفقهية
٥٤٨	القاتل لا حق له في الميراث
٤٥٧	الأنبياء لا يرثون

الباب الجامع

٧٠٦	تحريم أذى الوالدين بالتأفيف أو الضرب أو غير ذلك
٧٣١	إباحة التمتع بالطيبات
٤٧٢	من الآداب أن يأكل الشخص مما يليه
٦٢٠	حكم زيارة القبور
٦١٤	نسخ وجوب تقديم الصدقة عند مناجاة النبي ﷺ



فهرس التعريفات والحدود

(الألف)

الاستعلاء: ٤١٩
الأصل: ٢٦٨، ٢٧٨
الأصل «في القياس»: ٧٠٣
أصول الفقه: ٢٧٦، ٢٧٧
أصول الدين: ٢٩١
الاطراد: ٧١٩
إعلام الشيخ: ٦٩٨
الأمر: ٤١٧
الإنشاء: ٣٨٤
الإنشاء الطلبي: ٣٨٥
الإنشاء غير الطلبي: ٣٨٥
الأوليات: ٣٥٢
الإيجاب: ٣١٩

(الباء)

الباطل: ٣٣٢
الباطل عند الحنفية: ٣٣٣
البيان: ٥٦٢

الآحاد: ٦٦٩
الإباحة: ٢٦٧
الإجازة: ٦٩٢
الاجتهاد: ٢٩٥، ٧٨٠
الإجماع: ٦٣٧
الإجماع السكوتي: ٦٥٢
الإجماع الصريح: ٦٥٠
الإجماع الفعلي: ٦٥٠
الإجماع القولي: ٦٥٠
الاستثناء: ٥١٠
الاستثناء المتصل: ٥١٠
الاستثناء المفرغ: ٥٢٩
الاستثناء المنقطع: ٥١٠
الاستحسان: ٧٤١
الاستدلال في المنطق: ٧٣٧
الاستدلال «الأصولي»: ٧٤١، ٧٣٧
الاستصحاب: ٧٣٧

(التاء)

التأويل: ٥٧٠

التجريبيات: ٣٥٣

التحريم: ٣٢٥

التخصيص: ٥٠٤

الترجيح: ٢٩٦، ٧٤٩

التصديق: ٢٦٦

التصور: ٢٦٦

التعارض: ٢٩٦، ٦٢٩

التعلق التنجيزي: ٢٨٦

التعلق الصلوحى: ٢٨٦

التقليد: ٢٩٥، ٧٧٦

(الجيم)

الجزء: ٣٨٢

الجزئي: ٣٨١

الجزئية: ٣٨٢

جمع القلة: ٢٦٢

الجنس: ٢٨٤

الجهل: ٣٤٤

الجهل البسيط: ٣٤٥

الجهل المركب: ٣٤٥

الجوهر: ٢٧٢

(الحاء)

الحادث: ٢٧٢

الحاكم: ٢٩٩

الحد: ٢٦٤

الحدسيات: ٣٥٣

الحرام: ٢٦٧، ٣٢٥

الحقيقة: ٣٩٠

الحقيقة الشرعية: ٣٩٣

الحقيقة العرفية: ٣٩٤

الحقيقة العرفية الخاصة: ٣٩٤

الحقيقة العرفية العامة: ٣٩٤

الحقيقة العقلية: ٣٨٩

الحقيقة اللغوية: ٣٩٠

الحكم الشرعي: ٢٩٩

الحكم التكليفي: ٣١٩

الحكم الوضعي: ٣٣٠

(الخاء)

الخاص: ٢٨٤، ٥٠٢

الخبر: ٦٥٨

خبر الآحاد: ٦٦٩

الخبر المتواتر: ٦٦٦

الخطاب: ٤٤٩

(الدال)

الدليل: ٣٥٨

الدور: ٢٧٤

(السين)

السبب: ٥٣٨

(العين)

- العام: ٧٧١
العَرَضُ: ٢٧٢، ٦٩٠
العَرَضُ العام: ٢٨٤
علة الحكم: ٧٠٣
العلم: ٢٦٤
علم الكلام: ٢٧١، ٢٩١، ٢٩٢
العلم المكتسب: ٣٥٤
العموم البدلي: ٤٧٩
العموم والخصوص المطلق: ٥٠٣

(الفاء)

- فائدة أصول الفقه: ٢٨٩
الفتوى: ٧٦٢
الفساد: ٢٦٧
الفرع «في القياس»: ٢٧٨، ٧١٦
الفصل: ٢٨٤
الفقه: ٢٨١
الفكر: ٣٥٧

(القاف)

- القديم: ٢٧٢
القياس: ٧٠٠
القياس الاستثنائي: ٤٣٢
القياس الاقتراني: ٤٣٢
القياس الجلي: ٧٠٦

السماع: ٦٨٦

السنة: ٥٧٢

السنة التقريرية: ٥٨٨

(الشين)

- الشرط: ٥١١
الشرط الشرعي: ٥١١
الشرط العقلي: ٥١١
الشرط اللغوي: ٥١١
شرع من قبلنا: ٧٤٠
الشك: ٣٦٣

(الصاد)

- الصحابي: ٦٥٥
الصحة: ٢٦٧
الصحيح: ٣٣١

(الضاد)

الضروريات: ٣٥٢

(الطاء)

الطرد: ٧١٩

(الظاء)

- الظاهر: ٥٦٩
الظن: ٣٦١

القياس الخفي: ٧٠٦

قياس الدلالة: ٧٠٧

قياس الشبه: ٧٠٩

(الكاف)

الكرهية: ٢٦٧ ، ٣٢٧

الكسر: ٧٢١

الكلام: ٣٧٧

الكلي: ٢٨٤

(الميم)

المبيّن: ٥٥٩

المتواتر: ٦٦٦

المتواترات: ٣٥٤

المتطوق: ٢٦٨

المجاز: ٣٩٦

المجاز الشرعي: ٣٨٩

المجاز العقلي: ٣٨٩

المجاز اللغوي: ٤٠٧

المجاز المرسل: ٤٠٥

مجتهد الترجيح: ٧٨٣

مجتهد الفتوى: ٧٨٣

المجتهد المطلق المستقل: ٧٨٣

المجتهد المطلق غير المستقل: ٧٨٣

المجتهد المقيد: ٧٨٣

المجمل: ٥٥٨

المحسوسات: ٣٥٣

المحكوم عليه: ٣٠٢

المحكوم فيه: ٣٠٢

مراعاة الخلاف: ٤٤١

المرسل: ٦٧٣

مركب الأصل: ٧١٤

مركب الوصف: ٧١٤

مسائل العلم: ٢٧٥

المستفتي: ٧٧١

المسند: ٦٧٢ ، ٣٧٨

المسند إليه: ٣٧٧ ، ٣٧٨

المشاهدات الباطنة: ٣٥٢

المصالح المرسلة: ٧٤٥

المصالح المعتبرة: ٧٤٥

المصالح الملغاة: ٧٤٤

المصلحة: ٧٤٣

المطلق: ٥٣٥

المعضل: ٦٧٤

المفتي: ٧٦١

المفهوم: ٢٦٨

مفهوم المخالفة: ٢٦٩

مفهوم الموافقة: ٢٦٩

المقيد: ٥٣٨

المكاتب: ٦٩٧

المنابذة: ٦٩٥

المنسوب: ٣٢١

المنقطع: ٦٧٣

الموقوف : ٦٧٣

(النون)

الندب : ٢٦٧

النسخ : ٥٩٦

النص : ٥٦٦

النظر : ٣٥٥

النقض : ٧١٩

النهى : ٤٦٣

التروع : ٢٨٤

(الواو)

الواجب : ٢٦٧

الواجب «عند الحنفية» : ٣١٩

الوصية : ٦٩٨

الوهم : ٣٦٣

الوجادة : ٦٩٨

فهرس الأبيات الشعرية

الأبيات	عددھا	القائل	الصفحة
طَرَبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا مَتْنِيماً وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً أَتَيْتُهُ النِّفْثَ بِالْإِجْتِهَادِ بِأَفْعَلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ شَرِطُ الْجَمِيعِ الْعَكْسُ وَالْإِطْرَادُ فَأَوَّلُ الْأَبْوَابِ فِي الْمَبَادِي وَالْأَثَرُ الْمَوْقُوفُ مَا لِلصَّاحِبِ يَا مَنْ يُنَادِي طَالِباً أَنْ يَفْصِدَا يَقُولُ عَبْدٌ لِلإِلَهِ أَحْمَدُ يُمْنُ الثَّقَلَيْنِ مِمَّنْ يَجْتَهِدُ يَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ ثُمَّ الشُّكْرِ الْمُعْضَلُ الْمَخْذُوفُ مِنْهُ أَكْثَرُ لَقَدْ عَلِمْتُ عَلِيّاً هَوَازِنَ أَتْنِي مَعْلُومٌ أَمْكَنَ بِصَحْحَةِ النَّظَرِ وَبِنِ سِيْدِي الْحَاجِّ الْعَشِيرِي قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَا لِمَيْسُ	٢ ١ ٢ ١ ٣ ٢ ١ ٥ ١ ٤٢ ١٢ ١ ١٢ ١ ٢ ١ ٢ ٣	الكميت علقمة الفحل مجهول الكميت ابن زكري مجهول ابن زكري ابن زكري ابن زكري ابن الحاج ابن زكري ابن زكري ابن زكري ابن زكري ابن الطفيل ابن زكري ابن مسايب جران العود	٥٢٧ ٣٣٧ ٤٤٣ ٥٢٧ ٧٨٥ ٢٦٢ ٣٠٨ ٢٦٣ ٦٧٤ ٨٤٦ ١٩٨ ٧٧٤ ١٩٦ ٦٧٤ ٣٩١ ٣٥٩ ٢٣٦ ٥٢٨

الآيات	عددتها	القائل	الصفحة
وَبَلَدَةٌ قَنِيسٌ بِهَا أَيْسُ	١	جران العود	٥٢٩
(فَضْلٌ) أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِي	٤	ابن زكري	٢١٣
مُنْقَطِعُ الْإِسْنَادِ هُوَ مَا سَقَطَ	٣	ابن زكري	٦٧٤
وَالْجَهْلُ ضَرْبَانِ مُرَكَّبٌ وَبَسِيطٌ	٢	ابن زكري	٣٤٥
إِلَى كَمْ تَمَادٍ فِي غُرُورٍ وَعَقْلَةٍ	١	جويني	٦٥
أَمْرٌ مَعَ اسْتِغْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا	١	الأخضري	٣٨٣
قُلْتُ لِلْبَيْضَاوِيِّ فِي الطَّرَالِيعِ	٣	ابن زكري	٧٨٩
وَالْحَبَرُ الْمُرْسَلُ قَوْلُ النَّابِغِ	٤	ابن زكري	٦٧٧
(فَضْلٌ) بِهِ خَاتِمَةُ التَّصَوُّفِ	٤	ابن زكري	٢٢٨
وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى الثَّوْبِي	١	ابن زكري	١٣
لَمْ تَرَ عَيْنِي أَحَدًا	٢	مجهول	٧٦
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي	١	امرؤ القيس	٤٧٤
قُلُوبَ الْعَالَمِينَ عَلَى الْمَقَالِي	٢	مجهول	٧٩
بِهَيَاةِ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ	٢	الجويني	٦٤
وَإِنْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْخَطَلِ	٣	ابن زكري	٢٢٤
وَاعْلَمْ أَنَّ نَظَرَ الْعُقُولِ	٢	ابن زكري	٣٥٦
وَمُسْتَدَ الْحَدِيثِ مَا قَدْ انْصَلَّ	٥	ابن زكري	٦٧٢
يَا صَخْرُ ثُمَّ سَعَى إِخْوَانُهُمْ بِهِمْ	٢	الهذلي	٣٩١
إِذَا تَبَتَّ لِلنَّفْسِ الْإِسْتِغَامَةُ	١	ابن زكري	٢٢٨
وَالْجَوْهَرُ الَّذِي تَحْيَرُ وَمَا	٢	ابن زكري	٢٧٣
يَمِيسُ كَغَضَضٍ إِذَا مَا بَدَا	٢	الجويني	٦٤
أَصْبَحَ لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسَيِّئَةٍ	٢	الجويني	٦٥
رُؤْيَا الْفِكْرِ مَا يُؤْوِلُ لَهُ الْأَمْرُ	١	مجهول	٤٢٤
فَالْأَشْعَرِيُّونَ هُمْ الْمُصِيبُونَ	١	ابن زكري	٢١٣
وَالْحُكْمُ بِالرَّاجِحِ رَسْمُ الظَّنِّ	٢	ابن زكري	٣٦٤
(فَضْلٌ) وَحَدُّ الْعِلْمِ الثَّنِيَّةُ	٣	ابن زكري	٣٤٣
حَتَّى أَتَى بِعَوْنِهِ مُسْتَوْفِيَا	٢	ابن زكري	٢٢٥
طَرِيقَةُ الْأَبِيَّةِ الصُّوفِيَّةِ	١	ابن زكري	٢٢٨

فهرس أنصاف الأبيات

أنا الذائذ الحامي حقيقة	١	مجهول	٣٩١
تخبرني العيتان ما القلب كاتم	١	مجهول	٦٦٠





فهرس الأقوال والأمثال

القول أو المثل	الصفحة
أحياني اكتحالي بطلعتك	٤٠٠
أخسر صفقة من أبي غبشان	٨٤٥
أذكى من إياس	٨٤٤
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن	٣٨٩
جر الميزاب	٤١٢
رعت الماشية الغيث	٤١٤
صام نهازه	٤٠٢
قام ليله	٤٠٢
كثرت أياديه علي	٣٩٩
مثلك لا يبخل	٤٠٦
يقدم رجلاً ويؤخر أخرى	٤٠٢



فهرس الأعلام

(الألف)

ابن أبي ثابت المتوكل
ابن أبي زيد القيرواني = عبدالله بن
عبدالرحمن
ابن أبي شريف المقدسي = محمد بن
محمد الشافعي
ابن أبي صالح المؤذن = إسماعيل بن
أحمد بن عبدالملك
ابن أبي العيش = محمد بن عبدالرحمن
أبو عبدالله
ابن أبي مدين = محمد بن أبي مدين أبو
عبدالله التلمساني
الأيوردي أبو القاسم = هاشم بن علي بن
إسحاق الأيوردي
الأيوردي أبو المظفر = حمد بن
أحمد بن محمد
أحمد بن إبراهيم الشجري: ٤٠٠
أحمد بن أحمد بن أحمد البرنسي
القاسي الشهير بزروق: ١٨٦
أحمد بن إدريس القرافي: ٣١٥، ٢٤٨
أحمد بن أطاع الله أبو العباس: ١٩٤

الأمدي = علي بن أبي علي محمد بن
سالم
إبراهيم بن حسن، أبو إسحاق التونسي:
٨٦٠
إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام: ٦٤٠
إبراهيم بن علي أبو إسحاق اللنتي
التازي: ١٢٤، ١٣٥، ١٦٧
إبراهيم بن قاسم بن سعيد العقباني:
١٤٠
إبراهيم بن محمد بن محمد أبو إسحاق
البرشاني الغرناطي: ١٦٨، ٢٣٢،
٤٢٦
إبراهيم بن المطهر الشباك الجرجاني:
٤٩
أبركان «الحسن» = الحسن بن مخلوف بن
مسعود الراشدي
ابن أبي تاشفين = محمد السادس أبو
عبدالله: ١١٠

أحمد بن حسن أبو العباس الغماري التلمساني: ١٤١
 أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي: ٣٩
 أحمد بن عبدالرحمن «أبي يحيى» بن محمد أبو العباس الحسيني التلمساني: ١٤١
 أحمد بن عبدالله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني: ٣٩
 أحمد بن علي بن أحمد بن داود البلوي الوادي أشي أبو جعفر: ١٨٦
 أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: ٢٤٧، ٦٧٧
 أحمد بن علي بن شعيب النسائي: ٦٩١
 أحمد بن عمر: ٥٥٥
 أحمد بن عمر الربيعي: ٤٥٦
 أحمد بن عيسى أبو العباس البطيوي التلمساني: ١٣٦
 البرزلي = أحمد بن محمد البرزلي القيرواني: ٨٥٠
 أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني: ٤٦٦
 أحمد بن محمد بن عبدالرحمن بن زاغو المغراوي التلمساني: ١٣٦، ١٦٨
 أحمد بن محمد بن محمد بن الحاج البيدري: ١٨٧
 أحمد بن محمد بن مرزوق أبو العباس المعروف بحفيد الحفيد: ١٨٧
 أحمد بن محمد بن المظفر النيسابوري أبو المظفر الخوفي: ٤٤
 أحمد بن محمد بن يحيى المعروف بابن جيدة المديوني الوهراني: ١٩٢
 أحمد المعتصم أبو العباس العاقل: ١٠٨
 أحمد المنجور أبو العباس: ٢٠٠
 أحمد بن يحيى أبو العباس النونشريسي: ١٤١، ١٨٨
 الأرغواني الأحدث = عمر بن عبدالله بن أحمد بن محمد
 الأرغواني الحاكم = سهل بن أحمد بن علي الحاكم
 الأرغواني أبو نصر = محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد
 الاستريادي = سعد بن عبدالرحمن أبو إسحاق التونسي = إبراهيم بن حسن الإسفرايني الأستاذ
 الإسكاف = عبدالجبار بن علي بن حسان الإسفرايني
 أصبغ بن الفرج بن سعد بن نافع: ٤٤٢
 أسامة بن زيد (الصحابي): ٥٩٢
 إسماعيل بن أحمد بن عبدالملك بن أبي صالح المؤذن: ٥٠
 إسماعيل بن عبدالملك الحاكمي: ٤٤
 إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري: ٨٦٠
 إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني: ٧٣٥
 أشهب بن عبدالعزيز الغماري: ٤٤٣
 ابن أطاع الله = أحمد بن أطاع الله: ٥
 إلكيا = علي بن محمد بن علي المعروف

أحمد بن حسن أبو العباس الغماري التلمساني: ١٤١
 أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي: ٣٩
 أحمد بن عبدالرحمن «أبي يحيى» بن محمد أبو العباس الحسيني التلمساني: ١٤١
 أحمد بن عبدالله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني: ٣٩
 أحمد بن علي بن أحمد بن داود البلوي الوادي أشي أبو جعفر: ١٨٦
 أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: ٢٤٧، ٦٧٧
 أحمد بن علي بن شعيب النسائي: ٦٩١
 أحمد بن عمر: ٥٥٥
 أحمد بن عمر الربيعي: ٤٥٦
 أحمد بن عيسى أبو العباس البطيوي التلمساني: ١٣٦
 البرزلي = أحمد بن محمد البرزلي القيرواني: ٨٥٠
 أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني: ٤٦٦
 أحمد بن محمد بن عبدالرحمن بن زاغو المغراوي التلمساني: ١٣٦، ١٦٨
 أحمد بن محمد بن محمد بن الحاج البيدري: ١٨٧
 أحمد بن محمد بن مرزوق أبو العباس المعروف بحفيد الحفيد: ١٨٧
 أحمد بن محمد بن المظفر النيسابوري أبو المظفر الخوفي: ٤٤

(الثاء)

التازي = إبراهيم بن علي أبو إسحاق
اللتني

تاشفين بن أبي ثابت: ١١٠

التالوتي = علي بن محمد أبو الحسن
الأنصاري التلمساني

التليلي = محمد الطاهر التليلي

التمانريتي = محمد بن إبراهيم الجزولي
التنسي = محمد بن عبدالله بن عبد الجليل
أبو عبدالله التلمساني

(الثاء)

الثعالبي = عبدالرحمن بن محمد بن
مخلوف الجعفري

(الجم)

الجلاب = محمد بن محمد بن أحمد بن
عيسى المغيلي التلمساني

ابن جلال = محمد بن عبدالرحمن أبو
عبدالله

الجوهري (أبو نصر) = إسماعيل بن
حماد أبو نصر

الجوهري (أبو محمد) = الحسن بن
علي بن محمد الشيرازي

ابن جيدة = أحمد بن محمد بن يحيى
المديوني الوهراني

ابن الإمام = محمد بن إبراهيم بن
عبدالرحمن التلمساني

إمام الكاملية = محمد بن محمد بن
عبدالرحمن

إياس بن معاوية: ٨٤٤

(الباء)

الباجي = سليمان بن خلف

البخاري = عبدالعزیز بن أحمد بن
محمد بن محمد

البخاري الشعراني = علي بن علي بن
أحمد الشافعي

البخاري = محمد بن إسماعيل البخاري
البرادعي = خلف بن أبي القاسم الأزدي

القيرواني

البرزلي = أحمد بن محمد البرزلي القيرواني
البرشاني = إبراهيم بن محمد بن محمد

أبو إسحاق الغرناطي

البطيوي = أحمد بن عيسى أبو العباس
البطيوي التلمساني

البطيوي = محمد بن عيسى أبو عبدالله

البليسي = عمر بن أحمد

البوزيدي = سليمان بن الحسن الشريف
أبو الربيع البوزيدي التلمساني

البوني (العنابي) = محمد بن أحمد بن
قاسم بن محمد ساسي

البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي بن
موسى

(الحاء)

حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي: ٦٤٥
 ابن الحاج = أحمد بن محمد بن
 محمد بن عثمان البيدي
 ابن الحاج = محمد بن محمد بن أحمد
 ابن الحاجب = عثمان بن عمرو جمال الدين
 الحاكمي = إسماعيل بن عبد الملك
 الحباك = محمد بن أحمد بن يحيى أبو
 عبدالله التلمساني
 ابن حبيب = عبد الملك بن حبيب بن
 سليمان السلمى القرطبي
 أم حبيبة رضي الله عنها = رملة بنت أبي
 سفيان زوج النبي ﷺ
 حجة الإسلام = محمد بن محمد
 الغزالي:
 أبو الحسن الأشعري = علي بن
 إسماعيل بن أبي بشير: ٢١٢
 الحسن بن علي بن أبي طالب: ١٩٣
 الحسن بن مخلوف بن مسعود أبو علي
 الراشدي الشهير بأبركان: ١٢٤، ١٣٦
 الحسين بن الحسن بن محمد الحلبي:
 ٤٤٧
 حسين بن شهاب الدين الفوران
 الكيلاني: ٨٤
 الحسين بن علي أبو عبدالله البصري
 المعتزلي: ٦٦٢
 حسين بن محمد بن أحمد المروزي:
 ٤٠

الحسين بن محمد الورثيلاني: ٢٠١
 الحطاب = محمد بن محمد بن
 عبدالرحمن الحطاب المالكي
 الحلبي = الحسين بن الحسن بن محمد
 ابن الحمرة = محمد الرابع، أبو عبدالله
 الحموي = عثمان بن يوسف بن
 عثمان بن خليل
 ابن حنبل = أحمد بن حنبل بن هلال
 الشيباني
 أبو حنيفة = النعمان بن ثابت الكوفي
 الإمام
 الحوضي = محمد بن عبدالرحمن أبو
 عبدالله التلمساني

(الخاء)

الخبازي = محمد بن علي بن محمد بن
 حسين
 ابن خضراء السلاوي = عبدالله الهاشمي
 الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن
 ثابت الخطيب
 خلف بن أبي القاسم البرادعي الأزدي
 القيرواني: ٨٥٥
 الخواري = عبدالجبار بن محمد بن
 أحمد
 الخوافي = مسعود بن محمد بن مظفر
 أبو المعالي
 الخوافي أبو المظفر = أحمد بن محمد بن
 المظفر النيسابوري

(الدال)

الدامغاني = عبدالكريم بن محمد بن أبي منصور الرماني
الدغولي = عمر بن محمد بن علي السرخسي الشيرزي
الدمياطي = أحمد بن محمد الشافعي
الديسي = محمد بن محمد بن عبدالرحمن

(الراء)

الرازي = محمد بن عمر بن الحسين
ابن رشد الجد = محمد بن أحمد القرطبي
الرصاع = محمد بن قاسم الأنصاري التلمساني التونسي
رملة بنت أبي سفيان (أم حبيبة) رضي الله عنها زوج النبي ﷺ : ٨٤٠
الرملي = أحمد بن حمزة أبو العباس

(الزاي)

ابن زاغو = أحمد بن محمد بن عبدالرحمن المغرواي التلمساني
ابن زاكور الفاسي = محمد بن قاسم أبو عبدالله الفاسي
زاهر بن طاهر بن محمد الشحامى النيسابوري : ٥٠
زروق = أحمد بن أحمد بن أحمد بن عيسى البرنسي الفاسي : ١٦٧

الزمخشري = محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي

الزهري = محمد بن مسلم بن عبيدالله زيد بن حارثة الصحابي رضي الله عنه : ٥٩٣

الزيدوري = يوسف بن إسماعيل أبو الحجاج
ابن سريج = أحمد بن عمر أبو العباس الشافعي

(السين)

سعد الدين التفتازاني : ٨٤
سعد بن عبدالرحمن الأسترايذي : ٤٥
سعيد أبو عثمان المنوي الكفيف : ١٨٨
السعيد بن أبي حمو : ١٠٧
السكاكي = يوسف بن أبي بكر بن محمد سلمان بن ناصر بن عمران الأنصاري : ٤٥

أم سلمة = هند بنت أبي أمية بن المغيرة رضي الله عنها : ٤٩٨

سليمان بن الحسن الشريف أبو الربيع البوزيدي التلمساني : ١٣٦ ، ١٧٥
سليمان بن خلف الباجي : ٥٨٣
سليمان بن سيد أحمد، أبو الربيع القلعي : ١٨٩

السناطي الشافعي = أحمد بن عبدالحق السنوسي = محمد بن يوسف أبو عبدالله التلمساني : ١٤٢

(الطاء)

أبو طالب = علي بن عبد الرحمن بن أبي
الوفاء الحيري
الطيبلاوي = ناصر الدين أبو النصر
محمد بن سالم بن علي الشافعي
الطوخي = شهاب الدين أحمد بن محمد
الطوسي = محمد بن الحسن بن علي أبو جعفر

(العين)

عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين
رضي الله عنها: ٥٩٠
العاقل أبو العباس = أحمد المعتصم
عبادة بن بري = محمد بن عبادة أبو
عبد الله بن بري
ابن عباس = عبد الله بن عباس بن
عبد المطلب الصحابي رضي الله عنه
ابن العباس = محمد بن العباس العبادي
التلمساني أبو عبد الله
ابن العباس الصغير = محمد بن محمد بن
العباس التلمساني
عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي:
٤٣٨
عبد الجبار بن علي بن حسان
الإسفراييني: ٤١
عبد الجبار بن محمد بن أحمد الخواري:
٤٦
عبد الرحمن الثالث: ١٠٧

سهل بن أحمد بن علي الحاكم
الأرغواني: ٤٥

سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر
سيف الدين الآمدي = علي بن أبي علي
محمد بن سالم

(الشين)

ابن شاس = عبد الله بن نجم جمال
الدين
الشافعي = محمد بن إدريس الشافعي
الشبراملسي = علي بن علي نور الدين
القاهري
الشحامي = زاهر بن طاهر بن محمد
شهاب الدين أحمد بن محمد الطوخي:
٣١٥
الشياني = محمد بن الحسن

(الصاد)

صاحب البيان = محمد بن أحمد بن
رشد (الجد) القرطبي
صاحب الجواهر = عبد الله بن نجم،
جمال الدين بن شاس
الصديق = أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة
رضي الله عنه
ابن سعد = محمد بن أحمد بن أبي
الفضل التلمساني
الصيرفي = محمد بن عبد الله أبو بكر

عبدالرحمن بن إبراهيم الفزاري المعروف
بابن الفركاح: ٨٣
عبدالرحمن بن حمدان النيسابوري أبو
سعد النصروي: ٤١
عبدالرحمن بن الحسن، عِلْيُك
النيسابوري: ٤١
عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقي
المصري: ٤٤٠
عبدالرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم
المعتزلي: ٧٨٦
عبدالرحمن بن محمد أبو زيد القصري
الفاسي: ٢٠٢
عبدالرحمن بن محمد بن فوران المروزي
الفوراني: ٤١
عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف
الثعالبي الجعفري: ١٢٤، ١٧٠
عبدالرحيم بن عبدالكريم القشيري: ٤٦
ابن عبدالسلام = محمد بن عبدالسلام
الهوراري التوسي:
عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب أبو
هاشم المعتزلي: ٤٧٥
عبدالعزيز بن أحمد بن محمد بن محمد
البخاري: ٨٤
عبدالغافر بن إسماعيل بن عبدالغافر
الفارسي: ٤٧
عبدالقاهر بن عبدالرحمن أبو بكر
الجرجاني: ٣٩٩
عبدالكريم بن محمد بن أبي منصور
الرماني الدماغاني: ٥٠

عبدالله بن أبي حمو، أبو محمد: ١٠٦
عبدالله بن أبي قحافة أبو بكر الصديق
الصحابي رضي الله عنه: ٦٥٦
عبدالله بن أحمد البلخي الكعبي: ٣٢٤
أبو عبدالله البصري = الحسين بن علي
الحنفي المعتزلي
عبدالله بن أبي بكر أبو محمد العصوني:
٨٤٩
عبدالله بن طلحة بن عبدالله الأندلسي:
٥٢١
عبدالله بن عبدالرحمن أبي زيد
القيرواني: ٨٦٤
عبدالله بن عمر بن ناصر الدين
البيضاوي: ٢٤٨، ٤٠٠
عبدالله بن نجم، جمال الدين بن شاس:
٨٥٤
عبدالله بن يوسف الجويني والد إمام
الحرمين: ٣٨
عبدالملك بن حبيب بن سليمان السلمي
القرطبي: ٨٦٣
عبدالملك بن عبدالعزيز بن الماجشون
القرشي: ٨٦٣
عبدالملك بن عبدالله بن يوسف
الجويني: ٢٤٧
عبدالواحد بن أبي حمو موسى، أبو
مالك: ١٠٧
عبيدالله بن الحسن بن الحصين العنبري:
٧٨٨
عثمان بن عبدالرحمن الشهرزودي: ٢٤٧

عثمان بن عمرو جمال الدين المشهور
بابن الحاجب: ٢٧١

علي بن أحمد بن داود أبو الحسن
الوادي آشي البلوي: ١٨٩

علي بن زيد: ٣٩٩
علي بن محمد الأمدي: ٢٤٧

علي بن محمد الربيعي الشهير باللخمي:
٥٢٠

علي بن محمد بن علي المعروف بالكيا
الهراشي: ٤٧

ابن عليّك = عبدالرحمن بن الحسن
التيسابوري

عمر بن الحسين بن الحسن والد الفخر
الرازي: ٥١

عمر بن الخطاب بن نفيل الصحابي أمير
المؤمنين رضي الله عنه: ٦٠٩

عمر بن عبدالله بن أحمد بن محمد
الأرغواني الأحدث: ٥١

عمر بن محمد بن علي السرخسي
الشيرزي الدغولي: ٤٨

عمرو بن بحر الجاحظ: ٧٨٨
عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب
بسيويه: ٢٤٨، ٢٦٢

العمريطي = يحيى بن نور الدين بن
موسى الشافعي الأزهرى

عميرة = أحمد البرُّلُسي الشافعي شهاب
الدين

العنبري = عبيدالله بن الحسن بن
الحصين

عياض بن موسى بن عياض اليحصبي:
٥٧٤

عثمان بن عمرو جمال الدين المشهور
بابن الحاجب: ٢٧١

أبو عثمان الكفيف = سعيد أبو عثمان
المنوثي

عثمان بن يوسف بن عثمان بن خليل
الحموي: ٨٥

ابن عرفة = محمد بن محمد بن عرفة
الورغمي

العصنوني = عبدالله بن أبي بكر أبو محمد
العقباني = إبراهيم بن قاسم بن سعيد

العقباني = القاسم بن سعيد محمد بن
محمد، أبو الفضل التلمساني: ١٤٣،

١٧٤

العقباني = محمد بن أحمد بن قاسم بن
سعيد أبو عبدالله

أبو علي بن إسماعيل بن إبي بشير =
الحسن الأشعري: ٣٤٣

علي بن إسماعيل بن أبي بشر أبو
الحسن الأشعري: ٢١٢

علي بن أبي طالب أمير المؤمنين
الصحابي رضي الله عنه: ٦٤٥

علي بن عبدالرحمن بن أبي الوفاء أبو
طالب الحيري: ٥٠

علي بن أبي علي بن سالم سيف الدين
الأمدي: ٢٧٩

علي بن عمر بن أحمد البغدادي الشهير
بابن القصار: ٤٢٨

علي بن محمد أبو الحسن التالوتي
الأنصاري التلمساني: ١٤٢

(القاف)

ابن القاسم = عبدالرحمن بن القاسم بن
خالد العتقي المصري

القاسم بن سعيد محمد بن محمد التجيبي
العقباني التلمساني: ١٣٧، ١٦٥،

١٦٩

قاسم الشريف التلمساني، أبو الفضل
ابن قاسم العبادي = أحمد بن قاسم
العبادي الشافعي
القاضي الباقلاني = محمد بن الطيب بن
محمد

القاضي حسين = حسين بن محمد بن
أحمد المروزي

القاضي عبد الجبار = عبد الجبار بن أحمد
الهمداني المعتزلي

القرافي = أحمد بن إدريس

القشيري عبدالرحيم = عبدالرحيم بن
عبدالكريم القشيري

ابن القصار = علي بن عمر بن أحمد
البغدادي

قطلوبغا = قاسم بن قطلوبغا الحنفي

القفال = محمد بن علي بن إسماعيل

القلعي = سليمان بن سيد أحمد، أبو
الربيع

القليوبي = أحمد بن أحمد بن سلامة
شهاب الدين الشافعي

العيثاوي = يوسف بن عبدالوهاب بن
أبي بكر الشافعي

عيسى بن أبان بن صدقة الحنفي:
٥٥٠

(الغين)

غانم بن الحسين، أبو الغنائم الموشيلي
الأرموي: ٥١

الغزالي = محمد بن محمد الغزالي حجة
الإسلام

الغماري = أحمد بن حسن أبو العباس
التلمساني

(الفاء)

الفجيجي = محمد بن عبد الجبار أبو
عبدالله: ١٤٣

فخر الدين الرازي = محمد بن عمر بن
الحسين

الفراوي = محمد بن الفضل بن أبي
العباس

ابن الفرکاح = عبدالرحمن بن إبراهيم
الفزاري

فضل الله بن أحمد بن محمد الميهني: ٤٢

الفوراني = عبدالرحمن بن محمد بن
فوران المروزي

ابن فورك = محمد بن الحسن

(الكاف)

المحلي = محمد بن أحمد جلال الدين الشافعي

محمد بن إبراهيم الجزولي التمانريتي: ٢٠١

محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن،

التلمساني الشهير بابن الإمام

محمد بن إبراهيم بن محمد بن يحيى أبو

عبدالله المزكي: ٤٢

محمد بن أحمد بن جعفر أبو حسان

المزكي: ٤٣

محمد بن أحمد بن رشد (الجد)

القرطبي: ٨٥٤

محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن

حفص الماهياني: ٥١

محمد بن أحمد بن أبي الفضل بن سعد

أبو عبدالله التلمساني: ١٧٦، ١٩٠

محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد أبو

عبدالله العقباني: ١٣٧

محمد بن أحمد بن عيسى الجلاب:

١٧٦

محمد بن أحمد المحلي جلال الدين

الشافعي: ٨٥

محمد بن أحمد بن محمد أبو المظفر

الأيوردي: ٤٨

محمد بن أحمد بن محمد العجيسي

التلمساني الشهير بابن مرزوق الحفيد:

١٣٨، ١٧١

محمد بن أحمد بن النجار: ١٣٨، ١٧٦

محمد بن أحمد بن يحيى أبو عبدالله

الحباك التلمساني: ١٣٩، ٢٤٨

الكرخي = عبيدالله بن الحسن بن دلال

الكرخي أبو الحسين

الكمبي = عبدالله بن أحمد البلخي

الكيلاني = حسين بن شهاب الدين

الفران

(اللام)

اللخمي = علي بن محمد الربيعي

(الميم)

ماء العينين الشنقيطي = مصطفى بن

محمد فاضل الشريف الحسيني

ابن الماجشون = عبدالملك بن عبدالعزيز

القرشي

المارديني = محمد بن عثمان بن علي

الشافعي

المازري = محمد بن علي بن عمر

التميمي المازري

المازوني = يحيى بن موسى أبو زكريا

أبو مالك = عبدالواحد بن أبي حمو موسى

ابن مالك = محمد بن عبدالله بن مالك

الطائي الأندلسي

مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي

الإمام: ٤٢٢

الماهياني = محمد بن أحمد بن أبي

الفضل بن حفص

محمد بن عبدالله بن الطائي
الأندلسي النحوي: ٤٨٧

محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد أبو
نصر الأرغواني: ٥١

محمد بن عبدالله، أبو بكر الصيرفي: ٤٤٧
محمد بن عبدالله بن عبد الجليل أبو
عبدالله التنسي التلمساني: ١٤٣

محمد بن عبدالله بن مالك الطائي
الأندلسي: ٢٤٨

محمد بن عبدالله بن يونس التميمي
الصقلي: ٨٥٠

محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي:
٥٥٥

محمد بن علي بن إسماعيل القفال: ٥٩٨
محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين
الرازي: ٣٤١

محمد بن علي بن الطيب أبو الحسين
البصري: ٥٦٣

محمد بن علي بن عمر التميمي
المازري: ٥٨٤

محمد بن علي بن محمد بن حسين
الخبازي: ٤٢

محمد بن عيسى أبو عبدالله البطيوي:
١٩١

محمد بن الفضل بن أبي العباس
الفراوي: ٥٢

محمد بن قاسم الأنصاري التلمساني ثم
التونسي أبو عبدالله الرصاع: ١٣٩،

٢٣٣، ١٤٣

محمد بن إدريس الشافعي: ١٢، ٤٢٣

محمد بن إسماعيل البخاري: ٢٤٧، ٦٨٧
أبو محمد الجويني = عبدالله بن يوسف
والد إمام الحرمين

محمد بن الحسن بن عبد الوارث: ٣٩٩
محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي
حنيفة: ٤٦٨

محمد بن الحسن بن فورك: ٦٤٧
محمد الرابع الشهير بابن الحمرة، أبو
عبدالله: ١٠٨

محمد الشريف أبو عبدالله: ١٣٩
محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر
الباقلاني: ٣٤٢

محمد بن العباس العبادي التلمساني
الشهير بابن العباس: ١١٥، ١٧٣
محمد بن عبد الجبار أبو عبدالله
الفجيجي: ٨٥٠

محمد بن عبد الرحمن بن جلال أبو
عبدالله: ٢٠١

محمد بن عبد الرحمن الحوضي أبو
عبدالله التلمساني: ١٤٢، ١٩٣

محمد بن عبد الرحمن بن أبي العيش أبو
عبدالله: ١٤٢

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة
المشهور بابن أبي ذئب: ٦٨٧

محمد بن عبد العزيز أبو عبد الرحمن
النيلي: ٤٣

محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني:

١٤٢

المزكي (أبو عبدالله) = محمد بن
 إبراهيم بن محمد بن يحيى
 المزني = إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل
 المستعين بالله أبو زيان محمد: ١٠٩
 مسعود بن أحمد بن محمد بن مظفر أبو
 المعالي الخوافي
 أبو مسلم الأصفهاني = محمد بن بحر
 مسلم بن الحجاج القشيري: ٢٤٧، ٣٧٢
 ابن المسيب = سعيد بن المسيب القرشي
 المخزومي
 المشدالي = محمد بن أحمد أبو الفضل
 مظفر بن عبدالملك بن عبدالله أبو القاسم
 الجويني: ٤٩
 المغيلي = محمد بن عبدالكريم التلمساني
 ابن المفضل اليمني = محمد بن إبراهيم
 الملا الحلبي = إبراهيم بن أحمد
 ابن ملك = عبداللطيف بن عبدالعزيز بن
 فرشته الحنفي
 المنجور = أحمد بن علي أبو العباس الفاسي
 الميهني فضل الله = فضل الله بن
 أحمد بن محمد

(النون)

ابن النجار = محمد بن أحمد
 النسائي = أحمد بن علي بن شعيب
 نصر الزواوي: ١٤٠
 النصروي (أبو سعد) = عبدالرحمن بن
 حمدان النيسابوري

محمد بن القاسم بن تومرت: ١٣٩
 محمد بن محمد الغزالي الطوسي: ٤٨، ٢٤٨
 محمد بن محمد بن أحمد بن عيسى
 الجلاب المغيلي التلمساني: ١٣٨
 محمد بن محمد بن عرفة الورغمي
 التونسي: ٤٥٦
 محمد بن أبي مدين أبو عبدالله
 التلمساني: ١٩٠
 محمد بن مسلم بن عبدالله بن شهاب
 الزهري: ٦٧٦
 محمد بن موسى أبو عبدالله الوجدجي
 التلمساني: ١٢٤، ١٩٣
 محمد بن يوسف أبو عبدالله السنوسي
 التلمساني: ١٤٤
 محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي
 جار الله الزمخشري: ٤٠٩
 المرابط الدلائي = محمد المرابط بن
 محمد أبي عبدالله الدلائي
 ابن مرزوق الحفيد = محمد بن أحمد بن
 محمد العجيسي التلمساني
 ابن مرزوق حفيد الحفيد = أحمد بن
 محمد بن مرزوق أبو العباس
 ابن مرزوق الكفيف = محمد بن أحمد بن
 محمد التلمساني
 المري = محمد بن قاسم الأنصاري
 التلمساني أبو عبدالله
 المريسي = بشر بن غياث
 المزكي (أبو حسان) = محمد بن
 أحمد بن جعفر

النظام = إبراهيم بن سيار بن هانيء

النعمان بن ثابت أبو حنيفة الإمام: ٤٦٨

أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبدالله بن أحمد

النيلي (أبو عبدالرحمن) = محمد بن عبدالعزيز

(الهاء)

هاشم بن علي بن إسحاق الأبيوردي: ٥٢

أبو هاشم المعتزلي = عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب

الهدة السوسي = محمد بن حسن

ابن هلال = إبراهيم بن هلال الفلالي السجلماسي

هند بنت أبي أمية بن المغيرة = أم سلمة رضي الله عنها

(الواو)

الوائق الشهير بابن خولة، أبو عبدالله: ١٠٦

الوادي آشي = أحمد بن علي بن أحمد

أبو جعفر البلوي الوادي: ١٤٣

الوادي آشي = علي بن أحمد بن داود أبو الحسن البلوي

الوجديجي = أبو عبدالله محمد بن موسى التلمساني

الورثيلاني = الحسين بن محمد

الولالي = أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب

الونشريسي = أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي

(الياء)

يحيى بن موسى الرهوني: ٢٤٨

يحيى بن موسى أبو زكريا المازوني: ١٤٤، ١٦٩

يوسف بن إسماعيل أبو الحجاج الشهير بالزيدوري: ١٤٠

يوسف بن أبي بكر بن محمد، سراج الدين السكاكي: ٤٠٤

ابن يونس = محمد بن عبدالله التميمي الصقلي

فهرس الفرق والقبائل والأمم والجماعات

(ألف)

- أئمة اللغة: ٤١٦
أئمة المالكية: ٤٢٨
أئمة خراسان: ٤٣، ٥٠، ٥٢، ٧٦
أرباب الأحوال: ١٢٣
الإسبان: ١١٠
الأشاعرة: ٣٦، ٣٧، ٧١، ٧٤، ٢١٢
الأشهاد: ٨٥٣
أصحاب أبي حنيفة: ٦٥٦
أصحاب الشافعي: ٦٧، ٧١، ٤٦٠، ٥٥٤
أصحاب العموم: ٥١١
أصحاب القول بأن النهي للفساد: ٤٦٩
أصحاب القول بعدم التكرار: ٤٢٨
أصحاب المذاهب الأربعة: ٣٥، ٧٧
أصحاب النبي ﷺ: ٦٨٠
أصحاب الوجوه: ٣٥، ٥٩٧
الأصوليون: ٢٨٠، ٣٥٩، ٣٧٠، ٣٩٢
الأعداء: ١٠٤
- أكثر أهل العلم: ٦٧٨
أكثر الأصوليين: ٢٦٧، ٥٦٣
أكثر الشافعية: ٤٢٩
أكثر الحنفية: ٧٣٥
أكثر الفقهاء: ٧٧٤
أكثر المالكية: ٤٢٧
أكثر المتكلمين: ٧٨٥
الأكثر: ٣٧٩، ٤٣٣، ٤٥١
الأمم السابقة: ٦٤٥، ٧٩٥
الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: ٥٧٥
أهل الاجتهاد: ٦٤٩
أهل الإجماع: ٦٤٨، ٦٥٠-٦٥٢
أهل الإسلام: ٣٣، ٨٥٥
أهل الأندلس: ٤٨٧
أهل الأهواء: ٣٨
أهل البدع: ٣٤٤، ٦٤١
أهل البلاد الصحراوية: ٨٥٣
أهل الجنة: ٧٥٩، ٨٥٣
أهل الحديث: ٦٨٨، ٦٩٣

أهل الحق: ٢١٣، ٥٢٧

أهل الخلود في النار: ٧٨٨

أهل الدعوى: ٢١٣

أهل الذمة: ٨٥١

أهل السنة: ١٢، ٣٦-٣٩، ٥٤، ٧١،

٢١٢، ٢١٣، ٤٢١، ٧٣٠

أهل السيرة والتاريخ: ٨٧٠

أهل المشرق والمغرب: ٧٥

أهل الصلاح: ١٢٣، ١٨٩

أهل الضلال: ١٢٣، ٢١٢

أهل الضلالة: ٧٨٢

أهل الظاهر: ٤٢٣، ٦٢١

أهل العرف: ٣٧٠، ٣٩٤

أهل العصر: ٦٤٧

أهل العلم: ٧٩، ١٦٣، ٦٧٨

أهل العنوة: ٨٦٣

أهل الفضل: ١٩٢

أهل الفهوم: ٣٦٣

أهل القرية: ٤١١

أهل الكتاب: ٤٥٩

أهل اللغة: ٤٠٥

أهل الله: ٢٣٦

أهل المذهب المالكي: ٨٥٩

أهل المسائل والمطالب: ٢٣٤، ٨٤٤

أهل النار: ٨٥٣

أهل تلمسان: ١١٨، ١٣٨، ٢٣٨، ٨٧٥

أهل طبرستان: ٤٧

أهل طوس: ٤٤

أهل نيسابور: ٥٢

(الباء)

البرتغال: ١١٠

بعض أهل الإجماع: ٦٥٢

بعض أهل الحديث: ٦٨٨

بعض أهل الظاهر: ٥٤٤

بعض الأصوليين: ٤٧٢

بعض الأمة: ٣٠٥

بعض الحنابلة: ٥٨٢

بعض الحنفية: ٤٢٩

بعض الخوارج: ٦٤١

بعض الشافعية: ٤٢٩

بعض الطلبة: ١٩٩، ٢٤٣، ٢٦٠

بعض الفضلاء: ٢٣٦، ٣٦٠، ٧٩٥

بعض الفقهاء: ٥٢٥، ٨٧٠

بعض اللغويين: ٧٨١

بعض المالكية: ٥٤١، ٦٥٦

بعض المحققين: ٦٠٥

بعض المعتزلة: ٣٦، ٣١٠، ٦٠٩

بعض الناس: ٢٧٨، ٥٤٩

بعض النحويين: ٤٨٨

بعض اليهود: ٦٠٦

بعض شراح المختصر: ٦٠٢

بنو إسرائيل: ٨٦٨

بنو عبد الواد «الزيانيون»: ١٠١

بني مانو: ١٥٣

بني ورنيد: ١٦٢

(التاء)

التابعون: ١٩٧، ١٩٩، ٦٧٦

التجار: ١١٩، ١٢١

التلامذة: ٤٦، ٢٢٧

التلمسانيون: ٧٩٧

(الجيم)

جماعة المسلمين: ٨٦٥

جماعة من الحنفية: ٤٦٨

جماعة من المتكلمين: ٤٦٩

جماعة من متأخري المالكية: ٦٩٣

جماعة من المعتزلة: ٥٨٢

جماهير الأصوليين: ٤١٩

جماهير الفقهاء: ٤٦٧

الجمهور: ٣٧٣، ٤٢٢

جمهور المحدثين: ٦٧٨، ٦٨٠

جمهور المسلمين: ٦٤٠

جميع الأمة: ٥٩٥، ٦٩٣

الجن: ٣٥١

(الحاء)

الحريون: ٨٦١

الحفصيون: ١٠١، ١٠٤، ١٠٧

الحكماء: ٣٤٨

الحنابلة: ٣٧٢

الحنفية: ٣٧٢

(الخاء)

الخلف: ١٢١

الخوارج: ٦٤١

(الدال)

الدهري (مفرد الدهريين): ٣٨٨

الدول العربية: ٥٦، ٦٣

الدول الحفصية: ١٠٦، ١٠٧

الدولة الزيانية: ١١٠

دولة بني عبد الواد: ١٠٢

دولة آل زيان: ١٤٣

(الذال)

الذميون: ٨٦٥

(الراء)

الرجال: ٤٤، ٦٤، ١٩٦، ٢٣٩، ٧٦١،

٨٨٩، ٧٦٦

الرسل عليهم الصلاة والسلام: ٢٧٣

الرواة: ٨٩، ٦٥٨، ٧٦٧

(الزاي)

زنادة: ١٥٣

الزهاد: ٤١

الزيانيون: ١٠٢

(السين)

السلف: ٧، ٨٤١

السواد الأعظم: ٦٤٤

(الشين)

الشافعية: ٣٧٢

شراح المختصر (مختصر ابن الحاجب):

٦٠٢

الشيعة: ٧٣٠

الشيخوخ: ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤،

٨٤٧، ١٩٢

(الصاد)

الصحابة: ٤٠، ٤٤٦، ٦٥٢

الصليبيون: ١١٠

الصوفية: ٣٠، ٧٣، ٢٢٨، ٨٩٢

(الضاد)

الضعفاء: ٨٦٥

(الطاء)

طائفة من اليهود: ٦٠٥

الطريقة اليوسفية: ١٢٣

طلبة الصحراء: ٨٤٩

الطبيعيون: ٣٨٨

(العين)

العداة: ٨٤٦

العرب: ٣٣٧، ٣٩٠

العقبانيون: ٢٣٧

العلماء: ٤٠١

علماء الأمة: ٤٥٤

علماء أهل السنة: ٣٦، ٣٨

علماء التراجم: ٢٦

علماء تلمسان: ١١٥، ١٣٣، ١٣٩-

١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٨،

١٦٥، ١٧١، ١٧٥، ١٨٤، ١٩٠،

١٩١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٧،

٢٢٠، ٢٣٦، ٢٣٧

علماء تونس: ١٤٥

علماء الجزائر: ١٣، ١٤، ٨٩٥

علماء الشافعية: ٥٧

علماء الشريعة: ٥٧٥

علماء العصر: ٦٣٧، ٨٨٥

علماء القرن التاسع الهجري: ١٧٦

علماء القرن العاشر الهجري: ٩٠

علماء المالكية: ٦٢

علماء المشرق والمغرب: ٧٧

علماء المغرب: ١٣، ٢٠٢

علماء نيسابور: ١٤

العیسویة: ٦٠٦

(الفین)

الغاورون: ٥٢٠

(الفاء)

فقهاء تلمسان: ١٥٥

فقهاء فاس: ٥

فقهاء وهران: ١٩٢

(القاف)

قبيلة بني ولال: ٩١

قضاة تلمسان: ٢١٠

(الكاف)

الكفار: ٤٥١

(المیم)

المالكية: ٣٧٢

المالكيون: ٦٢

المبتدعة: ٣٦، ٣٨، ٧١، ٧٧، ٢١٢

المتأخرون من المعتزلة: ٣٠٠

المتقدمة من المعتزلة: ٣٠٠

المتكلمون: ٣٩٤

المجتهدون: ٢٩٤، ٣٦٨

المجمعون: ٦٤٩

المجوس: ٧٨٢

المنققون: ٣٩، ٤٣٩

المُخْبِرُونَ: ٦٦٨

المذهب الحنفي: ٣٦

المذهب الشافعي: ٣٤، ٣٨

المذهب المالكي: ٤٢٢

المرابطون: ١١٨

الْمُرْسَلُونَ عليهم الصلاة والسلام: ٢١٦

المرينيون: ١٠١، ١٠٤، ١٠٨

المستفتون: ٢٩٤

المسلمون: ٢٠٨، ٢١٢، ٦٠٧، ٦٤٣

المشايع: ٣٧، ١٣٥، ١٦٣

مشايخ المالكية: ٨٥٨

مشايخ تلمسان: ١٣٥

المعتزلة: ٣٢٤

مغراوة: ١٠٤، ١٥٣

المفتون: ٢٩٤

المقريون: ٢٩٥

المقلدون: ٢٩٤

الملائكة: ٢٨٧

الملامتية: ١٢٣

الملحدون: ٧٨٢، ٨٩٠

ملوك تلمسان: ١٢٨

ملوك فاس: ١٢٨

المنطقيون: ٣٩٤

الموحدون: ١٠١

الولاية: ١٢١ ، ٨٥٢

(الياء)

اليهود: ٢١٧

يهود توات: ٢١٧

(النون)

النحاة: ٣٨٠

النحويون: ٣٧٨ ، ٣٨٠

النصارى: ١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ٧٨٢

(الواو)

الورى: ٧٩ ، ٨٤٦



فهرس الأماكن والبلدان

(التاء)

تركيا: ٨٥
تطوان: ١٩٧
تلمسان: ١٠١، ١٠٢، ١٠٨، ١١٥،
١١٨
تمكروت: ١٩٧
توات: ٢١٧
توينجن: ٨٤
تونس: ٩٢، ٩٦، ١٠٩، ٢٠٤

(الجيم)

جامع الأزهر: ١٣١
جامع القرويين: ١٣١
جامع الزيتونة: ١٣١
الجامع الأعظم بتلمسان: ١٢٥، ١٤١
الجامع الأعظم بغرناطة: ١٢٨، ١٨٩
الجامع الكبير بالجزائر: ١٣١
الجامع الكبير بمكناس: ١٩٨
الجامع المنيعي: ٦٣، ٦٧

(الألف)

إسبانيا: ٢٠٢
الإسكندرية: ٨٨
أصبهان: ٤٠، ٤٨
الأندلس: ١٠١، ١٠٩

(الباء)

باريس: ٨٦، ٨٧، ٩٠، ١٢٩
برلين: ٨٦، ٩١
بشتقان: ٧٨
البصرة: ٣٧٨، ٨٥٤
بعلبك: ٢٧٨
بغداد: ٤٦
بلاد الترك: ١٨٩
بلخ: ٤٨
بنغازي: ١٩٧
بوسعادة: ٩٤
بيهق: ٤٧

(الزاي)

زاوية تنغملت «المغرب»: ١٩٧

(السين)

السقمونيا: ٣٥٣

سرخس: ٤٨

(الشين)

شارع ابن زكري بتلمسان: ٢٣٨

الشارع الجديد بتلمسان: ٢٣٨

شارع بارييس «سابقاً» بتلمسان: ٢٣٨

شرشال: ١١٤

(الصاد)

صحراء الجزائر: ٢٠٤، ٨٤٩

(الطاء)

طوس: ٤٤

(العين)

العباد: ١٢٩، ١٦١

العراق: ٤٧

(الفاء)

فاس: ٢٥، ٩٢، ١٠١، ٢٠١

جامعة قاريونس: ١٩٧

جبل بني ورنيذ: ٢٢٢

الجزائر: ٨٦، ٩٥، ١٠٧، ١١٤، ١٣٥

الجنوب الجزائري: ٢١٧

جوين: ٢٤

(الحاء)

الحيرة: ٥٠

(الخاء)

خراسان: ٥٢

الخزانة الحسنية «الرباط»: ١٩٧

الخزانة الصبيحية «المغرب»: ١٩٧

الخزانة العامة «الرباط»: ١٩٨

خزانة القرويين «فاس»: ٢٠١

خواف: ٤٤

(الدال)

دار الكتب المصرية: ٨٤، ٨٨، ٩٣،

١٩٧

دار الكتب الناصرية «تمكروت»: ١٩٧،

٢٥١، ١٩٨

(الراء)

الرباط: ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢

الري: ٥١

الفسطاط: ٨٥٤

(الكاف)

كويريلي «مكتبة»: ٨٤

الكوفة: ٨٥٤، ٣٧٨

(اللام)

ليبيا: ١٩٧

(الميم)

المدرسة التاشفينية: ١٢٨

المدرسة الثعالبية: ١٥٤

مدرسة العباد: ١١٥

المدرسة النظامية: ٦٦

المدرسة اليعقوبية: ١٣٠، ١٦٦

مدرسة وَلَدِي الإمام: ١٢٨

مرورذ: ٤٠

مسجد أبي الحسن المريني: ١٣٢

مسجد أولاد الإمام: ١٣٢

مسجد سيدي إبراهيم المصمودي: ١٣٣

مسجد سيدي الحلوي: ١٢٩، ١٣٢

مسجد سيدي بومدين: ١٣٢

مسجد عبدالله بن العباس: ٢٥١

مغراوة: ١٥٣

المغرب: ٩١، ١٩٧

المغرب الأقصى: ١٠١

المغرب الأوسط: ١٠٢، ١٢٩

المغرب الإسلامي: ١٠٧

مقبرة الحسين: ٧٨

مقبرة القاضي بتلمسان: ٢٤١

مكة المكرمة: ٧٢، ٤٠٩

مكتبة أحمد الثالث: ٨٥

المكتبة الأزهرية: ٨٤، ٨٥، ٨٨

مكتبة الأوقاف العامة ببغداد: ٨٤، ٨٥

مكتبة الإسكوريال: ٢٠٢

مكتبة السلیمانية: ١٩٨

المكتبة الوطنية، الجزائر: ٨٤، ٢٠١،

٢٥٠

مكتبة سليم أغا: ٨٣

المملكة العربية السعودية: ٨٥، ٢٥١

المملكة المغربية: ٩٢، ١٩٧، ١٩٨

(النون)

نيسابور: ٢٥، ٤٢، ٤٧

(الواو)

وهران: ١٠٨، ١٠٩، ١١٤



الاختيارات	الصفحة
الأصح أن الفقه هو مطلق الفهم	٢٨١
أولى ما يزيل به تحديد العلم فساد العكس، إذ لا يصدق على العلم القديم	
لتصديده بالمعرفة	٣٤٣
الصحيح من الحدود في تعريف العلم ما ذكره الآمدي في الإحكام	٣٤٣
الأظهر أن أصول الفقه هو طرق الفقه الإجمالية فقط	٢٧٧
الصحيح في ألفاظ العقود نحو: «بعت واشتريت وطلقت» أنها إنشاء، إذ لا	
تقيّد صدقاً ولا كذباً	٣٨٤
الحق أن لا مجاز في التركيب	٤٠٠
الإنصاف أن يقال: من أثبت المجاز في التركيب فمراده العقلي، ومن نفاه	
فمراده اللغوي	٤٠٣
الحق أن ما وقع في الشرع - من الحقائق الشرعية - مجاز لغوي اشتهر في	
الشرع ابتداءً بوضع منه	٤٠٥
الصحيح أن النهي يدل على الفساد شرعاً في العبادات والمعاملات	٤٦٩
الصحيح أن العموم من عوارض المعاني حقيقة	٤٩٥
والمختار أن فعل النبي ﷺ الذي له أقسام لا عموم له	٥٠٢
المختار جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد	٥٤٩
صواب العبارة أن يقال: «يجوز نسخ التكليف من غير تكليف آخر يكون بدلاً	
عنه»	٦١٤

أولى تعريفات الخبر بالصواب قول الشيخ ابن الحاجب: «الكلام المحكوم	
فيه بنسبة خارجية»	٦٦٢
إذا كان المفتي مجهول العلم معلوم العدالة فالمختار امتناع استيفائه	٧٦٨
إذا كان المفتي معلوم العلم مجهول العدالة فالمختار جواز استيفائه	٧٦٩





فهرس الأشكال والخرائط

الصفحة	الأشكال والخرائط والجداول
٥٣	مخطط شيوخ إمام الحرمين وتلاميذه
٩٧	التمثيل البياني لما كتب حول الورقات من شروح وغير ذلك
١٠٤	جدول يمثل أحداثاً في تاريخ الدولة الزيانية
١٠٥	خريطة الجزائر ومراكز القبائل خلال القرن الثامن الهجري
١١٢	جدول يمثل ملوك المغرب الإسلامي خلال القرن التاسع الهجري
١١٧	خريطة المغرب الإسلامي خلال القرن التاسع الهجري
١٢٢	مخطط مدينة تلمسان
١٢٦	خريطة تلمسان الزيانية وحدودها السياسية
١٣٤	صورة خارجية للجامع الكبير بتلمسان
١٣٤	صورة داخلية للجامع الكبير بتلمسان
١٩٥	مخطط لشيوخ ابن زكري وتلاميذه
٣٦٧	التمثيل الشجري لأقسام حكم الذهن
٣٨٧	التمثيل الشجري لأقسام الكلام



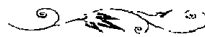
فهرس أسانيد ابن زكري

الصفحة

الأسانيد

٧٩٧	موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي
٧٩٨	موطأ الإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري المدني
٧٩٩	صحيح البخاري من طريق شيخه ابن مرزوق الحفيد
٨٠٠	صحيح البخاري من طريق شيخه العقباني وابن زاغو
٨٠١	صحيح مسلم من طريق شيخه ابن مرزوق الحفيد
٨٠٢	صحيح مسلم من طريق شيخه ابن زاغو
٨٠٣	سنن أبي داود
٨٠٤	سنن الترمذي
٨٠٥	سنن النسائي
٨٠٦	سنن ابن ماجه
٨٠٧	ثلاثيات البخاري
٨٠٨	الشمائل المحمدية للترمذي
٨٠٩	الترغيب والترهيب للمندري
٨١٠	العمدة للمقدسي
٨١١	الشفة للقاضي عياض
٨١٢	السيرة النبوية لابن هشام
٨١٣	الشاطبيتان الكبرى والصغرى للقاسم بن فيرة الشاطبي
٨١٤	الشاطبية الكبرى «اللامية» خاصة
٨١٥	الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع لابن بري التازي

الأسانيد	الصفحة
مقدمة ابن الصلاح	٨١٦
المنهاج للبيضاوي	٨١٧
مختصر ابن الحاجب الأصلي	٨١٧
شرح تنقيح الفصول للقرافي	٨١٩
شرح العضد على مختصر المنتهى	٨١٩
جميع مصنفات ابن الحاجب	٨٢٠
المدونة لسحنون	٨٢١
العتبية «المستخرجة» للعتبي الأندلسي	٨٢٢
تهذيب المدونة للبرادعي	٨٢٣
كتاب ابن المواز	٨٢٤
مؤلفات ابن أبي زيد القيرواني	٨٢٥
الرسالة خاصة لابن أبي زيد القيرواني	٨٢٦
مؤلفات القاضي عبد الوهاب	٨٢٧
مؤلفات الحافظ ابن عبد البر	٨٢٨
مؤلفات ابن رشد الجد	٨٢٩
مؤلفات أبي بكر بن العربي	٨٣٠
التفريع لابن الجلاب	٨٣١
مؤلفات المازري	٨٣٢
مؤلفات القاضي عياض	٨٣٣
مختصر ابن الحاجب الفرعي	٨٣٤
شرح ابن عبد السلام على مختصر ابن الحاجب الفرعي	٨٣٥
مؤلفات ابن عرفة	٨٣٦
مؤلفات ابن مالك النحوي	٨٣٨
قصيدة البردة للبوصيري	٨٣٨





فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

الكتاب	الصفحة
أبكار الأفكار للآمدي	٢٤٧ ، ١٨٠
الإحكام في أصول الأحكام للآمدي	٣٣٦ ، ٢٤٥ ، ١٨١
البرهان في أصول الفقه للجويني	٦١
بغية الطالب شرح عقيدة ابن الحاجب لابن زكري	٢٤١ ، ١٤٦
التبصرة للخملي	١٤٦
تحفة المسؤول للرهبوني «بعض شراح المختصر»	٢٤٧
شرح ابن عبدالسلام على مختصر ابن الحاجب الفرعي	٨٣٥
شرح ابن هلال على مختصر ابن الحاجب الفرعي	١٨٢
شرح التسهيل لابن مالك	٢٤٨
شرح المحصول (نقائس الأصول) للقرافي	٣٦٩
شرح تنقيح الفصول للقرافي	٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ١٨١ ، ١٤٦
صحيح البخاري ومسلم	١٤٤
الطوالع لليضاوي	١٤٦
عقيدة ابن الحاجب	٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٠١ ، ١٧٩
غاية المرام في شرح مقدمة الإمام لابن زكري	٨٧ ، ٦١ ، ١٩ ، ١٢
المباحث المشرقية للرازي	٢٤٨ ، ١٨٠ ، ١٤٧
مختصر ابن الحاجب الأصلي	٢٠٧ ، ١٨٧ ، ١٨١ ، ١٨٠

الكتاب	الصفحة
المختصرات	٢٢٥ ، ٢١١ ، ٢١٠
المدخل لابن طلحة الأندلسي	٥٢١
المدونة لسحنون	٨٢١
المطولات	٤١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٤٩ ، ٢٢٩ ، ٢١٠



فهرس المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم.

المخطوطات

- ٢ - إجازة عبدالقادر الفاسي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ٣٠١٤.
- ٣ - أسئلة وأجوبة، وعقيدة الإمام السنوسي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ٣٢٧٧.
- ٤ - بستان الأزهار في مناقب زمزم الأخيار ومعدن الأنوار سيدي أحمد بن يوسف الراشدي، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم ١٧٠٧.
- ٥ - تحفة المسؤول في شرح منتهى السؤل، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن أبي عمران موسى بن عمر الرهوني (ت ٧٧٤هـ)، مخطوط بوزارة الشؤون الدينية بالجزائر، رقم ٣٣٧.
- ٦ - تهذيب المدونة، للإمام أبي سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي القيرواني البرادعي (ت ٤٣٠هـ)، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ٢٥٦٢.
- ٧ - التوضيح، للإمام خليل بن إسحاق المالكي، وهو شرح على المختصر الفرعي لابن الحاجب، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ١٠٧٨.
- ٨ - جامع مسائل الأحكام بما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، لأبي القاسم بن أحمد بن محمد البرزلي (ت ٨٤٠هـ)، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ١٣٣٣ و ٣٢٧٢.
- ٩ - الدرر المكنونة في نوازل مازونة، لأبي زكريا يحيى بن موسى المازوني (ت ٨٨٣هـ)، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ١٣٣٥.

- ١٠ - شرح المنهج المنتخب لأبي الحسن علي بن قاسم الزقاق، تأليف الإمام أبي العباس أحمد بن عبدالرحمن المنجور، مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، رقم ١٢٢٨.
- ١١ - عقد الجمان النفيس في ذكر الأعيان من أشرف اغريس، للعلامة عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن محمد، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ٣٣٢٣.
- ١٢ - في ذوي البدعة وأهلها، تأليف أبي الحسن الصغير الفاسي، مخطوط ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بالجزائر رقم ٩٤٦.
- ١٣ - القول الأحوط فيما تداول من العلوم وكتبه بالمغرب الأقصى والأوسط، لمؤلف مجهول، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ٣١٨٥.
- ١٤ - مختصر نظم الفرائد ومبدي الفوائد في شرح محصل المقاصد للإمام أبي العباس ابن زكري، تأليف الشيخ أبي العباس أحمد بن علي المتجور (ت ٩٩٥هـ)، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم ٣٢٨٨.
- ١٥ - معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب، للإمام أبي العباس أحمد بن زكري التلمساني، مخطوط بمكتبة ابن عبدالكبير الخاصة في المطارفة، ولاية أدرار.



المطبوعات

(الألف)

- ١٦ - آداب البحث والمناظرة «مقدمات منطقية»، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، مكتبة العلم بجدة، (د.ت.ط.).
- ١٧ - الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج، لابن الصديق الغماري، ومعه منهاج الوصول إلى علم الأصول لناصر الدين البضاوي، علق عليه وضبط تخريجاته سمير طه المجدوب، عالم الكتب بيروت، ط ١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٨ - أبجد العلوم المسمى: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق عن دار الكتب العلمية.

- ١٩ - الإيهاج في شرح المنهاج للإمامين شيخ الإسلام علي بن عبدالكافي السبكي،
 وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي. كتب هوامشه وعلق عليه مجموعة من
 العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠ - إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر، للدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد
 النملة، دار العاصمة الرياض، ط ١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١ - إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، للعلامة السيد محمد بن
 محمد الحسيني الشهير بمرتضى الزبيدي، (دون ذكر الناشر وتاريخ الطبع).
- ٢٢ - الإنقان في علوم القرآن للإمام الحافظ عبد الرحمن السيوطي، ومعه كتاب إعجاز
 القرآن، للقاضي الباقلاني، دار الفكر بيروت، (د.ت.ط.).
- ٢٣ - أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، للدكتور مصطفى ديب البغا، دار
 الإمام البخاري، دمشق، (د.ت.ط.).
- ٢٤ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، للدكتور مصطفى سعيد
 الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٥ - الاجتهاد والتقليد في الشريعة الإسلامية، تأليف الدكتور محمد الدسوقي، دار
 الثقافة، الدوحة، قطر، ط ١: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٦ - الاجتهاد المطلق، للشيخ زين الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن البكري
 الصديقي، تحقيق سليم فهد شعبانة، دار المعرفة، ط ١: ١٤١٢هـ -
 ١٩٩٢م.
- ٢٧ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للإمام أبي حاتم محمد بن حبان
 البستي بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج
 أحاديثه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١: ١٤٠٨هـ -
 ١٩٨٨م.
- ٢٨ - إحكام الفصول في أحكام الأصول للإمام الحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف
 الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله محمد الجبوري،
 مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٢٩ - الإحكام في أصول الأحكام، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم
 الظاهري دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٠ - الإحكام في أصول الأحكام للإمام علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق
 سيد الجميلي دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٣١ - أحكام القرآن للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، جمعه الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، قدم له الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري، كتب هوامشه الشيخ عبدالغني عبدالخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٢ - أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٣ - أحكام القرآن للإمام أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٤ - الأحكام الوسطى من حديث الرسول ﷺ للإمام الحافظ أبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الإشبيلي «ابن الخراط»، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١: ١٤٠٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٥ - إحياء علوم الدين، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، وبذيله المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للحافظ العراقي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت.ط.).
- ٣٦ - أدب المفتي والمستفتي، للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الوفاء، المدينة، الجزائر، (د.ت.ط.).
- ٣٧ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٣٨ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام محمد بن علي الشوكاني، إدارة الطباعة المنيرية مصر.
- ٣٩ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٠ - الاستغناء في الاستثناء للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٤١ - الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، للشيخ أبي العباس أحمد بن خالد الناصري، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء، المملكة المغربية، ١٩٥٥م.
- ٤٢ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد المعروف بابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٣ - أسد الغابة في معرفة الصحابة للإمام عز الدين أبي الحسن بن علي بن محمد الشهير بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار الفكر بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٤ - الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، للإمام أبي محمد عز الدين بن عبد السلام الشافعي (ت ٦٦٠هـ)، دار المعرفة بيروت، (د.ت.ط.).
- ٤٥ - الإشارة في معرفة أصول الفقه والوجازة في معنى الدليل، للإمام الحافظ أبي الوليد الباجي، دراسة وتحقيق وتعليق الأستاذ محمد علي فركوس، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط ١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٤٦ - الأشباه والنظائر للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٤٧ - الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١: ١٣٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٨ - الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدي المالكي (ت ٤٢٢هـ)، مطبعة الإرادة تونس، (د.ت.ط.).
- ٤٩ - الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت.ط.).
- ٥٠ - أصول السرخسي، للإمام أبي بكر محمد بن محمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، حقق أصوله أبو الرضا الأفعاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٥١ - أصول الشاشي، للإمام أبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي الحنفي (ت ٣٤٤هـ)، وبهامشه عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- ٥٢ - الأصول العامة للفقهاء المقارن «مدخل إلى دراسة الفقه المقارن»، للعلامة محمد تقي الحكيم، دار الأندلس، بيروت، ط ٢: ١٩٧٩م.
- ٥٣ - أصول الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور محمد مصطفى شلبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت.ط).
- ٥٤ - أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق ط ١: ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ٥٥ - الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٦ - الاعتصام، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، وبه تعريف السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، (د.ت.ط).
- ٥٧ - الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٨: ١٩٨٤م.
- ٥٨ - أعلام المغرب العربي، تأليف عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية الرابط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥٩ - أعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٦٠ - أعيان الشيعة، للعلامة السيد محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٦١ - أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام الشرعية للدكتور محمد سليمان الأشقر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٢ - الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح، للإمام أبي الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٦٣ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تأليف الحافظ الأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، تصحيح وتعليق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر محمد أمين دمج، بيروت، ط ٢، عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

- ٦٤ - الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، والمكتبة العتيقة تونس، ط٢: ١٩٨٧م.
- ٦٥ - أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل بيروت، دار عمار عمان الأردن، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٦٦ - الإمام الجويني إمام الحرمين للدكتور محمد الزحيلي، دار القلم دمشق، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٦٧ - الإمام أبو يوسف السنوسي وعلم التوحيد، لجمال الدين بوقلي حسن، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥م.
- ٦٨ - أمثال العرب، للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٦٩ - إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبع تحت مراقبة الدكتور عبدالمعين خان بدار الكتب العلمية، بيروت، ط٢: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٠ - إنباء الرواة على أخبار النحاة تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧١ - الأنساب للقاضي أبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٧٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لعبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (د.ت.ط.).
- ٧٣ - الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية، عني بطبعة الأب لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ط٤: ١٩١٤م.
- ٧٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت.ط.).

٧٥ - الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، شرح وتحقيق الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٢: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٦ - إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، للإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الوشرسي، تحقيق أحمد بو طاهر الخطابي، طبع بإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، الرباط ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧٧ - إيضاح المكتون في الذيل على كشف الظنون للشيخ إسماعيل باشا البغدادي. دار العلوم الحديثة، بيروت.

(الباء)

٧٨ - البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين بن محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ)، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت بمطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع الغردقة، ط٢: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٧٩ - البداية والنهاية للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، منشورات مكتبة المعارف بيروت.

٨٠ - بدائع الجنان واللسان في غريب الألفاظ ومسائل القرآن، للشيخ محمد الطاهر التليلي دار الأمة، الجزائر، ١٩٩٢م.

٨١ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١: ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م.

٨٢ - البرهان في أصول الفقه للإمام الجويني بتحقيق عبدالعظيم الديب، دار الوفاء المنصورة، مصر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨٣ - البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي. حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢: (د.ت).

٨٤ - البصائر النصيرية في علم المنطق، لزين الدين عمر بن سهلان الساوي، تحقيق الشيخ محمد عبده، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

٨٥ - بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تأليف الإمام أبي زكريا يحيى بن خلدون، تحقيق الدكتور عبد الحميد حاجيات، إصدار المكتبة الوطنية بالجزائر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨٦ - بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، لأحمد بن يحيى بن عميرة الضبي (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة - دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٨٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٨٨ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة دمشق، ١٩٧٢م.

٨٩ - بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، تأليف السيد محمود شكري الألوسي، عني بشرحه وتصحيحه وضبطه محمد بهجت الأثري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط.).

٩٠ - البناية في شرح الهداية، للإمام أبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار الفكر بيروت، ط ٢: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٩١ - البهجة شرح التحفة، لأبي الوليد الحسن علي بن عبد السلام التسولي (ت ١٢٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت.ط.).

٩٢ - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجدل المالكي (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(التاء)

٩٣ - تاج التراجم في طبقات الحنفية، للشيخ أبي العدل زين الدين بن قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.

٩٤ - التاج والإكليل لمختصر خليل للإمام أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق (ت ٨٩٨هـ)، مطبوع بهامش مواهب الجليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب (ت ٩٥٤هـ)، دار الفكر بيروت، ط ٢: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٩م.

٩٥ - تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان ملوك تلمسان، للحافظ محمد بن عبدالله التنسي، تحقيق محمود بو عياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٦ - تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (١٦ - ٢٠م)، للدكتور أبي القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط٢: ١٩٨٥م.

٩٧ - تاريخ الجزائر العام، للشيخ عبدالرحمن الجيلالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دار الثقافة بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩٨ - تاريخ الجزائر في القديم والحديث، للشيخ مبارك بن محمد الميلي، تقديم وتصحيح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ت.ط.).

٩٩ - تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للشيخ عبدالرحمن الجبرتي، دار الجيل بيروت، (د.ت.ط.).

١٠٠ - التاريخ الكبير، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، طبع تحت مراقبة الدكتور محمد عبدالمغني خان (د.ت.).

١٠١ - تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، للدكتور حسين مؤنس، دار العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، ط١: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٠٢ - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، تأليف الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، وبهامشه العقد المنظوم للحكام فيما يجري بينهم من العقود والأحكام، لابن سلمون، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط.).

١٠٣ - التبصرة في أصول الفقه للإمام أبي إسحاق الشيرازي، شرحه وحققه الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عن ط١: ١٩٨٠م.

١٠٤ - التبصرة والتذكرة «شرح ألفية العراقي» لناظمها الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ومعه فتح الباقي على ألفية العراقي لزكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت.ط.).

- ١٠٥ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبّه، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مراجعة محمد علي النجار، المكتبة العلمية بيروت، (د.ت.ط).
- ١٠٦ - التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالرحمن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٠٧ - تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٠٨ - تحرير القواعد المنطقية شرح المقدمة الشمسية للإمام قطب الدين محمود بن محمد الرازي، ومعه حاشية الشريف الجرجاني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ١٠٩ - تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة للإمام ابن غازي الفاسي، تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب (ت ٩٥٤هـ)، بتحقيق الدكتور أحمد سحنون، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ١١٠ - التحصيل من المحصول، للإمام سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١١١ - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، دراسة وتحقيق عبدالغني بن حمد بن محمود الكيسي، دار حراء للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط ١: ١٤٠٦هـ.
- ١١٢ - تحفة الفقهاء، لعلاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق الدكتور محمد زكي عبدالبر، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ط ٢: (د.ت.ط).
- ١١٣ - تخريج أحاديث المنهاج للحافظ العراقي، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، دار الكتب السلفية القاهرة.
- ١١٤ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت ط ١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ١١٥ - تذكرة الحفاظ للإمام الحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الفكر العربي (د.ت.ط).
- ١١٦ - التذهيب: شرح عبد الله بن فضل الله الخبيصي على تهذيب المنطق والكلام للفتازاني، مع حاشيتي الدسوقي والمطار.
- ١١٧ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك للإمام القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي. تحقيق أحمد بكير محمود، دار الحياة بيروت ودار الفكر طرابلس (د.ت.ط).
- ١١٨ - التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، عبد اللطيف بن عبد الله البرزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١١٩ - التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي، الدكتور محمد إبراهيم محمد الحفناوي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٢٠ - تعريف الخلف برجال السلف، لأبي القاسم محمد بن أبي القاسم الديسي الحفناوي، مؤسسة الرسالة المكتبة العتيقة، تونس، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٢١ - التعريفات للعلامة علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الكريم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٢٢ - التفريع، للإمام أبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري (ت٣٧٨هـ)، تحقيق حسين بن سالم الدهمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ١٢٣ - تفسير الإمام مالك، برواية الإمام أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، جمع وترتيب وتحقيق عبدالمجيد رياش، طبع بإذن من وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، سنة ١٩٩٤م.
- ١٢٤ - تفسير البحر المحیط، للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٢٥ - تفسير القرآن العظيم للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الأندلس بيروت ط٥: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ١٢٦ - التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط٣: (د.ت.ط).
- ١٢٧ - تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٢٨ - تقريب الوصول إلى علم الأصول، للإمام أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، مكتبة العلم بجدة، ط١: ١٤١٤هـ.
- ١٢٩ - التقرير والتحبير شرح العلامة ابن أمير الحاج على تحرير الإمام الكمال ابن الهمام في علم الأصول الجامع بين اصطلاحى الحنفية والجمهور، وبهامشه شرح الأسنوي على المنهاج. دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٣٠ - التكملة لكتاب الصلة، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار (ت٦٥٩هـ)، تصحيح عزت العطار الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٥٧هـ - ١٩٥٩م.
- ١٣١ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبوع مع فتح العزيز شرح الوجيز، للإمام أبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي (ت٦٣٢هـ)، والمجموع شرح المذهب للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر، (د.ت.ط).
- ١٣٢ - التلخيص في أصول الفقه لإمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله جولم النيبالي، وشبير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ومكتبة دار الباز مكة المكرمة، ط١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ١٣٣ - التلخيص في علوم البلاغة للخطيب أبي عمرو محمد بن عبدالرحمن القزويني بشرح الأستاذ عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٣٤ - التلخيص في الفقه المالكي، للقاضي أبي محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادى المالكي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٣٥ - تلمسان عبر العصور، دورها في سياسة وحضارة الجزائر، محمد عمرو الطمار، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤م.

- ١٣٦ - تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ٣: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٣٧ - التمهيد في أصول الفقه، للإمام محفوظ بن أحمد بن الحسين الشهير بأبي الخطاب الكلوزاني (ت ٥١٠هـ)، حققه الدكتور مفيد محمد أبو عمشة، والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ١٣٨ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإمام جمال الدين أبي محمد بن الحسن الأستوي الشافعي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٣٩ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ ابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ط ٣: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٤٠ - تهذيب الأسماء واللغات، للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية (د.ت.ط.).
- ١٤١ - تهذيب التهذيب للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، مصورة عن دار المعارف، ط ١: ١٣٢٥هـ.
- ١٤٢ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٤٣ - توجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت.ط.).
- ١٤٤ - التوضيح في شرح التنقيح وهو شرح على شرح تنقيح الفصول، تأليف للإمام أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن موسى اليزليبي المالكي الشهير بحللولو (ت ٨٩٥هـ)، المطبعة التونسية، تونس، ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.
- ١٤٥ - توشيح الديباج وحلية الابتهاج للشيخ محمد بن يحيى المعروف ببدر الدين القرافي تحقيق أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، ط ١: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ١٤٦ - توضيح المشتبه في ضبط الرجال وأنسابهم وألقابهم وكنائهم، للإمام شمس الدين محمد بن عبدالله القيسي الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٤٧ - تيسير التحرير على كتاب التحرير لابن الهمام، للعلامة محمد أمين المعروف بأمير باد شاه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت.ط).

(الجيم)

- ١٤٨ - الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المالكي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ١٤٩ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ١٥٠ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، للحافظ أبي عمرو يوسف بن عبدالبر القرطبي المالكي (ت٤٦٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت.ط).
- ١٥١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٥٢ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد بن خليل بن كيكدي العلاتي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ١٥٣ - جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، لأحمد مصطفى الطرودي التونسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد رمضان الجربي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١: ١٣٩٥هـ - ١٩٨٦م.
- ١٥٤ - جذوة الاقتباس فيمن حل من العلماء بمدينة فاس، للإمام أحمد بن محمد الشهير بابن القاضي، طبعة حجرية، فاس، المغرب.
- ١٥٥ - جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس للحافظ أبي عبدالله محمد بن فتوح الحميدي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- ١٥٦ - الجرح والتعديل، للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حير آباد الدكن، الهند، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- ١٥٧ - الجزائر في التاريخ: المعهد الإسلامي، إعداد: الدكتور رشيد بورويبة، الدكتور موسى لقبال، الدكتور عبدالحميد حاجيات، الدكتور عطاء الله دهينة، الدكتور محمد بلقراد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤م.
- ١٥٨ - الجزائر في مرآة التاريخ، عبدالله شريط، ومحمد الميللي، مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر ١٩٦٥م.
- ١٥٩ - جمهرة الأمثال، للإمام أبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه الدكتور أحمد عبدالسلام، خرج أحاديثه محمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٦٠ - جمهرة أنساب العرب، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٦١ - جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق منير رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١: ١٩٨٨م.
- ١٦٢ - الجويني إمام الحرمين للدكتور فوفية حسين محمود، المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٠م.

(الحاء)

- ١٦٣ - حاشية إبراهيم الباجوري على متن السلم للشيخ عبدالرحمن الأخضري، مع تقارير الشيخ محمد الأنباري، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٤٧هـ.
- ١٦٤ - حاشية إبراهيم الباجوري، على شرح محمد بن يوسف السنوسي على مختصره في المنطق، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط١: ١٣٢١هـ.
- ١٦٥ - حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع وبالهامش تقارير الشرييني، دار الفكر.
- ١٦٦ - حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح لمحمد الطاهر بن عاشور، مطبعة النهضة تونس، ط١: ١٣٤١هـ.

١٦٧ - حاشية ابن الحاج على شرح خالد الأزهري لمتن الأجرومية لابن أجروم الصنهاجي، تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن حمدون المعروف بابن الحاج، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت.ط.).

١٦٨ - حاشية العبدوي، على شرح الرسالة لأبي الحسن، وهو شرح الإمام علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي (ت ١١٨٩هـ) على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أبي الحسن علي بن محمد المنوفي (ت ٩٣٩هـ)، دار الفكر بيروت، (د.ت.ط.).

١٦٩ - حاشية العطار شرح المحلي على جمع الجوامع، للشيخ حسن العطار، وبالهامش تقارير الشربيني، ومعه أيضاً تقارير محمد علي بن حسين المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٠ - حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر للنشر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت.ط.).

١٧١ - حاشية مخلوف الميناوي على شرح أحمد الدمنهوري لمتن الجواهر المكنون للشيخ عبدالرحمن الأخضر الجزائري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٤٧هـ.

١٧٢ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، وهو شرح مختصر المزني، للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٧٣ - الحجّة على أهل المدينة، للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، رتب أصوله وعلق عليه السيد مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب بيروت، ط ٣: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧٤ - الحدود في أصول الفقه، للإمام الحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق نزيه حماد، مؤسسة الرعييني للطباعة والنشر، بيروت، ط ١: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.

١٧٥ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١: ١٩٦١هـ - ١٣٨٧م.

١٧٦ - الحلل السندسية في الأخبار التونسية، لمحمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج، تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١: ١٩٨٥م.

١٧٧ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٧٨ - أبو حمو موسى الزباني حياته وآثاره، تأليف عبدالحميد حاجيات، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ١٩٨٢م.

(الخاء)

١٧٩ - خزانة الأدب للبغداد، للأديب عبدالقادر بن عمر البغداد (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٨٠ - الخصائص، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط٢: (د.ت.ط.).

١٨١ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمولى محمد المحبي، دار صادر بيروت، (د.ت.ط.).

(الدال)

١٨٢ - دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، لعبدالحميد بن أبي زيان بن أشنهو، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، (د.ت.ط.).

١٨٣ - الدر الثمين والموارد المعين شرح المرشد العين على الضروري من علوم الدين، تأليف الإمام محمد بن أحمد ميارة المالكي، دار الفكر، (د.ت.ط.).

١٨٤ - در السحابة في مناقب القراة والصحابه، للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق الدكتور حسين بن عبدالله العمري، دار الفكر دمشق، ط١: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٨٥ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ١٨٦ - الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، للإمام جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩هـ)، إعداد الدكتور رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية، ط ١: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٨٧ - الدراية في تخريج أحاديث البداية للحافظ ابن حجر، تحقيق وتعليق: عبدالله هاشم اليماني المدني دار المعرفة بيروت.
- ١٨٨ - الدرّة المضية فيما وقع فيه الخلاف بين الشافعية والحنفية، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تحقيق الدكتور عبدالعظيم الديب، دار إحياء التراث الإسلامي، دولة قطر، ط ١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٨٩ - درة الحجال في أسماء الرجال «وهو ذيل وفيات الأعيان»، تأليف أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي الشهير بابن القاضي، حققه الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، المكتبة العتيقة تونس دار التراث القاهرة ١٣٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١٩٠ - دروس في أصول الفقه الحلقة الثانية، لمحمد باقر الصدر، دار الكتاب اللبناني بيروت، ومكتبة المدرسة القاهرة، بيروت، ط ١: ١٩٨٠م.
- ١٩١ - دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، صحح أصله الشيخان محمد عبده ومحمد محمود التركزي، وعلق عليه الشيخ محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- ١٩٢ - دليل مؤرخ المغرب الأقصى، للشيخ عبدالسلام بن عبدالقادر بن سودة المري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط ٢: ١٩٦٠م.
- ١٩٣ - دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، لمحمد بن يوسف الزباني، تقديم وتعليق الشيخ المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٩٤ - دمية القصر وعصرة أهل العصر للأديب أبي الحسن علي بن الحسين الباخري صححه محمد راغب الصباغ، المطبعة العلمية، حلب سوريا، ط ١: ١٣٨٤هـ - ١٩٣٠م.
- ١٩٥ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي، حققه الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة. (د.ت.ط.).

- ١٩٦ - الديسي حياته وآثاره وأدبه تأليف عمر بن قينة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- ١٩٧ - ديوان الإسلام، للإمام شمس الدين أبي المعالي محمد بن عبدالرحمن بن الغزي (ت ١١٧٦هـ)، وبهامشه أسماء كتب الأعلام، تحقيق سيد كسروي حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٩٨ - ديوان جران العود النميري، برواية أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية القاهرة، ط ١: ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.
- ١٩٩ - ديوان عامر ابن الطفيل، برواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ت.ط.).
- ٢٠٠ - ديوان ابن مسايب، للشاعر أبي عبدالله محمد بن أحمد الشهير بابن مسايب، إعداد وتقديم الحفناوي أمقران السحنوني وأسماء سيفاوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٩م.
- ٢٠١ - ديوان الهذليين، شعر أبي المثلم الهذلي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٦٥م.

(الذال)

- ٢٠٢ - ذيل تذكرة الحفاظ للحافظ أبي المحاسن الحسيني الدمشقي، ويليهِ لحظ الألاحظ بذيل تذكرة الحفاظ للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي، ويليهِ ذيل تذكرة الحفاظ لجلال الدين السيوطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت.ط.).

(الراء)

- ٢٠٣ - الرحلة الورثيلانية «نزهة الأنظار في فضل التاريخ والأخبار»، للشيخ الحسين بن محمد الورثيلاني، تقديم وتصحيح محمد بن أبي شنب، مطبعة بير فونتان، الجزائر، ١٢٣٦هـ - ١٩٠٨م.
- ٢٠٤ - الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، قدم له وحققه الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.

٢٠٥ - الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث القاهرة.

٢٠٦ - رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١: ١٩٨٣م.

٢٠٧ - روضة الطالبين، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ومعه منتقى الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع للإمام السيوطي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٠٨ - روضة الناظر وجنة المناظر، للإمام موفق الدين أبي محمد محمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي، ومعها شرحها: نزهة الخاطر العاطر، للشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدومي ثم الدمشقي، مكتبة المعارف الرياض (د.ت.ط.).

٢٠٩ - الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، للشيخ يحيى بن أبي بكر العامري اليمني، أشرف على تحقيقه وتصحيحه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وعبدالنواب هيكمل، وزارة التربية والتعليم، قطر، (د.ت.ط.).

(الزاي)

٢١٠ - زاد المحتاج بشرح المنهاج، للشيخ عبد الله بن حسن الكوهجي، حققه وراجعاه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢١١ - زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط ٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة بيروت، مكتبة المنار الإسلامية بيروت.

٢١٢ - زوائد الأصول على منهاج الوصول إلى علم الأصول، للإمام جمال الدين عبدالرحيم بن الحسين الأسنوي، دراسة وتحقيق محمد سنان سيف الجلاي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ٢١٣ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، للشيخ ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط٥: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٢١٤ - سلك الدرر في أعيان القرن الحادي عشر، للسيد محمد خليل المرادي، مكتبة المثنى بغداد، (د.ت.ط).
- ٢١٥ - سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- ٢١٦ - سنن ابن ماجه للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢١٧ - سنن الترمذي للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢١٨ - سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني، ويذيله المغني على الدارقطني، تصحيح السيد عبدالله هاشم، دار المعرفة، بيروت.
- ٢١٩ - سنن الدارمي للحافظ أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق السيد عبدالله هاشم، الناشر حديث أكاديمي نشاط أباد، فيصل أباد، باكستان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٢٠ - السنن الصغير للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق عبدالله عمر دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٢١ - السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد البيهقي. وفي ذيله الجوهر النقي للإمام ابن التركماني، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٢٢ - سنن النسائي بشرح السيوطي للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي دار الكتاب العربي بيروت.
- ٢٢٣ - السنن الكبرى، للإمام النسائي، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسوري حسن، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٢٤ - سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ٢٢٥ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي بيروت، (د.ت.ط.).
- ٢٢٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب للإمام أبي الفلاح عبدالحى بن العماد الحنبلي، دار المسيرة بيروت، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- ٢٢٧ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للشيخ علي بن محمد الأشموني، مطبوع مع حاشية محمد علي الصبان، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت (د.ت.ط.).
- ٢٢٨ - شرح ألفية ابن مالك، لأبي عبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، (د.ت.ط.).
- ٢٢٩ - شرح تحفة الحكام لابن عاصم الأندلسي، تأليف الشيخ محمد أحمد ميارة الفاسي، ومعه حاشية الحسن بن رجال المعداني، دار الفكر، (د.ت.ط.).
- ٢٣٠ - شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد عبدالرحمن السيد، مكتبة الأنجلو مصرية، ط١، (د.ت.ط.).
- ٢٣١ - شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، للإمام سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، وهو شرح على متن عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري (ت٧٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط.).
- ٢٣٢ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية دار الفكر القاهرة، ط١: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٢٣٣ - شرح جلال الدين المحلي على الورقات، ومعه حاشية الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٢٣٤ - شرح حدود ابن عرفة، للإمام أبي عبدالله محمد الأنصاري المشهور بالرصاع التونسي (ت٨٩٤هـ)، المطبعة التونسية، ١٣٥٠هـ.

- ٢٣٥ - شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل (منح الجليل على مختصر العلامة خليل)، للإمام محمد بن عبدالله الخرشي المالكي (ت ١١٠١هـ)، وبهامشه حاشية على الصعيدي العدوي (ت ١١٩٨هـ)، دار صادر بيروت، (د.ت.ط).
- ٢٣٦ - شرح ديوان امرئ القيس وأخبار المراقسة، لحسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ٤: ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- ٢٣٧ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، للإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي (ت ١١٢٢هـ)، على موطأ الإمام مالك، دار المعرفة، بيروت، ط ١: ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
- ٢٣٨ - شرح زروق على الرسالة، وهو شرح العلامة أحمد بن محمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق (ت ٨٩٩هـ) على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ)، وبهامشه شرح ابن ناجي (ت ٨٣٧هـ) على متن الرسالة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٣٩ - شرح صحيح مسلم المسمى إكمال إكمال المعلم، للإمام محمد بن خليفة الوشتاني الأبي، ومعه إكمال الإكمال للإمام محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني، ضبطه وصححه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٤٠ - الشرح الصغير على مختصر أقرب المسالك، للإمام أحمد الدردير، مؤسسة العصر للمنشورات الإسلامية، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٤١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦.
- ٢٤٢ - شرح العلامة بحرق اليميني الكبير على لامية الأفعال لابن مالك، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت.ط).
- ٢٤٣ - شرح العمدة لمحمد بن علي بن الطيب المعروف بأبي الحسين البصري، دراسة وتحقيق عبدالحميد بن علي أبي زنيد، مكتبة العلوم والحكمة، المدينة المنورة، ط ١: ١٤١٠هـ.
- ٢٤٤ - شرح فتح القدير على الهداية، للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، مع تكملة شرح فتح القدير لقاضي زاده، ومعه شرح العناية على الهداية للبابرتي، وحاشية سعدي أفندي، مطبعة البابي الحلبي، ط : ١٣٩٨هـ - ١٩٧٠م.

- ٢٤٥ - شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب،
ومعه حاشية سعد الدين التفتازاني والسيد الجرجاني، راجعه وصححه الدكتور
شعبان محمد إسماعيل مكتبة الكليات الأزهرية مصر، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٤٦ - شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لأبي جعفر أحمد بن
محمد بن إسماعيل المرادي النحوي الشهير بابن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، دار
الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط.).
- ٢٤٧ - شرح الكافية البديعة في علم البلاغة ومحاسن البديع، تأليف عبدالعزيز بن
سرايا بن علي الشهير بصفي الدين الحلبي (ت ٧٥٠هـ)، تحقيق الدكتور نسيب
نشاوي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٩م.
- ٢٤٨ - شرح الكوكب المنير المسمى ب: مختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح
المختصر في أصول الفقه، للإمام أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي
الحنبلي المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي
والدكتور نزيه حماد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة
أم القرى، ط ١: ١٤٠٨ - ١٩٨٧م.
- ٢٤٩ - شرح لامية الأفعال، للعلامة محمد بن يوسف اطفيش، طبعة وزارة التراث
القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٥٠ - شرح اللمع، للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، تحقيق عبدالمجيد تركي،
دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٥١ - شرح مختصر الروضة للإمام نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي
الطوفي تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت ط:
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٥٢ - شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي
الحنفي، تحقيق محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، ويوسف
عبدالرحمن مرعشلي، عالم الكتب بيروت، ط ١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٥٣ - شرح المعلقات السبع، للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٥: ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م.
- ٢٥٤ - شرح المقاصد، للإمام مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين
التفتازاني، تحقيق الدكتور عبدالله عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط ١:
١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٥٥ - شرح المكودي على ألفية ابن مالك، للعلامة أبي زيد عبدالرحمن بن صالح المكودي، وبهامشه حاشية أحمد عبدالفتاح المولوي الأزهرى، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت.ط).

٢٥٦ - شرح ابن ناجي على الرسالة، وهو شرح العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي الغروي (ت٨٣٧هـ)، على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، مطبوع بهامش شرح زروق على الرسالة، دار الفكر بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥٧ - شرح النووي على صحيح مسلم للإمام النووي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٥٨ - شروح التلخيص، وهي: مواهب الفتح في شرح المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، والإيضاح لسعد الدين التفتازاني ومعه حاشية الدسوقي عليه، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط).

٢٥٩ - شعب الإيمان، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٦٠ - الشعر والشعراء، تأليف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، دار صادر، مصورة عن طبعة ليدن ١٩٠٢م.

٢٦١ - شعراء موريتانيا القدماء والمحدثون، محمد بن يوسف مُقَلَّد، مكتبة الوحدة العربية الدار البيضاء، ط١: ١٩٦٢م.

٢٦٢ - الشفاء بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض بن موسى اليعصبى المالكي الأندلسي، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ١٩٨٩م.

(الصاد)

٢٦٣ - الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٣: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٦٤ - صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المكتبة الإسلامية، استنبول، تركيا، ١٩٨١م.

٢٦٥ - صحيح الجامع الصغير وزيادته، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط ٣: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٦٦ - صحيح ابن خزيمة، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، (د.ت.ط).

٢٦٧ - صحيح سنن أبي داود، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط ١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦٨ - صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٢٦٩ - صفة الصفوة، للإمام أبي الفرج ابن الجوزي، حققه وعلق عليه محمود فاخوري، خرج أحاديثه الدكتور محمد رواس قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط ٤: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٧٠ - صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، للإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، خرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣: ١٣٩٧هـ.

٢٧١ - الصلة للإمام أبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط ١: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

(الضاد)

٢٧٢ - الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقلي المكي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: (د.ت.ط).

٢٧٣ - ضعيف الجامع الصغير وزيادته «الفتح الكبير»، للشيخ ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٢٧٤ - ضعيف سنن أبي داود للشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط ١: ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- ٢٧٥ - ضعيف سنن ابن ماجه للشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط ١: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٧٦ - ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم دمشق ط ٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٢٧٧ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي دار مكتبة الحياة بيروت.

(الطاء)

- ٢٧٨ - طبقات أعلام الشيعة «النابس في القرن الخامس»، للشيخ آغا بزرك الطهراني، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط ١: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٢٧٩ - طبقات الحفاظ، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط ٢: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٨٠ - طبقات خليفة خياط، للإمام المحدث أبي عمرو خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠هـ)، برواية أبي عمران موسى بن زكريا التستري، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٢٨١ - طبقات الشافعية لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٨٢ - طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٨٣ - طبقات الشافعية الكبرى للإمام تاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن عبدالكافي السبكي، تحقيق محمد محمود الطناحي، وعبدالفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- ٢٨٤ - طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي بيروت، ط ٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ٢٨٥ - طبقات الفقهاء الشافعيين للإمام الحافظ ابن كثير، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور محمد زينهم محمد عزب مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٨٦ - الطبقات الكبرى، للإمام محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد، دراسة وتحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٨٧ - طبقات المفسرين، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق محمد بن علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، ط١: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٢٨٨ - الطراز المنظم لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، راجعه محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٢٨٩ - طوابع الأنوار من مطالع الأنظار، للقاضي ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق وتقديم عباس سليمان، دار الجيل بيروت، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، ط١: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(العين)

- ٢٩٠ - العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٩١ - العذب الفائض شرح عمدة الفارض؛ للشيخ إبراهيم بن عبدالله القرظي، دار الفكر، ط٢: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٩٢ - عصمة الأنبياء، للإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٩٣ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين للإمام تقي الدين محمد بن أحمد الحسيني القاسي المكي، تحقيق فؤاد سيد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- ٢٩٤ - العقد الثمين في ديوان الشعراء الستة الجاهليين «ديوان علقمة الفحل»، طبع في مدينة غريفيزولد باللات، المدرسة الكلية الملكية، سنة ١٨٩٩م.

٢٩٥ - عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، للإمام جلال الدين عبدالله بن نجم بن شاس (ت٦١٦هـ)، حققه الدكتور محمد أبو الأجفان، وعبدالحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٥م.

٢٩٦ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية لإمام الحرمين الجويني، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٩٧ - علوم الحديث للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(الغين)

٢٩٨ - غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر - J. Bergstraesser، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٩٩ - غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم، تأليف السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي (ت١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(الفاء)

٣٠٠ - الفائق في غريب الحديث، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٠١ - فتح الإله ومثله في التحدث بفضل ربي وتعمته، «حياة أبي راس الذاتية والعلمية»، لمحمد بن أحمد الناصر، الشهير بأبي راس الجزائري، تحقيق محمد عبدالكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٠م.

٣٠٢ - فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رَقَم كُتِبَ وَأَبَوَاهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِالْبَاقِي، دار الفكر.

- ٣٠٣ - فتح الباقي على ألفية العراقي، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري (ت٩٥٢هـ)، اعتنى بطبعها محمد بن الحسين العراقي الحسيني، مطبوع مع التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط).
- ٣٠٤ - فتح المغني بشرح ألفية الحديث للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٠٥ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين للأستاذ عبدالله مصطفى المراغي، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفي، مصر، ط١: (د.ت.ط).
- ٣٠٦ - الفرق بين الفرق، للإمام عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفراييني (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٠٧ - الفروق، للإمام شهاب الدين القرافي (ت٦٨٤هـ)، وضع فهارسه محمد رواس قلعه جي، ومعه إدراج الشروق على أنواء الفروق لابن الشاط، وتهذيب الفروق لمحمد علي بن حسين المكي المالكي، دار المعرفة، بيروت (د.ت.ط).
- ٣٠٨ - الفروق في اللغة، للحسن بن عبدالله المعروف بأبي هلال العسكري، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٠٩ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، للإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، (د.ت.ط).
- ٣١٠ - الفصول في الأصول، للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عجيل جاسم النشمي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣١١ - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف أبي القاسم البلخي، القاضي عبدالجبار، الحاكم الجشمي، تحقيق فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م.
- ٣١٢ - الفقيه أبو علي اليوسي، تأليف الدكتور عبدالكبير العلوي المدغري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٣١٣ - الفقيه والمتفقه، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣١٤ - الفكر السامي في تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، علق عليه عبدالعزيز بن عبدالفتاح القاري، المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣١٥ - فهرس ابن غازي «التعلل برسوم الإسماء بعد انتقال أهل المنزل والناد»، للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن غازي المكناسي، تحقيق محمد الزاهي، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس (د.ت.ط).

٣١٦ - فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والمشيوخات، للشيخ عبدالحفي بن عبدالكبير الحسيني الأديسي الكتاني الفاسي، المطبعة الجديدة بالطالعة، فاس ١٣٤٧هـ.

٣١٧ - فهرس المنجور، للإمام أبي العباس أحمد بن علي المنجور (ت ٩٩٥هـ)، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٣١٨ - الفهرست، للنديم، أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق، تحقيق تجدد بن علي بن زين الدين المازندراني، دار المسيرة، بيروت، ط ٣: ١٩٨٨م.

٣١٩ - فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاکر الكتبي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.

٣٢٠ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للعلامة عبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري مطبوع مع المستصفي للغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، عن ط ١ بالمطبعة الأميرية مصر، ١٣٢٢هـ.

٣٢١ - فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للسيوطي، تأليف الإمام محمد عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، دار الحديث القاهرة، (د.ت.ط).

(القاف)

٣٢٢ - القاموس الفقهي لسعدي أبو جيب، دار الفكر، بيروت، ط ١: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٢٣ - القاموس المحيط للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٢٤ - قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطاط المالكي (ت ٩٥٤هـ)، ومعه حاشية محمد بن حسين الهذلي السوسي، وبالهامش كتلب الإشارة في علم أصول الفقه للباجي، مطبعة المنار تونس، ١٣٧٠هـ.

٣٢٥ - قواطع الأدلة في الأصول، للإمام منصور بن محمد بن عبد الجبار المعروف بأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٢٦ - القواعد للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله حميد، طبع معهد البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٣٢٧ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للإمام أبي محمد عز الدين بن عبد السلام الشافعي (ت ٦٦٠هـ)، دار المعرفة بيروت، (د.ت.ط.).

٣٢٨ - القواعد في الفقه الإسلامي، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٢٩ - القواعد والفوائد الأصولية، وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، للشيخ أبي الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلي الحنبلي الشهير بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ)، تحقيق وتصحيح محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.

٣٣٠ - القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، للشيخ أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي، تحقيق الدكتور ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، ط ١: ١٩٩١م.

(الكاف)

٣٣١ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق وتعليق عزت علي عطية، وموسى محمد علي الموشى، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط ١: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٣٣٢ - الكامل في التاريخ للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الأثير الجزري مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ٣٣٣ - الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، قراءة وتحقيق يحيى مختار عزاري، والدكتور سهيل زكير، دار الفكر، ط ٣: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٣٤ - كبرى البقنيات الكونية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، والملكية للإعلام والنشر والتوزيع الجزائر، ط ٨: ١٤٠٢هـ.
- ٣٣٥ - الكتاب للإمام أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسبيويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، عالم الكتب بيروت، ط ٣: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٣٦ - كتاب الأصل المعروف بالمبسوط، للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تصحيح وتعليق أبي الوفاء الأفغاني، عالم الكتب، بيروت، ط ١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٣٧ - الكشاف، للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق محمد موسى عامر، دار المصنف، وشركة مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد، القاهرة، (د.ت.ط).
- ٣٣٨ - كشاف اصطلاحات الفنون، لمحمد بن علي التهانوي، دار صادر، بيروت، (د.ت.ط).
- ٣٣٩ - كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، للإمام أبي البركات عبدالله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، ومعه شرح نور الأنوار على المنار لملاحيون الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤٠٦هـ.
- ٣٤٠ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف الإمام علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٣٤١ - كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني، صححه وعلق عليه أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٤٢ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للشيخ مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة دار العلوم الحديثة بيروت.

٣٤٣ - الكفاية في علوم الرواية للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٤٩٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٤٤ - الكلبيات «مجمع في المصطلحات والفروق اللغوية»، للإمام أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٦٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٤٥ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة المحدث علاء الدين التقي بن حسام الدين الهندي، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري حياني، صححه ووضع فهرسه ومفتاحه الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٤٦ - الكنى والأسماء، للإمام مسلم بن الحجاج، دراسة وتحقيق عبدالرحيم محمد أحمد القشيري، المجلس العلمي - إحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٤٧ - الكواكب السائرة بمناقب أعيان المائة العاشرة للشيخ نجم الدين الغزي، تحقيق الدكتور سليمان جبرائيل جبور، الناشر محمد أمين دمج وشركاه، بيروت.

(اللام)

٣٤٨ - لسان العرب للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار إحياء التراث العربي، دار صادر - بيروت.

٣٤٩ - لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٢: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٣٥٠ - اللباب في تهذيب الأنساب للإمام عز الدين بن الأثير، مكتبة المثنى، بغداد.

٣٥١ - اللباب في شرح الكتاب، للشيخ عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، المكتبة العلمية بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٥٢ - اللمع في أصول الفقه، للإمام أبي إسحاق الشيرازي تحقيق محيي الدين مستو، ويوسف علي بديوي، دار الكلام الطيب، ودار ابن كثير، دمشق - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- ٣٥٣ - مالك: حياته وعصره، آراؤه وفقهه، للشيخ محمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، (د.ت.ط).
- ٣٥٤ - المباحث المشرقية في الإلهيات والطبيعيات، للإمام فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، مكتبة الأسد، طهران، ١٩٦٦م.
- ٣٥٥ - مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، لعبدالحكيم عبدالرحمن أسعد السعدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٥٦ - المبسوط للإمام شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٥٧ - المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للإمام سيف الدين الآمدي، تحقيق الدكتور عمار طالبي، مطبوع مع اصطلاحات الفلاسفة، للمحقق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٣م.
- ٣٥٨ - مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي المعروف بابن فارس، دراسة وتحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٥٩ - المجموع للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق وإكمال محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد جدة، المملكة العربية السعودية.
- ٣٦٠ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، نشر المكتب العلمي السعودي، ومكتبة المعارف الرباط، المملكة المغربية.
- ٣٦١ - محاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي، لأستاذنا الدكتور محمد مقبول حسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م.
- ٣٦٢ - محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي تأليف الدكتور عمر الجيدي منشورات عكاظ، المغرب.
- ٣٦٣ - محاضرات في الفقه المقارن، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر دمشق، ط٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ٣٦٤ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الراهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط٣: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٦٥ - المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٦٦ - المحلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، تحقيق الدكتور عبدالغفار سليمان الهنداري، دار الفكر، بيروت، (د.ت.ط).
- ٣٦٧ - محيط المحيط، لبطرس البستاني، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- ٣٦٨ - المحيط في اللغة، للصاحب إسماعيل بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣٦٩ - مختصر طبقات الحنابلة لمحمد جميل بن عمر البغدادي، المعروف بابن شطي، دراسة فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٣٧٠ - المختصر في أخبار البشر للإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل صاحب حماء، دار الكتاب العربي بيروت لبنان.
- ٣٧١ - المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبي الحسن علاء الدين علي بن محمد المعروف بابن اللحام، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا، دار الفكر دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٧٢ - مختصر المعاني في علوم البلاغة للعلامة المحقق سعد الدين التفتازاني، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة محمد صبيح وإخوانه مصر.
- ٣٧٣ - مدخل إلى أصول الفقه المالكي، للدكتور محمد المختار ولد أباه، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٦م.
- ٣٧٤ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للشيخ عبدالقادر بن بدران الدمشقي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٣٧٥ - مذكرة أصول الفقه، للشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي المالكي، الدار السلفية الجزائر، (د.ت.ط).

- ٣٧٦ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان للإمام أبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي اليمني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٣٧٧ - المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها، لعلي رضا، دار الشرق العربي، بيروت، ط٤، (د.ت.ط).
- ٣٧٨ - المزهري في اللغة وأنواعها، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٧٩ - المسائل الخمسون في أصول الدين، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، دار الجيل بيروت، والمكتب الثقافي القاهرة، ط٢: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٨٠ - المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتاب العربي بيروت (د.ت.ط)، مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- ٣٨١ - المستصفي للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، ومعه كتاب فواتح الرحموت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، عن ط١ بالمطبعة الأميرية، مصر ١٣٢٢هـ.
- ٣٨٢ - المسند للإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٨٣ - مسند أبي داود الطيالسي، للحافظ سليمان بن داود بن الجارود الشهير بأبي داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت (د.ت.ط).
- ٣٨٤ - مسند الإمام الشافعي، للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٨٥ - المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن للإمام ابن مرزوق التلمساني، تحقيق الدكتور ماريا خيسوس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- ٣٨٦ - المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس الحنبلي الحراني الدمشقي، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، (د.ت.ط).
- ٣٨٧ - مصادر الحق في الفقه الإسلامي، للدكتور عبدالرزاق السنهوري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت.ط).
- ٣٨٨ - المصباح المنير في شرح غريب الرافعي الكبير للعلامة أحمد بن محمد بن علي القرني الفيومي المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت.ط).
- ٣٨٩ - المصنف للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ط١: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٩٠ - المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العسبي (ت٢٣٥هـ)، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٩م.
- ٣٩١ - المطبوعات الحجرية بالمغرب جمع وإعداد فوزي عبدالقادر، دار نشر المعرفة، الرباط.
- ٣٩٢ - المعارف، للإمام أبي محمد عبدالله بن مسلم الشهير بابن قتيبة (ت٢١٣هـ)، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة، ط٤: دار المعارف، بيروت.
- ٣٩٣ - المعالم الجديدة للأصول، لمحمد باقر الصدر، مطبوعات مكتبة النجاح طهران، إيران، ط٢: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٣٩٤ - المعتمد في أصول الدين، للقاضي محمد بن الحسين الشهير بأبي يعلى الفراء البغدادى الحنبلي، تحقيق الدكتور وديع زيدان حداد، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٣٩٥ - المعتمد في أصول الفقه، للإمام محمد بن علي بن الطيب المعتزلي المعروف بأبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، الجزء الأول بتحقيق محمد حميد الله بتعاون أحمد بكير وحسن حنفي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٤م، والجزء الثاني بتقديم خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٩٦ - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، للإمام ياقوت الحموي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١: ١٩٩٣م.
- ٣٩٧ - معجم الأسماء العربية، لمصطفى طلاس، ونديم عدي، طبع طلاس للدراسات والترجمة والنشر والتوزيع، دمشق، ط٣: ١٩٩٥م.

- ٣٩٨ - معجم أعلام الجزائر، عادل نويهض، مؤسسة عادل نويهض للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط ٢: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٩٩ - معجم الأمثال العربية، تأليف رياض عبد الحميد مراد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط ١: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٠٠ - المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، منشورات دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩١٥م.
- ٤٠١ - معجم البلاغة العربية، للدكتور بدوي طبانة، دار المنارة للنشر والتوزيع جدة، دار الرفاعي للنشر والتوزيع الرياض، ط ٣: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٠٢ - معجم البلدان للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق زيد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٠٣ - معجم شعراء لسان العرب، للدكتور ياسين الأيوبي، دار العلم للملايين، ط ٢: ١٩٨٧م.
- ٤٠٤ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة للأستاذ عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٤٠٥ - المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المحيط السلفي، طبع مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ٤٠٦ - معجم مشاهير المغاربة، إعداد مجموعة من الأساتذة بتنسيق الدكتور أبي عمران الشيخ، وتقرير الدكتور ناصر الدين سعيدوني، طبع جامعة الجزائر، ١٩٩٥م.
- ٤٠٧ - معجم المطبوعات العربية والمعرية، جمعه يوسف إلياس سركيس، مطبعة سركيس مصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- ٤٠٨ - المعجم المفصل في اللغة والأدب، للدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور: ميشال عاصي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١: ١٩٨٧م.
- ٤٠٩ - المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٤١٠ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث رتبه ونظمه ليف من المستشرقين، ونشره د: أ. ي. ونثينك، دار الدعوة، إستنبول - دار سحنون، تونس.
- ٤١١ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ٤١٢ - معرفة علوم الحديث تصنيف الإمام الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، تحقيق الدكتور السيد معظم حسين، ام - اي - دي - فل (أكن)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤ : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٤١٣ - معرفة القراء الكبار على الطبقات، للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ١٠، (د.ت.ط).
- ٤١٤ - المعونة في الجدل، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الشيرازي، تحقيق عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤١٥ - المعونة في مذهب عالم المدينة، تأليف القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي (ت ٤٢٢ هـ)، دراسة وتحقيق عبدالحق حميش، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤١٦ - معيار العلم في فن المنطق للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، دار الأندلس بيروت، ط ٤ : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤١٧ - الثمغني شرح مختصر الخرقى، للإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، (ت ٦٢٠ هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله المحسن التركي، والدكتور عبدالفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.
- ٤١٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام أبي محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط ١ : ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٤١٩ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.ط).
- ٤٢٠ - المقاصد الحسنة، للإمام محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤٢١ - المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.ط).
- ٤٢٢ - المقدمات الممهّدة، للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي، المعروف بابن رشد الجدل، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط ١ : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ٤٢٣ - مقدمة ابن خلدون «مع التارخ» للإمام عبدالرحمن بن خلدون، دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة - بيروت - ١٩٦٠م.
- ٤٢٤ - المقدمة في الأصول للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن القصار المالكي (ت ٣٩٧هـ)، مع ملاحق نادرة في أصول الفقه المالكي، قرأها وعلق عليها الأستاذ محمد بن الحسين السليمان، دار الغرب الإسلامي، ط ١: ١٩٩٦م.
- ٤٢٥ - الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٤٢٦ - المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، للدكتور فتحي الدريني، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط ٢: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٢٧ - مناهج العقول، وهو شرح الإمام محمد بن الحسن البدخشي على المنهاج للبيضاوي، ومعه نهاية السؤل للأسنوي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٢٨ - مناهل العرفان في علوم القرآن، للأستاذ محمد عبدالعظيم الزرقاني، دار الفكر، (د.ت.ط.).
- ٤٢٩ - المتقى شرح موطأ الإمام مالك، للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٣٠ - المنتظم في تاريخ الملوك للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق الدكتور عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٣١ - منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان المالكي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٣٢ - المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق بيروت، ط ٣٥: ١٩٩٦.
- ٤٣٣ - المنخول من تعليقات الأصول لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر دمشق، ط ٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- ٤٣٤ - المنقذ من الضلال، لحجة الإسلام الغزالي، تحقيق الدكتور عبدالحليم محمود، دار الكتاب اللبناني بيروت، دار الكتاب المصري القاهرة، ط ٢: ١٩٨٥م.

٤٣٥ - المنهاج في ترتيب الحجج للإمام أبي الوليد الباجي، تحقيق عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢: ١٩٨٧م.

٤٣٦ - منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح للشيخ محمد العزيز جميط (ت ١٣٣٧هـ)، مطبعة النهضة تونس، ط ١: ١٣٤٠هـ - ١٩٢١م.

٤٣٧ - المنية والأمل، تأليف القاضي عبدالجبار الهمذاني (ت ٤١٥هـ)، جمعه أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق الدكتور عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، ١٩٨٥م.

٤٣٨ - الموافقات في أصول الشريعة، للإمام إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، الشهير بأبي إسحاق الشاطبي، شرح وتخرير الشيخ عبدالله دراز، والشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط ٢: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٣٩ - المواقف في علم الكلام، لعضد الدين عبدالرحمن بن محمد الإيجي، عالم الكتب، (د.ت.ط.).

٤٤٠ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب (ت ٩٥٤هـ)، وبهامشه التاج والإكليل لمختصر خليل للإمام المواق (ت ٨٩٨هـ)، دار الفكر بيروت، ط ٢: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٩م.

٤٤١ - ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، تأليف الإمام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق الدكتور عبدالملك بن عبدالرحمن السعدي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث العربي والإسلامي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط ١: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٤٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، (د.ت.ط.).

(النون)

٤٤٣ - التبذ في أصول الفقه الظاهري، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، قدم له الشيخ محمد زاهد الكوثري، مكتبة الهداية، مصر (د.ت.).

- ٤٤٤ - النبوغ المغربي للأستاذ عبدالله كنون، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط ٣: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٤٤٥ - نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، للشيخ محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلاني، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا، (د.ت.ط.).
- ٤٤٦ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تعزي بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، تقديم وتعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- ٤٤٧ - نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني، شركة الشهاب، الجزائر، (د.ت.ط.).
- ٤٤٨ - نشر البنود على مراقي السعود للشيخ عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة.
- ٤٤٩ - نصب الراية لأحاديث الهداية، تأليف الإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي. دار الحديث، القاهرة.
- ٤٥٠ - نظرية الاستحسان في التشريع الإسلامي وصلتها بالمصلحة المرسلة، للدكتور محمد عبداللطيف صالح الفرفور، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ط ١: ١٩٨٧م.
- ٤٥١ - نظم العقيان للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة العلمية بيروت، (د.ت.ط.).
- ٤٥٢ - نقائس الأصول في شرح المحصول، للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبدال موجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٤٥٣ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للشيخ أحمد المقرئ التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- ٤٥٤ - نهاية السؤل في شرح منهاج العقول للبيضاوي، تأليف الإمام جمال الدين عبدالرحمن بن عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، ومعه حاشيته المسماة سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، للأستاذ محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب بيروت، (د.ت.ط.).

- ٤٥٥ - النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٥٦ - نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، وضع هوامشه وفهارسه طلاب من كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا، بإشراف عبد الحميد عبدالله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط١: ١٣٩٨هـ - ١٣٨٩م.
- ٤٥٧ - نيل السؤل على مرتقى الوصول للعلامة محمد بن يحيى الولاتي، قام بتصحيحه ومراجعتها حفيده بابا محمد عبدالله بن محمد بن يحيى الولاتي، عالم الكتب الرياض، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(الهاء)

- ٤٥٨ - هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، طبعة ليدن، ١٩٠٤م.
- ٤٥٩ - الهداية شرح بداية المبتدي، للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، مطبعة البابي الحلبي، (د.ت.ط).
- ٤٦٠ - هدية العارفين بأسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات دار العلوم الحديثة بيروت.
- ٤٦١ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم، والأستاذ عبدالسلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

(الواو)

- ٤٦٢ - الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، طبع باعثناء مجموعة من الأساتذة، دار النشر فرانز شتايز بقيسبادن، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤٦٣ - الوسيط في تراجم أدياء شنقيط، تأليف أحمد الأمين الشنقيطي، بعناية فؤاد سيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٦٤ - وصف إفريقيًا للحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بليون الإفريقي، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢: ١٩٨٣م.

٤٦٥ - الوصول إلى الأصول، لشرف الدين أبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي، تحقيق الدكتور عبدالحميد علي أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٦٦ - الوفيات للإمام أبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، ط٣: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٤٦٧ - وفيات الأعيان وأنباء الزمان للإمام أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت.

(الباء)

٤٦٨ - يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.



الرسائل الجامعية

٤٦٩ - أبكار الأفكار في أصول الدين، للإمام علي بن محمد علي بن محمد الآمدي (ت٦٣١هـ)، دراسة وتحقيق أحمد المهدي محمد المهدي، أطروحة دكتوراه في العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين، بجامعة الأزهر، سنة ١٩٧٤م.

٤٧٠ - شرح اليواقيت الثمينة في ما انتمى لعالم المدينة في القواعد والنظائر والفوائد الفقهية، للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم السجلماسي، دراسة وتحقيق عبدالباقي بدوي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، المعهد الوطني العالي لأصول الدين الجزائر، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٧١ - مراعاة الخلاف وأثرها في الفقه الإسلامي، الدكتور محمد حسان خطاب عمار، أطروحة دكتوراه، بقسم أصول الفقه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

- ٤٧٢ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد المالكي، المعروف بالشريف التلمساني (ت٧٧١هـ)، ، ضمن رسالة دكتوراه دولة بعنوان: أبو عبدالله الشريف التلمساني وآثار الفقهية والأصولية، للدكتور محمد علي فركوس، المعهد الوطني العالي لأصول الدين الجزائر ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٧٣ - الودائع لمنصوص الشرائع، أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج (ت٣٠٦هـ)، دراسة وتحقيق صالح بن عبدالله بن إبراهيم الدرويش، بحث مكتوب بالآلة الرافقة.



المجلات والدوريات والفهارس

- ٤٧٤ - دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمركوت، المغرب، إعداد الأستاذ محمد المنوني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٧٥ - فهرس الخزانة العلمية الصُّبيحية بِسَلَا تصنيف الدكتور محمد حجي، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، الكويت، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- ٤٧٦ - فهرس الكتب الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية سنة ١٩٢١م، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٢هـ - ١٩٤٢م.
- ٤٧٧ - فهرس الكتب الموجود بالمكتبة الأزهرية، مطبعة الأزهر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٤٧٨ - فهرس الكتب المحفوظة والمخطوطة في خزانة الجامع الأعظم بالجزائر، للأستاذ محمد بن أبي شنب، ١٩٠٩هـ.
- ٤٧٩ - فهرس مخطوطات جامعة قاريونس المركزية، إعداد فرج ميلاد شمش، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٨٢م.
- ٤٨٠ - فهرس مخطوطات الخزانة الحسنية «الملكية سابقاً»، تصنيف محمد المنوي، المطبعة الملكية، الرباط، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٤٨١ - فهرس مخطوطات خزانة القرويين بفاس، إعداد الشيخ محمد العابد الفاسي، أعده للطبع وفهرسه ابنه محمد الفاسي الفهري، ط١: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- ٤٨٢ - فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط، القسم الثاني (١٩٢١م - ١٩٥٣م)، اعتنى بتأليفه ب.س. علوش، وعبدالله الرجراجي، مطبعة إفريقيا الشمالية، الرباط ١٩٥٨م.
- ٤٨٣ - فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط، القسم الثالث (١٩٥٤م - ١٩٥٧م)، مكتبة التومي الرباط، ١٩٧٣م.
- ٤٨٤ - فهرس المخطوطات العربية بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد، إعداد عبدالله الجبوري، مكتبة الإرشاد بغداد، ١٩٧٤م.
- ٤٨٥ - فهرس المكتبة العامة بتطوان، المملكة المغربية، طبعة أبريل ١٩٧٣م.
- ٤٨٦ - كتاب الأصالة، محاضرات ومناقشات ملتقى الفكر الإسلامي السادس عشر بتلمسان «السنة النبوية»، مقال لدكتور يحيى بوعزيز بعنوان: «ماضي تلمسان وأمجادها الحضاري»، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ١٩٨٩م.
- ٤٨٧ - لائحة المخطوطات الموجودة بخزانة الجامع الكبير بمكناس، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قسم الخزانات والوثائق، سنة ١٩٧٢م.
- ٤٨٨ - لائحة المخطوطات الموجودة بزاوية تنغيميلت بإقليم بني ملال، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قسم الخزانات والوثائق، ط ٢: ١٩٧٣م.
- ٤٨٩ - مجلة الأصالة، تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية بالجزائر، العدد ٢٤، أبريل ١٩٧٥م، مقال: «رحالة مصري يزور الجزائر في القرن التاسع»، لمحمد بوعياذ.
- ٤٩٠ - مجلة الأصالة، تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية بالجزائر، العدد ٢٦، شعبان ١٣٩٥هـ - جويلية ١٩٧٥، وهو عدد خاص عن تاريخ تلمسان وحضارتها، مقال بعنوان: «أهم الأحداث الفكرية بتلمسان، ونبد مجهولة من تاريخ بعض أعلامها»، للشيخ المهدي البوعبدلي.
- ٤٩١ - مجلة الأصالة، العدد نفسه مقال بعنوان: «الحياة الفكرية بتلمسان في عهد بني زيان»، للدكتور عبدالحميد حاجيات.
- ٤٩٢ - مجلة الأصالة، العدد نفسه مقال بعنوان: «جولة عبر مساجد تلمسان»، للدكتور رشيد بورويبة.

- ٤٩٣ - مجلة الأصالة، العدد نفسه مقال بعنوان: «نهاية دولة بني زيان»، للدكتور مولاي بالحميسي.
- ٤٩٤ - مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، السنة ١٥، العدد ٩٠، ربيع الأول ١٤٠٦هـ سبتمبر ١٩٨٥م، مقال بعنوان: «أضواء على حياة وراث أبي العباس أحمد بن محمد بن زكري التلمساني»، للدكتور جيلالي صاري.
- ٤٩٥ - مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد (٢٨)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الصفاة، الكويت.
- ٤٩٦ - مجلة الموافقات دورية أكاديمية يصدرها المعهد الوطني العالي لأصول الدين بالجزائر، العدد ١: ذو الحجة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، «مقدمة في نكت من أصول الفقه»، للإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق وتعليق الأستاذ محمد السليمان.
- ٤٩٧ - مخطوطات جزائرية في مكتبات اسطنبول، للدكتور محمد بن عبد الكريم، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ٤٩٨ - ملتقى الاجتهاد، محاضرات ومناقشات ملتقى الفكر الإسلامي السابع عشر بقسنطينة، شوال ١٤٠٣هـ - يوليو ١٩٨٣، محاضرة بعنوان «الاجتهاد: حكمه - مجالاته - حجته - أقسامه» - للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي.
- ٤٩٩ - ملتقى الاجتهاد، السنة نفسها، محاضرة بعنوان الاجتهاد: شروطه - حكمه - مجالاته - وحاجتنا إليه اليوم» - للدكتور يوسف القرظاوي.



المراجع الأجنبية

- 500 - BEN CHENEB Mohamed, Catalogue des manuscrits arabes conservés dans la Grande Mosquée d'Alger, Typographie ADOLPHE Jourdain, Aler, 1909.
- 501 - BEN CHENEB Mohamed, Etude sur les personnages mentionnés dand L'IDJAZA du Abd El Kader EL FASY, Ernest le Roux, éditeur, Paris, 1907.

- 502 - **BROCKELMANN** (Carl), *Geschichte der Arabischen litteratur*,
Ersten supplementband, Leiden, E.J.Brill, 1937.
- 503 - **BROSSELDARD**, *Les inscriptions arabes de Telemcen*, *Revue
Africaine*, 5eme année, 1861, No.27.
- 504 - **BRUNSCHVIG** (Robert), *Deux récits de voyages inédits du Nord
Africain au 9eme siècle*, La rose éditeurs, Paris 1936.
- 505 - **HARTWIG** Deremo Bourg, *Les manuscrits arabes de l'Escorial
(Madrid)*, *Revue et mise à jour par E.Levi PROVENÇAL*, librairie
orientaliste, Paris, 1928.
- 506 - **MARÇAIS** William et **MARÇAIS** Georges, *Les monuments
Arabes de Telemcen*, Paris 1903.
- 507 - **IBN KHALDOUN** Yahia, *Histoire de BENI ABD EL-WAD rois
de Telemcen*, Traduit en Français et annotée par Alfred BEL, im-
primerie orientale Pierre FONTANA, Alger, 1903.





الفهرس المعجمي للمحتويات

الصفحة

المحتوى

الأحاد

- تعريف حديث الأحاد ٦٦٩
- الاحتجاج بخبر الأحاد ٦٧٠
- نسخ الأحاد بالأحاد ٦٢٠
- نسخ الأحاد بالمتواتر ٦٢٠
- نسخ المتواتر بالأحاد ٦٢٥

الإباحة

- تعريف المباح ٣٢٣
- هل المباح مأمور به؟ ٣٢٤
- هل الإباحة هي أصل الأحكام قبل ورود الشرع؟ ٧٢٨

الاجتهاد

- تعريفه لغة ٧٨٠
- تعريفه اصطلاحاً ٧٨١
- شروطه ٧٦٢

المحتوى	الصفحة
● مراتب الاجتهاد	٧٨٣
● التصويب والتخطئة في الاجتهاد	٧٨٢
● رأي المخطئة في الاجتهاد	٧٨٢
● الاجتهاد في أصول الدين	٧٨٧

الإجماع

● تعريفه لغة	٦٣٧
● تعريفه اصطلاحاً	٦٣٨
● حجتيه	٦٤٠
● أنواعه	٦٥٠
● الإجماع الصريح	٦٥٠
● الإجماع القولي	٦٥٠
● الإجماع الفعلي	٦٥٠
● الإجماع السكوني	٦٥٢
● حكم إجماع الأمم السابقة	٦٤٥
● هل يشترط انقراض العصر في انعقاد الإجماع؟	٦٤٧
● ثمرة الخلاف في اشتراط انقراض العصر	٦٤٩

الاستثناء

● اعتباره من المخصصات المتصلة	٥١٠
● معنى الاستثناء	٥١٥
● شروطه	٥١٨
● الاستثناء المتصل، معناه	٥١٠
● الاستثناء المنقطع، معناه	٥١٠
● الاستثناء من الجنس ومن غير الجنس	٥٢٨
● الاستثناء المفرغ، معناه، وحكمه	٥٢٩
● أحكام الاستثناء	٥٢٧

- | | |
|---|-----|
| ● حكم تقديم المشتنى على المشتنى منه | ٥٢٨ |
| ● حكم استثناء الكل | ٥٢٠ |

الاستحسان

- | | |
|---|-----|
| ● كونه من أنواع الاستدلال عند الأصوليين | ٧٤١ |
| ● تعريفه | ٧٤١ |
| ● أمثله | ٧٤٢ |
| ● حجته | ٧٤٢ |

الاستدلال

- | | |
|----------------|-----|
| ● تعريفه | ٧٣٧ |
| ● أنواعه | ٧٣٨ |

الاستصحاب

- | | |
|---|-----|
| ● كونه من أنواع الاستدلال عند الأصوليين | ٧٣٧ |
| ● معناه | ٧٣٣ |
| ● أنواعه | ٧٣٤ |
| ● حجته | ٧٣٥ |

الأصل

- | | |
|--|-----|
| ● معناه | ٣٦٨ |
| ● عبارات الأصوليين في تعريفه | ٧٣٠ |
| ● كونه من أركان القياس | ٧٠٣ |
| ● شروط الأصل في القياس | ٧٠٣ |
| ● الاختلاف في أصل الأشياء قبل ورود الشرع | ٧٢٨ |

- رأي أهل السنة في أصل الأشياء قبل ورود الشرع ٧٢٨
- أقوال المالكية في أصل الأشياء قبل ورود الشرع ٧٣٠
- رأي المعتزلة في أصل الأشياء قبل ورود الشرع ٧٢٩
- الفرق بين مذهبي أهل السنة والمعتزلة في أصل الأشياء قبل ورود الشرع ٧٣٠

أصول الفقه

- اسمه ٢٧٧
- تعريفه ٢٧٨
- فائدته ٢٨٩
- استمداده ٢٩١
- موضوعاته ٢٩٤
- مسأله ٢٩٧

الاطراد

- معناه ٧١٩
- كونه من شروط العلة ٧١٨

الأفعال

- هل العموم من عوارض الأفعال؟ ٤٩٦
- هل لفعل النبي ﷺ عموم؟ ٥٧٧
- حكم أفعال النبي ﷺ الجبلية والعادية ٥٧٧
- حكم الأفعال الخاصة به ﷺ ٥٧٩
- حكم الأفعال الواردة على سبيل البيان ٥٧٩
- حكم فعل النبي ﷺ الذي علمت فيه صفة الفعل ٥٨٠
- حكم فعل النبي ﷺ الذي لم تعلم فيه صفة الفعل ٥٨١
- خلاصة أحكام أفعاله ﷺ ٥٨٣

الأمر

- تعريفه ٤١٧
- هل يشترط فيه العلم والاستعلاء؟ ٤١٩
- صيغته ٤٢٠
- موجهه عند الإطلاق ٤٢٢
- هل هو حقيقة في الوجوب أو الندب أو الإباحة؟ ٤٢٣
- المعاني المختلفة لصيغة الأمر ٤٢٣
- هل يدل على المرة أو التكرار؟ ٤٢٥
- هل يدل على الفور أو التراخي؟ ٤٢٨
- موافقة الأمر، هل تتضمن الإجزاء ٤٣٧
- دخول الأمر على الأمر ٤٤٤
- من الذي يدخل في الأمر والنهي؟ ٤٥٩
- هل الأمر بالشيء نهي عن ضده؟ ٤٥٨
- أمر الندب هل هو نهي عن ضده؟ ٤٦٠
- أثر الاختلاف في الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده؟ ٤٥٩
- هل النهي عن الشيء أمر بضده؟ ٤٦١

الإنشاء

- تعريفه ٣٨٤
- أقسامه ٣٨٤

البيان

- تعريف البيان ٥٥٨
- تعريف المبين ٥٥٩
- ما يقع به البيان ٥٦٤
- البيان بالقول ٥٦٥

المحتوى	الصفحة
● البيان بالفعل	٥٦٥
● البيان بالإقرار	٥٦٥

التأويل

● معناه	٥٧٠
● شروطه	٥٧١

التحريم

● معنى الحرام	٣٢٥
● معنى الحرام عند الحنفية	٣٢٧

التحمل والأداء

● طرق التحمل والأداء	٦٨٦
● السماع: معناه	٦٨٦
● السماع: مرتبته	٦٨٦
● السماع: ألفاظه	٦٨٨
● العرض: معناه	٦٩٠
● العرض: حكمه	٦٩٠
● العرض: ألفاظه	٦٩٠
● قراءة الغير على الشيخ والطالب يسمع	٦٩١
● الإجازة: معناها	٦٩٢
● الإجازة: أنواعها	٦٩٢
● الإجازة: ألفاظها	٦٩٤
● الإجازة للمعدوم: حكمها	٦٩٣
● المناولة: معناها	٦٩٥
● المناولة: أنواعها	٦٩٥

٦٩٥	● المناولة المقرونة بالإجازة ومراتبها
٦٩٦	● المناولة المجردة عن الإجازة
٦٩٧	● المكاتبة : معناها
٦٩٧	● المكاتبة : أنواعها
٦٩٨	● إعلام الشيخ : معناه
٦٩٨	● الوصية : معناها
٦٩٨	● الوجادة : معناها

التخصيص

٥٠٤	● معناه
٥٠٦	● حكمه
٥٠٨	● محله
٥٠٨	● شروطه
٥٠٩	● المخصصات المتصلة وأنواعها
٥٤٣	● أنواع المخصصات المنفصلة
٥٤٣	● تخصيص الكتاب بالكتاب
٥٤٦	● تخصيص الكتاب بالسنة
٥٥١	● تخصيص السنة بالكتاب
٥٥٢	● تخصيص السنة بالسنة
٥٥٤	● تخصيص النص بالقياس
٥٥٧	● التخصيص بالعقل
٥٥٧	● التخصيص بالحق
٥٥٧	● التخصيص بالإجماع

التصويب والتخطئة

٧٨٢	● رأي المخطئة
٧٨٤	● رأي المصوبة

المحتوى	الصفحة
● دليل المخطئة	٧٩٠

الترجيح

● تعريفه	٧٤٩
● طريقه	٧٥٢

التصور والتصديق

● معنى التصور	٢٦٦
● معنى التصديق	٢٦٦

التعارض

● تعريفه	٦٢٩
● شروط التعارض	٧٥٠
● أحوال التعارض بين النصوص	٦٢٩
● طرق التعارض بين النصوص العامة	٦٣٠
● حكم تعارض العام مع الخاص وحالاته	٦٣٤
● طرق دفع التعارض بين النصوص الخاصة	٦٣٣
● طرق دفع التعارض بين نصين أحدهما عام والآخر خاص	٦٣٤
● طرق دفع التعارض بين نصين بينهما عموم وخصوص من وجه	٦٣٥
● اختلاف العلماء في التعارض بين النص والقياس	٧٥٣

التعلق

● معنى التعلق التجيزي الحادث	٢٨٦
● معنى التعلق الصلوبي القديم	٢٨٦

التعليل

- اختلاف العلماء في تعليل الحكم بأكثر من علة ٧٢٥
- اشتراط عدم الكسر مبني على الاختلاف في التعليل بأكثر من علة ٧٢٥
- صور التعليل بعلتين فأكثر وأمثله ٧٢٦

التقليد

- تعريفه ٧٧٦
- حكمه بالنسبة للعامة ٧٧٢
- حكمه بالنسبة للمجتهد ٧٧٣

التكليف

- تكليف الكفار بفروع الشريعة ٤٥١
- الأثر الفقهي لتكليف الكفار بفروع الشريعة ٤٥٥

التلازم

- التلازم بين حكمين دون تعيين علة من أنواع الاستدلال الأصولي ٤٣٨
- معنى التلازم بين حكمين دون تعيين علة ٤٣٨
- أنواع التلازم بين حكم دون تعيين علة ٤٣٨

التلاوة

- نسخ التلاوة وبقاء الحكم ٦٠٩
- نسخ التلاوة والحكم معاً ٦١١
- نسخ الحكم وبقاء التلاوة ٦١٠

الجزء

- معنى الجزئي ٣٨١
- معنى الجزء ٣٨٢
- معنى الجزئية ٣٨٢

الجمع

- معنى جمع القلة ٢٦٢
- الجمع بين الأدلة عند التعارض ٦٣٣

الحقيقة

- تعريفها لغة ٣٩٠
- تعريفها اصطلاحاً ٣٩٢
- أنواعها ٤٠٣

الحقيقة الشرعية

- معناها ٣٩٣
- حكم وقوعها ٤٠٤

الحقيقة العرفية

- معناها ٣٩٤
- أقسامها ٣٩٤
- حكم وقوعها ٤٠٤

الحقيقة العقلية

- معناها ٣٨٩

- حكم وقوعها ٤٠٤

الحكم

- الحاكم: معناه ٢٩٩
- الحسن والقبح: هل هما عقليان أو شرعيان؟ ٣٠١
- حكم شكر المنعم ٣٠١
- نسخ التلاوة وبقاء الحكم ٦٠٩
- نسخ التلاوة والحكم معاً ٦١١
- نسخ الحكم وبقاء التلاوة ٦١٠
- كونه ركناً في القياس ٧٠٣
- شروط الحكم في القياس ٧٠٣
- حكم الأصل: معناه ٧٠٣
- حكم الأصل: كونه من أركان القياس ٧٠٣

الحكم التكليفي

- معناه ٣١٩
- أقسامه ٣١٩

الحكم الشرعي

- تعريفه ٣٠٣
- اعتراض المعتزلة على التعريف وجوابه ٣٠٧
- أقسامه ٣١٢
- استمداد أصول الفقه من الأحكام الشرعية ٢٩٣

الخبر

- سبب تسمية المرويات أخباراً مع أن معظمها أوامر ونواهي ٦٥٨

المحتوى	الصفحة
● تعريفه لغة	٦٥٨
● القائلون بامتناع تعريف الخبر	٦٦٠
● تعريفه	٦٦٠
● القائلون بإمكان تعريف الخبر	١٦٢
● تعريف ابن الحاجب للخبر	٦٦٢
● تعريف إمام الحرمين للخبر	٦٦٢
● أنواعه	٦٦٥
● الخبر المتواتر: تعريفه	٦٦٦
● الخبر المتواتر: حكمه	٦٦٦
● الخبر المتواتر: شروطه	٦٦٨
● خبر الآحاد: تعريفه	٦٦٩
● المسند: تعريفه	٦٧٢
● خبر الآحاد: حكمه	٦٦٩
● المرسل: تعريفه	٦٧٣
● المرسل: تعريفه عند المحدثين	٦٧٥
● المرسل: حكم الاحتجاج به	٦٧٧
● المنقطع: تعريفه	٦٧٣
● الموقوف: تعريفه	٦٧٣
● المعضل: تعريفه	٦٧٤
● تخصيص الكتاب بالخبر المتواتر	٥٤٩
● تخصيص الكتاب بخبر الآحاد	٥٥٠

الخصوص

● تعريف الخاص	٥٠٢
● مراتب العموم والخصوص	٥٠٣
● طرق دفع التعارض بين النصوص الخاصة	٦٣٣
● حكم تعارض العام مع الخاص وحالاته	٦٣٤
● طرق دفع التعارض بين نصين بينهما عموم وخصوص وجهي	٦٣٥

الخطاب

- فهم الخطاب شرط في التكليف ٤٤٩
- هل يدخل الرسول ﷺ في خطاب المؤمنين؟ ٤٤٥

الخلافا

- مراعاة الخلاف : تعريفها ٤٤١
- مراعاة الخلاف : مثالها ٤٤١
- مراعاة الخلاف : أركانها ٤٤٢
- مراعاة الخلاف : حجيتها ٤٤٢
- معرفة الخلاف من شروط الاجتهاد ٧٦٤

الدليل

- الدليل القطعي مقدم على الظني ٧٥٢
- الدليل الجلي مقدم على الخفي ٧٥٢

السبب

- اختلاف الحكم والسبب في حمل المطلق على المقيد ٥٣٨
- اتحاد الحكم والسبب في حمل المطلق على المقيد ٥٣٩
- اتحاد الحكم واختلاف السبب في حمل المطلق على المقيد ٥٤١

السنة

- معنى السنة ٥٧٢
- حجيتها ٥٧٣
- تخصيص الكتاب بالسنة ٥٤٦
- تخصيص السنة بالكتاب ٥٥١

- تخصيص السنة بالسنة ٥٥٢
- نسخ السنة بالكتاب ٦١٧
- نسخ المتواتر بالسنة المتواترة ٦٢٠
- نسخ الكتاب بالسنة ٦٢١

السنة التقريرية

- حكم إقرار النبي ﷺ على أمر في مجلسه ٥٨٨
- حكم الإقرار إذا انضم إليه الاستبشار ٥٩٠
- حكم إقرار النبي ﷺ على أمر في غير مجلسه ٥٩٤
- عموم السنة التقريرية ٥٩٤

الشرط

- كونه من المخصصات المتصلة ٥٠٩
- أدواته ٥١٢
- أنواعه ٥١١
- أحواله وصوره ٥١٢
- تطبيق فقهي حول اختلاف صور الشرط ٥١٤
- أحكامه ٥٣٠
- جواز تقدم الشرط على المشروط ٥٣٠

الشرع

- تعريف الشرع ٧٣٩
- شرع من قبلنا: كونه من أنواع الاستدلال عند الأصوليين ٧٣٩
- شرع من قبلنا: تعريفه ٧٤٠
- شرع من قبلنا: حجتيه ٧٤٠

الصحابي

- تعريف الصحابي ٦٥٥
- عدالة الصحابة ٦٨١
- اختلاف العلماء في حجية مذهب الصحابي ٦٥٦
- حكم مراسيل الصحابة ٦٨٠

الطرد

- معناه ٧١٩
- كونه شرطاً للحكم في القياس ٧١٨

الظاهر

- تعريفه ٥٦٩
- معنى الظاهر بالدليل ٥٧٠

العامي

- تعريفه ٧٧١
- حكم التقليد في حقه ٧٢٢

العرض

- معنى العَرَض ٢٧٢
- معنى العَرَض العام ٢٧٢

العصمة

- دلالة المعجزة على عصمة الأنبياء ٥٧٤

المحتوى	الصفحة
● عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر الخسيصة	٥٧٥
● عصمة الأنبياء عن الصغائر	٥٧٥
● خلاصة الآراء في عصمة الأنبياء	٥٧٥

العلّة

● كونه من أركان القياس	٧٠١
● شروطها	٧١٨
● معناها	٧٠٣

العلم

● تعريفه	٢٦٤
● مقدماته	٢٦٣
● فائدته	٢٦٥
● مبادئه	٢٦٥
● موضوعاته	٢٦٧
● مسائله	٢٦٧
● سبب اختلاف العلوم	٢٧٥
● الاختلاف بين العلوم بالذوات	٢٧٠
● الاختلاف بين العلوم بالجهات	٢٧٠
● تعريف علم الكلام	٢٧١
● اشتراط معرفة علوم اللغة في الاجتهاد	٧٦٥

العموم

● تعريف العام	٤٧٩
● تعريف ابن الحاجب للعام	٤٨٢
● مراتب العموم والخصوص	٥٠٣

- الفرق بينه وبين المطلق ٤٨٠
- ألفاظ العموم ٤٨٣
- هل صيغ العموم حقيقة فيه؟ ٤٩٣
- العموم من عوارض الأقوال ٤٩٤
- هل العموم من عوارض المعاني؟ ٤٩٤
- هل العموم من عوارض الأفعال؟ ٤٩٦
- عموم السنة التقريرية ٥٩٤
- حكم تعارض العام مع الخاص وحالاته ٦٢٩
- طرق دفع التعارض بين النصوص العامة ٦٣٠
- طرق دفع التعارض بين نصين أحدهما عام والآخر خاص ٦٣٤
- طرق دفع التعارض بين نصين بينهما عموم وخصوص وجهي ٦٣٥

الفتوى

- تعريف الفتوى ٧٦٢
- تعريف المفتي ٧٦١
- شروط المفتي ٧٦٢
- تعريف المستفتي ٧٧١

الفرع

- تعريفه ٧١٦
- كونه ركناً في القياس ٧١١
- شروط الفرع في القياس ٧١١

الفقه

- تعريفه لغة ٢٨١
- تعريفه شرعاً ٢٨٢

- اشتراط العلم بالفقه في الاجتهاد ٧٦٢

القياس

- تعريف القياس عند الأصوليين ٧٠٠
- أهميته ٧٩٩
- أركانه ٧٠١
- أنواعه ٧٠٤
- قياس العلة: تعريفه ٧٠٥
- قياس العلة: أنواعه ٧٠٦
- قياس الدلالة: تعريفه ٧٠٧
- قياس الشبه: تعريفه ٧٠٩
- قياس الشبه: أمثله ٧١٠
- تخصيص النص بالقياس ٥٥٤
- القياس الجلي: تعريفه ٧٠٦
- القياس الخفي: تعريفه ٧٠٦
- اختلاف العلماء في التعارض بين النص والقياس ٧٥٣
- رأي الإمام مالك في التعارض بين النص والقياس ٧٥٥
- أمثلة تطبيقية للتعارض بين النص والقياس ٧٥٦
- تقديم القياس الجلي على القياس الخفي ٧٥٨
- القياس الافتراضي: معناه ٤٣٢
- القياس الاستثنائي: معناه ٤٣٢

الكتاب

- تخصيص الكتاب بالكتاب ٥٤٣
- تخصيص الكتاب بالسنة ٥٤٦
- تخصيص السنة بالكتاب ٥٥١
- نسخ الكتاب بالكتاب ٦١٦

- | | |
|------------------------|-----|
| ● نسخ السنة بالكتاب | ٦١٧ |
| ● نسخ المتواتر بالكتاب | ٦٢٠ |
| ● نسخ الكتاب بالسنة | ٦٢١ |

الكراهة

- | | |
|-----------------|-----|
| ● تعريف المكروه | ٣٢٧ |
| ● إطلاقاته | ٣٢٨ |

الكسر

- | | |
|--|-----|
| ● تعريفه | ٧٢١ |
| ● مثاله | ٧٢٢ |
| ● كونه من شروط العلة في القياس | ٧٢١ |
| ● عدم الكسر، هل هو شرط للحكم في القياس | ٧٢٢ |

الكلام

- | | |
|--------------------|-----|
| ● أقل ما يتركب منه | ٣٧٧ |
| ● أقسامه | ٣٨٣ |

الكلي

- | | |
|---------------|-----|
| ● الجنس | ٢٨٤ |
| ● النوع | ٢٨٤ |
| ● الفصل | ٢٨٤ |
| ● الخاصة | ٢٨٤ |
| ● العرض العام | ٢٨٤ |
| ● معنى الكلي | ٣٨١ |
| ● معنى الكلية | ٣٨٢ |

المتواتر

- تعريف الحديث المتواتر ٦٦٦
- شروط الحديث المتواتر ٦٦٨
- حكم الحديث المتواتر ٦٦٦
- نسخ المتواتر بالكتاب ٦٢٠
- نسخ المتواتر بالسنة المتواترة ٦٢٠
- نسخ الآحاد بالمتواتر ٦٢٠
- نسخ المتواتر بالآحاد ٦٢٥

المجاز

- تعريف المجاز لغة ٣٩٦
- تعريفه اصطلاحاً ٣٩٦
- المجاز من عوارض الألفاظ ٣٩٩
- مثال للمجاز في التركيب مع اختلاف العلماء فيه ٤٠١
- أنواعه ٤٠١
- المجاز العقلي ٣٨٩
- المجاز اللغوي ٤٠٧
- المجاز الشرعي ٤٠٧
- المجاز المرسل ٤٠٥
- المجاز بالزيادة ٤٠٨
- المجاز بالنقصان ٤١٠
- المجاز بالنقل ٤١٢
- المجاز بالاستعارة ٤١٣
- أنواع أخرى للمجاز ٤١٤
- هل وقع في اللغة أم لا؟ ٤١٥
- هل وقع في القرآن والسنة أم لا؟ ٤١٥

المجتهد

- تعريفه ٧٦١
- شروطه ٧٦٢
- مراتب المجتهدين ٧٨٣
- هل يجوز للمجتهد أن يقلد؟ ٧٧٣

المجمل

- تعريفه ٥٥٨
- أسباب الإجمال ٥٦٠

المحكوم عليه

- معناه ٣٠٢
- شروطه ٣٠٣

المحكوم فيه

- معناه ٣٠٢
- شروطه ٣٠٢

مراعاة الخلاف

- تعريفها ٤٤١
- مثالها ٤٤١
- أركانها ٤٤٢
- حجيتها ٤٤٢

المرسل

- تعريف الخبر المرسل ٦٧٣

المحتوى	الصفحة
● تعريفه في اصطلاح المحدثين	٦٧٥
● حكم الاحتجاج بالمرسل	٦٧٧
● أدلة القائلين بعدم الاحتجاج بالمرسل	٨٣
● مراسل الصحابة	٦٨٠
● مراسيل كبار التابعين	٦٨٢

مركب الأصل

● معناه	٧١٤
● مثاله	٧١٤

مركب الوصف

● معناه	٧١٤
● مثاله	٧١٧

المسند

● كونه من أقسام الكلام	٣٧٧
● تعريفه	٣٧٨

المسند إليه

● كونه من أقسام الكلام	٣٧٧
● تعريفه	٣٧٨

المصلحة

● تعريف المصلحة	٧٤٣
● أنواعها	٧٤٤

٧٤٤	● تعريف المصلحة المعتبرة
٧٤٤	● حكم المصلحة المعتبرة
٧٤٤	● تعريف المصلحة الملغاة
٧٤٤	● حكم المصلحة الملغاة
٧٤٥	● تعريف المصلحة المرسله
٧٤٥	● المصلحة المرسله من أنواع الاستدلال عند الأصوليين
٧٤٥	● أمثلة المصالح المرسله
٧٤٥	● حجية المصالح المرسله

المطلق والمقيد

٥٣٥	● تعريف المطلق
٥٣٦	● تعريف المقيد
٤٨٠	● الفرق بين المطلق والعام
٥٣٨	● حالات حمل المطلق على المقيد

المفهوم

٢٦٩	● مفهوم الموافقة
٢٦٩	● مفهوم المخالفة
٢٦٩	● فحوى الخطاب
٢٦٩	● دليل الخطاب
٢٦٩	● لحن الخطاب

الندب

	● معنى الندب
٣٢١	● تعريف المندوب
٣٢٢	● هل المندوب مأمور به

النسخ

- تعريفه لغة ٥٩٦
- تعريفه اصطلاحاً ٥٩٩
- مناقشة التعريف ٦٠٢
- حكمه من حيث الجواز والوقوع ٦٠٦
- وجوهه من حيث نسخ التلاوة والحكم ونسخ التلاوة وبقاء الحكم ٦٠٨ ، ٦٠٩
- نسخ التلاوة والحكم معاً ٦١١
- نسخ التلاوة وبقاء الحكم ٦٠٩
- وجوه النسخ من حيث وجود البديل وعدمه ٦١٣
- النسخ إلى بدل ٦١٣
- النسخ إلى بدل أغلظ ٦١٥
- النسخ إلى بدل أخف أو مساوٍ ٦١٦
- وجوه النسخ الجائزة ٦١٦
- نسخ الكتاب بالكتاب ٦١٦
- نسخ السنة بالكتاب ٦١٧
- نسخ المتواتر بالكتاب ٦٢٠
- نسخ المتواتر بالسنة المتواترة ٦٢٠
- وجوه النسخ الممنوعة ٦٢١
- نسخ الآحاد بالمتواتر ٦٢٥
- نسخ الآحاد بالآحاد ٦٢٠
- نسخ الكتاب بالسنة ٦٢١
- نسخ المتواتر بالآحاد ٦٢٥
- إذا تعارض نصان وعلم المتقدم نسخ به المتأخر ٦٣٣

النص

- تعريفه ٥٦٦

- عبارات الأصوليين في تعريفه ٥٦٦
- تخصيص النص بالقياس ٥٥٤
- أحوال التعارض بين النصوص وطرق دفعه ٦٢٩ ، ٦٣٠
- اختلاف العلماء في التعارض بين النص والقياس ٧٥٣
- رأي الإمام مالك في التعارض بين النص والقياس ٧٥٥
- أمثلة تطبيقية للتعارض بين النص والقياس ٧٥٦

النقض

- معناه ٧١٩
- مثاله ٧١٩
- كونه من قواعد العلة في القياس ٧١٩
- الاختلاف في كونه من قواعد القياس ٧١٩

النهي

- تعريفه* ٤٦٣
- المعاني المختلفة لصيغة النهي ٤٧٦
- هل النهي حقيقة في التحريم أو الكراهة؟ ٤٧٨
- دلالاته على الفساد ٤٦٦
- ما هو المطلوب بالنهي؟ ٤٦٥
- هل النهي عن الشيء أمر بضده؟ ٤٦١
- هل الأمر بالشيء نهى عن ضده؟ ٤٥٨
- أمر الندب هل هو نهى عن ضده؟ ٤٦٠
- أثر الاختلاف في الأمر بالشيء هل هو نهى عن ضده؟ ٤٥٩

الوجوب

- معنى الإيجاب ٣١٩

المحتوى	الصفحة
● تعريف الواجب	٣١٩
● الفرق بين الواجب والفرض عند الحنفية	٣٢٠
● مقدمة الواجب معناها	٤٣٣
● مقدمة الواجب أنواعها	٤٣٥
● دلالة الأمر على الوجوب عند الإطلاق	٤٢٢



فهرس المحتويات

المحتوى	صفحة
● الإهداء	٧
● شكر وتقدير	٩
المقدمة	
● أسباب اختيار الموضوع	١٣
● منهج الدراسة والتحقيق	١٤
● عرض الخطة	١٥
● رموز واصطلاحات	٢٠
القسم الأول	
قسم الدراسة	
الفصل الأول: إمام الحرمين الجويني و متن الوراقات	
* المبحث الأول: اسمه وأصله ومولده	٢٣
● المطلب الأول: اسمه وكنيته وألقابه	٢٣
● اسمه	٢٣
● كنيته وألقابه	٢٣
● المطلب الثاني: نسبته وأصله	٢٤
● نسبته	٢٤
● أصله	٢٥

المحتوى	الصفحة
● المطلب الثالث: مولده	٢٥
● تاريخ مولده	٢٥
● قصة مولده	٢٦
* المبحث الثاني: حياته العلمية والعملية	٢٩
● المطلب الأول: عوامل نبوغه ونشأته العلمية	٢٩
● عوامل نبوغه	٢٩
● نشأته العلمية	٣١
● رحلة إمام الحرمين	٣٦
● المطلب الثاني: شيوخه	٣٨
● المطلب الثالث: تلاميذه	٤٤
● المطلب الرابع: آثاره العلمية	٥٤
● في العقيدة وأصول الدين	٥٤
● في الفقه الشافعي	٥٧
● في السياسة الشرعية	٥٩
● في علم الخلاف	٥٩
● في أصول الفقه	٦٠
● مصنفات في علوم أخرى	٦٣
● شعره	٦٤
* المبحث الثالث: حياته العملية وأخلاقه ومنزلته ووفاته	٦٦
● المطلب الأول: حياته العملية	٦٦
● التدريس	٦٦
● الإمامة والخطابة والوعظ والإرشاد	٦٧
● المناظرة	٦٧
● رئاسة الأصحاب	٦٧
● الأوقاف	٦٨
● المطلب الثاني: صفاته وأخلاقه	٦٨
● عاداته في حياته الخاصة وحرصه على طلب العلم	٦٨

المحتوى	الصفحة
● الكرم والسخاء	٦٩
● التواضع	٦٩
● الاعتراف بالفضل لأهله	٧٠
● حرية الرأي ونشدان الحق وعدم المحاباة	٧١
● الثقة بالنفس	٧٢
● عبادته وزهده	٧٢
● تصوفه ورقة قلبه وأثر مواعظه في نفسه ونفوس سامعيه	٧٣
● المطلب الثاني: مكانته وثناء العلماء عليه	٧٣
● المطلب الثالث: وفاته	٧٨
● تاريخ وفاته وسبب ذلك	٧٨
● نقله إلى نيسابور ومشاهد دفنه	٧٨
● تأثر الناس بوفاته	٧٩
* المبحث الرابع: دراسة متن الورقات	٨٠
● المطلب الأول: عنوانه وتوثيق نسبه إلى المؤلف	٨٠
● عنوانه	٨٠
● توثيق نسبه إلى المؤلف	٨٠
● المطلب الثاني: موضوعاته وميزاته	٨١
● موضوعاته	٨١
● ميزاته	٨٣
● المطلب الثالث: اعتناء الناس به	٨٣
● شروح الورقات	٨٣
● الحواشي	٩٠
● المنظومات	٩٢
● شروح المنظومات	٩٥
● ترجمة الورقات	٩٦

الفصل الثاني: الإمام زكري التلمساني وكتابه غاية المرام

* المبحث التمهيدي: دراسة حول عصر الإمام ابن زكري التلمساني	١٠١
--	-----

- المطلب الأول: الحياة السياسية وأثرها في شخصية ابن زكري ... ١٠١
- الحياة السياسية للدولة الزيانية من نشأتها إلى بداية القرن التاسع ١٠٢
- الحالة السياسية للدولة الزيانية خلال القرن التاسع الهجري ١٠٦
- أثر الحياة السياسية في نشأة الإمام ابن زكري ١١٤
- المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية الاقتصادية وأثرها في شخصيته .
- الحالة الاقتصادية ١١٨
- الحالة الاجتماعية ١٢٠
- ١ - الطابع العام للمجتمع ١٢٠
- ٢ - الطبقات الاجتماعية ١٢١
- الروح الدينية ١٢٣
- أثر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في شخصية ابن زكري ١٢٤
- المطلب الثالث: الحياة العلمية والفكرية وأثرها في شخصيته ١٢٧
- النهضة العلمية بتلمسان في القرن التاسع وأسبابها ١٢٧
- ١ - اهتمام السلاطين بالعلم والعلماء ١٢٧
- ٢ - إحياء دور التعليم وبناء المدارس مع بيان أهم المدارس ١٢٨
- ٣ - انتشار المساجد والزوايا مع الإشارة إلى أهم المساجد ١٣١
- نتائج النهضة العلمية ١٣٥
- ١ - الهيئة العلمية بتلمسان وانتشار حركة التأليف ١٣٥
- ٢ - تنوع المعارف العلمية وكثرة الكتب المعتمدة ١٤٥
- ٣ - انتشار فقه النوازل والمراسلات العلمية ١٤٧
- ٤ - الهجرة إلى تلمسان طلباً للعلم ١٤٧
- ٥ - انتشار التعليم في أوساط العامة والطبقات الشعبية ١٤٨
- أثر الحالة الثقافية على حياة ابن زكري ١٤٨
- * المبحث الأول: اسمه وأصله ومولده ١٥٠
- المطلب الأول: اسمه وكنيته وألقابه ١٥٠
- اسمه وكنيته ١٥٠
- ألقابه ١٥٢

●	المطلب الثاني: أصله ونسبه وأسرته	١٥٢
●	أصله ونسبه	١٥٢
●	أسرته	١٥٤
●	المطلب الثالث: مولده	١٥٥
●	نقد ما أورده أحد المؤرخين الفرنسيين في ميلاد ابن زكري ...	١٥٥
●	تقدير تاريخ ميلاده	١٥٧
* ●	المبحث الثاني: حياته العلمية	١٦٠
●	المطلب الأول: نشأته وعوامل نبوغه	١٦٠
●	نشأته الأولى	١٦٠
●	عوامل نبوغه	١٦٠
●	الشيخ ابن زاغو يحول ابن زكري من الحياكة إلى طلب العلم .	١٦٣
●	المطلب الثاني: تحصيله العلمي	١٦٦
●	شيوخه وأساتذته	١٦٦
١ -	الشيوخ المصرح بهم في كتب التراجم ونحوها	١٦٧
٢ -	الشيوخ المحتملون الذين لم يُصرَّح بهم في كتب التراجم ..	١٧٤
●	سعيه في طلب العلم وبيان ما أخذه من علوم وكتب	١٧٦
●	المطلب الثالث: تلاميذه	١٨٥
١ -	التلاميذ المصرح بهم في كتب التراجم ونحوها	١٨٦
٢ -	التلاميذ المحتملون الذين لم يُصرَّح بهم في كتب التراجم ..	١٩١
●	المطلب الرابع: مؤلفاته وأثاره العلمية	١٩٦
●	معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب	١٩٦
●	محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد	١٩٨
●	بغية الطالب شرح عقيدة ابن الحاجب	٢٠١
●	غاية المرام في شرح مقدمة الإمام	٢٠٢
●	مسائل القضاء والفتيا	٢٠٢
●	أجوبته وفتاواه المختلفة	٢٠٣
* ●	المبحث الثالث: حياته العملية ونشاطاته ومذهبه ومواقفه	٢٠٦

●	المطلب الأول: نشاطه ومناصبه ووظائفه	٢٠٦
●	التدريس	٢٠٦
●	الإمامة	٢٠٨
●	الإفتاء	٢٠٨
●	التأليف	٢١٠
●	المطلب الثاني: منهجه وطريقته في التعليم والتأليف	٢١٠
●	طريقة البسط	٢١١
●	طريقة التبسيط	٢١٢
●	المطلب الثالث: مذهبه الاعتقادي والفقهية	٢١٢
●	مذهبه الاعتقادي	٢١٢
●	مذهبه الفقهية	٢١٣
●	المطلب الرابع: بعض مواقفه	٢١٤
●	علاقته مع معاصره الإمام السنوسي	٢١٥
●	موقفه من قضية يهود توات	٢١٧
● *	المبحث الرابع: أخلاقه وثناء الناس عليه	٢١٨
●	المطلب الأول: أخلاقه وصفاته	٢١٨
●	الهمة العالية والشغف الكبير في طلب العلم	٢١٨
●	الذكاء والفتنة وسرعة الحفظ	٢١٩
●	الروح العلمية	٢٢١
●	احترامه لشيوخه واعترافه بالفضل لأهله	٢٢١
●	النواضع	٢٢٣
●	الثقة بالنفس	٢٢٤
●	حرية الرأي واستقلالية الفكر	٢٢٥
●	التصوف والزهد	٢٢٧
●	المطلب الثاني: مكانته	٢٢٨
●	مكانته العلمية	٢٢٩
●	منزلته عند شيوخه	٢٣٠

● منزله عند الحكام	٢٣٠
● ثناء الناس عليه	٢٣١
● منزله عند عامة الناس	٢٣٨
● المطلب الثالث: خاتمة الشيخ ابن زكري ووفاته	٢٣٩
* المبحث الخامس: غاية المرام بشرح مقدمة الإمام	٢٤٢
● المطلب الأول: عنوانه وسبب تأليفه وتوثيق نسبه	٢٤٢
● عنوانه	٢٤٢
● سبب تأليفه	٢٤٣
● تاريخ تأليفه	٢٤٣
● توثيق نسبه إلى المؤلف	٢٤٤
● المطلب الثاني: طريقة المصنف في التأليف ومصادره	٢٤٤
● طريقته	٢٤٤
● مصادره	٢٤٦
● المطلب الثالث: ميزات الكتاب والمآخذ الملحوظة عليه	٢٤٩
● ميزاته	٢٤٩
● المآخذ الملحوظة عليه	٢٥٠
● المطلب الرابع: النسخ المعتمدة في تحقيق نص الكتاب	٢٥٠
● نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر	٢٥٠
● نسخة مسجد عبدالله بن عباس رضي الله عنهما بالطائف	٢٥١
● نسخة دار الكتب الوطنية بمصر	٢٥١
● صور نموذجية من المخطوط	٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢

القسم الثاني

قسم التحقيق

● مقدمة الشارح	٢٥٩
● عنوان الكتاب وسبب تأليفه	٢٦٠
● تعريف الشارح بإمام الحرمين	٢٦١

● التعريف بمتن الورقات	٢٦٢
● معنى جمع القلة	٢٦٢
مقدمات العلوم	
● الحد أو التعريف	٢٦٤
● معنى الحد والرسم	٢٦٤
● الفائدة	٢٦٥
● المبادئ	٢٦٥
● معنى التصور والتصديق	٢٦٦
● الموضوع	٢٦٧
● المنطوق وأقسامه	٢٦٨
● المفهوم وأقسامه	٢٦٩
● سبب اختلاف العلوم	٢٧٠
● معنى علم الكلام	٢٧١
● معنى الجوهر والعرض	٢٧٢
● المسائل	٢٧٥

مقدمات على أصول الفقه

الفصل الأول: في حد أصول الفقه

● تعريفه بالمعنى الإضافي	٢٧٨
١ - تعريف الأصل والفرع	٢٧٨
٢ - تعريف الفقه	٢٧٨
أ - تعريفه لغة	٢٨١
ب - تعريفه اصطلاحاً	٢٨٢
● الكليات الخمس عند المناطق	٢٨٤
● تنبيهان متعلقان بتعريف الحكم الشرعي	٢٨٦

الفصل الثاني: في معرفة فائدة أصول الفقه

الفصل الثالث: في معرفة ما يستمد منه أصول الفقه

● علم أصول الدين	٢٩١
------------------------	-----

- علوم اللغة ٢٩٢
- الأحكام الشرعية ٢٩٣

الفصل الرابع: في معرفة موضوع أصول الفقه

- الأدلة السمعية ٢٩٥
- الاجتهاد والتقليد ٢٩٥
- التعارض والترجيح ٢٩٦

الفصل الخامس: في مسائل أصول الفقه

الحكم الشرعي وأقسامه

- الحاكم: معناه ٢٩٩
- شكر المنعم ٣٠١
- حكم الأشياء قبل ورود الشرع ٣٠١
- الاختلاف في التحسين والتقبيح: هل هما عقليان أو شرعيان؟ ٣٠١
- المحكوم فيه ٣٠٢
- شروطه ٣٠٢
- المحكوم عليه ٣٠٢
- شروطه ٣٠٢
- تعريف الحكم الشرعي ٣٠٣
- ١ - اعتراض المعتزلة على هذا التعريف ٣٠٧
- ٢ - الجواب على اعتراض المعتزلة ٣٠٨
- معنى الكلام النفسي واختلاف العلماء فيه ٣١١
- أقسام الحكم الشرعي ٣١٢
- مفهوم الصحة في العبادات عند الفقهاء والمتكلمين ٣١٤
- أقسام الحكم الشرعي بطريق التقسيم ٣١٧
- التمثيل الشجري لأقسام الحكم الشرعي ٣١٨
- أقسام الحكم التكليفي
- الواجب ٣١٩
- المندوب ٣٢١

● هل المندوب مأمور به؟	٣٢٢
● المباح	٣٢٣
● هل المباح مأمور به؟	٣٢٤
● الحرام أو المحظور	٣٢٥
● المكروه	٣٢٧
● الإطلاقات المختلفة للمكروه	٣٢٨
● أقسام المكروه عند الحنفية	٣٢٩

الحكم الوضعي

● أقسام الحكم الوضعي «سوى الصحيح والباطل»	٣٣٠
● الصحيح	٣٣١
● الباطل	٣٣٢
● معنى الباطل عند الفقهاء والمتكلمين	٣٣٢
● الفرق بين الباطل والفاسد عند الحنفية	٣٣٣

مقدمات منطقية

● العلاقة بين الفقه والعلم	٣٣٥
● فائدة لغوية: في معنى الفقه والفهم والطب والشعر والعلم	٣٣٦
● التسبب بين المعقولات	٣٣٧
● تعريف العلم	٣٤١
● تعريف الجهل	٣٤٤
● أقسام الجهل	٣٤٥
● العلم الضروري وأنواعه	٣٤٦
١ - العلم الواقع بالحواس الخمس	٣٤٧
● الحواس الباطنة وأنواعها	٣٤٨
● أنواع الضروريات	٣٥٢
١ - المشاهدات الباطنة	٣٥٢
٢ - الأوليات	٣٥٢
٣ - المحسوسات	٣٥٣

المحتوى	الصفحة
٤ - التجريبيات	٣٥٣
٥ - الحدسيات	٣٥٣
٦ - المتوترات	٣٥٤
● العلم المكتسب	٣٥٤
● تحديد بعض المصطلحات	٣٥٥
١ - معنى النظر	٣٥٥
٢ - معنى الفكر	٣٥٧
٣ - معنى الاستدلال	٣٥٨
٤ - معنى الدليل	٣٥٨
٥ - معنى الظن	٣٦١
٦ - معنى الشك	٣٦٣
٧ - معنى الوهم	٣٦٣
● فائدة في حصر أقسام التصديقات	٣٦٤
● التمثيل الشجري لأقسام حكم الذهن	٣٦٧
تعريف أصول الفقه	
● تعريف الأصل لغة واصطلاحاً	٣٦٨
● تعريف أصول الفقه بالمعنى اللقي	٣٦٩
● تقسيم العلم إلى إجمالي وتفصيلي	٣٧٣
● محتوى متن الورقات	٣٧٦
باب أقسام الكلام	
● معنى المسند والمسند إليه	٣٧٨
● أقسام الكلام باعتبار ما يتركب منه	٣٧٩
الخبر والإنشاء	
● معنى الجزئي والكلّي، والكل والجزء، والجزئية والكلية	٣٨١، ٣٨٢
● أقسام الكلام بطريق التقسيم	٣٨٣
● أقسام الإنشاء	٣٨٤
● تقسيم الإنشاء إلى طلبيّ وغير طلبيّ	٣٨٥

٣٨٧	● التمثيل الشجري لأقسام الكلام
	الحقيقة والمجاز
٣٨٨	● الحقيقة والمجاز العقليان
٣٩٠	● الحقيقة اللغوية
٣٩٠	١ - تعريفها لغة
٣٩٢	٢ - تعريفها اصطلاحاً
٣٩٤ ، ٣٩٣	● انقسامها إلى حقيقة لغوية وشرعية وعرفية
٣٩٦	● المجاز اللغوي
٣٩٦	١ - تعريفه لغة
٣٩٦	٢ - تعريفه اصطلاحاً
٣٩٩	٣ - المجاز من عوارض الألفاظ
٣٩٩	● الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي
٤٠٣	● أنواع الحقيقة
٤٠٤	● الاختلاف في وقوع الحقيقة الشرعية
٤٠٥	● أنواع المجاز
٤٠٥	● الاستعارة والمجاز المرسل
٤٠٧	١ - التقسيم الأول
٤٠٧	أ - المجاز اللغوي
٤٠٧	ب - المجاز الشرعي
٤٠٨	ج - المجاز العرفي
٤٠٨	٢ - التقسيم الثاني
٤٠٨	أ - المجاز بالزيادة
٤١٠	ب - المجاز بالتقصان
٤١٢	ج - المجاز بالنقل
٤١٣	د - المجاز بالاستعارة
٤١٤	● تنبيهان
٤١٤	١ - أنواع أخرى للمجاز

٤١٥	٢ - هل وقع المجاز في اللغة وفي القرآن والسنة؟
	باب الأمر
٤١٧	● تعريفه
٤١٨	● تنبيهات
٤١٩	١ - ما هو المطلوب في الأمر؟
٤١٩	٢ - مدى اشتراط العلو الاستعلاء في الأمر
٤١٩	● الفرق بين العلو الاستعلاء
٤١٩	● هل تعريف الأمر خاص بأمر الإيجاب فقط؟
٤٢٠	● صيغة الأمر
٤٢٢	● موجب صيغة الأمر عند الإطلاق
٤٢٥	● مسائل الأمر
٤٢٥	١ - دلالة الأمر على المرة أو التكرار
٤٢٨	٢ - دلالة الأمر على الفور أو التراخي
٤٣٢ ، ٤٣١	● القياس عند المنطقيين وأنواعه
٤٣٣	٣ - مقدمة الواجب
٤٣٥	● أنواع مقدمة الواجب
٤٣٦	أ - مقدمة وجوب
٤٣٦	ب - مقدمة وجود
٤٣٧	● موافقة الأمر هل تتضمن الإجزاء؟
٤٤١	● مراعاة الخلاف عند المالكية
٤٤٤	٤ - دخول الأمر على الأمر
٤٤٥	٥ - هل يدخل النبي ﷺ في الخطاب الموجه للمؤمنين؟
	باب الذي يدخل في الأمر والنهي وما لا يدخل
٤٤٩	● فهم الخطاب شرط في التكليف
٤٥١	● تكليف الكفار بفروع الشريعة
٤٥٥	● أثر الاختلاف في تكليف الكفار بالفروع
٤٥٨	● عودة إلى مسائل الأمر

- | | |
|---|-----|
| ٦ - هل الأمر بالشئ نهى عن ضده؟ | ٤٥٨ |
| ● تنبيهان | ٤٥٩ |
| ١ - أثر الاختلاف في قاعدة: هل الأمر بالشئ نهى عن ضده؟ | ٤٥٩ |
| ٢ - أمر النذب هل هو نهى عن ضده؟ | ٤٦٠ |
| ٧ - هل النهي عن الشئ أمر بضده؟ | ٤٦١ |
| ● سبب التفريق بين الأمر والنهي في القاعدة السابقة | ٤٦٢ |

باب النهي

- | | |
|---|-----|
| ● تعريفه | ٤٦٣ |
| ● ما هو المطلوب في النهي؟ | ٤٦٥ |
| ● دلالة النهي على الفساد | ٤٦٦ |
| ● المعاني المختلفة لصيغة الأمر | ٤٧٠ |
| ● هل الأمر حقيقة في الوجوب أو النذب أو الإباحة؟ | ٤٧٥ |
| ● المعاني المختلفة للنهي | ٤٧٦ |
| ● هل النهي حقيقة في التحريم أو الكراهة أو مشترك بينهما؟ | ٤٧٨ |

باب العام والخاص

أولاً - العام

- | | |
|---|-----|
| ● تعريفه | ٤٧٩ |
| ● الفرق بين العام والمطلق | ٤٨٠ |
| ● تعريف العام عند الشيخ ابن الحاجب | ٤٨٢ |
| ● ألفاظ العموم | ٤٨٣ |
| ١ - الاسم المفرد المعروف بالألف واللام | ٤٨٤ |
| ٢ - الجمع المعروف بالألف واللام | ٤٨٥ |
| ٣ - الأسماء المبهمة: الأسماء الموصولة، وأسماء الشرط والاستفهام .. | ٤٨٥ |
| ● المعاني اللغوية المختلفة لـ «ما» | ٤٨٦ |
| ٤ - النكرة في سياق النفي | ٤٩١ |
| ● تنبيه: هل صيغ العموم حقيقة فيه أم لا؟ | ٤٩٣ |
| ● من أحكام العموم | ٤٩٤ |

٤٩٤	١ - العموم من عوارض الألفاظ
٤٩٤	٢ - هل العموم من عوارض المعاني؟
٤٩٦	٣ - هل العموم من عوارض الأفعال؟
٤٩٩	● تنبيه: فعل النبي ﷺ الذي له أقسام هل يكون عاماً في جميع أقسامه؟ ..
	ثانياً - الخاص
٥٠٢	● تعريفه
٥٠٣	● مراتب العموم والخصوص
٥٠٤	● معنى التخصيص
٥٠٦	● حكم التخصيص
٥٠٨	● محل التخصيص
٥٠٩	● أنواع المخصصات
٥٠٩	○ المخصصات المتصلة وأنواعها
٥١٠	● الاستثناء
٥١١	● الشرط
٥١١	١ - أنواع الشرط
٥١٢	٢ - أدوات الشرط
٥١٢	٣ - أحوال الشرط وصوره
٥١٤	٤ - مثال فقهي حول أثر اختلاف صور الشرط
٥١٥	● الصفة
٥١٥	● عودة إلى الاستثناء وأحكامه
٥١٥	١ - معنى الاستثناء
٥١٨	٢ - شروطه
٥١٨	أ - أن يبقى من المستثنى منه شيء
٥٢٠	● حكم استثناء الكل: الاستثناء المستغرق
٥٢٢	● تنبيه: شروط الاستثناء هي شرط في كل تخصيص
٥٢٤	ب - أن يكون متصلاً بالكلام لفظاً
٥٢٧	٣ - من أحكام الاستثناء

المحتوى	الصفحة
أ - جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه	٥٢٧
ب - الاستثناء من الجنس ومن غيره	٥٢٨
● معنى الاستثناء المفرغ	٥٢٩
● من أحكام الشرط	٥٣٠
باب المطلق والمقيد	
● الفرق بين المطلق والعام	٥٣٤
● تعريف المطلق	٥٣٥
● تعريف المقيد	٥٣٦
● حالات حمل المطلق على المقيد	٥٣٨
١ ، ٢ - اختلاف الحكم مع اتحاد السبب أو مع اختلافه	٥٣٨
٣ - اتحاد الحكم والموجب	٥٣٩
أ - اتحادهما مثبتين	٥٣٩
ب - اتحادهما منفيين	٥٤٠
٤ - اتحاد الحكم واختلاف السبب	٥٤١
● رجوع إلى المخصصات وأنواعها	٥٤٣
○ المخصصات المنفصلة	٥٤٣
١ - تخصيص الكتاب بالكتاب	٥٤٣
٢ - تخصيص الكتاب بالسنة	٥٤٦
٣ - تخصيص السنة بالكتاب	٥٥١
٤ - تخصيص السنة بالسنة	٥٥٢
٥ - تخصيص النص بالقياس	٥٥٤
● من المخصصات المنفصلة العقل والحس والإجماع	٥٥٧
باب المجمل والمبين	
● تعريف المجمل	٥٥٨
● تعريف المبين	٥٥٩
● أسباب الإجمال	٥٦٠
● تعريف البيان	٥٦٢

المحتوى	الصفحة
● ما يقع به البيان	٥٦٤
● البيان بالقول	٥٦٥
● البيان بالفعل	٥٦٥
● البيان بالإقرار	٥٦٥
● معنى النص	٥٦٦
● التعريف الثاني للمبين	٥٦٨
باب الظاهر والمؤول	
● تعريف الظاهر	٥٦٩
● معنى التأويل	٥٧٠
باب القول في أفعال الرسول ﷺ	
● معنى السنة	٥٧٢
● حجيتها	٥٧٣
● عصمة الأنبياء	٥٧٤
أفعال النبي ﷺ وأحكامها	
● الأفعال الجبلية والعادية	٥٧٧
● الأفعال الخاصة به ﷺ	٥٧٩
● الأفعال الواردة على سبيل البيان	٥٧٩
● أفعاله الأخرى ﷺ	٥٨٠
١ - ما علمت فيه صفة الفعل	٥٨٠
٢ - ما لم تعلم فيه صفة الفعل	٥٨١
● خلاصة أحكام أفعال النبي ﷺ	٥٨٣
● تنبيه: الفرق بين القرية والطاعة	٥٨٤
السنة التقريرية	
● إقرار النبي ﷺ على أمر في مجلسه	٥٨٨
● تنبيه: الإقرار إذا انضم إليه استبشار	٥٩٠
● إقراره ﷺ على أمر في غير مجلسه	٥٩٤
● عموم السنة التقريرية	٥٩٤

باب النسخ

- تعريفه ٥٩٦
- ١ - تعريفه لغة ٥٩٦
- ٢ - تعريفه اصطلاحاً ٥٩٩
- ٣ - مناقشة التعريف ٦٠٢
- حكم النسخ ووجوهه ٦٠٥
- حكمه ٦٠٦
- وجوه النسخ من حيث التلاوة والحكم ٦٠٨
- ١ - نسخ التلاوة وبقاء الحكم ٦٠٩
- ٢ - نسخ الحكم وبقاء التلاوة ٦١٠
- ٣ - نسخ الحكم والتلاوة معاً ٦١١
- أمثلة لوجوه النسخ من حيث الحكم والتلاوة ٦١١
- وجوه النسخ من حيث وجود البطل وعدمه ٦١٣
- ١ - النسخ إلى غير بدل ٦١٤
- ٢ - النسخ إلى بدل أغلظ ٦١٥
- ٣ - النسخ إلى بدل أخف أو مساو ٦١٦
- وجوه النسخ الجائزة ٦١٦
- ١ - نسخ الكتاب بالكتاب ٦١٦
- ٢ - نسخ السنة بالكتاب ٦١٧
- ٣ - نسخ المتواتر بالقرآن والسنة المتواترة ٦٢٠
- ٤ - نسخ الآحاد بالآحاد والمتواتر ٦٢٠
- وجوه النسخ الممنوع ٦٢١
- ١ - نسخ الكتاب بالسنة ٦٢١
- ٢ - نسخ المتواتر بالآحاد ٦٢٥

فصل في التعارض

- تعريف التعارض لغة واصطلاحاً ٦٢٩
- الإشارة إلى طريقتي الجمهور والحنفية في التعامل مع النصوص المتعارضة ٦٢٩

- أحوال التعارض بين النصوص ٦٢٩
- طرق دفع التعارض بين النصوص ٦٣٠
- التعارض بين النصوص العامة ٦٣٠
- ١ - الجمع بينهما ٦٣٠
- ٢ - الترجيح ٦٣١
- ٣، ٤ - النسخ أو التوقف ٦٣٢
- التعارض بين النصوص الخاصة ٦٣٣
- ١ - الجمع ٦٣٣
- ٢ - الترجيح ٦٣٤
- ٣ - النسخ ٦٣٤
- ٤ - التوقف ٦٣٤
- التعارض بين نصين أحدهما عام والآخر خاص ٦٣٤
- التعارض بين نصين بينهما عموم وخصوص من وجه ٦٣٥

باب الإجماع

- تعريفه ٦٣٧
- حجتيه ٦٤٠
- إجماع الأمم السابقة ٦٤٥
- انقراض عصر الإجماع ٦٤٦
- ثمرة الخلاف في انقراض عصر الإجماع ٦٤٩
- أنواع الإجماع ٦٥٠
- ١ - الإجماع الصريح ٦٥٠
- أ - الإجماع القولي ٦٥٠
- ب - الإجماع الفعلي ٦٥٠
- ٢ - الإجماع السكوتي ٦٥٢

مذهب الصحابي

- تعريف الصحابي لغة واصطلاحاً ٦٥٥
- اختلاف العلماء في حجية قول الصحابي ٦٥٦

باب الخبر

- وجه تسمية ما نقل عن النبي ﷺ خبراً ٦٥٨
- تعريف الخبر ٦٦٠
- القائلون بامتناع تعريف الخبر وأدلتهم ٦٦٠
- القائلون بإمكان تعريف الخبر ٦٦٢
- ١ - تعريف الشيخ ابن الحاجب للخبر ٦٦٢
- ٢ - تعريف إمام الحرمين للخبر ٦٦٢
- أنواع الخبر ٦٦٥
- الخبر المتواتر ٦٦٦
- ١ - تعريفه وحكمه ٦٦٦
- ٢ - شروطه ٦٦٨
- خبر الآحاد ٦٦٩
- تعريفه وحكمه ٦٦٩
- أنواعه ٦٧٢
- ١ - المسند ٦٧٢
- ٢ - المرسل ٦٧٢
- أ - تعريفه، وبيان تعريف المنقطع والموقوف والمعضل ٦٧٣، ٦٧٤
- ب - المرسل عند المحدثين ٦٧٥
- ج - حكم الاحتجاج بالحديث المرسل ٦٧٧
- مراسيل الصحابة ٦٨٠
- مراسيل كبار التابعين ٦٨٢
- د - دليل القائلين برد الحديث المرسل ٦٨٣
- طرق التحمل والأداء
- السماع ٦٨٦
- ١ - مرتبته ٦٨٦
- ٢ - ألفاظه ٦٨٨
- العرض ٦٩٠

المحتوى	الصفحة
١ - حكمه	٦٩٠
٢ - ألفاظه	٦٩٠
● قراءة الغير على الشيخ والطالب يسمع	٦٩١
● الإجازة	٦٩٢
○ أنواعها	٦٩٢
١ - إجازة لمعين في معين	٦٩٢
٢ - إجازة لمعين في غير معين	٦٩٣
٣ - إجازة لغير معين بوصف العموم	٦٩٣
٤ - الإجازة للمعدوم	٦٩٣
○ ألفاظ الإجازة	٦٩٤
● المناولة	٦٩٥
١ - المناولة المقرونة بالإجازة	٦٩٥
٢ - المناولة المجردة عن الإجازة	٦٩٥
● المكاتبة	٦٩٧
● بقية طرق التحمل والأداء	٦٩٧
باب القياس	
● أهميته	٦٩٩
● تعريفه	٧٠٠
● أركانه	٧٠١
● أنواعه	٧٠٤
١ - قياس العلة	٧٠٥
● القياس الجلي والقياس الخفي ومراتبهما	٧٠٦
٢ - قياس الدلالة	٧٠٧
٣ - قياس الشبه	٧٠٩
● شروط القياس	٧١١
١ - شروط الفرع	٧١١
٢ - شروط الأصل	٧١٣

٣ - شروط العلة ٧١٨

٤ - شروط الحكم ٧٢٤

باب الحظر والإباحة

● هل للأشياء حكم قبل ورود الشرع؟ ٧٢٨

● بيان مذاهب العلماء وأدلتهم في ذلك ٧٢٨، ٧٢٩

● الفرق بين مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة ٧٣٠

الاستصحاب

● تعريفه ٧٣٣

● أنواعه ٧٣٤

● حجتيه ٧٣٥

أنواع الاستدلال

● تعريف الاستدلال لغة واصطلاحاً ٧٣٧

● الاستدلال بالتلازم بين حكمين ٧٣٨

● الاستدلال بالتنافي بين حكمين ٧٣٨

● شرع من قبلنا ٧٣٩

● الاستحسان ٧٤١

● تعريفه ٧٤١

● أمثله ٧٤٢

● حجتيه ٧٤٢

● المصالح المرسله ٧٤٣

● تعريف المصلحة ٧٤٣

● أنواع المصالح ٧٤٤

● ١ - المصالح المعتبرة ٧٤٤

● ٢ - المصالح الملغاة ٧٤٤

● ٣ - المصالح المرسله: تعريفها، أمثلتها، حجتيها ٧٤٥

باب الترجيح

● تعريفه ٧٤٩

- شروطه التعارض ٧٥٠
- ١ - أن تكون الأدلة متفاوته ٧٥٠
- ٢ - أن يتساوى الدليلان في القوة ٧٥١
- مجال الترجيح ٧٥١
- من طرق الترجيح ٧٥٢
- ١ - تقديم الجلي على الخفي ٧٥٢
- ٢ - تقديم القطعي على الظني ٧٥٢
- ٣ - تقديم النص على القياس ٧٥٢
- آراء العلماء في تعارض النص مع القياس ٧٥٣
- رأي الإمام مالك في تعارض النص مع القياس ٧٥٥
- أمثلة تطبيقية لتعارض النص مع القياس عند المالكية ٧٥٦
- ٤ - تقديم القياس الجلي على القياس الخفي ٧٥٨

باب صفة المفتي والمستفتي

- تعريف المفتي أو المجتهد ٧٦١
- شروطه ٧٦٢
- ١ - العلم بالفقه وأصوله ٧٦٢
- ٢ - البلوغ ٧٦٤
- ٣ - معرفة الخلاف وكمال الأدلة ٧٦٤
- ٤ - معرفة علوم اللغة العربية ٧٦٥
- ٥ - معرفة الجرح والتعديل ٧٦٦
- ٦ - معرفة آيات الأحكام وأحاديثها ٧٦٧
- ٧ - اشتراط العدالة في المفتي ٧٦٨
- ٨ - الملكة في الاجتهاد والاستنباط ٧٦٩

التقليد

- تعريف المستفتي وشروطه ٧٧١
- حكم المقلد ٧٧٢
- حكم التقليد في حق المجتهد ٧٧٣

٧٧٦	● معنى التقليد
٧٧٧	● هل قبول قول النبي ﷺ يسمى تقليداً
	باب الاجتهاد
٧٨٠	● تعريف الاجتهاد لغة
٧٨١	● تعريف الاجتهاد اصطلاحاً
٧٨٢	● التصويب والتخطئة في الاجتهاد
٧٨٢	١ - الاجتهاد في الفروع
٧٨٢	أ - رأي المخطئة
٧٨٣	● مراتب المجتهدين
٧٨٤	ب - رأي المصوبة
٧٨٤	ج - تفصيل مذاهب العلماء في التصويب والتخطئة
٧٨٧	٢ - الاجتهاد في أصول الدين
٧٩٠	● دليل المخطئة
٧٩١	خاتمة المؤلف
٧٩٣	الملاحق
٧٩٥	الملحق الأول: أسانيد ابن زكري
٨١٢ ، ٧٩٧	* أسانيده في كتب الحديث والسيرة النبوية
٨١٦ ، ٨١٣	* أسانيده في علم القراءات والحديث
٨١٩	* أسانيده في أصول الفقه
٨٢١	* أسانيده في الفقه
٨٣٧	* أسانيده في اللغة
	الملحق الثاني: إجازة ابن زكري لتلميذه الوادي آشي
٨٣٩	● الوادي آشي يطلب الإجازة
٨٤١	● ابن زكري يجيبه
٨٤٣	الملحق الثالث: إجازة ابن زكري لتلميذه ابن الحاج
٨٤٣	● ابن الحاج يطلب الإجازة
٨٤٨	● ابن زكري يجيبه

الملحق الرابع: فتوى الشيخ ابن زكري في مسألة يهود نوات	٨٤٩
● نص سؤال العصنوني في المسألة	٨٤٩
● نص جواب ابن زكري	٨٥٦
● فتواه في مسألة مشابهة وقعت في بيت المقدس	٨٦٩
الملحق الخامس: أحباس مسجد ابن زكري	٨٧١
● نص وثيقة الأحباس	٨٧١
● تحليل الوثيقة	٨٧٤
الملحق السادس: متن الورقات كما ورد في النص المحقق	٨٧٦
خاتمة الدراسة والتحقيق	
● النتائج	٨٩١
١ - النتائج المتعلقة بشخصية إمام الحرمين ومتن الورقات	٨٩١
٢ - النتائج المتعلقة بعصر ابن زكري	٨٩٢
٣ - النتائج المتعلقة بشخصية ابن زكري وكتابه غاية المرام	٨٩٣
● التوصيات	٨٩٥





الفهرس الإجمالي للمحتويات

المحتوى	صفحة
---------	------

- | | |
|---------------------|---|
| ● الإهداء | ٧ |
| ● شكر، وتقدير | ٩ |

المقدمة

- | | |
|-------------------------------|----|
| ● أسباب اختيار الموضوع | ١٣ |
| ● منهج الدراسة والتحقيق | ١٤ |
| ● عرض الخطة | ١٥ |
| ● رموز واصطلاحات | ٢٠ |

القسم الأول: قسم الدراسة

الفصل الأول: إمام الحرمين الجويني ومتن الورقات

- | | |
|---|----|
| * المبحث الأول: اسمه وأصله ومولده | ٢٣ |
| ● المطلب الأول: اسمه وكنيته وألقابه | ٢٣ |
| ● المطلب الثاني: نسبته وأصله | ٢٤ |
| ● المطلب الثالث: مولده | ٢٥ |
| * المبحث الثاني: حياته العلمية والعملية | ٢٩ |
| ● المطلب الأول: عوامل نبوغه نشأته العلمية | ٢٩ |
| ● المطلب الثاني: شيوخه | ٣٨ |
| ● المطلب الثالث: تلاميذه | ٤٤ |

- المطلب الرابع: آثاره العلمية ٥٤
- * المبحث الثالث: حياته العملية وأخلاقه ومنزلته ووفاته ٦٦
- المطلب الأول: حياته العملية ٦٦
- المطلب الثاني: صفاته وأخلاقه ٦٨
- المطلب الثالث: مكانته وثناء العلماء عليه ٧٣
- المطلب الرابع: وفاته ٧٨
- * المبحث الرابع: دراسة متن الورقات ٨٠
- المطلب الأول: عنوانه وتوثيق نسبه إلى المؤلف ٨٠
- المطلب الثاني: موضوعاته وميزاته ٨١
- المطلب الثالث: اعتناء الناس به ٨٣

الفصل الثاني:

الإمام زكري التلمساني وكتابه غاية المرام

- * المبحث التمهيدي: دراسة حول عصر الإمام ابن زكري التلمساني ١٠١
- المطلب الأول: الحياة السياسية وأثرها في شخصية ابن زكري ... ١٠١
- المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في شخصيته . ١١٨
- المطلب الثالث: الحياة العلمية والفكرية وأثرها في شخصيته ١٢٧
- * المبحث الأول: اسمه وأصله ومولده ١٥٠
- المطلب الأول: اسمه وكنيته وألقابه ١٥٠
- المطلب الثاني: أصله ونسبه وأسرته ١٥٢
- المطلب الثالث: مولده ١٥٥
- * المبحث الثاني: حياته العلمية ١٦٠
- المطلب الأول: نشأته وعوامل نبوعه ١٦٠
- المطلب الثاني: تحصيله العلمي ١٦٦
- المطلب الثالث: تلاميذه ١٨٥
- المطلب الرابع: مؤلفاته وآثاره العلمية ١٩٦
- * المبحث الثالث: حياته العملية ونشاطاته ومذهبه ومواقفه ٢٠٦
- المطلب الأول: نشاطه ومناصبه ووظائفه ٢٠٦

- المطلب الثاني: منهجه وطريقته في التعليم والتأليف ٢١٠
- المطلب الثالث: مذهبه الاعتقادي والفقهية ٢١٢
- المطلب الرابع: بعض مواقفه ٢١٤
- * المبحث الرابع: أخلاقه ثناء الناس عليه ٢١٨
- المطلب الأول: أخلاقه صفاته ٢١٨
- المطلب الثاني: مكانته ٢٢٨
- المطلب الثالث: خاتمة الشيخ ابن زكري ووفاته ٢٣٩
- * المبحث الخامس: غاية المرام بشرح مقدمة الإمام ٢٤٢
- المطلب الأول: عنوانه وسبب تأليفه وتوثيق نسبه ٢٤٢
- المطلب الثاني: طريقة المصنف في التأليف ومصادره ٢٤٤
- المطلب الثالث: ميزات الكتاب والمآخذ الملحوظة عليه ٢٤٩
- المطلب الرابع: النسخ المعتمدة في تحقيق نص الكتاب ٢٥٠

القسم الثاني: قسم التحقيق

- مقدمة الشارح ٢٥٩
- عنوان الكتاب وسبب تأليفه ٢٦٠
- تعريف الشارح بإمام الحرمين ٢٦١
- التعريف بمتن الورقات ٢٦٢

مقدمات العلوم

- الحد أو التعريف ٢٦٤
- الفائدة ٢٦٥
- المبادئ ٢٦٥
- الموضوع ٢٦٧
- المسائل ٢٧٥

مقدمات علم أصول الفقه

الفصل الأول: في حد أصول الفقه

- تعريفه بالمعنى الإضافي ٢٧٨

- ١ - تعريف الأصل والفرع ٢٧٨
- ٢ - تعريف الفقه ٢٨١

الفصل الثاني: في معرفة فائدة أصول الفقه

الفصل الثالث: في معرفة ما يستمد منه أصول الفقه

- علم أصول الدين ٢٩١
- علوم اللغة ٢٩٢
- الأحكام الشرعية ٢٩٣

الفصل الرابع: في معرفة موضوع أصول الفقه

- الأدلة السمعية ٢٩٥
- الاجتهاد والتقليد ٢٩٥
- التعارض والترجيح ٢٩٦

الفصل الخامس: في مسائل أصول الفقه

الحكم الشرعي وأقسامه

- الحاكم: معناه ٢٩٩
- المحكوم فيه ٣٠٢
- المحكوم عليه ٣٠٢
- تعريف الحكم الشرعي ٣٠٣
- أقسام الحكم الشرعي ٣١٢
- مفهوم الصحة في العبادات عند الفقهاء والمتكلمين ٣١٤
- أقسام الحكم الشرعي بطريق التقسيم ٣١٧

أقسام الحكم التكليفي

- الواجب ٣١٩
- المندوب ٣٢١
- المباح ٣٢٣
- الحرام أو المحظور ٣٢٥
- المكروه ٣٢٧

الحكم الوضعي

- الصحيح ٣٣١
- الباطل ٣٣٢

مقدمات منطقية

- العلاقة بين الفقه والعلم ٣٣٥
- النسبُ بين المعقولات ٣٣٧
- تعريف العلم ٣٤١
- تعريف الجهل ٣٤٤
- العلم الضروري وأنواعه ٣٤٦
- العلم المكتسب ٣٤٥
- تحديد بعض المصطلحات ٣٥٥

تعريف أصول الفقه

- تعريف الأصل لغة واصطلاحاً ٣٦٨
- تعريف أصول الفقه بالمعنى اللقبى ٣٦٩

باب أقسام الكلام

- أقسام الكلام باعتبار ما يتركب منه ٣٧٩
- الخبر والإنشاء ٣٨١

الحقيقة والمجاز

- الحقيقة والمجاز العقليان ٣٨٨
- الحقيقة اللغوية ٣٩٠
- المجاز اللغوي ٣٩٦
- أنواع الحقيقة ٤٠٣
- أنواع المجاز ٤٠٥

باب الأمر

- تعريفه ٤١٧
- صيغة الأمر ٤٢٠
- موجب صيغة الأمر عند الإطلاق ٤٢٢

- مسائل الأمر ٤٢٥
- ١ - دلالة الأمر على المرة أو التكرار ٤٢٥
- ٢ - دلالة الأمر على الفور أو التراخي ٤٢٨
- ٣ - مقدمة الواجب ٤٣٣
- موافقة الأمر هل تتضمن الإجزاء؟ ٤٣٧
- ٤ - دخول الأمر على الأمر ٤٤٤
- ٥ - هل يدخل النبي ﷺ في الخطاب الموجه للمؤمنين؟ ٤٤٥

باب

الذي يدخل في الأمر والنهي وما لا يدخل

- فهم الخطاب شرط في التكليف ٤٤٩
- تكليف الكفار بفروع الشريعة ٤٥١

عودة إلى مسائل الأمر

- ٦ - هل الأمر بالشيء نهى عن ضده؟ ٤٥٨
- ٧ - هل النهي عن الشيء أمر بضده؟ ٤٥٩

باب النهي

- تعريفه ٤٦٣
- ما هو المطلوب في النهي؟ ٤٦٥
- دلالة النهي على الفساد ٤٦٦
- المعاني المختلفة لصيغة الأمر ٤٧٠
- المعاني المختلفة للنهي ٤٧٦

باب العام والخاص

أولاً - العام

- تعريفه ٤٧٩
- الفرق بين العام والمطلق ٤٨٠
- تعريف العام عند الشيخ ابن الحاجب ٤٨٢
- ألفاظ العموم ٤٨٣
- من أحكام العموم ٤٩٤

ثانياً - الخاص

- تعريفه ٥٠٢
- معنى التخصيص ٥٠٤
- حكم التخصيص ٥٠٦
- محل التخصيص ٥٠٨
- أنواع المخصصات ٥٠٩
- المخصصات المتصلة وأنواعها ٥٠٩

باب المطلق والمقيد

- الفرق بين المطلق والعام ٥٣٤
- تعريف المطلق ٥٣٥
- تعريف المقيد ٥٣٦
- حالات حمل المطلق على المقيد ٥٣٨
- المخصصات المنفصلة ٥٤٣

باب المجمل والمبين

- تعريف المجمل ٥٥٨
- تعريف المبين ٥٥٩
- أسباب الإجمال ٥٦٠
- تعريف البيان ٥٦٢
- ما يقع به البيان ٥٦٤

باب الظاهر والمؤول

- تعريف الظاهر ٥٦٩
- معنى التأويل ٥٧٠

باب

القول في أفعال الرسول ﷺ

- معنى السنة ٥٧٢
- حجيتها ٥٧٣
- عصمة الأنبياء ٥٧٤

أفعال النبي ﷺ وأحكامها

- الأفعال الجبلية والعادية ٥٧٧
- الأفعال الخاصة به ﷺ ٥٧٩
- الأفعال الواردة على سبيل البيان ٥٧٩
- أفعاله الأخرى ﷺ ٥٨٠
- خلاصة أحكام أفعال النبي ﷺ ٥٨٣

السنة التقريرية

- إقرار النبي ﷺ على أمر في مجلسه ٥٨٨
- إقراره ﷺ على أمر في غير مجلسه ٥٩٤
- عموم السنة التقريرية ٥٩٤

باب النسخ

- تعريفه ٥٩٦
- حكم النسخ ووجوهه ٦٠٥
- حكمه ٦٠٦
- وجوه النسخ من حيث التلاوة والحكم ٦٠٨
- وجوه النسخ من حيث وجود البطل وعدمه ٦١٣
- وجوه النسخ الجائزة ٦١٦
- وجوه النسخ الممنوع ٦٢١

فصل في التعارض

- تعريف التعارض لغة واصطلاحاً ٦٢٩
- الإشارة إلى طريقتي الجمهور والحنفية في التعامل مع النصوص المتعارضة ٦٢٩
- أحوال التعارض بين النصوص ٦٢٩
- طرق دفع التعارض بين النصوص ٦٣٠
- التعارض بين النصوص العامة ٦٣٠
- التعارض بين النصوص الخاصة ٦٣٣
- التعارض بين نصين أحدهما عام والآخر خاص ٦٣٤
- التعارض بين نصين بينهما عموم وخصوص من وجه ٦٣٥

باب الإجماع

- تعريفه ٦٣٧
- حجته ٦٤٠
- إجماع الأمم السابقة ٦٤٥
- انقراض عصر الإجماع ٦٤٦
- أنواع الإجماع ٦٥٠

مذهب الصحابي

- تعريف الصحابي لغة واصطلاحاً ٦٥٥
- اختلاف العلماء في حجية قول الصحابي ٦٥٦

باب الخبر

- تعريف الخبر ٦٦٠
- القائلون بامتناع تعريف الخبر وأدلتهم ٦٦٠
- القائلون بإمكان تعريف الخبر ٦٦٢
- أنواع الخبر ٦٦٥
- الخبر المتواتر ٦٦٦
- خبر الآحاد ٦٦٩

طرق التحمل والأداء

- السماع ٦٨٦
- العرض ٦٩٠
- قراءة الغير على الشيخ والطالب يسمع ٦٩١
- الإجازة ٦٩٢
- المناولة ٦٩٥
- المكاتب ٦٩٧

باب القياس

- أهميته ٦٩٩
- تعريفه ٧٠٠
- أركانه ٧٠١

المحتوى	الصفحة
● أنواعه	٧٠٤
١ - قياس العلة	٧٠٥
٢ - قياس الدلالة	٧٠٧
٣ - قياس الشبه	٧٠٩
● شروط القياس	٧١١
١ - شروط الفرع	٧١١
٢ - شروط الأصل	٧١٣
٣ - شروط العلة	٧١٨
٤ - شروط الحكم	٧٢٤
باب الحظر والإباحة	
● هل للأشياء حكم قبل ورود الشرع؟	٧٢٨
● بيان مذاهب العلماء وأدلتهم في ذلك	٧٢٨، ٧٢٩
● الفرق بين مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة	٧٣٠
الاستصحاب	
● تعريفه	٧٣٣
● حجته	٧٣٥
أنواع الاستدلال	
● تعريف الاستدلال لغة واصطلاحاً	٧٣٧
● الاستدلال بالتلازم بين حكمين	٧٣٨
● شرع من قبلنا	٧٣٩
● الاستحسان	٧٤١
● المصالح المرسلة	٧٤٣
باب الترجيح	
● تعريفه	٧٤٩
● شروط التعارض	٧٥٠
● مجال الترجيح	٧٥١
● من طرق الترجيح	٧٥٢

٧٥٣	● آراء العلماء في تعارض النص مع القياس
	باب صفة المفتي والمستفتي
٧٦١	● تعريف المفتي أو المجتهد
٧٦٢	● شروطه
	التقليد
٧٧١	● تعريف المستفتي وشروطه
٧٧٢	● حكم المقلد
٧٧٣	● حكم التقليد في حق المجتهد
٧٧٦	● معنى التقليد
٧٧٧	● هل قبول قول النبي ﷺ يسمى تقليداً؟
	باب الاجتهاد
٧٨٠	● تعريف الاجتهاد لغة
٧٨١	● تعريف الاجتهاد اصطلاحاً
٧٨٢	● التصويب والتخطئة في الاجتهاد
٧٩١	● خاتمة المؤلف
	الملاحق
٧٩٥	● الملحق الأول: أسانيد ابن زكري
٨٣٩	● الملحق الثاني: إجازة ابن زكري لتلميذه الوادي أشي
٨٤٣	● الملحق الثالث: إجازة ابن زكري لتلميذه ابن الحاج
٨٤٩	● الملحق الرابع: فتوى الشيخ ابن زكري في مسألة يهود توات
٨٧١	● الملحق الخامس: أحباس مسجد ابن زكري
٨٧٦	● الملحق السادس: متن الورقات كما ورد في النص المحقق
	خاتمة الدراسة والتحقيق
٨٩١	● النتائج
٨٩٥	● التوصيات
	الفهارس
٨٩٩	* فهرس الآيات القرآنية

المحتوى	الصفحة
* فهرس الأحاديث النبوية	٩٠٨
* فهرس الآثار	٩١٢
* فهرس الإجماعات والاتفاقات	٩١٣
* فهرس المسائل الفقهية	٩١٥
* فهرس التعريفات والحدود	٩٢٤
* فهرس الآيات الشعرية وأنصاف الآيات	٩٢٩
* فهرس الأقوال والأمثال	٩٣٢
* فهرس الأعلام	٩٣٣
* فهرس الفرق والقبائل والأمم والجماعات	٩٤٦
* فهرس الأماكن والبلدان	٩٥٢
* فهرس اختيارات ابن زكري	٩٥٥
* فهرس الأشكال والخرائط	٩٥٧
* فهرس أسانيد ابن زكري	٩٥٨
* فهرس الكتب الواردة في النص المحقق	٩٦٠
* فهرس المصادر والمراجع	٩٦٢
* الفهرس المعجمي لمحتويات الكتاب	١٠١٢
* الفهرس التفصيلي لمحتويات الكتاب	١٠٣٨
* الفهرس الإجمالي لمحتويات الكتاب	١٠٦٣

تم بحمد الله



رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس